المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الثاني

دار المنهاج

دار طوق النجاة

المطالب السنية

والتتمة القيمة

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

(٢)

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الثاني

دار المنهاج

دار طوق النجاة

دار طوق النجاة
لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ١٣/٥٥٧٤/ بيروت

دار المنهاج
المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأيِّ شكلٍ من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكِّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على **إذن خطي مسبقاً**.

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

الجزء الثاني من الكتابين القيمين

o الأول منهما :

« التتمة القيمة في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية »

o والثاني منهما :

« المطالب السنية على الفواكه الجنية »

ألفهما

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأثيوبي الهرري الكَرِّي البُويطي الأُرُمِيُّ الغُولِّيُّ الأَوَّتِيُّ ، السَّلَفِيُّ الشافعيُّ

غفر الله له ولوالديه ولمولوديه ، ولمشايخه وتلامذته ، وأحبائه وأصدقائه وجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات ما سَطَّر المسطرون في العلوم الدينية ، ورَدُّوا الشُّبَهَ عن عقيدة الإسلام السَّلَفِية

وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

محمدٌ سادَ الناسَ كَهْلاً ويافعاً وسادَ على الأَمْلاك أيضاً محمدُ
محمدٌ كُلُّ الحُسْنِ من بعضِ حُسنهِ وما حَسُنَ كُلَّ الحُسْنِ إلا محمدُ
محمدٌ ما أَحْلَىٰ شمائِله وما أَلَـذَّ حـديثـاً رَاحَ فيـه محمـدُ

قال بعضهم :

النَحْوُ قنطرةُ العلومِ هل أحدٌ يجاوز البَحْرَ إلا بالقَناطيرِ
لو تَعْلَم الطيرُ ما في النَّحْوِ مِن أدبٍ حَنَّتْ وأَنَّت إليه بالمَناقيرِ
إنَّ الكلامَ بلا نَحْوٍ يُماثِلُهُ نَبْحُ الكِلابِ وأصواتُ السَّنَانيرِ
النحـوُ خِتـانُ الأَلْسُـنِ مَنْ لم يَعْرِفْهُ كمَنْ لم يُخْتنِ
فَاصْرِفوا فيه نفائسَ الزمَنِ لِتَسْبَحُـوا فـي بحـارِ الفَنَـنِ
أيَـا معـاشِـرَ الطُّـلاَّبِ اهْتَمُّـوا بعِلْـمِ الإعـرابِ
فـلاَ تُهمِلُـوا فيـه فتكَـوُنَـوا مِثْـلَ الأَعْـرابِ

وقال الآخر :

مَنْ فاتَه النحوُ فذاك الأخرسُ وفَهْمـهُ فـي كُـلِّ فـن مُفلسُ
وقَـدْره بَيْـن الـورىٰ مـوضـوعُ وإنْ يُنـاظَـر فهـو المقطـوعُ
لا يَهْتَـدي لحكمـة فـي الـذكْـرِ ومـا لَـه في غـامضٍ مـن فكـرِ
النَّحـوُ حيـاةُ الفَتـىٰ إذا أخـذه وأتَـىٰ
مَـنْ لـم يعـرف النَّحْـوَ فحَقُّـه أنَ يَسْكُتـا

الجزء الثاني : مبدوءٌ من (باب النكرة والمعرفة) .

باب النكرة والمعرفة

بسم الله الرحمـٰن الرحيم ، وبه نستعين ، في أمور دنيانا والدين أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

أما بعد :

فإني لما فرغت من تسويد الجزء الأول من الكتابيَن القيمين . . تفرَّغْتُ بعون الله تعالىٰ لتسطيرِ الجزء الثاني من هـٰذين الكتابين ، فقُلْت وقولي هـٰذا :

[التتمة] : قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب النكرة والمعرفة)

أي : هـٰذا الآتي بابٌ معقودٌ في بيان أحكام النكرة والمعرفة ، وهما اسما مصدرٍ لنكَّر وعَرَّف المشددِ ، ومصدران للمخفف ، يقال : نكِرْتُ الرجلَ ، بالكسر ضدُّ عرَفْته ، ثم جعلا اسمي جنس للاسمِ المنكَّر والمعرَّف لا علمين لهما كما قيل ، وإلا . . لَمُنِعا من الصرف ؛ للعلميةِ والتأنيث اللفظي ، ولا يصح أنَّ علميتَهما لكونهما ترجمة ؛ لأن مدلولَهما حينئذ الألفاظ التي بعدهما ؛ كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران ؛ لأنَّ التقدير : هـٰذا بابُ شرح النكرة كما لا يخفىٰ .

وقَدَّم النكرة على المعرفة ؛ لكثرتها ؛ إذ كثيراً من النكراتِ لا معرفةَ له ؛ كأَحدٍ وعريبٍ وديَّار دُون عكسه ، ولسَبقِها تعقلاً واعتباراً ؛ لأنها تَدل على الشيء من حيثُ هو ، والمعرفة لا بُدَّ لها من تعيين ما في القصد بنحو صلةٍ أو عهدٍ ، قيل : ووجوداً ؛ كالآدمي إذا وُلد يسمَّىٰ إنساناً ومولوداً ، ثم يوضع له العلَم ونحْوه ؛ كاللقبِ ، ويَردُّه : أنه يطلق عليه المعارف أيضاً ؛ كهو ، وهـٰذا ، والذي وُلد

[ص] : الاسم ضربان : **أحدهما** : النكرة وهي الأصل ،

والمولود ، فتدبَّر .

وأنكرُ النكرات : مذكور ، فموجود ، فمُحدث ، فجوهر ، فجِسم ، فنامٍ ، فحيوانٌ ، فإنسان ، فرجل ، فعالِم ، ويقاس علىٰ ذلك : ما شابهه ، فكَمذكورٍ معلومٌ وشيءٌ ؛ لصدقِ الشيء بالمعدومِ لغةً ، وكحيوان شجرٌ وحجرٌ مثلاً ، وكإنسان فرسٌ وحمارٌ ، وكرجل امرأةٌ ، وكعالِم جاهلٌ وضاربٌ مثلاً ، وما بينهما العمومُ الوجهي ؛ كإنسان وأبيض ، فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة ؛ لتقابل عموم كل بخصوصه ، وبَعْدُ : فلا فائدة في هٰذا البحث إلا التمرين . انتهىٰ « خضري » .

وعبارة « التصريح » (باب النكرة والمعرفة ، وهما في الأصل اسما مصدرين لنكَّرْته وعرَّفْته نُقلا ، وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف) .

قال المصنف : (**الاسم**) من حيث التنكير والتعريف (**ضربان**) : أي : نوعان لا ثالث لهما على الأصح ، ومقابل الأصح : أن الخاليَ من التنوين واللام نَحْوُ : (ما ومَنْ) واسطةٌ بينهما ، وقال الزرقاني : (أشار بذلك إلىٰ أن الأقسام ثلاثة) ، والثالث هو نحو : صه ؛ منوناً ؛ بناء علىٰ أنه واقع موقع لفظ الفعل ، كما يأتي ، فإنه لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسمٌ لا نكرة ولا معرفة ، مع أنه يرد علىٰ حد النكرة والمعرفة كما لا يخفىٰ قولهُ : (مع أنه يرد علىٰ حد المعرفة) يقال : لا يرد علىٰ حد المعرفة ؛ لصدقهِ عليه فيكون جامعاً . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

(**أحدهما**) : أي : أحد الضربين (**النكرة وهي الأصل**) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلىٰ قرينة بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، وقيل : إن بعض الأسماء النكرة لا تعرف ؛ كعريب وديار ، والمستقل بنفسه أولىٰ بالأصالة ،

وهي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ؛ كرجل وفرس وكتاب

وقيل : إن مسماها أسبق إلى الذهن ، ولأصالتها بدأ المصنف بها فقال : (وهي . . .) إلخ ، قال الدنوشري : (الضمير في قوله : « وهي الأصل » عائد إلى النكرة باعتبار معناها ، وهنا عائد إلى النكرة باعتبار لفظها . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

والمعنىٰ (وهي) : أي : لفظ النكرة (كل اسم) خرج به الفعل والحرف (شائع) خرج به المعين فلا يكون نكرة ، والمراد شيوعُه : باعتبار مدلوله ؛ لأن اللفظ كرجل لا شيوع فيه ؛ لأن الألفاظ لا شيوع فيها ، وإنما الشيوع في مدلولاتها (في) جميع أفراد (جنسه) أي : جنس ذلك الاسم ، والمراد بالجنس : الجنس اللغوي : وهو كل ما صَدَقَ علىٰ متعدد لا الجنسُ المنطقيُّ فيشملُ نَحْوَ : زنجي ومغربي ومصري ، والمعنىٰ : أنَّ النكرة كل اسم ؛ كرجل وشمس شائع مدلوله ، ومعناه في أفراد جنس ذلك الاسم ؛ أي : في أفراد يصدق عليها معنىٰ ذلك الاسم (لا يختص به) أي : بذلك الاسم (واحد) من أفراد جنسه (دون) فرد (آخر) وذلك الاسم (كرجل) فإنه شائع معناه في جنس الرجال ، فيصدق علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم ؛ إذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر (وفرس) فإنه شائع في جنس الخيل ، وهو كل حيوان صهيل سريع الجري ، لا يختص لفظه بواحد من أفراده دون آخر (وكتاب) فإنه شائع في جنس الكتب ، لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون آخر ، فهـٰذه الأمثلة الثلاثة صادقة علىٰ كل فرد من أفراد جنسها لا علىٰ سبيل الشمول والإحاطة دفعةً ؛ بل علىٰ سبيل البدل عن الفرد الآخر لا معه ؛ يعني : أنها تصدق علىٰ كل واحد بدلاً عن الآخر لا أنها تصدق على الجميع دفعةً واحدةً ، وعبارة الشيخ خالد في « شرحه على التوضيح » : (والنكرة عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر ؛ فالأول :

وتقريبها إلى الفهم أن يقال : النكرة كل ما صلح دخول الألف واللام عليه ؛

كرجل ، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً ، فكلما وجد من هـٰذا الجنس واحد . . صدق عليه هـٰذا الاسم ، والثاني : كشمس ، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق علىٰ متعدد ، كما أن رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وجدت . . لكان اللفظ صالحاً لها ، فإنه لم يوضع علىٰ أن يكون خاصاً ؛ كزيد وعمرو ، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس ، وكذلك قمر فإنه كوكب ليلي يغلب ضوءه النجوم ، وأما قوله :

فكـــأنـــه لمعـــان بـــرق أو شعـــاع شمـــس

وقوله :

وجـــوههـــم كـــأنهـــا أقمـــار

فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام أوالليالي وإن كانت حقيقتهما واحدة ، فإنهم يقولون شمسُ هـٰذا اليوم أَحرُّ من شمس أَمْسِ ، وقمرُ هـٰذه الليلة أكثر نوراً من قمر ليلةِ أولِ ذلك الشهر) انتهىٰ من « التصريح » .

(**وتقريبها**) أي : النكرة ؛ أي : تقريب حد النكرة (**إلى الفهم**) أي : إلىٰ فهم المبتدي (**أن يقال** : **النكرةُ كلٌّ**) بالرفع خبر النكرة ؛ أي : والنكرة كل (**ما**) أي : كل اسم موصوف بكونه (**صَلَح**) بفتح اللام وضمها ؛ أي : صلح ؛ أي : لغةً لا عقلاً ؛ لأن العقل يُجوِّز دخول الألف واللام علىٰ كل شيء ، والمراد : صلح بنفسه أو بمرادفه (**دخولَ الألف واللام**) المؤثرتين للتعريف (**عليه**) أي : علىٰ ذلك الاسم النكرة في فصيح الكلام ، وقولنا : (بمرادفه) : يشمل ذو بمعنىٰ (صاحب) ، وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل

كرجل وامرأة وثوب ، أو وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه ؛ كذي بمعنىٰ (صاحبٍ) .

في العاقل وغيرُه في غيره ، و(ما) التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب ووُضع موضعها شيء . انتهىٰ « فشني » انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقولنا : (المؤثرتين للتعريف) لإخراج الزائدة ، فإنها تدخل على المعرفة ؛ كالعباس والفضل ، وعلى النكرة نحو : ادخلوا الأولَ فالأولَ ، وطبتَ النفسَ ، ولذا قال ابن مالك : (مؤثراً) وذلك الذي يقبل (أل) بنفسه (**كرجل وامرأة وثوب**) فإن كلاًّ منها صالح لدخول الألف واللام عليه ؛ بأن يقال : الرجل أو المرأة أو الثوب .

(**أو**) كل ما (**وقع موقع ما يصلُح دخولُ الألف واللام**) المؤثرتين (**عليه ؛ كذي**) في نحو قولك : جاءني ذو مال ، فإنه لا يقبل الألف واللام بنفسه ، لكنه وقع موقع ما يقبل (أل) لأنه (بمعنىٰ « صاحب ») و(صاحب) يقبلها ، وكذلك (من) في نحو : رأيت من هو صاحب لك ، وقعت (مَنْ) موقعَ إنسان ، وهو يقبل الألف واللام ، فتقول فيه الإنسان فذو ومن نكرتان ؛ لوقوعهما موقع ما يقبل الألف واللام المُعرِّفة ، فخرج ما لا يصلح دخولَ الألف واللام عليه ؛ كزيد وعمرو وبكر ، أو يصلح ولـٰكن لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ كفضل وحارث وعباس وحسن ؛ أعلاماً ، فإن (أل) إذا دخلت عليه ؛ كالفضل والحارث والعباس والحسن . . لا تفيده تعريفاً ، فلا يكون نكرة عند حذفها ، وكذا الأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كغير وأسماء الفاعلين والمفعولين ، فإن (أل) وإن صلح دخولها عليه لـٰكنها باقية على الإبهام فلا تفيدها تعريفاً ، وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف ؛ مثل يزيد في قول الشاعر

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً ... شديداً بأعباء الخلافة كاهله

والضرب الثاني : المعرفة ، وهي ستة أنواع : المضمر

قال الصبان : (لقد كذب هٰذا الشاعر في مدح الوليد ، فإن الوليد هٰذا كان فاسقاً متهتكاً ، مولعاً بالشرب والغناء ، جباراً عنيداً ، تَفَاءلَ يوماً في المصحف فخرج له ﴿ وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ فمزَّق المصحفَ وأنشد :

تُهَدِّدُ كلَّ جبار عنيد ... فها أنا ذاك جبار عنيدُ
إذا ما جِئْتَ ربَّك يوم حشر ... فقُلْ يا ربِّ مَزَّقني الوليدُ

فلم يَلْبَثْ إلا أياماً حتىٰ ذُبح وعُلِّق رأسُه علىٰ قصره ثُمَّ علىٰ سور بلده ، نسأل الله السلامةَ من شرورِ أنفسِنا) انتهىٰ من حاشية « الأشموني » .

قيل : فإدْخَالُها على الوليد ضرورةٌ سَهَّلها تقدُم ذكرِ الوليد . انتهىٰ « ش » .

أي : فيكون دخولها للمشاكلة مع الوليد ، وأما الوليد : فـ(أل) فيه للَّمحِ ، وقيل : نكر يزيد ثم دخلت عليه (أل) للتعريف قال : المصرح عندي فيه نظر ؛ لأنه وإن نكر لا يقبل (أل) نظراً إلىٰ أصله وهو الفعل ، والفعل لا يقبل (أل) بخلاف زيد إذا نكر . انتهىٰ « صبان عليه » .

(**والضرب الثاني**) من الضربين المذكورين (**المعرفة**) وهو ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (**وهي**) : أي : تلك المعرفة من حيث هي ؛ أي : لا بقيد كونها ضميراً ولا علماً . . . إلخ ، لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، ولا بقيد كونها تنعت وينعت بها (**ستة أنواع**) بحسب ما ذكره المصنف ، وزاد بعضهم سابعاً وهو النكرة المقصودة ؛ كيا رجل ، وتعريفه بالقصد إليه ، ثم هٰذه الأنواع متفاوتة في التعريف ؛ كالنكرات الأوَّلُ (**المضمر**) وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، ويقال له : الضمير أيضاً من أضمرت الشيء إذا

وهو أعرفها ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المعرف بالأداة .

والسادس : ما أضيف إلىٰ واحد منها ، وهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير ، فإنه

أخفيته وسترته ، فإطلاقه على البارز حينئذ مجاز مرسل من إطلاق ما للبعض على الكل ، والتعبير بالضمير والمضمر عبارة البصريين ، والكوفيون يعبرون عنه بالكناية والمكني ؛ لأنه كناية عن الظاهر (**وهو**) : أي : الضمير (**أعرفها**) أي : أعرف الأنواع الستة عند الجمهور إلا لفظ الجلالة ، كما سيأتي .

وأعرف أنواعه ما للمتكلم ، ثم ما للمخاطب ثم ما للغائب (**ثم العلم**) يلي المضمر (**ثم اسم الإشارة**) يليه ، ومثله المنادى المقصود عند من عده منها ، واختار في « التسهيل » أن تعريف المنادى المقصود بالإشارة إليه والمواجهة . انتهىٰ « أشموني » .

ومن لم يعده منها . . نظر لكونه داخلاً في المحلىٰ بـ(أل) بناءً علىٰ أن تعريفه بـ(أل) مقدرة (**ثم**) اسم (**الموصول ، ثم المعرف بالأداة**) أي : بـ(أل) أو بـ(أم الحميرية) لأن لام (أل) تبدل ميماً في لغة حمير كما سيأتي .

(**والسادس**) من المعارف الستة (**ما**) أي : الاسم النكرة الذي (**أضيف إلىٰ واحد منها**) أي : من تلك المعارف الخمسة إضافة معنوية ؛ كغلام زيد وغلام هـٰذا وغلام الرجل ، لـٰكن إنما يكون معرفة بشروط ثلاثة : ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام ؛ كمثل وغير ونِدٍّ وشِبْهٍ ، وألا يكون واقعاً موقع نكرة ؛ كجاء زيد وحده ، وأن تكون إضافته معنوية لا لفظية نحو : جاء ضارب زيد الآن أو غداً (**وهو**) أي : المضاف إلىٰ واحد منها (**في رتبة ما أضيف إليه**) فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم ، والمضاف إلى اسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وهـٰكذا (**إلا**) الاسم (**المضاف إلى الضمير**) كغلامي (**فإنه**) أي : فإن المضاف إلى الضمير ليس في

في رتبة العلم ، ويستثنىٰ مما ذكر : اسم الله تعالىٰ ، فإنه علم ، وهو أعرف المعارف بالإجماع .

رتبة الضمير بل هو (**في رتبة العلم**) لأنه لو كان في رتبة الضمير . . لما صح أن يقال : مررت بزيد صاحبك ؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ؛ بل هي إما مساوية له في التعريف ، أو دونه ، فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم . . صار صاحبك في المثال المذكور مساوياً لزيد فصح وصفه به (**ويستثنىٰ مما ذكر**) قَبْلُ وهو أن المضمر أعرف المعارف (**اسم الله تعالىٰ**) الأعظم ؛ أعني : لفظ الجلالة (**فإنه**) أي : فإن اسم الله (**علم**) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد من عباده (**وهو**) أي : اسم الله تعالىٰ ؛ يعني : لفظ الجلالة مع كونه علماً (**أعرف المعارف**) الستة (**بالإجماع**) أي : بإجماع الأمة واتفاقهم علىٰ ذلك ؛ لشدة تميزه عن غيره وعدم إطلاقه علىٰ غيره تعالىٰ ، وغلبة ظهوره ظهوراً لا يحتمل الخفاء ، فهو بهـٰذا المعنىٰ أعرف من الضمير وغيره ، ثم الضمير العائد عليه ، ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق ، وفي « إعراب القرآن » للشهاب الحلبي : (أن سيبويه رئي في المنام ، فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : أدخلني الجنة ، فقيل : بماذا ؟ فقال : بقولي : إن اسمه من أعرف المعارف) انتهىٰ .

إعراب المتن

(**باب النكرة والمعرفة**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (باب) : مضاف (النكرة) : مضاف إليه ، والمعرفة معطوف عليه ، (**الاسم ضربان : أحدهما : النكرة وهي الأصل**) : (الاسم) : مبتدأ مرفوع (ضربان) : خبره مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً (أحدهما) : مبتدأ ومضاف إليه (النكرة) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (ضربان) بدل بعض من كل ، أو مستأنفة استئنافاً بيانياً (وهي الأصل) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**وهي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر**) : (وهي) : الواو : استئنافية أو اعتراضية (هي) مبتدأ (كل اسم) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة أو معترضة (شائع) : صفة اسم مجرور (في جنسه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(شائع) ، (لا يختص) : (لا) : نافية (يختص) : فعل مضارع مرفوع (به) : جار ومجرور متعلق بـ(يختص) ، (واحد) : فاعل (دون) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(لا يختص) ، والجملة الفعلية في محل الجر صفة ثانية لـ(اسم) ولٰكنها سببية ، (**كرجل وفرس وكتاب**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (رجل) : مجرور بـ(الكاف) ، وعلامة جره كسرة ظاهرة (وفرس وكتاب) : معطوفان علىٰ (رجل) الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كرجل. . . إلخ) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (**وتقريبها**) : مبتدأ ومضاف إليه (**إلى الفهم**) : جار ومجرور متعلق بـ(التقريب) ، (**أن يقال**) : (أن) : حرف نصب ومصدر مبني علىٰ سكون ظاهر على النون المدغمة في ياء

(يقال) ، لأنها من حروف (يرملون) ، (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية (**النكرة كل ما صلح دخول الألف واللام عليه**) : نائب فاعل محكي لـ(يقال) ، وجملة القول صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية والتقدير : وتقريبها قول أن النكرة كل ما صلح دخول الألف واللام عليه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب وإن شئت قلت : (النكرة) : مبتدأ (كل) : خبر وهو مضاف (ما) اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون (صلح) : فعل ماض (دخول) : فاعل وهو مضاف (الألف) : مضاف إليه (واللام) : معطوف على (الألف) ، (عليه) : متعلق بـ(دخول) ، وجملة (صلح) صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد ضمير عليه أو صفة لـ(ما) الموصوفة ، والرابط ضمير (عليه) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع نائب فاعل لـ(يقال) ، (**كرجل وامرأة وثوب**) : (كرجل) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الاسم الذي صلح دخول الألف واللام عليه كائن كرجل ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وامرأة وثوب) : معطوفان على (رجل) .

(**أو وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه**) : (أو) : حرف عطف وتنويع (وقع) : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (ما) الموصولة في قوله : (كل ما صلح) (موقع) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(وقع) وهو مضاف (ما) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (يصلح) : فعل مضارع مرفوع (دخول) : فاعل وهو مضاف (الألف) : مضاف إليه (واللام) : معطوف على (الألف) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق

بـ(يصلح) ، وجملة (يصلح) صلة لـ(ما) الموصولة أو صفة لها ، وجملة (وقع) من الفعل والفاعل معطوفة علىٰ جملة (صلح) في قوله : (النكرة كل ما صلح) علىٰ كونها صلة لـ(ما) أو صفة لها ، **(كذي بمعنىٰ صاحب)** : الكاف : حرف جر وتمثيل (ذي) : مجرور محكي بالكاف (بمعنىٰ صاحب) جار ومجرور ومضاف إليه حال من (ذي) الجار والمجرور في قوله : (كذي) متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الاسم الواقع موقع ما يقبل الألف واللام كائن كذي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(والضرب الثاني : المعرفة) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (الضرب) : مبتدأ (الثاني) : صفة (المعرفة) : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدهما : النكرة) علىٰ كونها بدلاً من (ضربان) .

(وهي ستة أنواع) : مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، **(المضمر)** : بدل من ستة بدل تفصيل من مجمل ، **(وهو أعرفها)** : الواو : اعتراضية (هو أعرفها) : مبتدأ وخبر ، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، **(ثم العلم)** : عاطف ومعطوف على المضمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وكذا قوله : **(ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المعرف بالأداة)** : معطوفات على المضمر علىٰ كونها بدلاً من (ستة أنواع) بدل بعض من كل ، مرفوعات بالضمة الظاهرة ، وقوله : (بالأداة) متعلق بـ(المعرف) لأنه اسم مفعول من عرف المضعف .

(والسادس) : الواو : استئنافية (السادس) : مبتدأ ، و(ما) في قوله : (ما

أضيف إلىٰ واحد منها) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، وإنما استأنف بـ(السادس) ولم يذكر فيما قبله أسماءَ العدد ؛ بأن يقول : الأول المضمر ، والثاني العلم والثالث اسم الإشارة. . . إلخ ؛ لأن العدد عند الحُسَّاب :

إما فرد وزوج . . فهو ثلاثة ، فيصح الابتداء بما بعده وهو الرابع ، فيصح أن يقال : والرابع .

وإما زوجان وفرد . . فيصح أن يقال : والسادس كما هنا .

وإما ثلاثة أزواج وفرد . . فهو سبعة فيصح أن يقال : والثامن .

وإما أربعة أزواج وفرد . . فهو تسعة فيصح أن يقال : والعاشر ؛ فهـٰذه قاعدة معروفة عند الحُسَّاب في آحاد أسماء الأعداد ، ذكره الشيخُ الترمسيُّ في حاشيتِهِ « مَوْهَبَةِ ذي الفضل على المنهج القويم » في فصلِ (شروطِ الصلاة) لأنّ المقدمَة الحضرميةَ المسماةَ بـ(بَافَضْل) قالت : (شروطُ الصلاة اثنا عشر : الطهارةُ من الحدث ، والطهارة من الخبث ، وسترُ العورة. . . إلىٰ أن قالَتْ : والثامنُ : استقبالُ القبلة) بلا ذِكْرِ عددٍ قبله . انتهىٰ منه .

خُذْ هـٰذا مِنِّي أيُّها الطالب ؛ لأنَّ العِلْمَ جواهرُ مُشتَّتَةٌ في بحارِ الفُنون .

(**أضيف**) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ (ما) الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) ، (**إلىٰ واحد**) : جار ومجرور متعلق بـ(أضيف) ، (**منها**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(واحد) ، أي : كائن من هـٰذه الخمسة السابقة ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (**هو**) : مبتدأ ، (**في رتبة**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة

استئنافاً بيانياً (رتبة) : مضاف (ما) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه ، (**أضيف**) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على (السادس) ، (**إليه**) : جار ومجرور متعلق بـ(أضيف) ، والضمير عائد إلىٰ (ما) الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ولـٰكنها صلة سببية ، لأنها رفعت ضميراً لا يعود إلىٰ (ما) الموصولة ، (**إلا المضاف إلى الضمير**) : (إلا) : أداة استثناء (المضاف) : مستثنىٰ منصوب على الاستثناء (إلى الضمير) : جار ومجرور متعلق بـ(المضاف) ، (**فإنه في رتبة العلم**) : (فإنه) : الفاء : تعليلية جرياً على القاعدة أن الفاء بعد الاستثناء للتعليل (إنه) : ناصب واسمه (في رتبة العلم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (إنَّ) ، أي : كائن في رتبة العلم ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية ، والتقدير : وإنما قلنا إلا المضاف إلى الضمير ؛ لكونه في رتبة العلم .

(**ويستثنىٰ مما ذكر اسم الله تعالىٰ**) : الواو : استئنافية (يستثنىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (مما) : (من) : حرف جر مبني بسكون على النون المنقلبة ميماً مدغمةً في ميم ما (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(من) مبني على السكون (ذكر) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (ما) الموصولة ، والجملة صلة الموصول ، (**اسم الله**) : نائب فاعل لـ(يستثنىٰ) ، والجملة الفعلية مستأنفة (اسم) : مضاف ، ولفظ الجلالة : مضاف إليه مجرور على التعظيم ، وجملة (تعالىٰ) حال من لفظ الجلالة ، (**فإنه**) : الفاء : تعليلية (إنه) : ناصب واسمه ، (**علم**) : خبر (إن) ،

والجملة في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة كما مر آنفاً ؛ أي : لكونه علماً للذات المقدسة ، (**وهو أعرف المعارف بالإجماع**) : الواو : استئنافية (هو أعرف) : مبتدأ وخبر (المعارف) : مضاف إليه (بالإجماع) : جار ومجرور متعلق بـ(أعرف) ، **والله أعلم** .

(باب النكرة والمعرفة)

[ش] : أي : هـٰذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهـٰذا قال :

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب النكرة والمعرفة)

(**أي : هـٰذا**) الكلام الآتي في المتن (**باب**) معقود موضوع في (**بيان**) حقيقة (**النكرة**) وماهيتها بالحد والمثال (**و**) بيان أقسام (**المعرفة**) وماهيتها بالحد والمثال حالة كونهما (**من أقسام الاسم**) المتقدم ذكره وتعريفه في أقسام الكلام ، وإنما قيدهما بكونهما من أقسام الاسم ؛ لأن الفعل مدلوله الحدث ، والحدث لا يوصف بالتنكير والتعريف ، ولأنهما من علامات كون الكلمة اسماً ، وقدم النكرة على المعرفة في الترجمة وفي داخلها عكس ما فعله الأصل ؛ لأنها هي الأصل ، والمعرفة فرع عنها ، وَوُجِّه ذلك بأمور **منها** : أن النكرة لا تحتاج في دلالتها إلىٰ قرينة بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج .

ومنها : أن الأسماء النكرة لا تحتاج في دلالتها علىٰ مدلولها إلى التعريف ، والمستقل بنفسه أولىٰ بالأصالة .

ومنها : أن مسماها أسبق في الذهن . انتهىٰ من « الفاسي » .

والنكرة لغة : الجهالة ، يقال : نَكَرْتُه وأنكَرْته إذا جهلْتَه ، **واصطلاحاً** : ما سيأتي في المتن .

والمعرفة لغةً : مطلق الإدراك ، **واصطلاحاً** : هو ما وضع ليستعمل في شيء معين ؛ كزيد علماً للذات المشخصة .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كونهما من أقسام الاسم (**قال**) المصنف رحمه الله

(الاسم) بحسب التنكير والتعريف **(ضربان : أحدهما : النكرة وهي الأصل)** لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ، ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلىٰ قرينة بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، ولهٰذا

تعالىٰ : **(الاسم بحسب التنكير والتعريف)** واعتبارهما لا بحسب الإعراب والبناء ، ولا بحسب الإفراد والتثنية والجمع **(ضربان)** : أي : نوعان فقط ، لا ثالث لهما علىٰ ما ذهب عليه الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة ، وقال بعضهم بها في الخالي من التنوين واللام ؛ كـ(من وما) انتهىٰ « يس » .

(أحدهما) : أي : أحد النوعين **(النكرة وهي)** أي : النكرة **(الأصل)** أي : أصل للمعرفة ، وإنما كانت أصلاً لها **(لاندراج كل معرفة تحتها)** أي : تحت النكرة ، فلفظ (رجل) مثلاً : شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها ؛ لأن كلاً منها يصدق عليها أنه ذكر بالغ من بني آدم **(من غير عكس)** أي : من غير حصول اندراج مضاد مخالف لهٰذا الاندراج المذكور ، وهو اندراج أفراد كل نكرة تحت معرفة ، فإن أفراد ما يصدق عليه رجل ؛ كبكر ومحمد وحامد مثلاً لا يندرج تحت زيد ؛ لأن كل ما كان ذكراً من بني آدم لا يسمىٰ زيداً ؛ لأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ؛ كالآدمي مثلاً إذا ولد يسمىٰ ذكراً أو أنثىٰ ، أو إنساناً أو مولوداً أو رضيعاً ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب . انتهىٰ من « الرفع » .

ثم ذكر الشارح العلة الثانية في أصالة النكرة فقال : **(ولأنها)** أي : ولأن النكرة **(لا تحتاج في دلالتها)** علىٰ مدلولها **(إلىٰ قرينة)** كالتكلم ، والخطاب ، والغيبة ، والإشارة ، والصلة مثلاً **(بخلاف المعرفة)** فإنها تحتاج في دلالتها علىٰ مدلولها إلىٰ قرينة ؛ كالعلمية والإشارة والصلة مثلاً **(وما يحتاج)** إلىٰ قرينة وهو المعرفة **(فرع)** أي : متفرع **(عما لا يحتاج)** إلىٰ قرينة وهو النكرة **(ولهٰذا)** أي : ولأجل كون

بدأ بها (**وهي كل اسم شائع في جنسه**) الشامل له ولغيره (**لا يختص به واحد**) من أفراد جنسه (**دون آخر** ؛ **كرجل**

النكرة أصلاً للمعرفة (**بدأ**) المصنف (**بها**) أي : بالنكرة ؛ أي : بتعريفها فقال : (**وهي**) أي : النكرة ، وعبارته في « شرح القطر » : (وهو) أي : الاسم النكرة (**كل اسم**) أي : كل لفظ من الاسم خرج به الفعل والحرف (**شائع**) خرج به المعين ؛ كزيد فلا يكون نكرة ؛ أي : شائع مدلوله ، ومعناه (**في**) أفراد (**جنسه**) أي : جنس ذلك الاسم ، والمراد شيوعه باعتبار مدلوله ؛ لأن اللفظ ؛ كرجل لا شيوع فيه ؛ لأن الألفاظ لا شيوع فيها ، وإنما الشيوع في مدلولاتها ؛ فمدلول (رجل) مثلاً : ذكر بالغ من بني آدم ، فهـٰذا المدلول شائع في أفراد ما يصدق عليه رجل ؛ كزيد وعمرو وبكر مثلاً ، وإنما قدرنا لفظ أفراد ؛ لأن نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع ؛ لأنه شيء واحد ، ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده علىٰ نزاع كبير في محله ، وأما الحصول الذهني . . فهو ثابت لسائر الأجناس فلا بد من تقدير هـٰذا المضاف ، والمراد بـ(الجنس) هنا : الجنس اللغوي : وهو كل ما يصدق علىٰ متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند المناطقة ، والنوع والصنف أشار الشارح بقوله : (**الشامل**) ذلك الجنس (**له**) أي : لذلك الاسم (**ولغيره**) من أفراد ذلك الجنس . . . إلىٰ ما مر آنفاً : من أن المراد بالجنس ما صدق علىٰ متعدد فيشمل الجنس والنوع والصنف الكائنة عند المناطقة ؛ بمعنىٰ أنه يصلح إطلاقه علىٰ كل فرد منها وقوله : (**لا يختص به**) أي : بذلك الاسم (**واحد من أفراد جنسه دون**) فرد (**آخر**) تفسير لقوله : (شائع في جنسه) فإن التعريف تَمَّ بدونه ، والباء فيه داخلة على المقصور ؛ إذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصوراً علىٰ واحد دون آخر ؛ بل هو كما يطلق علىٰ واحد من أفراد الجنس يطلق أيضاً علىٰ كل واحد من باقي الأفراد ، وذلك الاسم الشائع (**كرجل**) وهو ذكر

وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه ، ألا ترىٰ أن رجلاً شائع في جنس الرجال الصادق علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ (رجل) بواحد من أفراد الرجال دون آخر ، وكذا حال (فرس وكتاب) ، فإنهما شائعان : الأول في جنس الخيل ،

بالغ من بني آدم (**وفرس**) وهو حيوان صهيل سريع الجري (**وكتاب**) وهو كل ما سطر وكتب بأي قلم ، ومن أي لغة (**فكل منها**) أي : من هـٰذه الثلاثة (**نكرة شائع**) مدلوله (**في**) أفراد (**جنسه**) فـ(الرجل) شائع مدلوله في أفراد جنس الرجال ؛ لأنه يصدق علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم ؛ إذ لا يختص لفظ (رجل) بواحد من أفراد الرجال دون الآخر ، وكذلك (الفرس) ، فإنه شائع في أفراد جنس الخيل لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه ، (وكتاب) ، فإنه شائع في جنس الكتب لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون آخر ، وكل من الثلاثة صادق علىٰ كل فرد من أفراد جنسه دون الآخر ، كما قال الشارح : (فكل منها) أي : من هـٰذه الثلاثة (نكرة شائع) مدلولها (في) أفراد (جنسه) أي: جنس كل واحد من الثلاثة .

(**ألا ترىٰ**) أيها الطالب (**أن رجلاً شائع**) مدلوله (**في**) أفراد (**جنس الرجال الصادق**) ذلك الجنس (**علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ « رجل » بواحد من أفراد الرجال دون آخر ، وكذا حال « فرس وكتاب »**) وشأنهما ؛ أي : ومثل (رجل) شأنهما وحكمهما (**فإنهما**) أي : فإن الفرس والكتاب (**شائعان**) أي : شائع مدلولهما ومعناهما في أفراد جنسهما .

(**الأول**) أي : (الفرس) شائع مدلوله وهو حيوان صهيل سريع الجري (**في**) أفراد (**جنس الخيل**) سمي خيلاً ؛ لاختياله وتكبره في جريه ، كما ذكرناه في « تفسيرنا » في (سورة النحل) وبسطنا الكلام فيه ، ببيان أول من ركبه من بني آدم .

والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه ؛ بل هو صادق علىٰ كل فرد من أفراد جنسه علىٰ سبيل البدل .

واعلم : أنه لا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها ؛ بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع ، ألا ترىٰ أن شمساً وقمراً نكرتان وإن لم يوجد في الخارج منهما إلا شمس واحدة وقمر واحد ؛

(**والثاني**) وهو (الكتاب) شائع مدلوله ، وهو كل ما سطر وكتب (**في**) أفراد (**جنس الكتب لا يختص لفظ**) كل (**واحد منهما بواحد من أفراد جنسه ؛ بل هو**) أي : كل منهما (**صادق**) أي : شامل مدلوله (**علىٰ كل فرد من أفراد جنسه علىٰ سبيل البدل**) والتناوب ؛ أي : بل كل من الثلاثة يحمل حملاً صحيحاً علىٰ كل واحد من أفراده فتقول : زيد رجل ، عمرو رجل ، بكر رجل. . . وهٰكذا ؛ فالمراد بالصدق الحمل ؛ أي : الإخبار به عنها حقيقةً ؛ أي : بالاسم الشائع عن كل فرد من أفراده علىٰ سبيل البدل عن الفرد الآخر لا معه دفعةً ، أي : لا علىٰ سبيل الشمول والإحاطة معاً .

قال الشارح : (**واعلم : أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يشترط في**) كل (**النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها**) أي : تحت موضوعها كما يوهمه تمثيل المصنف (**بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع**) أي : علىٰ صيغة تحتمل الشيوع ، سواء أَوُجِدَ لها في الخارج أكثرُ من فرد ؛ كما مثله المصنف ، أم لم يوجد لها إلا فرد واحد ؛ كمفهوم (شمس) وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجودَ الليل ، فإنه ليس منه في الخارج إلا هٰذا الفرد المعلوم ، كما قال الشارح (**ألا ترىٰ**) أيها المخاطب (**أن شمساً**) وهو كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل (**وقمراً**) وهو كوكب ليلي يغلب ضوءه ضوء النجوم (**نكرتان وإن لم يوجد في الخارج**) أي : في الحقيقة (**منهما إلا شمس واحدة وقمر واحد**) أي : يصدق

فهما من الكلي الذي لم يوجد منه إلا واحد مع إمكان الغير .

وأما جمعهما كما في قوله :

وجـــوههـــم كـــأنهـــا أقمـــار

وقوله :

مـــا للشمـــوس تقلهـــا الأغصـــان

. . فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم ، والقمر في كل شهر ، فكأن أفرادهما متعددة

عليهما ضابط النكرة ، والحال أنه لم يوجد لهما في الخارج إلا فرد واحد (**فهما**) حينئذ (**من الكلي الذي لم يوجد منه إلا**) فرد (**واحد مع إمكان**) وجود (**الغير**) أي : غير .

ذلك الفرد في قدرة الله تعالىٰ ، وتسمية النكرة بـ(الكلي) اصطلاح منطقي ، ولـٰكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ، ولهـٰذا جمعا في قول الشاعر الآتي كما قال الشارح ؛ رداً للاعتراض الوارد عليهما .

(**وأما جمعهما**) مع أنه ليس لهما إلا فرد واحد في الخارج ، وذلك الجمع (**كما**) أي : كالجمع الواقع (**في قوله**) : أي : في قول بعض شعراء العرب (**وجوههم كأنها أقمار** ، و) كما في (**قوله : ما للشموس تقلها الأغصان** . . **فباعتبار تجدد**) طلوع (**الشمس في كل يوم** ، و) تجدد (**القمر في كل شهر** ، **فكأن أفرادهما متعددة**) تقديراً ، فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام أو الليالي وإن كانت حقيقتهما واحدة ، فإنهم يقولون شمس هـٰذا اليوم أَحرُّ من شمسِ أمسِ ، وقمرُ هـٰذه الليلة أكثر نوراً من قمرِ ليلةِ أولِ ذلك الشهر ، وقد بسطنا الكلام هنا في « التتمة » نقلاً عن « التصريح » فراجعها ، وإعراب **البيت الأول** : (**وجوههم**) : مبتدأ ومضاف إليه (**كأن**) : حرف نصب وتشبيه ، والهاء : اسمها (**أقمار**) :

وهٰذا الحد فيه غموض على المبتدي (وتقريبها) أي : تقريب حد النكرة (إلى الفهم) أي : فهم المبتدي

خبرها ، وجملة (كأن) من اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (وجوه) ، والشاهد في قوله : (أقمار) حيث إنه جمعها مع كونها لم يوجد من أفرادها إلا فرد واحد ؛ لأن وضع النكرة على الشيوع ، سواء وجد لها أفراد في الخارج أو لم يوجد إلا فرد واحد ؛ كشمس وقمر ، والله أعلم .

والبيت الثاني : (الشموس) جمع شمس وهي مؤنثة (تقلها) : أي : تحملها وتدفع حرارتها وضوءها (الأغصان) : جمع غصن بالضم ، وهو ما تشعب من ساق الشجر دقاقها وغلاظها ، والصغيرة منها غصنة بهاء ، الإعراب : (ما) اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (للشموس) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ما) الاستفهامية ، والجملة جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب (تقلها) : بضم التاء فعل مضارع من (أقل) الرباعي ، والهاء : مفعول به (الأغصان) : فاعل ، والجملة الفعلية في محل النصب حال من (الشموس) ، والله أعلم .

(**وهٰذا الحد**) الذي ذكره المصنف (**فيه غموض**) أي : خفاء (**على المبتدي**) لاحتياجه إلىٰ تقدير مضاف وهو لفظ (أفراد) ، ولتعميم الأفراد حتىٰ تشمل الموجودة والمقدرة ، ولإرادة الجنس اللغوي كما تقدم . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وتقريبها ؛ أي : تقريب حد النكرة**) أي : مقربها (**إلى الفهم ؛ أي :**) إلىٰ (**فهم المبتدي**) وإنما احتجنا إلىٰ تأويله بمقرب ؛ لأن خبره (كل) ، وهي بعض ما تضاف إليه ، و(ما) اسم ، والاسم هو الملفوظ به فلا يكون خبراً عن التقريب باقياً علىٰ مصدريته ؛ لأن التقريب يكون حينئذ فعلاً من الأفعال التي للشخص وليس لفظاً ، فلم يتطابق المبتدأ والخبر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(أن يقال :) الاسم **(النكرة كل ما صلح دخول الألف واللام)** المؤثرتين التعريف **(عليه)** **في** فصيح الكلام **(كرجل وامرأة وثوب)** فإن كلاً منها صالح لذلك بأن يقال : الرجل والمرأة والثوب .

ولما كان هـٰذا الضابط يحتاج إلىٰ زيادة . . قال : **(أو)** كل ما **(وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام)** المؤثرتين **(عليه ؛ كذي)** فإنه لا يقبل (أل)

(أن يقال : الاسم النكرة كل ما صلح) بفتح اللام وضمها ؛ أي : لغة لا عقلاً ؛ لأن العقل يجوز دخول الألف واللام علىٰ كل شيء **(دخول الألف واللام المؤثرتين)** أي : المفيدتين **(التعريف عليه)** أي : المعَرِّفةِ فلا ترد الزائدة فإنها تدخل على المعَرْفَة ؛ كالعباس والحارث والفضل ، وعلى النكرة نحو : ادخلوا الأولَ فالأولَ ، وطبتَ النفسَ ، ولذا قال ابن مالك : **(مؤثراً)** أي : صلح دخول الألف واللام ؛ أي : (أَلْ) المعرِّفةِ عليه **(في فصيح الكلام)** بنفسه **(كرجل وامرأة وثوب ، فإن كلاً منها صالح لذلك)** أي : لدخول الألف واللام عليها **(بأن يقال)** في إدخال الألف واللام عليها : **(الرجل والمرأة والثوب)** وخرج بـ**(فصيح الكلام)** ما دخلت عليه (أل) من المعارف نحو : (يزيد) في قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً

(ولما كان هـٰذا الضابط يحتاج إلىٰ زيادة . . قال) المصنف رحمه الله تعالىٰ : **(أو)** النكرة **(كل ما)** أي : كل اسم **(وقع موقع)** أي : موضع **(ما يصلح دخول الألف واللام المؤثرتين)** أي : المفيدتين للتعريف **(عليه)** وذلك الواقع موقع ما يقبل (أل) **(كذي فإنه)** أي : فإن لفظ (ذي) **(لا يقبل)** دخول **(« أل »)** عليه ؛ لأنها تلازم الإضافة ، والإضافة مع (أل) لا يجتمعان ، ذكره الفاسي في هـٰذا الباب .

لـكنه يقع موقع ما يقبلها ؛لأنه (بمعنىٰ صاحب) وصاحب يقبل (أل) لأنه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية .

أما ما لا يقبلها ، أو يقبلها لـٰكن لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ كفضل وحارث . . فليس بنكرة .

(**لـٰكنه**) أي : لـٰكن (ذي) (**يقع موقع**) موضع (**ما يقبلها**) أي : يقبل (أل) وإنما قلنا يقع موقع ما يقبل (أل) (**لأنه**) أي : لأن (ذي) (« **بمعنىٰ صاحب** » **وصاحب يقبل** « **أل** » **لأنه**) أي : لأن صاحباً (**من الصفات التي غلبت عليها الاسمية**) من الوصفية فيقبل دخول (أل) المؤثرة عليه ، وكذلك (من) في نحو قولك : رأيت من هو صاحب لك ؛ لوقوع (من) موقع إنسان ، وإنسان يقبل (أل) فيقال : رأيت الإنسان ، وعبارة « أبي النجا » ، ومثل (ذي) أسماءُ الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية ، ووضع موضعها عاقل في العاقل ، وغيره في غيره ، و(أسماء الاستفهام) إذا تجردت عن معنى الاستفهام ، ووضع موضعها عاقل في العاقل ، وغيره في غيره ، و(ما) التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء . انتهىٰ منه .

فهـٰذه كلها نكرة لوقوعها موقع ما يقبل (أل) المعرفة .

(**أما ما لا يقبلها**) أي : لا يقبل (أل) المعرفة بنفسه ، أو بمرادفه ؛ كزيد وعمرو وبكر وغيرها من الأعلام (**أو يقبلها لـٰكن لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ كفضل وحارث**) وعباس وحسن أعلاماً ، فإن (أل) إذا دخلت عليه كأن يقال : الفضل والحارث والعباس والحسن . . لا تفيده تعريفاً ، فلا يكون نكرة عند حذفها ، كما قال الشارح (. . **فليس**) هـٰذا النوع (**بنكرة**) عند حذفها ؛ لأن (أل) فيه زائدة للمح المعنى الأصلي .

ومن علاماتها أيضاً : دخول (رب) عليها (وكم) الخبرية ووقوعها حالاً وتمييزاً واسماً لـ(لا) التبرئة ، ولا يرد على التعريف المذكور الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين ؛ لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات ؛ لأن هـٰذا تعريف بالخاصة . . . .

(**ومن علاماتها**) أي : ومن علامات كون الاسم نكرة (**أيضاً**) أي : كما أنَّ قَبُولَ (أل) المعرفةِ ، أو وقوعَها موقع ما يقبل (أل) من علاماتها (**دخول** « **رب** » **عليها**) نحو : رب رجل كريم لقيته (و) دخول (« **كم** » **الخبرية**) عليها ، وهي التي تكون بمعنىٰ أي عدد نحو : كم غلماناً ملكت ، وقوله : وكم من قرية ، وكذا (كأين) الخبرية نحو : وكأين من دابة (**ووقوعها حالاً**) نحو : ركبت الفرس مسرجاً (**وتمييزاً**) نحو : طاب محمد نفساً (و) وقوعها (**اسماً لـ« لا » التبرئة**) أي : لـ(لا) الدالة علىٰ تبرئة اسمها عن حكم خبرها نحو : لا رجل في الدار ؛ لأن هـٰذه الأمور الثلاثة لا تقع إلا نكرة (**ولا يرد**) اعتراضاً (**على التعريف المذكور الأسماءُ المُتوغِّلةُ**) أي : شديدة التوغل والدخول (**في الإبهام**) كغير ومثل وشبه (**وأسماء الفاعلين والمفعولين**) كالضارب والمضروب (**لعدم صدق التعريف**) المذكور (**عليها**) لأنها لا تقبل (أل) المؤثرة ، ولا تقع موقع ما يقبلها (**مع أنها نكرات**) فيقال في الجواب : إن (أل) وإن صلح دخولها عليها . . لـٰكنها باقية على الإبهام فلا تفيدها تعريفاً ، وأجاب الشارح عنه بقوله : (**لأن هـٰذا**) التعريف الذي ذكره المصنف بقوله : (هو ما صلح دخول (أل) عليه ، أو ما وقع موقع ما يقبل أل) ، (**تعريف بالخاصة**) أي : بما يختص بالنكرة ، والتعريف بـ(الخاصة) عند المناطقة : كقولهم في تعريف الإنسان : الإنسان ضاحك ، **والتعريف التام له** : ما يكون بالجنس القريب والنوع والخاصة ؛ كقولهم في تعريفه : الإنسان حيوان ناطق ضاحك ، والتعريف التام في النكرة : هو التعريف الأول ؛ أعني : قوله :

ولا يشترط فيه الانعكاس .

(**والضرب الثاني : المعرفة**) وهي ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (**وهي**) هنا : (**ستة أنواع**) متفاوتة في التعريف ؛ كالنكرات

(كل اسم شائع في أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر) .

(**ولا يشترط فيه**) أي : في التعريف بالخاصة (**الانعكاس**) أي : كونه جامعاً لأفراد المحدود ، **وحقيقة الانعكاس** : أن يكون كلما وجد المعرف بالفتح . . وجد المعرف بالكسر ؛ بألا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه ، ومقابله الاطراد وحقيقته : أن يكون كلما وجد المعرف بالكسر . . وجد المعرف بالفتح ؛ بألا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه ، فمعنى المنعكس : الجامع ، ومعنى المطرد : المانع . انتهىٰ من « البيجوري على السلم » باختصار وتصرف .

والنكرات هي متفاوتة المراتب ، فأنكَرُ النكرات معلوم ؛ لشموله للموجود والمعدوم ، ثم شيء وموجود ، ثم متحيز وحادث ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم ماش ، ثم ذو رجلين ، ثم إنسان ، ثم ذكر ، ثم بالغ ، ثم رجل ، ولذلك ضابط ذكرته في شرحي على « القطر » انتهىٰ « كشف النقاب » ، وقد بسطت الكلام عليها في « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » فراجعه إن شئت .

(**والضرب الثاني**) من ضربي الاسم (: **المعرفة ، وهي**) أي : المعرفة (**ما**) أي : لفظ (**وضع**) أي : وضعته العرب (**ليستعمل في**) شيء (**واحد بعينه**) أي : بخصوصه من غير شركة فيه (**وهي**) : أي : المعرفة (**هنا**) أي : بحسب ما ذكره المصنف في هـٰذا الكتاب (**ستة أنواع متفاوتة في التعريف ؛ كالنكرات**) وزاد بعضهم سابعاً : وهو المنادى النكرة المقصودة ؛ كيا رجل ، وتعريفه بالقصد إليه وقد رتبها في « الكافية » علىٰ ترتيبها في الأعرفية فقال :

(المضمر) ويقال له : الضمير أيضاً من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته ، وإطلاقه على البارز توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور .

فمضمر أعرفها ثم العلم ... واسم إشارة وموصول متم
وذو الأداة ومنادىٰ عينا ... وذو إضافة بها تبينا

الأول منها : (المضمر ، ويقال له : الضمير أيضاً) أي : كما يقال له : المضمر (من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته ، وإطلاقه) حينئذ (على البارز توسع) أي : تجوز بإطلاق اسم الشيء علىٰ ما يشاركه في الحكم ، والمعنىٰ والتعبير بـ(المضمر والضمير) عبارة البصريين ، والكوفيون يقولون : (الكناية والمكنىٰ) لأنه ليس بصريح ، والكناية تقابل الصريح ، كما قال الشاعر :

فصَرِّحْ بما تَهْوىٰ ودَعْنِي من الكنُىٰ ... فلا خَيْرَ في اللذات مِنْ دونها سِتْرُ

(وهو) أي : الضمير (أعرفها) أي : أعرف المعارف الستة بعد اسم الله (عند الجمهور) وقيل : أعرف المعارف (العلم) لأنه هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره ، فخرج بالمعين (النكرات) وبما بعده بقية المعارف ، فإن (الضمير) صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لكن إذا استعمل فيه.. صار جزئياً ، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه فصار (العلم) أعرف من (الضمير) باستعماله في معين خاص . انتهىٰ من « المجيب » بزيادة .

وقال ابن السراج : (أعرف المعارف اسم الإشارة كما سيأتي في محله ، وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة) .

فائدة

فإن قلت : يرد علىٰ هٰذا الحد الذي ذكرتَه للضمير الكاف من ذلك ، فإنها دالة

وأعرف أصنافه : المتكلم ، ثم المخاطب (**ثم العلم**) يلي المضمر في التعريف ، . . . .

على المخاطب وليست ضميراً باتفاق البصريين ، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب . . **قلت** : لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هي دالة على الخطاب ؛ فهي حرف دال علىٰ معنىً ولا دلالة على الذات ألبتة ، وكذلك أيضاً الياء في (إياي) ، والكاف في (إياك) ، والهاء في (إياه) ليست بمضمرات ، وإنما هي على الصحيح حروف دالة علىٰ مجرد التكلم والخطاب والغيبة ، والدالُّ على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو (إيا) ، ولٰكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيان منَ عَنَوا به . . احتاج إلىٰ قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه . انتهىٰ من « شرح الشذور » .

وحد التكلم : توجيه الكلام إلىٰ نفسه ، **وحد الخطاب** : توجيه الكلام إلى الحاضر ، **وحد الغيبة** : توجيه الكلام إلى الغائب (**وأعرف أصنافه**) أي : أصناف الضمير وأنواعه (ما) لـ(**المتكلم** ، **ثم**) (ما) لـ(**المخاطب**) ثم (ما) للغائب ، وإنما كان (الضمير) أعرف المعارف ؛ لشدة تمييزه وتعيينه لِمُسَمَّاه ، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماهما من (العلم) وإن كان (العلم) يعين مسماه مطلقاً .

وأما مرتبة ضمير الغيبة . . فبعد (العلم) كما صرح به في « التسهيل » خلاف ما يقتضيه كلام « الموضح » هنا من أن (الضمير) مطلقاً في مرتبة واحدة ، ثم يجب أن يقال : (الضمير) أعرف المعارف بعد (اسم الجلالة) كما سيأتي في آخر الباب .

(**ثم**) الثاني من المعارف : (**العلم**) مطلقاً (**يلي المضمر في التعريف** ،

وقيل : العلم الشخصي أعرفها ؛ لأنه لا يتناول بوضع واحد إلا شخصاً واحداً ، بخلاف غيره منها ، فإنه يتناول أموراً متعددة بوضع واحد (ثم اسم الإشارة ، ثم) اسم (الموصول ،

وقيل : العلم الشخصي أعرفها) أي : أعرف المعارف ، وهو مقابل قوله آنفاً : (وهو أعرفها) عند الجمهور (**لأنه**) أي : لأن العلم الشخصي (**لا يتناول بوضع واحد إلا شخصاً واحداً ، بخلاف غيره**) أي : غير العلم الشخصي (**منها**) أي : من المعارف (**فإنه**) أي : فإن غيره ؛ أي : غير العلم الشخصي (**يتناول أموراً متعددة بوضع واحد**) فإن (الضمير) صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص ، بحيث لا يستعمل في غيره كما تقدم آنفاً ، (واسم الإشارة) صالح لكل مشار إليه ؛ فإذا استعمل في واحد . . لم يشركه فيما إليه أسند واحد ، (وأل) صالحة لأن يعرف بها نكرة ؛ فإذا استعملت في واحد . . عرفته وقصرته علىٰ شيء بعينه ، وهـٰذا معنىٰ قولهم : (إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً) انتهىٰ « مجيب » .

فعلم الشخص هو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له ؛ كزيد . انتهىٰ منه .

(**ثم**) الثالث من المعارف : (**اسم الإشارة**) وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد الإشارة ، وزعم ابن السراج أنه أول المعارف ؛ لأن تعريفه بالعين والقلب ، وأما غيره . . فلا يتعرف إلا بوجه واحد ، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقاً بخلاف المضمر والعلم) انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**ثم**) الرابع من المعارف (**اسم الموصول**) وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد الصلة ؛ لأن وضع الموصولات علىٰ أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب

ثم المعرف بالأداة ، و) أما (السادس) . . فهو (ما أضيف إلىٰ واحد منها) إضافة معنوية ؛

بواسطة جملة الصلة ؛ لاشتراط كونها معهودة له ، بخلاف النكرة الموصوفة بجملة ؛ لعدم اشتراطِ ذلك فيها ، فتخصيصها ليس بالوضع فمعنىٰ (لقيتُ من ضربته) على الموصولية : لقيتُ الإنسانَ المعهودَ بكونه مضروباً لك ، وعلى الموصوفية : لقيتُ إنساناً مضروباً لك ، فتخصيصُه بكونه مضروباً لك لا بالوضعِ ؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصيصَ فيه .

فإن قلت : الجمل نكرات فكيف تُعرِّفُ الموصولات . . **قلت** : لا نسلم تنكير الجمل ، ولو سلم . . فالمخصِّص في الحقيقةِ التقييدُ بالصلة . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ثم**) الخامس من المعارف (**المعرف بالأداة**) أي : بأداة التعريف وهي الألف واللام المفيدة للتعريف ، فخرجت الزائدةُ وهي التي دخولها كخروجها ؛ كالداخلة على العباس واليزيد ، سواء كان مدخولها عاقلاً ؛ كالرجل ، أو غير عاقل ؛ كالدار ، وقد تبدل لام (أل) المعرفة (ميماً) في لغة حمير ؛ وهم قبيلة من العرب كثيرة في اليمن ، وقد نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ليس من امبر امصيام في امسفر » رواه النمر بن تولب رضي الله تعالىٰ عنه ، قال الحافظ ابن حجر : (وهو حديث منكر) انتهىٰ « سجاعي » .

فتكون (أَمْ) حينئذ من أداة التعريف ، فلأجل إدخالها عبَّرَ المصنف بـ(الأداة) وسيأتي بسط الكلام عليها في أواخر (المعارف) إن شاء الله تعالىٰ .

(**وأما السادس**) من المعارف الستة (. . **فهو ما أضيف إلىٰ واحد منها**) أي : من هـٰذه المعارف الخمسة المتقدمة (**إضافة معنوية**) ولم يكن متوغلاً في الإبهام

كغلام زيد ، وهٰذا ، والرجل (**وهو**) بحسب التعريف (**في رتبة ما أضيف إليه**) فالمضاف إلى (العلم) في رتبة العلم . . . وهٰكذا (**إلا**) الاسم (**المضاف إلى الضمير**) كغلامي (**فإنه**) ليس في رتبة الضمير ؛ بل (**في رتبة العلم**) إذ لو كان في رتبة الضمير . . لما صح : مررت بزيد صاحبك ؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ؛ بل مثله أو دونه .

ولا واقعاً موقع نكرة ، وهي التي تفيد التعريف لا لفظية ، وهي التي تفيد التخفيف في اللفظ (كـ) غلامي وغلامك وغلامه في المضاف إلى الضمير ، و(**غلام زيد**) في المضاف إلى العلم (**و**) غلام (**هٰذا**) في المضاف إلى اسم الإشارة ، وغلام الذي ضربني أبوه في المضاف إلى الموصول (**و**) غلام (**الرجل**) في المضاف إلىٰ ذي الأداة (**وهو**) أي : المضاف إلىٰ واحد منها (**بحسب**) بفتح السين وإسكانها ؛ أي : باعتبار (**التعريف**) والتعيين كائن (**في رتبة ما أضيف إليه**) من المعارف الخمسة (**فالمضاف إلى « العلم » في رتبة العلم**) في الأعرفية (**. . . و**) قل (**هٰكذا**) أي : مثل ما قلت في (العلم) في باقي ما أضيف إلى المعارف فتقول : المضاف إلى (اسم الإشارة) في رتبة اسم الاشارة ؛ كاشتريت غلام هٰذا الرجل ، والمضاف إلى (المعرف بالأداة) في رتبة المعرف بالأداة نحو : ضربت غلام الرجل ، فجميع ما أضيف إلىٰ واحد من هٰذه الخمسة . . فهو في رتبته (**إلا الاسم المضاف إلى الضمير ؛ كغلامي**) وغلامك وغلامه (**فإنه**) أي : فإن المضاف إلى الضمير (**ليس في رتبة الضمير ؛ بل**) هو (**في رتبة العلم**) الذي هو دون (الضمير) في الأعرفية (**إذ لو كان**) أي : لأنه لو كان المضاف إلى الضمير (**في رتبة الضمير . . لما صح**) قولك : (**مررت بزيد صاحبك ؛ إذ الصفة**) أي : لأن الصفة (**لا تكون أعرف من الموصوف ؛ بل**) تكون الصفة (**مثله**) أي : مثل الموصوف في الأعرفية ومساوية له في التعريف (**أو**) تكون (**دونه**) أي : دون

قال ابن هشام : (وزعم بعضهم أن ما أضيف إلىٰ معرفة . . فهو في رتبة ما تحتها ، ويدل علىٰ بطلانه قوله :

كخذروف الوليد المثقب

الموصوف في التعريف ، فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم . . صار صاحبك مساوياً لزيد فصح قولك : مررت بزيد صاحبك ، وقيل : إن المضاف إلى الضمير . . فهو في رتبة الضمير ، وقيل : إن كل ما أضيف إلىٰ معرفة . . فهو في رتبة ما تحتها ؛ كما ذهب إليه المبرد ، فتحصل من ذلك ثلاثة أقوال : والصحيح الأول الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالىٰ للعلة التي ذكرها الشارح .

(**قال**) أبو محمد عبد الله بن يوسف (**ابن هشام**) الأنصاري صاحب التصانيف الكثيرة المفيدة ، وكان شافعياً ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين ، **وكان مولده** : يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبع مئة ، **ووفاته** : بذي القعدة سنة إحدىٰ وستين وسبع مئة ، فعمره ثلاث وخمسون سنة (٥٣) .

(**وزعم بعضهم**) وهو المبرد (**أن ما أضيف إلىٰ معرفة . . فهو في رتبة ما تحتها**) أي : ما تحت تلك المعرفة التي أضيف إليها ، فالمضاف إلى الضمير . . فهو في رتبة العلم ، والمضاف إلى العلم . . فهو في رتبة اسم الإشارة ، والمضاف إلى اسم الاشارة . . فهو في رتبة الموصول . . . إلخ ، (**ويدل علىٰ بطلانه**) أي : علىٰ بطلان هـٰذا القول (**قوله**) : أي : قول الشاعر ، ولعله هو امرؤ القيس يصف فرساً له بخفة سرعته صَدْرُ البيت :

فـأَدْرَكَ لـم يُجْهِـدْ ولـم يثـن شـأوه   يمر (**كخذروف الوليد المثقب**)

(**فأدرك**) : فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى (الفرس) ، ومفعوله قوله : (**شأوه**) بفتح الشين وسكون الهمزة ، والشأو : غاية مسافة السباق وآخرها

فوصف المضاف إلى المعرفة بـ(أل) بالمعرف بها ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف) انتهىٰ .

وإنما قيدنا المضاف إلىٰ واحد منها بكون الإضافة معنوية ؛

ومنتهاها (لم يجهد) : أي : لم يتعب نفسه بشدة الجري (ولم يثن) : أي : لم يعطف عن السير ولم يقصر في جريه ؛ أي : أدرك ووصل شأوه ، ونهاية مسافة سباقه حالة كونه لم يجهد ولم يتعب نفسه بشدة الجري ، ولم يثن ولم يعطف ولم يقصر في سيره ، وقوله : (يمر) حال من فاعل (أدرك) أي : وصل آخر مسافة السباق حالة كونه يمر ويجاوز مسافته مروراً ؛ كمرور خذروف الوليد ، والصبي ، واضطراباً ؛ كاضطرابه ، وقوله : (المثقب) بصيغة اسم المفعول من ثَقَّب المضعف ؛ أي : الذي له ثقب جمع ثقبة ، صفة لـ(لخذروف) وفيه الشاهد ، قال (الليث : والخذروف : بوزن (عصفور) عويد أو قصبة مشقوقة يُفْرَضُ في وسطه ثم يُشدُّ بخيط ، فإذا مُدَّ . . دَارَ وسَمِعْتَ له خفيفاً يَلْعب به الصبيان ويسمى : الخرَّارة وبه يوصف الفرس ؛ لخفة سرعته ، تقول : هو يُخَذْرِفَ بقوائمه ، قال : والخذروف : السريع في جريه ، وقال غيره : هو السريع المشي . انتهىٰ « تاج العروس » .

(**فوصف**) الشاعر (**المضاف إلى المعرفة بـ « أل »**) وهو خذروف الوليد (**بالمعرف بها**) أي : بـ(أل) وهو المثقب .

(**والصفة لا تكون أعرف من الموصوف**) فظهر لنا منه أن المضاف إلى المعرفة . . فهو في رتبة ما أضيف إليه لا كما يقوله ذلك البعض (**انتهىٰ**) ما قاله ابن هشام .

(**وإنما قيدنا المضاف إلىٰ واحد منها**) أي : إلىٰ واحد من المعارف الخمسة (**بكون الإضافة**) فيه (**معنوية**) سميت بها ؛ لأنها تفيد أمراً معنوياً ؛ إما التعريف

لأن **الإضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها ، وسيأتي أيضاً : أن المضاف إذا كان شديد التوغل في الإبهام ؛ كغير ومثل . . لا يتعرف أيضاً فيخص به أيضاً عموم كلامه (ويستثنىٰ مما ذكر) قبل ، وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالىٰ ، فإنه** . . . .

إن كان المضاف إليه معرفة وهي المرادة هنا ؛ كغلام زيد ، وإما التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ؛ كغلام رجل وهـٰذا غير مقصود هـٰهنا (**لأن الإضافة اللفظية**) وتسمىٰ غير محضة وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، سميت لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف ؛ فإن ضارب زيد أخف من ضارب زيداً بحذف التنوين في الأول (**لا تفيد تعريف المضاف**) بالمضاف إليه (**كما سيأتي**) بيان ذلك (**في بابها**) أي : في (باب الإضافة) .

(**وسيأتي أيضاً**) أي : كما سيأتي بيان عدم إفادتها للتعريف بيان (**أن المضاف إذا كان شديد التوغل**) والتدخل (**في الإبهام**) والتنكير (**كغير ومثل**) وشبه (. **لا يُتَعرَّفُ**) بالبناء للمفعول ؛ أي : لا يتعين بالإضافة إلى المعرفة (**أيضاً**) أي : كما لا يتعرف بالإضافة اللفظية (**فيخص**) أي : يقيد (**به أيضاً**) أي : بكون الإضافة معنويةً ، وبِكَونِ المضاف غيرَ الأسماء المتوغلة (**عمومُ كلامه**) أي : شمول المصنف للإضافة اللفظية ، وللأسماء المتوغلة حيث أطلق قوله : (والسادس ما أضيف إلىٰ واحد منها) ولم يقيده بالإضافة المعنوية ولا بغير الأسماء المتوغلة ، والله أعلم .

ثم قال المصنف : (**ويستثنىٰ**) أي : يُخْرجَ (**مما ذكر**) بالبناء للمفعول ؛ أي : مما ذكرنا (**قبل**) أي : آنفاً قبل هـٰذا الكلام الذي الآن نحن فيه (**وهو**) أي : الذي ذُكِرَ قَبْلُ قولُه : (**إن المضمر أعرف المعارف**) الستة أو السبعة (**اسم الله تعالىٰ**) نائب فاعل لـ(يستثنىٰ) أي : لفظ الجلالة الشريفة ، وإنما استثنىٰ (**فإنه**) أي :

علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالإجماع) وفي « إعراب القرآن » للشهاب الحلبي : (أن سيبويه رئي في المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : أدخلني الجنة ، فقيل له : بماذا ؟ قال : بقولي : إن اسمه أعرف المعارف) .

لأنه ؛ أي : لأن لفظ الجلالة (**علم للذات الواجب الوجود**) أي : علم على الذات الثابت وجوده شرعاً وعقلاً بلا ابتداء ولا انتهاء (**المستحق**) لذاته ومن عباده (**لجميع**) أنواع (**المحامد**) والكمالات التي يَسْتَحِقُّ بها الحمدَ (**وهو**) أي : لفظ الجلالة (**مع ذلك**) أي : مع كونه علماً أحط مرتبة من الضمير (**أعرف المعارف**) الستة كلها حتىٰ على الضمير (**بالإجماع**) أي : بإجماع الأمة واتفاق الأئمة ؛ لشدة تعينه له تعالىٰ وغلبة ظهوره عليه جل وعلا ظهوراً لا يحتمل الخفاء فهو بهـٰذا المعنىٰ أعرف من (الضمير) وغيره ، ثم الضمير العائد عليه ، ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق (**وفي « إعراب القرآن » للشهاب**) أي : لشهاب الدين وضوئه (**الحلبي**) أي : المنسوب إلىٰ حلب ؛ بلدة معروفة في الشام (**أن سيبويه**) تقدمت ترجمته قريباً (**رئي**) أي : رآه ابن جني (**في المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟**) في المجازاة (**فقال**) سيبويه لابن جني : (**أدخلني الجنة ، فقيل له :**) أي : لسيبويه (**بماذا ؟**) أي : بأي سبب أدخلك الجنة ؟ (**قال**) سيبويه : أدخلني الجنة (**بقولي : إن اسمه**) تعالىٰ (**أعرف المعارف**) انتهىٰ ما قاله الحلبي .

وليس المراد أن الله جل جلاله لم يقبل من سيبويه إلا هـٰذا العمل ؛ بل غفر له بسببه . انتهىٰ « حمدون » .

قال ابن هشام في بعض تعاليقه : (مراد النحاة بقولهم : « بعض المعارف أعرف من بعض » أنَّ ما تطرَّقَ الاحتمالُ إليه أَقلَّ . . أعرفُ من الذي تطرق الاحتمال إليه أكثرَ ، وبهـٰذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد ابن حزم حيث قال : « المعارف

كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال : بعضها أعرف من بعض ؛ لأنك لا تقول : عَرفتُ هـٰذا أكثرَ من هـٰذا ») انتهىٰ من « يس على القطر » .

واعلم : أنه كما تتفاوت أنواع المعرفة في التعريف فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضاً ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام : أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناس ، ثم أسماء الأجناس .

وأعرف الإشارات ما كان للقريب ، ثم ما للمتوسط ، ثم ما للبعيد .

وأعرف ذي الأداة : ما كانت فيه للحضور ، ثم (ما) للعهد في شخص ، ثم (ما) للجنس . انتهىٰ منه .

تَنْبِيْهٌ

واعلم : أنه كما أن المعارف متفاوتة كذلك النكرات متفاوتة ، فما كان أكثر أفراداً . . فهو أشد تنكيراً مما تحته ؛ كإنسان ، فإنه أشد تنكيراً من رجل ؛ لشموله للمرأة ، ورجل أشد تنكيراً من عالم ، وأنكر النكرات على الإطلاق مذكور ؛ أي : شيء تعلق به الذكر وجرىٰ على اللسان ذكره ، فإن لفظ (مذكور) عام في المعدوم والموجود ، وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل .

وقد نظمت النكرات مرتبة ، ثم المعارف كذلك فقلت :

وأنكـرُ النكـرات حَـدَّثُـوا ... مـذكـور مـوجـود يليـه مُحْـدَثُ
فجـوهـر ثُمَّـةُ جسـم مطلـق ... كـذاك نـام حيـوان حققـوا
كـذاك إنسـان يليـه رجـل ... فعـالِـم فـالحصـر فيهـا يكمـلُ
وإن أردت أعـرف المعـارف ... خـذهـا على التـرتيـب والتـرادفِ

فمضمـــــر فعلـــــم إشـــــارة كـــذاك مـــوصـــول محلّـــىً يَثْبُـــتُ
ومـــا لـــواحـــد يضـــاف فهـــو فـــي رتبتـــه إلا الضميـــر فـــاعـــرفِ
فـــإنـــه فـــي رتبـــةٍ للعلـــم وأطلـــق ابـــن مـــالـــك فـــاستفهـــمِ
وأعـــرف الضمـــائـــر التكلـــم ثـــم خطـــاب غيبـــة متمـــمِ

انتهىٰ من « حاشية العطار على الأزهرية » .

فَصْلٌ

[ص] : المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كـ(أنا) ، . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل : المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كـ« أنا »**) سمي مضمراً من قولهم : (أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته) ، ومنه قولهم : (أضمرت الشيء في نفسي) أو من الضمور وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له مهموسة من الهمس ؛ وهو الصوت الخفي ، وهي التاء والكاف والهاء . انتهىٰ من « شرح الشذور » .

وقوله : (المضمر) هو من باب الحذف والإيصال ، والأصل المضمر به ؛ أي : أخفىٰ به الظاهر ؛ فإذا أردت إخفاء الظاهر . . عبرت بالضمير ، أو هو في ذاته خفي ، وليس المراد أن حق التعبير أن يكون بالظاهر ؛ لأن ذلك إنما يظهر في الغيبة ، وأما الخطاب والغيبة . . فليس حق التعبير فيهما بالظاهر ؛ بل التعبير به خلاف الظاهر ، (والضمير والمضمر) عبارة البصريين ، ويسميه الكوفيون : بـ(الكناية والمكنىٰ) ، لأنه كنىٰ به عن الظاهر ؛ أي : بدلاً عن الظاهر ؛ يعني : في الغيبة ، ويسميه السكاكي : (التفاتاً) ، وإنما بدأ به في التفصيل ؛ لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح . انتهىٰ من « الأمير علىٰ شرح الشذور » .

قوله : (اسمان) أي : علمان (لما وضع) أي : لجامد وضع للدلالة علىٰ (متكلم) وهو من يصدر منه الكلام (كأنا) وأخواته ، والمراد الدلالة الدائمة فخرج العلم المستعمل في ذلك نحو : قال فلان ، تريد نفسك أو مخاطبك أو غائباً ، والمراد وضع للدلالة علىٰ متكلم بخصوصه ، وكذا الباقي فخرج لفظ (متكلم ومخاطب وغائب) فليتأمل . انتهىٰ « أمير عليه » .

أو مخاطب كـ(أنت) ، أو غائب كـ(هو) ، وينقسم إلىٰ مستتر وبارز ؛ فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ

(أو) وضع للدلالة علىٰ (**مخاطب « كأنت »**) وأخواته (**أو**) وضع للدلالة علىٰ شخص (**غائب**) أي : غير حاضر مجلسَ المحاورة (**كـ« هو »**) وأخواته ، والمراد بـ(الغائب) ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلية ، وقوله : (ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب) أي : اسم دل وضعاً علىٰ ذلك ، فخرج بقولنا : (وضعاً) قول من اسمه زيد : ضرب زيد ، وقولك لزيد : يا زيد افعل كذا ، وقولك حكاية عن زيد الغائب : زيد فعل كذا ، فإن لفظ (زيد) وإن أطلق على المتكلم في الأول ، والمخاطب في الثاني ، والغائب في الثالث لم يكن موضوعاً للمتكلم ، ولا للمخاطب ، ولا للغائب المتقدم الذكر ، فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقوله : (كأنا) بزيادة الألف عند البصريين ، وأصالتها عند الكوفيين .

وقوله : (كأنت) بزيادة التاء عند البصريين ، وأصالتها عند بعض الكوفيين .

وقوله : (كـ« هو ») بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين . انتهىٰ من « التصريح » .

(وينقسم) الضمير من حيث هو لا بقيد كونه مستتراً فقط أو بارزاً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**إلىٰ مستتر وبارز ؛ فالمستتر**) هو (**ما ليس له صورة في اللفظ**) بل ينوىٰ في الذهن ، سمي بذلك ؛ لأنه استغنىٰ عن لفظه ؛ أي : ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه في العقل ، فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظي ، فإن قيل : الاستتار إنما يستعمل فيما كان منكشفاً ثم اختفىٰ ،

وهو إما مستتر وجوباً ؛ كالمقدر في فعل أمر الواحد المذكر ؛ كاضرب وقم ، وفي المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر ؛ كتقوم وتضرب ، وفي المضارع المبدوء بالهمزة ؛ كأقوم وأضرب ، أو بالنون ؛ كنقوم ونضرب .

والضمير المستتر لم يكن ظاهراً ؛ لأن حقيقته لا تظهر أبداً ، وإنما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفىٰ أبداً ، فلا يليق بالموضع لفظ (الاستتار) ، وإنما كان الأولى الإتيان بلفظ : (لا يعطىٰ معنى الظهور أصلاً) ، كما قال في « التسهيل » فمنه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء ؛ إذ لفظة (الخفاء) لا يفهم منها أنه كان ظاهراً ثم خفي ، بخلاف لفظة (الاستتار) انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**وهو**) أي : المستتر قسمان (**إما مستتر وجوباً**) أي : استتاراً واجباً ، **وضابط ما يجب استتاره** : هو ما لا يحل الظاهر أو الضمير المنفصل محله ، وهو في اثني عشر موضعاً **الأول** : (**كالمقدر في فعل أمر الواحد المذكر ؛ كاضرب وقم** ، **و**) **الثاني** : كالمقدر (**في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر ؛ كتقوم وتضرب** ، **و**) **الثالث** : كالمقدر (**في المضارع المبدوء بالهمزة ؛ كأقوم وأضرب** ، **أو**) **الرابع** : كالمقدر في المضارع المبدوء (**بالنون ؛ كنقوم ونضرب**) فهـٰذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوباً ، ولا يرفع الفعل فيها الظاهر ولا الضمير المنفصل ، واقتصر المصنف علىٰ هـٰذه الأربعة ، وتَكْمُلُ الباقي عليها فنقول علىٰ طريق العد السابق : **والخامس** : فعل التعجب نحو : ما أحسن زيداً .

والسادس : أفعال يستثنىٰ بها نحو : قام القوم خلا زيداً ، وعدا عمراً ، وحاشا بكراً ، وقام القوم ليس خالداً ، ولا يكون سالماً .

والسابع : اسم فعل الأمر نحو : صه يا زيد بمعنى (اسكت) .

والثامن : اسم الفعل المضارع نحو : أف بمعنىٰ (أتضجر) .

وإما مستتر جوازاً ؛ كالمقدر في نحو : زيد يقوم ، وهند تقوم ، . . . .

والتاسع : اسم التفضيل في غير مسألة الكحل نحو : زيد أفضل منك .

والعاشر : المصدر النائب مناب الفعل نحو : ضرباً زيداً بمعنى (اضرب) زيداً .

والحادي عشر : الوصف الجاري علىٰ موصوفه نحو : جاء زيد العاقل .

والثاني عشر : (إياك وأخواتها) في التحذير ، فإنها ترفع الضمير المستتر وجوباً نيابة عن الفعل ، وفي هـٰذا الأخير ألْغَز العلامة أحمد بن عبد العزيز الهلاليُّ بقوله رحمه الله تعالىٰ :

يــا أيهــا المُبْــرَزُ المُبْــرِز ... لِمَـا اختَفَـىٰ والجـامـعُ المُحـرِزُ
مــا مضمـر يــرفعــهُ مضمــرُ ... مستتــــرٌ فيـــه ولا يُبْـــرَزُ
إيَّــاك إنْ يَخفَــىٰ عليــك وقــد ... أبَـــان خُبْثَـــهُ لـــكَ المُلْغِـــزُ

وقد اقْتصَر السيوطيُّ في « فريدته » منها علىٰ تسعةِ مواضعَ فقال :

وسَتْــرُ مَــرْفُــوعٍ بِــأَمْــرٍ حُتِمَــا ... ودُونَ يَــا مضَــارعٌ واسَمَيهِمــا
وفِعْـــلُ الاستثنـــاءِ والتعجـــبِ ... وأفعـلُ التَّفْضِيـل فَـاحْفَـظْ تُصِـبِ

والقسمُ الثاني ما ذكره بقوله : (**وإما مستتر جوازاً**) أي : استتاراً جائزاً ، **وضابطُ ما استتاره جائز** : هو ما يَحُلُّ الظاهر أو الضمير المنفصل محلَّه ، وهو في ستة مواضع ذكر المصنف منها اثنتين : **الأول منها** : (**كالمقدَّرِ في**) الفعل المسند إلى المذكر الغائب ماضياً كان أو مضارعاً (**نحو** : **زيد**) قام و (**يقوم** ، و) **الثاني** : كالمقدر في الفعل المسند إلى المؤنثة الغائبة كذلك نحو : (**هند**) قامت و(**تقوم**) .

والثالث : كالمقدر في الجار والمجرور نحو : زيد في الدار .

ولا يكون المستتر إلا ضمير رفع إما فاعلاً أو

والرابع : كالمقدر في الظرف نحو : زيد عندي .

والخامس : كالمقدر في اسم الفعل الماضي نحو : زيد هيهات .

والسادس : كالمقدر في الصفات المحضة ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة نحو : زيد قائم ، وعمرو مضروب . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**ولا يكون**) الضميرُ (**المستتر إلا ضمير رفع**) وإنما خُصَّ ضميرُ الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر ؛ لأنَّ ضمير الرفع عُمدةٌ ؛ لأنه لا يكون إلا فاعلاً أو نائبَ فاعل ، والعمدة لا بُدَّ منها ؛ فإن لم تُوجد في اللفظِ . ادُّعيَ تقديرُها بخلافِهما ؛ لأنهما فضلتان ، والفضلة إذا لم توجد في اللفظ . لم يدع تقديرها .

فإن قلت : قد ورَد الاستتار في المنصوب ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ أي : بعثه ، وفي المجرور ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ أي : قاضيه . . **قلت** : هـٰذا من باب الحذف لا من باب الاستتار . انتهىٰ « حمدون » .

فإن قلت : ما الفرق بين المستتر والمحذوف . . **قلت** : المستتر اللفظ القائم بالذهن ، والمحذوف لُفِظَ بالفعل ثم حُذِف .

فإن قُلْتَ : فالمحذوفُ أحسنُ حالاً من المستتر ، والأمْرُ بخلافه ، ولهـٰذا اختصَّ المستترُ بالعمدة . . **قلت** : المستتر متصف بدلالة العقل ، والمحذوف زالَتْ عنه دلالةُ العقل واللفظ ، ولذا احتاج إلىٰ قرينة ، ودَلالتُها أضعفُ من دلالتهما . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

وإنما لا يكون المستتر إلا ضميرَ رفع ؛ لأنه لا يَخلو (**إما**) أن يكون (**فاعلاً أو**

نائباً لفاعل، والبارز ما له صورة في اللفظ، وينقسم إلىٰ متصل ومنفصل؛ فالمتصل: هو الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد (إلا) كتاء قمتُ ، وكافِ أُكرمك ، و

نائباً لفاعل) والفاعلُ خاصة إذا كان ضميراً متصلاً ؛ كالجزء من عامله ، فجوَّزُوا في الضمائر المتصلة التي وَضْعُها على الاختصار التخفيفَ باستتار الفاعل ، فاستغنوا عنه بذكر الفعل .

(**والبارز**) الذي تقدَّم لنا ذكره في تقسيمِ أصل الضمير هو (**ما له صورة في اللفظ**) أي : هو الذي وَضَعتْ العربُ له لفظاً تعبر به عنه ؛ كتاء ضربت (**وينقسم**) البارز (**إلىٰ متصل**) بعامله وهو الأصل (**و**) إلىٰ (**منفصل**) عنه لمانع يمنع من الاتصال ؛ كتقدمه علىٰ عامله ؛ لغرض الحصر ووقوعه بعد (إلا) .

(**فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق**) أي : لا يمكن الابتداء به في أول الكلام ؛ بل لا بد من أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربي لا بحسب العقل ؛ لأن الافتتاح به ممكن عقلاً (**ولا يقع بعد « إلا »**) الاستثنائية في الاختيار ، فخرج بقولنا : (في الاختيار) حالة الضرورة ، كما في قول الشاعر :

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ... ألا يجاورَنا إلاكِ ديَّارُ

إذ القياس (إلا إياك) فأتىٰ بالمتصل موضع المنفصل ، وأنكر المبرد ورود ذلك ، وأنشد بدل (إلاك) سِوَاك وكقول الآخر :

أعوذُ بربِ العرش مِن فئةٍ بَغَتْ ... عليَّ فما لي عوض إلاه ناصرُ

أي : إلا إياه ، ثُم إن الجمع بين القيدين ؛ أعني : بهما قولَه : (ما لا يتقدَّم علىٰ عامله) ، وقولَه : (لا يلي إلا في الاختيار ؛ لبيان فائدة حكمِ المتصل ، وإلا .. فأحدهما يستلزمُ الآخر) انتهىٰ من « العطار » .

مثالُ المتصل مرفوعاً : (**كتاء قمت** ، **و**) منصوباً كـ(**كاف أكرمك** ، **و**)

المنفصل : هو ما يفتتح به النطق ، ويقع بعد (إلا) نحو أن تقول : أنا مؤمن ، وما قام إلا أنا ، وينقسم المتصل إلىٰ مرفوع ومنصوب ومجرور ؛ فالمرفوع نحو : ضربتُ ، وضربنا ،

مجروراً ؛ كهاء مررت به ، فكل منها ضمير متصل ؛ الأول مرفوع المحل ، والثاني منصوبه ، والثالث مجروره ، ولا يمكن الابتداء بكل منها ، ولا تقع بعد (إلا) ، وكان ينبغي للمصنف أن يمثل للمجرور المتصل ؛ لأنه يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ ولذا قال غيره : ينقسم المتصل إلىٰ مرفوع ومنصوب ومجرور ، كما سيأتي في كلامه .

والضمير (**المنفصل** : **هو ما يفتتح به النطق**) أي : ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ به علىٰ كلمة أخرىٰ (**ويقع بعد « إلا »**) الاستثنائية اختياراً (**نحو أن تقول**) في الابتداء به : (**أنا مؤمن** ، **و**) في وقوعه بعد (إلا) (**ما قام إلا أنا**) أو ما قام إلا أنت ، أو ما قام إلا هو .

(**وينقسم**) الضمير (**المتصل إلىٰ مرفوع**) المحل (**ومنصوب**) المحل (**ومجرور**) المحل (**فالمرفوع**) المتصل اثنا عشر ضميراً ؛ اثنان للمتكلم ، وهما (**نحو** : **ضربت**) بضم التاء للمتكلم وحده ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، والتاء ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على الضم ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، أو ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة جبراً لما فاتها من الإعراب بإعطائها أقوى الحركات ، ولأن ضمير المتكلم أشرف الضمائر ، والضمة أشرف الحركات ، فأعطوا الأشرف للأشرف سلوكاً مسلك التناسب (**وضربنا**) بسكون الباء ، وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكراً أو مؤنثاً ، وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه ؛ إلحاقاً له بالجماعة ، والتمييز في كل ذلك مرجعه للقرائن والضمير صيغة (نا) برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي ، وهي فعل

وضربتَ ، وضربتِ ، وضربتما ،

وفاعل . . . إلخ من « العطار » .

فعل وفاعل وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع ، (ونا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والقاعدة : أن ما قبل (نا) إن كان ساكناً . . كان (نا) فاعلاً كما هنا ، وإن كان مفتوحاً . . كان (نا) مفعولاً ؛ كضربنا وأكرمنا زيد ، وخمسة للمخاطب باعتبار أحواله .

(وضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وإنما فتحت مع المذكر المخاطب ، وكسرت مع المؤنثة المخاطبة ؛ فرقاً بينهما وبين تاء المتكلم ، وخصوا المذكر بالفتح ؛ طلباً للتخفيف ؛ لأن خطاب المذكر أكثر دوراناً من خطاب المؤنث فثَقُلَ ، والفتحُ أخفُّ الحركاتِ فأعطوا له الخفيفَ ليحصل التعادل ، ولأن المذكرأشرف من المؤنث ، والفتح أشرف من الكسر ؛ لأنه إعراب مشترك فأعطوا الأشرف للأشرف ، والأخس للأخس سلوكاً مسلك التناسب . انتهىٰ « فتوحات » .

(وضربتما) فعل وفاعل وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المثنى المطلق في محل الرفع فاعل مبني على الضم ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات ، أو حملاً له علىٰ هاء (ضربتهما) ، والميم : حرف عماد مبني على الفتح ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف ، والألف : حرف دال على التثنية مبني على السكون ، وهـٰذا الإعراب الذي ذكرناه من أن (الميم) حرف عماد ، (والألف)

وضربتم ، وضربتنَّ ،

حرف دال على التثنية هو الصواب ؛ كما في « الكفراوي » ، وأكثر كتب الإعراب وما في شرحَيْ هـٰذا المتن غَيْرُ صواب ؛ لأن الميم لا تكون حرف تثنية .

وفي « أبي النجا » عند قول الأزهري هنا : (والميم والألف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة ، فإن الحرف الدال على التثنية هو (الألف) فقط ، كما أن (الواو) هي التي تدل على الجمع فقط ، وأما (الميم) . . فزيدت قبل ألف التثنية في نحو ضربتما ، وقبل واو الجمع في نحو : ضربتموا ؛ لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الأول ، وما للمتكلم المفرد في الثاني عند إشباع حركة التاء فيهما فقوله : (والميم حرف دال علىٰ جمع الذكور في ضربتموا) فيه مسامحة أيضاً . انتهىٰ منه .

وفي « العطار » قوله : (ضربتما) زيدت الميم هنا ؛ لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند إشباع الحركة للإطلاق . انتهىٰ منه .

(وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين ، وإعرابه : (ضربتم) : فعل وفاعل وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني على السكون ، التاء : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على الضم ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة إلحاقاً له بضمير ضربتهم ؛ إلحاقاً للنظير بالنظير ، والميم : حرف دال على الجمع .

(وضربتنَّ) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات ، وإعرابه : (ضربتن) : فعل وفاعل وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير لجمع الإناث المخاطبات في محل الرفع فاعل مبني على الضم ، وإنما

وضرب ،

حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة إلحاقاً له بضمير ضربتهن ؛ حملاً للنظير على النظير ، والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل الحروف .

فَائِدَة

قال بعض الصرفيين : (إنما شددوا نون ضربتن ؛ لأن أصله : ضرَبْتُنَ بالتخفيف ، فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ؛ ليكون مطرداً بجميع نونات النساء في سكون ما قبل النون ، ولا يمكن إسكان ما قبل النون وهي تاءُ المخاطبة ؛ لأنه لو سكن . . لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها ، لأنها علامةٌ والعلامةُ لا تُحذف إذا لم توجد علامة أخرىٰ ، فلما لم يمكن إسكانُ ما قبل النون . . زادوا النونَ وأدغموها في الأخرىٰ ؛ لاجتماعِ الحرفين المتجانسين ، كذا في « شرح المُراح » ، ومِثْلُهُ يقال في : أكرَمْتُنَّ) انتهىٰ من « العطار » .

وبما قررناه : عُلم أنَّ التاء في الجميع هي الضمير ، ولا تقع إلا فاعلاً أو نائباً عنه .

(و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو : زيد (ضرب) وفي (ضرب) ضمير للمفرد المذكر الغائب تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، وقولهم هنا تقديره : لم يريدوا به أن المستتر لفظ (هو) بل المراد أنه إذا أريد تفسير معناه . . فسر بلفظ (هو) ، فليس هو نفس المستتر ؛ لأن المستتر له صورة في العقل ؛ أي : في الذهن لا في اللفظ ، فليس المستتر لفظاً بخلاف المحذوف ، فإنه لفظ موضوع ويمكن النطق به ، وهـٰذا الفرق

وضربا ، وضربوا ، وضربت ، وضربتا ،

بين المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنواني . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير بارز متصل للغائبين في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية خبر (الزيدان) .

(و) الزيدون (ضربوا) فالواو : ضمير متصل بارز لجمع الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل ، والجملة خبر لـ(الزيدون) ، والألف زائدة في الخط في (ضربوا) قدام الواو ؛ لتطرفها فرقاً بينها وبين واو العطف في نحو : أكلوا وشربوا ، وجادوا وسادوا .

والشروط لزيادة هٰذه الألف في الخط **ثلاثة** : أن تكون بعد واو الجماعة ، وأن تكون في الفعل ، وأن تكون متطرفة ، **فخرج الاسم** ؛ كضاربو زيد ، **وخرج واو جزء الكلمة** : نحو : يدعو ويغزو ، **وخرجت المتوسطة** ؛ كضربوك وضربوهم إن جعلت (هم) مفعولاً ، فإن جعلته توكيداً لواو الجمع . . زدت ألفاً ؛ لأنها حينئذ متطرفة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) هند (ضربت) بسكون التاء ، وفي (ضربت) ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (هند) ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (هند) ، وقولهم : تقديره : هي ؛ أي : تفسيرُهُ : هي ، وعبر بـ(هو) في الأول ، وبـ(هي) لأجل التغاير ، قال الرضي : (يجب أن يكون المقدر في ضرب وضربت متغايراً كما في البارز نحو : هو وهي) انتهىٰ .

(و) الهندان (ضربتا) : (ضرب) : فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث الفاعل مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة لمناسبة الألف ؛ لأن ما قبل الألف

وضربن .

لا يكون إلا مفتوحاً ، والألف ضمير للمثنى المؤنث الغائب في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (الهندان) .

(و) الهندات (ضربن) : (ضربن) : فعل ماض مبني على السكون ، والنون ضمير لجماعة الإناث الغائبات في محل الرفع فاعل ، مبني على الفتح ، وحركت لكونها علىٰ حرف واحد ، أو فراراً من التقاء الساكنين ، وما أفهمه كلامه من أن الضمير في (ضرب وضربت) متصل مع أنه مستتر لا يوافق ما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم المستتر ؛ بل يوافق كلامَ غيرِه الصريحَ : في أن المستتر قسم من المتصل . انتهىٰ « كواكب » .

قوله : (وضربتا) فتحت التاء فيه لمناسبة الألف كما مر آنفاً ؛ أي : فالحركة عارضة لا اعتداد بها، فسقط اعتراض من قال : (ما ذكروه من أن تواليَ أربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة) . . منقوض بـ(ضربتا) انتهىٰ من « أبي النجا » .

فالألف في (ضربا) ، والواو في (ضربوا) ، والنون في (ضربن) هي الفاعل ، ولا تكون هـٰذه الثلاثة إلا في محل رفع ، وقد تكون (الألف) في محل جر بالإضافة ، وذلك فيما إذا قلبت ياء المتكلم ألفاً في النداء ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ ، و﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾ ، فإن أصلهما (يا أسفي ، ويا حسرتي) قلبت الياء ألفاً ، وليست لنا في كلام العرب ألف في محل جر بالإضافة إلا هـٰذه ، وقد ألغزتُ في ذلك فقلتُ :

بيـن لنـا يـا إمـام النحـو مـا ألـف   محلها الجر جرت بالمضاف لها

وقد بينا إعرابها في رسالتنا : « هدية أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف » .

والمنصوب نحو : أكرمني ، وأكرمَنا ، وأكرمكَ ، وأكرمكِ ،

وذهب المازني إلىٰ أن الفاعل في (ضربا ، وضربوا ، وضربن) ضمير مستتر ، وأن (الألف والواو والنون) علامات ؛ كتاء التأنيث ، ووافقه الأخفش في (الواو) دون (الألف والنون) انتهىٰ من « العطار » .

(**والمنصوب**) المتصل اثنا عشر أيضاً ؛ اثنان للمتكلم (**نحو : أكرمني**) زيد ، **وإعرابه** : (أكرم) : فعل ماض مبني على الفتح ، والنون نون الوقاية ؛ أي : الستارة بين الفعل والكسرة ، سميت بذلك ؛ لأنها تقي الفعل الصحيح من دخول الكسر عليه ؛ أي : تقي الكسر الذي يختص مثلُه بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم ؛ لأنه أخو الجر في الاختصاص ، فصِينَ الفعلُ عنه مثله ، أمَّا ما لا يختصُّ به بألا يدخُلَه أصلاً كالذي قبل ياء المخاطبة ؛ كاضربي يا هند ، أو يدخلهما كالذي لالتقاء الساكنين . . فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضاً . انتهىٰ « خضري » .

والياء ضمير بارز متصل للمتكلم وحده ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً في محل النصب مفعول به ، (وزيد) فاعل .

(**وأكرمَنا**) عمرو بفتح الميم ، و(نا) : ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه ولو ادعاءً (عمرو) فاعل .

(و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو : (**أكرمكَ**) الله تعالىٰ بفتح الكاف ، وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل النصب مفعول به مبني على الفتح ، وإنما حرك لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة ؛ لتعادل ثقل كثرة دوران محاورة المذكر علىٰ ألسنتهم (الله) : فاعل مرفوع .

(**وأكرمكِ**) البعل بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وكسرت تمييزاً لها عما للمذكر ، أو لأن الفتح أشرف من الكسر ؛ لأنه إعراب مشترك ، فأعطوا الأشرف

وأكرمكما ، وأكرمكم ، وأكرمكن ، وأكرمه ، وأكرمها ، وأكرمهما ،

للأشرف ، والأخس للأخس سلوكاً مسلك التناسب .

(**وأكرمكما**) الصديق بضمها ؛ حملاً لها علىٰ ضمير (أكرمهما) حملاً للنظير على النظير ، فالكاف للمثنى المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً ، والميم حرف عماد ، والألف علامة التثنية .

(**وأكرمكم**) الداعي بضمها ؛ حملاً علىٰ هاء (أكرمهم) لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة جمع الذكور .

(**وأكرمكن**) حموكن بضمها ؛ حملاً علىٰ هاء (أكرمهن) لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث .

(**و**) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو : زيد (**أكرمه**) عمرو ؛ فالهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب مفعول به ، مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ جبراً لما فاته من الإعراب بإعطائه أقوى الحركات ، وقس عليه ما بعده من ضمائر الغيبة .

(**و**) هند (**أكرمها**) بعلها ؛ فالهاء ضمير متصل بارز للمؤنثة المخاطبة في محل النصب على المفعولية مبني على السكون ، الأولىٰ أن يقال : في (ها) ضميرٌ . . .إلخ ؛ لأن الضمير مجموع الألف والهاء على الصحيح ، وقال في « التسهيل » : (وها للغائبة) ، قال المرادي : (أي : إن الضمير مجموع الألف والهاء) ، وحكى السيرافي أنه لاخلاف في ذلك للزوم الألف . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**و**) الزائران (**أكرمهما**) عمرو بضم الهاء ، والهاء ضمير متصل بارز للمثنى

وأكرمهم ، وأكرمهن ، والمجرور كالمنصوب إلا أنه إذا دخل عليه عامل الجر . . تميز به نحو : مر بي ، ومر بنا . . . إلىٰ آخره .

الغائب مطلقاً في محل النصب ، مبني على الضم ، والميم حرف عماد ، والألف للتثنية .

(و) الزائرون (**أكرمهم**) عمرو بضمها لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع .

(و) الزائرات (**أكرمهن**) زيد بضمها لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامتهن ، وبما ذكرناه : علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ، ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض .

(**والمجرور**) المتصل اثنتا عشرة كلمة أيضاً على التفصيل السابق ؛ فمنه ما هو للمتكلم ، ومنه ما هو للمخاطب ، ومنه ما هو للغائب ، ولفظ كل منها (**كالمنصوب**) أي : كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ، ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال المصنف (**إلا أنه**) أي : لـٰكن أن الضمير المجرور (**إذا دخل عليه عامل الجر . . تميز به**) عن المنصوب ، ولا فرق بين كون عامله حرفاً (**نحو : مر بي**) زيد (**ومر بنا**) عمرو فيما للمتكلم ، ومر بك بكر ، ومرت بك دعد ، ومر بكما خالد ، ومر بكم محمد ، ومرت بكن هند فيما للمخاطب ، ومر به وبها وبهما وبهم وبهن زيد فيما للغائب ، وهـٰذا التفصيل معنىٰ قول المصنف (. . . **إلىٰ آخره**) أو كون عامله اسماً نحو : جاء غلامي وغلامنا فيما للمتكلم ، وضربت غلامكَ وغلامكِ وغلامكما وغلامكم وغلامكن فيما للمخاطب ، وأكرمت غلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن فيما للغائب .

إعراب المتن

(**فصل**) : والأولىٰ من أوجه الإعراب الجارية في الترجمة الرفع ، وعلى الرفع فيها وجهان ، والأولىٰ منهما جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، والأولىٰ إبقاؤه ، والتقدير : هـٰذا الآتي كلام مفصول عما قبله ، ويكون لفظ (هـٰذا) في محل الرفع مبتدأ ، ولفظ (فصل) خبره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وطَبِّق عليها ضابطَ الاستئناف النحوي وجدِّد العهد به .

(**المضمر**) : مبتدأ ، (**والضمير**) : معطوف عليه ، (**اسمان**) : خبر مرفوع بالألف ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً ، (**لما وضع لمتكلم**) : اللام : حرف جر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(اللام) ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(اسمان) تقديره : اسمان كائنان للَّفظ الذي وضع لمتكلم (وضع) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود إلىٰ (ما) الموصولة (لمتكلم) : جار ومجرور متعلق بـ(وضع) ، (**كأنا**) : جار ومجرور محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كأنا ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**أو مخاطب**) : عاطف ومعطوف علىٰ (متكلم) ، (**كأنت**) : جار ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة معترضة تقديرها وذلك كائن كأنت .

(**أو غائب**) : عاطف ومعطوف علىٰ (متكلم) ، (**كهو**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كهو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وينقسم**) : الواو : استئنافية (ينقسم) : فعل مضارع ، وفاعل مستتر يعود على (المضمر) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**إلىٰ مستتر**) : جار ومجرور متعلق بـ(ينقسم) ، وبارز معطوف علىٰ مستتر ، (**فالمستتر**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت انقسام الضمير إلىٰ قسمين ، وأردت بيان كل من القسمين . . فأقول لك المستتر . . .إلخ ، (المستتر) : مبتدأ ، (**ما ليس له صورة في اللفظ**) : (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع خبر المبتدأ (ليس) : فعل ماض ناقص (له) : جار ومجرور خبرها مقدم على اسمها (صورة) : اسمها مؤخر (في اللفظ) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(صورة) ، والتقدير : ما ليس صورة في اللفظ كائنة له ، وجملة (ليس) صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(**وهو إما مستتر وجوباً**) : الواو : استئنافية (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ (إما) : حرف تفصيل (مستتر) : خبر لـ(هو) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وجوباً) : صفة لمصدر محذوف جوزاً تقديره : استتاراً واجباً أو ذا وجوب منصوب على المفعولية المطلقة بمستتر ، (**كالمقدر**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالمقدر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**في فعل أمر الواحد**) : جار ومجرور ومضاف إليه : فمضاف إليه متعلق بـ(المقدر) ، (**المذكر**) : صفة لـ(الواحد) ، (**كاضرب**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كاضرب ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وقم**) : معطوف محكي على (اضرب) .

(**وفي المضارع**) : جار ومجرور معطوف علىٰ (فعل أمر الواحد) ، (**المبدوء**) : صفة لـ(المضارع) ، (**بتاء خطاب الواحد**) : جار ومجرور ومضاف إليه فمضاف إليه متعلق بـ(المبدوء) ، (**المذكر**) : صفة لـ(الواحد) ، (**كتقوم**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كتقوم ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**وتضرب**) : معطوف محكي علىٰ (تقوم) .

(**وفي المضارع**) : جار ومجرور معطوف علىٰ (فعل أمر الواحد) ، (**المبدوء**) : صفة لـ(المضارع) ، (**بالهمزة**) : جار ومجرور متعلق بـ(المبدوء) ، (**كأقوم**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كأقوم ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**وأضرب**) : معطوف محكي علىٰ (أقوم) ، (**أو بالنون**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (بالهمزة) علىٰ كونه متعلقاً بـ(المبدوء) ، (**كنقوم**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**ونضرب**) : معطوف محكي علىٰ (نقوم) .

(**وإما مستتر جوازاً**) : الواو : عاطفة ؛ إما معطوفة علىٰ (إما) الأولىٰ ، وإما عاطفة لمستتر علىٰ (مستتر) في قوله : (إما مستتر وجوباً) علىٰ كونه خبراً لـ(هو) جوازاً ، صفة لمصدر محذوف منصوب بمستتر على المفعولية المطلقة تقديره : وإما مستتر استتاراً جائزاً ، أو ذا جواز ، (**كالمقدر**) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كالمقدر ، والجملة مستأنفة ، (**في نحو**) : جار ومجرور متعلق بـ(المقدر) ، (نحو) : مضاف ، (**زيد يقوم ، وهند تقوم**) : مضاف إليه محكي .

(**ولا يكون المستتر إلا ضمير رفع**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يكون المستتر) : فعل ناقص واسمه (إلا) أداة استثناء مفرغ (ضمير رفع) : خبر (يكون) ومضاف إليه ، وجملة (يكون) مستأنفة ، (**إما فاعلاً أو نائباً لفاعل**) : (إما) : حرف تفصيل (فاعلاً) : بدل من ضمير رفع بدل تفصيل منصوب (أو) : حرف عطف (نائباً) : معطوف علىٰ (فاعلاً) ، (لفاعل) : جار ومجرور متعلق بـ(نائباً) .

(**والبارز ما له صورة في اللفظ**) : الواو : عاطفة (البارز) : مبتدأ (ما) اسم موصول في محل الرفع خبر لـ(البارز) ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمستتر) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (له) : خبر مقدم (صورة) : مبتدأ مؤخر (في اللفظ) : جار ومجرور صفة لـ(صورة) ، والجملة الاسمية صلة لـ(ما) الموصولة .

(**وينقسم**) : فعل مضارع وفاعل مستتر يعود إلى (البارز) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**إلىٰ متصل**) : جار ومجرور متعلق بـ(ينقسم) ، (**ومنفصل**) : معطوف علىٰ (متصل) ، (**فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن البارز ينقسم إلىٰ متصل ومنفصل ، وأردت بيان كل من القسمين . . فأقول لك (المتصل) : مبتدأ (هو) : ضمير فصل (الذي) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، فالجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (لا) : نافية (يفتتح) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (به) : جار ومجرور متعلق بـ(يفتتح) ، (النطق) : نائب فاعل ، والجملة صلة الموصول ، والعائد ضمير (به) .

(ولا يقع بعد إلا) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يقع) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الموصول ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (لا يفتتح به) علىٰ كونها صلة الموصول بعد (إلا) : ظرف ومضاف إليه محكي متعلق بـ(يقع) ، **(كتاء قمت ، وكاف أكرمك)** : (كتاء) : جار ومجرور (تاء) : مضاف (قمت) : مضاف إليه محكي ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كتاء قمت ، والجملة مستأنفة ، وكاف (أكرمك) مضاف ، ومضاف إليه محكي معطوف علىٰ تاء (قمت) .

(والمنفصل) : مبتدأ ، (هو) : ضمير فصل ، (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمتصل) ، **(يفتتح به النطق ويقع بعد إلا)** : (يفتتح) : فعل مضارع مغير الصيغة (به) : متعلق بـ(يفتتح) ، (النطق) : نائب فاعل لـ(يفتتح) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، (ويقع) : فعل مضارع وفاعل مستتر فيه معطوف علىٰ (يفتتح) علىٰ كونها صلة لـ(ما) الموصولة بعد (إلا) : ظرف ومضاف إليه محكي متعلق بـ(يقع) **(نحو أن تقول : أنا مؤمن ، وما قام إلا أنا)** : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (أن) : حرف نصب ومصدر (تقول) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت أنا مؤمن مقول محكي لـ(تقول) ، (وما قام إلا أنا) : معطوف محكي علىٰ ما قبله ، وجملة القول في تأويل مصدر مجرور علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : وذلك نحو قولك : (أنا مؤمن . . .) إلخ .

(وينقسم المتصل) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، **(إلىٰ مرفوع)** : متعلق بـ(ينقسم) ، **(ومنصوب ومجرور)** : معطوفان علىٰ (مرفوع) ، **(فالمرفوع)** :

الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط تقديره : إذا عرفت أن المتصل ينقسم إلىٰ ثلاثة ، وأردت بيان مثال كل قسم من الأقسام الثلاثة . . فأقول لك فالمرفوع (المرفوع) : مبتدأ ، (**نحو**) : خبر المبتدأ وهو مضاف ، و(ضربت) : مضاف إليه محكي ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**وضربنا** ، **وضربت**) . . . إلىٰ قوله : (**وضربن**) : معطوفات محكية علىٰ (ضربت) مجرورة بكسرة مقدرة علىٰ أواخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، أو بسكون الحكاية .

(**والمنصوب**) : مبتدأ ، (**نحو**) : خبره وهو مضاف ، (**أكرمني**) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية في محل النصب علىٰ جملة قوله : (فالمرفوع) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**وأكرمنا** ، **وأكرمك**) . . . إلىٰ قوله : (وأكرمهن) : معطوفات محكية علىٰ (أكرمني) : مجرورة بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، أو بسكون الحكاية .

(**والمجرور**) : مبتدأ مرفوع ، (**كالمنصوب**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمرفوع) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**إلا أنه إذا دخل عليه عامل الجر . . تميز به**) : (إلا) : أداة استثناء مفرغ بمعنىٰ (لٰكن) مبنية على السكون (أنَّ) : حرف نصب وتوكيد ، والهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب ، اسمها مبني على الضم (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (دخل) : فعل ماض (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(دخل) ، (عامل) : فاعل (دخل) وهو مضاف (الجر) : مضاف إليه ، وجملة (دخل)

في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (تميز) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المجرور (به) : جار ومجرور متعلق بـ(تميز) ، وجملة (تميز) جواب (إذا) لا محل لها من الإعراب ، والظرف متعلق به ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع خبر (أنَّ) ، والتقدير : لـٰكن أنه متميز عن المنصوب وَقْت دخول عامل الجر عليه ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف تقديره : لـٰكن تميزه وقت دخول عامل الجر عليه موجود ، والجملة الاسمية جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب ، (نحو : مر بي ، ومر بنا) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، وهو مضاف (ومر بي ، ومر بنا) مضاف إليه محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (. . . إلىٰ آخره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته إلىٰ آخره ، والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

[ش] : (**فصل**) في بيان المضمر ، وأقسامه : (**المضمر والضمير**) مدلولهما واحد ؛ لأنهما (**اسمان لما وضع لمتكلم**) أي : لمتلفظ بهٰذا اللفظ الموضوع (**كأنا** ، **أو**) وضع لشخص

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

هٰذا (**فصل**) معقود (**في بيان**) الاسم (**المضمر**) بضم الميم الأولىٰ وفتح الثانية ؛ اسم مفعول من (أضمرته) إذا أخفيته وسترته ، وإطلاقه على البارز توسع ، قال الدنوشري : (وإطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية فلا مشاحة فيه ، ولٰكنه راعى اللغة) انتهىٰ « تصريح » .

أي : في بيان تعريفه (**و**) بيان (**أقسامه**) أي : أنواعه من البارز والمستتر ، والمنفصل والمتصل ، والحاضر والغائب (**المضمر والضمير**) هو بمعنى المضمر علىٰ حد قولهم : عقدت العسل فهو عقيد ؛ أي : معقود ، وهو اصطلاح بصري ، والكوفية يسمونه كناية ومكنياً ؛ لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ، كما قال ابن هانيء :

فصَرِّحْ بمَن تهوَىٰ ودعْنِي من الكُنىٰ　　　فلا خيرَ في اللَّذات مِن دونها سِتْرُ

انتهىٰ « تصريح » .

وقولنا : (ليس باسم صريح) يعني : بهٰذا المعنى المذكور ، فلا ينافي أنه صريح في (باب المبتدأ والفاعل) بمعنىٰ أنه ليس مؤولاً بالحرف المصدري فيهما . انتهىٰ « يس » .

و(**مدلولهما واحد ؛ لأنهما اسمان لما وضع**) لتعيين مسماه وهو إما (**لمتكلم** ؛ **أي : لمتلفظ بهٰذا اللفظ الموضوع ؛ كأنا**) ونحن (**أو**) ما (**وضع لشخص**

(مخاطب) بذلك اللفظ (كأنت ، أو) وضع لشخص (غائب) ليس متكلماً ولا مخاطباً (كهو) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب ، وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ؛ كزيد في قول من اسمه (زيد) مريداً نفسه زيد قائم ، وكقولك : يا زيد قم وزيد قام ، تريد شخصاً غائباً ، فإن لفظ (زيد) وإن أطلق في الأول على المتكلم ، وفي الثاني على المخاطب ، وفي الثالث على الغائب ، إلا أنه ليس موضوعاً لذلك ؛ . . . .

مخاطب بذلك اللفظ ؛ كأنت ، أو وضع لشخص غائب) أي : (**ليس متكلماً ولا مخاطباً ؛ كهو**) وهما وهم ، قوله : (كأنا) بزيادة الألف عند البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين ، وقوله : (كأنت) بزيادة التاء عند البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين ، وقوله : (كهو) بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين ، وإليه أشار ابن مالك بقوله :

فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضميرِ

انتهىٰ « تصريح » .

(**فخرج**) بقولنا : (لمتلفظ بهٰذا اللفظ ، أو لشخص مخاطب بهٰذا اللفظ ، أو لشخص ليس متكلماً ولا مخاطباً) ، (**لفظ المتكلم والمخاطب ، وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ؛ كزيد في قول من اسمه « زيد » مريداً نفسه زيد قائم ، وكقولك : يا زيد قم**) تريد أمر من عندك بالقيام (**وزيد قام ، تريد شخصاً غائباً ، فإن لفظ « زيد » وإن أطلق في الأول**) أي : في قول من اسمه (زيد) زيد قائم ، مريداً نفسه (**على المتكلم ، وفي الثاني**) أي : في قولك : يا زيد قم (**على المخاطب ، وفي الثالث**) أي : في قوله : زيد قام (**على الغائب ، إلا أنه**) أي : لٰكن أن لفظ (زيد) (**ليس موضوعاً لذلك**) أي :

بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ، ويكنىٰ عنها بضمير الغيبة ، وكذا ياء إياي ، وكاف إياك ، وهاء إياه فليست بضمائر ، فإنها لا تدل علىٰ متكلم ، ولا مخاطب ، ولا غائب ؛ بل علىٰ تكلم وخطاب وغيبة ، فهي أحرف ، والدال على المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، إنما هو (إيا) لـٰكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيان ما عنوا به . . احتاج إلىٰ قرينة تبين ذلك ، وشمل التعريف

للمتكلم في الأول ، وللمخاطب في الثاني ، وللغائب في الثالث (**بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ، ويكنىٰ**) أي : يعبر (**عنها**) أي : عن الأسماء الظاهرة (**بضمير الغيبة ، وكذا**) تخرج بقولنا : (المذكور) ، (**ياء إياي ، وكاف إياك ، وهاء إياه فليست**) هـٰذه الحروف الثلاثة (**بضمائر**) موضوعة للمتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب (**فإنها**) أي : لأن هـٰذه الأحرف (**لا تدل علىٰ**) ذات (**متكلم**) في الأول (**ولا**) علىٰ ذات (**مخاطب**) في الثاني (**ولا**) علىٰ ذات (**غائب**) في الثالث (**بل**) إنما تدل هـٰذه الأحرف (**علىٰ تكلم**) في إياي ، والتكلم : توجيه الكلام إلىٰ نفسه (**و**) علىٰ (**خطاب**) في إياك ، والخطاب : توجيه الكلام إلى الحاضر (**و**) علىٰ (**غيبة**) في إياه ، والغيبة : توجيه الكلام إلى الغائب (**فهي**) أي : فهـٰذه الأحرف الثلاثة من الياء والكاف والهاء (**أحرف**) دالة على المعاني المذكورة (**والدال علىٰ**) ذوات (**المتكلم ، والمخاطب ، والغائب إنما هو**) أي : ذلك الدال على الذوات الثلاثة لفظة (« **إيا** ») فقط (**لـٰكنه**) أي : لـٰكن (إيا) (**لما وضع مشتركاً بينها**) أي : بين الذوات الثلاثة المتكلم ، والمخاطب ، والغائب (**وأرادوا**) أي : قصدوا (**بيان ما عنوا**) وقصدوا (**به**) أي : بـ(إيا) من المتكلم ، والمخاطب ، والغائب (. . **احتاج**) لفظ (إيا) (**إلىٰ قرينة**) لفظية (**تبين ذلك**) الذي أرادوا به من المتكلم ، والمخاطب ، والغائب .

(**وشمل التعريف**) أي : تعريف المصنف الضمير بقوله : (ما وضع لمتكلم ،

الضمير المشترك بين المخاطب والغائب ؛ كالواو ؛ لأنه إذا وضع لأحدهما . . صدق عليه الحد بالنظر إلىٰ تلك الحيثية ، ثم إذا وضع لآخر منهما . . يكون الحد صادقاً عليه أيضاً من حيثية أخرىٰ .

(وينقسم) المضمر (إلىٰ مستتر وبارز) تبع في هٰذا التقسيم ابن هشام في « التوضيح » وهو صريح في أن المستتر قسيم للبارز ؛ المنقسم إلىٰ متصل ومنفصل كما سيأتي ،

أو مخاطب ، أو غائب) (**الضمير المشترك بين المخاطب والغائب ؛ كالواو**) لجماعة الذكور (**لأنه**) أي : لأن الضمير المشترك (**إذا وضع لأحدهما**) أي : لأحد المخاطب ، والغائب كقولك : أنتم تضربون يا زيدون (. . **صدق عليه**) أي : علىٰ ذلك الضمير المشترك (**الحد**) أي : حد الضمير ؛ يعني : قوله : (ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب) ، (**بالنظر إلىٰ تلك الحيثية**) التي استعمل فيها ؛ ففي المثال المذكور صدق عليه أنه وضع لمخاطب (**ثم إذا وضع لآخر منهما**) أي : من المخاطب والغائب ؛ كقولك : الزيدون يضربون (. . **يكون الحد**) أي حد الضمير الذي ذكره المصنف (**صادقاً عليه**) أي : علىٰ ذلك الضمير المشترك (**أيضاً**) أي : كما صدق عليه الحد بالحيثية الأولىٰ (**من حيثية أخرىٰ**) كالمثال الذي ذكرناه ثانياً صدق عليه حد الضمير من حيث كونه وضع لغائب .

(**وينقسم المضمر**) من حيث هو هو (**إلىٰ مستتر وبارز** ، **تبع**) المصنف (**في هٰذا التقسيم ابن هشام في « التوضيح » وهو**) أي : هٰذا التقسيم (**صريح**) أي : ظاهر (**في أن المستتر قسيم**) أي : مخالف (**للبارز ؛ المنقسم إلىٰ متصل ومنفصل كما سيأتي**) انقسام البارز إلىٰ متصل ومنفصل ، وقسيم الشيء ما كان مخالفاً له مندرجاً معه تحت أصل كلي .

وكلام غيره ؛ كالصريح في أنه قسم من المتصل ، ولك أن تقول : هـٰذه القسمة ناقصة ؛ لأنها لا تشمل الضمير المحذوف ، اللهم إلا أن يقال : تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل له ، ويفرق بينه وبين المحذوف : أن المستتر اصطلاحاً مرفوع وعامله لفظي ، والمحذوف أعم من ذلك نبه علىٰ ذلك بعض المتأخرين .

(فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ) بل ينوىٰ . . . .

(**وكلام غيره**) أي : غير المصنف (**كالصريح في أنه**) أي : في أن المستتر (**قسم من المتصل**) الذي هو داخل تحت البارز (**ولك**) أيها النحوي اعتراضاً على المصنف (**أن تقول : هـٰذه القسمة**) أي : قسمة الضمير إلىٰ مستتر وبارز (**ناقصة ؛ لأنها لا تشمل الضمير المحذوف ، اللهم**) أي : لـٰكن (**إلا أن يقال**) في الجواب عن هـٰذا الاعتراض : (**تفسيره**) أي : تفسير المصنف (**للمستتر بما سيأتي**) يعني : قوله : (المستتر ما ليس له صورة في اللفظ) (**شامل له**) أي : للمحذوف ؛ لأنه ليس له صورة في اللفظ (**ويفرق**) حينئذ (**بينه**) أي : بين المستتر (**وبين المحذوف : أن المستتر اصطلاحاً مرفوع وعامله لفظي ، و**) أما (**المحذوف**) . . فهو (**أعم من ذلك**) أي : من كونه مرفوعاً بل يكون منصوباً ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ أي : بعثه رسولاً ، ومجروراً ؛ كما في قوله تعالىٰ ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ أي : قاضيه ؛ كما مر في « التتمة » .

(**نبه علىٰ ذلك**) الفرق بين المستتر والمحذوف (**بعض المتأخرين**) وإذا عرفت أن الضمير ينقسم إلىٰ مستتر وبارز ، وأردت بيان حد كل منهما . . (**فـ**) أقول لك (**المستتر**) هو (**ما ليس له صورة في اللفظ ، بل ينوىٰ**) أي : ضمير ليس له صورة وهيئة في اللفظ ؛ أي : في التلفظ ، وإنما له صورة في العقل والذهن ، ويجوز أن يراد في اللفظ الملفوظ به ، وشمل التعريف المستتر جوازاً ، فإنه وإن جاز أن يكون له صورة في اللفظ لـٰكنه حالة الاستتار لا صورة له ، وإذا برز . . صار ظاهراً ، فلا

(وهو إما) مستتر في عامله **(وجوباً)** وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر محله **(كـ)** الضمير **(المقدر في فعل أمر الواحد المذكر)** **(كاضرب وقم)** ففي كل منهما يقدر ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوباً ، وأما نحو : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ . . فـ . . . .

يضر أن له صورة في اللفظ ، علىٰ أن التحقيق أن الضمير المستتر نفسه لا يبرز ؛ لأن العرب لم تضع له لفظاً ، كما قاله الرضي ، وقول النحويين ؛ أي : هو مثلاً لضيق العبارة ، عُبِّر عنه بالمرادف . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وإنما بدأ بالمستتر ؛ لأن أصل الضمائر المتصل المستتر ؛ لأنه أخص ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ؛ لكونه أخص من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال . انتهىٰ منه .

(وهو) أي : المستتر **(إما مستتر في عامله وجوباً)** أي : استتاراً واجباً فهو صفة لمصدر محذوف **(وهو)** أي : المستتر وجوباً هو **(الذي لا يمكن أن يحل الظاهر)** أو الضمير البارز **(محله)** أي : محل ذلك المستتر ؛ أي : ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في إعرابه ، والوقوع موقعه . انتهىٰ « يس » .

وذلك المستتر وجوباً **(كالضمير المقدر)** أي : المنوي **(في فعل أمر الواحد المذكر)** وذلك الأمر .

(كاضرب وقم ، ففي كل منهما يقدر ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر) ذلك الضمير أصلاً بل يستتر **(وجوباً)** أي : لم تضع لهما العرب لفظاً يعبر به عنهما ، ولـٰكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل ؛ تعليماً للمبتدئين ، وليس هما إياهما حقيقةً . انتهىٰ « تصريح » .

(وأما) الاعتراض علىٰ وجوب الاستتار بـ **(نحو)** قوله تعالىٰ : **(﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾)** : بأن ضمير فعل الواحد قد أبرز فيه **(. . فـ)** يقال في الجواب عنه : إن

أنت : تأكيد للمستتر ، بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة ، والمثنىٰ ، والمجموع ، فإنه يبرز في الجميع ؛ كقومي وقوما وقوموا (و) كالمقدر (**في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر** ؛ **كتقوم**) يا زيد (**وتضرب**) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة ؛ كهند تقوم ، فإن استتاره جائز لا واجب ، وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة ، أو التثنية ، أو الجمع ، فإنه يبرز في الجميع نحو : تقومين ، وتقومان ، وتقومون ، وتقمن .

(و) كالمقدر (**في المضارع المبدوء بالهمزة**) للمتكلم وحده ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً (**كأقوم** ، **وأضرب** ، و) في

(**أنت** : **تأكيد لـ**) ضمير الفاعل (**المستتر**) في (اذهب) وجوباً ؛ ليعطف عليه لفظ (وربك) ، ثم ذكر الشارح محترز قول المصنف في فعل أمر الواحد المذكر بقوله : (**بخلاف**) الضمير (**المرفوع بفعل أمر**) المؤنثة (**الواحدة**) نحو : اضربي يا هند (**و**) فعل أمر (**المثنىٰ**) نحو : اضربا يا زيدان (**و**) فعل أمر (**المجموع**) نحو : اضربوا يا زيدون (**فإنه**) أي : فإن ضمير الفاعل (**يبرز**) أي : يظهر (**في الجميع**) أي : في جميع الأحوال الثلاثة (**كقومي**) في الأول ، (**وقوما**) في الثاني ، (**وقوموا**) في الثالث ، (**وكالمقدر في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر** ؛ **كتقوم يا زيد وتضرب**) وذلك (**بخلاف مرفوع**) المضارع (**المبدوء بتاء**) المؤنثة (**الغائبة** ، **كهند تقوم** ، **فإن استتاره**) أي : استتار مرفوع المضارع المبدوء بتاء الغائبة (**جائز لا واجب** ، **وبخلاف مرفوع**) المضارع (**المبدوء بتاء خطاب الواحدة** ، **أو التثنية** ، **أو الجمع** ، **فإنه**) أي : فإن مرفوع هاذه الثلاثة (**يبرز في الجميع نحو** : **تقومين**) يا هند (**وتقومان**) يا زيدان (**وتقومون**) يا زيدون (**وتقمن**) يا هندات (**وكالمقدر في المضارع المبدوء بالهمزة للمتكلم وحده** ؛ **مذكراً كان**) ذلك المتكلم (**أومؤنثاً** ؛ **كأقوم وأضرب** ، **و**) كالمقدر (**في**

المضارع المبدوء (**بالنون**) للمتكلم ومن معه ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً (**كنقوم ونضرب**) فهٰذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوباً ، ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر .

المضارع المبدوء بالنون للمتكلم ومن معه ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ كنقوم ونضرب ، فهٰذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوباً ، ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر) وكالمضارع المبدوء بما تقدم اسمُ فِعْلِهِ مطلقاً ؛ كأوَّه بمعنىٰ (**أتوجَّع** ، أو **نتوجع**) .

وفعل الاستثناء ؛ كقاموا خلا زيداً ، وليس زيداً ، ولا يكون زيداً .

وفعلُ التعجب ؛ كما أحسن زيداً ، والمصدر الواقع بدلاً من فعل ؛ كسقياً لك ؛ أي : سقاك الله ، ونحو : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ أي : اضربوا وإكراماً زيداً ؛ أي : أكرمه بناءً علىٰ أنه يتحمل الضمير ؛ كاسم الفاعل ، وهو الأصح بخلاف المصدر المنحل ؛ إلى الحرف المصدري والفعل ، ففاعله لا يستتر فيه على المشهور ؛ بل إن ظهر . . فذاك وإلا . . فهو محذوف ، وأضاف بعضهم إلى المستتر وجوباً فاعل اسم التفضيل ، وفيه نظر ؛ لأن واجب الاستتار ما لا يرفع عامله إلا المستتر فقط ، واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقاً علىٰ لغةٍ ، وفي (مسألة الكحل) في كل لغة . انتهىٰ من « الكواكب » .

فجميع هٰذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا . . أفعل التفضيل ، فإنه قد يرفع الظاهر في (مسألة الكحل) عند جميع العرب ، ويرفع الضمير البارز علىٰ لغة نحو : مررت برجل أفضل منه أنت ، إذا لم يعرب (أنت) مبتدأ ، وعلىٰ هٰذا : فعدُّ (اسم التفضيل) من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوباً ، يُشكل الضابط على الضابط المذكور . انتهىٰ من « التصريح » .

(وإما مستتر) في عامله (جوازاً) وهو الذي يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر) في فعل الغائب والغائبة (نحو : زيد يقوم) وهند تقوم ، ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازاً ؛ لأنه يحل محله الظاهر ؛ إذ لو قيل : زيد يقوم أبوه ، أو هند تقوم أمها . . لكان الكلام صحيحاً ، وقد يجب إبراز الضمير إذا جرىٰ رافعه علىٰ غير من هو له نحو : غلام . . . .

قال الدنوشري : (ومما يستتر فيه الفاعل وجوباً « نعم وبئس » وما جرىٰ مجراهما في بعض المواضع) انتهىٰ من « يس على التصريح » .

والمستتر إما مستتر وجوباً (وإما مستتر في عامله جوازاً) أي : استتاراً جائزاً (وهو الذي يحل الظاهر) أو الضمير البارز (محله ؛ كالضمير المقدر في فعل) المذكر (الغائب و) المؤنثة (الغائبة نحو : زيد يقوم ، وهند تقوم ، ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازاً) وإنما قلنا جوازاً (لأنه) أي : لأن ذلك الضمير (يحل محله) الاسم (الظاهر ؛ إذ لو قيل : زيد يقوم أبوه ، أو هند تقوم أمها . . لكان الكلام صحيحاً) فصيحاً ، وكالضمير المرفوع بالصفات المحضة أيضاً ؛ أي : الباقية على الوصفية نحو : زيد قائم أو مضروب أو حسن ، ويدخل فيها (اسم التفضيل) ، واحترزنا بقيد (المحضة) عما غلبت عليها الاسمية ؛ كالأبطح ، والأجرع ، والصاحب ، وكالصفات المذكورة : ذو بمعنىٰ (صاحب) ، والمنسوب ؛ كدمشقي ، وكالضمير المرفوع باسم الفعل الماضي نحو : زيد هيهات ، فالضمير في هٰذه الأمثلة مستتر جوازاً ؛ بدليل جواز زيد يقوم أبوه ، أو ما يقوم إلا هو ، وكذا الباقي . انتهىٰ « مجيب مع حاشيته يس » .

(وقد يجب إبراز الضمير) وإظهاره (إذا جرىٰ رافعه علىٰ غير من) أي : علىٰ غير موصوف (هو) أي : ذلك الرافع (له) أي : لذلك الموصوف (نحو : غلام

زيد يضربه هو ، إذا كانت الهاء للغلام ، وظاهر عبارته كغيره جواز أن يقال : قام هو على الفاعلية ، وبه صرح البدر بن مالك ، ونقل عن سيبويه أيضاً ، وقد خالف في ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو : زيد قام ، وأنه لا يقال : قام هو على الفاعلية ،

زيد يضربه) أي : يضرب ذلك الغلام (**هو**) أي : زيد (**إذا كانت الهاء**) في (يضربه) (**للغلام**) أي : يجب إبرازه ؛ دفعاً للإلباس الحاصل باستتاره ، كما بين في محله ؛ يعني : في (باب النعت) ولو لم يبرز الضمير . . لكان المعنىٰ : غلام زيد يضرب زيداً ، وهو غير مراد وقوله : (يضربه هو) فجملة (يضرب) خبر عن (الغلام) الذي هو المبتدأ ، وقد جرىٰ علىٰ غير من هو له ؛ لأنه وصف في المعنىٰ لـ(زيد) لأنه هو الضارب للغلام ، فلو لم يبرز الضمير المستتر في (يضرب) . . لتوهم السامع : أن الغلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد فانقلب المعنىٰ ؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون حاصلاً للمبتدأ ، فوجب إبراز الضمير الفاعل ؛ دفعاً لهـٰذا اللبس ، وإن كان الهاء لزيد . . فقد جرى الفعل علىٰ من هو له لفظاً ومعنىً ، واستغنىٰ عن إبراز الضمير . انتهىٰ من « الأوضح » .

(**وظاهر عبارته**) أي : عبارة المصنف ؛ يعني : قوله (وإما مستتر جوازاً ؛ كالمقدر في نحو : زيد يقوم) (**كغيره**) أي : غير المصنف ؛ كبدر بن مالك (**جواز أن يقال : قام هو على الفاعلية**) لا على التأكيد بضمير الفاعل المستتر (**وبه**) أي : وبجواز أن يقال ذلك (**صرح البدر بن مالك ، ونقل**) البدر جواز ذلك (**عن سيبويه أيضاً**) أي : كما قال البدر جواز ذلك بنفسه (**وقد خالف** ـهم (**في ذلك**) الجواز (**ابن هشام فجزم**) ابن هشام (**بوجوب استتار الضمير في نحو : زيد قام ، و**) جزم أيضاً (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يقال : قام هو على الفاعلية**) أي : علىٰ فاعلية الضمير لـ(قام) بل يقال علىٰ جعله ضميراً مؤكداً للفاعل المستتر

وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات ، وما قالاه هو الموافق لقولهم : إنه متىٰ أمكن اتصال الضمير . . لا يعدل إلى انفصاله (ولا يكون) الضمير (المستتر إلا ضمير رفع) لأنه لا يخلو (إما) أن يكون (فاعلاً أو نائباً لفاعل) والفاعل لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً ؛ كالجزء من عامله ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل ، واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور ، فإنهما فضلة

(**وكذا**) أي : مثل ما قال ابن هشام (**قال الرضي**) محمد بن الحسن الاستراباذي نجم الدين ، عالم بالعربية ، اشتهر بكتابيه « شرح الكافية » لابن الحاجب ، و« شرح الشافية » توفي سنة (٦٨٦هـ) (**بوجوب الاستتار في ذلك**) أي : في نحو : زيد قام (**وفي جميع الصفات**) المحضة (**وما قالاه**) أي : والحكم الذي قاله ابن هشام والرضي من وجوب الاستتار في ذلك المذكور (**هو الموافق لقولهم**) أي : لقول النحاة (**إنه**) أي : إن الشأن والحال (**متىٰ أمكن اتصال الضمير . . لا يعدل**) ولا يلتفت (**إلى انفصاله**) لأن الأصل في الضمير الاتصال ، وليس المراد بالجواز صحة بروزه ؛ إذ لا يقال : قام هو على الفاعلية ؛ لأن المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً ؛ لأنه أمر عقلي ، وحينئذ فتسمية هـٰذا جائز الاستتار ، ومقابله واجب الاستتار مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه . انتهىٰ « خضري » .

(**ولا يكون الضمير المستتر إلا ضمير رفع ؛ لأنه لا يخلو : إما أن يكون فاعلاً أو نائباً لفاعل ، والفاعل لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً ؛ كالجزء من عامله ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل ، واكتفوا بـ**) ذكر لفظ (**الفعل**) كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ، ويكون ما أبقىٰ دليلاً علىٰ ما ألقى . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**بخلاف المنصوب والمجرور ، فإنهما فضلة**) لا دخل لهما في جزأي الكلام

يتم الكلام بدونهما ، ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً يعبر به عنه ، ولـٰكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل ؛ تعليماً للمبتدي ، وليس هو إياه على الحقيقة (**والبارز ما له صورة في اللفظ ، وينقسم إلىٰ متصل**) بعامله وهو

(**يتم الكلام بدونهما**) أي : بدون ذكرهما ؛ أي : ذكر المنصوب والمجرور (**ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً يعبر به**) أي : بذلك اللفظ (**عنه**) أي : عن الضمير المستتر (**ولـٰكن لضيق العبارة**) عنه وعدم إمكانها لعدم وضع العرب له لفظاً (**عبر عنه**) أي : عن الضمير المستتر (**بلفظ الضمير المرفوع المنفصل ؛ تعليماً للمبتدي ، وليس هو**) أي : المعبر به (**إياه**) أي : الضمير المستتر (**على الحقيقة**) أي : في الحقيقة ؛ لأن المستتر أمر عقلي ذهني لا يمكن التلفظ به ، وليس قول النحويين في التعبير عنه عند التعليم تقديره : (هو) مثلاً ليس تلفظاً به ؛ بل لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف ، وأورد أنهم إذا لم يضعوا له لفظاً . . فلا يدل علىٰ شيء ؛ لأن الدلالة تابعة للَّفظ ، ويلزم أن يكون الكلام من كلمة واحدة وأن تنفي المرادفة ؛ لأن المرادفة إنما تكون باعتبار وضع اللفظين بمعنىً واحد ، ويمكن دفع الكل بالتأمل . انتهىٰ « يس على المجيب » .

ثم ذَكَر المؤلف البارز فقال : (**والبارز ما له صورة**) وهيئة (**في اللفظ**) أي : ضمير له صورة في اللفظ ، أو هو الضمير الملفوظ به ، وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ؛ ليتناول الحد البارز المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر : أن المستتر اللفظ القائم بالذهن ، والمحذوف لُفِظَ بالفعل ، ثم حُذف كما مر بسطه في « التتمة » انتهىٰ « يس » .

(**وينقسم**) البارز (**إلىٰ متصل بعامله**) وهو ما لا يصح الابتداء به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل ؛ لأن النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلاً (**وهو**

الأصل (و) إلىٰ (**منفصل**) عنه لمانع يمنع من الاتصال (**فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق**) أي : لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل ؛ لأن الافتتاح به ممكن عقلاً (**ولا يقع بعد**) لفظ (**إلا**) في الاختيار

الأصل) عند بعضهم ؛ لأن مبنى الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل . انتهىٰ « مجيب » .

كما قال الشارح : (**وإلىٰ منفصل عنه لمانع يمنع من الاتصال**) وسيأتي الكلام عليه (**فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق**) ولا يصح الابتداء به . . . إلخ .

(**أي : لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل ؛ لأن الافتتاح به ممكن عقلاً ، ولا يقع بعد لفظ إلا**) ونحوها كإنما (**في الاختيار**) بخلاف الضرورة كقوله :

ألا يجـــاورنـــــا إلاك ديــــارُ

قال في « التسهيل » هنا : وشذ (إلاك) فلا يقاس عليه ، وذكر في شرحه في (باب الاستثناء) : أن يليها اختياراً ، والصواب هو المذكور هنا . انتهىٰ « يس » .

وفائدة الجمع بين الوصفين في ضابط المتصل ؛ يعني : قوله : (ما لا يبتدأ به الكلام) ، وقوله : (ولا يقع بعد إلا اختياراً) مع أن أحدهما كاف عن الآخر ، بيان أن الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة الفعل من آخره لفظاً وتحصيلاً ، حتىٰ يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوءاً به الكلام ، ولا بعد الفعل مفصولاً عنه ، ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فقط ، فلا ينتقص التعريف بالمستتر ، ولا يرد علىٰ دخول المستتر في التعريف تقديرهم له بنحو : أنت ، وحكمهم بأنه يبرز في نحو : زيد هند ضاربها هو ، حتىٰ صرح البدر بن مالك : بأنه فاعل الوصف لما مر من أن

(كتاء قمت ، وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل ؛ الأول مرفوع المحل ، والثاني منصوبه ، ولا يبتدأ به الكلام ، ولا يقع بعد إلا اختياراً **(والمنفصل هو)** ما كان بخلافه فـ

التقدير بما ذكر لضيق العبارة ، ولأن البارز ليس بفاعل بل توكيد .

فإن قلت : يرد على الحد ضمير الغائب في نحو : ضربتهم ، فإنه يبتدأ به في نحو : قولك هم فعلوا . قلت : المراد أن المتصل ما لا يقع في أول الكلام علىٰ معناه الذي كان عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور ؛ لأنه في نحو : ضربتهم ، مفعول به ، وإذا قيل : هم ضربوا ، لا يكون مفعولاً به لـ(ضرب) لكن يلزم أن يكون صفةً واحدةً مشتركةً بين الاتصال والانفصال ، ولا نظير له في الضمائر ؛ بل شأنُها مخالفةُ صيغة المتصل لصيغة المنفصل ، فالأولى الجواب : بأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط ، والحروف اللاحقة له ليست منه ؛ بل دوال على التثنية والجمع ، وفي (هم ضربوا) كلمة (هم) بتمامها . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وذلك المتصل المذكور مثاله : **(كتاء قمت ، وكاف أكرمك)** وزاد ابن هشام في « القطر » : وهاء غلامه **(فكل منهما ضمير متصل ؛ الأول مرفوع المحل ، والثاني منصوبه)** والثالث مجروره **(ولا يبتدأ به)** أي : بكل من الثلاثة **(الكلام ، ولا يقع)** كل من الثلاثة **(بعد إلا اختياراً)** وقوله : **(كتاء قمت)** يعني : تاء الفاعل أو نائبه ، وأطلقها ليعم تاء المتكلم ، وتاء المخاطب ، وتاء المخاطبة ، وتنبيهاً علىٰ أن الضمير في المثنىٰ والمجموع مطلقاً هو التاء ، وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(والمنفصل) الذي تقدم لنا ذكره في تقسيم البارز **(هو ما كان)** ملتبساً **(بخلافه)** أي : بخلاف المتصل ؛ أي : معرف بضد معنى المتصل المار آنفاً **(فـ)**

هو (**ما يفتتح به النطق**) أي : ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به علىٰ كلمة أخرىٰ (**ويقع بعد إلا**) اختياراً (**نحو أن تقول**) إذا ابتدأت به : (**أنا مؤمن** ، **و**) يستعمل بعد (إلا) نحو : (**ما قام إلا أنا**) أو أنت ، أو هو .

(**وينقسم**) الضمير (**المتصل إلىٰ مرفوع**) المحل (**ومنصوب**) المحل (**ومجرور**) المحل (**فالمرفوع**) المتصل اثنا عشر ضميراً ؛ اثنان للمتكلم (**نحو** : **ضربت**) بضم التاء للمتكلم وحده ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً (**وضربنا**) بسكون الباء ، و(نا) ضمير بارز للمتكلم ومن معه ، أو للمعظم نفسه .

(**و**) خمسة للمخاطب ....

حينئذ نقول في حد المنفصل : (**هو ما يفتتح به النطق ؛ أي : ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف**) ويحتاج (**التلفظ به علىٰ**) تلفظ (**كلمة أخرىٰ ، ويقع بعد إلا**) الاستثنائية (**اختياراً**) من غير ضرورة الشعر (**نحو أن تقول إذا ابتدأت به**) من غير سبق شيء آخر عليه : (**أنا مؤمن ، ويستعمل**) أيضاً (**بعد « إلا » نحو : ما قام**) أحد (**إلا أنا ، أو**) إلا (**أنت ، أو**) إلا (**هو ، وينقسم الضمير المتصل**) بعامله لمانع يمنعه من الانفصال كغرض الحصر ؛ بأن كان محصوراً أو محصوراً فيه (**إلىٰ مرفوع المحل ، ومنصوب المحل ، ومجرور المحل ؛ فالمرفوع المتصل اثنا عشر ضميراً**) بجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسماً واحداً ، ومثنى الغائب والغائبة واحداً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهي بحسب أحواله (**اثنان**) منها للمتكلم أحدهما : (**للمتكلم**) وحده (**نحو : ضربت بضم التاء**) جبراً لما فاته من الإعراب بإعطائه أقوى الحركات ؛ لأنه أشرف الضمائر (**للمتكلم وحده ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، و**) الثاني نحو : (**ضربنا بسكون الباء**) لأنه ضمير الفاعل (« **ونا** » **ضمير بارز للمتكلم ومن معه ؛ أو**لـ) المتكلم الواحد (**المعظم نفسه**) استحقاقاً أو ادعاءً (**وخمسة للمخاطب**)

باعتبار أحواله (**نحو** : ضربتَ) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربتِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وضربتما) بضمها للمثنى المخاطب ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، والميم والألف علامة للتثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة جمع الذكور (وضربتن) لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات .

وبما قررناه : علم أن التاء في الجميع هو الضمير ،

وفروعه (**باعتبار أحواله**) إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ، الأول (**نحو** : **ضربت بفتح التاء**) تمييزاً لها عن تاء المتكلم ؛ لأن المتكلم أشرف من المخاطب (**للمذكر المخاطب** ، و) الثاني (**ضربت بكسرها**) تمييزاً لها عن تاء المخاطب ؛ لأنه أشرف من المخاطبة (**للمؤنثة المخاطبة** ، و) الثالث (**ضربتما بضمها**) حملاً لها علىٰ هاء (ضربتهما) حملاً للنظير على النظير (**للمثنى المخاطب** ؛ **مذكراً كان أو مؤنثاً** ، **والميم**) حرف عماد ؛ لأنه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها (**والألف علامة للتثنية**) وقد مر بسط الكلام في علل هـٰذه الضمائر في « التتمة » فجدد العهد بها .

(و) الرابع (**ضربتم بضمها لجمع الذكور المخاطبين**) حملاً لها علىٰ هاء (ضربتهم) لذلك (**والميم علامة جمع الذكور** ، و) الخامس (**ضربتن**) **بضمها** ؛ حملاً لها علىٰ هاء (ضربتهن) لذلك (**لجمع الإناث المخاطبات** ، **والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات**) وسبق في « التتمة » ما في هـٰذا التشديد نقلاً عن « العطار » فراجعه .

(**وبما قررناه**) وذكرناه في هـٰذه الضمائر السابقة : (**علم أن التاء في الجميع هو الضمير**) واللواحق بها علامة تبين المراد بها من التثنية والجمع على الصحيح ؛ لأن التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره . . ألحقوها بما يميز ما هي له . انتهىٰ

ولا تقع إلا فاعلاً أو نائباً عنه .

(و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو : زيد (ضرب) ففي (ضرب) ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره : هو (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير بارز متصل لمثناه (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه

« عبد المعطي » أي : ألحقوها في المثنىٰ والجمع وحركوها في المفرد . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وجمع اللواحق فيما سبق آنفاً نظراً لتعدد التاء . انتهىٰ « يس » .

(**ولا تقع**) هـٰذه التاء (**إلا فاعلاً أو نائباً عنه**) أي : لا مفعولة ولا مجرورة ؛ لأنها من ضمائر الرفع المتصلة . انتهىٰ منه بزيادة .

(**وخمسة**) منها (**للغائب**) وفروعه (**باعتبار أحواله أيضاً**) أي : كما قلنا باعتبار أحواله في المخاطب ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ، الأول (**نحو : زيد ضرب ، ففي** « ضرب » **ضمير**) متصل (**مستتر**) جوازاً (**للمذكر الغائب تقديره**) أي : مفسره (**هو** ، **و**) الثاني (**الزيدان ضربا** ، **فالألف ضمير بارز متصل لمثناه**) أي : لمثنى المذكر الغائب ، والفتحة الموجودة فيه فتحة المناسبة ، وفتحة البناء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة الألف ، **والراجح** : أن الفتحة الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة ؛ لأن البناء سابق قبل دخول الألف . انتهىٰ من « العطار » .

(**و**) الثالث (**الزيدون ضربوا** ، **فالواو ضمير بارز متصل لجمعه**) أي : لجمع المذكر ويضم آخره ، ويحتمل أنه يبنىٰ على الضم ، **فيقال في إعرابه** : (ضربوا) : فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة ، وهو قول قيل به ، ويحتمل وهو الراجح أنه يضم للمناسبة ، كما قاله الأزهري ، ففتحة البناء مقدرة منع من ظهورها

(و) هند (ضربت) ففي (ضربت) ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره : هي ، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندان (ضربتا) فالألف ضمير بارز لمثناها ، والتاء علامة التأنيث ، وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعها ، وظاهر عبارته أن الضمير في (ضرب وضربت) متصل مع أنه مستتر ، وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم للمستتر ، . . . .

حركة المناسبة . انتهىٰ من « العطار » .

(و) الرابع نحو : (هند ضربت ، ففي « ضربت » ضمير) متصل (مستتر) جوازاً (للمؤنثة الغائبة تقديره) أي : مفسره (هي ، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث ، و) الخامس نحو : (الهندان ضربتا) (فالألف ضمير بارز) متصل (لمثناها) أي : لمثنى المؤنثة الغائبة (والتاء علامة التأنيث ، وحركت لـ) التخلص من (التقاء الساكنين وفتحت للمناسبة) لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً .

(و) السادس نحو : (الهندات ضربن ، فالنون ضمير بارز متصل لجمعها) أي : لجمع المؤنثة الغائبة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل الضمير (وظاهر عبارته) حيث قال أولاً : (وينقسم المتصل إلىٰ مرفوع ومنصوب ومجرور) ، ثم قال : (فالمرفوع المتصل اثنا عشر) وعد منها : ضرب وضربت (أن الضمير في « ضرب وضربت » متصل مع أنه مستتر) وهو ضد البارز (وهو) أي : جعل ضمير (ضرب وضربت) متصلاً (مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز) حيث قال آنفاً : (وينقسم البارز إلىٰ متصل ومنفصل) (الذي هو قسيم للمستتر) حيث قال في أوائل

فكيف يكون قسيم الشيء قسماً منه ؟!

(والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضاً ؛ اثنان للمتكلم (نحو : أكرمني) فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً (وأكرمنا) بفتح الميم و(نا) ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره ، أو للمعظم نفسه .

(و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله

الفصل : (وينقسم المضمر إلىٰ مستتر وبارز) (**فكيف يكون قسيم الشيء**) أي : مباين الشيء وهو المتصل الذي هو من المستتر (**قسماً**) أي : نوعاً (**منه**) أي : من الشيء الذي هو الضمير البارز ؟! وقال في « الكواكب » : (بل يوافق كلام المصنف هنا كلام غيره الصريح في أن المستتر قسم من المتصل) انتهىٰ .

والجواب عن هٰذا الاعتراض : أن المتصل الذي هو قسم البارز وقسم المستتر نوع خاص من المتصل ، لا مفهوم المتصل الذي هو مقابل المنفصل ، فجاز أن يكون المفهوم الواقع علىٰ ذلك أعم منه صادقاً به وبالمستتر ، فلم يلزم من كون المستتر متصلاً كون القسيم قسماً ، وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر منفصلاً ، وهٰذا الجواب نص علىٰ معناه بعض المحققين في (بحث الكناية) ، وبعض المحققين الذي أشار إليه هو سعد الدين التفتازاني ؛ قد ذكر ذلك في « شرحي التلخيص » في (بحث الكناية والاستعارة) انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**والمنصوب المتصل اثنا عشر أيضاً**) أي : كما أن المرفوع المتصل اثنا عشر ضميراً (**اثنان للمتكلم نحو : أكرمني، فالياء**) فيه (**ضمير متصل بارز للمتكلم وحده؛ مذكراً كان أو مؤنثاً** ، وأكرمنا : **بفتح الميم** ، و« **نا** » **ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره** ، **أو للمعظم نفسه** ، **وخمسة للمخاطب باعتبار أحواله**) إفراداً وتثنية

نحو (أكرمكَ) بفتح الكاف ، وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمكِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، والميم والألف علامة التثنية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث .

(و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو : زيد (أكرمه) عمرو ، فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمهما) بضمها للمثنى المذكر الغائب ، والميم والألف علامة التثنية (و) الهندان (أكرمهما) بضمها للمثنى المؤنث . . . .

وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً (**نحو : أكرمكَ**) زيد (**بفتح الكاف ، وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب ، وأكرمكِ بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما بضمها**) حملا علىٰ هاء (أكرمهما) (**للمثنى المخاطب ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، والميم**) حرف عماد (**والألف علامة التثنية ، وأكرمكم بضمها**) أي : الكاف ؛ حملاً علىٰ (أكرمهم) (**لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة جمع الذكور ، وأكرمكن بضمها**) أي : الكاف ؛ حملاً علىٰ (أكرمهن) (**لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث ، وخمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو : زيد أكرمه عمرو ، فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب ، وهند أكرمها**) عمرو (**فالهاء كذلك**) أي : ضمير متصل بارز (لـ) المفردة (**المؤنثة الغائبة**) والأولىٰ أن يقول فيها : ضمير متصل بارز. . .إلخ ؛ لأن الضمير مجموع الألف والهاء ، وقال المرادي : (إنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف) انتهىٰ كما مر في « التتمة » نقلاً عن « أبي النجا » .

(**والزيدان أكرمهما**) عمرو (**بضمها للمثنى المذكر الغائب ، والميم**) حرف عماد (**والألف علامة التثنية ، والهندان أكرمهما**) عمرو (**بضمها للمثنى المؤنث**

الغائب ، والميم والألف علامة التثنية (و) الزيدون (**أكرمهم**) بضمها لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة جمعهم (و) الهندات (**أكرمهن**) بضمها لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن .

وبما قررناه : علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ، ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض (**والمجرور**) المتصل اثنا عشر أيضاً على التفصيل السابق ، ما هو للمتكلم ، وما هو للمخاطب ، وما هو للغائب ، ولفظ كل منها (**كالمنصوب**) أي : كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ، ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال . . . .

الغائب ، والميم) حرف عماد (**والألف علامة التثنية ، والزيدون أكرمهم**) عمرو (**بضمها لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة جمعهم ، والهندات أكرمهن**) عمرو (**بضمها لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن ، وبما قررناه**) وذكرناه (**علم أن الكاف**) في (أكرمك) وفروعه (**والهاء**) في (أكرمه) وفروعه (**في الجميع**) أي : في جميع العشرة التي هي فروع (أكرمك) وفروع (أكرمه) (**هما الضميران ، ولا يقعان**) أي : الكاف والهاء (**إلا في موضع نصب أو خفض**) ولا يقعان في موضع رفع (**والمجرور المتصل اثنا عشر أيضاً على التفصيل السابق ، ما هو للمتكلم**) وحده ، أو للمتكلم ومعه غيره ، أو المعظم .

(**وما هو للمخاطب**) المذكر ، وما للمخاطبة المؤنثة ، وما هو للمخاطبين ، وما هو للمخاطبتين ، وما للمخاطبين ، وما هو للمخاطبات (**وما هو للغائب**) وما هو للغائبة ، وما هو للغائبينِ ، وما هو للغائبتين ، وما هو للغائبينَ ، وما هو للغائبات (**ولفظ كل منها**) أي : من الضمائر المجرورة (**كالمنصوب ؛ أي : كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل**) المنصوب (**ويحصل التمييز بينهما**) أي : بين المنصوب وبين المجرور (**بالعامل**) أي : بعامل كل منهما (**كما قال**)

(**إلا أنه**) أي : أن الضمير المجرور (**إذا دخل عليه عامل الجر . . تميز به**) **ولا فرق** في العامل بين أن يكون حرفاً (**نحو** : **مر بي ، ومر بنا**) ومر بكَ ، ومر بكِ ، ومر بكما ، وبكم ، وبكن ، وبه ، وبها ، وبهما ، وبهم ، وبهن ، وهـٰذا معنىٰ **قوله** : (. . . **إلىٰ آخره**) .

أو اسماً نحو : غلامي ، وغلامنا ، وغلامكَ ، وغلامكِ ، وغلامكما ، وغلامكم ، وغلامكن ، وغلامه ، وغلامها ، وغلامهما ، وغلامهم ، وغلامهن .

المصنف (**إلا أنه** ؛ **أي** :) لـٰكن (**أن الضمير المجرور إذا دخل عليه عامل الجر . . تميز به**) أي : بعامل الجر عن الضمير المنصوب (**ولا فرق في العامل**) أي : في عامل المجرور في التميز به (**بين أن يكون**) ذلك العامل (**حرفاً نحو** : **مر بي ، ومر بنا**) فإنه عن الضمير المنصوب الذي للمتكلم وحده ، أو معه غيره الذي هو أكرمني زيد ، وأكرمنا عمرو ، بهـٰذه الباء الجارة له في قولنا : مر بي زيد ، ومر بنا عمرو ، تميز وظهر أنه ضمير جر (**ومر بكَ**) بفتح الكاف للمفرد المذكر المخاطب (**ومر بكِ**) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (**ومر بكما**) بضمها للمثنىٰ مطلقاً (**وبكم**) بضمها لجمع الذكور المخاطبين (**وبكن**) بضمها لجماعة الإناث المخاطبات (**وبه**) بكسرها لوقوعها بعد الكسرة للمذكر الغائب (**وبها**) للمؤنثة المفردة الغائبة (**وبهما**) للمثنى الغائب مطلقاً (**وبهم**) لجمع الذكور الغائبين (**وبهن**) لجمع الإناث الغائبات (**وهـٰذا**) التعداد الذي ذكرناه (**معنىٰ قوله**) **أي** : قول المصنف : (. . . **إلىٰ آخره**) أي : انته إلىٰ آخر ما ذكرناه من الضمير المجرور بالحرف .

(**أو**) كان العامل فيه (**اسما نحو** : **غلامي**) لي (**وغلامنا**) لنا (**وغلامكَ**) لك (**وغلامكِ**) لك (**وغلامكما**) لكما (**وغلامكم**) لكم (**وغلامكن**) لـٰكن (**وغلامه**) له (**وغلامها**) لها (**وغلامهما**) لهما (**وغلامهم**) لهم (**وغلامهن**) لهن . انتهىٰ من « التصريح » .

[ص] : وينقسم المنفصل إلىٰ مرفوع ومنصوب ؛

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وينقسم) الضمير (المنفصل) إلىٰ قسمين فقط لا ثالث لهما بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ، وهٰذا مقابل قوله أولاً : (والبارز ينقسم إلىٰ قسمين : متصل ومنفصل ، وينقسم المتصل إلىٰ ثلاثة : إلىٰ مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور) ، ثم قال هنا : (وينقسم البارز المنفصل) (إلىٰ مرفوع) المحل (و) إلىٰ (منصوب) المحل ، ولا يقع من المنفصل مجرور ؛ لامتناع الفصل بين الجار والمجرور ، قاله الفاكهي .

وقال ابن عنقاء : (وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجروراً ؛ كقولك : ما أنا كأنت ، ولا أنت كإياي ، والمنصوب مرفوعاً ؛ كقولك : لم يأتني إلا إياك ، والمرفوع منصوباً ؛ كقولك : لم أكرم إلا أنت) انتهىٰ « كواكب » .

قال الدنوشري : (وينبغي أن يقيد ذلك بطريق الأصالة وإلا . . فقد يقع ما ذكر في محل نصب فيما إذا كان مؤكداً لمنصوب ، كما سيأتي في (باب التوكيد) إن شاء الله تعالىٰ ، وفيه أنه مستعار ، ويرد عليهم الضمير المنادىٰ نحو : يا أنت ، فإنه في محل نصب ، إلا أن يقال : إنه شاذ فلا يرد نقضاً) انتهىٰ « يس على التصريح » .

وقال الدنوشري أيضاً : (وهٰذا التقسيم منقوض بضمير الفصل ، فإنه لا محل له من الإعراب عند البصريين ، وهو الصحيح ، قاله العلامة اللقاني) انتهىٰ .

واعلم : أنهم وضعوا لجمع المذكر صيغة تخصه ، ولجمع المؤنث صيغة تخصه ، وأما المثنىٰ . . فوضعوا له صيغة واحدة ، فيسأل عن سر ذلك . انتهىٰ .

وقال الزرقاني : (إنما لم يكن المجرور إلا متصلاً ؛ لأن المتصل هو الذي

فالمرفوع اثنتا عشر كلمة وهي : أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن ،

كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما ، والمجرور كذلك) .

فإن قيل : أليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف إليه في الشعر . . **قلت** : ذلك مع الظاهر ، فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر ، قاله الرضي .

انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي**) : كالمتصل ثلاثة أقسام ما هو للمتكلم ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، وهواثنان : (**أنا**) في حال انفراده (**ونحن**) للمتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه ، وما هو للمخاطب (**و**) هو خمسة باعتبار أحواله (**أنتَ**) بفتح التاء للمخاطب المذكر (**وأنتِ**) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (**وأنتما**) للمثنىٰ مطلقاً (**وأنتم**) لجمع الذكور (**وأنتن**) لجمع الإناث المخاطبات (**و**) ما هو للغائب باعتبار أحواله ، وهو خمسة أيضاً (**هو**) للمفرد المذكر (**وهي**) للمفردة المؤنثة (**وهما**) للمثنىٰ مطلقاً (**وهم**) بالميم لجمع الذكور (**وهن**) بالنون المشددة لجمع الإناث .

تَنْبِيْهٌ

المختار في (أنا) أن الضمير هو الهمزة والنون فقط ، والألف زائدة زيدت لتحسين الخط ، أو للفرق بين (أن ، وأنا) ، أو للإشباع ، أو للوقف ؛ لأن الوقف عليه هـٰكذا عند الجمهور ، هـٰذا عند البصريين ، وأما عند الكوفيين : الضمير الأحرف كلها : الهمزة والنون والألف ، واختاره ابن مالك ، والضمير في (أنت) وفروعه نفس (أن) عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب ، والمراد

فكل واحد من هـٰذه الضمائر إذا وقع في ابتداء الكلام . . فهو مبتدأ

بـ(اللواحق) التاءات ، وجعل (التاء) متعددة باعتبار اختلافها ؛ بالضم والفتح والكسر ، قاله الزرقاني . انتهىٰ « يس » .

وذهب الفراء إلىٰ أن (أنت) بكماله هو الضمير ، وذهب ابن كيسان إلىٰ أن (التاء) هي الضمير ، وهي التي في (فعلت) وكُسِرت ؛ أي : غيرت عن تاء (فعلت) بزيادة عليها بأَنْ ، وفي (هو وهي) الجميع ضمير وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن الضمير في (هو وهي) الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي (هما وهم) الضمير الهاء وحدها ، وحكي عن الفارسي أنه المجموع ، وفي (هن) الهاء وحدها ، والنون الأولىٰ ؛ كالميم في (هم) ، والثانية ؛ كالواو في (هو) انتهىٰ من « التصريح » .

قوله : (المختار) قال الدنوشري : (فائدة هـٰذا الخلاف تظهر فيما إذا سمينا به .

فعلى القول : بأن الضمير هو المجموع يعرب ؛ لأن سبب البناء قد زال ، وعلى القول بأنه أن يبنىٰ ، وعبارة الإسنوي في « الكواكب » : فائدة الخلاف فيما لو سمي به ، فعند الفراء يعرب ، وعند غيره يحكىٰ ؛ لكونه مركباً من اسم وحرف ، كذا جزم به في « الارتشاف » ، ثم قال : إذا قلنا بالإعراب . . فيعرب إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية وشبه العجمة) انتهىٰ « يس » عليه .

(**فكل واحد من هـٰذه الضمائر**) المنفصلة المرفوعة محلاً (**إذا وقع**) كل منها (**في ابتداء الكلام**) وأوله (. . **فهو**) أي : فكلها مرفوع المحل علىٰ أنه (**مبتدأ**) مخبر عنه بما يطابقه ويوافقه في المعنىٰ ، إن كان كلها مفرداً مذكراً . . فخبره مفرد مذكر ، وإن كان كلها مفرداً مؤنثاً . . فخبره مفرد مؤنث ، وإن كان كلها مثنىً . .

نحو : ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ﴾ ، ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ ، و﴿أَنتَ مَوْلَانَا﴾ ، و﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

فخبره مثنىً ، وإن كان كلها جمعاً . . فخبره جمع ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً ، فمثال كون الخبر مفرداً منزهاً عن الذكورة والأنوثة والغيبة (**نحو** : ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ) فَاعْبُدُونِ﴾ ، **وإعرابه** : (أنا) ضمير منفصل بارز للمتكلم وحده في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون ، أو على الفتح ، والألف تكتب للفرق بين (أَنْ وأَنَ) ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة لمناسبة الألف أو للخفة (ربكم) خبر مفرد منزه عن الذكورة والأنوثة ، مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والكاف ضمير المخاطبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم علامة جمع الذكور ، والجملة بحسب ما في القرآن ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾) ، (نحن) : ضمير المتكلم المعظم نفسه ؛ استحقاقاً في محل الرفع مبتدأ مبني على الضم (الوارثون) : خبره مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(و) نحو : (﴿أَنتَ مَوْلَانَا﴾) ، **وإعرابه** : (أنت) ضمير رفع منفصل بارز في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، والتاء : حرف دال على الخطاب (مولانا) : خبر مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور وهو مضاف و(نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والجملة بحسب ما في القرآن .

(و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (هو) : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الرفع مبتدأ (علىٰ كل شيء) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(قدير) خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

والمنصوب اثنتا عشرة كلمة وهي : إياي ، وإيانا ، وإياكَ ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن ، فهٰذه الضمائر لا تكون إلا

(و) الضمير البارز المنفصل (**المنصوب**) محلاً (**اثنتا عشرة كلمة**) أيضاً كالذي قبله (**وهي**) أي : تلك الاثنتي عشرة بحسب ما للمتكلم وغيره ثلاثة أقسام : ما هو للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، جمعاً كان أو مفرداً ، وهو (**إياي**) للمتكلم وحده (**وإيانا**) للمتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه (و) ما هو للمخاطب .

وهو خمسة باعتبار أحواله (**إياكَ**) بفتح الكاف للمفرد المذكر المخاطب (**وإياكِ**) بكسرها للمفردة المؤنثة المخاطبة (**وإياكما**) للمثنى المخاطب مطلقاً ، والميم حرف عماد ، والألف علامة التثنية (**وإياكم**) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة الجمع (**وإياكن**) بضمها لجماعة الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمعهن .

(و) ما هو للغائب ، وهو خمسة باعتبار أحواله أيضاً (**إياه**) للمفرد المذكر الغائب ، والمراد بـ(الغائب) غير المتكلم والمخاطب اصطلاحاً ، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنىٰ عنه بضمير الغيبة ، وكان يكنىٰ عنه تعالىٰ به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالىٰ ؛ لأنه حاضر غير غائب ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ (**وإياها**) للمفردة المؤنثة الغائبة (**وإياهما**) للمثنى الغائب مطلقاً ، والميم حرف عماد ، والألف علامة التثنية (**وإياهم**) لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع (**وإياهن**) لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن .

(**فهٰذه الضمائر**) البارزة المنفصلة (**لا تكون إلا**) منصوبة المحل علىٰ كونها

مفعولاً به نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، ﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ . . . .

(مفعولاً به) لعامل متعد ، والحكم في الإعراب لمحلها ؛ لأن الضمائر كلها مبنية كما سيأتي في آخر هـٰذا الفصل ، وكما تقدم في (باب الإعراب) مثال نصبها على المفعولية (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) ، وإعرابه : (إيا) : ضمير نصب بارز منفصل في محل النصب مقدم لغرض الحصر مبني على السكون ، والكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ؛ لكونها علىٰ حرف واحد وللخفة (نعبد) : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلمين تقديره : (نحن) يعود على (الموحدين) ، والجملة بحسب ما في القرآن ، ونحو : (﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾) (إيا) : ضمير نصب منفصل لجمع الذكور المخاطبين في محل النصب ، مفعول مقدم لغرض الحصر لـ(يعبدون) مبني على السكون (كانوا) : فعل ناقص واسمه ، وجملة (يعبدون) خبره ، وجملة (كان) بحسب ما في القرآن .

تَنْبِيهٌ

واعلم : أن المختار من الخلاف : أن الضمير نفس (إيا) فقط ، وأن اللواحق له حُرُوفُ تكلم وخطاب وغيبة ، وهو مذهب سيبويه .

واستشكل : بأن الضمير ما دل علىٰ متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، و(إيا) علىٰ حدتها لا تدل علىٰ ذلك ، **وأجيب** : بأنها وضعت مشتركة اشتراكاً لفظياً بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز بين معانيها أُردفت بحروف تدل على المعنى المراد ، كما أُردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث .

ومقابل المختار مذاهب : **أحدُها** : ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين ، واختاره أبو حيان : أن اللواحق هي الضمائر ، وكلمة (إيا) عماد ؛

ومتىٰ أمكن أن يؤتىٰ بالضمير متصلاً . . فلا يجوز أن يؤتىٰ به منفصلاً ، فلا يقال في (قمت) قام أنا ، ولا في (أكرمك) أكرم إياك . . . .

أي : زيادة يعتمد عليها لواحقها ؛ ليتميز الضمير المنفصل من المتصل ، **والثاني** : ما ذهب عليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك : أن (إيا) ضمير مضاف إلىٰ ما بعده ، وأن ما بعده ضمير أيضاً في محل خفض بإضافة (إيا) إليه ، **والثالث** : ما ذهب إليه الزجاج أن (إيا) اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر أضيف (إيا) إليها ، فهي في محل خفض بالإضافة ، وهـٰذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميراً من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة ، مستفادة من قول ابن مالك في « الخلاصة » :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ... وأنت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب في انفصال جعلا ... إياي والتفريع ليس مشكلا

واعلم : أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل ؛ لأن مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، ولهـٰذا قال المصنف رحمه الله تعالىٰ : (**ومتىٰ أمكن أن يؤتىٰ بالضمير متصلاً**) بعامله (. . **فلا يجوز أن يؤتىٰ به**) أي : بالضمير (**منفصلاً**) عن عامله من غير ضرورة ؛ لما فيه من العدول عما هو الأصل والواجب في الضمير ؛ لأن مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ؛ أي : أقل حروفاً منه (**فلا يقال في « قمت »**) الذي هو فيه اتصال الضمير (**قام أنا**) بالفصل عن عامله ؛ لإمكان أن يقال (قمت) بالاتصال (**ولا**) يجوز أيضاً أن يقال (**في « أكرمك » أكرم إياك**) بالفصل عن عامله ؛ لإمكان (أكرمك) بالاتصال ، وأما قوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهارير

. . فضرورة ؛ فإن لم يمكن الاتصال بأن تعذر ، وذلك بأن تقدم الضمير علىٰ عامله

إلا نحو : سلنيه وكنته ، فيجوز الفصل أيضاً نحو : سلني إياه ، وكنت إياه ،

نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، أو حذف عامله نحو : إياك والشر ، أو كان محصوراً نحو : ما قام إلا أنا وإنما قام أنا ، أو واقعاً بعد واو المعية نحو : قمت وإياك ، وغير ذلك مما هو مذكور في المبسوطات ؛ لوقوعه بعد (إلا) نحو : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ ، وقد أنهىٰ ذلك بعض المتأخرين إلىٰ ستة عشر موضعاً . . تعين الانفصال فيها لتعذر الاتصال .

وأما قوله : (**إلا نحو : سلنيه وكنته**) . . فهو مستثنىً من قوله : (ومتىٰ أمكن أن يؤتىٰ بالضمير . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يجوز الإتيان بالضمير المنفصل مع إمكان الإتيان بالمتصل ، إلا في نحو : سلنيه وكنته ، مما عامل الضمير فيه عامل في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع ، سواء كان العامل ناسخاً نحو : كنته ، أو غير ناسخ نحو : سلنيه (**فيجوز**) في الهاء من المثالين المذكورين (**الفصل أيضاً**) مع إمكان اتصالها ، مثال فصل الهاء منهما (**نحو :**) الدرهم (**سلني إياه**) ، **وإعرابه** : (سل) : فعل أمر من (سأل) مبني على السكون ، والنون نون الوقاية مبني على الكسر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والياء : ضمير متصل في محل النصب مفعول مبني على السكون (إيا) : ضمير نصب منفصل في محل النصب ، مفعول ثان لـ(سأل) مبني على السكون ، والهاء حرف دال على الغيبة مبني على الضم ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ حملاً لها علىٰ هاء الضمير ، ومِثْلُهُ نَحْوُ : الصديقَ ظَنَنْتُكَهُ ، ويجوز أن تقول : ظننتك إياه بالفصل (**وكنت إياه**) بالفصل ، **وإعرابه** : (كنت) فعل ماض ناقص واسمه (إيا) : ضمير نصب منفصل في محل النصب ، خبرها مبني على السكون ، والهاء حرف دال على الغيبة مبني على الضم ، والانفصال في هٰذين المثالين ونحوهما ؛ كالدرهم أعطيتكه ، والصديق ظننتكه . . أرجح من الاتصال

وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها إعراب .

عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً ؛ ككان وظن ؛ لأنه الأكثر ، ومرجوح إذا كان غيره نحو : سأل ، وأعطىٰ ؛ لأنه لم يرد في القرآن في مثله إلا الوصل نحو : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ ، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ (**وألفاظ الضمائر كلها**) مستترها وبارزها متصلها ومنفصلها (**مبنية**) لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وهو كون الاسم علىٰ حرف أو حرفين ، وما زاد علىٰ ذلك وبني . . فطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة ؛ كنحن كما تقدم في (باب الإعراب) ، فالحكم للإعراب في محلها ؛ لأنها (**لا يظهر فيها إعراب**) وهـٰذه الجملة ؛ أَعْنِي : قولَه : (**لا يظهر فيها إعراب**) حَشْوٌ ؛ لأن الكلام يستغني عنها ؛ لأن من المعربات ما لا يظهر فيها الإعراب ؛ كالمقصور والمنقوص ، فليس عدم ظهور الإعراب خاصاً بالمبنيات ، **والله سبحانه وتعالىٰ أعلم** .

خاتمة

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميراً ، وذلك لأن البارز ؛ إما متصل مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، أو إما منفصل مرفوع ، أو منصوب فقط ؛ لأن المجرور لا يكون في المنفصل ؛ لامتناع فصل المجرور عن عامله ، فهـٰذه خمسة : ثلاثة في المتصل ، واثنان في المنفصل ، ولكل من هـٰذه الخمسة اثنتا عشرة كلمة ، وإذا ضربنا خمسة في اثنتي عشرة كانت ستين صورة ، وهـٰذه الضمائر الستون لفظاً تكون تسعين معنىً ، فإن المعاني في كل من المتكلم ، والمخاطب ، والغائب . . ستة ؛ إذ كل منها ؛ إما مفرد مذكر ، أو مؤنث ، أو مثنىً مذكر ، أو مؤنث ، أو جمع مذكر ، أو مؤنث ، لـٰكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفىٰ ، وإذا ضربنا ثلاثة من المتكلم ، والمخاطب ، والغائب في هـٰذه الستة . . تخرج بثمانية عشرة ، وإذا ضربتَ ثمانية عشرة في خمسة أنواع الضميرِ البارز . . كان الحاصل تسعين ، وذلك

ظاهر لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ فطنة . انتهىٰ « يس على التصريح » مع « التصريح » .

وهٰذا التقسيم في الضمير البارز ، وأما المستتر : فقسمان : الأول : واجب الاستتار فهو في اثنتي عشر موضعاً ، وجائز الاستتار : فهو في ستة مواضع ، فيكون المجموع ثمانية عشر موضعاً ، وكلها بينتها في « التتمة » فراجعها .

والمستتر إما أن يكون فاعلاً أو نائب فاعل ، فهٰذان اثنان اضربهما في ثمانية عشر كانت الجملة ستاً وثلاثين ، فاضممها إلى التسعين في البارز فتكون الجملة ستاً وعشرين ومئة ، وعلىٰ كل منها فالعامل فيها : إما الفعل الماضي ، أو المضارع ، أو الأمر ، أو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو أمثلة المبالغة ، أو الصفة المشبهة ، أو اسم الفعل الماضي ، أو المضارع ، أو الأمر ، أو المصدر ، أو اسم المصدر ، أو اسم التفضيل ، فهٰذه ثلاث عشرة صورة اضربها في مئة وست وعشرين يكون الحاصل ألفاً وست مئة صورة وثمانياً وثلاثين صورة عقلية ، فعليك التفصيل بين الجائز منها والممتنع .

إعراب المتن

(وينقسم المنفصل) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وينقسم المتصل) (إلىٰ مرفوع) : جار ومجرور متعلق بـ(ينقسم) ، (ومنصوب) : معطوف علىٰ (مرفوع) (فالمرفوع) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المنفصل ينقسم إلىٰ قسمين ، وأردت بيان عدد كل من القسمين وبيان أمثلتهما . . فأقول لك المرفوع (المرفوع) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (اثنتا عشرة كلمة) : عدد مركب معرب الصدر ، مبني العجز (اثنتا) : جزء خبر مرفوع بالألف ؛ لأَنَّهُ ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، وأصله (اثنتان) حذفت منه النون لشبه الإضافة (عشرة) : جزء خبر مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وحرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب (كلمة) : تمييز منصوب بالذات المبهمة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وهي) : الواو : استئنافية (هي) : في محل الرفع مبتدأ ، (أنا) : وما عطف عليه خبر محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (ونحن ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن) : معطوفات علىٰ (أنا) علىٰ كونها خبر المبتدأ محكيات ، وعلامة رفعها ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركات الحكاية في بعضها ، أو

بسكون الحكاية في البعض منها ، (**فكل واحد**) : الفاء : فاء الفصيحة (كل) : مبتدأ (واحد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**من هٰذه**) : (من) : حرف جر مبني على السكون (هٰذه) : (ها) : حرف تنبيه (ذه) : اسم اشارة يشار به إلى المفردة المؤنثة القريبة في محل الجر بـ(من) ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة إتباعاً لكسرة الذال ، وكسرت الذال لمناسبة الياء المنقلبة هاءً ؛ لأن أصل (ذه) ذي قلبت ألف (ذا) في المذكر بالياء في المؤنث ؛ فرقا بينهما ، (**الضمائر**) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه صفة لـ(واحد) والتقدير : فكل واحد كائن من هٰذه الضمائر ، (**إذا**) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، (**وقع**) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ (كل) ، (**في ابتداء الكلام**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(وقع) ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، (**فهو مبتدأ**) : الفاء : رابطة لجواب إذا وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ، خبره مرفوع ، والجملة الاسمية جواب (إذا) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير : فكل واحد من هٰذه الضمائر مبتدءات وقت وقوعها في ابتداء الكلام ، وجملة قوله : (فكل واحد من هٰذه الضمائر) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثال وقوعها مبتدءات نحو : أنا ربكم. . . إلخ ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً

لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (﴿ وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ ﴾ ، ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ ، و﴿ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾ ، ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾) : مضاف إليه محكي لـ(نحو) ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ راء (قدير) ، وإن شئت قلت : علىٰ آخر كل مثال علىٰ حدته .

(**والمنصوب**) : مبتدأ ، (**اثنتا عشرة**) : خبره ، (**كلمة**) : تمييز ذات للعدد المبهم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمرفوع) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**وهي**) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الفتح ، (**إياي**) : مع ما عطف عليه خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**وإيانا ، وإياكَ ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن**) : معطوفات علىٰ (إياي) علىٰ كونها خبر المبتدأ محكيات ، وعلامة رفعها ضمة مقدرة علىٰ نون (إياهن) ، أو علىٰ آخر كل منها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، أو بسكونها في بعض منها .

(**فهـٰذه الضمائر لا تكون إلا مفعولاً به**) : الفاء : فاء الفصيحة (هـٰذه) : مبتدأ (الضمائر) : بدل من (هـٰذه) بدل كل من كل (لا) نافية (تكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (هـٰذه الضمائر) ، (إلا) : أداة استثناء مفرغ (مفعولاً به) : خبر (تكون) منصوب بفتحة مقدرة على الهاء من (به) ، لأنه جزء علم ، منع من

ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها خبر المبتدأ تقديره : عادمة كونها إلا مفعولاً به ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، ﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾) : مضاف إليه لـ(نحو) مجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (يعبدون) .

(**ومتىٰ أمكن أن يؤتىٰ بالضمير متصلاً**) : الواو : استئنافية مبنية على الفتح (متى) : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (إن) الشرطية ، والظرف متعلق بالجواب ، أو بفعل الشرط ، أو بهما على الخلاف المذكور في محله (أمكن) : فعل ماض مبني على الفتح (أن) : حرف نصب ومصدر (يؤتىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة ؛ لأنه فعل معتل بالألفِ (بالضمير) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يؤتىٰ) ، (متصلاً) : حال من الضمير منصوب بالفعل ، وجملة (يؤتىٰ) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه فاعلاً لـ(أمكن) تقديره : ومتىٰ أمكن الإتيان بالضمير متصلاً ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(متىٰ) علىٰ كونها فعل شرط لها (.

فلا يجوز أن يؤتىٰ به منفصلاً) : الفاء : رابطة لجواب (متى) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب مقروناً بـ(لا) النافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع (أن) : حرف نصب ومصدر (يؤتىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية ،

وعلامة نصبه فتحة مقدرة ؛ لأنه فعل معتل بالألف (به) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يؤتىٰ) ، (منفصلاً) : حال من الضمير في (به) ، وجملة (يؤتىٰ) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه فاعلاً لـ(يجوز) تقديره : فلا يجوز الإتيان به منفصلاً ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(متى) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (متىٰ) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فلا يقال في « قمت » : قام أنا ، ولا في « أكرمك » : أكرم إياك**) : (فلا) : الفاء : حرف عطف وتفريع (لا) : نافية (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (في) : حرف جر مبني على السكون (قمت) : مجرور محكي بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بـ(يقال) ، (قام أنا) نائب فاعل لـ(يقال) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف (أنا) ، (ولا في أكرمك) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (في أكرمك) : جار ومجرور محكي معطوف علىٰ (في قمت) ، (أكرم إياك) : معطوف محكي علىٰ (قام أنا) علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يقال) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجملة (يقال) في محل الجزم معطوفة مفرعة علىٰ جملة قوله : (فلا يجوز أن يؤتىٰ به منفصلاً) علىٰ كونها جواب (متىٰ) ، (**إلا نحو : سلنيه وكنته**) : (إلا) : أداة استثناء (نحو) : مستثنىً منصوب بـ(إلا) وهو مضاف (سلنيه وكنته) : مضاف إليه محكي ، (**فيجوز الفصل أيضاً**) : الفاء : تعليلية (يجوز الفصل) : فعل وفاعل ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليلية المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا إلا

نحو : سلنيه وكنته ؛ لجواز الفصل فيهما (أيضاً) : أي : كما يجوز الوصل فيهما ، والجملة المحذوفة جملة تعليلية لا محل لها من الإعراب ، وكلمة (أيضاً) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً تقديره : إِضْتُ أيضاً إلىٰ ذكر الفصل بعد ما ذكرت الوصل ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، ولفظة (أيضاً) كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين ، بينهما مناسبة يستغنىٰ بذكر أحدهما عن ذكر الآخر ، كما بسطنا الكلام عليها في « جواهر التعليمات » نقلاً عن « حاشية الصبان علىٰ متن السلم في المنطق » فراجعه .

(**نحو ، سلني ، إياه ، وكنت إياه**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الفصل فيهما نحو. . . إلخ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (سلني إياه ، وكنت إياه) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ هاء (إياه) .

(**وألفاظ الضمائر**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**كلها**) : بالرفع توكيد لـ(**الألفاظ**) ، وبالجر توكيد لـ(الضمائر) ، (**مبنية**) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**لا يظهر فيها إعراب**) ، (لا) : نافية (يظهر) : فعل مضارع (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ(يظهر) (إعراب) : فاعل (يظهر) ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لـ(مبنية) تقديره : مبنية عادمة ظهور الإعراب فيها ، وقد مر ما في هٰذه الجملة فجدد العهد به .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**وينقسم**) الضمير (**المنفصل إلىٰ**) قسمين فقط (**مرفوع**) المحل (**ومنصوب**) المحل، ولا يكون منه مجرور ؛ لامتناع الفصل بين الجار والمجرور.

(**فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي**) كالمتصل ثلاثة أقسام : ما هو للمتكلم ؛ مذكراً أو مؤنثاً ،

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**وينقسم الضمير**) البارز (**المنفصل إلىٰ قسمين فقط** : **مرفوع المحل ومنصوب المحل** ، **ولا يكون منه**) أي : من البارز المنفصل (**مجرور**) يعني : بطريق الأصالة وإلا . . فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا . انتهىٰ « يس » .

(**لامتناع الفصل بين الجار و**) بين (**المجرور**) الذي هو الضمير لشدة اتصاله به ، وعبارة « المجيب » : (لئلا يلزم علينا تقديم المجرور على الجار ، والمضاف إليه على المضاف) ، وعبارة « يس » عليه : (لأنه ما يصح الابتداء به ؛ لأنه مخفوض ، والمخفوض لا يصح الابتداء به ؛ لأن خافضه إما حرف أو مضاف ، ولا يتقدم المجرور على الجار ، والمضاف إليه على المضاف) انتهىٰ « يس » عليه .

(**فالمرفوع**) المحل (**اثنتا عشرة كلمة**) بحسب اللفظ ، أما بحسب المعنىٰ . . فهو ثمانية عشر كلمة ، كما مر في « التتمة » في (مبحث أقسام الضمير) ، (**وهي**) : أي : تلك الاثنتا عشرة بحسب المتكلم ، والمخاطب ، والغائب (**كالمتصل**) أي : كما أن البارز المتصل (**ثلاثة أقسام**) فيما سبق آنفاً أحدها : (**ما**) أي : قسم (**هو**) موضوع (**للمتكلم**) وهو من يصدر منه الكلام (**مذكراً كان**) ذلك المتكلم ؛ كقول زيد : أنا قائم (**أو**) كان (**مؤنثاً**) كقول هند : **أنا قائمة**

وهو اثنان (أنا) في حال انفراده (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره ، أو تعظيمه نفسه ، وما هو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله (أنتَ) بفتح التاء للمذكر المفرد (وأنتِ) بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها للمثنىٰ مطلقاً ، وبعدها ميم متحركة ....

(**وهو**) أي : هـٰذا القسم الذي وضع لمتكلم (**اثنان**) أي : لفظان أحدهما : (**أنا في حال انفراده**) أي : انفراد المتكلم ووحدته عن الغير .

(**و**) ثانيهما (**نحن في حال اشتراكه**) أي : اشتراك المتكلم (**مع غيره**) في تحصيل المسند .

(**أو**) في حال (**تعظيمه نفسه**) استحقاقاً له أو ادعاءً به ، كما في مقالة فرعون .

(**و**) الثاني (**ما**) أي : قسم (**هو**) موضوع (**للمخاطب**) وهو من يوجه الخطاب إليه .

(**وهو**) أي : ذلك القسم الذي وضع للمخاطب (**خمسة**) ألفاظ (**باعتبار أحواله**) أي : أحوال المخاطب ؛ إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً : أحدها : (**أنتَ بفتح التاء للمذكر المفرد**) المخاطب .

(**و**) ثانيها : (**أنتِ بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة**) وإنما كسروا تاءها ؛ لأن الكسر أخس بالنسبة إلى الفتح ، والمذكر أشرف بالنسبة إلى المؤنث ، فأعطوا الأشرف للأشرف ، والأخس للأخس سلوكاً مسلك التناسب .

(**و**) ثالثها : (**أنتما بضمها للمثنىٰ مطلقاً**) أي : سواء كان مذكراً أم مؤنثاً ، وإنما ضموا تاءه إلحاقاً لها بهاء (ضربتهما) ، وأما الهاء . . فكانت لها الضمة في الأصالة ؛ جبراً لما فاته من الإعراب بإعطائها أقوى الحركات ؛ لأنها إعراب العمد (**وبعدها**) أي : وبعد التاء (**ميم**) يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها (**متحركة**) فراراً

بعدها ألف (وأنتم) بضمها لجمع الذكور ، وبعدها ميم ساكنة (وأنتن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات ، وبعدها نون مشددة مفتوحة .

(و) ما هو للغائب ، وهو خمسة أيضاً باعتبار أحواله (هو) للمفرد المذكر (وهي) للمفردة المؤنثة

من التقاء الساكنين مع الألف ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل المبني (بعدها) أي : بعد تلك الميم (ألفٌ) دالة على التثنية .

(و) رابعها : (أنتم بضمها) حملاً لها علىٰ هاء (ضربتهم) (لجمع الذكور) المخاطبين (وبعدها) أي : وبعد التاء (ميم ساكنة) دالة على الجمع .

(و) خامسها : (أنتن بضمها) أي : بضم التاء ؛ حملاً لها علىٰ (ضربتهن) موضوع (لجمع الإناث المخاطبات ، وبعدها) أي : وبعد الهاء المضمومة (نون مشددة مفتوحة) فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة .

(و) الثالث (ما) أي : قسم (هو) موضوع (للغائب) وهو من ليس متكلماً ، ولا مخاطباً وإن كان حاضراً ؛ فالمراد بـ(الغائب) : غير المتكلم والمخاطب اصطلاحاً ، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنىٰ عنه بضمير الغيبة ، وكذا يكنىٰ به عن الله تعالىٰ مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالىٰ ؛ لأنه حاضر غير غائب ؛ تنزيلاً للبعد الرتبي منزلة البعد الحسي (وهو) أي : هـٰذا القسم (خمسة) ألفاظ (أيضاً) أي : كما أن ما للمخاطب خمسة ألفاظ (باعتبار أحواله) أي : أحوال هـٰذا القسم ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً : أحدها : (هو) موضوع (للمفرد المذكر) وقد يكون للمفرد المنزه عن الذكورة ، والأنوثة ، والغيبة نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

(و) ثَانِيهَا : (هي للمفردة المؤنثة) الغائبة ، والصحيح : أن الضمير في (هو

(**وهما**) للمثنىٰ مطلقاً (**وهم**) بالميم لجمع الذكور (**وهن**) بالنون المشددة لجمع الإناث (**فكل واحد من هـٰذه الضمائر**) المنفصلة (**إذا وقع في ابتداء الكلام** . . **فهو**) مرفوع المحل علىٰ أنه (**مبتدأ**) مخبر عنه بما يطابقه في المعنىٰ إن مفرداً مذكراً . . فمفرد مذكر ، وإن مفرداً مؤنثاً . . فمفرد مؤنث ، وإن مثنىً . . فمثنىً ، وإن جمعاً . . فجمع (**نحو** : ﴿وَأَنَا . . . .

وهي) هو الجميع ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع .

(و) ثالثها : (**هما للمثنىٰ مطلقاً**) أي : سواء كان مذكراً أم مؤنثاً .

(و) رابعها : (**هم بالميم لجمع الذكور**) .

(و) خامسها : (**هن بالنون المشددة لجمع الإناث**) **والصحيح** : **أن الضمير في** (هما وهم) الهاء وحدها ، وحكي عن الفارسي أنه المجموع ، وفي (هن) الهاء وحدها ، والنون الأولىٰ ؛ كالميم في (هم) فتكون علامة جمع الإناث ، والثانية ؛ كالواو في (هو) للإشباع . انتهىٰ من « التصريح » .

(**فكل واحد من هـٰذه الضمائر**) البارزة (**المنفصلة إذا وقع**) كل منها (**في ابتداء الكلام** . . **فهو**) أي : فكل منها (**مرفوع المحل علىٰ أنه مبتدأ مخبر عنه بما يطابقه**) ويوافقه (**في المعنىٰ إن**) كان كل منها (**مفرداً مذكراً** . . **فـ**) خبره (**مفرد مذكر**) كأنت قائم ، وأنا جالس ، وهو راقد (**وإن**) كان كل منها (**مفرداً مؤنثاً** . . **فـ**) خبره (**مفرد مؤنث**) كأنا ضاربة ، وأنت مضروبة ، وهي مُطلقة (**وإن**) كان كل منها (**مثنىً** . . **فـ**) خبره (**مثنىً**) نحو : أنتما ضاربان ، وهما ضاربتان (**وإن**) كان كل منها (**جمعاً**) مذكراً أو مؤنثاً (. . **فـ**) خبره (**جمع**) مذكر ؛ كهم قائمون ، أو مؤنث ؛ كهن نائمات ، فمثال الإخبار عنها بما يطابقها إفراداً (**نحو** : ﴿وَأَنَا

رَبُّكُمْ﴾) ، فأنا : ضمير منفصل بارز في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ ، وربكم : خبره ، والكاف في محل جر بالإضافة ، والميم علامة للجمع المذكر ، وتقول : أنا قائم ، وأنا قائمة ، ونحن قائمان ، ونحن قائمتان ، ونحن قائمون إن عم التذكير أو غلب ، فإن عم التأنيث. . قلت : نحن قائمات (و) قد يستعمل (نحن) للمعظم نفسه نحو : (﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾) ، فنحن : ضمير منفصل بارز في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ ،

رَبُّكُمْ) فَٱعْبُدُونِ﴾ ، (فـ)إعرابه أن يقال : (**أنا : ضمير منفصل بارز**) للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة (**في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ ، وربكم : خبره**) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (**والكاف**) ضمير لجماعة الذكور المخاطبين (**في محل جر بالإضافة ، والميم علامة للجمع المذكر**) مبني على السكون (**وتقول**) أيضاً في المفرد المذكر المتكلم : (**أنا قائم ، و**) في المفردة المؤنثة المتكلمة (**أنا قائمة ، و**) في المثنى المذكر المتكلم (**نحن قائمان ، و**) في المثنى المؤنث المتكلم (**نحن قائمتان ، و**) في الجمع المذكر المتكلم (**نحن قائمون إن عم**) وكثر أهل (**التذكير أو غلب**) أهل التذكير وإن كانوا قليلاً .

(**فإن عم**) وكثر أهل (**التأنيث. . قلت**) في التعبير عنهم : (**نحن قائمات**) بجمع التأنيث في الخبر (**وقد يستعمل « نحن »**) ويقال (**لـ**) المفرد (**المعظم نفسه**) لاستحقاقه التعظيم ذاتاً وصفةً وفعلاً ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ مريداً نفسه : (﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾) لما في السماوات والأرض بعد فناء الخلق بالنفخة الأولىٰ (**فـ**) **إعرابه** : (**نحن : ضمير منفصل بارز**) للمفرد المعظم نفسه (**في محل رفع علىٰ أنه مبتدأ**) مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً طردياً علىٰ وتيرة واحدة ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة حملاً له علىٰ ضمير (**هم**) حملاً للنظير على النظير ، أو ليعلم أن له أصلاً في الإعراب بإعطائه أقوى

والوارثون : خبره ، وعلامة رفعه الواو (و) نحو : ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ ، فأنت : ضمير منفصل بارز مرفوع المحل علىٰ أنه مبتدأ ، ومولانا : خبره ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف ، ونا : مضاف إليه ، ونحو : ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، فهو : ضمير منفصل بارز مرفوع المحل علىٰ أنه مبتدأ ، وقدير : خبره ، وعلىٰ كل شيء : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالخبر .

(والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة كلمة وهي) ثلاثة أقسام أيضاً : . . . . . .

الحركات (**والوارثون : خبره**) مرفوع (**وعلامة رفعه الواو**) نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع مذكر سالم (**ونحو**) قوله تعالىٰ في الإخبار عن المفرد المخاطب المنزه عن الذكورة والأنوثة : ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ ، فـ) **إعرابه** : (**أنت : ضمير منفصل بارز مرفوع المحل علىٰ أنه مبتدأ ، ومولانا : خبره**) مرفوع (**وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف**) أي : على الألف المقصورة للتعذر ، وهو مضاف (**ونا**) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الجر (**مضاف إليه**) مبني على السكون (**ونحو**) قوله تعالىٰ في الإخبار عن ضمير المفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة بالخبر المفرد : ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فـ) تقول في إعرابه : (**هو : ضمير منفصل بارز**) للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة (**مرفوع المحل علىٰ أنه مبتدأ**) مبني على الفتح على الواو عند البصريين علىٰ أن الواو جزء كلمة ، وعلى الضم على الهاء علىٰ أن الواو للإشباع عند الكوفيين (**وقدير : خبره**) مرفوع بالضمة الظاهرة (**وعلىٰ كل شيء : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالخبر**) الذي هو (قدير) .

(**و**) الضمير (**المنصوب**) البارز (**المنفصل**) عن عامله (**اثنتا عشرة كلمة**) لفظاً ، وفي المعنىٰ ثمانية عشرة كما مر في « التتمة » نقلاً عن « يس » .

(**وهي**) أي : تلك الاثنتا عشرة بحسب ما وضع له (**ثلاثة أقسام أيضاً**) أي :

ما هو للمتكلم ؛ مذكراً أو مؤنثاً ، وهو اثنان (**إياي**) في حال انفراده (**وإيانا**) في حال اشتراكه مع غيره ، أو تعظيمه نفسه (و) ما هو للمخاطب ، وهو خمسة باعتبار أحواله (**إياكَ**) بفتح الكاف خطاباً للمفرد المذكر (**وإياكِ**) بكسرها خطاباً للمفردة المؤنثة (**وإياكما**) بضمها خطاباً للمثنىٰ مطلقاً ، والألف والميم علامة التثنية (**وإياكم**) بضمها خطاباً لجمع الذكور ، والميم علامة الجمع (**وإياكن**) خطاباً لجمع الإناث ، والنون المشددة علامة جمعهن (و)

كما أن المرفوع المنفصل اثنتا عشرة كلمة أحدها : (**ما**) أي : قسم (**هو**) أي : ذلك القسم موضوع (**للمتكلم مذكراً**) كان المتكلم (**أو مؤنثاً** ، **وهو**) أي : هـٰذا القسم (**اثنان**) أي : لفظان بحسب ما في الخارج : أحدهما : (**إياي في حال انفراده**) أي : انفراد المتكلم عن الشريك (و) الثاني منهما : (**إيانا في حال اشتراكه مع غيره**) في المسند (**أو**) في حال (**تعظيمه نفسه** ، **و**) الثاني من الأقسام الثلاثة (**ما**) أي : قسم (**هو**) أي : ذلك القسم موضوع (**للمخاطب** ، **وهو**) أي : ذلك القسم (**خمسة**) ألفاظ (**باعتبار أحواله**) إفراداً وتثنيةً وجمعاً إحداها : (**إياكَ بفتح الكاف**) حملاً له علىٰ كاف الضمير ، حالة كونه (**خطاباً للمفرد المذكر** ، **و**) ثانيها : (**إياكِ بكسرها خطاباً للمفردة المؤنثة**) وإنما كسرت تمييزاً لها عما للمذكر سلوكاً مسلك التناسب (و) ثالثها : (**إياكما بضمها**) حملاً لها علىٰ كاف الضمير في المثنىٰ في نحو : ضربكما زيد ، حالة كونه (**خطاباً للمثنىٰ مطلقاً**) أي : سواء كان مذكراً أم مؤنثاً (**والألف والميم علامة التثنية** ، **و**) رابعها : (**إياكم بضمها**) حملاً لها علىٰ كاف الضمير في (ضربكم زيد) حالة كونه (**خطاباً لجمع الذكور** ، **والميم علامة الجمع**) الذكور (و) خامسها : (**إياكن**) حملاً لها علىٰ ضمير (ضربكن) ، (**خطاباً لجمع الإناث** ، **والنون المشددة علامة جمعهن** ، **و**)

ما هو للغائب ، وهو خمسة باعتبار أحواله أيضاً (إياه) للغائب المذكر (وإياها) للغائبة المؤنثة (وإياهما) للغائب المثنىٰ مطلقاً ، والميم والألف علامة التثنية (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن (فهٰذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقعت) في التركيب (. . لا تكون إلا مفعولاً به) والحكم في الإعراب لمحلها ، كما تقدم من أن الضمائر كلها مبنية نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ،

الثالث من الأقسام الثلاثة (ما) أي : قسم (هو) أي : ذلك القسم موضوع (للغائب ، وهو) أي : ذلك القسم (خمسة) ألفاظ (باعتبار أحواله) أي : أحوال الغائب ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، أو تذكيراً وتأنيثاً (أيضاً) أي : كما قلنا في القسم الذي قبله باعتبار أحواله أحدها : (إياه) بضم الهاء ؛ حملاً لها علىٰ هاء الضمير موضوع (للغائب المذكر ، و) ثانيها : (إياها للغائبة المؤنثة ، و) ثالثها : (إياهما) موضوع (للغائب المثنىٰ مطلقاً) أي : مذكراً كان أو مؤنثاً (والميم والألف علامة التثنية ، و) رابعها : (إياهم) بضمها ؛ حملاً لها علىٰ هاء الضمير في (ضربهم زيد) موضوع (لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع ، و) خامسها : (إياهن) بضمها ؛ حملاً لها علىٰ هاء (ضربهن) موضوع (لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن ، فهٰذه الضمائر) البارزة (المنفصلة) الاثنتا عشرة كلمة (إذا وقعت في التركيب) أي : في الكلام المركب تركيباً إسنادياً (. . لا تكون إلا مفعولاً به) لأنها منصوبة المحل (والحكم في الإعراب لمحلها) لا للفظها ؛ لأنها مبنية ، وإعراب المبني محلي ، وذلك ؛ أي : كون الإعراب لمحلها كائن (كما تقدم) أي : كحكمها الذي تقدم في (باب الإعراب) وقوله : (من أن الضمائر كلها مبنية) بيان لما تقدم هناك ، وكما سيأتي قريباً في آخر هٰذا الفصل ، مثال وقوعها مفعولاً به (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) ،

فإيا : ضمير منفصل بارز في محل نصب علىٰ أنه مفعول مقدم ، والكاف المتصلة به حرف خطاب ، ونعبد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، ونحو : (﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾) ، فإياكم في محل نصب علىٰ أنه مفعول مقدم لـ(يعبدون) ، وجملة (يعبدون) من الفعل والفاعل في محل نصب علىٰ أنها خبر كان ، واسمها الضمير المتصل بها ، وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالىٰ أنواع الضمير ترتيباً حسناً ، فإنه قدم ضمير المتكلم ؛ لأنه أعرف ، وأتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب ، وأخر عنهما ضمير الغائب ؛

(فـ) إعرابه : (**إيا : ضمير منفصل بارز في محل نصب علىٰ أنه مفعول مقدم**) علىٰ عامله ؛ لغرض الحصر (**والكاف المتصلة به**) أي : بـ(إيا) (**حرف خطاب**) لا محل لها من الإعراب ، وفتحت ؛ حملاً لها علىٰ كاف (ضربك) زيد (**ونعبد : فعل مضارع**) مرفوع بالضمة الظاهرة (**وفاعله**) أي : فاعل (نعبد) (**ضمير مستتر فيه وجوباً**) لإسناده إلى المتكلمين (**ونحو** : ﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ ، فـ) إعرابه : (**إياكم**) : ضمير منفصل بارز (**في محل نصب علىٰ أنه مفعول مقدم « ليعبدون »**) لغرض الحصر أو للفاصلة ، والكاف المتصلة به حرف خطاب لا محل لها من الإعراب ، مبني على الضم ؛ حملاً لها علىٰ كاف (ضربكم) زيد للشبه الصوري ، والميم حرف دال على الجمع (**وجملة « يعبدون » من الفعل والفاعل في محل نصب علىٰ أنها خبر كان**) الناقصة (**واسمها الضمير المتصل بها**) وهو واو الجماعة (**وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالىٰ**) ونفعنا بعلومه آمين : (**أنواع الضمير**) وأقسامها (**ترتيباً حسناً**) أي : لائقاً مناسباً لمراتبه في الأعرفية (**فإنه**) أي : فإن المصنف (**قدم ضمير المتكلم ؛ لأنه أعرف**) وأشد تعييناً مما بعده (**وأتبعه**) أي : أتبع ضمير المتكلم (**بما يليه**) في الأعرفية (**وهو ضمير المخاطب ، وأخر عنهما**) أي : عن ضمير المتكلم ، والمخاطب (**ضمير الغائب ؛**

لأنه أحط منهما رتبة ، وقدم من كل نوع ما للمفرد علىٰ ما لغيره ؛ لأن المفرد سابق .

تَنْبِيهٌ

علم مما مر : أن الضمائر البارزة ستون ضميراً ، وذلك لأن الضمير البارز ؛ إما متصل أو منفصل ، وكل منهما ؛ إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ، فهـٰذه ستة ،

لأنه) أي : لأن ضمير الغائب (**أحط**) أي : أنزل (**منهما رتبة**) في التعريف (**وقدم من كل نوع**) أي : في كل نوع ، وقسم من الأقسام الثلاثة المتكلم ، والمخاطب ، والغائب (**ما**) وضع (**للمفرد علىٰ ما**) وضع (**لغيره**) أي : لغير المفرد من المثنىٰ والجمع (**لأن المفرد**) والأقل ما صدقاً (**سابق**) أي : مستحق السبق علىٰ غيره من التثنية والجمع ؛ لقلة أفراده .

(تَنْبِيهٌ)

قال الحفيد : (نقل الإمام : أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا : ما اشتمل علىٰ حكم يكفي في إثباته مجرد المسند والمسند إليه ، أو النظر فيما سبقه من الكلام ، والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه علىٰ أن هـٰذا معناه) انتهىٰ « يس على التصريح » .

والذي اتفقوا عليه : أن التنبيه اسم لكلام مفصل لاحق معلوم من كلام مجمل سابق . انتهىٰ من « شرحنا على المقدمة الحضرمية الصغيرة » نقلاً عن « موهبة ذي الفضل على الكبيرة » .

(**علم مما**) قد (**مر**) في أواخر هـٰذا الفصل (**أن الضمائر البارزة ستون ضميراً ، وذلك**) أي : كونها ستين (**لأن الضمير البارز ؛ إما متصل أو منفصل ، وكل منهما**) أي : من المتصل والمنفصل (**إما مرفوع**) المحل (**أو منصوب**) ـه (**أو مجرور**)ـه (**فهـٰذه**) الأقسام المذكورة (**ستة**) حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة

لـكن المجرور لا يكون إلا متصلاً كما علم ، فتصير خمسة ، ولكل منها اثنتا عشرة كلمة ، وإذا ضربت خمسة في اثني عشر . . كان الحاصل ستين ضميراً ، وقد تقدمت أمثلتها ، ويضم إليها ياء المخاطبة علىٰ مذهب سيبويه ، فيصير المجموع أحداً وستين ضميراً ، والقسمة العقلية تقتضي تسعين ، لـكن لا يلزم مجيء الاصطلاح علىٰ مقتضى العقل . . . .

(لـكن) استدراك علىٰ كونها ستة ، رفع بها توهم ثبوت المجرور من المتصل ؛ أي : لـكن الضمير (**المجرور لا يكون إلا متصلاً كما علم**) مما سبق من قوله : (لامتناع الفصل بين الجار والمجرور) ، (**فتصير**) الأقسام الباقية بعد إسقاط المجرور (**خمسة**) ثلاثة من المنفصلة ، واثنان من المتصلة (**ولكل منها**) أي : من الأقسام الخمسة (**اثنتا عشرة كلمة ، وإذا ضربت خمسة في اثني عشر . . كان الحاصل**) من الضرب (**ستين ضميراً ، وقد تقدمت أمثلتها**) أي : أمثلة الستين مفصلة (**ويضم إليها**) أي : إلى الستين (**ياء**) المؤنثة (**المخاطبة علىٰ مذهب سيبويه**) لأنه زاد عليها في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في (تقومين وقومي) ، وخالفه الأخفش والمازني : ذاهبين إلىٰ أنها حرف تأنيث ، والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في (تقوم وقم) ، وفيه نظر . انتهىٰ من « التصريح » .

(**فيصير المجموع**) أي : مجموع الضمائر معها (**أحداً وستين ضميراً ، والقسمة العقلية**) والذهنية التي يصورها العقل باعتبارالمعاني (**تقتضي**) كون المجموع (**تسعين**) كما مر بيانها في « التتمة » ، وقوله : (**لـكن**) استدراك علىٰ قوله : (تسعين) أي : ولـكن (**لا يلزم**) ولا يثبت (**مجيء الاصطلاح**) وجريانه (**علىٰ مقتضىٰ**) ما أثبته (**العقل**) ويصوره ؛ لأن العقل يصور ما لا حقيقة له ؛ بل يجري اصطلاحهم علىٰ مقتضىٰ ما أثبته الوضع ، ثم ذكر الشارح توطئة لكلام

واعلم : أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل ؛ لأن مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل (و) لهـٰذا (**متىٰ أمكن أن يؤتىٰ بالضمير متصلاً**) بعامله (. . **فلا يجوز أن يؤتىٰ به منفصلاً**) في الاختيار (**فلا يقال في قمت: قام أنا**) لإمكان قمت (**ولا**) في أكرمك (**أكرم إياك**) لإمكان أكرمك ، وأما قوله :

. . . . قـد ضمنـت إيـاهـم الأرض . . . .

المصنف حيث قال : (**واعلم**) أيها النحوي : (**أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل ؛ لأن مبنى الضمير**) ووضعه (**على الاختصار** ، **و**) الإيجاز وتقليل الحروف والضمير (**المتصل أخصر**) أي : أقل حروفاً (**من المنفصل**) ألا ترىٰ أن (قمت) أخصر وأقل حروفاً من حروف (قام أنا) إذا قلته بدل قولك : قمت (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون الأصل في الضمير الاختصار (**متىٰ أمكن**) وتيسر (**أن يؤتىٰ بالضمير متصلاً بعامله** . . **فلا يجوز أن يؤتىٰ به منفصلاً في**) حالة (**الاختيار**) والسعة لا في حالة الضرورة (**فلا يقال في قمت** : **قام أنا**) بفَصْلِ الضميرِ عن العامل (**لإمكان**) قولك : (**قمت**) في الإفادة وإغنائه عن الأول فيها ؛ لأن العرب لا تضع شيئاً بلا فائدة (**ولا**) يقال أيضاً (**في أكرمك** : **أكرم إياك لإمكان أكرمك** ، **وأما قوله**) : أي : قول الفرزدق من (بحر البسيط) حيث فصل الضمير مع إمكان الوصل :

بالباعث الوارث الأموات (قد ضمنت إياهم الأرض) **في دهر الدهاريرِ**

[اللغة] : (**الباعث**) : **هو الذي يبعث الأموات من القبور ويحييهم بعد موتهم** ، **و(الوارث) : الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء المُلاَّك (ضمنت) : بكسر الميم مخففة بمعنىٰ (تضمنت وشملت) الدهارير الزمن الماضي أو الشديد ، وهو جمع لا واحد من لفظه ، وقيل : الدهر الزمن ، والدهارير الشدائد . انتهىٰ .**

. . فضرورة ، فإن لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير علىٰ عامله نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ أو لوقوعه بعد (إلا) نحو :

الإعراب : (بالباعث) : متعلق بما قبله ؛ يعني : قوله : (حلفت) أو بقسم محذوف ، (الأموات) : يجوز فيه الوجهان جره بالكسرة الظاهرة علىٰ أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث ، ونصبه بالفتحة الظاهرة علىٰ أنه مفعول به ، تنازع فيه الوصفان فأعمل فيه الثاني لقربه ، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة (ضمنت) : فعل ماض وتاء تأنيث (إياهم) : مفعول به مقدم على الفاعل وهو الأرض (في دهر) : متعلق بـ(ضمنت) وهو مضاف و(الدهارير) : مضاف إليه ، **والشاهد** : في قوله : (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير إلىٰ فصله عن العامل ، وذلك خاص بضرورة الشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، كما قال الشارح .

(. . **فضرورة**) أي : فقد ارتكب في البيت فَصْلَ الضمير عن العامل ؛ لضرورة استقامة وزن الشعر ، **والمعنىٰ** : حلفت بالله الذي يحيي الأموات ، وترجع إليه أملاكهم بعد فنائهم ، حال اشتمال الأرض لأبدانهم ، في زمن الشدائد ، والمحلوف عليه في الأبيات التي بعد هٰذا البيت فانظره إن شئت ، **والشاهد** في قوله : (إياهم) حيث أتىٰ بالضمير منفصلاً مع أن الواجب الإتيان به متصلاً ، ويقول : (ضمنتهم) للضرورة . انتهىٰ « جرجاني على ابن عقيل » .

(**فإن لم يمكن**) هٰذا مقابل قوله : (ومتىٰ أمكن أن يؤتىٰ بالضمير متصلاً . . .) إلخ ؛ أي : فإن لم يمكن (**الاتصال**) أي : اتصال الضمير بعامله (لـ) مانع يمنعه من الاتصال ، وذلك كـ (**تقدم الضمير علىٰ عامله**) لغرض الحصر (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، **أو لـ**) غير ذلك كـ (**وقوعه بعد « إلا » نحو**) قوله

﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ . . تعين الانفصال (إلا) أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ أو لا (نحو) قولك : الدرهم (سلنيه) وزيد ظننتكه ، أو يكون الضمير منصوباً بـ(كان) ، أو إحدىٰ أخواتها ،

تعالىٰ : (﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ . . **تعين الانفصال**) أي : فصل الضمير عن عامله ؛ لعدم إمكان الاتصال مع هٰذا الغرض ، ثم استثنىٰ من تَعَيُّنِ الانفصال صورتين : إحداهما قوله : (**إلا أن يكون**) ذلك الضمير (**ثاني ضميرين أولهما أعرف**) من الثاني ، وذلك كـ(ياء المتكلم) في هٰذا المثال الآتي ، فإنها أعرف من الهاء ؛ لكونها ضمير متكلم .

وقوله : (**وغَيْرُ** مرفوع) بالرفع معطوف علىٰ قوله : (أعرف) أي : وإلا . . أن يكون أولهما غير مرفوع ، كأن يكون منصوب المحل بخلاف ما إذا لم يكن أولهما أعرف من الثاني ؛ بأن كان الثاني أعرف من الأول نحو : علمتك إياي ، فليس حينئذ إلا الفصل ، وبخلافِ ما إذا كان أولُهما مرفوعاً نحو : علمتك قائماً ، فليس إلا الوصل .

(**والعامل فيهما ناسخ أو لا**) يكون ناسخاً ؛ أي : وسواء في جواز الوصل كان العامل في الضميرين ناسخاً نحو : الصديق ظننتكه ، أو كان غير ناسخ نحو : الدرهم سلنيه ، كما ذكر المصنف مثالَ كونِ العامل غير ناسخ بقوله : (**نحو قولك : الدرهم سلنيه**) أي : استعطنيه ، فهو من (سأل) بمعنى (استعطىٰ) لا بمعنى (استفهم) انتهىٰ « يس » .

(و) ذكر مثالَ كون العامل ناسخاً بقوله : (**زيد ظننتكه**) أي : وذكر الصورة الثانية من الصورتين بقوله : (**أو يكون الضمير الثاني منصوباً بـ « كان »** ، **أو**) بـ (**إحدىٰ أخواتها**) .

تقدمه ضمير أو لا (و) وذلك نحو : الصديق (كنته) ، وكانه زيد (**فيجوز**) في الهاء من الأمثلة المذكورة (**الفصل أيضاً**) مع إمكان اتصالها (**نحو** : **سلني إياه**) وظننتك إياه (**وكنت إياه**) وكان إياه زيد ، وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً ، ومرجوح إذا كان غيره ،

قولهُ : (أو بإحدىٰ أخواتها) هو ما في « شرح الكافية » لابن مالك ، و « كافية ابن الحاجب » ، والذي جزم به أبو حيان في « شرح التسهيل » نقلاً عن البديع : أن ذلك خاص بـ(كان) وأن الفصل متعين في أخواتها ، وقولهم : (ليسني وليسك) شاذ ، وعلى الأول لا تدخل (كاد) ، لأن خبرها يندر كونه غير مضارع ، والنادر أن يكون ماضياً ، فسقط تردد الشهاب القاسمي في ذلك . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

سواء (**تقدمه**) أي : سواء تقدم ذلك الضمير المنصوب (**ضمير**) آخر (**أو لا**) يتقدمه ضمير آخر ، وبهـٰذا خالفت الصورة الأولى . انتهىٰ « مجيب » .

(**و**) مثال (**ذلك**) أي : مثال كون الضمير منصوباً بـ(كان) مع تقدم الضمير عليه (**نحو**) قولك : (**الصديق كنته**) ولك في الصديق النصب والرفع علىٰ حد زيد ضربته . انتهىٰ « يس » .

(**و**) مثال كونه منصوباً بـ(كان) مع عدم تقدم الضمير نحو قولك : الصديق (**كَانَه زيدٌ ، فيجوز في الهاء من الأمثلة المذكورة الفصل أيضاً**) أي : كما يجوز الوصل (**مع إمكان اتصالها**) بعاملها ، وذلك الفصل (**نحو**) قولك : (**سلني إياه ، وظننتك إياه ، وكنت إياه ، وكان إياه زيد ، وهو**) أي : الفصل (**أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً**) كـ(كان وظن) لأنه الأكثر (**ومرجوح إذا كان غيره**) أي : غير ناسخ نحو : سأل وأعطىٰ ؛ لأنه لم يرد في القرآن في مثله إلا

وعند جماعة الوصل أرجح مطلقاً ، وكلاهما وارد ، فمن ورود الوصل قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، ونحو :

بلغت صنع امرىء بر إخالكه

وفي الحديث : « إن يكنه . . فلن تسلط عليه » ، ومن ورود الفصل قوله عليه السلام : « إن الله ملككم إياهم » ، . . . .

الوصل (وعند جماعة) من النحاة (الوصل أرجح) من الفصل (مطلقاً) أي : سواء كان العامل ناسخاً أو غير ناسخ (وكلاهما) أي : وكل من الوصل والفصل (وارد) في القرآن والحديث وأشعار العرب (فمن ورود الوصل) في القرآن (قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾) ، وقوله : ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ ، والواو في هـٰذا ونحوه تولدت من إشباع الضمير . انتهىٰ « يس » .

وقوله : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ .

(و) من ورود الوصل في الشعر (نحو) قوله :

(بَلَغْتَ صُنْعَ امرىءٍ بَرٍّ إخالُكَهُ) إنْ لم تَزَلْ لاكتسابِ المَجْدِ مُبْتَدِرا

أي : بر ؛ أي : صادق ، قوله : (إخالكه) بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها ، وفيه الشاهد : حيث لم يقل إخالك إياه .

(و) من ورود الوصل (في الحديث) قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد : (إن يكنه) أي : إن يكن ابن صياد هـٰذا الدجال المنتظر (. . فلن تسلط عليه) أي : علىٰ قتل ابن صياد ؛ لأن قاتله عيسى ابن مريم حين ينزل من السماء في آخر الزمان .

(ومن ورود الفصل) في الحديث (قوله عليه) الصلاة و(السلام : « إن الله ملككم إياهم ») أي : إخوانكم الأرقاء، ولو وصل . . لقال: (ملككموهم) لـٰكنه

وقول الشاعر :

أخـــــي حسبتـــــك إيـــــاه. . . .

وقوله :

لئـن كـان إيـاه لقـد طـال بعـدنـا

(وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم في الإعراب لمحلها،

فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات . انتهىٰ « مجيب » .

(و) من ورود الفصل (**قول الشاعر**) :

(**أخي حسبتك إياه**) وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحنِ

(أخي) : إما مبتدأ خبره ما بعده ، وإما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، وليس منادىٰ بحذف حرف النداء كما زعم العيني ؛ إذ كيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أن نواحي صدره ملئت بما ذكر ، والأرجاء : جمع رجا بوزن عصا ، والأضغان : جمع ضغن ـ بكسر الضاد ـ وهو الحقد ، والإحن : بكسر الهمزة وهي الحقد أيضاً ، وهو من عطف المرادف ، والحقد بمعنى (الحسد) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(و) من ورود الفصل أيضاً في الشعر (**قوله**) أي : قول عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومي :

(**لئن كان إياه لقد طال بعدنا**) عـن العهـد والإنسـان قـد يتغيـر

واللام فيه موطئة للقسم ، والمراد بالإنسان : الإنسان الكامل لا مطلق الإنسان؛ ليدخل غيره بالطريق الأَوْلَىٰ ، والتقدير : فما ظنك بغيره ، والشاهد ظاهر .

(**وألفاظ الضمائر كلها متصلها ومنفصلها مبنية ، والحكم في الإعراب لمحلها ،**)

وتقدم سبب بنائها ، وقوله : (**لا يظهر فيها إعراب**) مستغنىً عنه ؛ بل من المعربات ما لا يظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مبنياً .

وتقدم سبب بنائها) في (باب الإعراب) .

(**وقوله**) : إذ (**لا يظهر فيها إعراب مستغنىً عنه**) لا حاجة إليه ، **فهو حشو** خال عن الإفادة (**بل من المعربات**) فضلاً عن المبنيات (**ما لا يظهر فيه إعراب**) بل يقدر ؛ كالمقصور والمنقوص (**ومع ذلك**) أي : ومع عدم ظهور الإعراب فيه (**ليس مبنياً**) بل هو معرب تقديراً ، **والفرق بين المبني وذلك المعرب** : أن المبني إن كان من الحروف والأفعال. . ليس له إعراب أصلاً ، وإن كان من الأسماء ؛ كالضمائر وأسماء الاشارة. . فإعرابه محلي ، وإن كان من الأسماء المقصورة أو المنقوصة. . فإعرابه تقديري .

فصل العلم

[ص] : العلم نوعان : **شخصي** :

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**فصل العلم**) وهو ثاني المعارف عند جمهور البصريين ، وعند الكوفيين وابن السراج هو أولها ، واختاره ابن معطي **ووجهه** : أن الاشتراك في العلم بطريق العروض ، ولا كذلك الضمير ، حتىٰ قيل : إنه كلي لاَ جُزئيٌّ ، ولأن الضمير يحتاج إلىٰ ما يعينه ، ولأنه يعود إلى النكرة ، ولأنه قد يجر بـ(رب) انتهىٰ « يس على المجيب » .

والعلم بفتحتين مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام ؛ لأن العلم يقتضي الإحاطة بأوصاف المعلوم ، والعلم الاصطلاحي يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات ، قاله الرضي ، وقيل : مشتق من العلم الذي هو الجبل ، والجامع بينهما التمييز في كل والظهور .

فالعلم لغة : الجبل ، والراية ، والعلامة ، وسيد القوم ، والخط في الثوب ، **واصطلاحاً** : هو ما عين وميز مسماه بغير قيد ؛ أي : من غير قرينة خارجية ؛ كبقية المعارف ، فإنها إنما تعين مسماها بقرينة خارجة عن ذات الاسم ؛ إما لفظية ؛ كأل ، والصلة ، أو معنوية ؛ كالحضور في ضميري التكلم والخطاب ؛ كأنا وأنت ، والغيبة في ضمير الغائب ؛ كهو . انتهىٰ من « الرفع » .

وينقسم إلىٰ أنواع متعددة باعتبارات مختلفة ، فباعتبار تشخص مسماه وعدمه قسمه المصنف فقال : (**العلم**) المصطلح عليه عند النحاة باعتبار تشخص مسماه وعدمه (**نوعان**) : الأول منهما : علم (**شَخْصِيٌّ**) نسبة إلى الشَّخْص بفتح الشين وسكون الخاء ، وهو كما في « القاموس » : (سواد الإنسانِ وغيرِه تراه من بُعْدٍ) .

وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره ؛ كزيد وفاطمة ، ومكة وشذقم

(وهو) أي : العلم الشخصي (ما) أي اسم (وضع) أي : وضعه الواضع (لشيء) أي : لتعيين شيء وتمييزه عن غيره (بعينه) أي : بذاته ، والباء فيه زائدة للتوكيد ؛ أي : وضع لشيء معين في الخارج ؛ كوضع لفظ (زيد) لواحد من أولاده ؛ لتمييزه عن سائر أولاده (لا يتناول) ذلك الاسم الموضوع (غيره) أي : غير ذلك الشيء الذي وضع له بمعنىٰ : أنه لا يستعمل في غير ذلك الشيء بذلك الوضع فقوله : (ما وضع لشيء) شامل للنكرة والمعرفة ، وقوله : (بعينه) قيد تخرج به النكرة ؛ كرجل لأنها لم توضع لشيء بعينه ؛ بل وَضْعَها على الاشتراك في أفراد غير متناهية ، وقوله : (لا يتناول غيره) مخرج لبقية المعارف ، فإن الضمير مثلاً صالح لكل متكلم ، ومخاطب ، وغائب ، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه ، و(أل) صالحة لأن يعرف بها كل نكرة ، والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة ، فكل من هٰذه المعارف موضوع على الاشتراك ، لٰكنها إذا استعملت في واحد . . لم يشركه فيما أسند إليه أحد ، فهي عند المناطقة : كليات وضعاً جزئيات استعمالاً ، بخلاف العلم فإنه جزئي وضعاً واستعمالاً ، ولا ينافي ذلك العلمُ العارضُ الاشتراكِ ؛ كعمرو مسمىً به كل من جماعة ؛ لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين ، أو أوضاع متعددة ، وكذا ما صار علماً بالغلبة ؛ كابن عمر وابن عباس ؛ لأن غلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين فهو كالموضوع ؛ لتعيين مسماه في اختصاصه به . انتهىٰ « كواكب » مع زيادة فيه .

سواء كان ذلك الموضوع علماً للذكور العقلاء (كزيد) وجعفر ، أو للإناث العاقلات ؛ كعائشة (وفاطمة) أو علماً لبلدان ؛ كطيبة (ومكة) أو علماً للدابة ؛ كلاحق : اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان (وشذقم) اسم جمل للنعمان بن

وقرن ، وجنسي : وهو ما وضع لجنس من الأجناس ؛ كأسامة للأسد ، وثعالة للثعلب ، وذؤالة للذئب ،

المنذر ، أو علماً لقبيلة ؛ كقريش (**وقرن**) بفتحتين علم لقبيلة ينسب إليها أويس القرني التابعي الفاضل .

(**و**) الثاني من النوعين علم (**جنسي**) نسبة إلى الجنس ـ بكسر الجيم وسكون النون ـ وهو هنا بمعنى (النوع) عند المناطقة ، والنوع عندهم : كلي مقول علىٰ كثيرين متفقي الحقائق ؛ كالإنسان والفرس والإبل (**وهو**) أي : علم الجنس (**ما**) أي : اسم (**وضع لجنس من الأجناس**) أي : لحقيقة من الحقائق المعقلة في الذهن لا في الخارج ؛ أي : وَضَعهُ الواضعُ للدلالة علىٰ حقيقة وماهية من حيث هي هي ؛ أي : وضعه الواضع للدلالة علىٰ حقيقة من الحقائق مثاله : (**كأسامة**) فإنه علم جنس وضع (**للأسد**) أي : للدلالة علىٰ حقيقته الذهنية ؛ أي : الأسدية المعقولة ذهناً فقط لا خارجاً ، ولا يعقل لها وجود في خارج الذهن بحال ، وحقيقته حيوان شديد الافتراس والعداوة علىٰ غيره .

(**وثعالة**) بضم المثلثة ، فإنه علم جنس (**للثعلب**) حيوان معروف ؛ أي : علم وضع للدلالة علىٰ حقيقة الثعلب المتعلقة في الذهن فقط ، التي بوجودها فيه صار (ثعالة) وهي حيوان ذو مكر وحيلة ، ويكنىٰ بـ(أبي الحَصين) بفتح الحاء .

(**و**) : كـ (**ذؤالة**) بالذال المعجمة ثم همزة ؛ علم جنس (**للذئب**) أي : للدلالة علىٰ حقيقته الموجودة في الذهن لا في الخارج ، وهو حيوان سريع المشي والعداوة ، ويكنىٰ بـ(أبي جعدة) ، وفي « القاموس » : (الذئب بالهمزة وبتركها ؛ أي : بقلبها ياءً ؛ كلب البر) ، وكأم عريط للعقرب ، وأم عامر للضبع ، وسائر كنى الحيوانات ، فإنها كلها من مسمىٰ علم الجنس ، ومن علم الجنس أمور

وهو في المعنىٰ ؛ كالنكرة ؛ لأنه شائع في جنسه فتقول لكل أسد رأيته : هـٰذا أسامة مقبلاً .

معنوية وضعت لها أسماء ؛ كيسار بوزن (حذام) : علم للميسرة بمعنى (اليسر) ، وفجار : علم للفجرة بمعنى (الفجور) وبرة : علم للمبرة بمعنى (البر) .

(**وهو**) أي : علم الجنس (**في المعنىٰ**) أي : في دلالته علىٰ أفراد كثيرة (**كـ**) اسم الجنس (**النكرة**) من حيث إن كلاً منهما يصدق علىٰ أفراد كثيرة (**لأنه**) أي : لأن علم الجنس (**شائع في**) أفراد (**جنسه**) لا يختص به واحد دون آخر ، كما أن النكرة ؛ كرجل وفرس شائعة في أفراد جنسها ، فكل أسد يصدق عليه لفظ (أسامة) ، وكل ثعلب يصدق عليه لفظ (ثعالة) ، وكل ذئب يصدق عليه لفظ (ذؤالة) لوجود الماهية المعقلة في ضمن أفرادها .

(**فتقول**) أنت (**لكل أسد رأيته : هـٰذا أسامة**) حالة كونه (**مقبلاً**) أي : حاضراً ، (فهـٰذا) : مبتدأ ، و(أسامة) : خبره ، و(مقبلاً) : حال من أسامة ، وخرج بقوله : (في المعنى) الاستعمال ؛ لأنه في الاستعمال ؛ كعلم الشخص يجري مجراه ، فيمتنع دخول (أل) ، ولا يضاف ولا ينصرف إذا انضمت إليه علة من العلل التسع ؛ كالتأنيث في أسامة وثعالة ، ويأتي منه الحال فخالف في هـٰذه الأمور النكرة ، فهو شبيه بالنكرة من حيث المعنىٰ ، وشبيه بعلم الشخص من حيث الاستعمال والأحكام .

فَائِدَةٌ

وقد أكثر الناس الكلام في الفرق بين علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس النكرة ، والنكرة ، وأحسنه تقريباً أن يقال : **علم الشخص** : اسم يعين المسمىٰ بلا قيد ذهناً وخارجاً ؛ فزيد مثلاً يعين مسماه ذهناً وخارجاً بحيث لا يتناول

عمراً مثلاً ، وعلم الجنس : علىٰ ما حققه السيد ، والعضد ، والدماميني وغيرهم أنه الموضوع للماهية ، والحقيقة المتحدة في الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة في الخارج ، فعلم الجنس حينئذ يعين مسماه ذهناً لا خارجاً ، **واسم الجنس** : هو الموضوع للحقيقة أيضاً لـكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لا بعينه ، ويسمىٰ فرداً مبهماً وفرداً منتشراً ووحدة شائعة ، ولا يحتاج لتصورها في ذهن المخاطب ، كما هو قول الآمدي ، وابن الحاجب ، وسعد الدين ، والسبكي ، فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين : **الأول** : أن علم الجنس لا بد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب ، وأما اسم الجنس : فلا يشترط فيه ذلك ، **الثاني** : أنه لا بد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة في اسم الجنس ، وأما علم الجنس : فلا ، **وأما النكرة** : فهي الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة ، فيفرق حينئذ بينها وبيْن اسمِ الجنس النكرةِ : أن اسم الجنس وضع للماهية ، وهي إنما وضعت للفرد ، فاستعمال (أسد) الذي هو اسم الجنس في فرد من استعمال الكلي في جزءيه ، واستعمال (رجل) الذي هو نكرة في فرد من استعمال اللفظ في حقيقته التي هي استعمال اللفظ فيما وضع له . انتهىٰ « حمدون » .

فاسم الجنس ؛ كأسد وثعلب ، وعلم الجنس ؛ كأسامة وثعالة ، واسم الجنس النكرة ؛ كرجل ، وعلم الشخص ؛ كزيد . انتهىٰ .

واعلم : **أنه ينقسم العلم أيضاً بالنسبة إلى الارتجال والنقلِ إلىٰ قسمين** : **مرتجل** : **وهو الذي لم يسبق له استعمال في غير العلمية ؛ كسعاد وإبراهيم** ، **ومنقول** : **وهو الذي سبق له استعمال في غير العلمية ثم استعمل فيها ؛ كفضل ، وحسن ، وزيد ، وثور ، ومنصور ، وناصر ، ومحمد** .

وينقسم العلم أيضاً : إلى اسم وكنية ولقب ؛ فالاسم كما مثلنا : كزيد وأسامة ، والكنية ما

ومن أقسام العلم الشخصي : علم بالغلبة ، وحقيقة الغلبة : أن يكون الاسم عاماً في نفسه ، ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوص في بعض من يستحقه . فيشتهر فيه اشتهاراً تاماً يمنع الشركة فيه وتلزمه الإضافة ؛ كابن عمر وابن عباس . أو (أل) كالكعبة والمدينة ، والنجم للثريا . انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

(**وينقسم العلم**) المصطلح عليه عند النحاة (**أيضاً**) أي : كما انقسم إلى شخص وجنس ، ولفظة (أيضاً) : هي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين بينهما مناسبة في المعنىٰ ، ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر ، وهي منصوبة علىٰ أنها مفعول مطلق حذف عاملها وجوباً ؛ لنيابتها عنه ، والتقدير : اضت أيضاً ؛ أي : رجعت إلىٰ تقسيم العلم رجوعاً ، وإلىٰ ذكره ثانياً ، وتوقف ابن هشام في عربيتها ، وقال السيوطي : (وكأنه ظنها مولدة في ألسنة الفقهاء ، وليس كذلك ، فقد ثبتت في الكلام الفصيح) .

أي : وينقسم العلم أيضاً من حيث هو (**إلى اسم**) خاص بما وضع له ، وهو ما وضع للذات بخصوصها من غير إشعار بمدح ولا ذم وإن تضمنهما ؛ كالحسن والحسين ، ولا تصدر بأب ولا أم ، ولا ابن ولا بنت (**وكنية**) وهو ما تصدر بأب أو أم ، أو ابن أو بنت (**ولقب**) وهو ما أشعر بمدح ؛ كزين العابدين ، أو ذم ؛ كأنف الناقة (**فالاسم**) من الأقسام الثلاثة مثاله : (**كما مثلنا**) أي : كالمثال الذي مثلناه فيما سبق آنفاً ، سواء كان علم شخص (**كزيد**) أو علم جنس ؛ كثعالة (**وأسامة**) فكل منهما يقال له : اسم ؛ لعدم تصدرهما بأب ولا أم ، وعدم إشعارهما بمدح ولا ذم (**والكنية**) التي تقدم ذكرها آنفاً هي (**ما**) أي : علم مركب

صدر بأب أو أم ؛ كأبي بكر وأم كلثوم ، وأبي الحارث للأسد ، وأم عريط للعقرب ،

من كلمتين ، مضاف أولاهما إلى الثانية ، فخرج نحو قولك : أب لزيد جاء إذا سميت به ، أو أبو زيد قائم إذا سميت به ، فإن الأول لا إضَافةَ فيه ، والثاني الإضافة فيه لجزء العلم لا لكله ، فلا يسمىٰ كل منهما كنية . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**صدر**) أي : بدىء (**بـ**) لفظ (**أب أو**) بلفظ (**أم**) وعبارة ابن هشام في « الأوضح » : (فالكنية كل مركب إضافي صَدْرُه أب أو أم ، ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضايفين لا ما بعد الأب أو الأم ، ثم لا فرق بين كون المكنىٰ بها علماً شخصياً (**كأبي بكر**) عبد الله بن أبي قحافة عثمان رضي الله تعالىٰ عنهما (**وأم كلثوم**) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلثمة ، وهي اجتماع لحم الوجه ، أو كونه علماً جنسياً ؛ كأبي الحصين للثعلب (**وأبي الحارث للأسد ، وأم عريط**) بكسر العين المهملة وسكون الراء وفتح الياء (**للعقرب**) وأبي خُضَير بالتصغير للبحر لخضرته ، ويقال له : أبو خالد لمكثه ، وأبي طالب للحصان والفرس ، وأبي زياد للحمار ، وأبي المختار للبغل ، وأبي صفوان للجمل ، وأم جابر للهريسة ، وغير ذلك من سائر الكنىٰ ، ومن الكنية أيضاً كما قال الرضي والفخر الرازي ما صدر بابن أو ابنة ؛ كابن دَأْية للغراب ، وابن جلا لمن كان أمره منكشفاً ، وابن لبون ، وابن مخاض ، وابن آوىٰ ، وابن عرس ، وبنتِ الأرض للحصاة ، وابنة الجبل للصخرة ، وبنت مخاض .

قال الفخر الرازي : (والمُصدَّر بابن أو ابنة ، يختص بعلم الجنس ؛ كالأمثلة المذكورة ، وقيل : لا يختص بذلك ، وقيل : لا يختص بها ، ومنها ابن عمر وابن عباس ؛ لأنه علم شخص بالغلبة لهما ، وقيل : ليس بكنية أصلاً) .

واللقب ما أشعر برفعة مسماه ؛ كزين العابدين ، أو ضعته ، . . . .

وأسباب التكنية أربعة أمور : **الأول** : الإخبار عن نفس ؛ كأبي طالب كني بابنه طالب ، وهـٰذا هو الأغلب في الكنىٰ ، **والثاني** : التفاؤل والرجاء ؛ كأبي الفضل لمن يرجو ولداً جامعاً للفضائل ، **والثالث** : الإيماء إلى الضد ؛ كأبي يحيىٰ لملك الموت ، **والرابع** : اشتهار الشخص بخصلة فيكنىٰ بها ؛ إما بسبب اتصافه بها ، أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد ؛ كأبي الوفاء لمن اسمه إبراهيم ، وأبي الذبيح لمن اسمه إسماعيل ، أو إسحاق ، ومن هـٰذا القبيلِ غَالِبُ كنى الحيوانِ ، وهي أعلام جنس . انتهىٰ من « الكواكب » بتصرف .

والحاصل : أن الكلمة التي تُصدَّر بها الكنيةُ واحد من أربعة : إما أب ، أو ابن ، أو أم ، أو بنت ، فهـٰذه أربعة ، وعلىٰ كل فالمكنىٰ بها ؛ إما علم شخص ، أو علم جنس ، فهاتان ثنتان في أربعة بثمانية ، وعلىٰ كل فالذي يكنىٰ ؛ إما عاقل ، أو غير عاقل ، فهاتان ثنتان في ثمانية بستة عشر ، وعلىٰ كل أسبابُ الكنىٰ أربعة ، فهـٰذه أربعة في ستة عشر بأربعة وستين صورة ، وعلىٰ كل ؛ فإما أن يكون معرباً ، أو مبنياً ؛ كسيبويه ونفطويه ، فهاتان اثنتان في الحاصل يحصل بمئة وثمانية وعشرين ، قال الرضي : (والكنية لا يُعَظَّم المكنَّىٰ بها) وردَّه الدماميني .

(**واللقب**) الذي تقدم لنا ذكره آنفاً هو (**ما**) أي : لفظ (**أشعر**) وأعلم (**برفعة مسماه**) أي : بمدح الذات التي سمي به (**كزين العابدين**) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهما .

(**أو**) ما أشعر وأعلم (**ضعته**) أي : بذمه وخسته ، والضعة : بفتح الضاد المعجمة وكسرها مع فتح العين وتخفيفها : الخسة والنقص ، فهي خلاف الرفعة في القدر ، وإنما عبر في اللقب بـ(أشعر) دون دل ؛ إشعاراً بأن الواضع إنما وضعه

كبطة وأنف الناقة ، وإذا اجتمع الاسم واللقب . . وجب تأخير اللقب في الأفصح

لتعيين الذات ، معتبراً معنى المدح أو الذم لا للمعنى المذكور فقط ، وفي « حواشي العضد » للأَبْرَهِيِّ : الفرقُ بين الاسم واللقب : أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**كبطة**) بفتح الموحدة وتشديد المهملة ، وفي « القاموس » : (البطة واحد البط ، والبط نوع من الإوز ، وهو من حيوان الماء يلقب بها لضعف الشخص) .

(**وأنف الناقة**) لقب جعفر بن قُرَيع تصغير قرع ـ بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة ـ وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة ، **وسبب جريان هٰذا اللقب عليه** : أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلىٰ أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره ، فلقب به ، وكانوا يغضبون من هٰذا اللقب ، فلما مدحهم الحطيئة بقوله :

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ... ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحاً ، والنسبة إليه أنفي ، فمرجع الكنية إلى اللفظ وإن أشعرت بالتعظيم ، ومرجع اللقب إلى المعنى . انتهىٰ من « التصريح » .

واستفيد من تمثيله : أن اللقب يكون مفرداً ؛ كبطة ، ومركَّباً ؛ كأنف الناقة ، ثم شرع المصنف في بيان أحكام الثلاثة إذا اجتمعت كلها ، أو اثنتان منها في ترتيب الذكر وفي الإعراب فقال : (**وإذا اجتمع الاسم واللقب**) في تركيب الكلام (. . **وجب تأخير اللقب**) عن الاسم (**في الأفصح**) وفي نسخة (**في الأصح**) إذا لم يكن اللقب بصورة الكنية ؛ كأبي الزناد ؛ لئلا يكون الاسم بعد اللقب ضائعاً بلا فائدة ؛ لأن في اللقب العلمية وزيادة معنى المدح أو الذم ، فلو أتىٰ باللقب قبل الاسم . .

نحو : جاء زيد زين العابدين ،

لأغنى اللقب عن الاسم ، فكان ذكر الاسم بعده ضائعاً حشواً ، ولأن اللقب غالباً منقول من اسم غير إنسان ؛ كبطة ، فتقديمه يوهم السامع أن المراد به معناه الأصلي ، ولأنه لإشعاره بالمدح أو الذم كان في حكم النعت ، والنعت لا يقدم علىٰ منعوته فكذا شبهه قوله : (وجب تأخير اللقب) ، قال الزرقاني : (قد نص ابن الأنباري علىٰ أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم . . يبدأ به قبل الاسم ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ ، فإن المسيح لا يقع علىٰ غيره بخلاف عيسىٰ ، فإنه يقع علىٰ عدد كثير ، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم) انتهىٰ « يس على التصريح » .

مثال اجتماعهما (نحو) قولك : (جاء زيد زين العابدين) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (زيد) : فاعل (زين) : عطف بيان له ، أو بدل منه وهو مضاف (العابدين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، ومثله جعفر الصادق ، ومحمد الباقر ، وأبو بكر الصديق ، وعمر الفاروق وغيرها ، وأما اللقب ؛ كجمال الدين لكل من اسمه محمد ، وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله ، وشرف الدين لكل من اسمه حسن . . فيستوي تقديمه وتأخيره ؛ لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه ؛ لأنه إنما وضع للاسم مطلقاً لا للمسمىٰ بخلاف الخاص ؛ فإنه إنما وضع للمسمىٰ لا للاسم فافترقا ، وأما اللقب بصورة الكنية ؛ كأبي الزناد : لقب أبي عبد الرحمـٰن عبد الله بن ذكوان ، وأم المساكين : لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضي الله تعالىٰ عنها . . فيجب تأخيره مطلقاً ؛ لدفع توهم أنه كنية .

علىٰ أصله وقوله : (في الأفصح) أشار به إلىٰ أنه قد سمع تقديم اللقب ، ولذا جعل بعضهم تأخيره عن الاسم غالباً لا واجباً ، وهو ما تقتضيه التعليلات

ويكون اللقب تابعاً للاسم في إعرابه إلا إذا كانا مفردين ، فيجب إضافة الاسم للقب

المذكورة ؛ لأن النعت قد يقدم فيبدل منه منعوته ، ولأن الأبلغ أيضاً قد يقدم كما في (الرحمـٰن الرحيم) ، ولأن السماع قد ورد به لـٰكن في الشعر ، فيمكن حمله على الضرورة ؛ كقول أوس بن الصامت أخي عبادة بن الصامت رضي الله تعالىٰ عنهما :

أَنَـا ابـنُ مُـزَيْقِيَـا عَمْـرٍو وجَـدِّي ... أَبُـوهُ مُنْـذِرٌ مـاءُ السمـاءِ

فقدم اللقب وهو (مزيقيا) على الاسم وهو عمرو ، ومزيقيا ـ بضم الميم وفتح الزاي ، وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف ، وتخفيف الياء آخر الحروف ـ لقب عمرو ، وعمرو بالجر عطف بيان علىٰ (مزيقيا) أو بدل منه ، **وسبب جريان هـٰذا اللقب علىٰ عمرو** : أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حلتين ، فإذا أمسىٰ . مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانياً ، وأن يلبسهما غيره ، ومنذر : أحد أجداده لأمه ، وهو منذر بن امرىء القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة ، وماء السماء : لقب منذر ، **واختلف في سبب جريانه عليه** : فقيل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها : ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر بلقب أمه ، واسمها : ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج ، وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين . انتهىٰ من « التصريح » .

(**ويكون اللقب**) إذا أخر عن الاسم (**تابعاً للاسم في إعرابه**) أي : في إعراب الاسم بدلاً أو عطف بيان له ، ويجوز قطعه عن التبعية ؛ إما برفعه علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، سواء كانا مركبين ، كعبد الله عفيف الدين ، أو الأول مفرداً ، والثاني مركباً ؛ كزيد زين العابدين ، وجعفر أنف الناقة ، أو عكسه ؛ كعبد الله بطة ، وتمنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرها (**إلا إذا كانا مفردين ، فيجب**) حينئذ عند جمهور البصريين (**إضافة الاسم للقب**) ما لم يمنع من

نحو : سعيد كرز ....

الإضافة مانع ، كما سيأتي مثال الإضافة .

(نحو) قولك : جاء (سعيد كرز) بإضافة (سعيد) إلىٰ (كرز) وكان القياس امتناع الإضافة مطلقاً ، سواء وجد مانع أم لا ؛ لأن مسمى الأول والثاني واحد ، فلو أضفنا الأول إلى الثاني . . للزم من ذلك إضافة الشيء إلىٰ نفسه وهو ممتنع ، إلا أنهم أجابوا عن ذلك : بأنه من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ، فمعنىٰ جاءني سعيد كرز بالإضافة : جاءني مسمىٰ هـٰذا الاسم ، وكرز ـ بضم الكاف وسكون الراء المهملة آخره زاي ـ وهو في الأصل خَرْجُ الراعي ، قاله في « التصريح » .

وفي « يس على المجيب » : (الكُرْزُ : اللئيمُ والحاذقُ) انتهىٰ .

فإنْ منَعَ من الإضافة مانع كما إذا كان الاسم مقروناً بـ(أل) كالحارث كرز ، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بـ(أل) كإبراهيم الخليل ، وعمر الفاروق ، وهارون الرشيد . . فلا يضاف الأول إلى الثاني ، نص علىٰ ذلك ابن خروف ، وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الإتباع أيضاً في المفردين ، والقطع في غيرهما .

فائدة

ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث ، وإنما صرحوا بكنيتهن . انتهىٰ « مجيب » .

ولـٰكن فيه نظر : فقد صرحوا في قول امرىء القيس :

ويـوم دخلـت الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنيـزة

بأن (عنيزة) لقبُ فاطمةَ المناداةِ علىٰ طريق الترخيم في قوله :

أفـــاطـــم مهـــلاً . . . . . .

ولا ترتيب بين الكنية والاسم ، ولا بين الكنية واللقب .

وبأن (ماء السماء) لقب أم المنذر اشتهرت به ، وورد أن لقب الصديقة رضي الله تعالىٰ عنها (حميراء) انتهىٰ من « يس » عليه .

(**ولا ترتيب**) في الذكر (**بين الكنية والاسم**) إذا اجتمعا ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو : قال أبو بكر سعيد ، وقوله : (أقسم بالله أبو حفص عمر) فقدم الكنية وهو (أبو حفص) على الاسم وهو (عمر) ، **وسبب إنشاء ذلك** : أن قائلها قال لعمر رضي الله تعالىٰ عنه : إن ناقتي قد نقبت فاحملني ، فقال له عمر : (كذبت) ، وأبَىٰ أن يحمله ، وحلف علىٰ ذلك ، فأنشده ذلك ، يقال نقب البعير : من باب (ضرب) إذا رق خفه ، ودبر البعير : إذا حفي ، فكأنه تفسير له ، ويقال فجر : إذا حنث في يمينه ، ويجوز تأخيرها عن الاسم نحو : جاء سعيد أبو بكر ، وكقول حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله تعالىٰ عنهما :

وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

فقدم الاسم وهو (سعد) على الكنية وهو (أبو عمرو) ، **وأصل هٰذا البيت** : أن سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله ، فتألم قليلاً ومات منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » ونظمه حسان رضي الله تعالىٰ عنه ، قال ابن عنقاء : (**والأصح** : أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجب ، ولا سيما إذا أشعرت بمدح أو ذم ؛ لئلا يتوهم أنها لقب ، فإن قصد الإشعار ابتداءً بتعظيم المسمىٰ . . وجب تقديمها ؛ كأبي الخير وأم الجود ، ولا شيء فيها من معنى النعت ، فإذا صدرت . علم أن المسمىٰ معظم ، وأنها كنية لا لقب .

(**ولا**) ترتيب أيضاً (**بين الكنية واللقب**) إذا اجتمعا ، فيجوز تقديم الكنية عليه

وينقسم العلم أيضاً إلىٰ مفرد ومركب ؛ فالمفرد ؛ كزيد وهند ، والمركب ثلاثة أقسام : مركب إضافي ؛ كعبد الله ، وعبد الرحمـٰن ، وجميع الكنىٰ ، ومركب مزجي ؛

نحو : قال أبو بكر عفيف الدين ، وتأخيرها عنه ، فأنت بالخيار في تقديم أحدهما علىٰ صاحبه ، ويليه الآخر معرباً بإعرابه ، قال الفاكهي : (وإذا اجتمعت الثلاثة وقُدمت الكنية على الاسم ، ثُم جِيءَ باللقب نحو : قال أبو بكر سعيد عفيف الدين . . فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية ، كما يؤخذ من كلامهم) ، قال ابن عنقاء : (ويجوز الإتباع والقطع فيما تأخر من اسم ، أو كنية أو لقب ، هـٰذا هو التحقيق) انتهىٰ .

(**وينقسم العلم أيضاً**) من حيث الإفراد والتركيب (**إلىٰ مفرد**) عن التركيب ، والمفرد هنا هو ما ليس مركباً ؛ كزيد (و) إلىٰ (**مركب** ؛ **فالمفرد** ؛ **كزيد وهند** ، **والمركب ثلاثة أقسام**) الأول منها : (**مركب إضافي**) وضابطه : هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبله ، علىٰ أن الإعراب على الجزء الأول ، وهو الغالب في الأعلام (**كعبد الله** ، **وعبد الرحمـٰن** ، **وجميع الكنىٰ**) فإنها مضافة ؛ كأبي قحافة وأم كلثوم ، وهو الغالب في الأعلام المركبة ؛ لأن الأكثر فيها الكنىٰ وهي مضافة ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل ؛ رفعاً ونصباً وجراً ، ويخفض الجزء الثاني بالإضافة أبداً .

(و) الثاني (**مركب مزجي**) وضابطه : هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها علىٰ أن الإعراب على الجزء الثاني في أن ما قبله مفتوح الآخر ، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث ، وينتقل الإعراب إلى الجزء الثاني فيعرب إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب المزجي إذا لم يكن مختوماً بـ(ويه) ، فإن كان مختوماً بـ(ويه) كحمويه ، وسيبويه . . بني على الكسر ؛ كما مر في (باب موانع

كبعلبك ، وحضرموت، وسيبويه ، ومركب إسنادي ؛ كبرق نحره ، وشاب قرناها

الصرف) مثاله : (كبعلبك ، وحضر موت) علم علىٰ بلدين : الأولىٰ منهما بالشام ، والأخرىٰ باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب : بعل وبك ، وحضر وموت ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، قال الجامي : (بعلبك : علم لبلدة مركب من « بعل » وهو اسم صنم « وبك » اسم صاحب هٰذه البلدة جعلا اسماً واحداً) ، وفي « القاموس » : (وحضرَمُوت ، وتضم الميم ، بلد وقبيلة ، ويقال هٰذا حَضَرُ مُوتَ بضم الراء ويضاف ، وإن شئت لا تنون الثاني) .

(وسيبويه) بُني لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بواسطةِ اسم الصوت ؛ لأنَّ آخره اسم صوت ، وحُرِّك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص . انتهىٰ من « التصريح » .

قال البطليوسي : (الإضافة في كلام العجم مقلوبة) وهو لفظ فارسي ، والسِّيبُ : التُّفَاحُ ، وويه : الرائحةُ ، والتقديرُ : رائحةُ التفاح ، قيل : كان يَعْتاد شمَّ التفاح ، اسمه : عَمْرُو بن عثمان بن قُنْبُر ، وقد بَسَطْنَا الكلامَ في ترجمته في (باب الإعراب) فراجِعْها إن شئتَ .

وإن كان آخر الجزء الأول ياءً ساكنة . . بقيت علىٰ سكونها ؛ كمعدي كرب ، وأما المتضمن لمعنى الحرف من المركب المزجي ؛ كخمسةَ عشَر إذا سمي به . . فيبقىٰ علىٰ ما كان عليه ، أو يعرب إعراب ما لا ينصرف .

(و) الثالث (مركب إسنادي) وضابطه : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ (كبرق) بفتح الراء (نحره) لقب رجل قاله في « القاموس » ، وقال ابن هطيل : (كان نحره له بريق فقيل له : برق نحره) .

(و) نحو : (شاب قرناها) أي : ذؤابتا شعرها ، لقبت به امرأة ؛ لقول الشاعر

في بنيها بيتاً من (بحر الطويل) :

كـذبتـم وبيـتِ الله لا تُنكِحُـوهَـا بنـي شـاب قـرنـاهـا تَصُرُّ وتَحْلُـبُ

والشاهد في قوله : (شاب قرناها) حيث جاء اسم علم على امرأة منقول عن المركب الإسنادي ؛ لأنه من فعل وفاعل محكي علىٰ ما هو عليه ، والمعنىٰ : لا تنكحوا بني المرأة التي شاب قرنا رأسها في الصَرِّ والحَلَبِ ، وحكمه : الحكاية علىٰ ما كان عليه قبل التسمية ؛ لأن المُسمَّىٰ بالجملة غرضُه بقاء صورتها ، فتقول : جاءني برق نحره ، وجاءتني شاب قرناها ، وإعراب الأول : (جاء) : فعل ماض والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به (برق نحره) : فاعل محكي علىٰ ما هو عليه .

وإعراب الثاني : (جاء) : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به (شاب قرناها) : فاعل محكي علىٰ ما هو عليه ، ومثله تأبط شراً ، ونَحْوُه من الجمل المسمىٰ به .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

إعراب المتن

(**فصل**) : (فصل) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هـٰذا فصل ، والجملة مستأنفة ، (العلم نوعان) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، ولـٰكن الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ إما من الأول ، أو من الآخر لتحصل المطابقة ، (**شخصي**) بدل من (نوعان) بدل بعض من كل ، (**وهو ما وضع لشيء بعينه**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ في محل رفع (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وضع) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة (لشيء) : جار ومجرور متعلق بـ(وضع) ، (بعينه) : الباء : زائدة في التوكيد (عينه) : مؤكد لشيء ، (**لا يتناول غيره**) : (لا) : نافية (يتناول) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) الموصولة (غيره) : مفعول به ومضاف إليه ؛ أي : لا يتناول ذلك العلم غير ذلك الشيء ، والجملة الفعلية في محل النصب حال من نائب فاعل (وضع) ، (**كزيد**) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كزيد ، والجملة مستأنفة ، (**وفاطمة ، ومكة ، وشذقم ، وقرن**) : معطوفات علىٰ (زيد) مجرورات بالكاف .

(**وجنسي**) : معطوف علىٰ (شخصي) مرفوع ، (**وهو ما وضع**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، وجملة (وضع) صلة لـ(ما) الموصولة ، (**لجنس**) : جار ومجرور متعلق بـ(وضع)، (**من الأجناس**): جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(جنس)، (**كأسامة**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة

الاسمية مستأنفة ، (**للأسد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (**أسامة**) أي : حالة كونه موضوعاً لجنس الأسد ، (**وثعالة**) : معطوف علىٰ (**أسامة**) مجرور بفتحة ظاهرة نيابة عن الكسرة ، (**للثعلب**) : جار ومجرور حال من (ثعالة) أي : حالة كونه موضوعاً لجنس الثعلب ، (**وذؤالة**) : معطوف علىٰ (أسامة) ، (**للذئب**) : حال من (ذؤالة) .

(**وهو في المعنىٰ كالنكرة**) : الواو : استئنافية (في المعنىٰ) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور المذكور بعده (كالنكرة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : وهو كائن كالنكرة في المعنىٰ في كونه شائعاً في أفراد جنسه ، لا يختص به واحد دون آخر ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**لأنه شائع في جنسه**) : اللام : حرف جر وتعليل (أنه) : ناصب واسمه (شائع) : خبره (في جنسه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(شائع) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما قلنا ، وهو في المعنىٰ كالنكرة ؛ لشيوعه في أفراد جنسه ، والجملة المحذوفة مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وهو في المعنىٰ كالنكرة ؛ لشيوعه في أفراد جنسه ، والجملة المحذوفة مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**فتقول لكل أسد رأيته**) : الفاء : تفريعية مبنية على الفتح (تقول) : فِعْل مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة القولية مفرعة على الجملة التعليلية معطوفة عليها (لكل أسد) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقول) ، (رأيته) : فعل وفاعل ومفعول به ؛ لأن (رأىٰ) هنا بصرية ، والجملة في محل الجر صفة لـ(أسد) أي : لكل أسد مرئي لك (**هـٰذا أسامة مقبلاً**) : مبتدأ وخبر (ومقبلاً) حال منه ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول (تقول) .

(**وينقسم العلم**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، (**أيضاً**) : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره : إضت أيضاً ، والجملة المحذوفة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين الجار والمجرور ومتعلَّقه ، (**إلى اسم**) : جار ومجرور متعلق بـ(ينقسم) ، (**وكنية ولقب**) : معطوفان على (اسم) .

(**فالاسم كما مثلنا**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن العلم ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام ، وأردت بيان كل قسم بالحد والمثال . . فأقول لك الاسم (الاسم) : مبتدأ مرفوع (كما) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف ، مبني على السكون (مثلنا) : فعل وفاعل ، والجملة صلةٌ لـ(ما) الموصُولَة ، والعائد محذوف تقديره : كالذي مثلناه ، كزيد وأسامة ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : فالاسم كائن كالمثال الذي مثلناه آنفاً ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**كزيد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك الذي مثلناه كائن كزيد ، والجملة مستأنفة ، (**وأسامة**) : معطوف علىٰ (زيد) .

(**والكنية**) : الواو عاطفة (الكنية) : مبتدأ ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالاسم) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**صدر**) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، (**بأب**) : جار ومجرور متعلق بـ(صدر) ، (**أو أم**) : معطوف علىٰ (أب) ،

(**كأبي بكر**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كأبي بكر ، والجملة الاسمية مستأنفة (**وأم كلثوم ، وأبي الحارث**) معطوفان علىٰ (أبي بكر) ، (**للأسد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أبي الحارث) تقديره : حالة كون أبي الحارث موضوعاً للأسد ، (**وأم عريط**) : معطوف علىٰ (أبي بكر) ، (**للعقرب**) : حال من (أم عريط) .

(**واللقب ما أشعر**) : الواو : عاطفة (اللقب) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ (أشعر) : فعل ماض وفاعله مستتر ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالاسم) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**برفعة**) : جار ومجرور متعلق بـ(أشعر) وهو مضاف ، (**مسماه**) : مضاف إليه (مسمىٰ) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (**كزين العابدين**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كزين العابدين ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، (**أو ضعته**) : معطوف علىٰ (رفعة) ومضاف إليه ، (**كبطة**) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كبطة ، والجملة مستأنفة ، (**وأنف الناقة**) : معطوف علىٰ (بطة) .

(**وإذا اجتمع الاسم واللقب . . وجب تأخير اللقب في الأصح**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (اجتمع الاسم) : فعل وفاعل ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (واللقب) : معطوف على (الاسم) ، (وجب تأخير اللقب) : فعل وفاعل ومضاف إليه (في الأصح) : جار ومجرور متعلق بـ(وجب) ، والجملة الفعلية جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا)

من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد زين العابدين**) : مضاف إليه محكي .

(**ويكون اللقب**) : الواو : حالية (يكون اللقب) : فعل مضارع ناقص واسمه ، (**تابعاً**) : خبره ، (**للاسم**) : جار ومجرور متعلق بـ(تابعاً) ، وكذا قوله : (**في إعرابه**) : متعلق بـ(تابعاً) ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها حال من (اللقب) في قوله : (وجب تأخير اللقب) أي : وجب تأخير اللقب عن الاسم ، حالة كون اللقب تابعاً للاسم في إعرابه ، (**إلا إذا كانا مفردين**) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط لا جواب لها في محل النصب على الاستثناء (كانا) : فعل ماض ناقص واسمه (مفردين) : خبره منصوب بالياء ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في محل الخفض بإضافة إذا إليها والتقدير : ويكون اللقب تابعاً للاسم في جميع الأوقات ، إلا وقت كونهما مفردين ، (**فيجب**) : الفاء : تعليلية (يجب) : فعل مضارع ، (**إضافة الاسم**) فاعل ومضاف إليه ، (**للقب**) : جار ومجرور متعلق بإضافة ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا إلا إذا كانا مفردين ؛ لوجوب إضافة الاسم إلى اللقب وقت كونهما مفردين ، والجملة التعليلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثال إضافة الاسم إلى اللقب نحو قولك : جاء سعيد كرز ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (سعيد كرز) : مضاف إليه محكي .

(**ولا ترتيب بين الكنية والاسم**) **إذا اجتمعا** ، الواو : استئنافية (لا) : نافية

تعمل عمل (إن) ، (ترتيب) : في محل النصب اسمها (بين) : منصوب على الظرفية الاعتبارية وهو مضاف (الكنية) : مضاف إليه مجرور (والاسم) : معطوف على (الكنية) والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : ولا ترتيب موجود بين الكنية والاسم ، والجملة الاسمية مستأنفة ، **(ولا بين الكنية واللقب)** : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي (لا) الأولىٰ (بين) : معطوف علىٰ (بين) الأولىٰ وهو مضاف (الكنية) : مضاف إليه (واللقب) : معطوف على (الكنية) .

(وينقسم العلم) فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ ما سبق ، **(أيضاً)** : مفعول مطلق لفعل محذوف ، والجملة معترضة لاعتراضها بين الجار ومتعلقه ، **(إلىٰ مفرد)** : جار ومجرور متعلق بـ(ينقسم) ، **(ومركب)** : معطوف علىٰ (مفرد) ، **(فالمفرد)** الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفْتَ أن العلم ينقسم إلىٰ قسمين ، وأردت بيان كل قسم بالمثال . . فأقول لك مثال المفرد ، (المفرد) : مبتدأ ، **(كزيد)** : جار ومجرور خبره ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، **(وهند)** : معطوف علىٰ (زيد) ، **(والمركب)** : مبتدأ ، **(ثلاثة أقسام)** : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمفرد) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، **(مركب)** : بدل من (ثلاثة) بدل تفصيل من مجمل ، **(إضافي)** : صفة لـ(مركب) ، **(كعبد الله)** : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كعبد الله ، والجملة مستأنفة ، **(وعبد الرحمـٰن)** : معطوف علىٰ (عبد الله) وكذا قوله : **(وجميع الكنىٰ)** : معطوف علىٰ (عبد الله) ومضاف

إليه ، (**ومركب**) : معطوف علىٰ (مركب) (**مزجي**) : صفة لـ(مركب) ، (**كبعلبك**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كبعلبك ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**وحضرموت ، وسيبويه**) : معطوفان محكيان علىٰ (بعلبك) ، (**ومركب**) : معطوف علىٰ (مركب) الأول ، (**إسنادي**) : صفة لـ(مركب) ، (**كبرق نحره**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : مثاله كائن كبرق نحره ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**وشاب قرناها**) : معطوف محكي علىٰ (برق نحره) ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**فصل**) في بيان العلم ـ بفتح العين واللام ـ قيل : إنه مشتق من العلم ؛ لأنه يعلم به مسماه ، أو لأن غالب مسمياته أولو العلم ، وقيل : من العلامة ؛ لأنه علامة علىٰ مسماه . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) أي : هـٰذا فصل معقود (**في بيان**) حقيقة (**العلم**) وأقسامه وأمثلته حالة كونه مقروءاً (**بفتح العين واللام**) علىٰ وزن (جبل) ، (**قيل** : **إنه مشتق**) أي : مأخوذ (**من العلم**) بكسر العين وسكون اللام بمعنى (الإدراك) ، (**لأنه**) أي : لأن العلم المصطلح عليه عند النحاة (**يُعْلم**) ويُعيَّن (**به مسماه**) أي : الذاتُ التي سُميت به ؛ أي : تُعيَّن وتُميَّزُ به عن غيرها (**أو**) مشتق من العِلْمِ (**لأن غالب**) وأكثر (**مسمياته أولو العلم**) أي : العقلاء ؛ عَبَّر بـ(أولي العلم) دون أولي العقل ؛ ليشمل من يصلح استعمالُ العقل فيه ، ومن لا يصلُح له ؛ كذات الله عز وجل ؛ لأنه يقال فيه : عالم لا عاقل . انتهىٰ « حمدون » .

(**وقيل**) مشتقٌ (**من العلامة** ؛ **لأنه علامة**) أي أمارة (**علىٰ مسماه**) وهـٰذا هو الظاهر كما في « الخضري » .

فإن قلت : متقتضىٰ قولهم : إن العلم ما يعين مسماه مطلقاً ، أن يكون العلم أعرف من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقيد الحضور ، وقد مَرَّ : أنَّ الضمير أعرف المعارف حتىٰ من العلم ، ففي كلامهم تناقض . . **قلت** : معنى (الأعرفية) شدة التمييز للمسمىٰ ، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تميزاً لمسماهما من العَلَم ، ويدل علىٰ شدة تمييزهما للمسمىٰ عدمُ صحة نعتهما ؛ إذ نَعْتُ المعارف إنما يكون للإيضاح ، وتوضيحُ الواضح تحصيلُ الحاصل الذي هو محال ، ولما كان تمييز العلم ضعيفاً بالنسبة لتمييزهما . . احتاج إلى النعت لرفع

(**العلم**) باعتبار تشخص مسماه وعدمه (**نوعان**) إما علم (**شخصي** ، **وهو ما**) أي : اسم (**وضع لشيء بعينه**) أي : لشيء معين (**لا يتناول غيره**) أي : غير ذلك الشيء باستعماله

الإبهام ، نعم ؛ ضمير الغائب مرتبتُه في التعريف دون مرتبة العلم على الحق . انتهىٰ « حمدون »

(**العلم باعتبار تشخصِ مسماه**) وتَعيُّنِه خارجاً وذهناً (**وعدمه**) أي : وباعتبار عدم تشخُّصه كذلك ، والتشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه . انتهىٰ « يس على المجيب » .

خرج به انقسامه بالنظر إلى ارتجاله ونقله ، وبالنظر إلىٰ كونه اسماً أو كنيةً أو لقباً ، وبالنظر إلىٰ كونه مفرداً ومركباً ، فكلها سيأتي في كلامه إن شاء الله تعالىٰ .

(**نوعان**) أي : على الأصح ، وقيل : الأعلام كلها منقولة ، وقيل : كلها مرتجلة ، قال أبو حيان : (التقسيم إليهما في العلم الوضعي ، وأما العلم بالغلبة . . فخارج عنه) انتهىٰ .

وقد يدعي أن تعريفهم المنقول يشمل هٰذا القسم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**إما علم شخصي**) أي : منسوب إلى الشخص ـ بفتح الشين وسكون الخاء ـ وهو كما في « القاموس » سواد الإنسان وغيره تراه من بعد كما مر ، سمي بذلك ؛ لتشخص مسماه وتعينه خارجاً .

(**وهو**) أي : العلم الشخصي (**ما** ؛ **أي** : **اسم وضع**) أي : وضعه الواضع (**لشيء بعينه** ؛ **أي** : **لـ**) يدل علىٰ (**شيء معين**) في الخارج (**لا يتناول**) ولا يشمل ذلك الاسم الموضوع (**غيره** ؛ **أي** : **غير ذلك الشيء**) الذي وضع له (**باستعماله**

فيه من حيث الوضع له ، فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله : (بعينه) مخرج للنكرة ، وقوله : (لا يتناول غيره) مخرج لبقية المعارف ، فإنها متناولة لأمور متعددة بوضع واحد كما بينته في « شرح القطر » .

فيه) أي : في ذلك الغير (من حيث الوضع له) أي : لذلك الغير لا من حيث الغلبة ؛ كابن عمر ، ولا من حيث الوضع العارض ، فلا ينافي ما صار علماً بالغلبة ؛ كابن عمر ؛ لأن غلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين فهو كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به ، ولا ينافي أيضاً العلم العارض الاشتراك ؛ كعمرو مسمىً به كل من جماعة ؛ لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بالوضع الأول ؛ بل بوضعين أو بأوضاع متعددة بعددهم ، وفي « شرح الحدود » للشارح ، وقولنا : (من حيث الوضع له) مُدْخِلٌ للعلمِ العارضِ الاشتراكِ ؛ كزيد مسمىً به كل من جماعة (فـ) قوله : (ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة ، وقوله : « بعينه » مخرج للنكرة) لأنها لم توضع لشيء بعينه ؛ بل وضعها على الاشتراك (وقوله : « لا يتناول غيره » مخرج لبقية المعارف ، فإنها) أي : فإن بقية المعارف (متناولة لأمور متعددة بوضع واحد كما بينته) أي : بينت إخراجه لبقية المعارف (في شرحـ) ـي على (القطر) يعني : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » حيث قال فيه : (فإن الضمير صالح لكل متكلم ، ومخاطب ، وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لـٰكن إذا استعمل فيه . . صار جزئياً ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه ؛ فإذا استعمل في واحد . . لم يشركه فيما إليه أسند واحد ، و(أل) صالحة لأن يعرف بها كل نكرة ، والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة ، فكل منها موضوع على الاشتراك ، وهـٰذا معنىٰ قولهم : « إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً ») انتهىٰ من « المجيب » .

ودخل في التعريف العلم المشترك ؛ كزيد مسمىً به اثنان فأكثر ؛ لأنه وإن تناول غيره لـٰكن ليس بوضع واحد بل بوضعين ، أو أوضاع متعددة ، وكذا ما صار علماً بالغلبة ؛ كابن عمر ؛ لأنه كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به ، فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ، ثم مسمىٰ هـٰذا العلم قد يكون من أولي العلم ....

(**ودخل في التعريف**) أي : في تعريف علم الشخص (**العلم المشترك**) وذلك (**كزيد مسمىً به اثنان فأكثر**) وإنما قلنا دخل في التعريف (**لأنه**) أي : لأن زيداً الأَوَّلَ (**وإن تناول**) واشتمل (**غيره**) أي : غير الموضوع له أولاً ، وهو الموضوع له ثانياً أو ثالثاً (**لـٰكن ليس**) اشتماله غيره (**بوضع واحد**) أي : الذي هو الوضع الأول (**بل**) اشتماله علىٰ غير الأول (**بوضعين**) فيما إذا كان اثنين (**أو**) بـ(**أوضاع متعددة**) فيما إذا كان أكثر من اثنين .

(**وكذا**) أي : ومثل العلم المشترك في دخوله في التعريف (**ما**) أي : لفظ (**صار علماً**) لشخص واحد (**بـ**) سبب (**الغلبة**) أي : بسبب تغليب ذلك الشخص الواحد علىٰ غيره ، وذلك (**كـ**) لفظ (**ابن عمر**) وابن عباس ، وإنما دخل ما صار علماً بالغلبة في التعريف (**لأنه**) أي : لأن ما صار علماً بالغلبة (**كالموضوع**) أي : كالعلم الذي وضعه الواضع (**لتعيين مسماه في اختصاصه**) أي : في اختصاص ما صار علماً بالغلبة (**به**) أي : بذلك المسمى الذي غلب عليه (**فغلبة الاستعمال**) أي : فكثرةُ استعمال ما صار علماً بالغلبة في ذلك الشخص علىٰ ألسنة الناس كائن (**بمنزلة الوضع**) أي : بمنزلة حصول وضع ذلك اللفظ له (**من واضع معين**) أي : مخصوص بوضع ذلك اللفظ له ، فدخل في التعريف .

(**ثم مسمىٰ هـٰذا العلم**) الشخصي (**قد يكون من أولي العلم**) أي : من العقلاء الذين اتصفوا بالعلم والعقل ، وإنما قال : (من أولي العلم) ولم يقل : (من أولي

من المُذكَّرِينَ (كزيد) وجعفر ، ومن الإناث ؛ كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان ؛ كطيبة (ومكة ، و) من الإبل نحو : (شذقم) كان للنعمان بن المنذر ، وإليه تنسب الإبل الشذقمية ، ومن القبائل ؛ كثقيف (وقرن)

العقل) مع أن المراد بهم (العقلاء) بدليل مقابله الآتي ؛ ليدخل فيهم الباري جل وعلا كما مر ، سواء كانوا (من المُذَكَّرِينَ) الأولىٰ أن يقال : (من الذكور) بدليل مقابله الآتي ، وذلك (كزيد وجعفر) اسم رجل ، وهو في الأصل اسمُ نهر صغير ، والحُفْرةُ التي لا ماء فيها ، ثُمَّ نُقل وصار علماً علىٰ جعفر بن كلاب بن ربيعة . انتهىٰ « حمدون » .

أ (و) كانوا (من الإناث ؛ كعائشة وفاطمة) رضي الله تعالىٰ عنهما ، قولُه : (وقد يكون مما يُؤْلَفُ) معطوف علىٰ قوله : (قد يكون من أولي العلم) أي : وقد يكون مسمىٰ هـٰذا العلم من غير أولي العلم ؛ أي : من غير العقلاء ، حالة كون ذلك الغير مما يُؤْلَف ويعرف ويشتهر (من) أسماء (البلدان ؛ كطيبة) الطيبة المنورة (ومكة) المكرمة زادها الله تعالىٰ شرفاً بكثرة زوارها ، وقوله : (ومن الإبل) معطوف علىٰ قوله : (من البلدان) أي : ومما يؤلف من أسماء الإبل (نحو : شذقم) اسم جمل (كان للنعمان بن المنذر ، وإليه تنسب الإبل الشذقمية) وداله مهملة كما في « القاموس » ، و« الصحاح » ، ووجدت معجمة بخط الشنواني . انتهىٰ « فاسي » .

وقال ابن عنقاء : (وشذقم : بإعجام الذال كالسين ؛ علم لجمل لهم ، وأما شدقم بإهمال الدال . . فمن أسمائه صلى الله عليه وسلم) انتهىٰ « كواكب » .

(و) قد يكون مما يؤلف ويعرف (من القبائل ؛ كثقيف) قبيلة مشهورة في الطائف (وقرن) اسم قبيلة ينسب إليها أويس القرني التابعي الفاضل .

ومن الخيل ؛ كلاحق ، ومن البغال ؛ كدلدل ، والحمير ؛ كيعفور ، والبقر ؛ كعرار ، والغنم ؛ كهيلة ، والكلاب ؛ كواشق .

(و) إما علم (جنسي

(و) قد يكون مما يؤلف (**من الخيل ؛ كلاحق**) اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنه .

أ (و) قد يكون مما يؤلف (**من البغال ؛ كدلدل**) بغل كان للنبي صلى الله عليه وسلم أهداه له المقوقس القبطي .

(و) قد يكون من (**الحمير ؛ كيعفور**) حمار كان للنبي صلى الله عليه وسلم أيضاً .

(و) مما يؤلف من (**البقر**) اسم جنس واحده بقرة (**كعرار**) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة ؛ علم بقرة ، وفي المثل : (باءَتْ عرارِ بِكَحْلٍ) بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة ؛ علم بقرة أخرىٰ أيضاً ، وفي « حاشية الصحاح » لابن بري (كحل ؛ علم مؤنث يصرف ولا يصرف ؛ كهند) ، وفي « الصحاح » أيضاً : قال أبو زيد : (باء الرجل بصاحبه إذا قتل به) ، **وأصل هٰذا المثل** : أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعاً ، فباءت كل منهما بالأخرىٰ ، فصار مثلاً يضرب لكل مستويين . انتهىٰ « تصريح مع يس » عليه .

(و) من (**الغنم ؛ كهيلة**) علم لعنز لبعض نساء العرب .

(و) من (**الكلاب ؛ كواشق**) اسم كلب ؛ سمي الكلب به تفاؤلاً بأن يصطاد ويشق . انتهىٰ « حمدون » .

(**وإما علم جنسي**) أي : منسوب إلى الجنس ، معطوف علىٰ قوله : (**وإما علم شخصي**) في أول الفصل ، **والمراد بالجنس هنا** : النوع عند المناطقة : وهو كلي

وهو ما) أي : اسم (**وضع لجنس من الأجناس**) أي : لحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (**كأسامة**) فإنه علم وضع (**للأسد**) أي : لحقيقته الذهنية ؛ أي : الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ؛ بل هي موجودة في النفس

مقول علىٰ كثيرين متفقي الحقائق ؛ كالإنسان نوع من الحيوان ، والحيوان جنس له : وهو كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفي الحقائق ؛ كالحيوان يطلق على الإنسان ، والفرس ، والإبل . . . إلىٰ غير ذلك .

(**وهو**) أي : علم الجنس (**ما** ؛ **أي** : **اسم وضع لـ**) الدلالة علىٰ (**جنس**) ونوع (**من الأجناس** ؛ **أي** : **لـ**) الدلالة علىٰ (**حقيقة من الحقائق**) الذهنية لا الخارجية (**من حيث هي**) أي : الحقيقة (**هي**) أي : متصفة بالحقيقة لا بقيد الفردية . انتهىٰ « سجاعي » .

والضميران مبتدأ وخبر ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ (**حيث**) مثال ما وضع لجنس من الأجناس (**كأسامة** ، **فإنه**) أي : فإن أسامة (**علم وضع للأسد** ؛ **أي** : **لحقيقته الذهنية**) أي : المستحضرة في الذهن لا الخارجية (**أي**) وضع لـ (**الأسدية**) والشجاعة (**المعقولة**) أي : المصورة في العقل (**التي لا يمكن أن توجد في خارج الذهن** ؛ **بل هي**) أي : تلك الحقيقة (**موجودة في النفس**) والذهن ؛ يعني : أن (أسامة) علم وضع لبيان ماهية الأسد المتحدة في الذهن ، باعتبار كونها متعينة معلومة .

فَائِدَةٌ

الأسد أشرف الحيوانات المتوحشة ؛ لأنه منزل منها منزلة الملك ، وجمعه أسود وأسد بضمتين ، وأسد بضم فَسُكُونٍ ، وآساد بالمد ، وأُسْدَان ومَأْسَدَة ، وله أسماء تزيدُ على الست مئة ، أَفردَها السيوطيُّ بتأليفٍ ، قال أَرسطُو : (والأسد

(وكذا) حال (ثعالة للثعلب) أي : لحقيقته الذهنية أيضاً ، ويكنىٰ بأبي الحصين

أنواع : رأيت نوعاً منه يُشْبِهُ وَجْهَ الإنسان ، وجَسَدهُ شديدُ الحمرة ، وذنبهُ يُشبه ذنب العقرب ، ونوعٌ يشبه البقرَ : له قرون سُود نحو شبر ، وأما السبع المعروف. . فهو حيوان لا تضعُ الأنثىٰ منه إلا جَرْواً واحداً ، تضعُه لُحمةً لا حِسَّ فيه ولا حركةَ ، فتَحرسه ثلاثة أيام ، ثم يأتي أبوه بعد ذلك ، فيَنفُخ فيه المرَّةَ بعد المرة حتىٰ يتحرَّك ويتنفَّس ، وتَنفَرِج أعضاؤه وتتشكل صورته ، ثم تأتي أمُه فتُرضعه ، ولا تَنفَتِح عيناه إلا بعد سبعةِ أيامٍ مِنْ تَخلُّقِه ، قيل : ويَمكُث في بطنِ أمه سبعةَ أشهر ، ولذا سُمِّي سَبُعاً ، ولا تلد الأنثىٰ أكثرَ مِنْ سبعة أولاد ، وروىٰ أبو نعيم في « الحلية » : عن ثور بن زيد قال : (بلغَني أن الأسد لا يأكلُ إلا من أتَىَ مُحرَّماً) أَيْ : جَامَع . انتهىٰ ملخصاً مِنْ « مختصرِ حياة الحيوان » للسيوطي . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(وكذا) أي : ومثل هـٰذا المذكور من أسامة (حال ثعالة) فإنه علم وضع (للثعلب ؛ أي : لـ) بيان (حقيقته) أي : حقيقة الثعلب (الذهنية) أي : المعقولة المصورة في الذهن لا في الخارج (أيضاً) أي : كما أن أسامة وضع لبيان حقيقة الأسد (ويكنىٰ) الثعلب (بأبي الحصين) والمعنىٰ : أي : وضع (ثعالة) لبيان ماهية الثعلب المتحدة في الذهن ، باعتبار كونها متعينة معلومة .

فَائِدَة

وثعالة بوزن (نخالة) اسم علم للثعلب .

ومن أمثالهم (أَرْوَغُ من ثعالة) قال الشاعر :

فَاحْتَلْتُ حِينَ صَرَمْتَنِي ... والمرءُ يُعجِبُ لا محالَةْ
والدَّهْرُ يَلْعَبُ بالفَتَىٰ ... والدَّهْرُ أروغُ مِن ثُعالَةْ
والمَرْءُ يَكسِبُ مالَه ... بِالشُّحِّ يُورِثُهُ كَلاَلَةْ

(وذؤالة) بالذال المعجمة ثم الهمزة (للذئب) أي : لحقيقته الذهنية أيضاً ،
ويكنىٰ بأبي جعدة

والعَبْـــدُ يُقْـــرَع بِـــالعصـــا والحُـــرُّ تَكْفِيـــهِ المقَـــالَـــةْ

وفي « القاموس » : (الثعلب الأنثىٰ ، ويطلق على الذكر ، أو الذكر ثعلب ، وثعلبان بالضم والأنثىٰ ثعلبة ، والجمع ثعالب وثُعال) انتهىٰ .

وهو سبع جبان متضعف ، إلا أنه ذو مكر وخديعة ، مفرط الخبث والحيلة ، يتماوت إذا جاع ، وينفخ بطنه ، ويرفع قوائمه ، فيُظن أنه قد مات ، فإذا قَرب منه حيوان وَثَب عليه وصاده ، وحِيلته هـٰذه لا تَتِم علىٰ كلب الصيد ، وقد ألغز الصلاح الصفدي فيه فقال :

فيـــه مكـــرٌ وخِـــداع وهـــو بـــالتَّصْحِيـــفِ يَغْلِـــبُ
عَجَبـــي مـــن حيـــوان لـــم يَـــزَلْ بـــالصَّيـــد يَطْلُـــبُ

انتهىٰ من « مختصر حياة الحيوان » للسيوطي ، ومن خطه نَقَلتُ . انتهىٰ « سجاعي » .

(و) كذا حال (ذؤالة بالذال المعجمة) المضمومة (ثم الهمزة) علم وضع (للذئب ؛ أي : لـ) بيان (حقيقته الذهنية أيضاً) أي : كما أن ما قبله وضع لبيان الحقيقة الذهنية ؛ أي : علم جنس وضع لبيان ماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة ، وسمي بذلك : لخفة مشيه ؛ لِأنَّ الذُّؤالَةَ : المَشْيُ الخفيف . انتهىٰ « سجاعي » .

(ويكنىٰ) الذئب (بأبي جَعْدة) فإن كلاً من هـٰذه الألفاظ يصدق علىٰ كل واحد من أفراد هـٰذه الأجناس ، تقول لكل أسد رأيته : هـٰذا أسامة مقبلاً ، وكذا البواقي . انتهىٰ « شرح القطر » لابن هشام .

(و) علم الجنس (هو في المعنىٰ) باعتبار ما صدقاته (كـ) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا إن النكرة موضوعة للحقيقة أيضاً ، أو لفرد خارجي من أفراد الماهية شائعاً فيها (لأنه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر ، كما أن النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل أسد رأيته : هٰذا أسامة مقبلاً) فكل أسد يصدق عليه

(وعلمُ الجنس هو في المعنىٰ باعتبار ما صَدَقاتِه) ومَفاهِيمه ؛ أي : باعتبار ما يَصْدُق عليه ، ولَفظ (اعتبار) مضافٌ ، ولفظ (ما صدقاتِه) مضاف إليه محكي ، وهو مركب تركيباً مزجياً مجعولاً اسماً للأفرادِ التي يصَدُق عليها الكلي . انتهىٰ « أنبابي » .

(كاسم الجنس النكرة) من حيث إن كلاً منهما يصدق علىٰ متعدد (سواء قلنا إن النكرة موضوعة للحقيقة) الذهنية (أيضاً) أي : كما أن علم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية .

(أو) قلنا : إن النكرة موضوعة (لفرد خارجي) أي : موجود في خارج الذهن ، كائن ذلك الفرد الخارجي (من أفراد الماهيةِ) والحقيقةِ حالة كون ذلك الفرد الخارجي الذي وضعت له النكرة (شائعاً فيها) أي : في أفراد الماهية ، وإنما قلنا : إنَّ علم الجنس كالنكرة (لأنه) أي : لأن علم الجنس (شائع في) أفراد (جنسه لا يختص) علمُ الجنس (بواحد) من أفراده (دون) فرد (آخر ، كما أن) اسمَ الجنس (النكرةَ كرجل) وفرس كائن (كذلك) أي : كعلم الجنس في كونها شائعة في أفراد جنسها فإذا عرفت أن علم الجنس ؛ كالنكرة في كونه شائعاً في أفراد جنسه وأردت تطبيق ذلك . . (فـ) أقول (تقول أنت) في ذلك (لكل أسد رأيته : هٰذا) الحاضر (أسامة) حالة كونه (مقبلاً) إلينا ، والفاء في قوله : (فكل أسد) معللة للمقول ؛ أي : فتقول ذلك ؛ لأن كل أسد (يصدق عليه) والصدق هنا

لفظ (أسامة) ، وكل ثعلب يصدق عليه لفظ (ثعالة) ، وكل ذئب يصدق عليه (ذؤالة) لوجود الماهية في ضمن أفرادها ، واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة ، وإنما سمي علماً ، لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال ؛ لأنه يمنع من دخول (أل) عليه ومن الإضافة ، ومن الصرف إذا انْضمَّ إليه

بمعنى الحمل والإخبار عنه به ؛ أي : يطلق عليه (**لفظ « أسامة »** ، **و**) تقول لكل ثعلب رأيته : هـٰذا ثعالة ؛ لأن (**كل ثعلب يصدق عليه**) أي : يحمل ويطلق (**لفظ « ثعالة »** ، **وكل ذئب يصدق عليه**) لفظ (**« ذؤالة »**) وإنما صدق جميع ما ذكر علىٰ ما ذكر من الأسد، والثعلب، والذئب (**لوجود الماهية**) أي: ماهية أسامة، وثعالة، وذؤالة ، وحقيقتِها الذهنية (**في ضمن أفرادها**) أي : أفراد الأسد ، والثعلب ، والذئب (**واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتمالهُ**) أي : اشتمال ذلك الفرد (**على الماهية حقيقة**) كقولك : هـٰذا القائم على الباب أسامة .

واعلم : أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين ؛ أي : للحقيقة من حيث هي هي ؛ أي : لا بقيد الفردية ، واسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي ؛ أي : لا بقيد التعيين والأفراد ، فالفارق بينهما أن التعيين جزء من الموضوع له في علم الجنس دون اسمه ؛ فأما إطلاقه على الفرد كما في عبارة المصنف. . فهو حقيقة ؛ بناءً علىٰ أن الحقيقة توجد في ضمنِ الأفراد أو مجازٌ بأن يُشبَّه الفردُ بعلم الجنس بجامع التعيين . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(**وإنما سمي**) علم الجنس (**علماً**) مع أنه موضوع للماهية من حيث هي هي لا بقيد الفردية (**لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال**) وبعض الأحكام (**لأنه**) أي : لأن علم الجنس (**يمنع من دخول « أل » عليه ومن الإضافة**) إلىٰ ما بعده (**ومن الصرف**) والتنوين والجر بالكسرة (**إذا انضم إليه**) أي : إلىٰ علم

علةٌ من العلل التسع ؛ كالتأنيث في أسامة وثعالة ، فلما شارك العلمَ الشخصيَّ في أحكامه . . أُلْحِقَ به .

ولا يخفىٰ عليك أن معاملتهم (أسامة) معاملة المعرفة ، و(أسداً) معاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ، ولهـٰذا قيل : إن التحقيق : أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلاً ، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي

الجنس ، ووجدت فيه (**علة من العلل التسع**) المانعة للصرف ، وتلك العلة التي انضمت إليه مع العلمية (**كالتأنيث في أسامة وثعالة**) وذؤالة (**فلما شارك**) العلم الجنسي (**العلم الشخصي في أحكامه**) اللفظية ؛ كمجيء الحال منه وعدم دخول (أل) عليه (. . **ألحق**) علم الجنس (**به**) أي : بالعلم الشخصي في الأحكام اللفظية ، وألحق باسم الجنس النكرة في المعنىٰ ، فهو معرفة لفظاً نكرة معنىً ؛ لأنه شائع في جنسه ؛ كالنكرة (**ولا يخفىٰ عليك**) أيها النحوي (**أن معاملتهم**) أي : معاملة النحاة (« **أسامة** » **معاملة المعرفة**) كمجيء الحال منه ، وعدم دخول (أل) عليه (**و**) معاملتهم (« **أسداً** » **معاملة النكرة**) كإدخال (أل) عليه ، وعدم مجيء الحال منه (**تدل**) معاملتهم فيهما المعاملة المذكورة (**على افتراق مدلوليهما**) وموضوعهما .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل دلالة معاملتهم فيهما على افتراقهما في المدلول (**قيل : إن التحقيق**) أي : إن القول المحقق بالأدلة (**أن اسم الجنس النكرة**) كرجل (**موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي**) أي : الحقيقةُ (**هي**) أي : متصفةٌ بالحقيقة (**من غير**) اعتبار (**قيد**) التعيين والوَحْدة (**معها**) أي : مع الحقيقة (**أصلاً**) أي : لا ذهناً ولا خارجاً .

(**وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني**) لا الخارجي (**الذي**

هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، ومثله اسم الجنس المعرف بـ(أل) ، إلا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه ، وهو يدل عليها بالأداة .

(وينقسم العلم أيضاً) من حيث هو (إلى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب ؛ فالاسم كما مثلنا) فيما مر

هو) أي : حضورها الذهني (**نوع تشخص**) وتعين (**لها**) في الذهن (**مع قطع النظر عن أفرادها**) أي : عن أفراد تلك الحقيقة (**ومثله**) أي : ومثل علم الجنس (**اسم الجنس المعرف بـ« أل »**) الجنسية (**إلا أن علم الجنس**) أي : لكن أن علم الجنس (**يدل على الماهية الحاضرة**) في الذهن (**بجوهر لفظه**) أي : بخالص لفظه ؛ أي : بلفظه المجرد عن قرينة التعريف (**وهو**) أي : اسم الجنس المعرف بالأداة (**يدل عليها**) أي : على الماهية الحاضرة (**بالأداة**) أي : بأداة التعريف من (أل) وغيرها .

(**وينقسم العلم أيضاً**) أي : كما انقسم إلىٰ شخصي وجنسي (**من حيث هو**) هو ، لا من حيث كونه اسماً فقط أو كنية فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**إلى اسم خاص**) بمسماه لا يشعر تعظيماً ؛ كما في الكنية ، ولا يشعر مدحاً ولا ذماً ؛ كما في اللقب ؛ أي : وضع للذات بخصوصها من غير إشعار بمدح أو ذم وإن تضمنهما ؛ كالحسن والحسين ، والشيطان .

(**وهو**) أي : الاسم المذكور (**هنا**) هو ما (**في مقابلة ما عطف عليه من كنية ولقب**) أي : ليس المراد به هنا ما في مقابلة الفعل والحرف ، أو ما في مقابلة الوصف ، وإذا أردت بيان أمثلة كل من الثلاثة (**فـ**) أقول لك مثال (**الاسم كما مثلنا**) . (**فيما مر**) آنفاً ؛ أي : فكالمثال الذي ذكرناه آنفاً فيما سبق من أمثلة

(**كزيد**) علم شخصي (**وأسامة**) علم جنسي (**والكنية**) هي (**ما**) أي : مركب (**صدر بأب وأم ، سواء**) كان المَكْني بها علماً شخصياً (**كأبي بكر ، وأم كلثوم**) أو جنسياً ؛ كأبي الحصين للثعلب (**وأبي الحارث للأسد ، وأم عريط للعقرب ، واللقب ما أشعر برفعة مسماه**) أي : بمدحه (**كزين العابدين**) لقب علي بن الحسين بن

الشخصي والجنسي ، وذلك الذي سبق (**كزيد**) في (**علم شخصي، وأسامة**) في (**علم جنسي، والكنية**) قال الدنوشري : (والكنية : بضم الكاف وكسرها مع سكون النون فيهما ، وجمع الأُولىٰ : كُنىً بالضم ، والثانية : كِنىً بالكسر) انتهىٰ .

قال الرضي : (والكنية من كنيت ؛ أي : سترت وعرضت كالكناية سواءً ؛ لأنه يُعرِّض بها عن الاسم ، وهي عند العرب يقصد بها التعظيم ، والفرق بينها وبين اللقب معنىً : أن اللقب يمدح الملقَّب به أو يذم بمعنىٰ ذلك اللفظ ، بخلاف الكنية فإنه لا يُعظَّم المكنىٰ بها بل بعدم التصريح بالاسم ، فإنَّ بعضَ النفوس تأنف أن تخاطِبَها بأسمائها ، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له ؛ كأبي الحسن لأمير المؤمنين علي رضي الله تعالىٰ عنه ، وقد يُكنَّىٰ في الصغر ؛ تفاؤلاً لأَنْ يَعِيش ويَصِير له ولدٌ اسمه ذلك . انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**هي ما ؛ أي : مركب صُدِّر بأب أو أم**) أو بابن ؛ كابنِ أوس ، أو بنت ؛ كبنت وَرْدانَ (**سواء**) في كون ذلك المركب كنية (**كان المَكْنِيُّ بها علماً شخصياً**) أي : خاصاً بشخص معين مِن ذَكَر (**كأبي بكر**) الصديق ، وأبي حفص ، أو من أُنثىٰ ؛ كأم المساكين الهلالية (**وأم كلثوم**) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (**أو**) كان المكنىٰ بها علماً (**جنسياً**) أي : شائعاً في أفراد جنسه (**كأبي الحَصين للثعلب ، وأبي الحارث للأسد ، وأم عريط للعقرب ، واللقب ما**) أي : لفظ (**أشعر**) وأعلم (**برفعة مسماه ؛ أي : بمدحه**) وشرفه (**كزين العابدين لقبُ علي بن الحسين بن**

علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهم (أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة ؛ أي : ذمه ، والضعة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة) وإنما قال كغيره (أشعر) دون دل ؛ لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات ، معتبراً معنى المدح أوالذم لا لهما معاً ، ولا للمعنى المذكور ، . . . .

علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهم ، أو) أشعر وأعْلَم (ضَعَته) وخسَّتَه ونَقصَه (بفتح الضاد المعجمة) وكسرها ، والهاء عوض من الواو ، قاله الجوهري ، (أي : ذمه ، والضعة خلاف الرفعة في القدر) مثال الضعة (كبطة) اسم لنوع من حيوان الماء يلقب به الرجل الضعيف (وقفة) هي القرعة اليابسة ، والقفة : ـ بضم القاف وتشديد الفاء ـ هي ما يتخذ من خوص النخل كهيئة القرعة تضع فيه المرأة القطن ونحوه ، وجمعها (قفف) مثل غرفة وغرف . انتهىٰ « مصباح » انتهىٰ « سجاعي » .

(وأنف الناقة) تقدم في « التتمة » (وإنما قال) المصنف في تعريف اللقب (كغيره) من المصنفين هو ما (« أشعر » دون) قوله : هو ما (دل) أي : إنما اختار في تعبيره لفظ (أشعر) علىٰ لفظ دلَّ (لأن الواضع) أي : واضع اللقب (إنما وضعه لتعيين الذات) وتخصيصها بذلك اللقب (معتبراً) فيه (معنى المدح أو الذم لا) معتبراً (لهما) أي : للذات والمعنىٰ (معاً) أي : جميعاً (ولا) معتبراً (للمعنى المذكور) فقط من المدح أو الذم ؛ أي : واللقب ما أشعر ؛ أي : أعلم بالمدح أو الذم إعلاماً خفياً باعتبار مفهومه الأصلي ، فإن ذلك قد يقصد تبعاً للمعنى العلمي ، قاله السيد في « حواشي الأصول » ، وأراد بذلك كما قال : إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوماً آخر ، يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن إليه وإن لم يكن مقصوداً عند الإطلاق ؛ بل المقصود المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها ، حتىٰ لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي . . لم يتصور فيه

واستفيد من تمثيله : أن اللقب يكون مفرداً مركباً (**وإذا اجتمع الاسم واللقب** . . **وجب تأخير اللقب**) عنه (**في الأصح نحو**) قولك : (**جاء زيد زين العابدين**) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله ؛ لأن في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتىٰ به أولاً . . لأغنىٰ عن الاسم فلم يجتمعا (**ويكون اللقب**) .

إذا أخر (**تابعاً للاسم في إعرابه**) بدلاً أو عطف بيان ، سواء كانا مركبين ؛ كعبد الله عفيف الدين ، أم مختلفين ؛ كزيد . . . .

إشعار ، والمراد إشعار قوي بحيث يقصد عادة . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**واستفيد من تمثيله**) أي : تمثيل المصنف للقب بزين العابدين ، وببطة (**أن اللقب يكون مفرداً**) كبطة و(**مركباً**) كزين العابدين (**واذا اجتمع الاسم واللقب**) في تركيب واحد (. . **وجب تأخير اللقب عنه**) أي : عن الاسم (**في الأصح**) لأنه كالنعت له ، والنعت لا يقدم علىٰ منعوته ، فكذلك اللقب لا يقدم على الاسم ، مثال اجتماعهما (**نحو قولك : جاء زيد زين العابدين**) وإنما وجب تأخيره عن الاسم (**لئلا تضيع فائدة الاسم**) أي : لئلا يصير الاسم ضائعاً بلا إفادة (**لو ذكر**) اللقب (**قبله**) أي : قبل الاسم ، وإنما قلنا لئلا يضيع الاسم (**لأن في اللَّقبِ العلميةَ**) أي : الدلالةَ على الذات (**مع**) إفادة (**شيء من معنى النعت**) من المدح ؛ كما في الرحمـٰن الرحيم ، أو الذم ؛ كما في الشيطان الرجيم (**فلو أتىٰ**) في التركيب (**به**) أي : باللقب (**أولاً**) أي : قبل الاسم (. . **لأغنىٰ**) اللقب (**عن**) ذكر (**الاسم**) لإفادته ما أفاد الاسم (**فلم يجتمعا**) أي : الاسم واللقب ؛ لإغناء اللقب عنه إذا قدم عليه .

(**ويكون اللقب إذا أخر**) عن الاسم (**تابعاً للاسم في إعرابه بدلاً**) عنه (**أو عطف بيان**) له (**سواء**) في كون اللقب تابعاً للاسم (**كانا**) أي : كان كل من الاسم واللقب (**مركبين ؛ كعبد الله عفيف الدين ، أم مختلفين ؛ كـ**) قولك : جاء (**زيد**

أنف الناقة ، وعبد الرحمـٰن بطة (**إلا إذا كانا مفردين فيجب**) **عند جمهور البصريين** (**إضافة الاسم للقب**) ما لم يمنع منها مانع (**نحو**) قولك : جاء (**سعيد كرز**) بإضافة (سعيد) إلىٰ كرز ، وكان القياس امتناعها ؛ لأن مسمى الأول والثاني واحد ، إلا أنهم إذا أضافوا . . يؤولون الأول بالمسمىٰ ، والثاني بالاسم ،

أنف الناقة ، و) جاء (**عبد الرحمـٰن بطة ، إلا إذا كانا مفردين فيجب**) حينئذ (**عند جمهور البصريين إضافةُ الاسمِ لِلَّقبِ ما لم يمنع منها**) أي : من الإضافة (**مانع**) مثال عدم المانع (**نحو قولك : جاء سعيد كرز بإضافة « سعيد » إلىٰ كرز ، وكان القياس**) فيما إذا اجتمع اسمان مدلولهما واحد (**امتناعها**) أي : امتناع الإضافة وإن لم يوجد مانع منها ، وإنما كان القياس امتناعَ الإضافة في ذلك (**لأن مسمى**) الاسم (**الأول والثاني واحد**) فيمتنع إضافة أحدهما إلى الآخر ، كما قال ابن مالك :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنىً وأَوِّل موهماً إذا ورد

لما فيه من إضافة الشيء إلىٰ نفسه ؛ فإن وجد مانع من الإضافة ، كما إذا كان الاسم مقروناً بـ(أل) كقولك : جاء الحارث كرز ، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بـ(أل) كإبراهيم الخليل ، وعمر الفاروق . . فلا يضاف الأول إلى الثاني ؛ لوجود المانع ، نص علىٰ ذلك ابن خروف كما تقدم في « التتمة » .

وقوله : (**إلا أنهم**) استدراك علىٰ قوله : (وكان القياس امتناعها) رفع به توهم امتناع الإضافة ولو مع التأويل ؛ أي : لـٰكن أن جمهور البصريين (**إذا أضافوا**) الاسم إلى اللقب في المفردين (. . **يؤولون الأول**) وهو الاسم (**بالمسمىٰ ، و**) يؤولون (**الثاني**) وهو اللقب (**بالاسم**) فمعنى المثال المذكور : جاء مسمى اسم كرز ، أو جاءني ملقب هـٰذا اللقب ، فلا يكون من إضافة الشيء إلىٰ نفسه غايته أن التأويل المذكور مجوز للإضافة لا موجب لها كما قاله البصريون . انتهىٰ « يس » .

وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الإتباع أيضاً في المفردين ، ومن أوجب الإضافة فيهما أخذاً من اقتصار سيبويه علىٰ ذكرها . . فقد رد عليه : بأن سيبويه إنما اقتصر علىٰ ذكرها ؛ لكونها خلاف الأصل فيتوهم امتناعها ، فأراد أن ينص علىٰ جوازها ، ولا يلزم من اقتصاره علىٰ ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الأصل ، وكما يجوز الإتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بالنصب مفعولاً لفعل محذوف ،

(**وجوز ابن هشام**) عبد الله بن يوسف الأنصاري في بعض كتبه (**وغيره من**) النحاة (**المحققين الإتباع**) أي : إتباع اللقب الاسم بدلاً منه ، أو عطف بيان له (**أيضاً**) أي : كما جوزوا إضافة الأول إلى الثاني (**في المفردين ، ومن أوجب الإضافة فيهما**) أي : في المفردين ؛ كجمهور البصريين (**أخذاً**) لإيجاب الإضافة (**من اقتصار سيبويه**) في الكتاب (**علىٰ ذكرها**) أي : علىٰ ذكر الإضافة فقط دون الاتباع (. . **فقد رد**) وجوب الإضافة (**عليه**) أي : علىٰ ذلك الموجب لها محتجاً باقتصار سيبويه عليها ؛ أي : رد عليه (**بأن سيبويه إنما اقتصر علىٰ**) أي : علىٰ (**ذكرها**) أي : علىٰ ذكر الإضافة (**لكونها**) أي لكون الإضافة علىٰ (**خلاف الأصل**) لأن الأصل والغالب فيما إذا كانا مفردين الإتباع (**فـ**) لو ترك ذكرها (**يتوهم**) من تركها (**امتناعها**) أي : امتناع الإضافة (**فأراد**) سيبويه بذكرها (**أن ينص علىٰ جوازها**) لا علىٰ وجوبها (**ولا يلزم من اقتصاره علىٰ ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الأصل**) والغالب وهو الإتباع (**وكما يجوز الإتباع فيما ذكر**) أي : فيما إذا اجتمع الاسم واللقب (**يجوز القطع**) أي : قطع الثاني عن الأول (**فيه**) أي : فيما ذكر من اجتماع الاسم واللقب ؛ أي : قطعه عن الأول (**بالرفع**) أي : برفعه علىٰ جعله (**خبراً لمبتدأ محذوف**) وجوباً لا يظهر لجريانه مجرى المثل (**أو**) قطعه عن الأول (**بالنصب**) أي : بنصبه علىٰ جعله (**مفعولاً لفعل محذوف**) وجوباً

وإذا كانا غير مفردين.. امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرها (**ولا ترتيب بين الكنية والاسم**) إذا اجتمعا نحو : قال أبو بكر سعيد (**ولا بين الكنية واللقب**) كذلك نحو : قال أبو بكر عفيف الدين ، فأنت بالخيار في تقديم أحدهما علىٰ صاحبه ، ويليه الآخر معرباً بإعرابه وإن كانت عبارة « الألفية » توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية ، وإذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ، ثم جيء باللقب

لجريانه مجرى المثل ، وذكر الشارح مقابل قول المصنف : (**إلا إذا كانا مفردين**) بقوله : (**وإذا كانا**) أي : كان الاسم واللقب (**غير مفردين**) بأن كانا مركبين ؛ كقولك : جاء عبد الله عفيف الدين (**امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرها**) أي : لتعذر الإضافة وامتناعها لامتناع تركيب أربع كلمات .

(**ولا ترتيب**) واجب (**بين الكنية والاسم إذا اجتمعا نحو : قال أبو بكر سعيد ، ولا بين الكنية واللقب كذلك**) أي : إذا اجتمعا (**نحو : قال أبو بكر عفيف الدين ، فأنت بالخيار**) في هاتين الصورتين (**في تقديم**) أي : (**أحدهما**) شئت (**علىٰ صاحبه ، و**) بعد تقديم أحدهما على الآخر (**يليه الآخر**) حالة كونه (**معرباً بإعرابه**) أي : بإعراب ذلك الأحد بدلاً أو عطف بيان (**وإن كانت عبارة « الألفية »**) حيث قال في بعض النسخ :

وأخـــر ذا إن ســـواه صحبـــا

(**توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية**) لأن قوله : (إن سواه) يشمل كلاً من الاسم والكنية ، ولو قال بدل هٰذا الشطر : (وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا) **ومفهومه حينئذ** : أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك .

(**وإذا اجتمعت الثلاثةُ**) الاسم والكنية واللقب (**وقُدمت الكنية**) وزيادة الواو هنا تحريف من النساخ ؛ لأنه جواب إذا الشرطية ، **ولعل الصواب أن يقال** : **وإذا** اجتمعت الثلاثة (**فَقدِّم** الكنية) بلفظ الأمر (**على الاسم ثم جِيء باللقب**) آخراً

نحو : قال أبو بكر سعيد عفيف الدين . . فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضاً إلىٰ مفرد) عن التركيب (و) إلىٰ (مركب ؛ فالمفرد كزيد وهند ، والمركب ثلاثة أقسام) لأنه إما مركب إضافي وهو الغالب في الأعلام المركبة ، وضابطه : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله

وذلك (**نحو**) قولك : (**قال أبو بكر سعيد عفيف الدين . . فيظهر**) من هٰذا التركيب الذي أمرناك به (**وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ**) وجوب تأخير اللقب عن الكنية (**من كلامهم**) أي : من عباراتهم في كتبهم .

(**وينقسم العلم**) من حيث هو هو لا بقيد كونه مفرداً فقط أو مركباً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**أيضاً**) أي : كما انقسم إلى اسم وكنية ولقب (**إلىٰ مفرد**) أي : مجرد (**عن التركيب ، وإلىٰ مركب**) من كلمتين ، والمراد بـ(المفرد) هنا : كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في (باب الإعراب ، والمبتدأ ، والمنادىٰ) كما لا يخفىٰ ، وأما قولهم : المفرد : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه . . فاصطلاح منطقي .

(**فالمفرد**) مثاله (**كزيد وهند ، و**) أما (**المركب**) من العلم . . فـ(**ثلاثة أقسام ؛ لأنه إما مركب إضافي**) أي : منسوب إلى الإضافة (**وهو**) أي : هٰذا المركب الإضافي (**الغالب في الأعلام المركبة**) لأن الأكثر فيها الكنىٰ وهي مضافة (**وضابطه**) أي : ضابط المركب الإضافي ، والضابط ، وكذا القانون ، والأساس ، والقاعدة ، والأصول ، والنظام : ألفاظ مترادفة معناها اصطلاحاً : وهو كلي يتعرف منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه . انتهىٰ من « حاشية الصبان على السلم » .

أي اللفظ الجامع لأفراده المانع من دخول غيرها فيه ، أن يقال : هو (**كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله**) أي : مما قبل التنوين علىٰ أن الإعراب

(كعبد الله وعبد الرحمـٰن ، وجميع الكنىٰ) فإنها مضافة ؛ كأبي قحافة وأم كلثوم ، وحكمه : أن يعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة ، وإنما أعرب بإعرابين وإن كان كلمة ؛ نظراً إلىٰ أصله .

(و) إما (مركب مزجي) وضابطه : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله

على الجزء الأول وذلك (**كعبد الله وعبد الرحمـٰن ، وجميع الكنىٰ**) بضم الكاف جمع كنية كما مر (**فإنها**) أي : فإن الكنىٰ كلها (**مضافة**) أي : مضاف صدرها إلىٰ عجزها (**كأبي قحافة وأم كلثوم ، وحكمه**) أي : حكم المركب الإضافي (**أن يعرب الجزء الأول منه**) أي : من المركب الإضافي (**بحسب العوامل**) أي : بحسب ما يقتضيه جنس العوامل المتداولة عليه رفعاً ونصباً وجراً (**ويجر**) الجزء (**الثاني**) منه (**بالإضافة**) أي : بإضافة الأول إليه ؛ أي : بسببها فلا ينافي أن المضاف إليه مجرور بالمضاف .

(**وإنما أعرب**) المركب الإضافي (**بإعرابين**) إعراب الصدر ، وإعراب العجز (**وإن كان كلمة**) واحدة بعد التسمية ؛ أي : والحال أنه كان كلمة واحدة بعد التسمية به ؛ كلفظ (زيد) في دلالته علىٰ مسمىً واحد (**نظراً إلىٰ**) كونه جزءين في (**أصله**) قبل التسمية ، ويعطى الثاني حكمه فيما لو كان مفرداً فيصرف في نحو : أبي بكر ، ويمنع منه في نحو : أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنهما ، وإطلاق التركيب علىٰ ما ذكر : إنما هو باعتبار الأصل لا بعد جعله علماً كما هو ظاهر ؛ إذ جزؤه لا يدل علىٰ جزء معناه الآن . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(**وإما مركب مزجي**) أي : منسوب إلى المزج ، والمزج : هو الخلط ؛ أي : تركيب ممزوج (**وضابطه**) : أنه (**كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله**)

(**كبعلبك وحضرموت**) وحكمه : أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة (ويه) فإن كان ؛ كنفطويه (**وسيبويه**) . . بني على الكسر علىٰ أفصح اللغتين ،

أي : مما قبل ذلك الثاني ، ولو قال ما قبلها ؛ أي : مما قبل تاء التأنيث . . لكان أوضح ؛ أي : في لزومه حالة واحدة فيدخل فيه نحو : معدي كرب وسيبويه ، ولا يرد عليه شيء فتدبر . انتهىٰ « سجاعي » عليه . مثاله (**كبعلبك**) علم لبلدة في الشام مركب من (بعل) وهو اسم صاحب البلدة ، جعلا اسماً واحداً من أن يقصد بينهما نسبة إضافية ، أو اسنادية ، أو غيرهما . انتهىٰ منه .

(**وحضرموت**) اسم بلدة في شمال اليمن مركب من (حضر) و(موت) (**وحكمه**) أي : حكم المركب المزجي (**أن يعرب إعراب ما لا ينصرف**) أي : رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالفتحة كسائر الأسماء الغير المنصرفة (**ما لم يكن**) الجزء (**الثاني كلمة « ويه »**) ولم يكن آخر الأول ياء ساكنة (**فإن كان**) كلمة (ويه) (**كنفطويه وسيبويه . . بني**) الجزء الثاني (**على الكسر علىٰ أفصح اللغتين**) فيه وأشهرهما عند سيبويه ؛ **فعلة بنائه** : كون آخره وهو (ويه) اسم فعل وهو مبني قبل التركيب ، فاستصحب ذلك البناء بعد التركيب والعلمية ، لتسلط البناء علىٰ ما قبل الآخر ، وعلىٰ هـٰذا يقال : إنما بني لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ لأنَّ آخِرَهُ اسمُ فعل ، وهـٰذا القول قاله غير واحد ، **وقيل** : **علة بنائه** : كون آخره وهو (ويه) اسم صوت ، وعلة بناء اسم الصوت حمله علىٰ أسماء الأفعال ، وإنما حرك علىٰ هـٰذا القول ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، واللغة الثانية : أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة ، فلا يدخله خفض ولا تنوين ، واختاره الجرمي ، قال أبو حيان : (وهـٰذا القول مشكل إلا أن يستند إلىٰ سماع ، وإلا . . لم يقبل ؛ لأن القياس

وإن كان آخر الأول ياء ساكنة . . بقيت علىٰ سكونها ؛ كمعدي كرب .

وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي ؛ كخمسة عشر إذا سمي به . . فيبقىٰ علىٰ ما كان عليه ، أو يعرب إعراب ما لا ينصرف (و) إما (مركب إسنادي)

البناء ؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً) انتهىٰ ، قاله الأزهري مع زيادة من « الفاسي » .

(**وإن كان آخر**) الجزء (**الأول ياءً ساكنة . . بقيت**) الياء (**علىٰ سكونها**) للثقل بالتركيب والإعلال . انتهىٰ « تصريح » .

وذلك (**كمعدي كرب**) علم لرجل ، وقَالِي قلا اسم مكان ، وكسر الدال من (معدي) شاذ ، والقياس فتحها ؛ كمَرْمىً ومَسْعىً . انتهىٰ « تصريح » .

وتسكن الياء في (معدي كرب) ونحوه في الأحوال الثلاثة ؛ لوقوعها الآن حشواً ، وحُكي عن بعضهم : فتحها في حالة النصب ، قال الزمخشري : (معدي مأخوذ من عداه الكرب ؛ أي : تجاوزه) والكرب : الفساد ، وكأنه قيل : عداه الفساد ، وفيه شذوذ : وهو إتيانه علىٰ (مفعل) بالكسر مع أنه معتل اللام ، ومعتل اللام يأتي علىٰ (مفعل) بالفتح ؛ كالمرمىٰ ، والمسعىٰ ، والمغزىٰ ، أفاده « يس » . انتهىٰ « سجاعي » .

(**وأما**) المركب (**المتضمن معنى الحرف**) أي : معنىٰ حرف العطف (**من المزجي ؛ كخمسة عشر**) وأخواته (**إذا سمي به . . فيبقىٰ علىٰ ما كان عليه**) قبل التسمية من فتح الجزأين (**أو يعرب إعراب ما لا ينصرف**) أي : يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة على الجزء الأخير .

(**وإما مركب إسنادي**) أي : منسوب إلىٰ إسناد ، وهو ما تركيبه قبل العلمية ، وتركيب المزج هو الذي تركيبه للعلمية . انتهىٰ « سجاعي » .

وضابطه : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه : الحكاية علىٰ ما كان عليه قبل التسمية ، ويدل لذلك قوله :

نبئــت أخــوالــي بنــي يــزيــد

برفع يزيد .

(**وضابطه : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ**) قبل العلمية (**كبرق نحره بفتح الراء**) من برق لقب رجل كما مر في « التتمة » .

(**وشاب قرناها**) اسم امرأة ؛ أي : ابيض ذؤابتا شعرها .

(**وحكمه**) أي : حكم هٰذا المركب في الإعراب (**الحكاية**) أي : الإتيان به (**علىٰ ما كان عليه**) أي : على الحركات التي كان عليها (**قبل التسمية**) به ، **والحكاية** : إيراد اللفظ المسموع علىٰ هيئته من غير تغيير ؛ لأن المسمىٰ بالجملة غرضه بقاء صورتها (**ويدل لذلك**) أي : لكون حكمه الحكايةَ (**قولُه**) : أي : قول رؤبة الشاعر المشهور :

(**نُبِّئْتُ أخــوالــي بنــي يــزيــدُ**) ظلمــاً علينـــا لهـــم فـــديـــدُ

(**برفع يزيد**) والقوافي مرفوعة ، فلولا أن في (يزيد) ضميراً مرفوعاً على الفاعلية .. لما وقع (يزيد) على الحكاية وَلَجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مفرد غير منصرف ، ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل و (نبئت) : بمعنىٰ (أخبرت) متعد لثلاثة مفاعيل : أَوَّلُها ضميرُ المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل و(أخوالي) : مفعوله الثاني ، و (بني يزيد) : عطف بيان عليه ، وجملة (لهم فديد) بالفاء بمعنىٰ (صياح) ، في موضع المفعول الثالث ؛ أي : فادِينَ ، و(ظلماً) : مفعول لأجله ، وناصبه محذوف تقديره : يصيحون ، (وعلينا) :

متعلق بذلك المحذوف لا بـ(فديد) لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، ولم يقل عليهم ؛ لأن المتكلم يُغلِّب علىٰ غيره في إعادة الضمير ، تقول : أنا وزيد فعَلْنا ، ولا تقول : فعلا ، والجاري على الألسنة (يزيد) بالياء ، وقال ابن يعيش : (صوابه : (تَزِيدُ) بالتاء المثناة فوق) ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التَّزِيدية . انتهىٰ .

قيل : ولا يتعين ذلك في البيت ، إلا أن يُرِيد تَزِيدَ بن جُشم بن الخزرج ، أو تزيدَ بن حُلْوَان بن عِمران بن قُضاعة ؛ فإن كلاًّ من هـٰذين أبو قبيلة ، وهما بالتاءِ الفوقانية . انتهىٰ من « التصريح » .

وتقولُ في رجل مسمىً ببرَقَ نحره : جاءني برقَ نحره : **وإعرابه** : (جاء) : فعل ماض (برق نحره) : فاعل مرفوع بضمة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وهـٰكذا تقول في النصب والجر ، وفي كل منقول من المركب الإسنادي ؛ لأن المحكي من قبيل المعرب ، فإعرابه تقديري ، خلافاً للأزهري حيث قال : (وهـٰذا النوع مبني) انتهىٰ « حمدون » .

فصل

[ص] : اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وهو ذا للمفرد المذكر ، وذي ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) أي : هـٰذا فصل معقود في بيان أسماء الإشارة (**اسم الإشارة**) هو (**ما**) أي : لفظ (**وضع لمشار إليه**) أي : ما وضع للدلالة علىٰ معين وإشارة إليه ، والمرادُ بالإشارة الحسيةُ : وهي التي تكون بأحدِ الأعضاء ؛ كالإصبع ، والرأس ، والطَّرْف ، ونحوِها .

واعلم : أن المشار إليه ؛ إما واحد أو اثنان أو جمع ، فهـٰذه ثلاثة ، وكل واحد منها ؛ إما مذكر أو مؤنث ، فهاتان اثنتان اضربهما في ثلاثة بستة ، وكل من هـٰذه الستة ؛ إما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها ، فهـٰذه ثلاثة اضربها في ستة بثمانية عشرة ، والمخاطب بالإشارة ؛ إما واحد أو مثنىً أو جمع ، فهـٰذه ثلاثة ، وكل منها ؛ إما مذكر أو مؤنث ، فهاتان اثنتان اضربهما في ثلاثة بستة ، اضرب هـٰذه الستة في ثمانية عشرة تخرج بمئة وثمانية ، وعلىٰ كل منها : أَنَّ المشارَ إليه ؛ إما عاقل أو غير عاقل ، فهاتان اثنتان اضربهما في الحاصل بمئتين وست عشرة صورة .

ثم شرع المصنف في بيان الأقسام المذكورة فقال : (**وهو**) أي : اسم الإشارة (**ذا**) يشار به (**للمفرد المذكر**) القريب ؛ أي : فللمفرد المذكر منها خمسةٌ (ذا) بألف ساكنة (وذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف ، و(ذائِهِ) بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة و(ذاؤُهُ) بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة ، والخامسُ (آلَّكَ) بهمزة فلام ، كما في « التسهيل » .

وللمفردة المؤنثة القريبةِ عشرة ؛ خمسة منها مَبْدوءةٌ بالذالِ ، وذكر منها اثنين بقوله : (**وذي**) بكسر أوله وسكونِ ثانيه (وذِهِ) بإشباعِ الكسرة ، و(ذِهِ)

وذه ، وتي ، وته ، وتا للمفردة المؤنثة ، وذان للمثنى المذكر في حالة الرفع ، وذين في حالتي النصب والجر ، وتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع ، وتين في حالتي النصب والجر ، وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، أُولاءِ بالمد عند الحجازيين ، وبالقصر عند التميميين

باختلاس ، وهو اختطافُ الحركة والإسراعُ بها لا تَرْكُ الإشباع (وذِهْ) بإسكان الهاء ، و(ذاتُ) بضم التاء قال الموضح : (واسمُ الإشارة فيها (ذا) والتاءُ للتأنيثِ ، وهي مثلُ التاء في (امرأة) أو نحوِه مما فيه تاءُ الفرق بين المذكر والمؤنث ، وليس بصفةٍ بمعنىٰ صاحبةٍ) انتهىٰ .

وخمسةٌ مبدوءة بالتاءِ ذكَرَ منها ثلاثةً بقوله : (و) هي (تِي) بكسر أوله وسكون ثانيه ، (وتِهِ) بإشباع الكسرة ، (وتا) بالألفِ ، و(تِهِ) بإختلاس ؛ أي : بإسراع الحركة لا تركِها ، و(تِهْ) بإسكان الهاء (**للمفردةِ المؤنثة**) القريبة ، قال الدنوشري : (وإنما كان للمذكر خمسةٌ وللمؤنث عشرة ؛ لأن أفرادَ المؤنث أكثرُ من أفراد المذكر ، فناسَبَ أن يُدلَّ على الأكثر بألفاظٍ كثيرةٍ ، وقد ورَدَ في الحديث ما يدل علىٰ كثرةِ النساء ، كما بيَّنَّاه في الرَّفْعِ) .

(**وذان للمثنى المذكر**) القريب بالألفِ فيه (**في حالة الرفع ، وذين**) بالياء (**في حالتي النصب والجر**) (**وتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع ، وتين في حالتي النصب والجر ، وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، أولاء بالمد عند الحجازيين ، و**) **أُولَىٰ** (**بالقصر عند التميميين**) .

واعلم : أن مذهبَ البصريين : أن (ذا) ثلاثيُّ الأصلِ لا ثنائي ، وألفه زائدة ؛ لبيان حركةِ الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائي ، وألفهُ أصلية مثلُ (ما) كما يقوله السيرافي ، وإنما قُلنَا (ثلاثي) علىٰ مذهب البصريين ؛ لغلبةِ أحكام الثلاثي

فيه من الوصفية والموصوفية ، والتثنية والتصغير ، ولا شيءَ من الثنائي كذلك ، وأَصلُه حينئذٍ (ذَيَيٌ) بالتحريك ؛ بدليل الانقلابِ ألفاً حذفت لامهُ اعتباطاً وقلبت عَيْنُه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل : أَصلُه (ذَويٌ) لأنَّ بابَ (طويتُ) أكثر من باب (حَيِيْتُ) ، وقيل : أصله (ذَيْيٌ) بإسكان العين ، والمحذوفُ العينُ ، والمقلوبُ ألفاً اللامُ ؛ لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ، ورُدَّ الأولُ بحكاية سيبويه إمالةَ ألفه ، ولا سببَ لها هنا إلا انقلابهَا عن الياء مع كونِ الحذف أَليقَ ، فلا يقال : يحتمل أن المحذوفَ الواو ، والمقلوب الياء ، والثاني : بأن الحذف أليق بالآخر . انتهىٰ « صبان » .

قوله : (للمفرد) والمراد المفرد حقيقةً أو حكماً ؛ كالجمع والتفريق ، قال في « متن الجامع » : (وقد يستعار لغير المفرد ما وضع له نحو : ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ أي : الفارض والبكر ، ولك أن تقول : المرجع ما ذكر فهو مفرد حكماً) انتهىٰ « صبان » .

قوله : (المذكر) أي : حقيقة أو حكماً نحو : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ ، وقيل : التذكير في هـٰذا ؛ لأن الله تعالىٰ حكىٰ قول إبراهيم ، ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث ؛ لأن الفرق بينهما خاص بالعرب .

وقوله : (بذي) بقلب ألف (ذا) ياءً (وذه) بقلب ياء (ذي) هاءً (وتي) بقلب الذال تاءً ، والألف ياءً ، وعلىٰ هـٰذا قياس البقية ، نقله الروداني . انتهىٰ « ص » .

و(ذات) بالبناء على الضم وهي أغربها ، واسم الإشارة فيها (ذا) ، والتاء للتأنيث .

قوله : (للمفردة) : أي : حقيقةً أو حكماً ؛ كالفرقة والجماعة (المؤنثة) حقيقة أو حكماً ؛ كالمذكر الذي نزل منزلة الأنثىٰ .

قوله : (وذان) بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها ، وللمثنى المذكر في حالة الرفع نحو : جاءني ذان ، فتقول في إعرابه : (ذان) : في محل الرفع فاعل مبني على الألف لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والنون حرف زائد لشبه التثنية (وذين في حالتي النصب والجر) : نحو : رأيت ذين ، ومررت بذين ، و(ذين) : في محل النصب ، أو في محل الجر مبني على الياء ، والنون حرف زائد لشبه التثنية ، وكذا تقول في إعراب (تان وتين) سواءً بسواء ، وظاهر كلام المتن أن : (ذان ، وتان ، وذين ، وتين) أنهما مثنيان حقيقة ، وأنهما معربان ؛ كالزيدان والزيدين ، والذي ذهب إليه المحققون : أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ، ومجيئهما علىٰ صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع ، وعلىٰ صورة المثنى المنصوب ، والمجرور في حالتي النصب والجر اتفاقي فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف ؛ بل كل منهما أصل وضع هـٰكذا .

ولو كانا مثنيين حقيقة . . لقيل فيهما (ذيان وتيان) كما قالوا فتيان .

وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ . . فقد أجيب عنه بأجوبة منها : أن تكون (إن) بمعنىٰ نعم ، فيكون حينئذ (هـٰذان) : مبتدأ ، و(لساحران) : خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذان لهما ساحران ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول ، ولا يكون (ساحران) خبر هـٰذان ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر ، و(إن) بمعنىٰ نعم وإن لم ترد في القرآن فقد وردت في كلام العرب ؛ فمن ذلك أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً فمنعه ، فقال الأعرابي : لعن الله ناقة حملتني إليك ،

فقال له : (إن وراكبها) أي : نعم وراكبها . . انتهىٰ « حمدون » .

وقوله : (وللجميع مطلقاً ، أولاء بالمد وأولىٰ بالقصر) أي : للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، (أولاء) بالمد عند الحجازيين ؛ أي : عند العرب المنسوبين إلى الحجاز : وهو مكة والمدينة وقراهما ؛ لسكناهم فيه ، نحو : هٰؤلاء أبنائي ، وهٰؤلاء بناتي ، وإعرابه : (ها) حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، مبني على السكون (أولاء) : اسم إشارة يشار به للجمع المذكر في محل الرفع مبتدأ مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص (أبنائي) : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل ياء المتكلم لا يكون إلا مكسوراً وهو مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب المثال الثاني ، وله مطلقاً (أولىٰ) بالقصر عند التميميين ؛ أي : عند العرب المنسوبين إلىٰ تميم من قيس ، وربيعة ، وأسد ، وسائر أهل نجد ، نحو : أولى الرجال ضربوا ، وأولى النساء قمن ، وإعرابه : (أولى) اسم إشارة يشار به إلى الجمع المذكر أو المؤنث في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (الرجال أو النساء) بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وجملة (ضربوا ، أو قمن) خبر المبتدأ ، والغالب أن يكون للعقلاء ، ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ .

ويجوز دخول (ها) التنبيه علىٰ أسماء الإشارة نحو : هـٰذا ، وهـٰذه ، وهـٰذان ، وهـٰذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهـٰؤلاء ، وإذا كان المشار إليه بعيداً . . لحقت اسم الإشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب نحو : . . . .

فإن قلت : ما الفرق بَيْنَ (أولى) الذي هو من اسم الإشارة ، وبين الألي الذي هو من اسم الموصول . . **قلت** : إنهم فرَّقوا بينهما من وجوه ؛ **منها** : أن الذي هو من اسم الإشارة يكتب بالواو ، والذي من الموصول يكتب بدونها علىٰ وزن (العُلَىٰ) ، ومنها : أنه في الإشارة مجرد من (أل) ، وفي الموصول مقرون بها ، ومنها : أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعده إلا مفرد ، والذي في الموصول لا يقع بعده إلا جملة أو شبهها .

(**ويجوز دخول « ها » التنبيه**) بالقصر ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول (علىٰ) أوائل (**أسماء الإشارة**) لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، وإزالةً لغفلته (**نحو : هـٰذا**) في المفرد المذكر (**وهـٰذه**) في المؤنثة (**وهـٰذان ، وهـٰذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهـٰؤلاء**) وهأولىٰ ، **والقصد من تعداد هـٰذه الأمثلة** : بيان أنه يستوي في ذلك المفرد المذكر وفروعه ، والمفردة المؤنثة وفروعها ؛ من تثنية وجمع ، وهـٰذه أمثلة المشار إليه إذا كان قريباً .

(**و**) أما (**إذا كان المشار إليه بعيدَ**) المسافةِ (. . **لحقت**) وجوباً آخرَ (**اسم الإشارة كاف حرفية**) لا محل لها من الإعراب ؛ لأن اسم الإشارة لا يضاف ؛ بل هي حرف خطاب جيء به للدلالة علىٰ بُعْدِ المشار إليه ، لـٰكنها (**تتصرف**) وتتشكَّل (**تصرُّفَ**) وتَشكُّلَ (**الكاف الاسمية**) غالباً (**بحسب**) أحوال (**المخاطب**) من إفراد وضده ، وتذكير وضده ؛ لتدل علىٰ حالةِ مَنْ يخاطبه ؛ من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ، تذكير وتأنيث ، كما يتبين بها لو كانت اسماً فتفتح للمخاطب (**نحو** :

ذاكَ ، وذاكِ ، وذاكما ، وذاكم ، وذاكن ، ويجوز أن تزيد قبلها لاماً نحو : ذلكَ ، وذلكِ ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن ،

ذاكَ) بفتح الكاف إذا كانت الإشارة إلىٰ مفرد مذكر ، والخطاب لمفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو (ذاكِ) بكسر الكاف إذا كانت الإشارة إلىٰ مفرد مذكر ، والخطاب لمؤنثة (و) تتصل بهـٰذه الكاف علامة التثنية ، أو الجمع نحو : (ذاكما) إذا كانت الإشارة لمفرد ، والخطاب لمثنىً (و) نحو : (ذاكم) إذا كانت الإشارة لمفرد ، والخطاب لجمع الذكور (و) نحو : (ذاكن) إذا كانت الإشارة لمفرد مذكر ، والخطاب لجمع الإناث ، وخرج بقولنا : (غالباً) ما إذا فتحت في التذكير ، وكسرت في التأنيث ، ولم يلحقها دليل تثنية ولا جمع ، ودون هـٰذا أن تفتح مطلقاً ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ ﴾ ، وإذا قيل : (ذانك) . . تكون الإشارة إلى المثنى المذكر ، والخطاب لمفرد مذكر ، أو قيل : (تاك) بفتح الكاف . . تكون الإشارة إلىٰ مفرد مؤنث ، والخطاب لمفرد مذكر ، وإنما كانت هـٰذه الكاف حرفاً ؛ لأنها لو كانت اسماً . . لكان لها محل من الإعراب ، واللازم منتف لانتفاء العامل . انتهىٰ « فاكهي » .

(ويجوز) لك أيها النحوي مع إلحاق هـٰذه الكاف الحرفية بآخر اسم الإشارة (أن تزيد قبلها) أي : قبل هـٰذه الكاف (لاماً) زيادة في الدلالة على البعد إذا كان المشار إليه مفرداً ، ولم تدخل عليه (ها) التنبيه (نحو : ذلك) بفتح الكاف (وذلكِ) بكسرها (وذلكما ، وذلكم ، وذلكن) وهـٰذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين ، أو فرقاً بينهما وبين لام الجر في نحو قولك : (ذلكَ) بفتح اللام ؛ أي : هـٰذا المال لك ، لـٰكن تارة يبقىٰ سكونها وتحذف الياء ، أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين ؛ كما في (تِلْكَ) بكسر التاء (وتَلْك) بفتحها ، وتارة تَبْقَى الياءُ ، أو الألفُ قبلها وتحرك هي بالكسر ؛ كما

ولا تدخل اللام في المثنىٰ ، ولا في الجمع في لغة من مده ، وإنما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو : ذانكما ، وتانكما ، وأولـٰئك ، وكذلك على المفرد إذا تقدمته (ها) التنبيه نحو : هـٰذا ، فيقال فيه حالة البعد : هـٰذاك ، ويشار إلى المكان القريب . . . .

في نحو : (تِيلِكَ وتَالِكَ ، وذَلِك) انتهىٰ « صبان » .

(ولا تدخل) هـٰذه (اللام) التي زيدت لمبالغة البعد (في) اسم الإشارة إذا كان علىٰ صورة (المثنىٰ) مطلقاً فلا يقال : ذان لكما ، ولا تان لكما (ولا) إذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون ، فلا يقال : أولاء لك ، وأما من قصره وهم التميميون . . فمنهم من لا يأتي باللام أيضاً ، ومنهم من يأتي بها ، وعلة منع زيادة اللام فيما ذكر ؛ كثرة الزوائد في التركيب بزيادتها ، كما في الفاسي . انتهىٰ من « الرفع » .

(وإنما تدخل فيهما) أي : في المثنىٰ والجمع في لغة من مده (حالة البعد الكاف) فقط (نحو : ذانكما ، وتانكما ، وأولـٰئك ، و) كما لا تدخل اللام في المثنىٰ والجمع (كذلك) لا تدخل هـٰذه اللام (علىٰ) اسم الإشارة (المفرد إذا تقدمته « ها » التنبيه) فراراً من كثرة الزوائد بزيادتها ، وإنما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو : هـٰذا ، فيقال فيه حالة البعد : هـٰذاك) وظاهر كلام المصنف يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربىٰ وبعدىٰ ، وهي طريقة ابن مالك ومن وافقه ، لـٰكن الجمهور علىٰ أَنَّ له ثلاثَ مراتب ؛ لأنهم جعلوا المجرد من الكاف نحو : (هـٰذا) للقريب ، والمقرونَ بالكاف فقط نحو : (ذاك) للمتوسط ، والمقرونَ باللام والكاف نحو : (ذلك) للبعيد ، وجميعُ ما تقدم من أسماء الإشارة يُشار به إلى المكان وإلىٰ غيره .

وقد أشار إلىٰ ما يُشار به إلى المكان فقط بقوله : (ويشار إلى المكان القريب)

بهنا ، أو هـٰهنا نحو : ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ ، وإلى المكان البعيد بهناك ، أو ههناك ، أو هنالك ، أو هَنَّا أو هِنَّا ، أو ثَمَّ . . . .

بلفظَينِ فقط (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن (ها) التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد مبني بفتحة مقدرة على النون المدغمة في نون (نا) ، و(نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب اسم إنَّ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (ههنا) : (ها) : حرف تنبيه (هنا) : اسم إشارة يشار به للمكان القريب في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بـ(قاعدون) المذكورِ بعده (قاعدون) : خبر إن مرفوع بالواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها بحسب ما في القرآن .

(و) يشار (إلى المكان البعيد بـ) ستة ألفاظ : الأول : (هناك) بالكاف وحدها من غير (ها) التنبيه (أو) الثاني (ههناك) بزيادة الهاء مع الكاف (أو) الثالث (هنالك) بالكاف واللام (أو) الرابع (هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو) الخامس (هِنَّا) بكسرها وتشديد النون ، وهي أردأ من فتح الهاء ، وزاد بعضهم (هُنَّا) بضم الهاء وتشديد النون ، وهي لغة رديئة ، وأصل (هنا) بلغاتها الثلاثِ (هَنَنٌ) بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرةِ الاستعمال . انتهىٰ من « الرفع » .

(أو) السادس (ثَمَّ) بفتح المثلثة وتشديد الميم ، ولا تلحقها كاف ولا لام ، وهي ملازمة للظرفية في محل النصب عليها ، يشار بها إلى المكان البعيد ، وهي مبنية على الفتح للتخفيف ، ولم تبن على الكسر مع أنه الأصل في حركة التخلص ؛ لثقل الكسرة مع التضعيف ، ولا تتقدم عليها (ها) التنبيه ، ولا يتأخر عنها كاف الخطاب . انتهىٰ « حمدون » .

نحو : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ .

مثال ثَمَّ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ ، الواو : عاطفة علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾ ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (رأيت) : فعل وفاعل (ثم) : اسم إشارة يشار بها إلى المكان البعيد في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبنية على الفتح ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، والظرف متعلق بـ(رأيت) علىٰ كونه مفعولاً به لـ(رأيت) عند المحققين ، وهـٰذا الذي ذكرناه في هـٰذه الظروف من قولنا : (اثنان منها للقريب وستة للبعيد) بناء علىٰ مذهب ابن مالك ، وأما إذا جرينا علىٰ مذهب الجمهور من أن مراتب المشار إليه ثلاثٌ . . فيشار إلى المكان القريب بـ(هنا) ، وإلى المتوسط بـ(هناك) وإلى البعيد بـ(هنالك) وأخواته ، والله أعلم .

*

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا الآتي كلام مفصول عما قبله ؛ لغرض تنشيط الطالب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**اسم الإشارة**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، (**وضع**) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، (**لمشار**) : جار ومجرور متعلق بـ(وضع) ، (**إليه**) : جار ومجرور متعلق بـ(مشار) ، وإن شئت قلت : مشار إليه مجرور محكي بـ(اللام) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (إليه) .

(**وهو**) : مبتدأ ، (**ذا**) : خبره محكي ، والجملة مستأنفة ، (**للمفرد المذكر**) : جار ومجرور وصفة متعلق بمحذوف حال من (ذا) تقديره : حالة كون (ذا) موضوعاً للمفرد المذكر .

(**وذي ، وذه ، وتي ، وته ، وتا**) معطوفات علىٰ (ذا) علىٰ كونها خبر المبتدأ محكيات ، علامة رفعها ضمات مقدرات علىٰ أواخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية في بعضها ، وبحركتها في بعضها ، (**للمفردة المؤنثة**) : جار ومجرور وصفة متعلق بمحذوف حال من (ذي) ، وما بعده تقديره : حالة كونها موضوعات للمفردة المؤنثة .

(**وذان**) : معطوف محكي علىٰ (ذا) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**للمثنى المذكر**) : جار ومجرور وصفة متعلق بمحذوف حال من (ذان) أي : حالة كونه موضوعاً للمثنى المذكر ، (**في حالة الرفع**) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال ثانية من (ذان) ، أو تقول متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ،

(**وذين**) : معطوف محكي علىٰ (ذا) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**في حالة النصب والجر**) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بمحذوف حال من (ذين) أي : حالة كونه موضوعاً للمثنى المذكر في حالتي النصب والجر .

(**وتان**) : معطوف محكي علىٰ (ذا) ، (**للمثنى المؤنث**) : حال من (تان) ، (**في حالة الرفع**) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، (**وتين**) معطوف علىٰ (ذا) ، (**في حالتي النصب والجر**) : حال من (تين) .

(**وللجمع**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (للجمع) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ الآتي ، (**مذكراً**) : خبر (كان) مقدم عليها ، (**كان**) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى (الجمع) ، (**أو مؤنثاً**) : معطوف علىٰ (مذكراً) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : وكون ذلك الجمع مذكراً أو مؤنثاً سيان ، والجملة من المبتدأ والخبر معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (**أولاء**) : مبتدأ مؤخر لقوله : (وللجمع) تقديره : وأولاء موضوع للجمع مطلقاً ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (وهو ذا) وفيه أوجه أخرىٰ ، (**بالمد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أولاء) أي : حالة كون (أولاء) مقروءاً بالمد ، (**عند الحجازيين**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، (**وبالقصر**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (بالمد) علىٰ كونه حالاً من (أولاء) ، (**عند التميميين**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله .

(**ويجوز دخول « ها » التنبيه**) : الواو : استئنافية (يجوز دخول) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (دخول) : مضاف (ها) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ها) : مضاف (التنبيه) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، (**علىٰ أسماء الإشارة**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(دخول) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الدخول نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**هٰذا**) : مضاف إليه محكي ، (**وهٰذه ، وهٰذان ، وهٰذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهٰؤلاء**) معطوفات محكيات علىٰ (هٰذا) تبعته بالجر ، وعلامة جرها كسرة مقدرة علىٰ أواخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو بسكونها .

(**وإذا كان المشار إليه بعيداً**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (كان) : فعلٌ ماضٍ ناقص (المشار إليه) اسمها مرفوع (بعيداً) : خبرها منصوب ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (. . **لحقت اسمَ الإشارة كافٌ حرفية**) : (لحق) : فعل ماض ، والتاء علامة تأنيث الفاعل (اسم الإشارة) : مفعول به مقدم على الفاعل ومضاف إليه (كاف) : فاعِلُ لَحِقَ (حرفية) : صفة أولىٰ لـ(كاف) ، وجملة (لحقت) جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**تتصرف**) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود علىٰ (كاف) ، (**تصرف**) :

منصوب على المفعولية المطلقة وهو مضاف ، (**الكاف**) : مضاف إليه ، (**الاسمية**) : صفة لـ(لكاف) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**بحسب المخاطب**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تتصرف) ، وجملة قوله : (تتصرف) في محل الرفع صفة ثانية لـ(كاف) تقديره : كاف حرفية متصرفة تصرفاً ، كتصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**ذاكَ**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وذاكِ ، وذاكما ، وذاكم ، وذاكن**) معطوفات محكيات علىٰ (ذاك) مجرورات بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويجوز**) : الواو : استئنافية (يجوز) : فعل مضارع ، (**أن تزيد قبلها لاماً**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (تزيد) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (قبلها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تزيد) ، (لاماً) : مفعول به ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية تقديره : ويجوز زيادتك لاماً قبلها ، والجملة مستأنفة (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (ذلك) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، (**وذلك ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن**) معطوفات محكيات علىٰ (ذلك) مجرورات بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو سكونها .

(**ولا تدخل اللام في المثنىٰ ، ولا في الجمع في لغة من مده**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (تدخل اللام) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله :

(ويجوز في المثنىٰ) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، **(ولا في الجمع)** : الواو : عاطفة (لا) : زائدة لتأكيد نفي ما قبلها (في الجمع) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في المثنىٰ) ، (في لغة من مده) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(لا تدخل) ، (مده) : فعل ، وفاعله مستتر يعود علىٰ (من) ومفعول به ، والجملة الفعلية صلة (من) الموصولة .

(وإنما تدخل) : الواو : استئنافية (وإنما) : أداة حصر (تدخل) فعل مضارع ، **(فيهما)** : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، **(حالة البعد)** منصوب بنزع الخافض ومضاف إليه ، **(الكاف)** : فاعل (تدخل) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، **(نحو)** : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(ذنكما)** : مضاف إليه محكي ، **(وتانكما ، وأولئك)** : معطوفان محكيان علىٰ (ذانكما) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالكسرة المحكية .

(وكذلك على المفرد إذا تقدمته « ها » التنبيه) : الواو : عاطفة (كذلك) : جار ومجرور متعلق بمحذوف جوازاً معلوم من السياق تقديره : وتدخل الكاف كذلك ؛ أي : كما تدخل على المثنىٰ والجمع حالة البعد (على المفرد) : جار ومجرور متعلق بما تعلق كذلك ، والجملة المحذوفة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإنما تدخل) ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط (تقدمته) : فعل ومفعول وتاء تأنيث (ها التنبيه) : فاعل ومضاف إليه ، وجملة (تقدمت) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق بذلك المحذوف ، والتقدير : وكذلك تدخل الكاف على المفرد وقت تقدم (ها) التنبيه عليه ، **(نحو هٰذا)** : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة

(نحو) : مضاف (هٰذا) : مضاف إليه محكي ، (**فيقال فيه حالة البعد : هٰذاك**) : الفاء : عاطفة تفريعية مبنية على الفتح (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(يقال) ، (حالة البعد) : منصوب بنزع الخافض ومضاف إليه متعلق بـ(يقال) ، (هٰذاك) : نائب فاعل محكي ، وجملة القول معطوفة علىٰ جملة قوله : (وكذلك تدخل) .

(**ويشار إلى المكان القريب**) : الواو : استئنافية (يشار) : فعل مضارع مغير الصيغة (إلى المكان القريب) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ(يُشار) ، (**بهنا**) : جار ومجرور محكي في محل الرفع نائب فاعل ، (**أو ههنا**) : معطوف محكي علىٰ (هنا) وعلامة جره كسرة مقدرة ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة .

(**وإلى المكان البعيد**) : جار ومجرور وصفة معطوف علىٰ قوله : (إلى المكان القريب) ، (**بهناك**) : جار ومجرور محكي في محل الرفع نائب فاعل لـ(يشار) المقدر ، (**أو ههناك ، أو هنالك ، أو هَنَّا ، أو هِنَّا ، أو ثَمَّ**) : معطوفات محكيات علىٰ (هناك) وعلامة جرها كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾): مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**فصل**) في بيان أسماء الإشارة وتسمى المبهمات ؛ لعمومها وصلاحيتها للإشارة بها إلىٰ كل جنس ، وإلىٰ أشخاص كل نوع نحو : هـٰذا حيوان ، وهـٰذا جماد ، وهـٰذا فرس ، وهـٰذا رجل (**اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه**) أي : **لمسمىً مع** الإشارة إليه ؛ كقولك : هـٰذا مشيراً به إلىٰ زيد مثلاً ، فتدل لفظة (ذا) علىٰ ذات زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات .

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**فصل**) معقود (**في بيان**) وشرح (**أسماء الإشارة**) أي : في بيان أنواعها ، وأحكامها ، وألفاظها (**وتسمىٰ**) أسماء الإشارة أيضاً (**المبهمات**) أي : الأسماء المبهمة المشتركة بين أفرادها بلفظ واحد (**لعمومها**) أي : لشمولها جميع أفرادها (**وصلاحيتها للإشارة بها إلىٰ كل جنس**) كحيوان وجماد (**وإلىٰ أشخاص كل نوع**) من الأجناس ؛ كإنسان وفرس ، وتلك الإشارة إلىٰ ما ذكر (**نحو**) قولك في الأجناس : (**هـٰذا حيوان ، وهـٰذا جماد ، و**) قولك في الإشارة إلىٰ أشخاص كل نوع : (**هـٰذا فرس ، وهـٰذا رجل ، اسم الإشارة**) أي : اسم تصحبه الإشارة الحسية ، وهي التي بأحد الأعضاء من اليد وغيرها (**ما وضع لمشار إليه ؛ أي : لمسمىً**) معين أشير إليه إشارة حسية ولم يصرح بذلك ؛ لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية ، والمطلق يحمل علىٰ حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب و(أل) ونحوهما ؛ لأن الإشارة بذلك ذهنية . انتهىٰ « صبان » .

مثال ما وضع لمشار إليه (**مع الإشارة إليه ؛ كقولك**) : ضربت (**هـٰذا**) حالة كونك (**مشيراً به**) أي : بلفظ هـٰذا (**إلىٰ زيد مثلاً**) أي : مَثِّلْ مِثلَ زيد ؛ كعمرو أو بكر (**فتدل لفظة « ذا »**) في قولك المذكور (**علىٰ ذات زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات**) المسماة بزيد ، فصَدَق علىٰ قولك : هـٰذا ضابطُ اسم الإشارة .

واعلم : أن الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها ، والقياس أن تكون ستة : ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه ولجمعه ، وثلاثة للمؤنث كذلك ، لٰكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث وإن فرقوا بينهما في التثنية علىٰ عكس حال الضمائر ، وقد أشار إلى الأقسام المذكورة ....

(**واعلم**) أيها النحوي : (**أن الأقسام الوضعية**) أي : أقسام مَا وضعَتْه العربُ (**لأسماء الإشارة**) أي : وضعته العرب للإشارة به من الأسماء (**بحسب**) أي : باعتبار (**من هي له**) أي : من الإشارة له لا باعتبار ألفاظها (**خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها**) كما تعددت ألفاظ الإشارة إلى المؤنثة القريبة ، وتلك الخمسة هي : ذا ، وذان ، وتا ، وتان ، وأولاء (**والقياس**) أي : قياس ما هنا علىٰ ما في الضمائر (**أن تكون**) أسماء الإشارة (**ستة** : **ثلاثة**) منها ما (**للمفرد المذكر**) وهو ذا (**و**) ما (**لمثناه**) وهو ذان (**و**) ما (**لجمعه**) وهو أولاء (**وثلاثة**) من الستة تكون (**للمؤنث**) حالة كونه كائناً (**كذلك**) أي : كالمذكر ؛ أي : لمفردها وهي (تا) ولمثناها وهي (تان) ولجمعها (**لٰكنهم**) أي : لٰكن العرب (**لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث**) بل وضعوا لهما لفظة (أولاء) (**وإن فرقوا بينهما**) أي : بين المذكر والمؤنث (**في**) الوضع لـِ(**التَّثْنِيَةِ**) بوضعهم لمثنى المذكر (ذان) ، ولمثنى المؤنث (تان) حالة كون تفريقهم في التثنية ، وعدم تفريقهم في الجمع (**علىٰ عكس حال الضمائر**) أي : علىٰ عكس تفريقهم في الضمائر ، فإنهم لم يفرقوا في مثنى الضمائر بين المذكر والمؤنث ؛ بل وضعوا لهما لفظة (أنتما ، أو إياهما) ، وفرقوا في جمعهما في الضمائر ، فوضعوا لجمع المذكر (إياكم وضربكم) ، ولجمع المؤنث (إياكن وضربكن) .

(**وقد أشار**) المصنف (**إلى الأقسام**) الوضعية (**المذكورة**) آنفاً مع الإشارة

بقوله : (وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) أي : من أي جنس كان ، (وذي وذه) بإسكان الهاء وبالاختلاس (وتي وته) بإسكان الهاء وبالاختلاس (وتا) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قيل : والأصل في لغات المفردة المؤنثة (تا) لأنه لم يثن منها إلا هي ،

إلىٰ تعدد ألفاظ بعضِها (بقوله : وهو) أي : اسم الإشارة (ذا) وما عطف عليه حالة كون ذا (يشار به للمفرد المذكر ؛ أي : من أي جنس كان) ذلك المفرد المذكر ؛ أي : سواء كان من حيوان أو جماد ، من عاقل أو غير عاقل ، وألفه أصلية على الأصح ، وقال الكوفيون : الاسم هو الذال فقط ، والألف زيدت للتكسير ؛ بدليل سقوطها في التثنية نحو : ذان ، ورُدَّ بأن (ذان) ليس تثنية (ذا) بل هي صيغة وضعت للتثنية ؛ كأنتما وهما (وذي) بالياء (وذه بإسكان الهاء وبـ) كسرها مع (الاختلاس) أي : مع ترك إشباع الكسرة ، والاختلاسُ : الإسراعُ في نطق الحركة (وتي) بالياء (وته بإسكان الهاء وبالاختلاس) أي : وبكسرها مع الاختلاس ؛ أي : مع ترك الإشباع (وتا يشار بكل منها) أي : بكل من هـٰذه الألفاظ الخمسة (للمفردة المؤنثة) القريبة .

قوله : (بذي) أي : بقلب ألف (ذا) ياءً (وذه) بقلب ياء (ذي) هاءً (وتي) بقلب الذال تاءً ، والألف ياءً ، وعلىٰ هـٰذا قياس البقية ، نقله الروداني . انتهىٰ من « الصبان » .

وفي الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان (ذي وتي) وغيرُهما فروع لهما . انتهىٰ « حمدون » .

(قيل : والأصل في لغات) أسماء الإشارة إلى (المفردة المؤنثة « تا » لأنه لم يُثَنَّ منها) أي : من لغات المفردة (إلا هي) أي : إلا (تا) وتثنيتها دليل علىٰ أصالتها .

وقيل (ذي) لكونها بإزاء المذكر (وذان للمثنى المذكر) جيء به (في حالة الرفع) علىٰ صورة المثنى المرفوع (وذين) جيء به له (في حالة النصب والجر) علىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور (وتان للمثنى المؤنث) جيء به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك ، وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم ، فزعم أنهما معربان إعراب المثنىٰ ؛ بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ،

(وقيل) قائلُه الروداني أصلُها (« ذي » لكونها) أي : لكون المؤنثة (بإزاء المذكر) أي : بمقابله ؛ أي : بمقابل المذكر فهو أصل لها ، فيكون ما له أصلاً لما لها .

(وذان للمثنى المذكر جيء به) أي : بذان (في حالة الرفع علىٰ صورة المثنى المرفوع) نحو : جاء ذان .

(وذين جيء به) أي : بذين (له) أي : للمثنى المذكر (في حالة النصب والجر علىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور) نحو : رأيت ذين ، ومررت بذين .

(وتان) بتخفيف النون وتشديدها (للمثنى المؤنث جيء به) أي : بتان (في حالة الرفع كذلك) أي : علىٰ صورة المثنى المرفوع نحو : جاءني تان (وتين في حالة النصب والجر كذلك) أي : علىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور نحو : رأيت تين ، ومررت بتين .

(وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما تَوهَّمه) أي : توهم كون اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل (بعضُهم) أي : بعض النحاة (فزعم) ذلك البعض ، والزعم : القول بلا دليل ؛ أي : فقال (أنهما) أي : أن ذان وتان (معربان إعراب المثنىٰ) فرفعاً بالألف ، ونصباً وجراً بالياء (بل) الذي عليه المحققون أنـ (هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما) وهي شَبَهُهُما بالحرف شبهاً معنوياً .

ووقوعهما علىٰ صورة المعرب اتفاقي ، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف ؛ بل كل منهما أصل (وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً) عاقلاً كان أو غيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أي : بهمزة مكسورة في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أي : بلا همزة في آخره (عند التميميين) نحو : جاء أولاء القوم ، وأولاء بناتي ، وإذا كان مقصوراً . . يكتب بالياء

(ووقوعُهما علىٰ صورة) المثنى (المعرب) رفعاً ونصباً وجراً (اتفاقي) أي : وقوعٌ حصَلَ به اتفاقُ صورتهما لصورة المعرب ، لا وقوع قَصْدِيٌّ وحكميٌّ (فليست الياءُ فيهما) في حالتي النصب والجر (منقلبة عن الألف) الواقع فيهما في حالة الرفع (بل كل منهما) أي : بل كل من الألف والواو (أصل) أي : وضعي لا باختلاف العوامل ، فتقول في إعراب جاءني ذان : (ذان) : في محل الرفع فاعل مبني على الألف ، والنون حرف زائد لشبه التثنية ، ورأيت ذين : (ذين) : مفعول به في محل النصب مبني على الياء ، وكذا تقول في (تان وتين) .

(وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً كان أو غيره ، أولاء حالة كونه) مقروءاً (بالمد ؛ أي : بهمزة مكسورة في آخره عند) العرب (الحجازيين) أي : القاطنين في الحجاز ، وبلغتهم يُوافِقُ القرآنُ كثيراً ؛ لكون الحجاز مَهْبَط الوحي ، فلهم شرف علىٰ غيرهم (و) حالة كونه مقروءاً (بالقصر ؛ أي : بلا همزة في آخره عند التميميين) أي : القاطنين في نجد ، مثاله (نحو : جاء أولاء القوم) فيما إذا كان للجمع المذكر (و) نحو : (أولاء بناتي) فيما إذا كان للجمع المؤنث .

(وإذا كان) اسم الإشارة إلى الجمع (مقصوراً) أي : مكتوباً بلا همزة في آخره (. . يكتب) ألفه (بـ) صورة (الياء) لا بصورة الألف ، وأما إذا كان ممدوداً . . فيكتب بالألف . انتهىٰ « كواكب » .

(ويجوز دخول ها التنبيه) بألف غير مهموزة **(على)** أوائل **(أسماء الإشارة)** لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته **(نحو : هٰذا ، وهٰذه ، وهٰذان ، وهٰذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهٰؤلاء)** والقصد من تعداد هٰذه الأمثلة : أنه يستوي في ذلك المفرد المذكر ، والمؤنث ، والمثنى ، والجمع ، وهٰذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه إذا كان

(ويجوز دخول ها التنبيه) حالة كون لفظ (ها) مقروءاً **(بألف غير مهموزة)** وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، قال الدماميني : ها المذكور ليس بعد ألفه همزة ، وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء وألف ، ثم نكر ، وأضيف إلى التنبيه ؛ ليتضح المراد به ، ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف ؛ إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلاً) انتهى « يس على المجيب » .

(على أوائل أسماء الإشارة ؛ لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته) ويجوز فصل (ها) التنبيه من اسم الإشارة ، المجردِ من كاف الخطاب بِأَنْ وأخواتِه من الضمائر كثيراً نحو : ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ ، ولا يقال : ها أنا ذاك ؛ لأنه غيرُ مجرد ، ولحاقُ هاء له قليل ، ويجوز دخولها على اسم الله عند حذفِ حرفِ الجر منه نحو : لا ها اللهِ ذا يُقال : بقطعِ الهمزة ووصْلِها . انتهى « يس » .

ومِثالُ دخولِها عليها **(نحو)** قولهم : جاء **(هٰذا ، وهٰذه ، وهٰذان ، وهٰذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهٰؤلاء)** وهٰذه أمثلة المشار إليه إذا كان قريباً **(والقصد من تعداد هٰذه الأمثلة)** أي : مِن ذكر جميع عددها : الإشارة إلى **(أنه)** أي : أنَّ الشأن والحال **(يستوي في ذلك)** أي : في جوازِ دخول (ها) التنبيه على أسماء الإشارة **(المفرد المذكر ، والمؤنث ، والمثنى ، والجمع ، وهٰذه الألفاظ المتقدمة)** أي : المذكورة آنفاً **(في المشار إليه)** فيما **(إذا كان)** المشار إليه

قريباً (وإذا كان المشار إليه بعيداً . . لحقَتْ) آخرَ (اسم الإشارة) وجوباً (كاف حرفية) لتدل علىٰ بعد المشار إليه ، وهـٰذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالباً (بحسب المخاطب) لتدل علىٰ حال من تخاطبه من إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيث ،

(قريباً ، و) أما (إذا كان المشار إليه بعيداً . . لحقت آخر اسم الإشارة وجوباً) صناعياً (كاف حرفية) أي : مبنية لا محل لها من الإعراب (لتدل) تلك الكاف (علىٰ بُعْدِ المشار إليه) ولو رتبةً (وهـٰذه الكاف) الحرفية (تتصرف) أي : تتحول من صيغة إلىٰ صيغة تصرفاً كـ(تصرف الكاف الاسمية غالباً) أي : في أغلب أحوالها ؛ يعني : على اللغة الفصحى الغالبة فتكون (بحسب) حال (المخاطب ؛ لتدل علىٰ حالِ مَنْ تخاطبه من إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيث) وإنما حكموا بحرفية هـٰذه الكاف في ذلك ؛ لعدم محل لها من الإعراب ؛ لانتفاء الرافع والناصب ، والحرفِ الجار ، وانتفاءِ المضاف ؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضاف ؛ لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لا بد أن يكون نكرة ، حتىٰ لو كان معرفة . . نوي تنكيره لأجل الإضافة . انتهىٰ .

وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات : **الأولىٰ** : أن تختلف لاختلاف أحوال المخاطب ، وهـٰذه هي الفصحى المذكورة في المتن .

الثانية : إفرادها مفتوحة في الأحوال كلها ، فيكون المقصود بها علىٰ هـٰذه اللغة التنبيهَ علىٰ مطلق الخطاب فقط .

الثالثة : إفرادها مفتوحة في التذكير ، ومكسورة في التأنيث ، فلها علىٰ هـٰذه اللغة حالتان : الفتح والكسر ، وعن هاتين اللغتين الأخيرتين احترز الشارح بقوله (غالباً) انتهىٰ من « المجيب » .

فتفتح للمخاطب (نحو : ذاك) فيعلم أن الإشارة والخطاب إلىٰ مفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو : (ذاك) فيعلم أن الإشارة إلىٰ مفرد مذكر ، والخطاب لمؤنثة (و) تتصل بها علامة التثنية والجمع نحو : (ذاكما) فيعلم أن الإشارة إلىٰ مفرد مذكر ، والخطاب لمثنىً (و) إذا قيل : (ذاكم) .. تصير الإشارة بحالها ، والخطاب لجمع الذكور ، أو قيل : (وذاكن) .. تكون الإشارة بحالها أيضاً ، والخطاب لجمع الإناث ، وإذا قيل : ذانك .. تكون الإشارة إلى المثنى المذكر ، والخطاب لمفرد مذكر ، أو قيل : تاك بفتح الكاف .. تكون الإشارة إلىٰ مفرد مؤنث ، والخطاب بحاله ، ....

وقوله : (فتفتح للمخاطب) معطوف مفرع علىٰ (تتصرف) (نحو : ذاك ، فيعلم أن الإشارة والخطاب إلىٰ مفرد مذكر ، وتكسر للمخاطبة نحو : ذاك ، فيعلم أن الإشارة إلىٰ مفرد مذكر ، والخطاب لمؤنثة ، وتتصل بها) أي : بهٰذه الكاف الحرفية (علامة التثنية والجمع نحو : ذاكما ، فيعلم أن الإشارة إلىٰ مفرد مذكر ، والخطاب لمثنىً ، وإذا قيل : ذاكم .. تصير الإشارة بحالها ، والخطاب لجمع الذكور ، أو قيل : وذاكن .. تكون الإشارة بحالها أيضاً) أي : لمفرد مذكر (والخطاب لجمع الإناث ، وإذا قيل : ذانك .. تكون الإشارة إلى المثنى المذكر ، والخطاب لمفرد مذكر ، أو قيل : تاك بفتح الكاف .. تكون الإشارة إلىٰ مفرد مؤنث ، والخطاب بحاله) أي : لمفرد مذكر .

فعلم مما ذكر : أن معنىٰ تصرفها : أن تكون حرف خطاب للمفرد المذكر ، ولمثناه ، ولجمعه ، وحرف خطاب للمفردة المؤنثة ولمثناها ، ولجمعها ، واحترز الشارح بقوله : (غالباً) من أن يفتح في التذكير ، ويكسر في التأنيث ، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ؛ فمنه قوله : ﴿ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، ووجه الإفراد : أنه أقبل علىٰ خطاب واحد من الجماعة ؛ لجلالته مع أن المراد الجميع . انتهىٰ « يس » .

وإنما كانت هـٰذه الكاف حرفاً ؛ لأنها لو كانت اسماً . . لكان لها محل من الإعراب ، واللازم منتف لانتفاء العامل

كما مر عند ذكر اللغات الثلاث فيها نقلاً عن « المجيب » .

(**وإنما كانت هـٰذه الكاف حرفاً**) لا محل لها من الإعراب (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه الكاف (**لو كانت اسماً**) مضمراً (. . **لكان لها محل من الإعراب**) رفعاً أو نصباً أو جراً (**واللازم**) وهو كون المحل لها من الإعراب (**منتف**) أي : منعدم (**لانتفاء العامل**) فيها ، فيه أنه لا يلزم من عدم المحلية من الإعراب الحرفية ، بدليل أن ضمير الفصل اسم على الأصح ، ولا محل له من الإعراب ، ثم في الحصر نظر ؛ فقد قال بعضهم : (والحامل للجماعة علىٰ دعوى الحرفية فيها أنها تجردت عن معنى الاسمية ، ودخلها معنى الحرفية في إفادتها معنىً في غيرها ، وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة الذي قبلها مخاطباً به واحداً ، أو مثنىً ، أو مجموعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، فصارت حرفاً مع أنه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية) .

وأورد الرضي عليه : (أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنىٰ في غيرها ؛ كأسماء الاستفهام والشرط دالة علىٰ معنىً في نفسها ، ودالة علىٰ معنىً في غيرها مع بقائها على الاسمية ، فهلا كان كاف الخطاب كذلك ؟) .

وأجاب : (بأن بينهما فرقاً ؛ لأن أسماء الاستفهام والشرط دالة علىٰ معنىً في نفسها ، وعلىٰ معنىً في غيرها ، وقد تقرر أن الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل إلا علىٰ معنىً في غيره) ، وقال أيضاً : (ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كانت اسماً . . لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك) انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(ويجوز) لك مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاماً) زيادة في البعد إذا كان المشار إليه مفرداً ، ولم تدخل عليه (ها) التنبيه ، كما أشار إلىٰ ذلك بقوله (نحو : ذلكَ) بفتح الكاف (وذلكِ) بكسرها (وذلكما ، وذلكم ، وذلكن ولا تدخل اللام في) اسم الإشارة إذا كان علىٰ صورة (المثنىٰ) فلا يقال : ذان لكما ، ولا تان لكما (ولا) إذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مده) فلا يقال : أولاء لك ، وأما من قصر . . فمنهم من لا يأتي باللام أيضاً ، ومنهم من يأتي بها (وإنما تدخل فيهما حالة البعد الكاف . . . .

(ويجوز لك) أيها النحوي (مع إلحاق) هـٰذه (الكاف) الحرفية في أواخر أسماء الإشارة (أن تزيد قبلها) أي : قبل هـٰذه الكاف (لاماً زيادةً) ومبالغةً (في البعد إذا كان المشار إليه مفرداً ، ولم تدخل عليه « ها » التنبيه ، كما أشار) المصنف (إلىٰ) أمثلة (ذلك) أي : إلىٰ أمثلة زيادة اللام قبل هـٰذه الكاف (بقوله نحو : ذلكَ بفتح الكاف ، وذلكِ بكسرها ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن) وإنما اشترط عدم دخول (ها) التنبيه عليه ؛ فراراً من كراهية كثرة الزوائد ، فتقول حينئذ : هـٰذاك ، ولا يجوز هـٰذالك ، وسميت (ها) التنبيه ؛ لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه . انتهىٰ « مجيب » .

(ولا تدخل اللام في اسم الإشارة إذا كان علىٰ صورة المثنىٰ ، فلا يقال : ذان لكما ، ولا تان لكما ، ولا) فيما (إذا كان في صورة الجمع في لغة من مده) أي : مد الجمع ، وهم الحجازيون (فلا يقال : أولاء لك) فراراً من كثرة الزوائد في الصورتين (وأما من قصر) ه (. . فمنهم من لا يأتي باللام أيضاً) أي : كما لا يأتي بها من مده، وهم بنو تميم، فلا يأتون باللام وإن كان لغتهم القصر . انتهىٰ « مجيب » .

(ومنهم من يأتي بها) كَقَيْسٍ وربيعةَ وأسدٍ ، فيقول : أولىٰ لك (وإنما تدخل فيهما) أي : في المثنىٰ والجمع (حالة البعد) أي : حالة بعد المشار إليه (الكاف)

نحو : ذانكما ، وتانكما ، وأولـئك ، و) كما لا تدخل اللام في المثنىٰ والجمع (كذلك) لا تدخل (علىٰ) اسم الإشارة (المفرد إذا تقدمته ها التنبيه) وإنما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو : هـٰذا ، فيقال فيه حالة البعد : هـٰذاك) وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربىٰ وبعدىٰ ، وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه ، لـٰكن الجمهور علىٰ أن له ثلاث مراتب : قربىٰ : وهي المجردة من الكاف واللام نحو : ذا ، وذان ، وأولاء بالمد والقصر ، وبعدىٰ : وهي المقرونة بهما في غير المثنىٰ ، وبالكاف والنون المشددة فيه نحو : ذلك ، وذانك بتشديد النون ، وأولالك مع القصر ، ووسطىٰ : وهي التي بالكاف وحدها ؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة

فقط (نحو : ذانكما ، وتانكما ، وأولـئك) وكذلك ؛ أي : (وكما لا تدخل اللام في المثنىٰ والجمع كذلك لا تدخل على اسم الإشارة المفرد إذا تقدمته ها التنبيه) أي : هاء تدل علىٰ تنبيه المخاطب (وإنما تدخل فيه حالة البعد الكاف) فقط ، مثال اسم الإشارة المفرد الذي تقدمته (ها) التنبيه (نحو : هـٰذا ، فيقال فيه) في (حالة البعد : هـٰذاك) بالكاف دون اللام ، فلا يقال فيه : هذلك ؛ لكثرة الزوائد (وظاهر كلامه) أي : كلام المصنف (يقتضي أنه) أي : أن الشأن والحال (ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربىٰ) نحو : ذا (وبعدىٰ) نحو : ذاك أو ذلك (وهي) أي : طريقة أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان (طريقة ابن مالك ومن تبعه) أي : وافقه علىٰ ذلك (لـٰكن الجمهور) متفقون (علىٰ أن له ثلاث مراتب : قربىٰ: وهي المجردة من الكاف واللام نحو : ذا ، وذان ، وأولاء بالمد وبالقصر ، وبعدىٰ : وهي المقرونة بهما) أي : بالكاف واللام (في غير المثنىٰ، وبالكاف والنون المشددة فيه) أي : في المثنىٰ (نحو : ذلك ، وذانك بتشديد النون ، وأولالك) في الجمع (مع القصر ، ووسطىٰ : وهي التي بالكاف وحدها ؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة

المسافة نحو : ذاك ، وذانك بتخفيف النون ، وأولـٰئك .

وما تقدم من أسماء الإشارة . . يشار به إلى المكان وغيره ، وقد أشار إلىٰ ما يشار به إلى المكان فقط بقوله : (ويشار إلى المكان القريب) بلفظين (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن (ها) التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها (نحو : ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ ، و) يشار (إلى المكان البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها من غير (ها) التنبيه (أو ههناك) بالكاف مع الهاء (أو هنالك) بالكاف واللام (أو هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو هِنَّا) بكسرها وتشديد النون (أو ثَمَّ) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ، ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾) وهي ملازمة للظرفية . . . .

المسافة نحو : ذاك ، وذانك بتخفيف النون ، وأولـٰئك ، وما تقدم من أسماء الإشارة . . يشار به إلى المكان وغيره ، وقد أشار) المصنف (إلىٰ ما يشار به إلى المكان فقط بقوله : ويشار إلى المكان القريب بلفظين : بهنا بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن « ها » التنبيه ، أو) بـ(ههنا) حالة كونها (مقرونة بها) أي : بهاء التنبيه مثال الإشارة بهـٰهنا (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾) ، ويشار إلى المكان البعيد) (بألفاظ) ستة (بهناك) أي : منها أنه يشار بهناك مقرونة (بالكاف وحدها من غير) سبق (« ها » التنبيه) عليها (أو) بـ(ههناك) مقرونة (بالكاف مع الهاء) أي : مع هاء التنبيه (أو) بـ(هنالك) مقرونة (بالكاف واللام ، أو) بـ(هَنَّا بفتح الهاء وتشديد النون ، أو) بـ(هِنَّا بكسرها وتشديد النون ، أو) بـ(ثَمَّ بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ، ولا تلحقها) أي : ولا تلحق (ثَمَّ) (كاف ولا لام) لعدم السماع مثال ثم (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾) ، وقد تقدم إعرابه في « التتمة » .

(وهي) أي : كلمة (ثم) (ملازمة لـِ) النَّصْبِ على (الظرفية) كالمثال

أو شبهها ، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث.. فيشار إلى المكان القريب بهنا ، وإلى المتوسط بهناك ، وإلى البعيد بهنالك وأخواته .

المذكور (أو) ملازمة لـ(شبهها) أي : شبه الظرفية ؛ كالجر بمن ، أو بإلىٰ ؛ كقول أرباب التصانيف في كتبهم عند التعليل : (ومن ثم كان الأمر كذا) .

(وإذا قلنا) متمسكين (بمذهب الجمهور إن المراتب) أي : إن مراتب المشار إليه (ثلاث.. فيشار) الفاء : رابطة لجواب إذا الشرطية جوازاً ، فيشار (إلى المكان القريب بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون ، أو بهـٰهنا كما مر آنفاً ، (و) يشار (إلى) المكان (المتوسط بهناك) بالكاف وحدها ، أو بههناك بالكاف مع الهاء (وإلىٰ) المكان (البعيد بهنالك) بالكاف واللام (و) بـ(أخواته) أي : بأخوات (هنالك) مما ذكر بعده ، وهي هَنَّا بفتح الهاء وتشديد النون ، أو هِنَّا بكسرها وتشديد النون ، أو هُنَّا بضمها مع تشديد النون ، وثَمَّ بفتح المثلثة وتشديد الميم وقوله : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ...﴾ إلخ ، (ثم) : ظرف مكان لا يتصرف عامله (رأيت) : المتقدم عليه لا أن (ثم) : مفعول (رأيت) خلافاً لزاعمه ؛ لأنها ملازمة للظرفية ، ولا تخرج عنها إلا إلىٰ حالة تشبهها وهو الجر بـ(من) تقول : جئت من ثم ، وهي مبنية لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنى الإشارة ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة لا كسرة ، مع أنها الأصل في حركة التخلص للخفة ، ولثقل الكسرة أيضاً مع التضعيف ، ولا تتقدم عليها (ها) التنبيه ، ولا يتأخر عنها كاف الخطاب . انتهىٰ « حمدون » .

وأصل (هنا) بلغاتها الثلاث (هنن) بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال . انتهىٰ منه .

* * *

فصل الاسم الموصول

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل الاسم الموصول)

والموصول لغة : اسم مفعول من (وصل) الثلاثي ، وهو ما وُصل بغيره وجُعل من تمامه ، مأخوذ من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه ، ومنه : الحديث الموصولُ لوصْلِ سندِه من أوله إلىٰ آخره ، واصطلاحاً قسمان : موصولٌ حرفي ، وموصول اسمي ؛ فالموصولُ الحرفي : هو كل حرف يؤوِّل ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلىٰ عائد ، وهي خمسة نظمها السندوبيُّ في بيتين فقال :

وهاك حروفاً بالمصادر أوِّلَتْ وعدّي لها خمساً أصحُّ كما رووا
وها هي أن بالفتحِ أنَّ مشدَّدا وزيد عليها كي فخُذْها ومَا ولَوْ

وقد نظمها المناوي في بيتٍ واحد فقال :

موصولُنا الحرفيُّ خمسةُ أحْرُفِ هي أنَّ وأنْ وكي وما فاحفَظ ولَو

الأول منها : (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ .

والثاني : (أنَّ) المشددة نحو قوله تعالىٰ : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ .

والثالث : (ما) سواء كانت ظرفية أم لا ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ .

والرابع : (كي) نحو قوله تعالىٰ : ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ .

والخامس : (لو) نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ، وزاد

الاسم الموصول : ما افتقر إلىٰ صلة وعائد ، وهو ضربان : نص ومشترك ؛

عليها بعضهم (الذي) فجعلَها ستةً جُمعت في قول بعضهم :

مـوصـولنـا الحـرفـي أَنْ ولـو ومـا وأنَّ وكـي ثـم الـذي يـا مَـنْ سمـا

فنقول علىٰ هٰذا القول ، والسادس : (الذي) المصدرية نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا﴾ أي : كخوضهم ، وجعَلَ (أَنْ) فيها زائدة ، والمانع يدعي : أن الأصل كالذين خاضوا ، حذفت النون علىٰ لغة ، أو أن الأصل ؛ كالخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد إلىٰ غير ذلك .

وزاد بعضهم (همزةَ التسوية) فجعلها سبعة ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ .

والضرب الثاني : الموصول الاسمي : وهو المقصود للمصنف في عَقْدِ هٰذه الترجمة : وهو كل ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو شبهها ، أو وصف صريح ، وإلىٰ عائد أو خَلفِهِ ، قاله الموضح في « شذوره » .

وعرفه المصنف بقوله : (الاسم الموصول) المصطلح عليه عند النحاة هو : (ما افتقر) واحتاج في بيان مسماه (إلىٰ صلة) أي : إلىٰ ذكر جملة متصلة به لتُكمِّل معناه (و) إلىٰ ضمير (عائد) عليه مشتملة عليه تلك الجملة ، والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به ، فخرج بقيد العائد : الموصول الحرفي ؛ فإنه وإن احتاج إلىٰ صلة لا يحتاج إلىٰ عائد .

(وهو) أي : الموصول الاسمي من حيث هو هو لا من حيث النص فقط ، أو المشترك فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (ضربان) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء : أحدهما : (نص) أي : صريح في معناه لا يتجاوزه إلىٰ غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد ، وكل من الضربين يصدق عليه

فالنص ثمانية ألفاظ : الذي للمفرد المذكر ،

التعريف السابق ؛ لافتقارهما إلىٰ صلة وعائد .

والمعنىٰ : أن الموصول الاسمي ما احتاج إلىٰ أمرين : أحدهما : **الصلة** : وهي واحدة من أربعة أمور : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور ، والوصف الصريح ، وهـٰذا يكون صلة للألف واللام خاصة .

وثانيهما : **الضمير العائد من الصلة إلى الموصول** ، وسيأتي بسط الكلام في شروط الصلة وشروط العائد ، وإذا عرفت أن الموصول الاسمي قسمان : نص ومشترك ، وأردت بيان كل من القسمين بالعد والحد والمثال . . (فـ) أقول لك (**النص**) من الموصول (**ثمانية ألفاظ**) وتلك الثمانية : أحدها : (**الذي**) حالة كونه موضوعاً (**للمفرد المذكر**) العاقل وغيره ، ولو قال المصنف : للمفرد العالم وغيره . . لكان كلامه أولىٰ وأشمل ، وفي كل من كلام المصنف والشارح إيهام ؛ لأن المذكر في كلام المصنف لا يُطْلق على الله ؛ لأنه منزه عن الذكورة والأنوثة ، والعاقلُ في كلام الشارح لا يوصف الله به ؛ لأن العقل من صفاتِ الحوادث ، ولو حذَف المصنفُ لَفْظَ المذكر والشارُح العاقل ، وقالا : وهي الذي للمفردِ العالمِ وغَيْرِه . . لكان كلامُهما أسلم وأوضح .

قوله : (الذي للمفرد المذكر) أي : الواحدِ حقيقةً أو حكماً ؛ ليدخل نحو : جاء الجمع ، أو الفريق ، أو الركب الذي فَعَل كذا ، ولو عبر بالمفردِ العَامّ . . لكان أولىٰ ؛ ليدخل ما إذا أطلق عليه تعالىٰ ؛ إذ التذكير مستحيل عليه تعالىٰ فلا يوصف به . انتهىٰ « سجاعي » .

والعجب : كيف لا يتحاشون عن إطلاق لفظ المذكر على الله تعالىٰ مع أنه يستحيل اتصافُه جل وعلا به . انتهىٰ .

وأجاب بعضهم : بأنهم أرادوا بـ(المذكر) ما ليس بمؤنث هنا . انتهىٰ « يس » .

فالذي : يكتب هو وجمعه والتي بلام واحدة ؛ لكثرة استعمالها ، واللَّذَينِ واللَّتينِ : مثنىً : بلامين على الأصل في كلِّ ما أوَّله لامٌ حُلِّي بـ(أل) ، وللفرق بينه وبين الجمع نصباً وجراً ، وحُمل الرفع عليهما ولم يُعكَس ؛ لسبق المثنىٰ فاستحقَّ الأصل ، و(أل) في الجميع زائدة لا مُعرِّفة ؛ لأن تعريفها بالصلة وحذفُها من الجميع لغة ، وكذا حذف نون الجمع ، وخُرِّج عليها كالذي خاضوا في قولٍ ، وكذا حذفُ نون المثنىٰ لبني الحارث ؛ كقوله ؛ أي : كقول الفرزدق يخاطب جريراً :

أَبنِـــي كَليـــب إنَّ عَمَّـــي اللَّـــذا قَتَــلا المُلُــوكَ وفكَّكَــا الأَغْــلاَلا

والحاصل : أنَّ الَّذِينَ للجمعِ ؛ إما بالنون مع (أل) أو حذفِها ، أو بحذفِ النون مع (أل) ، والرابعةُ رَفْعهُ بالواوِ والمثنىٰ ؛ إما بتخفيفِ النون مع (أَلْ) وحذفِها ، أو بتشديدِ النون أو حَذفِها مع (أل) ففيه أربعٌ أيضاً ، وأمَّا الذي والتي . . فتَحذف ياؤُهما مع (أل) مع إسكان ما قبلها أو كَسْرِهِ ، وكذا تَثْبُتُ ساكنةً مع (أل) وبدونها ، وتُشدَّد مكسورةً ومضمومةً مع (أل) ففيهما ستُّ لغات . انتهىٰ من « الخضري » .

وعبارة « التصريح » : ولك في ياءَي (الذي والتي) وجهان : الإثباتُ والحذفُ ، فعلى الإثباتِ تكون ؛ إما خفيفةً . . فتكون ساكنةً ، وإما شديدةً . . فتكون إما مكسورةً أو جاريةً بأوجه الإعراب ، وعلى الحذفِ : فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قَبْلَ الحذف ، وإما ساكناً ؛ فهـٰذه الخمسُ لغاتٌ في (الذي والتي) انتهىٰ منه .

والتي للمفردة المؤنثة ، واللذان للمثنى المذكر ، واللتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع ، واللذين واللتين في حالة النصب والجر ، والألىٰ والذين بالياء مطلقاً لجمع المذكر ، وقد يقال : اللذون بالواو في حالة الرفع ،

(والتي) حالة كونها موضوعة (للمفردة المؤنثة) العاقلة أو غيرها (واللذان للمثنى المذكر) العاقل وغيره (واللتان للمثنى المؤنث) كذلك وضعا (في حالة الرفع) علىٰ صورة المثنى المرفوع (واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها وُضِعا (في حالة النصب والجر) علىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور (والأُلَىٰ) ويكتب بغير واو مقصوراً وقد يُمدُّ (والذين) حالة كونه مستعملاً (بالياء مطلقاً) أي : رفعاً ونصباً وجراً كِلاهما (لجمع المذكر) العاقل كثيراً ولغيره قليلاً (وقد يقال) في الذين : (اللذون بالواو في حالة الرفع) واللذين بالياء في حالتي النصب والجر ؛ كقول رُؤْبَة :

نحن اللَّذُون صبَّحوا الصَّبَاحا ... يومَ النُّخَيل غارةً مِلْحَاحا

أي : نحن الشجعان اللذون صبحوا الصباح ؛ أي : أغاروا وقت الصباح وأول النهار علىٰ عدوهم بغتة ، وجاؤوا بعَدَدهم الكثيرة وعُدَدهم الوفيرة يوم (وقعة النخيل) بالتصغير ؛ اسم موضع بالشام وقعت فيه الحرب ، (غارة) : اسم مصدر من الإغارة على العدو ، وهو مفعول مطلق معنوي لـ(صبحوا) لأنه بمعنىٰ (أغاروا) ، (ملحاحاً) : نعت لـ(غارة) أي : إغارةً منصبَّةً عليهم ؛ كالمطر من قولهم : ألح المطر إذا دام ، وأراد : أنها غارة شديدة مستمرة زمناً طويلاً ، والشاهدُ في قوله : (اللذون) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ؛ كأنه جمع مذكر سالم للذي ، وبعضهم اغتر بمجيء اللذون في حالة الرفع ، والذين في حالة النصب والجر ، فزعم أن هـٰذه الكلمة معربة بالحروف ، وأنه جمع مذكر سالم حقيقة وذلك

واللائي واللاتي ، ويقال : اللواتي لجمع المؤنث ، وقد تحذف ياؤها نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، و﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ ،

بمعزل ، **والصحيح** : أنه مبني على الواو والياء ، وهـٰذه اللغة لغة عُقيل ، أو هُذيل بالتصغير فيهما ، وأو للشك (**واللائي**) بالهمز قبل آخره (**واللاتي**) بالتاء قبله (**ويقال**) في اللاتي : (**اللواتي**) أيضاً بزيادة الواو ، كل من الثلاثة موضوعة (**لجمع المؤنث** ، **وقد تحذف ياؤها**) أي : ياء هـٰذه الثلاثة اجتزاءً عنها بالكسرةِ التي قبلها فيقال فيها : اللاء واللات واللوات ، مثالُ استعمال (الذي) في المفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة (**نحو** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾) بالجنة ، **وإعرابه** : (الحمد) : مبتدأ (لله) : جار ومجرور خبر ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن (الذي) : اسم موصول للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة في محل الجر صفة للجلالة ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (صدقنا) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الموصول (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب مفعول أول (وَعْدَهُ) : مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير للفاعل .

(**و**) مثال (التي) للمفردة المؤنثة نحو قوله تعالىٰ : (﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾) ، **وإعرابه** : (قد) : حرف تحقيق (سمع الله) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (قول) : مفعول به منصوب وهو مضاف (التي) : اسم موصول للمفردة المؤنثة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون (تجادل) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على الموصول ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به (في زوجها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تجادل) ، والجملة الفعلية صلة الموصول

﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ ، ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ ، . . . .

لا محل لها من الإعراب .

ومثال (اللذان) في حالة الرفع نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾) ، وإعرابه : (واللذان) : الواو بحسب ما في القرآن (اللذان) : اسم موصول للمثنى المذكر في محل الرفع مبتدأ مبني على الألف ؛ لأنه علىٰ صورة المثنى المرفوع ، والنون حرف زائد لشبه التثنية (يأتيان) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، والهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل النصب مفعول به ، مبني على السكون (منكم) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل (يأتيان) تقديره : حالة كونهما كائنين ، والخبر مذكور في القرآن .

ومثال استعمال (اللّذين) نصباً نحو : (﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾) ، وإعرابه : (ربنا) : منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء للتخفيف تقديره : يا ربنا ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف (ونا) : ضمير جماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه ، وجملة النداء بحسب ما في القرآن (أرنا) : (أر) : فعل دعاء مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على (الله) ، (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب مفعول أول ، مبني على السكون (اللذين) : اسم موصول للمثنى المذكر في محل النصب مبني على الياء ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والنون حرف زائد لشبه التثنية (أضلانا) : (أضل) : فعل ماض مبني على الفت ، والألف ضمير للمثنى المذكر في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون (نا) : ضمير لجماعة المتكلمبن في محل النصب مفعول به ، والجملة

وأخذت من اللذين جاءاك ، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ، ﴿وَالَّتِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ ، ....

الفعلية صلة الموصول .

(و) مثال استعمال (اللذين) جراً نحو قولك : (**أخذت من اللذين جاءاك**) ، **وإعرابه** : (أخذت) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (من) : حرف جر (اللذين) : اسم موصول للمثنى المذكر في محل الجر بـ(من) مبني على الياء ، والنون حرف زائد لشبه التثنية ، الجار والمجرور متعلق بـ(أخذت) ، (جاءاك) فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

ومثال استعمال (الذين) رفعاً نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾) ، **وإعرابه** : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الياء أو على الفتح ، والنون حرف زائد لشبه الجمع (جاؤوا) : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول (من بعدهم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(جاء) .

ومثال استعمال (اللائي) رفعاً نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَالَّتِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾) ، **وإعرابه** : (واللائي) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (اللائي) : اسم موصول للجمع المؤنث في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون (يئسن) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (يئس) ، (يئس) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والنون ضمير لجماعة الإناث الغائبات في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ، وإنما حرك لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الضمير (من المحيض) : جار ومجرور متعلق بـ(يئس) ، والجملة الفعلية صلة الموصول .

﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ .

والمشترك ستة ألفاظ : من ، وما ، وأي ، وأل ، وذو ، وذا ، فهٰذه الستة تطلق على المفرد ، والمثنىٰ ، والمجموع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث ، وتستعمل (من) للعاقل ،

ومثال استعمال (اللاتي) رفعاً نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾) ، الواو : عاطفة (اللاتي) : اسم موصول لجمع المؤنث في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون (يأتين) : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة في محل الرفع فاعل ، مبني على الفتح (الفاحشة) : مفعول به منصوب ، والجملة صلة الموصول .

ولما فرغ المصنف من الموصول النصي . . أخذ يتكلم في الموصول المشترك ، وقد مر لك أنه هو المستعمل بلفظ واحد في معان مختلفة فقال : (**و**) الموصول (**المشترك**) بلفظ واحد بين المفرد المذكر ، والمؤنث ، وفروعهما (**ستة ألفاظ**) وهي : (**من**) بفتح الميم (**وما** ، **وأي** ، **وأل** ، **وذو** ، **وذا** ، **فهٰذه**) الألفاظ (**الستة**) أي : كل منها (**تطلق**) بلفظ واحد (**على**) كل من (**المفرد** ، **والمثنىٰ** ، **والمجموع**) تطلق على (**المذكر من ذلك**) المذكور (**كله**) من المفرد ، والمثنىٰ ، والجمع (**و**) على (**المؤنث**) منه ، فكل لفظ منها يأتي لمعنىً من المعاني الستة ، ولكل منها كلام يخصه ، كما ذكره المصنف بقوله : (**وتستعمل « من »**) في أصل وضعها (**للعاقل**) الأولىٰ للمصنف أن يقول : للعالم بكسر اللام ؛ أي : من قام به العلم ؛ لأنه يستعمل في الله سبحانه وتعالىٰ ، وهو يطلق عليه ، ولا يطلق عليه عاقل ؛ إما لأن أسماء الله تعالىٰ توقيفية على الأصح ولم يَرِدْ الإذنُ بإطلاقه عليه ، أو لما فيه من إيهام النقص بخلاف (عالم) في الأمرين . انتهىٰ « كواكب » .

و(ما) لغير العاقل ، تقول في (من) : يعجبني من جاءك ،

وفي « المجيب » : (ومَنْ) للعالم بكسر اللام ، عَدَل عن التعبير بالعاقل ؛ لأن (مَنْ) تطلق على الله ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ، ولا يوصف الباري تعالىٰ بالعقل ؛ لعدم الإذن فيه لإيهامه النقص ، **ولهٰذا يقسمون العقلاءَ ثلاثة أقسام** : الملائكة ، والإنس ، والجن ، وبهٰذا يعلم أن الكتاب العزيز ورد بإطلاق المبهمات عليه تعالىٰ ، فلا حاجة لما تكلَّفه الحفيدُ أوَّل « حاشية المختصر » من الاستدلال له بما في بعض الروايات . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(و) تستعمل (« ما ») في أصل وضعها (لغير العاقل) الأحسن أن يقال : لغيره بالإضمار ؛ لأن المقام مقام الإضمار لسبق المرجع ، والأولىٰ له مع مخالفته لمقتضى الحال بالإظهار في مقام الإضمار أن يقول : لغير العالم لما سبق ، وقد ذهب جماعة إلىٰ أن (ما) تطلق علىٰ من يعقل بلا شرط ، وادعى ابن خروف أنه مذهب سيبويه ، وفي « التلويح » كون (ما) لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة ، والأكثرون علىٰ أنها للعقلاء وغيرهم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(تقول) أيها النحوي (في « من ») إذا استعملتها بمعنى الجميع ؛ أي : جميع ما سبق آنفاً من المعاني الستة ، فتقول في استعمالها للمفرد المذكر : (يعجبني من جاءك) أي : الذي جاءك ، وإعرابه : (يعجبني) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، النون نون الوقاية (من) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون (جاءك) : فعل وفاعل مستتر يعود علىٰ (من) تقديره : (هو) ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة من الموصولة ، وجملة (يعجبني) مستأنفة .

ومن جاءتك ، ومن جاءاك ، ومن جاءتاك ، ومن جاؤوك ، ومن جئنك ،

(و) تقول إذا استعملتها في المفردة المؤنثة الغائبة : يعجبني (من جاءتك) أي : المرأة التي جاءتك ، وإعرابه : (من) : اسم موصول للمفردة المؤنثة بمعنى (التي) في محل الرفع ، معطوف علىٰ (من) الأولىٰ علىٰ كونها فاعلاً لـ(يعجبني) ، (وجاءتك) : فعل ماض وفاعله مستتر جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (من) ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة (من) الموصولة .

(و) تقول إذا استعملتها في المثنى المذكر الغائب : يعجبني (من جاءاك) أي : اللذان جاءاك ، وإعرابه : (من) : اسم موصول بمعنى (اللذان) في محل الرفع فاعل (يعجبني) : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة من الموصولة .

(و) تقول إذا استعملتها في المثنى المؤنث الغائب : يعجبني (من جاءتاك) (من) : اسم موصول في محل الرفع ، معطوف علىٰ (من) الأولىٰ (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث الفاعل ، مبنية على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، وجملة (جاء) صلة (من) الموصولة .

(و) تقول إذا استعملتها في الجمع المذكر : يعجبني (من جاؤوك) أي : الذين جاؤوك (جاؤوك) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة صلة (من) الموصولة .

(و) تقول إذا استعملتها في الجمع المؤنث : يعجبني (من جئنك) ،

وتقول في (ما) جواباً لمن قال : اشتريت حماراً أو أتاناً ، أو حمارين أو أتانين ، أو حمراً أو أتناً ، يعجبني ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، ....

وإعرابه : (جئن) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (جِيء) ، (جِيء) : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والنون نون النسوة في محل الرفع ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة الموصول .

(وتقول في) استعمال (« ما ») الموصولة بمعنى الجميع من المفرد ، والمثنىٰ ، والجمع المذكر من ذلك كله ، والمؤنث حالة كون قولك **(جواباً لمن قال)** لك : **(اشتريت حماراً أو أتاناً)** وهو أنثى الحمر **(أو حمارين أو أتانين ، أو حمراً)** بضم الحاء والميم جمع حمار ، وهو الذكر **(أو أتناً)** بضم الهمزة والتاء المثناة فوق ، جمع أتان **(يعجبني ما اشتريته)** أي : الحمار الذي اشتريته ، **وإعرابه** : (يعجبني) : فعل مضارع مرفوع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (ما) : اسم موصول في محل الرفع فاعل لـ(يعجبني) مبني على السكون (اشتريته) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة .

(و) تقول في استعمالها في المفردة المؤنثة : **يعجبني (ما اشتريتها)** أي : التي اشتريتها (ما) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (يعجبني) ، وجملة (اشتريتها) صلة الموصول ، والعائد الهاء منه .

(و) تقول في استعمالها في المثنىٰ مطلقاً : **يعجبني (ما اشتريتهما)** أي : اللذان أو اللتان اشتريتهما فـ(ما) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (يعجبني) ، وجملة (اشتريتهما) صلة الموصول ، والعائد ضميرهما ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .

وما اشتريتهم ، وما اشتريتهن ، وقد يعكس ذلك فتستعمل (من) لغير العاقل . . .

(و) تقول في استعمالها في الجمع المذكر : يعجبني (ما اشتريتهم) أي : اللذين اشتريتهم (ما) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (يعجبني) ، وجملة (اشتريتهم) صلة الموصول ، والعائد الهاء ، والميم حرف دال على الجمع ، وفيه استعمال هم لغير العاقل .

(و) في استعمالها في الجمع المؤنث : يعجبني (ما اشتريتهن) أي : اللاتي اشتريتهن ، وجملة (اشتريت) صلة الموصول ، والعائد الهاء ، والنون المشددة علامة جمع الإناث .

(وقد يعكس ذلك) الاستعمال الأصلي في (من ، ما) أي : يجعل عكس ما ذكروه ، وخلافه ، وقوله : (فتستعمل « من » لغير العاقل) وتستعمل (ما) للعاقل تفسير لقوله ، وقد يعكس ذلك ؛ أي : فتستعمل (من) لغير العاقل في ثلاث مسائل : **الأول** : أن ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل نحو : قول العباس بن الأحنف ، وهو مولد لا يحتج بشعره أبياتاً من (بحر الطويل) :

بكيتُ علىٰ سِرْب القطا إذ مَرَرْنَ بي ... فقلتُ ومثلي بالبكاء جديرُ
أسِربَ القطا هل مَنْ يُعير جناحَه ... لعَلِّي إلىٰ مَنْ قد هَويتُ أَطِيرُ
فجاوَبْنني مِن فوقِ غُصْنِ أراكة ... ألا كُلُّنا يا مستعيرُ نُعيرُ
وأيُّ قطاةٍ لم تُعِرْكَ جناحَها ... تعيشُ بذلٍّ والجناحُ كسيرُ

[اللغة] (السرب) : بكسر السين وسكون الراء المهملتين الجماعة (والقطا) : جمع قطاة نوع من الطير يشبه الحمام ، ويجمع أيضاً علىٰ قطوات (هويت) : بكسر الواو أحببتُ ، **والشاهد** : في قوله : (هل من يعير) نزل القطا منزلة العاقل ، وناداه وطلب منه الإعارة ، فاستعمل فيه (من) مع أنه غير عاقل ؛

نحو : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ﴾ ، وتستعمل (ما) للعاقل نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ ،

تنزيلاً له منزلة العاقل . انتهىٰ « خضري » .

والثانية : أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فُصِّل بـ(مَنْ) الموصولة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ) وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ لاقترانهما بالعاقل في عُموم كل دابة من قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ ، فأَوْقَع (مَنْ) علىٰ غير العاقل ، لمَّا اختلطَ بالعاقلِ في عمومِ كل دابة لأنها لغةً : اسمٌ لما يدب على الأرض عاقلاً كان أو غيره ، وإعرابه : (فمنهم) : الفاء تفصيلية (منهم) : جار ومجرور خبر مقدم (ومن) : اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر (يمشي) : فعل مضارع وفاعل مستتر (علىٰ بطنه) جار ومجرور متعلق بـ(يمشي) ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

والثالثة : أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه (مَنْ) الموصولة نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ، فإنه يشمل الآدميين وغيرهم ؛ من الشجر والدواب والجبال .

(وتستعمل « ما ») علىٰ خلاف أصلها (للعاقل) قال السهيلي : (ولا تقع للعاقل إلا بقرينة التعظيم والإبهام) .

(نحو) قوله تعالىٰ لإبليس : (﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾) أي : لمن خلقته ؛ يعني : آدم عليه السلام ، وإعرابه : (ما) اسم استفهام للتوبيخ في محل الرفع مبتدأ (منع) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول أول (أن) : حرف نصب ومصدر (تسجد) : فعل

والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره ، تقول في (أي) : يعجبني أي قام ، وأي قامت ،

مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ أنه مفعول ثان لـ(منع) تقديره : ما منعك السجود لما خلقت بيدي (لما) : جار ومجرور متعلق بـ(تسجد) ، (خلقت) : فعل وفاعل صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : لما خلقته بيدي (الباء) : حرف جر مبني على الكسر (يدي) : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، أصله (يدين لي) حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، ثم أدغمت الياء في ياء المتكلم (يدَيْ) : مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة مع أن الأصل في حركة التخلص الكسرة ؛ فراراً من ثقل الكسرة مع التضعيف ، الجار والمجرور متعلق بـ(خلقت) ، وجملة الاستفهام جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

(**والأربعة الباقية**) من قسم المشترك ، وهي : أيٌّ ، وأل ، وذو ، وذا (**تستعمل للعاقل وغيره**) بطريق الاشتراك (**تقول في « أي »**) إذا استعملْتَها للمفرد المذكر : (**يعجبني أيٌّ قام**) أي : الذي قام ، وإعرابه : (**يعجبني**) : فعل مضارع مرفوع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به (أي) : اسم موصول بمعنى (الذي) مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قَامَ) : فعل ماض وفاعله مستتر ، والجملة صلة (أيٌّ) الموصولة ، وقس عليه إعراب البقية .

(**و**) تقول إذا استعملتها في المفردة المؤنثة : (**أي قامت**) أي : التي قامت .

وأي قاما ، وأي قامتا ، وأي قاموا ، وأي قمن ، سواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً .

وأما (أل) . . فإنما تكون اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول ؛ كالضارب والمضروب ؛

(و) في المثنى المذكر : (**أي قاما**) أي : اللذان قاما .

(و) في المثنى المؤنث (**أي قامتا**) أي : اللتان قامتا .

(و) في الجمع المذكر (**أي قاموا**) أي : الذين قاموا .

(و) في الجمع المؤنث (**أي قمن**) أي : اللاتي قمن .

(**سواء**) فيما ذكر من الأمثلة (**كان القائم عاقلاً أو**) كان (**حيواناً**) غير عاقل ، نعم ؛ أيٌّ قاموا خاص بالعقلاء ؛ لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل .

(**وأما « أل »** . . **فإنما تكون اسماً موصولاً**) مشتركاً بين المفرد ، والمثنىٰ ، والجمع المذكرِ من ذلك كله ، والمؤنث (**إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول**) مراداً به الحدوث وليست موصولاً حرفياً ؛ لأن الضمير يعود إليها ، وهو لا يعود إلا على الأسماء ولا حرفَ تعريف ؛ لأنها داخلة على الفعل تقديراً ، لأن المشتق في تقدير الفعل ، وإنما نقل الإعراب إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ويدل علىٰ كونها اسماً أمران : **الأول** : أن الوصف معها يعمل بلا شرط ، ولو كانت حرفاً . . لكانت مبعدة عن شبه الفعل ، فلا يكون الوصف معها عاملاً .

والثاني : ألا يتقدم عليها معمول مدخولها ، فلا يقال : جاء زيداً الضارب ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف يفسره المذكور تقديره : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

فاسم الفاعل المراد به الحدوث (**كالضارب و**) اسم المفعول المراد به الحدوث كـ(**المضروب**) واختصت من بين الموصولات بكون صلتها الوصف

أي : الذي ضرب ، والذي ضرب ، ونحو : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۞ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾ .

الصريح ؛ لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة ؛ لأنها لما أشبهت (أل) المعرفة صورة ، وهي لا تدخل إلا على المفرد . . سبكوا لها من الجملة مفرداً يكون في معنى الجملة ؛ لتدخل عليه وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ؛ لأنه في المعنىٰ جملة فعلية خبرية ، فإن الضارب إذا فسرته تقول : (أي : الذي ضرب) بفتح الضاد والراء (و) المضروب إذا فسرته تقول : أي : (الذي ضرب) بضم الضاد وكسر الراء .

(ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾) ، وهـٰذا تنظير للضارب ؛ لأنه في تأويل إن الذين تصدقوا واللاتي تصدقن ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب (المصدقين) : اسمها منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل الصحيح يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هم) يعود علىٰ (أل) الموصولة (والمصدقات) : معطوف على (المصدقين) منصوب بالكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم والتقدير : إن الذين تصدقوا واللاتي تصدقن .

(و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۞ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾) ، وهـٰذا تنظير للمضروب ، وإعرابه : الواو : عاطفة (السقف) : معطوف علىٰ (والطور) علىٰ كونه مجروراً بواو القسم ، وعلامة جره كسرة ظاهرة (المرفوع) : صفة لـ(السقف) تبعه بالجر ، وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير يرفع نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (أل) والتقدير : والسقف الذي رفع ؛ يعني : السماء (والبحر المسجور) أي : المملوء ماءً معطوف أيضاً على (الطور) لأن العطف إذا كان بالواو . . يكون على الأول

وأما (ذو) . . فخاصة بلغة طيء ، تقول : جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن .

(المسجور) : صفة لـ(البحر) وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير يرفع نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : والبحر الذي بُجِر ؛ أي : مُلِيء ماءً ، واقتصاره على اسم الفاعل واسم المفعول فيما ذكر ظاهر في أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة ، كالحسن وجهه ليست موصولة ؛ بل حرف تعريف ، وهو ما صححه في « المغني » . انتهىٰ « فاكهي » .

(وأما « ذو ») الموصولة التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه بلفظ واحد (. . **فخاصة بلغة طيء**) أي : فكونها موصولةً خاص بلغة طيء ، وهم قوم من العرب تنسب إلىٰ طيء ؛ رجل من حمير ، وفي « شفاء الصدور » : (طيء علىٰ وزن (سيد) أبو قبيلة من اليمن ، وهو طيء بن داوود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير) كذا في « الصحاح » .

(**تقول**) في استعمالها بمعنى الجميع : (**جاءني ذو قام**) أي : الذي قام .

(**وذو قامت**) أي : التي قامت .

(**وذو قاما**) أي : اللذان قاما .

(**وذوقامتا**) أي : اللتان قامتا .

(**وذو قاموا**) أي : الذين قاموا .

(**وذو قمن**) أي : اللاتي قمن ، سواء كان القائم عاقلاً أو غير عاقل .

وتقول في إعراب المثال الأول : (جاءني ذو قام) : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، والنون نون الوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، مبني على السكون (ذو) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع فاعل ،

وأما (ذا) . . فشرط كونها موصولاً أن تتقدم عليها (ما) الاستفهامية نحو : ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ ، أو (من) الاستفهامية نحو : من ذا جاءك ،

مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً (قام) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ذو) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة ، والمشهور في لغة طيء إفراد (ذو) وتذكيرها ، وبناؤها على السكون ؛ لأنها حرفان الثاني منهما ساكن ، قاله في « المجيب » .

(وأما « ذا ») الموصولة . . فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة ، وقد تستعمل اسماً موصولاً بمعنى الجميع ، وإذا خرجت عن معنى الإشارة (. . فشرط كونها) اسماً (موصولاً) استجماع ثلاثة أمور ذكر المصنف منها ثنتين : الأول منهما : (أن تتقدم عليها « ما » الاستفهامية) باتفاق من البصريين ، مثال تقدم (ما) الاستفهامية عليها (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ (مَاذَا يُنفِقُونَ﴾) أي : ما الذي ينفقونه ، وإعرابه : (يسألون) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير متصل في محل الرفع فاعل ، وهو متصرف من (سأل) المتعدي إلىٰ مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول أول (ماذا) : (ما) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ (ذا) : اسم موصول بمعنى (الذي) الذي في محل الرفع خبر لـ(ما) الاستفهامية ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مفعول ثان لـ(سأل) ، (ينفقون) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، والواو فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل صلة لـ(ذا) الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : ما الذي ينفقونه .

(أو) أن يتقدمها (« من » الاستفهامية) على الأصح عندهم ، مثال تقدم (من) الاستفهامية عليها (نحو) قولك : (من ذا جاءك) أي : من الذي جاءك ،

وألا تكون ملغاة بأن يقدر تركيبها مع (ما) نحو : ماذا صنعت : إذا قدرت (ماذا) اسماً واحداً مركباً ،

وإعرابه : (من) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ (ذا) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل رفع خبر (من) الاستفهامية (جاءك) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به ، والجملة الفعلية صلة (ذا) الموصولة ، والعائد ضمير الفاعل ، فإن لم يتقدمها استفهام بـ(ما) أو بـ(من) . . لم تكن موصولة ؛ لانتفاء الشرط الأول ؛ بل تكون اسم إشارة ، ولم يشترط الكوفيون هٰذا الشرط الأول ، واستدلوا علىٰ عدم اشتراطه بقول الشاعر وهو يزيد بن مُفرِّغ الحميريُّ . انتهىٰ « تصريح » :

عـدس مـا لعبـاد عليـكِ إمـارة نجـوتِ وهـٰذا تحمليـن طليـقُ

والتقدير عندهم : والذي تحملينه طليق ، ورُدَّ عليهم : بجعل (ذا) اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ ، خبره (طليق) ، وجملة (تحملين) حال من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : وهٰذا طليق حال كونه محمولاً لكِ ، قال الفاكهي : (والقول أن (ذا) في البيت موصولة يَرُدُّه دخولُ (ها) التنبيه عليها . انتهىٰ .

(و) الشرط الثاني (**ألا تكون ملغاة**) إلغاءً حكمياً أو حقيقياً ، فالإلغاء الحكمي (**بأن يقدر تركيبها مع « ما »**) فيصير المجموع اسم استفهام ، مثال إلغائها حكماً (**نحو**) قولك : (**ماذا صنعت : إذا قدرت « ماذا »**) في المثال (**اسماً واحداً مركباً**) بمعنىٰ ؛ أي : شيء صنعت ، فتقول في إعراب المثال على الإلغاء : (ماذا) : اسمُ استفهامٍ مركبٌ في محل النصب مفعول مقدم وجوباً لـ(صنعت) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام (صنعت) : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية إنشائية لا محل لها من الإعراب ، أما إذا لم تقدَّر إلغاء (ذا) بأن قدرت

(ما) اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ ، و(ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) في محل الرفع خبراً لـ(ما) الاستفهامية . . فذا حينئذ موصولة ، وجملة (صنعت) صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : ما الذي صنعته ، ويظهر كون قصد المتكلم الإلغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام ، وبجواب السائل ، فعَلَ الإلغاءِ وهو كون (ماذا) كلمةً واحدةً في محل نصب تأتي بالبدل منصوباً فتقول : ماذا صنعت خيراً أم شراً ، (فذا) ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب ، فيعلم أنه مفعول مقدم لـ(صنعت) وعلىٰ عدم الإلغاء ، وهو كون (ما) : اسمَ استفهام مبتدأ ، و(ذا) : اسمَ موصول خبره تأتي بالبدل مرفوعاً ، فتقول : ماذا صنعت خير أم شر بالرفع ، (فذا) غير ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فيعلم أنه مرفوع بالابتداء ، و(ذا) خبره ، وقس عليه جواب السائل في الآية ، وقد جاء الجواب بالوجهين في قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ بنصب العفو على الإلغاء ؛ أي : قل : ينفقون العفو ؛ أي : الفاضل عن الحاجة ، وبرفعه علىٰ عدم الإلغاء فيكون العفو خبراً حذف مبتدؤه ؛ أي : المنفق العفو ، أو هو العفو ، وسكت المصنف عن الإلغاء مع (من) فيحتمل إلحاقه بـ(ماذا) وهو ظاهر عبارة « الألفية » ، ومشىٰ عليه جمع ، ويحتمل خلافه . انتهىٰ من « الكواكب » .

والإلغاء الحقيقي : أن تقدر (ذا) زائدة بين (ما) ومدخولها ، كأنك قلت : ما صنعت ، لـٰكن هـٰذا مذهب كوفي ، والبصري يمنعه ؛ لأنه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء . انتهىٰ « فاكهي » .

والشرط الثالث من الشروط الثلاثة : ألا تكون (ذا) مشاراً بها نحو : ماذا التواني ، وسكت عنه المصنف لوضوحه . انتهىٰ « خضري » .

وتفتقر الموصولات كلها إلىٰ صلة متأخرة عنها وعائد ، والصلة إما جملة

ولما فرغ المصنف من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معناها . . أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال ، ولا يتم معناها إلا به فقال : (**وتفتقر**) أي : تحتاج (**الموصولات**) الاسمية ؛ لأن الكلام فيها (**كلها**) نصها ومشتركها (**إلىٰ صلة**) توصل بها لتتم معناها ؛ جملة كانت أو شبهها ، معهودة ؛ أي : معلومة تلك الصلة للمخاطب في اعتقاد المتكلم ؛ لأنك إنما تأتي بالصلة ؛ لتعرِّفَ المخاطبَ الموصولَ المبهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، إلا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها ؛ **فالأول** : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ ، **والثاني** : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ ، وأما في غير ذلك . . فلا يجوز إبهامها (**متأخرة**) تلك الصلة (**عنها**) أي : عن الموصولات وجوباً ؛ لأن الموصول ناقص لا يتم معناه إلا بصلة ، فهي مُعرِّفَة ومبينة له ، ومُنَزَّلَة منه منزلة جزئه المتأخر ، فلا يجوز تقدمُها ولا شيء منها على الموصول ، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه .

وأما نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ . . فالظرف فيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة (أل) والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين كما مر .

(**و**) تفتقر الموصولات أيضاً إلىٰ (**عائد**) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ؛ ليحصل الربط بينهما ، وإلا . . لكانت الصلة أجنبية عنه ؛ لأنها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها (**والصلة**) أي : وصلة الموصول (**إما جملة**) اسمية : وهو ما تركب من المبتدأ والخبر ، أو فعلية : وهو ما تركب من الفعل والفاعل ، ويشترط في الجملة الواقعة صلة ثمانية شروط : **الأول** : أن تكون خبرية ؛ أي : محتملة للصدق والكذب في ذاتها وإن قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ، ومنها الجملة القسمية : نحو : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ وإن كان القسم إنشاءً ؛ لأن

المقصود جوابه وهو خبر ، وكذا الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبراً ؛ كجاء الذي إن قام قمت ، والمراد كونها خبرية أصالة ؛ إذ هي الآن لا حكم فيها ؛ لعدم قصد نسبتها ، فليست كلاماً فضلاً عن كونها خبراً ، وكذا جملة الصفة والحال والخبر . انتهىٰ « خضري » .

لا إنشائية ؛ لأنه يجب أن يكون مضمونها حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها ، فلا يقال : جاء الذي أضربه .

والثاني : أن تكون معهودة للمخاطب ؛ ليتميز بها الموصول إلا في مقام التهويل والتفخيم فحسُنَ إبهامها نحو : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ .

والثالث : أن تكون خالية من معنى التعجب ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ففيه إبهام ، والمقصود من الصلة : التعريف ، فلا يجوز : جاءني الذي ما أحسنه .

والرابع : أن تكون غير مفتقرة إلىٰ كلام قبلها نحو : جاء الذي لـٰكنه قائم ، فإن هـٰذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرىٰ نحو : ما قعد زيد لـٰكنه قائم .

والخامس : أن تكون مشتملة علىٰ رابط يربطها بالموصول ، وهو غالباً : ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما ، ومن غير الغالب . . قد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله :

وأنـت الـذي فـي رحمـة الله أطمـعُ

كما سيأتي .

والسادس : ألا تكون معلومة لكل أحد نحو : جاء الذي حاجباه فوقَ عينيه ، إلا

أو شبهها ؛ فالجملة ما تركب من فعل وفاعل نحو : جاء الذي قام أبوه ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، ....

عند إرادة الاستغراق .

والسابع : تأخرها عنه ؛ لأنها من كماله ومُنزَّلَةٌ منه منزلةَ جزئه المتأخر ، ولذا سُمي ناقصاً ، فلا يجوز تقدمها ولا شيء من أجزائها على الموصول ؛ لأن الموصول كصَدْرِ الكلمة ، والصلةُ كعجزها .

والثامن : عدم الفصل بينها وبين الموصول فحقيق أن يتصلا ، فلا يجوز الفصل بينها وبينه ، وكذا بينه وبين معمولها ، وبين بعض الصلة وبعض آخر ، والمرادُ بفاصل أجنبي ، ومنه تابعُ الموصول وما استثني منه . انتهىٰ « يس » .

(**أو شِبْهُها**) أي : شبه الجملة في حصول الفائدة به ، والمراد بـ(شبه الجملة) : الظرف والجار والمجرور التامان ، كما سيأتي قريباً ، وهـٰذا في غير صلةِ الألف واللام ، وأما هي . . فسيأتي حكمها مفصلاً (**فالجملة**) التي تقدم لنا ذكرها آنفاً (**ما**) أي : قول (**تركب من فعل وفاعل**) أو من فعل ونائب فاعل ؛ فالأول : (**نحو : جاء الذي قام أبوه**) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (الذي) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (قام أبوه) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، وجملة (قام) صلة الموصول ، والعائد ضمير (أبوه) (**و**) نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾) ، وقد مر إعرابه في أول الموصول حيث سبق تمثيله للمفرد المذكر ، وأعاده هنا ؛ تمثيلاً للجملة المركبة من الفعل والفاعل ، والثاني : نحو : جاء الذي ضُرب أبوه ، وإعرابه : (جاء) فعل ماض (الذي) : اسم موصول في محل الرفع فاعلُ (جاء) ، (ضرب) : فعل ماض مغير الصيغة (أبوه) : نائب فاعل لـ(ضرب) ، والعائد ضمير أبوه .

أو من مبتدأ وخبر نحو : جاء الذي أبوه قائم ، وقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ ، وشبه الجملة ثلاثة أشياء : أحدها : الظرف نحو : جاء الذي عندك ،

(**أو**) ما تركب (**من مبتدأ وخبر**) أو من وصف ومرفوعه ؛ فالأول : (**نحو : جاء الذي أبوه قائم**) فجملة (أبوه قائم) مبتدأ وخبر صلة الموصول ، والعائد ضمير (أبوه) (**وقوله تعالى**) : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝ (ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾) ، **وإعرابه** : (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة ثانية لـ(النبأ) ، (هم) : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع مبتدأ (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(مختلفون) وهو خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية صلة الموصول ، والعائد ضمير (هم) ، والثاني : نحو : جاء الذي ما قائم أبوه : (الذي) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (جاء) ، (ما) : نافية (قائم) : مبتدأ مرفوع ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم (ما) النافية (أبوه) : فاعل قائم سد مسد الخبر مرفوع به ، وجملة المبتدأ ومرفوعه صلة الموصول ، والعائد ضمير أبوه .

(**وشبه الجملة**) فيما تقدم ؛ يعني : في حصول الفائدة به (**ثلاثة أشياء : أحدها : الظرف**) المكاني وشرط وقوعه صلة : أن يكون تاماً لا ناقصاً ، والتام من الظرف والجار والمجرور هو : ما كان متعلقه عاماً كالكون والحصول ، وقيل التام : ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره ، مثاله (**نحو : جاء الذي عندك**) ، **وإعرابه** : (جاء) : فعل ماض (الذي) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (عند) : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة الموصول تقديره : جاء الذي استقر عندك ، والعائد الضمير المستتر في المتعلَّق .

وقوله تعالىٰ : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ ﴾ .

وثانيها : الجار والمجرور

(و) نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ) وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ ، **وإعرابه** : (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (عندكم) : (عند) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (عند) : مضاف ، والكاف ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم ، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة تقديره : ما استقر عندكم ، والعائد الضمير المستتر في المتعلق المحذوف ، وجملة (ينفد) من الفعل والضمير المستتر فيه خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (عند الله) : ظرف ومضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لما تقديره : وما استقر عند الله ، والعائد الضمير المستتر في المتعلق المحذوف باق خبر لـ(ما) الموصولة ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ كقاض ؛ لأن أصله (باقي) استثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة القاف ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ ﴾ ، وخرج بالظرف المكاني : الظرف الزماني نحو : جاء الذي اليوم ، فلا يصح جعله صلة ؛ لعدم حصول الفائدة به ، وبالتام : المكاني الناقص : وهو ما كان متعلقه كوناً خاصاً : نحو : جاء الذي مكاناً ؛ أي : يسكن مكاناً فلا يصح الوصل به ؛ لأنه لا يفهم متعلقه بمجرد ذكره فلا تحصل الفائدة به .

(**وثانيها**) : أي : ثاني الأشياء الثلاثة (**الجار والمجرور**) التام وهو ما متعلقه

نحو : جاء الذي في الدار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ﴾ ، ويتعلق الظرف ، والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوباً تقديره : استقر .

كون عام (**نحو : جاء الذي في الدار**) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (الذي) : اسم موصول في محل الرفع فاعل (في الدار) : جار ومجرور تام متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة الموصول تقديره : استقر في الدار ، والعائد الضمير المستكن في المتعلق المحذوف (و) نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا) وَتَخَلَّتْ ﴾ ، وإعرابه : (ألقىٰ) : فعل ماض ، التاء علامة تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على الأرض المذكورة في قوله : ﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ ، (ما) اسم موصول في محل النصب مفعول به لـ(ألقت) : (فيها) جارٌ ومجرورٌ تَامٌّ متعلق بواجب الحذف تقديره : ما استقر فيها ، والعائد الضمير المستكن في المتعلق المحذوف ، فالجار والمجرور في المثالين تام لكون متعلقه عاماً ، بخلاف الجار والمجرور الناقص نحو : جاء الذي بك أو فيك أو عنك ، فلا يكون صلة للموصول ؛ لعدم حصول الفائدة به لنقصانه ؛ لأنه لا يعلم متعلقه إلا بذكره .

(**ويتعلق الظرف ، والجار والمجرور إذا وقعا صلة**) للموصول (**بفعل محذوف**) وبذلك أشبها الجملة (**وجوباً**) لقيامهما عن ذلك المحذوف ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه (**تقديره : استقر**) أو حصل ، أو كان ، أو وُجد لا بوصف محذوف ؛ كمستقر ، وكائن ، وحاصِلٍ ؛ لأنه مفرد ، فلا يجوز تقديره : وصفاً كمستقر ؛ لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة ، إلا إذا كان صلةً لـ(أل) أو قسماً ثانياً من المبتدأ .

* *

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هـٰذا فصل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**الاسم**) : مبتدأ ، (**الموصول**) : صفة لـ(الاسم) ، (**ما افتقر**) : (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع خبر المبتدأ (افتقر) : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، (**إلىٰ صلة**) : جار ومجرور متعلق بـ(افتقر) ، (**وعائد**) : معطوف علىٰ صلة ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**وهو ضربان**) : مبتدأ وخبر مرفوع بالألف ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً ، (**نص**) : بدل من (ضربان) بدل بعض من كل ، (**ومشترك**) : معطوف علىٰ (نص) .

(**فالنص**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الموصول ضربان ، وأردت بيان كل من الضربين . . فأقول لك النص الذي تقدم لنا ذكره آنفاً (النصُّ) : مبتدأ ، (**ثمانية ألفاظ**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً ، (**الذي**) : بدل محكي من (ثمانية) بدل تفصيل من مجمل ، أوبدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والرابط بين البدل والمبدل منه مقدر تقديره : الذي منها ، أو لا حاجة إلى الرابط ؛ لاستكماله العدد بالعَدِّ (**للمفرد المذكر**) : جار ومجرور وصفة متعلق بمحذوف وجوباً ، حال من الذي تقديره : حالة كون الذي موضوعاً للمفرد المذكر ، وهـٰذه الحال حالة لازمة للذي .

(والتي) : معطوف على (الذي) مرفوع محكي ، **(للمفردة المؤنثة)** : جار ومجرور وصفة متعلق بمحذوف حال من (التي) أي : حالة كونها موضوعةً للمفردة المؤنثة .

(واللذان) : معطوف محكي على (الذي) ، **(للمثنى المذكر)** حال من (اللذان) أي : حالة كونه موضوعاً للمثنى المذكر .

(واللتان) : معطوف محكي على (الذي) ، **(للمثنى المؤنث)** : حال من (اللتان) أي : حالة كونه موضوعاً للمثنى المؤنث **(في حالة الرفع)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (اللذان واللتان) تقديره : حالة كونهما في حالة الرفع .

(واللذين) : معطوف محكي على (الذي) مرفوع محكي ، **(واللتين)** : معطوف محكي على (الذي) مرفوع ، **(في حالة النصب والجر)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (اللذين واللتين تقديره : حالة كونهما كائنين في حالة النصب والجر .

(والأُلىٰ) : معطوف محكي على (الذي) ، **(والذين)** : معطوف محكي على (الذي) **(بالياء)** جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الذين) تقديره : حالة كونه مقروءاً بالياء لا بالواو **(مطلقاً)** حال ثانية من (الذين) تقديره : حالة كون الذين مطلقاً عن التقييد بحالة الرفع ، أو النصب ، أو الجر .

(وقد يقال) فيه **(اللذون بالواو في حالة الرفع)** : الواو : اعتراضية (قد) : حرف تقليل (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (اللذون) : نائب فاعل محكي لـ(يقال) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

الحكاية (بالواو) : جار ومجرور حال من (اللذون) أي : حالة كونه مقروءاً بالواو ، (في حالة الرفع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وجملة القول جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**واللائي واللاتي**) : معطوفان محكيان على (الذي) ، (**ويقال : اللواتي**) : الواو : اعتراضية (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة (اللواتي) : نائب فاعل محكي ، والجملة الفعلية معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**لجمع المؤنث**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (اللائي واللاتي) تقديره : حالة كونهما موضوعين لجمع المؤنث .

(**وقد تحذف ياؤها**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (تحذف) : فعل مضارع مغير الصيغة (ياؤها) : نائب فاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وأمثلتها نحو قوله ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (الذي صدقنا وعده) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (و﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾) : معطوف محكي على ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا ﴾ علىٰ كونه مضافاً إليه لنحو : (﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ ﴾) ، وكذا قوله : (﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾) ، وكذا قوله : (﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾) : معطوفات محكيات علىٰ قوله : (﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، وكذا قوله : (﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ ، ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾) :

معطوفان محكيان علىٰ قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ .

(**والمشترك**) : الواو : عاطفة (المشترك) : مبتدأ ، (**ستة ألفاظ**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالنص) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (من) : بدل محكي من (ستة) والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**وما**) : معطوف محكي علىٰ (من) ، (**وأي**) : معطوف علىٰ (من) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وأل ، وذو ، وذا**) : معطوفات محكيات علىٰ (من) .

(**فهٰذه الستة**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المشترك ستة ألفاظ ، وأردت بيان كيفية اشتراكها . . فأقول لك هٰذه الستة (هٰذه) : مبتدأ (الستة) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، (**تطلق**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الستة) تقديره : (هي) ، (**على المفرد**) : جار ومجرور متعلق بـ(تطلق) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فهٰذه الستة مطلقة على المفرد ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (**والمثنىٰ ، والمجموع**) : معطوفان على (المفرد) ، (**المذكر**) : بدل من (المفرد) وما بعده ، أو عطف بيان له ، (**من ذلك**) : جار ومجرور صفة لـ(المذكر) ، (**كله**) : توكيد لاسم الإشارة ، (**والمؤنث**) : معطوف على (المذكر) .

(**وتستعمل من**) : فعل مضارع مرفوع (من) : نائب فاعل محكي ،

(**للعاقل**) : جار ومجرور متعلق بـ(تستعمل) ، (**وما**) : نائب فاعل محكي معطوف علىٰ (من) علىٰ كونها نائب فاعل لـ(تستعمل) ، (**لغير العاقل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تستعمل) .

(**تقول**) : فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره : (أنت) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**في من**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(تقول) ، (**يعجبني من جاءك**) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**ومن جاءتك ، ومن جاءاك ، ومن جاءتاك ، ومن جاؤوك ، ومن جئنك**) معطوفات علىٰ (من جاءك) محكيات ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعته بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وتقول**) : الواو : عاطفة (تقول) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، (**في ما**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(تقوله) ، وجملة القول معطوفة علىٰ جملة قول : (تقول في من) ، (**جواباً**) : صفة لمصدر محذوف وجوباً تقديره : قولاً جواباً ، منصوب على المفعولية المطلقة بـ(تقول) ، (**لمن**) : جار ومجرور متعلق بـ(جواباً) لأنه اسم مصدر من أجاب الرباعي ، (**قال**) : فعل ماض وفاعله مستتر ، والجملة صلة لـ(من) الموصولة ، (**اشتريت حماراً أو أتاناً ، أو حمارين أو أتانين ، أو حمراً أو أتناً**) : مقول محكي لـ(قال) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (أتناً) .

(**يعجبني ما اشتريته ، واشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم ،**

وما اشتريتهن) : مقول محكي لقوله : (وتقول في ما) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (اشتريتهن) .

(وقد يعكس ذلك) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل مبني على السكون (يعكس) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (ذلك) (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع نائب فاعل لـ(يعكس) مبني على السكون ، (اللام) : لبعد المشار إليه ، والكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ؛ حملاً له علىٰ كاف للضمير ، والجملة من الفعل المغير ونائبه مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (فتستعمل من لغير العاقل) : الفاء : حرف عطف وتفريع (تستعمل) : فعل مضارع مغير الصيغة (من) : نائب فاعل محكي (لغير العاقل) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(تستعمل) ، وجملة (تستعمل) من الفعل المغير ونائب فاعله معطوفة علىٰ جملة قوله : (وقد يعكس) مفرعة عليها علىٰ كونها مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (بطنه) .

(وتستعمل ما) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله محكي ، (للعاقل) : جار ومجرور متعلق بـ(تستعمل) ، وجملة (تستعمل) معطوفة علىٰ جملة قوله : (فتستعمل من لغير العاقل) علىٰ كونها جملة مفرعة علىٰ قوله : (وقد يعكس) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾) : مضاف إليه محكي ،

وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ياء يدي ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره**) : الواو استئنافية (الأربعة الباقية) : صفة لـ(الأربعة) ، (تستعمل) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأربعة) ، (للعاقل) : جار ومجرور متعلق بـ(تستعمل) ، (وغيره) : معطوف على (العاقل) ، وجملة (تستعمل) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والأربعة الباقية مستعملة للعاقل وغيره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**تقول**) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوباً ، والجملة مستأنفة ، (في أي) : جار ومجرور متعلق بـ(تقول) ، (**يعجبني أي قام ، وأي قامت ، وأي قاما ، وأي قامتا ، وأي قاموا ، وأي قمن**) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (قمن) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**سواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً**) : (سواء) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعده ، والخبر مرفوع بالضمة الظاهرة (كان القائم) : فعل ناقص واسمه (عاقلاً) : خبره (أو حيواناً) : معطوف علىٰ (عاقلاً) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر متصيد منها من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ ، مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخر تقديره : كون القائم عاقلاً أو حيواناً سيان ، والجملة مستأنفة .

(**وأما أل .. فإنما تكون اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط وتفصيل (أل) : مبتدأ محكي

مرفوع بضمة مقدرة (فإنما) : الفاء : رابطة لجواب أما الشرطية وجوباً (إنما) : أداة حصر ونفي مبني على السكون (تكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (أل) ، (اسماً) : خبر (تكون) ، (موصولاً) : صفة لـ(اسماً) ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما أل . . فكائنة اسماً موصولاً ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بـ(تكون) ، (دخلت) : فعل ماض مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (أَلْ) ، (على اسم الفاعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(دخلت) أو اسم المفعول ، معطوف على اسم الفاعل ، وجملة (دخل) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) والظرف متعلق بـ(تكون) كما مر آنفاً والتقدير : وأما أل . فكائنة اسماً موصولاً وقت دخولها على اسم الفاعل ، أو على اسم المفعول ، (كالضارب) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالضارب ، والجملة مستأنفة ، (والمضروب) : معطوف على (الضارب) .

(أي : الذي ضرب والذي ضرب) : (أي) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون (الذي ضرب والذي ضرب) مفسر للضارب والمضروب ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ باء (ضرب) الأخير ، (ونحو : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾) : الواو : عاطفة (نحو) : معطوف علىٰ قوله : (كالضارب)

مجرور بالكسرة الظاهرة (نحو) : مضاف (إن المصدقين والمصدقات) : مضاف إليه محكي ، (وقوله تعالىٰ) : الواو : عاطفة (قوله) : معطوف علىٰ (نحو) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۞ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾) : مقول محكي لقوله تعالىٰ ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ راء (المسجور) .

(**وأما ذو . . فخاصة بلغة طيء**) : (أما) : حرف شرط (ذو) : مبتدأ محكي (فخاصة) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (خاصة) : خبر المبتدأ (بلغة طيء) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(خاصة) ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة قوله : (وأما أل) .

(**تقول**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة مستأنفة ، (**جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذوقاموا ، وذو قمن**) : مقول محكي والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (قمن) .

(**وأما ذا . . فشرط كونها موصولاً أن تتقدم عليها ما الاستفهامية**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أما) : حرف شرط (ذا) : مبتدأ محكي (فشرط) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (شرط) : مبتدأ ثان وهو مضاف (كونها) : مضاف إليه ، والكون مصدر مضاف إلى اسمه (موصولاً) : خبر الكون منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (أن) : حرف نصب ومصدر (تتقدم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(تتقدم) ، (ما) : فاعل تـ(تقدم) محكي (الاستفهامية) : صفة لـ(ما) مرفوع بالضمة

الظاهرة ، وجملة (تتقدم) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فشرط كونها موصولاً تقدم (ما) الاستفهامية عليها ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) معطوفة علىٰ جملة (أما) في قوله : (وأما أل) .

(**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو . . . إلخ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**أو من الاستفهامية**) : معطوف علىٰ (ما) الاستفهامية علىٰ كونه فاعلاً لـ(تتقدم) ، (**نحو : من ذا جاءك**) : (نحو) : خبر لمحذوف (من ذا) ، (جاءك) : مضاف إليه محكي ، والجملة معترضة .

(**وألا تكون ملغاة**) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (تكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) واسمها ضمير يعود علىٰ (ذا) ، (ملغاة) : خبر تكون منصوب ، وجملة (ألا تكون) معطوفة علىٰ جملة قوله : (أن تتقدم عليها) علىٰ كونها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني ، والتقدير : وأما ذا . . فشرط كونها موصولاً تقدم (ما) الاستفهامية عليها ، وعدم كونها ملغاة ، (**بأن يقدر تركيبها مع ما**) : الباء : حرف جر وتصوير (أن) : حرف نصب ومصدر (يقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) (تركيبها) : نائب فاعل ومضاف إليه (مع) : منصوب على الظرفية الاعتبارية وهو مضاف (ما) : مضاف إليه محكي ، وجملة (يقدر) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالباء تقديره : بتقدير تركيبها (مع ما) الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره : وذلك مصور

بتقدير تركيبها (**مع ما**) ، والجملة مستأنفة (**نحو : ماذا صنعت**) : (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (ماذا صنعت) : مضاف إليه محكي ، (**إذا قدرت ماذا اسماً واحداً مركباً**) : (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط (قدرت) : فعل وفاعل ، والتاء ضمير المخاطب (ماذا) : مفعول أول محكي لـ (قدرت) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (اسماً) : مفعول ثان لـ(قدرت) ، (واحداً) : صفة أولىٰ لـ(اسماً) ، (مركباً) : صفة ثانية له ، وجملة (قدرت) في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر ، والتقدير : وذلك نحو ماذا صنعت وقت تقديرك إياه اسماً واحداً مركباً .

(**وتفتقر الموصولات**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، (**كلها**) : توكيد لـ(الموصولات) ، (**إلىٰ صلة**) : جار ومجرور متعلق بـ(تفتقر) ، (**متأخرة**) : صفة ، (**عنها**) : متعلق بـ(متأخرة) ، (**وعائد**) : معطوف علىٰ (صلة) ، (**والصلة**) : مبتدأ ، (**إما**) : حرف تفصيل ، (**جملة**) : خبر المبتدأ ، (**أو شبهها**) : معطوف علىٰ (جملة) ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**فالجملة ما تركب من فعل وفاعل**) : (فالجملة) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الصلة إما جملة أو شبهها ، وأردت بيان حقيقة الجملة . . فأقول لك الجملة (الجملة) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر ، مبني على السكون (تركب) : فعل ماض وفاعله مستتر (من فعل وفاعل) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بـ(تركب) ، وجملة (تركب) من الفعل والفاعل صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة

مستأنفة ، (**نحو : جاء الذي قام أبوه**) : (نحو) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (جاء الذي قام أبوه) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف علىٰ ما قبله من المثال علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ هاء (وعده) .

(**أو من مبتدأ وخبر**) : معطوف علىٰ قوله : (من فعل وفاعل) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تركب) ، (**نحو : جاء الذي أبوه قائم**) : (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (جاء الذي أبوه قائم) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) ، والمقول منصوب بالقول .

(**وشبه الجملة**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**ثلاثة أشياء**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالجملة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**أحدها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**الظرف**) : خبر ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (ثلاثة أشياء) بدل بعض من كل ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**جاء الذي عندك**) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف علىٰ ما قبله من المثال علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) .

(**وثانيها**) : مبتدأ ، (**الجار والمجرور**) : خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة

علىٰ جملة قوله : (أحدها) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (جاء الذي في الدار) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال علىٰ كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، (﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ﴾) : مقول لـ(قوله تعالىٰ) ، (**ويتعلق الظرف**) : فعل وفاعل ، (**والجار والمجرور**) : معطوف على الظرف ، والجملة مستأنفة ، (**إذا وقعا صلة**) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط متعلق بـ(يتعلق) ، (وقعا) : فعل وفاعل ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، (صلة) : مفعول به لـ(وقعا) ، (**بفعل**) : متعلق بـ(يتعلق) ، (**محذوف**) : صفة لـ(فعل) أي : يتعلقان بفعل محذوف وقت وقوعهما صلة للموصول ، (**وجوباً**) : صفة لمصدر محذوف تقديره : حذفاً واجباً لنيابة الظرفين عن المحذوف ، (**تقديره**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**استقر**) : خبر محكي ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر صفة ثانية لـ(فعل) تقديره : بفعل محذوف موصوف يكون تقديره : (استقر) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (فصل) في بيان اسم الموصول وصلته (الاسم الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (إلىٰ صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالباً بخلاف الموصول الحرفي ، فإنه وإن افتقر إلىٰ صلة . . لا يحتاج إلىٰ عائد (وهو ضربان : نص) في معناه لا يتجاوزه إلىٰ غيره

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) معقود (في بيان) حد (اسم الموصول) المصطلح عليه عند النحاة (و) بيان (صلته) أي : صلة الموصول ، وهي إما جملة أو شبهها ، كما سيأتي في أواخر الفصل .

قال المصنف : (الاسم الموصول هو) اصطلاحاً (ما) أي : اسم مبهم (افتقر) واحتاج (في بيان مسماه) وتعيينه (إلىٰ صلة) أي : إلىٰ جملة متصلة به (و) إلىٰ ضمير (عائد) إليه (مشتملة عليه) أي : علىٰ ذلك الضمير (تلك الصلة غالباً) والمراد به : ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به ، فخرج بقوله : (غالباً) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي : مما تشربون منه ، فحذف منها العائد جوازاً ، كما سيأتي بسط الكلام فيه في آخر الفصل .

(بخلاف الموصول الحرفي ، فإنه) أي : فإن الموصول الحرفي (وإن افتقر إلىٰ صلة . . لا يحتاج إلىٰ عائد) لأنه حرف ، والضمير لا يعود إلا على الاسم ، قال ابن هشام : (والموصول الحرفي : كُلُّ حرف أُوِّل مع صلته بمصدر) .

(وهو) أي : الموصول الاسمي من حيث التخصص والاشتراك (ضربان) أي : نوعان بدليل الاستقراء : أحدهما : (نص) أي : صريح (في معناه) مختص به (لا يتجاوزه) أي : لا يتعدىٰ معناه مجاوزاً (إلىٰ غيره) أي : إلىٰ غير معناه الذي وضع له مثلاً ؛ فالذي نص في المفرد المذكر ، فلا يكون للمفردة المؤنثة .

(ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد ، وكل منهما يصدق عليه التعريف ؛ لافتقاره إلىٰ صلة وعائد .

(فالنص ثمانية ألفاظ) وهي : (الذي للمفرد المذكر) العاقل وغيره ، ولو قال للعالم . . لكان أولىٰ (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها .

(واللذان للمثنى المذكر ، واللتان للمثنى المؤنث) وُضِعَا (في حالة الرفع) علىٰ صورة المثنى المرفوع .

(واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها وُضعا

(و) ثانيهما : (مشترك بين معان مختلفةٍ) الحقائق (بلفظ واحد ، وكل منهما) أي : كل من النوعين ؛ يعني : النص والمشترك (يصدق عليه) أي : يحمل عليه (التعريف) والحد السابق في كلام المصنف ؛ يعني : قوله : (ما افتقر إلىٰ صلة وعائد) وإنما قلنا يصدق عليه التعريف (لافتقاره) أي : لافتقار كل من النوعين (إلىٰ صلة وعائد ؛ فالنص) الذي تقدم لنا ذكره آنفاً (ثمانية ألفاظ وهي) أي : وتلك الثمانية بالتفصيل (الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره) كالدواب (ولو قال) المصنف بدل قوله : (للمفرد المذكر) (للعالم) أي : للمفرد العالم (. . لكان) تعبيره (أولىٰ) لشموله الباري جل وعلا ؛ لأنه منزه عن الذكورة والأنوثة (والتي للمفردة المؤنثة العاقلة وغيرها) ولك في ياء (الذي والتي) وجهان : الإثبات والحذف ، كما مر بسط الكلام عليهما في « التتمة » .

(واللذان للمثنى المذكر ، واللتان للمثنى المؤنث وضعا) بالبناء للمجهول ؛ أي : حالة كون كل من (اللذين واللتين) موضوعين (في حالة الرفع علىٰ صورة المثنى المرفوع) بالألف والنون .

(واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها) حالة كونهما (وضعا) أي :

(في حالة النصب والجر) علىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور ، والكلام فيهما ؛ كالكلام في (ذان وتان) وقد تقدم .

ويجوز فيهما إثبات النون مخففة ومشددة وحذفها ، والأصل التخفيف والثبوت **(والألىٰ)** مقصوراً ، ويكتب بغير واو وقد يمد **(والذين بالياء)** يستعمل **(مطلقاً)** أي : رفعاً ونصباً وجراً ، وكل منهما **(لجمع** . . . .

موضوعين **(في حالة النصب والجر علىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور)** وإنما قال في الموضعين : (علىٰ صورة المثنىٰ) لأنهما ليسا مثنىً حقيقياً ؛ لأنهما لا مفرد لهما وليسا معربين **(والكلام فيهما)** أي : في (اللذين واللتين) **(كالكلام في « ذان وتان » وقد تقدم)** الكلام هناك ، يعني : قوله : (هناك) وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم ، فزعم أنهما معربان إعراب المثنىٰ ؛ بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ، ووقوعُهما علىٰ صورة المعرب اتفاقي ، فليست الياء منقلبة عن الألف ؛ بل كل منهما أصل . انتهىٰ كلامه هناك .

(ويجوز فيهما) أي : في (اللذين واللتين) **(إثبات النون مخففة ومشددة وحذفها ، والأصل)** أي : الغالب فيهما في كلامهم **(التخفيف)** لا التشديد **(والثبوت)** لا الحذف والظاهر أنهما صيغتان وضعتا ابتداءً للمثنىٰ ، لا تثنية (الذي والتي) وحينئذ فالظاهر بناؤهما ؛ كالمفرد ؛ لأن التثنية التي هي من خواص الأسماء لم توجد فيهما حتىٰ تعارض شبهَهما الافتقاريَّ ، وإنما اختلفا مع العامل ؛ نظراً لصورة التثنية ، فبنيا علىٰ ما يشاكل إعرابهما من ألف أو ياء ، ومثلهما (ذان وتان) انتهىٰ « خضري » .

(والألىٰ مقصوراً ، ويكتب بغير واو وقد يمد ، والذين بالياء يستعمل) أي : يستعمل بالياء حالة كونه **(مطلقاً)** عن التقييد ببعض أحواله **(أي)** : يستعمل بالياء **(رفعاً ونصباً وجراً ، وكل منهما)** أي : من (الألىٰ والذين) موضوع **(لجمع**

المذكر) العاقل ، وقد يستعمل (الألىٰ) لغيره (وقد يقال : اللذون بالواو في حالة الرفع) واللذين بالياء في حالة النصب والجر ؛ كقوله :

نحن اللذون صبحوا الصباحا … يوم النُّخيل غارةً ملحاحا

وهي لغة عقيل أو هذيل ، وعلىٰ هـٰذه اللغة يكون معرباً ، ويكتب بلامين ،

المذكر العاقل) وما كتب هنا في أكثر النسخ (كثيراً ولغيره قليلاً) تحريف من النساخ لا معنىً له .

(وقد يستعمل « الألىٰ » لغيره) أي : لغير جمع المذكر ؛ يعني : اللاتي ؛ كقول مجنون ليلىٰ بيتاً (من الطويل) :

محاجها حب الألىٰ كن قبلها … وحلت مكاناً لم يكن حل من قبلُ

والشاهد : في قوله : (الألىٰ كن قبلها) حيث استعمل لفظ (الألىٰ) في جمع الإناث العاقلات ؛ يعني : أن حب هـٰذه المرأة قد أزال حب النساء الألىٰ كن قبلها .

(وقد يقال) في الذين : **(اللذون بالواو في حالة الرفع ، واللذين بالياء في حالة النصب والجر ؛ كقوله)** أي : رؤبة بيتاً (من الرجز) :

(نحن اللذون صبحوا الصباحا … يوم النُّخيل غارةً ملحاحا)

(وهي) : أي : هـٰذه اللغة ؛ يعني : لغة الواو **(لغة عقيل أو هذيل)** بالشك مع التصغير فيهما ، هما قبيلتان مشهورتان من العرب **(وعلىٰ هـٰذه اللغة)** يعني : لغة الواو **(يكون)** اللذون **(معرباً)** بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالة النصب والجر ، والصحيح : أنه مبني جيء به علىٰ صورة المعرب ، والظاهر بناؤه على الواو والياء ؛ لأن شرط الجمع إعراب المفرد ؛ كالتثنية ، ومفرده وهو الذي مبني بلا خلاف .

(ويكتب) علىٰ هـٰذه اللغة **(بلامين)** لمشابهته المعرب الذي تظهر فيه (أل)

بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقاً .

(واللائي ، واللاتي ، ويقال : اللواتي) أيضاً ، وكل منها **(لجمع المؤنث ، وقد تحذف ياؤها)** اجتزاءً بالكسرة ، فيقال : اللاء ، واللات ، واللوات ، مثال استعمال (الذي) للعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة **(نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾)** .

ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولىٰ بلزومه حالة واحدة ، والظاهر عليها أنه مبني علىٰ فتح النون لا على الواو والياء ، فتأمل . انتهىٰ « خضري » .

(بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقاً) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، فإنه يكتب عليها بلام واحدة ، ويكون مبنياً علىٰ فتح النون لثقله بلزومه حالةً واحدةً .

(و) هي ؛ تلك الثمانية **(اللائي)** بالهمزة **(واللاتي)** بالتاء **(ويقال)** في الأخير منهما : **(اللواتي)** بزيادة الواو **(أيضاً)** أي : كما يقال : اللاتي بلا واو **(وكل منها)** أي : من هـٰذه الثلاثة الأخيرة موضوعة **(لجمع المؤنث)** وقد ترد (اللاتي) لجمع المذكر ، كما في قوله :

فما آباؤنا بأمنَّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أي : ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهداً لنا بأكثر امتناناً علينا من الممدوح ، فأوقع (اللائي) للمذكر بدليل : (مهدوا) ، وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر ، وتجويزه قول . انتهىٰ « خضري » .

(وقد تحذف ياؤها) أي : ياء الثلاثة **(اجتزاءً)** أي : استغناءً عنها **(بالكسرة فيقال)** في الثلاثة : **(اللاء ، واللات ، واللوات ، مثال استعمال « الذي » للعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة)** جل وعلا **(نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾)** ،

والتي للمفردة المؤنثة نحو : (﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾) .

واللذان رفعاً نحو : (﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾) .

واللذين نصباً نحو : (﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾) .

واللذين جراً نحو : (مررت باللذين ضرباك) .

واللذين رفعاً نحو : (﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾) .

واللائي واللاتي رفعاً نحو : (﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾) ، ونحو : (﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ ، و) أما الموصول (المشترك) بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما . . فهو (ستة ألفاظ ، من ، وما ، وأي ، وأل ، وذو ، وذا) فهٰذه الألفاظ (الستة) أي : كل منها (تطلق علىٰ) كل من (المفرد ، والمثنىٰ ، والمجموع المذكر

و) مثال استعمال (التي للمفردة المؤنثة نحو : ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ ، و) مثال استعمال (اللَّذان رفعاً نحو : ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ ، و) مثال استعمال (اللذين نصباً نحو : ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا) مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ .

(و) مثال استعمال (اللذين جراً نحو : مررت باللذين ضرباك ، و) مثال استعمال (اللذين رفعاً نحو : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ ، و) مثال استعمال (اللائي واللاتي رفعاً نحو : ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ ، ونحو : ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ ، و) لما فرغ المصنف من بيان الموصول النص . . شرع في بيان الموصول المشترك فقال :

(أما الموصول المشترك) بلفظ واحد (بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما . . فهو ستة ألفاظ : من ، وما ، وأيٌّ ، وأل ، وذو ، وذا ، فهٰذه الألفاظ الستة ؛ أي : كل منها تطلق علىٰ كل من المفرد ، والمثنىٰ ، والمجموع المذكر

من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتي لمعنىً من المعاني الستة ، ولكل منها كلام يخصه .

(وتستعمل من) في أصل الوضع **(للعاقل)** الأولىٰ للعالم **(وما) في أصل** وضعها **(لغير العاقل)** الأحسن لغيره **(تقول في من)** إذا استعملتها بمعنى الجميع : **(يعجبني من جاءك)** أي : الذي جاءك **(ومن جاءتك)** أي : التي جاءتك **(ومن جاءاك)** أي : اللذان جاءاك **(ومن جاءتاك)** أي : اللتان جاءتاك **(ومن جاؤوك)** أي : الذين جاؤوك **(ومن**

من ذلك) أي : من المفرد ، والمثنىٰ ، والجمع **(كله والمؤنث)** منه **(فكل لفظ منها)** أي : من هـٰذه الألفاظ الستة **(يأتي لمعنىً من المعاني الستة)** المذكورة ؛ يعني : المفرد ، والمثنىٰ ، والمجموع ، المذكر منها والمؤنث ، فإذا ضربنا ستة في ستة . . يكون المجموع ستاً وثلاثين ، وعلىٰ كل منها ؛ فإما أن يستعمل في العاقل أو في غيره ، اضربهما في الحاصل يخرج باثنين وسبعين **(ولكل منها)** أي : من الموصولات الست **(كلام يخصه)** أي : يختص به في كلام المصنف فيما سيأتي .

(وتستعمل من) الموصولة **(في أصل الوضع)** أي : في أصل ما وضعتها العرب له ، احترز به عن استعمالها في غير العاقل نحو : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ ، **(للعاقل ، الأولىٰ للعالم)** لشموله الذات المقدسة **(وما في أصل وضعها لغير العاقل الأحسن)** أي : الأوفق لمقتضى المقام أن يقال : **(لغيره)** لأن المقام مقام الإضمار لسبق المرجع **(تقول في من إذا استعملتها بمعنى الجميع)** أي : في جميع المعاني المذكورة في الموصول المشترك بقوله : (فهـٰذه الستة تطلق على المفرد ، والمثنىٰ ، والمجموع . . .)إلخ ، **(يعجبني من جاءك ؛ أي : الذي جاءك ، ومن جاءتك ؛ أي : التي جاءتك ، ومن جاءاك ؛ أي : اللذان جاءاك ، ومن جاءتاك ؛ أي : اللتان جاءتاك ، ومن جاؤوك ؛ أي : الذين جاؤوك ، ومن**

جئنك) أي : اللاتي جئنك .

(وتقول في ما) بمعنى الجميع (جواباً لمن قال) لك : (اشتريت حماراً أو أتاناً ، أو حمارين أو أتانين ، أو حمراً) بضم الحاء والميم (أو أتناً) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق (يعجبني ما اشتريته) أي : الذي اشتريته (وما اشتريتها) أي : التي اشتريتها (وما اشتريتهما) أي : اللذان أو اللتان اشتريتهما (وما اشتريتهم) أي : الذين اشتريتهم ، و ....

جئنك ؛ أي : اللاتي جئنك) وقد تستعمل (من) في غير العاقل ؛ إما لاقترانه بالعاقل في عموم فصل بـ(من) الجارة نحو : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ... ﴾ إلخ.. فتكون من مجاز المجاورة ، أو لتشبيهه به نحو : أسِرْبَ القطا... إلخ.. فتكون استعارةً ، أو لاختلاطه به نحو : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ... ﴾ إلخ.. فتكون تغليباً . انتهىٰ « خضري » .

(وتقول في ما) الموصولة مستعملاً (بمعنى الجميع) أي : بمعنىً من المعاني المذكورة في الموصول المشترك ، وقوله (جواباً) إما منصوب على الحال بتأويله بمشتق ؛ أي : تقول حال كونك مجيباً (لمن قال لك) وإما على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف ؛ أي : تقول قولاً ذا جواب لمن قال لك : (اشتريت حماراً أو أتاناً ، أو حمارين أو أتانين ، أو حمراً بضم الحاء والميم) جمع حمار علىٰ وزن (كتاب وكتب) ، (أو أتناً بضم الهمزة والتاء المثناة فوق) أي : المنقوطة ثنتين من فوقها ؛ أي : تقول لمن قال لك اشتريت حماراً : (يعجبني ما اشتريته ؛ أي :) الحمارُ (الذي اشتريته) وفي المفردة المؤنثة (و) يعجبني (ما اشتريتها ؛ أي :) الأتانُ (التي اشتريتها ، و) تقول في المثنىٰ مطلقاً : يعجبني (ما اشتريتهما ؛ أي :) الحماران (اللذان ، أو) الأتانان (اللتان اشتريتهما ، و) تقول في الجمع المذكر : يعجبني (ما اشتريتهم ؛ أي :) الحمر (الذين اشتريتهم ، و)

فيه استعمال (هم) لغير العاقل (وما اشتريتهن) أي : اللاتي اشتريتهن (وقد يعكس ذلك) الأصل في (من وما) (فتستعمل من) علىٰ خلاف الأصل (لغير العاقل) إذا نزل منزلته كقوله :

أسرب القطا هل من يعير جناحه

أو اقترن به في عموم فصل بمَن بفتح الميم

في التعبير عن الحمر بضمير جمع العقلاء تجوز ؛ لأن (**فيه استعمال « هم » لغير العاقل**) لعلاقة المؤانسة (**و**) تقول في الجمع المؤنث : يعجبني (**ما اشتريتهن** ؛ أي :) الأتن (**اللاتي اشتريتهن ، وقد يعكس ذلك الأصل**) المذكور (**في « من »**) من كونها للعاقل (**و**) في (**« ما »**) من كونها لغير العاقل ؛ أي : يستعملان في عكس ذلك الأصل المذكور لهما (**فتستعمل من**) استعمالاً (**علىٰ خلاف الأصل**) فيها (**لغير العاقل إذا نزل**) ذلك الغير (**منزلته**) أي : منزلة العاقل في الخطاب له (**كقوله**) أي : كقول مجنون ليلىٰ شعراً من (بحر الطويل) :

(**أسرب القطا هل من يعير جناحه**) لعلي إلىٰ من قد هويت أطيرُ
فأجابني من فوق غصن أراكة ألا كلنا يا مستعير نعيرُ

والشاهد في قوله : (هل من يعير) نزل (القطا) منزلة العاقل ، وناداه وطلب منه الإعارة ، فاستعمل فيه (مَنْ) انتهىٰ « خضري » .

(**أو**) إذا (**اقترن**) غير العاقل (**به**) أي بالعاقل (**في عموم**) وشمول (**فصل بمَنْ**) الموصولة (**بفتح الميم**) لا بكسر الميم وعبارة « الخضري » هنا في عموم فصل بـ(من) الجارة بكسر الميم ، ولعل هٰذا هو الصواب ؛ لأن التفصيل معنىً من المعاني ، فلا يكون إلا بالحرف كـ(من) الجارة ، والفاء التفصيلية ، وأو وإما التفصيليتين ، وإنما تدل (من) الموصولة على الذات العاقلة ، وقول الشارح هنا

نحو : (﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ) وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) علىٰ خلاف الأصل (للعاقل نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾) وقد تستعمل له مع غيره نحو : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ فإنه يشمل العاقل وغيره ، والظاهر أن هـٰذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز

بـ(من) بفتح الميم سبق قلم ، أو سهو منه ، وذلك (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾) قوله : (**لاقترانها بالعاقل**) بضمير المؤنثة تحريف من النساخ ، أو سبق قلم منه ، والصواب كما في « الخضري » : (لاقترانه) بضمير المذكر ؛ أي : لاقتران غير العاقل بالعاقل (**في عموم**) وشمول لفظ (**كل دابة**) إياهما ، ويدل علىٰ تذكير الضمير هنا قوله آنفاً : (أو إذا اقترن به) والله أعلم بالصواب . انتهىٰ من « الفهم السقيم » .

(**وتستعمل ما**) الموصولة (**علىٰ خلاف الأصل**) أي : علىٰ ضد أصل ما وضعته العرب لها ، وهو غير العاقل (**للعاقل نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾) ، لأن المراد بـ(ما) هنا آدم عليه السلام (**وقد تستعمل**) ما (**له**) أي: للعاقل (**مع غيره**) أي : مع غير العاقل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، **فإنه**) أي : فإن ما في السماوات وما في الأرض (**يشمل العاقل وغيره ، والظاهر أن هـٰذا**) أي : أن استعمال ما في العاقل وفي غيره (**من استعمال اللفظ**) يعني : لفظ (ما) (**في الحقيقة**) أي : في معناه الحقيقي وهو غير العاقل (**و**) **في** (**المجاز**) أي : وفي معناه المجازي وهو العاقل .

فائدة

تأتي (من وما) لمعان جمعتها بقولي :

محَامِلُ مَنْ خمس فشرطٌ تفهم ومـوصـولـةٌ تنكيـر نَقص وتَمَّـا

وهٰذي لما مع نفي كَف تعجب تُغيِّرُ معنىً مع تهيؤ اعْلَما
وزائدةً تأتي كذا مصدريةً مع الظرف أَوْ لا فافهمَنْ لِتَغْنما

أي : يأتي كل منهما شرطاً واستفهاماً ، وموصولاً ، ونكرة موصوفة أو تامة ؛ فالموصوفةُ : إما بمفرد ؛ كقول الشاعر :

لما نافعٍ يَسْعى اللبيبُ فلا تكن لشيءٍ بعيدٍ نَفْعُه الدَّهْر ساعياً

ونحوَ : مررت بما معجب لك ، وبمن معجب لك ؛ فنافع ومعجب بالجر صفتان .

أو بجملة ؛ كقول الآخر :

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غيظاً قَلْبَه قد تمنَّىٰ لي موتاً لم يُطَعِ

وقولِ الآخر أيضاً :

ربما تكَرهُ النفوسُ من الأمـ ـرِ له فَرْجة كحل العقالِ

فجملة (أنضجت وتكره) صفتان لا صلتان ؛ لأن (رب) خاصة بالنكرة (ومن الأمر) بيان لما له فرجة خبرها ، والنكرة التامة لا تحتاج لوصف ؛ كـ(ما) التعجبية عند البصريين ، وتزيد (ما) علىٰ (من) بكونها تعجبيةً وزائدةً ، ونافيةً وكافةً نحو : ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ ، ومصدرية ظرفية ، وغير ظرفية ، ومهيئة ؛ كربما يود ، هيئت (رب) للفعل ، ومُغيِّرةً ؛ كلَوْ مَا ضربتَ ، غيرت (لَوْ) مِن الشرط إلى التحضيضِ ، وبَقيتَ الإبهاميةُ نحو : أعط شيئاً ما ، ولأَمْرٍ ما جُدِع قصيرُ أنفه ، وجعَلَها المصنف زائدةً مُنبِّهة علىٰ وَصفٍ لائق بالمحل ، وليست هي وصفاً ؛ لأنها جامدة ، ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة إلا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو : مررت برجل ؛ أي : رجل ، وطعمنا شاة ؛ أيّ : شاة . انتهىٰ « خضري » .

(و) الألفاظ (**الأربعة الباقية**) من الستة (**تستعمل للعاقل وغيره**) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (**تقول في أي**) بمعنى الجميع (**يعجبني أي قام**) أي : الذي قام (**وأي قامت**) أي : التي قامت (**وأي قاما**) أي : اللذان قاما (**وأي قامتا**) أي : اللتان قامتا (**وأي قاموا**) أي : الذين قاموا (**وأي قمن**) أي : اللاتي قمن ، (**وسواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً**) لا يعقل ، نعم ؛ أي : قاموا ، خاص بالعقلاء ؛ لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل (**وأما أل.. فإنما تكون اسماً موصولاً**) بمعنى الجميع (**إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول**) مراداً به الحدوث ؛

والحاصل : أن جملةَ معاني (مَنْ) خمسة ، وجملةَ معاني (ما) أربعة عشر ، وقيل : خمسةَ عشر كما قد عُلِمَ مما سبق .

(**والألفاظ الأربعة الباقية من الستة تستعمل للعاقل وغيره بطريق الاشتراك**) بينهما (**كما هو**) أي : استعمالها فيهما بطريق الاشتراك (**ظاهر كلامهم**) أي : كلام النحاة ومفهومه (**تقول في**) استعمال (**أي** : **بمعنى الجميع**) أي : جميع الستة السابقة : المفرد ، والمثنىٰ ، والمجموع ، المذكر من ذلك ، والمؤنث (**يعجبني أي قام** ؛ **أي** : **الذي قام** ، **وأي قامت** ؛ **أي** : **التي قامت** ، **وأي قاما** ؛ **أي** : **اللذان قاما** ، **وأي قامتا** ؛ **أي** : **اللتان قامتا** ، **وأي قاموا** ؛ **أي** : **الذين قاموا** ، **وأي قمن** ؛ **أي** : **اللاتي قمن** ، **وسواء**) في الأمثلة المذكورة (**كان القائم عاقلاً أو حيواناً لا يعقل**) وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (**سواء**) رفع به توهم العموم من التسوية ؛ أي : لـٰكن قولهم : (**يعجبني**) (**أي** : **قاموا** ، **خاص بالعقلاء**) (**لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل** ، **وأما أل.. فإنما تكون اسماً موصولاً**) مستعملاً (**بمعنى الجميع**) أي : جميع المعاني الستة السابقة (**إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول مراداً به**) أي : بكل منهما (**الحدوث**) والتجدد لا الدوام والثبوت .

فالأول (**كالضارب** ، و) الثاني نحو : (**المضروب**) واختصت بذلك عن سائر الموصولات ؛ لأنها تشبه (أل) التي للتعريف صورة ، وهي لا تدخل إلا على المفرد ، فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة للموصول ، فسبكوا منها مفرداً لتدخل عليه ، ويلزم أن تكون الجملة فعلية ؛ ليمكن سبك المفرد منها ، وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول ، وهو في المعنىٰ جملة فعلية خبرية ، فإن الضارب معناه (**أي : الذي ضرب** و) المضروب معناه ؛ أي : (**الذي ضُرب**) بضم الضاد وكسر الراء (**ونحوه**) أي : . . . .

(**فالأول ؛ كالضارب ، والثاني نحو : المضروب ، واختصت**) (أل) الموصولة (**بذلك**) أي : بكون صلتها صفة صريحة (**عن سائر الموصولات ؛ لأنها**) أي : لأن (أل) الموصولة (**تشبه « أل » التي**) وضعت (**للتعريف صورة**) أي : كتابةً ولفظاً .

(**وهي**) أي : (أل) المعرفة (**لا تدخل إلا على المفرد**) كالرجل والفرس (**فكرهوا**) أي : كرهت العرب ، أو حكَمَ النحاة بكراهة (**دخول ما**) أي : دخول لفظ (**هو**) أي : ذلك اللفظ (**كذلك**) أي : كـ(أل) المعرفة صورة (**على الجمل التي تكون صلة للموصول ، فسبكوا**) أي : سبكت العرب وصاغوا (**منها**) أي : من تلك الجمل (**مفرداً لتدخل عليه**) أي : علىٰ ذلك المفرد (أل) الموصولة .

(**ويلزم أن تكون**) تلك (**الجملة**) التي يسبكون منها المفرد (**فعلية؛ ليمكن سبك المفرد**) وصوغه (**منها**) أي : من تلك الجملة الفعلية التي تكون صلة (**وهو**) أي : ذلك المفرد الذي يصاغ منها (**اسمُ الفاعل أو اسم المفعول ، وهو**) أي : ذلك المفرد (**في المعنىٰ جملة فعلية خبرية**) ليوافق صلة غيرها (**فإن الضارب**) الذي كان صلة (أل) (**معناه ؛ أي : الذي ضرب**) بالبناء للفاعل (**والمضروب**) الذي كان صلة (**معناه؛ أي : الذي ضرب ـ بضم الضاد وكسر الراء ـ ونحوه ؛ أي:**)

ما ذكر من الضارب والمضروب ، فنحو الضارب : (﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾) مما صلته اسم فاعل (و) نحو المضروب : (قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾) مما صلته اسم مفعول ، واقتصاره علىٰ ما ذكر ظاهر في أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة ؛ كالحسن وجهه ليست موصولة ؛ بل حرف تعريف ، وهو ما صححه في « المغني » .

(وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (. . فخاصة بلغة طيء) علىٰ وزن (سيد) قبيلة من العرب

نحو (ما ذكر من الضارب والمضروب) ما سيأتي من الآية (فنحو الضارب : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾ مما صلته) أي : من الموصول الذي صلته (اسم فاعل ، ونحو المضروب : قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۞ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾ مما صلته) ، أي : من الموصول الذي صلته (اسم مفعول ، واقتصاره) أي : واقتصار المصنف في بيان صلة (أل) الموصولة (علىٰ ما ذكر) ه من الضارب والمضروب (ظاهر) أي : واضح لا خفاء فيه (في أن « أل » الداخلة على الصفة المشبهة ؛ كالحسن وجهه ليست موصولة ؛ بل) هي (حرف تعريف ، وهو) أي : كونها حرف تعريف (ما صححه) ورجحه ابن هشام (في « المغني ») أي : في « مغني اللبيب » لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولذا كانت (أل) الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق . انتهىٰ « كواكب » .

(وأما ذو التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه . . فخاصة) أي : فخاص كونها موصولة (بلغة طيء علىٰ وزن « سيد » قبيلة) مشهورة (من العرب) في اليمن (وطيء) بتشديد الياء وهمز آخره على المشهور من الطاءة ؛ كالطاعة : وهي الإبعاد في المرعىٰ ، كما في « الصحاح » ، ويقال بلا همز أيضاً ، كما في « شرح مسلم » ، ويتعين الأولىٰ للوزن ، وقال السيوطي : (سمي به جدهم : جلهمة ؛

(تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءني ذو قام) أي : الذي قام (وذو قامت) أي : التي قامت (وذو قاما) أي : اللذان قاما (وذو قامتا) أي : اللتان قامتا (وذو قاموا) أي : الذين قاموا (وذو قمن) أي : اللاتي قمن ، سواء كان القائم عاقلاً أو غيره ، قال شاعرهم :

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي : بئري التي حفرتها والتي طويتها ، والمشهور عنهم : إفرادها وتذكيرها وبناؤها ،

لأنه أول من طوى المنازل) انتهىٰ « خضري » .

(تقول فيها) أي : في ستعمالها (بمعنى الجميع) أي : بجميع المعاني الستة (جاءني ذو قام ؛ أي : الذي قام ، وذو قامت ؛ أي : التي قامت ، وذو قاما ؛ أي : اللذان قاما ، وذو قامتا ؛ أي : اللتان قامتا ، وذو قاموا ؛ أي : الذين قاموا ، وذو قمن ؛ أي : اللاتي قمن ، سواء) في استعمالها في المعاني الستة (كان القائم عاقلاً أو غيره) أي : غير العاقل من الدواب وغيرها (قال شاعرهم) أي : شاعر قوم طيء في استعمالها بمعنى (التي) :

(فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت)

والحفر : معروف ، والطي : بناء البئر بالحجارة ، والشاهد في (ذو) حيث جاءت موصولة بمعنى (التي) (أي : بئري) هي (التي حفرتها والتي طويتها) وزعم ابن عصفور : أنه ذكر البئر علىٰ معنى القليب . انتهىٰ « يس » .

(والمشهور عنهم) أي : عن قوم طيء (إفرادها وتذكيرها) ويظهر المعنى المراد بالعائد ، فعدها من المشترك باعتبار المشهور عندهم (وبناؤها) على السكون لا على الضم ، كما توهمه بعض المتأخرين ؛ إذ ليست حرفاً واحداً بل

وقد تعرب إعراب (ذو) بمعنىٰ (صاحب) ، وخصه بعضهم بحالة الجر وقوفاً على السماع ، وقد تؤنث وتثنىٰ وتجمع ، ولك أن تقول : ما وجه إعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض .

(وأما ذا) . . فالأصل فيها أن تكون

حرفان ؛ الثاني منهما ساكن ، والبناء إنما يكون في الآخر (وقد تعرب) بالحروف (إعراب « ذو » بمعنىٰ « صاحب ») تشبيهاً لها بـ(ذي) بمعنىٰ (صاحب) بل حكىٰ بعضهم أن هـٰذه منقولة منها ؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بهما (وخصه) أي : خص إعرابها (بعضهم) وهو ابن الصائغ ، كما في « المجيب » .

(بحالة الجر وقوفاً على السماع) أي : علىٰ ما هو المسموع منهم ، كقوله ؛ أي : كقول سحيم بن منظور بيتاً (من الطويل) :

فـإمـا كـرام مـوسـرون لقيتهـم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

والشاهد فيه قوله : (من ذي عندهم) فإن (ذي) في هـٰذه العبارة اسم موصول بمعنى (الذي) وقد أعربت (ذي) بالياء ولم تبن ؛ لشبهها الصوري الذي بمعنىٰ (صاحب) فترفع أيضاً بالواو ، وتنصب بالألف ، وهو خلاف المشهور ، والذي عليه جمهور النحاة هو الأول ؛ أي : بناؤها على السكون .

(وقد تؤنث) في المؤنث فيقال فيها : ذات (وتثنىٰ) فيقال فيها : ذان (وتجمع) فيقال : ذوون (ولك أن تقول) اعتراضاً لإعرابها : (ما وجه إعرابها) وما سببه (مع قيام شبه الحرف) ووجوده فيها (من غير) وجود (معارض) له فيها ، ويمكن الجواب عنه بأن الافتقار إلىٰ جملة عارَضَهُ لزومُها للإضافة في المعنىٰ ، فبقيت علىٰ مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وأما ذا . . فالأصل فيها) قبل التركيب مع (ما) أو (من) (أن تكون

للإشارة ، وقد تجرد عن معنى الإشارة ، وتستعمل موصولاً بمعنى الجميع ، وإذا عرفت ذلك (. . فشرط كونها موصولاً) أمران : (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ (مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ ، أو من الاستفهامية نحو : من ذا جاءك) أي : من الذي جاءك ؛ لأن كلاً منهما للاستفهام ؛ فإن لم يتقدمها استفهام بـ(ما) أو . . . .

للإشارة ، وقد تجرد عن معنى الإشارة ، وتستعمل موصولاً بمعنى الجميع) من المعاني الستة في الموصول المشترك .

(**وإذا عرفت ذلك**) أي : استعمالها موصولاً بمعنى الجميع ، وأردت بيان ما اشترط فيها حينئذ (. . فـ) أقول لك (**شرط كونها موصولاً**) أي : استعمالها موصولاً (**أمران : أن يتقدم عليها ما الاستفهامية باتفاق من البصريين نحو :** ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾) ، وما في بعض النسخ هنا من قوله : (على الأصح عندهم) تحريف من النساخ فلا معنىً له ؛ لأنه يناقض قوله : (باتفاق من البصريين) ، ولـكن محله فيما سيأتي في (من) كما نبينه ونثبته هناك .

(**أو**) أن يتقدم عليها (**من الاستفهامية**) على الأصح عندهم ؛ أي : عند البصريين ، وقال : مقابله الصحيح أن الأصل في (ذا) كونها للإشارة ، فلما دخلت عليها (ما) وهي في غاية الإبهام . . جردتها عن معنى الإشارة ، وجذبتها إلى الإبهام ، فجعلت موصولة ، ولا كذلك (من) لتخصصها بـ(من) يعقل ، فليس فيها الإبهام الذي في (ما) . انتهىٰ « يس على المجيب » .

مثال تقدم (من) عليها (**نحو**) قولهم : (**من ذا جاءك ؛ أي : من الذي جاءك ؛ لأن كلاً منهما**) أي : لأن كلاً من (ما) و(من) في المثالين (**للاستفهام**) وتقدم إعراب المثالين في « التتمة » فراجعها .

(**فإن لم يتقدمها**) أي : لم يتقدم (ذا) (**استفهام بـ « ما »** ، **أو**) استفهام

(من) . . لم تكن موصولة ؛ بل اسم اشارة ؛ كقوله :

نجـوت وهـٰـذا تحمليـن طليـقُ

والقول أن (ذا) في البيت موصولة يرده دخول (ها) التنبيه عليها (وألا تكون) (ذا) (ملغاة) والإلغاء علىٰ وجهين : حكمي وحقيقي ؛ فالحكمي (بأن يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو :

بـ(« من » . . لم تكن موصولة) لفقدان شرط كونها موصولة (بل) هي (اسم إشارة) حينئذ علىٰ أصل وضعها، مثال عدم تقدمهما عليها (كقوله) أي: قول الشاعر :

عـدس مـا لعبـاد عليـك إمـارة (نجـوت وهـٰـذا تحمليـن طليـق)

أي : وهـٰذا الذي تحملينه طليق ، وعدس : إن كان اسماً للبغل . . فهو منادىٰ حذف منه حرف النداء ، وإن كان زجراً للبغل . . فلا محل له من الإعراب ؛ لأنه من أسماء الصوت ، وإمارة : بكسر الهمزة ؛ أي : حكم مبتدأ ، خبره ما لعباد ؛ أي : الجار والمجرور في لعباد و(ما) نافية (والقول) بـ(أن « ذا » في) هـٰذا (البيت موصولة) وقائله الكوفيون (يرده) أي : يرد احتجاجه بهـٰذا البيت علىٰ عدم اشتراط تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين (دخول « ها » التنبيه عليها) وهي لا تدخل إلا علىٰ أسماء الإشارة ؛ لأن الظاهر أن (ذا) في البيت اسم إشارة بدليل دخول (ها) التنبيه عليها ، فيكون (ذا) مبتدأ ، (وطليق) : خبره (وتحملين) : حال من ضميره ، والتقدير : وهـٰذا طليق محمولاً لك ، أو خبر أول ، (وطليق) : خبر ثان وهو أظهر ؛ لأن (طليقاً) صفة مشبهة ، وبعضهم يمنع تقديم الحال علىٰ عاملها إذا كان صفة مشبهة . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(و) الشرط الثاني (ألا تكون « ذا » ملغاة ، والإلغاء علىٰ وجهين : حكمي وحقيقي ؛ فالحكمي : بأن يقدر تركيبها مع ما ، فيصير المجموع اسم استفهام نحو :

ماذا صنعت إذا قدرت ماذا) في المثال (اسماً واحداً مركباً) بمعنىٰ : أي شيء ، فيكون في محل نصب مفعولاً لـ(صنعت) مقدماً عليه ، والتقدير : أي شيء صنعت ، فإن قدرت (ما) مبتدأ (وذا) خبره . . فهي موصولة ؛ لأنها لم تلغ ، ويظهر أثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام ، وفي جواب السائل ، فعلى الأول وهو كون (ماذا) في محل نصب تأتي بالبدل منصوباً ، فتقول : ماذا صنعت أخيراً أم شراً فـ(ذا) ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب ، فيعلم أنه مفعول مقدم بـ(صنعت) ، وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعاً فـ(ذا) غير ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فعلم أنه مرفوع بالابتداء (وذا)

ماذا صنعت) بفتح التاء (إذا قدرت ماذا في المثال) المذكور (اسماً واحداً مركباً) من كلمتين (بمعنىٰ : أي شيء) صنعت (فيكون) (ماذا) حينئذ اسم استفهام (في محل نصب مفعولاً) به (لـ« صنعت » مقدماً عليه ، والتقدير : أي شيء صنعت ، فـ) إن لم تقدر إلغاء (ذا) بـ(أن قدرت « ما ») اسم استفهام (مبتدأ و« ذا » خبره . . فهي) أي : فذا (موصولة ؛ لأنها لم تلغ ، ويظهر أثر التقديرين) أي : تقدير كونها ملغاةً ، وتقدير كونها موصولة (في البدل من اسم الاستفهام ، وفي جواب السائل) عما ينفقون (فعلىٰ) التقدير (الأول وهو) كونها ملغاة ؛ أي : (كون « ماذا » في محل نصب) علىٰ أنها مفعول به مقدم (تأتي بالبدل) عنها (منصوباً ، فتقول : ماذا صنعت أخيراً أم شراً فـ « ذا » ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب ، فيعلم) منه ؛ أي : من نصب البدل (أنه) أي : أن ماذا (مفعول مقدم) منصوب (بـ« صنعت » ، وعلىٰ) التقدير (الثاني) وهو عدم إلغائها ، وهو كون (ما) : اسم استفهام مبتدأ ، (وذا) : اسم موصول خبره (تأتي بالبدل مرفوعاً فـ« ذا » غير ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فعلم) من رفع البدل (أنه) أي : أن اسم الاستفهام (مرفوع بالابتداء ، و« ذا »)

خبره ، وقس علىٰ ذلك جواب السائل ، والإلغاء الحقيقي : أن تقدر (ذا) زائدة بين (ما) ومدخولها ، كأنك قلت : ما صنعت ، لٰكن هٰذا مذهب كوفي ، والبصري يمنعه ؛ لأنه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء ، وسكت المؤلف رحمه الله تعالىٰ علىٰ إلغاء (ذا) مع (من) فيحتمل إلحاقه بـ(ماذا) ، وهو ظاهر عبارة « الألفية » ،

اسم موصول (خبره) أي : خبر عن اسم الاستفهام (وقِسْ علىٰ ذلك) أي : علىٰ ما ذكرنا في البدل من جواز التقديرين (جواب السائل) في الآية ، فقد جاء بالوجهين قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ ، بنصب (العفو) على الإلغاء ؛ أي : قل ينفقون العفو ؛ أي : الفاضل عن الحاجة ، وبرفعه علىٰ عدم الإلغاء ، فيكون (العفو) خبراً حذف مبتدؤه ؛ أي : المنفق العفو ، أو هو العفو .

(والإلغاء الحقيقي : أن تقدر « ذا » زائدة بين « ما » ومدخولها) يعني : عاملها (كأنك قلت : ما صنعت) وقوله : (لٰكن) استدراك علىٰ قوله : (أن تقدر ذا زائدة) رفع به توهم كونه مذهباً بصرياً ؛ أي : لٰكن (هٰذا) أي : جعلها زائدة (مذهب كوفي ، و) الفريق (البصري يمنعه) أي : يمنع تقدير زيادتها (لأنه) أي : لأن الشأن والحال (لم يثبت عندهم) أي : عند البصريين (زيادة الأسماء) وإنما ثبتت الزيادة في الحروف والأفعال (وسكت المؤلف رحمه الله تعالىٰ علىٰ إلغاء « ذا » مع « من » فيحتمل إلحاقه) أي : إلحاق إلغاء (ذا) مع (من) (بـ« ماذا ») أي : بإلغاء (ذا) مع (ما) (وهو) أي : إلحاقه بـ(ماذا) (ظاهر عبارة « الألفية ») ومشىٰ عليه جمع من النحاة حيث قال فيها :

ومثل ماذا بعد ما استفهام ... أو من إذا لم تلغ في الكلام

أي : ومثل (ما) الموصولة ذا الواقعة بعد (ما) استفهام أو بعد (من)

ويحتمل خلافه .

ولما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معناها . . أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال : (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومشتركها (إلىٰ صلة) معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوباً ؛ لأن الموصول ناقص لا يتم معناه إلا بصلته ، فهي معرفة ومبينة له ، ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخر ، فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه ، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه ، . . . .

الاستفهامية في كونها موصولاً مشتركاً بين المعاني الستة ، وقوله : (ومثل (ما) : خبر مقدم ، (وذا) : مبتدأ مؤخر) فسوىٰ في كلامه بين (ما ومن) (**ويحتمل خلافه**) أي : عدم إلحاق (من ذا) بماذا .

(**ولما فرغ**) المصنف (**من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معناها . . أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال**) وهو الصلة (**فقال : وتفتقر**) أي : تحتاج (**الموصولات الاسمية**) لأن الكلام فيها (**كلها نصها ومشتركها إلىٰ صلة**) أي : إلىٰ جملة أو شبهها متصلة بها (**معهودة**) غالباً ؛ أي : معلومة تلك الصلة (**للمخاطب في اعتقاد المتكلم متأخرة**) تلك الصلة (**عنها**) أي : عن الموصولات (**وجوباً**) وإنما وجب كونها معهودة متأخرة عنها (**لأن الموصول ناقص**) مفتقر إليها في الإفادة (**لا يتم معناه إلا بصلته فهي**) أي : الصلة (**معرفة**) بتشديد الراء (**ومبينة له**) أي : للموصول (**ومنزلة منه**) أي : من الموصول (**منزلة جزئه المتأخر ، فلا يجوز تقدمها**) أي : تقدم كل الصلة (**ولا**) تقدم (**شيء منها عليه**) أي : على الموصول .

(**وكما لا تتقدم الصلة**) على الموصول (**لا يتقدم معمولها عليه**) أي : على

وأما نحو : ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ . . فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة (أل) ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

(و) إلىٰ (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ؛ ليحصل الربط بينهما ، وإلا . . لكانت . . . .

الموصول (وأما) الاعتراض : بتقدم معمول الصلة على الموصول في (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾) حيث قدم لفظ (فيه) على (الزاهدين) (. . فـ) يجاب عنه : بأن (الظرف) يعني الجار والمجرور (متعلق بمحذوف) لا بصلة (أل) (دل عليه صلة « أل ») يعني : الزاهدين (والتقدير) أي : تقدير ذلك المحذوف : (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) وقوله : (معهودة غالباً للمخاطب في اعتقاد المتكلم) وذلك بأن يكون مضمونها حكماً ، معلوماً عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب في اعتقاد المتكلم ؛ لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، إلا في مقام التهويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها فيهما نحو : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ ، ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ ، وأما في غير ذلك . . فلا يجوز إبهامها ، ولذا لا تجوز أن تكون إنشائية ؛ لأن الإنشاء لا يعرف مضمونه إلا بإيراد صيغته ، فلا خارج له فضلاً عن أن يكون معهوداً ، فلا يصلح لبيان الموصول ، ولهـٰذا امتنع الوصل بالتعجبية ، وإن كانت خبرية لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان . . فهي مستثناة من الخبرية ، كما أن القسمية مستثناة من الإنشائية ، فيجوز الوصل بها مطلقاً ، كما مر .

قوله : (و إلىٰ عائد) معطوف علىٰ قوله : (إلىٰ صلة) (وهو) أي : العائد (ضمير يعود من) جملة (الصلة إلى الموصول ؛ ليحصل الربط بينهما) أي : بين الصلة والموصول (وإلا) أي : وإن لم تشمل الصلة بالرابط (. . لكانت

الصلة أجنبية عنه ؛ لأنها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها .

(**والصلة**) إما (**جملة اسمية**) أو فعلية (**أو شبهها**) في حصول الفائدة ، وشرط الجملة : أن تكون خبرية ؛ أي : محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلىٰ قائلها ؛ لأنه يجب أن يكون مضمون الجملة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب ، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها .

(**فالجملة ما**) أي : قول (**تركب من فعل وفاعل**) أو مما . . . .

الصلة أجنبية عنه) أي : عن الموصول (**لأنها**) أي : لأن الصلة (**مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها**) أي : في الصلة موجود .

(**والصلة**) أي : صلة الموصول (**إما جملة اسمية**) وهي : ما تركب من المبتدأ والخبر (**أو فعلية**) وهي : ما تركب من الفعل والفاعل (**أو شبهها**) أي : شبه الجملة (**في حصول الفائدة**) أي : فائدة الكلام به (**وشرط الجملة**) الواقعة صلة لموصول (**أن تكون**) تلك الجملة (**خبرية**) لا إنشائية (**أي : محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها**) أي : محتملة للصدق والكذب في ذاتها (**من غير نظر إلىٰ قائلها**) وإن قطع أحدهما النظر إلىٰ قائلها ، والمراد خبرية أصالة ؛ إذ هي الآن لا حكم فيها ؛ لعدم قصد نسبتها ، فليست كلاماً فضلاً عن كونها خبراً (**لأنه يجب أن يكون مضمون الجملة**) ومدلولها (**حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب ، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها**) فلا يجوز أن يقال : جاء الذي أضربه خلافاً للكسائي ؛ لأنها إنشائية لفظاً ومعنىً طلبية صراحة ، ولا جاء الذي ليته قائم ؛ لأنها طلبية ضمناً ، ولا جاء الذي رحمه الله ؛ لأنها إنشائية معنىً فقط ؛ إذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور . انتهىٰ « خضري » .

(**فالجملة ما** ؛ **أي** : **قول تركب من فعل وفاعل**) كجاء الذي ضرب (**أو مما**

نزل منزلة ذلك ؛ فالأول نحو : جاء الذي قام أبوه ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، والثاني : نحو : جاء الذي ضرب أبوه ، أو من مبتدأ وخبر ، أو ما نزل منزلة ذلك ؛ فالأول نحو : (جاء الذي أبوه قائم ، وقوله تعالى) : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۞ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۞ (ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾) ، والثاني نحو : جاء الذي ما قائم أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء : أحدها : الظرف) المكاني ، وشرط وقوعه صلة : أن يكون تاماً بأن يفهم بمجرد ذكره

نزل منزلة ذلك) أي : منزلة الفاعل ؛ كالنائب عنه ؛ كجاء الذي ضرب بالبناء للمجهول (**فـالأول)** أي : الذي تركب من الفعل والفاعل (**نحو : جاء الذي قام أبوه ، و)** نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، **والثاني)** أي : مثال الثاني ، وهو الذي نزل منزلة الفعل والفاعل (**نحو : جاء الذي ضرب أبوه)** بالبناء للمفعول (**أو)** ما تركب (**من مبتدأ وخبر ، و)** مـ(**ما نزل منزلة ذلك)** أي : منزلة المبتدأ والخبر (فـ) مثال (**الأول)** وهو الذي تركب من المبتدأ والخبر (**نحو : جاء الذي أبوه قائم ، و)** نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۞ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۞ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾ ، **و)** مثال (**الثاني)** وهو ما نزل منزلة المبتدأ والخبر (**نحو)** قولك : (**جاء الذي ما قائم أبوه)** ، وإعرابه : (ما) : نافية (قائم) : مبتدأ اكتفىٰ بمرفوعه (أبوه) : فاعل (قائم) سد مسد الخبر ، وجملة الوصف مع مرفوعه صلة الموصول .

(**وشبه الجملة فيما تقدم)** أي : في حصول الفائدة به (**ثلاثة أشياء : أحدها : الظرف المكاني)** التام ، وقيده بـ(المكاني) احترازاً عن الزماني نحو : جاء الذي اليوم ، فلا يصح جعله صلة ؛ لعدم حصول الفائدة به .

(**وشرط وقوعه صلة أن يكون تاماً)** لا ناقصاً ؛ فالتام ما كان متعلقه عاماً ؛ كالكون والحصول والاستقرار مثلاً ، وكونه تاماً (**بأن يفهم بمجرد ذكره)** أي : ذكر

ما يتعلق هو به (نحو : جاء الذي عندك) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ ، بخلاف الناقص نحو : جاء الذي سكن مكاناً ، فلا يتم معناه إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر ؛ كجاء الذي سكن مكاناً .

(وثانيهما : الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو : جاء الذي في الدار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ﴾) بخلاف : جاء الذي بك ، أو عليك ، فلا يوصل به لنقصانه . . . .

الظرف (ما يتعلق هو) أي : الظرف (به) أي : بذلك المتعلق ؛ لكون متعلقه كوناً عاماً لا يستغني عنه الشيء (نحو : جاء الذي عندك) أي : استقر عندك (وقوله تعالىٰ : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾) .

ثم ذكر الشارح محترز التام بقوله : (بخلاف) المكاني (الناقص نحو : جاء الذي سكن مكاناً ، فـ) إنه (لا يتم معناه إلا بذكر متعلق خاص) به غير عام (جائز الذكر) أي : غير واجب الحذف (كجاء الذي سكن مكاناً ، وثانيهما) أي : وثاني الأشياء الثلاثة : (الجار والمجرور ، وهو كالظرف فيما ذكر) أي : في اشتراط كونه تاماً ، والتام أيضاً ما كان متعلقه عاماً (نحو : جاء الذي في الدار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ﴾ ، بخلاف) الناقص وهو ماكان متعلقه خاصاً ؛ كالوثوق والاعتماد والتوكل ، مثال الناقص نحو : (جاء الذي بك) أي : وثق بك (أو) جاء الذي توكل (عليك فلا يوصل) الموصول (به) أي : بالناقص (لنقصانه) بعدم الفائدة في الوصل به .

قال أبو حيان : (وضابط التمام في الظروف والجار والمجرور : أن يكون تعلقهما بالكون العام الذي يحصل به فائدة ، نحو : زيد في الدار ، وعمرو عندك ، فلا يقال : مررت بالذي اليوم ، ولا بالذي في مكان ؛ لأن الصلة أتىٰ بها ليحصل

(ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوباً) وبذلك أشبها الجملة (تقديره : استقر) لا بوصف ؛ كمستقر ؛ لأنه مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة .

للمخاطب العلم بها المزيل للإبهام حتىٰ يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إذا كانا ناقصين) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة**) للموصول (**بفعل محذوف وجوباً**) وإنما وجب حذفه ؛ لأنهما كالعوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه (**وبذلك**) أي : وبتعلقهما بفعل محذوف (**أشبها الجملة تقديره**) أي : تقدير ذلك المحذوف ومرادفه لو أظهر : (**استقر**) لأنه واجب الحذف فلا يظهر ، و(**لا**) يتعلقان (**بوصف**) محذوف (**كمستقر ؛ لأنه مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة**) والوصف لا يكون مع موصوفه جملة ، إلا إذا كان صلة لـ(أل) ، أو قسماً ثانياً من المبتدأ . انتهىٰ « كواكب » .

[ص] : والثالث : الصفة الصريحة ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والثالث) من الأشياء الثلاثة : (الصفة) وهي ما دلت علىٰ ذات مبهمة مأخوذة من بعض صفاتها ؛ كالقائم والضارب (الصريحة) أي : الخالصة للوصفية عن معنى الاسمية ؛ بأن لم تغلب عليها الاسمية ؛ لأن فيها معنى الفعل ، فخرج بـ(الصريحة) ما غلبت عليها الاسمية من الصفات ؛ كأبطح : مذكر بطحاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة ، وأجرع : مذكر جرعاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ، ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً ، وصاحب : فإنه في الأصل وصف لكل من صحب غيره ، ثم غلب علىٰ صاحب الملك ، وراكب : فإنه في الأصل وصف لفاعل الركوب ، ثم غلب علىٰ راكب الإبل دون غيره .

قال الشاطبي : (والدليل علىٰ أن هـٰذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنها لا تجري صفات علىٰ موصوف ، ولا تعمل في غيرها ؛ كالصفات ، ولا تتحمل ضميراً) انتهىٰ .

فلا توصل بها (أل) لعدم شبهها بالفعل ، وإنما كانت هـٰذه الصفة صلة لـ(أل) لأن فيها معنى الفعل ، وهو الدلالة على الحدث ، ولذلك ؛ أي : ولكون معنى الفعل فيها عملت عمله ؛ أي : عمل الفعل من رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان فعله متعدياً ، نحو : جاء الضارب زيداً ، وصح عطف الفعل عليها ؛ أي : علىٰ هـٰذه الصفة نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ، ونحو قوله : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ ، وصح عطفها ؛ أي : عطف هـٰذه

والمراد بها : اسم الفاعل واسم المفعول ، وتختص بالألف واللام كما تقدم ، والعائد ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كما تقدم في الأمثلة المذكورة ،

الصفة عليه ؛ أي : على الفعل نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ ، سواء فيما ذكر كانت صلة لأل أو لا . انتهىٰ من « التصريح » مع « حاشيته يس » .

(**والمراد**) هنا (**بها**) أي : بالصفة الصريحة (**اسم الفاعل واسم المفعول**) خاصة دون اسم التفضيل ؛ كالأفضل ، ودون الصفة المشبهة ؛ كالحسن وجهه ؛ لأن (أل) الداخلة عليهما حرف تعريف لا اسم موصول إجماعاً في الأول ، وعلى الصحيح في الثاني ؛ بل نقل فيه بعضهم الإجماع أيضاً .

(**وتختص**) الصفة الصريحة ؛ أي : يختص الوصل بها (**بالألف واللام**) فلا يصح جعلها صلة لغيرها من سائر الموصولات (**كما تقدم**) ذلك ؛ أي : اختصاص الألف واللام بالصفة الصريحة في كلام المصنف بقوله : (وأما (أل) . . فإنما تكون اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول ؛ كالضارب والمضروب) ، ولو قال المصنف بدل قوله : (وتختص بالألف واللام) ، (وتختص الألف واللام بها) أي : بالصفة الصريحة . . لكان كلامه أولىٰ وأوفق لقاعدتهم ؛ لأن باء الاختصاص إنما تدخل على المقصور عليه لا على المقصور .

(**والعائد**) الذي تقدم لنا ذكره في قولنا : (وتفتقر الموصولات إلىٰ صلة وعائد) هو (**ضمير**) غائب (**مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث**) وذلك الضمير (**كما تقدم**) أي : كالضمير الذي تقدم (**في الأمثلة المذكورة**) للموصولات وقوله : (والعائد ضمير) وكونه ضميراً بالنظر إلىٰ

ما هو الغالب فيه ، ومن غير الغالب قد يخلف عنه الاسم الظاهر ؛ كقول مجنون ليلىٰ بيتاً (من الطويل) :

يا رب ليلىٰ أنت في كل موطن   وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ

والشاهد في قوله : (وأنت الذي في رحمة الله أطمع) حيث خلف الضمير العائد إلى اسم الموصول اسم ظاهر وهو اسم الجلالة ، وكان القياس أن يقول : وأنت الذي في رحمته أطمع أوفي رحمتك ، ولٰكن أتىٰ بالظاهر علىٰ خلاف القياس ، وسمي هٰذا الضمير عائداً ؛ لعوده إلى الموصول ، وقولنا : (غائب بالنظر إلى الغائب أيضاً وإلا . فقد يكون العائد ضمير متكلم) كقول علي رضي الله تعالىٰ عنه :

أنا الذي سمتني أمي حيدرهْ   أكيلكم بالسيف كيل السندرهْ

والحيدر : الأسد ، والسندرة كما في « القاموس » : مكيال ضخم ، وامرأة كانت تبيع القمح وتوفي الكيل . انتهىٰ .

والشاهد في قوله : (سمتني) حيث جاء ضمير المتكلم عائداً إلى اسم الموصول ، والغالب في العائد إلى الموصول : أن يكون ضمير غائب ، وقد يكون ضمير مخاطب ؛ كقول الفرزدق في قصيدة يمدح بها هشام بن الملك ، كانت من (بحر الطويل) :

وأنت الذي تلوي الخيول رؤوسها   إليك وللأيتام أنت تطعما

والشاهد في قوله : (إليك) جاء ضمير المخاطب عائداً إلى الموصول ، والأصل أن يقال : (إليه) بضمير الغائب ، قوله (مطابق للموصول) أي : إفراداً وتذكيراً ، وضدهما هٰذا في غير (من وما) من الموصولات ، أما هما . فيجوز

وقد يحذف

في الضمير العائد إليهما مراعاة اللفظ ، وهو الإفراد والتذكير نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنىٰ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، والأصل في ضمير العائد : أن يكون مذكوراً .

(**وقد يحذف**) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إذا دل عليه دليل ، وعلىٰ كل ؛ فالعامل : إما فعل ماض أو مضارع ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو حرف ، اضرب خمسة في ثلاثة يخرج بخمس عشرة صورة ، ويشترط في جواز حذف العائد المرفوع تسعة أمور : **الأول** : أن يكون مبتدأ .

والثاني : أن يكون خبره مفرداً .

والثالث : طول الصلة نحو : جاء الذي هو ضارب زيداً ، فتقول : جاء الذي ضارب زيداً ، بحذف هو .

والرابع : ألا يكون ضميراً معطوفاً نحو : جاء الذي زيد وهو قائمان ؛ لئلا يخبر بالمثنىٰ عن المفرد .

والخامس : ألا يكون ضميراً معطوفاً عليه نحو : جاء الذي هو وزيد قائمان ؛ لئلا يخبر بالمثنىٰ عن المفرد ، أو يبقى العاطف بدون معطوف .

والسادس : ألا يكون بعد (لولا) نحو : جاء الذي لولا هو . . لأكرمتك ؛ لوجوب حذف الخبر بعدها ، فيلزم الإجحاف لو حُذِف .

والسابع : ألا يكون منفياً نحو : جاء الذي ما هو قائم .

والثامن : ألا يكون محصوراً نحو : جاء الذي ما في الدار إلا هو .

والتاسع : ألا يصلح الباقي للوصل بعد حذفه نحو : جاء الذي هو أبوه منطلق ، وهذا الأخير شرط في جميع العائد ، سواء كان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو

نحو : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ أي : الذي هو أشد ،

مجروراً . انتهىٰ « خضري مع ابن عقيل » .

مثال حذف العائد المرفوع مع توفر الشروط المذكورة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ **أي : الذي هو أشد**) ، وإعرابه : اللام : موطئة للقسم (نتزعن) : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل لها من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه استحقاقاً تقديره : (نحن) يعود على (الله) ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب (من كل شيعة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(ننزعن) ، (أيهم) : (أي) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل النصب مفعول به ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلىٰ جملة الصلة ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة مع كون الأصل في حركة التخلص الكسرة ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ؛ كقبل وبعد (أيُّ) : مضاف ، والهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب ، والميم حرف دال على الجمع ، مبني على السكون (أشد) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (هو) يعود على الموصول ، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وفسر المصنف الضمير المحذوف بقوله : تقديره : (أي : الذي هو أشد) ، وإنما فسره المصنف مع أن التفسير ليس من قانون المتن ؛ بل هو من قانون الشرح مثلاً لما في المقام من الغموض على المبتدي ، فبينه له تسهيلاً عليه .

فائدة

وأي الموصولة لها أربعة أحوال : تعرب في ثلاث منها : **الأول** منها : ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيهم هو قائم .

والثاني : ما إذا ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو : يعجبني أي هو قائم .

والثالث : ما إذا لم يذكر صدر صلتها ولم تضف نحو : يعجبني أي قائم .

وتبنىٰ في حالة : وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، كما في الآية المذكورة ، وبعضهم أعربها مطلقاً . انتهىٰ « يس » .

وشرط جواز حذف العائد المنصوب خمسة : **الأول** : أن يكون ضميراً متصلاً نحو : جاء الذي ضربت ؛ أي : ضربته ، فلا يجوز حذف المنفصل لغرض الحصر نحو : جاء الذي إياه ضربت ، أو ما ضربت إلا إياه ؛ لفوات غرض الحصر المقصود .

والثاني : أن يكون ناصبه فعلاً تاماً ، أو وصفاً تاماً غير صلة (أل) لأن الضمير حينئذ فضلة ، وخرج بالتام : الناقص نحو : جاء الذي ليسه زيد أو كانه زيد .

والثالث : أن يكون غير متبع ، فلا يجوز الحذف في نحو : جاء الذي ضربته نفسه ، أو وزيداً .

والرابع : ألا يكون متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف ، وهو الحرف نحو : جاء الذي إنه منطلق ، فلا يجوز حذف الهاء لكونه عمدة .

والخامس : ألا يصلح الباقي بعد حذفه لوصل مكمل نحو : جاء الذي ضربته في داره .

ونحو : ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ أي : الذي تسرونه والذي تعلنونه ،

(و) مثاله المتوفر للشروط (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ أي : الذي تسرونه والذي تعلنونه) هـٰذا مثال ما إذا كان الناصب الفعل التام ، وأما مثال ما إذا كان ناصبه الوصف التام . . نحو قول الشاعر بيتاً من (بحر البسيط) ، ولم نر من سمىٰ هـٰذا الشاعر :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لـدىٰ غيـره نفـع ولا ضـرر

فالشاهد في قوله : (ما الله موليك) حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الموصول ، وهـٰذا العائد منصوب بوصف وهو مولىٰ ؛ لأن شرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلاً ، وأن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً غير صلة ، والتقدير : ما الله موليكه ؛ أي : معطيكه .

وشرط حذف العائد المجرور بالحرف سبعة : **الأول** : جر الموصول .

والثاني : كون جاره كجار العائد لفظاً ومعنىً .

والثالث : اتفاق العامل فيهما لفظاً ومعنىً .

والرابع : ألا يكون الضمير عمدة .

والخامس : ألا يكون الضمير محصوراً .

والسادس : ألا يوقع حذفه في لبس فلا حذف في مررت بالذي مر به ، أو مررت بالذي ما مررت إلا به ، أو رغبت في الذي رغبت فيه .

والسابع : ألا يصلح الباقي لوصل مكمل نحو : مررت بالذي مررت به في داره ، وشرط حذفه في المجرور بالاسم : كون جاره اسم فاعل عاملاً نحو : جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً ، فتقول : جاء الذي أنا ضارب ، بحذف الهاء ؛ لأنه فضلة ، فلا يقال في جاء الذي أنا غلامه : جاء الذي أنا غلام ، أو اسم مفعول

ونحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي : الذي تشربون منه .

متعدياً لاثنين نحو : خذ الدرهم الذي أنا معطاه ؛ لأنه فضلة منصوب المحل ، أفاده الإسقاطي . انتهىٰ « خضري » بتصرف .

(و) مثاله المتوفر للشروط (نحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي : الذي تشربون منه) .

واعلم : أن الموصول إن طابق لفظه معناه.. وجب مطابقة العائد له لفظاً ومعنىً ، وإن خالف لفظه معناه ؛ بأن كان مفرد اللفظ مذكراً ، وأريد به غير ذلك كـ(من وما).. جاز في العائد وجهان : أحدهما : وهو الأكثر مراعاة ؛ اللفظ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ .

والثاني : مراعاة المعنىٰ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبسٌ نحو : أعط من سألَتْكَ ، ولا يقال : من سألك ؛ إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنثِ.. حصل الالتباس بالمذكر .

فإن قيل : الالتباس بالمفرد موجود ، لو قيل فيما سلف يستمع فهلا روعي دفعه ، أجيب : بأن في الآية ما يدل على المراد ، كما يظهر بالتأمل في سياقها فلا لبس . انتهىٰ « يس مع المجيب » .

أو ما لم يحصل من مطابقة اللفظ قبح نحو : من هي حمراء أمك ، فيجب حينئذ مراعاة المعنىٰ ؛ لأنه لو قيل من هي أحمر أمك ، أو من هو حمراء أمك.. لزم الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث ، وبالعكس ، ولو قيل : من هو أحمر أمك.. لزم تخالف الموصول وخبره ؛ لأن الصلة والموصول كشيء واحد ، فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث وفيه قبح . انتهىٰ « يس » عليه .

أما المجرور بإضافة اسم إليه.. لم يحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل

بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : جاء الذي أنا ضاربه الآن ، أو غداً فتقول : جاء الذي أنا ضارب ، بحذف الهاء ، وإن كان مجروراً بغير ذلك . . لم يحذف نحو : جاء الذي أنا غلامه ، أو أنا مضروبه ، أو أنا ضاربه أمس ، وذكره ابن مالك بقوله :

كـأنـت قـاض بعـد أمـر مـن قضـىٰ

انتهى « ابن عقيل » .

فَصْلٌ

وأما المعرف بالأداة . . فهو المعرف بالألف واللام ، . . . .

قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) في بيان المعرف بالأداة ، وهو الخامس من المعارف الستة فقال : (**وأما المعرف بالأداة . . فهو المعرف بالألف واللام**) كالرجل والغلام ، والتعريف بهما هو مذهب الخليل ، والهمزة عنده أصلية ، وهي همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ؛ أي : بتقدير كثرة استعمالها الموجبة للثقل ، ولم تحذف في الابتداء ؛ لتعذر الابتداء بالساكن .

ومذهب سيبويه : أن التعريف بهما أيضاً ، إلا أن الهمزة عنده زائدة بعد الوضع ، كما في « الخضري » لـٰكنها معتد بها في التعريف كأنها موجودة في الوضع ؛ أي : في وضع (أل) بمعنىٰ أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها ؛ كأحرف المضارعة ، وليست زائدةً عليها حتىٰ تنافي الاعتداد بها في الوضع ، ولذلك نظائر ؛ منها استفعل ، فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسين والتاء زوائد ، وغير ذلك . انتهىٰ « خضري » بتصرف .

ومذهب الأخفش : أن أداة التعريف هي اللام فقط ، وضعت ساكنة فتعذر النطق بها ، واجتلبوا همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحوها عند الابتداء ؛ طلباً للخفة لثقلها بكثرة الاستعمال .

ومذهب المبرد : أن أداة التعريف الهمزة فقط ، واللام زائدة للفرق بينها ؛ أي : بين الهمزة المعرفة وبين همزة الاستفهام ، كما بيناه في « لب اللباب علىٰ ملحة الإعراب » .

واعلم : أن (أل) في كلام العرب قسمان : زائدة : وهي التي دخولها

وهي قسمان : عهدية وجنسية ، والعهدية : إما للعهد الذكري نحو : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ ، أو للعهد الذهني نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ ،

كخروجها ، كالتي في الأعلام ؛ كالعباس والحارث واليزيد .

وأصلية : وهي قسمان : موصولة ؛ كالضارب والمضروب .

ومعرفة : وهي التي تفيد تعريف مصحوبها ، وهي المرادة بقول المصنف (وهي) : أي : أداة التعريف التي هي (أل) المعرفة (قسمان : عهدية) وهي التي عهد مصحوبها ذكراً أو ذهناً أو حضوراً (وجنسية) وهي التي يخلفها كل حقيقةً ، أو مجازاً ، أو لا يخلفها أصلاً ، وكل منهما علىٰ حدتها ثلاثة أقسام ، كما أشار إليه المصنف بقوله : (والعهدية : إما) أن تكون (للعهد الذكري) وهي التي تقدم لمصحوبها ذكر مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ (فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) أي : الزجاجة المذكورة أولاً كأنها كوكب دري ، وإعرابه : (في زجاجة) جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(المصباح) تقديره : المصباح كائن في زجاجة (الزجاجة) : مبتدأ ، خبره جملة قوله : (كأنها كوكب) ، ومثله نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ .

(أو) إما أن تكون (للعهد الذهني) وهي التي عهد مصحوبها ذهناً (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾) ، وهو ثقب في جبل ثور ، وكان ذلك معلوماً عندهم ، وإعرابه : (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان مجرد عن معنى الشرط ، متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : اذكر أيها المخاطب قصة وقت كونهما في الغار (هما) : مبتدأ (في الغار) : جار ومجرور خبره ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ(إذ) ، ومثل هاذا المثال قولك : جاء الرجل والغلام ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين .

أو للعهد الحضوري نحو : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

والجنسية : إما لتعريف الماهية نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ ، وإما لاستغراق الأفراد نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ ،

(**أو**) إما أن تكون (**للعهد الحضوري نحو**) : ضربت هـٰذا الرجل ؛ أي : الحاضر ، ونحو : (﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) أي : هـٰذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ؛ لأن الآية نزلت فيه (اليوم) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بما بعده ؛ أعني : أكملت (أكملت) : فعل وفاعل (دينكم) : مفعول به ومضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(**والجنسية**) أيضاً ثلاثة أقسام ؛ لأنها (**إما**) أن تكون (**لتعريف الماهية**) أي : لتعيين الحقيقة من حيث هي مع قطع النظر عن الأفراد ، وهي التي لا يخلفها كل حقيقةً ، ولا مجازاً مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾) أي : خلقنا من حقيقة الماء المعروف لا من كل شيء اسمه ماء ، **وإعرابه** : (جعلنا) : فعل وفاعل ، وهو بمعنىٰ خلقنا فيتعدىٰ لواحد (من الماء) : جار ومجرور متعلق بـ(خلقنا) ، (كل شيء) : مفعول به ومضاف إليه (حي) : صفة لـ(شيء) .

(**وإما**) أن تكون (**لاستغراق الأفراد**) أي : لشمول جميع أفراد الجنس ؛ بأن خلفتها كل حقيقة ، فيعم جميع أفراد الجنس بخصائصها ، ويصح الاستثناء من مدخولها ، مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾) أي : خلق كل فرد من أفراد الإنسان ضعيفاً ؛ أي : مغلوباً بالشهوة إلا من عصمه الله عز وجل ؛ كالأنبياء والمرسلين ، **وإعرابه** : (خلق) : فعل ماض مغير الصيغة (الإنسان) : نائب فاعل (ضعيفاً) : حال من الإنسان .

أو لاستغراق خصائص الأفراد نحو : أنت الرجل علماً ، وتبدل لام (أل) ميماً في لغة حمير .

فَصْلٌ

وأما المضاف إلىٰ واحد من هـٰذه الخمسة ....

(أو لاستغراق خصائص الأفراد) أي : لاستغراق صفات أفراد الجنس مبالغة في المعنىٰ ، وهي التي خلفتها كل مجازاً ، مثالها (نحو) قولهم : (أنت الرجل علماً) أي : أنت كل رجل علماً : بمعنىٰ أنه اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك ؛ لقصوره عن رتبة الكمال ، وإعرابه : (أنت) : مبتدأ (الرجل) : خبره (وعلماً) : تمييز ذات ، وانظر لمَ لمْ يمثل المصنف لهـٰذه الأخيرة بشيء من الآيات مع أن دأبه التزام كون أمثلته من القرآن ما أمكنه ، وقد مثل بعضهم لهـٰذه بقوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أي : ذلك الذي أنزل عليك كل كتاب مبالغةً في مدح القرآن ؛ لكونه جامعاً لجميع خصائص الكتب الممدوحة .

(وتبدل لام « أل ») المعرفة (ميماً) ساكنة (في لغة حمير) بوزن (درهم) قبيلة مشهورة من العرب باليمن ، وقد نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها فقال « ليس من امبر امصيام في امسفر » كذا رواه النمر بن تولب رضي الله تعالىٰ عنه .

(فصل) في المعرف بالإضافة إلىٰ واحد من هـٰذه المعارف الخمسة ، وقد تقدم لك في (باب المعرفة والنكرة) أنه في رتبة ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى الضمير ، فإنه في رتبة العلم ، وقد تقدم تعليله هناك فراجعه .

قال المصنف (وأما المضاف إلىٰ واحد من هـٰذه) المعارف (الخمسة)

.. فنحو : غلامي ، وغلامك ، وغلامه ، وغلام زيد ، وغلام هٰذا ، وغلام الذي قام أبوه ، وغلام الرجل .

المتقدمة فصلاً ففصلاً بحسب ترتيبها في الأعرفية إضافة معنوية لا لفظية ، ولم يكن متوغلاً في الإبهام ولا واقعاً موقع نكرة ، فخرج بذلك المضاف إليها إضافة لفظية ؛ كإضافة الوصف إلىٰ معموله ، والأسماءُ المتوغلة في الإبهام ؛ كغير ومثل وشِبْهٍ ، والواقعُ موقع النكرة ؛ كوحده ؛ لأن إضافةَ كل واحد من هٰذه المذكورات لا تفيد التعريفَ ؛ بل المضاف منها باق علىٰ تنكيره (.. فنحوُ : غلامي) مثالٌ للمضاف إلىٰ ضمير المتكلم (وغلامك) مثال للمضاف إلىٰ ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف إلىٰ ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف إلى العلم (وغلام هٰذا) المضاف إلى اسم الإشارة (وغلام الذي قام أبوه) للمضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف إلى المعرف بـ(أل) .

إعراب المتن

(والثالث الصفة الصريحة) : الواو : عاطفة (الثالث) : مبتدأ (الصفة) : خبر (الصريحة) : صفة للصفة ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها : الظرف) ، **(والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول)** : الواو : استئنافية (المراد) : مبتدأ (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) لأنه اسم مفعول من أراد الرباعي (اسم الفاعل) : خبر المبتدأ ؛ (واسم المفعول) : معطوف على (اسم الفاعل) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وتختص بالألف واللام كما تقدم) : الواو : عاطفة (تختص) : فعل مضارع وفاعله مستتر جوازاً يعود على (الصفة الصريحة) ، (بالألف واللام) : جار ومجرور ومعطوف متعلق (بتختص) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والمراد) ، **(كما تقدم)** : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف (تقدم) : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة (ما) الموصولة ، والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : ومثال ذلك كائن ؛ كالذي تقدم في قوله : (وأما (أل) . . فإنما تكون اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل أو المفعول ؛ كالضارب والمضروب) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(والعائد) : مبتدأ **(ضمير)** : خبره ، والجملة مستأنفة ، **(مطابق)** : صفة (ضمير) ، **(للموصول)** : جار ومجرور متعلق بـ(مطابق) ، **(في الإفراد)** : متعلق بـ(مطابق) ، **(والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث)** معطوفات على

(الإفراد) ، (كما تقدم في الأمثلة المذكورة) : الكاف حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر بالكاف (تقدم) : فعل ماض ، وضمير مستتر يعود إلىٰ (ما) ، (في الأمثلة) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) ، (المذكورة) : صفة لـ(الأمثلة) ، وجملة (تقدم) صلة ما الموصولة ، الجار والمجرور في (كما) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك العائد المطابق للموصول كائن ؛ كالعائد المذكور في الأمثلة السابقة هناك بقوله : ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ ، ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۞ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(وقد يحذف) : الواو : استئنافية (يحذف) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على العائد ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك المحذوف كائن ؛ كالمحذوف في نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَنَنزِعَنَّ . . .﴾ إلخ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾) : مضاف إليه محكي ، (أي : الذي هو أشد) : (أي) : حرف عطف وتفسير مبنية على السكون (الذي هو أشد) : مفسر محكي لقوله : ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ. . .﴾ إلخ ، والمفسر يتبع المفسر في إعرابه المحكي علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (أشد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(ونحو) : الواو : عاطفة (نحو) : معطوف علىٰ (نحو) الأول علىٰ كونه خبراً لمحذوف تقديره : وذلك العائد كالعائد المحذوف من نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ . . .﴾ إلخ ، (نحو) : مضاف (﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾): مضاف إليه لـ(نحو) محكي ، (أي) : حرف عطف وتفسير ، (الذي تسرونه

والذي تعلنونه) : مفسر لما قبله ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر المحكي .

(**ونحو** : ﴿ وَيَشْرَبُ . . . ﴾) إلخ ، الواو : عاطفة (نحو) : معطوف على (نحو) الأول تبعه بالرفع على كونه خبراً لمحذوف تقديره : وذلك العائد المحذوف ؛ كالعائد المحذوف من نحو قوله : ﴿ وَيَشْرَبُ . . . ﴾ إلخ ، (نحو) : مضاف ، ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ : مضاف إليه لـ(نحو) محكي ، (**أي : الذي تشربون منه)** : (أي) : حرف عطف وتفسير (الذي تشربون منه) : مفسر لما قبله ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر المحكي .

(**فصل**) : خبر لمحذوف تقديره : هٰذا فصل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**وأما المعرف بالأداة . . فهو المعرف بالألف واللام**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط وتفصيل ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (المعرف) : مبتدأ أول (بالأداة) : جار ومجرور متعلق بـ(المعرف) (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثان (المعرف) : خبر للمبتدأ الثاني (بالألف واللام) : جار ومجرور ومعطوف عليه متعلق بـ(المعرف) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وهي قسمان**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (**عهدية**) : بدل من (قسمان) بدل بعض من كل ، (**وجنسية**) : معطوف على (عهدية) ، (**والعهدية**) : الواو : استئنافية (العهدية) : مبتدأ ، (**إما**) : حرف تفصيل ،

(للعهد) : جار ومجرور خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة ، **(الذكري)** : صفة لـ(العهد) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : إما للعهد المنسوب إلى الذكر ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(أو للعهد) : (أو) : حرف عطف وتفصيل لـ(العهد) جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (إما للعهد الذكري) ، **(الذهني)** : صفة (العهد) ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : أي : المنسوب إلى الذهن ، **(نحو)** : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(أو للعهد) : معطوف على (العهد الذكري) ، **(الحضوري)** : صفة لـ(العهد) وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المنسوب إلى الحضور ، **(نحو)** : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(والجنسية) : مبتدأ ، **(إما)** : حرف تفصيل ، **(لتعريف الماهية)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ ، والتقدير : والجنسية إما كائنة لتعريف الماهية ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والعهدية إما للعهد الذكري) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وإما**) : الواو : عاطفة لـ(إما) هٰذه علىٰ (إما) الأولىٰ (إما) : حرف تفصيل ، (**لاستغراق الأفراد**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (إما لتعريف الماهية) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**أو**) : حرف عطف وتفصيل (**لاستغراق خصائص الأفراد**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (إما لتعريف الماهية) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أنت الرجل علماً**) : مضاف إليه محكي ، (**وتبدل لام أل**) : الواو : استئنافية (تبدل) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (لام أل) : نائب فاعل ومضاف إليه ، (**ميماً**) : مفعول ثان لـ(تبدل) ، (**في لغة حمير**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلِّقٌ بـ(تُبَدلُ) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (وحمير) : مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي إن أريد بها القبيلة ، ومجرور بالكسرة الظاهرة إن أريد بها الحي ؛ لأنه مصروف .

(**فصل**) : خبر لمحذوف تقديره : هٰذا الآتي فصل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**وأما المضاف إلىٰ واحد**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط (المضاف) : مبتدأ (إلىٰ واحد) : جار ومجرور متعلق بـ(المضاف) ، (**من هٰذه الخمسة**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً صفة لـ(واحد) أي : إلىٰ واحد كائن من هٰذه الخمسة (الخمسة) : بدل من اسم الإشارة تبعه بالجر (.. **فنحو** : **غلامي**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (نحو) : خبر المبتدأ (نحو) : مضاف (غلامي) : مضاف إليه محكي ،

والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (وغلامك ، وغلامه ، وغلام زيد ، وغلام هٰذا ، وغلام الذي قام أبوه ، وغلام الرجل) معطوفات محكيات علىٰ (غلامي) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**والثالث : الصفة الصريحة**) أي : الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية ؛ لأن فيها معنى الفعل ، ولذلك عملت عمله ، وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه (**والمراد بها : اسم الفاعل واسم المفعول**) دون اسم التفضيل ؛ كالأفضل ، ودون الصفة المشبهة ؛ كالحسن وجهه .

(**وتخصص**) الصفة الصريحة (**بالألف واللام كما تقدم**) . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**والثالث**) من الأشياء الثلاثة هي شبه الجملة (**الصفة الصريحة ؛ أي : الخالصة**) من معنى الاسمية والعلمية (**للوصفية**) أي : للدلالة علىٰ حدث ومتصف به ، وذلك ؛ أي : خلوصها للوصفية (**بأن لم تغلب عليها**) أي : علىٰ وصفيتها (**الاسمية**) أي : العلمية ، وإنما قلنا بأن لم تغلب الاسمية (**لأن فيها**) أي : في الصفة الصريحة (**معنى الفعل**) أي : الدلالة علىٰ معنى الفعل الذي هو الحدث .

(**ولذلك**) أي : ولأجل كون معنى الفعل فيها (**عملت**) هـٰذه الصفة الصريحة (**عمله**) أي : عمل الفعل من رفع الفاعل ونصب المفعول (**و**) لذلك (**صح عطف الفعل عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الصفة في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ (**وعطفها**) أي : عطف هـٰذه الصفة (**عليه**) أي : على الفعل في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ .

(**والمراد بها**) أي : بالصفة الصريحة هنا (**اسم الفاعل واسم المفعول دون اسم التفضيل ؛ كالأفضل**) لأن (أل) فيه حرف تعريف لا موصولة بالإجماع (**ودون الصفة المشبهة ؛ كالحسن وجهه**) لأن (أل) فيها حرف تعريف أيضاً على الصحيح لا اسم موصول ؛ بل نقل بعضهم الإجماع فيه أيضاً .

(**وتخصص الصفة الصريحة**) أي : يختص كونها صلة (**بالألف واللام كما تقدم**

ذلك ، ولو قال : وتختص الألف واللام بها . . لكان أولىٰ ؛ لأن المراد أن (أل) امتازت من بين سائر الموصولات بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول ، وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية ؛ كأبطح وأجرع وصاحب ، أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة . . فهي حرف تعريف ، وقيل : الداخلة على الصفة المشبهة موصولة ، واختاره ابن مالك ،

ذلك) أي : اختصاصها بالألف ، والألف في قول المصنف : (وأما (أل) . . فإنما تكون اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول . . .) إلخ .

(**ولو قال**) المصنف بدل قوله : (وتختص بالألف واللام) (**وتختص الألف واللام بها**) أي : بالصفة الصريحة (. . **لكان**) تعبيره (**أولىٰ ؛ لأن المراد**) هنا (**أن « أل » امتازت**) وانفردت (**من بين سائر الموصولات بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول**) .

ثم ذكر الشارح مقابل قوله : (سابقاً) بأن لم تغلب عليها الاسمية بقوله : (**وأما**) أل (**الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية**) وهي الصفات التي صارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ، ولا تستعمل صفةً لموصوف ، ولا تعمل عمل الفعل ، ولا تتحمل ضميراً ، وذلك (**كأبطح**) علم على الأرض المتسعة (**وأجرع**) علم على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً (**وصاحب**) علم لوزير الملك ومستشاره (**أو**) الداخلة (**على اسم التفضيل والصفة المشبهة . . فهي حرف تعريف**) لا اسم موصول (**وقيل : الداخلة على الصفة المشبهة موصولة**) لا حرف تعريف (**واختاره**) أي : واختار هـٰذا القول (**ابن مالك**) وجرىٰ عليه ابن هشام في « شرح القطر » ، وفي « الأوضح » في (باب ما لا ينصرف) لأنها تؤول بالفعل ؛ كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الحدوث ، لـٰكن قال في « المغني » : (وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة بمعنى الثبوت ، فلا تؤول

واستشكل : بأنها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهٰذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة ، وأجيب : بأن الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث) تشتمل عليه الصلة

بالفعل الدال على الحدوث ، ولهٰذا كانت (أل) الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة ، وقضيته أنها حرف تعريف) وبه صرَّحَ في « الأَوْضَحِ » في (باب الصفة المشبهة) .

(**واستشكل**) هٰذا القيل (**بأنها**) أي بأن الصفة المشبهة (**تدل على الثبوت**) والدوام (**فلا تؤول بالفعل**) فليست (أل) الداخلة عليها موصولة (**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم تأويله بالفعل (**كانت**) (أل) (**الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة** ، **وأجيب**) عن هٰذا الاستشكال : بالتفرقة بين اسم التفضيل والصفة المشبهة (**بأن الصفة المشبهة تعمل في**) الاسم (**الظاهر عمل الفعل باطراد**) أي : بكثرة (**بخلاف اسم التفضيل**) فإنه لا يعمل في الاسم الظاهر إلا في (مسألة الكحل) ، وبينهما فارق ، فلا يصح قياس الصفة على اسم التفضيل في كون (أل) فيها حرف تعريف ، وما جرىٰ عليه المصنف من أن (أل) الداخلة علىٰ هٰذا الوصف الصريح موصول اسمي هو الأصح ، بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه ، وهٰذا إذا لم يُرَدْ بهما ؛ أي : باسم الفاعل واسم المفعول الثبوتُ ؛ كالمؤمن والصانع ، وإلا . . كانت (أل) الداخلة عليهما حرف تعريف ، كما في « المطول » لأنهما حينئذ يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ، ويصيران صفةً مشبهةً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**والعائد للموصول ضمير غائب**) غالباً (**مطابق للموصول في الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث تشتمل عليه**) أي : علىٰ ذلك العائد (**الصلة**) وذلك

(**كما تقدم في الأمثلة المذكورة**) نعم ؛ إن كان الموصول (من وما) . . جاز في العائد مراعاة المعنىٰ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ومراعاة اللفظ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ ، وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لبس أو قبح ،

العائد الذي اشتملت عليه الصلة (**كما تقدم**) أي : كالعائد الذي اشتملت عليه الصلة (**في الأمثلة المذكورة**) سابقاً لجميع الموصولات ، وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (**مطابق للموصول**) رفع به توهم اشتراط المطابقة لفظاً ومعنًى في جميع الموصولات ؛ أي : لكن (**إن كان**) الاسم (**الموصول « مَنْ وما »**) . . **جاز في العائد مراعاةُ المعنىٰ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾) حيث أتىٰ في عائد (مَن) الموصولة بضمير جمع الذكور ؛ نظراً لمعنىٰ (من) .

(**ومراعاة اللفظ**) أي : لفظ (من) (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾) حيث جعل عائد (من) الموصولة ضميراً مفرداً مستتراً في الفعل ؛ نظراً إلىٰ لفظ (من) مع أن معناه الجماعة (**وهو**) أي : مراعاة اللفظ (**الأكثر في كلامهم**) أي : في كلام العرب (**ما لم يحصل من مطابقته**) أي : من مطابقة اللفظ (**لبس**) في المعنىٰ ؛ أي : التباس بين المعنى المراد ، وغير المراد نحو : أعط من سألَتْكَ ، بتأنيث الفعل ؛ لأن معنىٰ (من) في المثال : المفردةُ المؤنثةُ ، فلا يقال : أعط مَنْ سَأَلَك ، بتذكير الفعل ؛ لأنه يوهم أن السائل هو المذكر مع أنه مؤنث ؛ إذ لو لم تلحق علامة التأنيث بالفعل مع إرادة المؤنث . . حصل الإلباس بالمذكر ، كما مر في « التتمة » .

(**أو**) ما لم يحصل من مطابَقتِه (**قبح**) في اللفظ نحو قولك : من هي حمراء أمك ؛ لأنه لو قيل : من هي أحمر أمك ، أو من حمراء أمك . . لزم الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث وبالعكس ، ولو قيل : من هو أحمر أمك . . لزم

فيتعين مراعاة المعنىٰ ، وقد يكون العائد ضمير متكلم ؛ كقول علي كرم الله تعالىٰ وجهه ورضي عنه :

أنــا الــذي سمتنــي أمــي حيــدرةْ　　　أكيلكــم بــالسيــف كيــل السنــدرةْ

أو ضمير مخاطب ؛ كقول الفرزدق :

وأنت الذي تلوي الخيول رؤوسها　　　إليــك ولــلأيتــام أنــت تطعمــا

فجعل العائد ضمير (إليك) حملاً على المعنىٰ ، وربما خلف الضمير

مخالفة الموصول وخبره ؛ لأن الصلة والموصول كشيء واحد ، فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**فيتعين**) أي : يجب حينئذ ؛ أي : حين إذ حصل من مطابقة اللفظ ليس في المعنىٰ ، أو قبح في اللفظ (**مراعاة المعنىٰ**) أي : معنى الموصول ؛ إفراداً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً مثلاً ، رفعاً لِلَّبْسِ والقُبْحِ ، ثم ذكر الشارح محترز قولنا : (غالباً) بقوله : (**وقد يكون العائد ضمير متكلم ؛ كقول علي كرم الله تعالىٰ وجهه ورضي عنه**) قيل : إنما قيل في علي خاصة كرم الله وجهه ؛ لأنه لم يسجد بوجهه لصنم ؛ لأنه آمن في صغره ، ولكن علة التسمية لا توجب التسمية ، والله أعلم .

(**أنــا الــذي سمتنــي أمــي حيــدرةْ　　　أكيلكــم بــالسيــف كيــل السنــدرةْ**)

قد سبق ما في البيت في « التتمة » .

(**أو**) قد يكون العائد (**ضمير مخاطب ؛ كقول الفرزدق**) في مدح هشام بن عبد الملك من أمراء بني أمية :

(**وأنت الذي تلوي الخيول رؤوسها　　　إليــك ولــلأيتــام أنــت تطعمــا**

فجعل العائد ضمير « إليك » حملاً على المعنىٰ ، وربما خلف الضمير) أي :

اسم ظاهر ؛ كقوله :

أيا رب ليلىٰ أنت في كل موطن وأنـت الـذي فـي رحمـة الله أطمـع

أي : في رحمته ، والأصل في العائد أن يكون مذكوراً (وقد يحذف) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إذا دل عليه دليل ، وشرط جواز حذف العائد المرفوع : أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد (نحو : ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾) ، فأيهم أشد : موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لـ(ننزعن) ، وأشد : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : (أي : الذي هو أشد) فلا يحذف في نحو : جاء اللذان قاما ، أو ضربا بالبناء للمفعول ؛ لأنه غير مبتدأ ،

خلف عن ضمير العائد (اسم ظاهر ؛ كقوله :

أيا رب ليلىٰ أنت في كل موطن وأنـت الـذي فـي رحمـة الله أطمـع

أي : في رحمته) وكان القياس أن يقول : وأنت الذي في رحمته أطمع (**والأصل**) أي : الغالب الكثير (**في**) ضمير (**العائد أن يكون مذكوراً**) لا محذوفاً (**وقد يحذف**) العائد (**مرفوعاً**) بشروط تسعة كما مر في « التتمة » .

(**ومنصوباً**) بشروط خمسة كذلك (**ومجروراً**) بشروط سبعة كذلك (**إذا دل عليه**) أي : على العائد المحذوف (**دليل ، وشرط جواز حذف العائد المرفوع : أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد**) وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ (لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ، **فأيهم أشد : موصول مبني**) لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (**على الضم**) تشبيهاً له بأسماء الغايات ، كما مر في « التتمة » بسط الكلام عليها (**في محل نصب مفعول**) به (لـ« **ننزعن** » ، **وأشد : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير**) : أي : تقدير ذلك المبتدأ المحذوف (**أي : الذي هو أشد ، فلا يحذف**) أي : العائد (**في نحو**) قولك : (**جاء اللذان قاما ، أو ضربا بالبناء للمفعول ؛ لأنه غير مبتدأ ،**

ولا في نحو : جاء الذي هو يقوم ، أو هو في الدار ؛ لأن الخبر غير مفرد ، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلاً ، وناصبه فعل تام ، أو وصف غير صلة (أل) فالفعل نحو : ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ ، (ونحو : ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾) ، فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول ، والتقدير : (أي : الذي تسرونه والذين تعلنونه) ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولاً حرفياً ، والتقدير : يعلم سركم وعلانيتكم ، والوصف نحو قوله :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به

أي : الذي الله موليكه فضل ،

ولا في نحو : جاء الذي هو يقوم ؛ أو هو في الدار ؛ لأن الخبر غير مفرد ، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون) ضميراً (متصلاً ، و) الحال أن (ناصبه فعل تام) لا ناقص نحو : جاء الذي كَانَهُ زيدٌ .

(أو) ناصبه (وصف غير صلة « أل » فالفعل) أي : فمثال كون ناصبه الفعل (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ ، ونحو) قوله : ﴿وَٱللَّهُ (يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ ، فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول ، والتقدير) : أي : وتقدير ذلك الضمير (أي : الذي تسرونه والذي تعلنونه ، ويحتمل) لفظ (ما في الآية أن يكون موصولاً حرفياً ، والتقدير) : حينئذ (يعلم سركم وعلانيتكم ، و) مثال (الوصف) الذي كان غير صلة (أل) (نحو قوله) : أي : الشاعر ، لم أر من ذكر اسم هذا الشاعر كما مر في « التتمة » :

(ما الله موليك فضل فاحمدنه به) فما لدىٰ غيره نفع ولا ضرر

والتقدير (أي : الذي الله موليكه فضل) أي : عطاء بغير مقابل ، وأما إذا كان ناصبه وصفاً صلة (أل) . . فلا يجوز حذفه نحو : جاءني الضاربه زيد ، فلا يجوز

وشرط حذف العائد المجرور بالحرف : أن يجر بمثل ما جر به الموصول لفظاً ومعنىً ، ويتحد معنى العامل نحو : مررت بالذي مررت ؛ أي : به (ونحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾) ، فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به (ما) الموصولة وهي (من) التبعيضية ، والتقدير : (أي : الذي تشربون منه) فلو كان الموصول غير مجرور ، أو كان العائد مجروراً بحرف . . لم يجر به الموصول كما

حذف الهاء من (الضاربه) لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد الدلائل علىٰ موصوليتها ، وهٰذا إذا كان الضمير عائداً إلىٰ (أل) ، وأما لو عاد الضمير لموصول قبلها نحو : جاء الذي أنا الضاربه . . فإن العائد المنصوب ليس عائداً إلىٰ (أل) ، بل عائد إلى الذي المذكور قبلها ، فلا يمتنع حذفه ، والعائد لـ(أل) في هٰذا المثال : الضمير المستتر في الوصف . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وشرط حذف العائد المجرور بالحرف : أن يجر**) ذلك الضمير المحذوف (**بمثل ما**) أي : بمثل حرف (**جر به الموصول لفظاً ومعنىً ، ويتحد معنى العامل**) في الموصول وفي العائد (**نحو : مررت**) بضم التاء (**بالذي مررت**) بفتحها (**أي : به** ، **ونحو** : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ ، **فالعائد**) في الآية (**محذوف مجرور بمثل ما جر به « ما » الموصولة**) **لفظاً ومعنىً** .

(**وهي**) : أي : اللفظة التي جر بها العائد (**« من » التبعيضية ، والتقدير**) : أي : تقدير ذلك العائد المحذوف المجرور بمثل ما جر به الموصول (**أي : الذي تشربون منه ، فلو كان الموصول غير مجرور**) نحو : قسمت الذي أخذت منه ، فإن الموصول منصوب .

(**أو كان العائد مجروراً بحرف . . لم يجر به الموصول**) نحو : رغبت في الذي رغبت عنه ، ومثَّل لكون الموصول غير مجرور بقوله : (**كما**) أي : كالموصول

في : جاء الذي مررت به . . لم يجز حذف العائد ، وكذا لو كان العائد مجروراً بحرف جر به الموصول لفظاً لا معنىً . . لم يجز الحذف ؛ كما في نحو : زهدت في الذي رغبت فيه ، وكذا لو اختلف معنى العامل .

الذي ذكر (في) قوله : (جاء الذي مررت به) بفتح التاء ؛ لأن الموصول مرفوع لا مجرور (. . لم يجز حذف العائد) لعدم الشرط المذكور (وكذا) أي : وكما لا يجوز حذف العائد في المثال المذكور (لو كان العائد مجروراً بحرف جر به الموصول لفظاً لا معنىً . . لم يجز الحذف) أي : حذف العائد ، وذلك (كما في نحو) قولك : (زهدت في الذي رغبت فيه) أي : قللت الرغبة في الذي رغبت فيه (وكذا) لا يجوز حذف العائد (لو اختلف معنى العامل) فيهما ؛ أي : في الموصول والعائد نحو : وقفت : بمعنى القيام ، على الذي وقفت عليه بمعنىٰ وقف المال في سبيل الله .

(**فصل : وأما المعرف بالأداة**) أي : بأداة التعريف (. . **فهو المعرف بالألف واللام**) كالرجل والغلام ، والتعريف بهما هو مذهب الخليل .

وهمزة (أل) عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل ، لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه ما يوافقه لـكن يخالفه في أصالة الهمزة ، فعنده أنها زائدة

(فصل : وأما المعرف بالأداة ؛ أي : بأداة التعريف)

وهـٰذا أولىٰ من التعيين بـ(أل) لجريانه علىٰ كل الأقوال الآتية ، ولصدقه بـ(أم الحميرية) لـٰكن لا حاجة لإضافتها إلى التعريف ؛ لأن أداة الشيء ما يحصله ، والأنسب بما سيأتي في المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلاً أن يقول ذو الأداة ، والمقام يعينها . انتهىٰ « خضري » .

(. . **فهو المعرف بالألف واللام**) أي بمسماهما وهو لفظة (أل) (**كالرجل والغلام**) أي : كقولك ضربت الرجل والغلام لمن قال لك : هل رأيت رجلاً وغلاماً ، نعم ؛ ضربت الرجل والغلام (**والتعريف بهما**) جميعاً (**هو مذهب الخليل**) وهو : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمـٰن ، أستاذ سيبويه والأصمعي ، وقد برع في العربية ، ووضع علم العروض ، توفي سنة (١٧٥هـ) انتهىٰ من « شرح الحدود » للشارح .

(**وهمزة « أل » عنده**) أي : عند الخليل (**أصلية**) وضعت مع اللام في أول وهلة بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة (**وهي همزة قطع**) وإنما (**حذفت في الوصل لـ**) ثقلها بـ(**كثرة الاستعمال** ، **و**) يروىٰ (**عن سيبويه ما يوافقه**) أي : يوافق قول الخليل من كون الألف واللام جميعاً للتعريف (**لـٰكن يخالفه**) أي : يخالف سيبويه الخليلَ (**في أصالة الهمزة** ، **فعنده**) أي : فعند سيبويه (**أنها**) أي : أن الهمزة (**زائدة**) بعد وضع اللام ؛ يعني : أن الهمزة همزة وصل فليست أصلية ،

معتد بها في الوضع ، وعنه أيضاً : أن التعريف باللام وحدها ، والهمزة همزة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالساكن ، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام .

(وهي) أي : الأداة (قسمان : عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد إليه قوله : (والعهدية : إما) أن تكون (للعهد الذكري) بأن يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ (فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) ونحو : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾

لكنها (معتد بها) في التعريف كأنها موجودة (في الوضع) أي : في وضع (أل) بمعنىٰ أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها ؛ كأحرف المضارعة ، وليست زائدة عليها حتىٰ تنافي الاعتداد بها في الوضع ، ولذلك نظائر منها (استفعل) فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة، والسين، والتاء زائدة فيها لا عليها. انتهىٰ « خ ض».

(و) يروىٰ (عنه) أي : عن سيبويه (أيضاً) أي : كما يروىٰ عنه أن الهمزة زائدة في الوضع (أن التعريف باللام وحدها) وضعت ساكنة فتعذر النطق بها (والهمزة همزة وصل جلبت) أي : أتىٰ بها (للتمكين) أي : للتمكن بها (من الابتداء) والنطق بالساكن ؛ أي : طلباً وقصداً للتمكن بها من الابتداء (بالساكن ، وفتحت) طلباً للخفة (لـ) ثقلها بـ(كثرة استعمالها مع اللام) ونسب هذا القول إلى الأخفش ، كما نسب إلىٰ سيبويه .

(وهي ؛ أي : الأداة) للتعريف (قسمان : عهدية وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد إليه) أي : كما يدل علىٰ كون كل منهما ثلاثة أقسام (قوله) أي : قول المصنف (والعهدية : إما أن تكون للعهد الذكري : بأن يتقدم لمصحوبها ذكر نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) المذكورة أولاً كأنها كوكب دري (ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ ﴾) أي : خالف (﴿ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾) المذكور أولاً

(**أو للعهد الذهني**) بأن عهد مصحوبها ذهناً (**نحو** : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾) ثقب في جبل ثور ، وكان معلوماً عندهم ، ونحو : جاء الرجل والغلام ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين (**أو للعهد الحضوري**) بأن يكون مصحوبها حاضراً (**نحو**) : جاءني هـٰذا الرجل ، ونحو : (﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) أي : اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (**والجنسية إما**) أن يكون الجنس (**لتعريف الماهية**) من حيث هي بألا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً

(**أو للعهد الذهني : بأن عهد مصحوبها ذهناً نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِذْ هُمَا ﴾) أي : النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق رضي الله عنه ؛ أي : اذكر قصة وقت كونهما (﴿ فِى ٱلْغَارِ ﴾) ، ثقب في جبل ثور ، وكان) ذلك الغار (**معلوماً عندهم**) أي : عند قريش ؛ يعني : في ذهنهم (**ونحو**) قولك : (**جاء الرجل والغلام ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد**) أي علم (**في رجل وغلام معينين ، أو للعهد الحضوري: بأن يكون مصحوبها حاضراً نحو: جاءني هـٰذا الرجل**) أي: هـٰذا الحاضر عندي للجائزة (**ونحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) أي : معالم دينكم وأحكامه (**أي**) : في هـٰذا (**اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ، والجنسية**) أي : واللام التي لتعريف الجِنْسِ وتعيينهِ ، وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً ثلاثة أنواع : (**إما أن يكون الجنس**) أي : إما أن تكون التي لتعريف الجنس (**لتعريف**) أي : لتعيين (**الماهية**) والحقيقة (**من حيث هي**) أي : الماهية باعتبار ذاتها هي ؛ أي : الماهية باعتبار صفاتها والضميران مبتدأ ، وخبر الأول باعتبار ذاتها ، والثاني باعتبار صفتها ؛ أي : من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس ؛ لئلا يتحد الخبر والمبتدأ (**بألا يخلفها كل لا حقيقةً ولا مجازاً**) أي : وهي التي لا يخلفها كل خلفاً مطلقاً لا حقيقةً ولا مجازاً ، وهي الدالة علىٰ مجرد الجنس ، ويعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة ، وبالتي لبيان الطبيعة ، وقوله : (وهي التي لا يخلفها كل) أي : وإلا . .

(**نحو** : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾) أي : من حقيقته (﴿ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾) لا من كل شيء اسمه ماء (**وإما لاستغراق الأفراد**) أي : أفراد الجنس بأن يخلفها كل حقيقة .

(**نحو** : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ﴾) كل واحد من جنسه (﴿ ضَعِيفًا ﴾) وهٰذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ . . . ﴾ الآية (**أو لاستغراق خصائص الأفراد**) أي : صفات أفراد الجنس مبالغة بأن يخلفها كل مجازاً

للزم جعل كل شيء من كل فرد من أفراد الماء ، ومثالها (**نحو** : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾ **أي** : **من حقيقته** ﴿ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ **لا من كل شيء اسمه ماء**) وهو جوهر سيال لا لون له ، وقيل : من المني ، وفي « الجلالين » : (وجعلنا من الماء النازل من السماء ، أو النابع من الأرض كل شيء حي ؛ نبات وغيره ، فالماء سبب الحياة) انتهىٰ .

وقد بسطنا الكلام هنا في « حاشيتنا على الكشف » فراجعها ففيها فوائد مهمة .

(**وإما لاستغراق الأفراد ؛ أي : أفراد الجنس بأن يخلفها كل حقيقة**) أي : حالة كون استخلافه حقيقةً ؛ أي : موسوماً بالحقيقة لا مجازاً ، فهو حال من لفظ كل ؛ لأنه علم لما في المثال فهو معرفة أو منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز ؛ **أي** : فيعم مصحوبها الأفراد بخصائصها (**نحو** : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ﴾) أي : (**كل واحد من جنسه** ﴿ ضَعِيفًا ﴾ ، **وهٰذه يجوز الاستثناء من مصحوبها**) أي : من مدخولها (**نحو** : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ . . . ﴾ **الآية**) أي : خلق كل فرد من أفراد الإنسان حالة كونه ضعيفاً عن دفع شهواته وشيطانه ، فيصح أن يقال : إلا من عصمه الله تعالىٰ (**أو**) تكون (**لاستغراق خصائص الأفراد ؛ أي : صفات أفراد الجنس مبالغة بأن يخلفها كل**) أي : معناه (**مجازاً**) أي : مجازاً بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل ، واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال ، وهو الرجل بـ(أل) الاستغراقية في جميع الخصائص .
انتهىٰ « صبان » باختصار .

(نحو : أنت الرجل علماً) أي : أنت كل رجل علماً : بمعنىٰ أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك ؛ لقصوره عن رتبة الكمال ، وفي الحديث : « كل الصيد في جوف الفرا » .

(**نحو : أنت الرجل علماً ؛ أي : أنت كل رجل علماً : بمعنىٰ أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك**) أي : ولا اعتبار به (**لقصوره**) أي : لقصور ذلك الغير (**عن**) الوصول إلىٰ (**رتبة الكمال ، وفي الحديث : « كل الصيد في جوف الفرا »**) .

قال الهروي : (الفرا مقصوراً : حمار الوحش) ، وهـٰذا الحديث أخرجه الرامهرمزي بسند جيد لـٰكنه مرسل : أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي سفيان : « كل الصيد في جوف الفرا » أي : في جنب حمار الوحش ، قال له ذلك يتألفه على الإسلام ؛ يعني : أنت في الناس كحمار الوحش في الصيد ، وكل الصيد دونه .

وروىٰ هـٰذا الحديث الرامهرمزي في « الأمثال » عن نصر بن عاصم الليثي قال : أَذِنَ رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم لقريش وأخَّر أبا سفيان ، ثُمَّ أَذِنَ له فقال : ما كِدْتَ أَنْ تأذَنَ حتىٰ كدتَ أَنْ تأذَنَ لحِجارةِ الجَلْهَمَتَيْنِ قَبْلِي ، قال : « وما أنت وذاك يا أبا سفيان أَنْتَ كما قال الأوَّل : كُلُّ الصيدِ في جوف الفرا ») .

وأَصْلُ هـٰذا المثل : أنَّ جماعة ذَهبوا للصيد فصاد أحدهم ظبياً ، والآخر أرنباً ، والآخر حماراً وحشياً ، فاَسْتَبْشَر الأوَّلان بما نالا ، فقَالَهُ الثالثُ ؛ يعني : أنَّ ما رزِقْته يشتمل علىٰ ما عندكم ؛ لأنه أعظم وأكبر ما يصيده الناس ، ثم اشتهر هـٰذا المثل في كل شيء كان جامعاً لغيره ، قال ابن هانيء :

ليس على الله بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحد

انتهىٰ « كواكب » بزيادة وتصرف .

وقد ترد (أل) زائدة لازمة فلا تفيد تعريفاً ؛ كالتي في علم قارنت وضعه ؛ كاللات والعزىٰ ، وزائدة غير لازمة ؛ إما لضرورة ؛ كقوله :

. . . وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أو للمح الأصل المنقول عنه ؛ كالتي في الحارث ، والحسن ، والعباس .

(**وقد ترد أل**) في كلام العرب (**زائدة**) علىٰ أصل بنية الكلمة (**لازمة**) لما هي فيه لا تنفك عنه أصلاً (فـ) مع ذلك (**لا تفيد تعريفاً**) لما هي فيه (**كالتي في عَلَمٍ قارنَتْ وضْعَه ؛ كاللات**) اسم صنم بالطائف ، بعث النبي صلى الله عليه وسلم المغيرةَ بن شعبة وهو ثقفي فهَدَّم اللاتَ وأحرقها بالنار ، (و) بعث خالد بن الوليد إلى (**العُزَّىٰ**) فقَطَعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول : يا وَيْلَهَا ، فتَبِعَها حتىٰ قتلها .

واليسع أو غلَبَتْ علىٰ بعض أفراده ؛ كالبلد لمكة ، والنجم للثريا ، وكالتي في الآن على الصحيح ، وفي الذي وفروعه على الأصح (**وزائدة غير لازمة ؛ إما لضرورة**) استقامة الوزن (**كقوله**) من (بحر الطويل) :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت (**وطبت النفس يا قيس عن عمرو**)

قاله رُشَيد بن سِهاب بسين مهملة مكسورة ، وروي بالشين المعجمة اليشكري والشاهد في قوله : (النفس) زاد فيه (أل) لضرورة الشعر مع أنه تمييز وهو لا يكون إلا نكرة .

(**أو**) زيد (**للمح الأصل**) أي : للإشارة إلى المعنى الأصلي للكلمة (**المنقول عنه ؛ كالتي في الحارث ، والحسن ، والعباس**) للمح الحراثة والحُسْنِ ؛ أي : الجمال والعُبُوسة ، ومنها عند الجمهور : اللامُ الداخلة علىٰ أسماء الأيام ؛ كالسبت ، والأحد ، قالوا : هي أعلام تُوهِّمَتْ فيها الصفة فدخلتها (أل) ،

(وتبدل لام أل) المعرفة (ميماً في لغة حمير) قبيلة من العرب ، وقد نطق صلى الله عليه وسلم بها فقال : « ليس من امبر امصيام في امسفر » نقلت أيضاً هـٰذه اللغة عن نفر من طيء ، قال شاعرهم :

ذاك خليلـــي وذو يـــواصلنـــي   يـرمـي ورائـي بـامسهـم وامسلمـة

وقيل : إنها نكرات دخلَتْها (أل) للتعريف .

(وتُبدل لام أل المعَرِّفة ميماً في لغةِ حمير قبيلة) مشهورة (من العرب) في اليمن (وقد نطق صلى الله عليه وسلم بها) أي : بهـٰذه اللغة (فقال : « ليس من امبر امصيام في امسفر ») قال الحافظ في « التلخيص » (وهـٰذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميماً ، ويحتمل : أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بها هـٰذا الأشعري كذلك لأنها لغته ، ويحتمل : أن يكون الأشعري هـٰذا نطق بها علىٰ ما ألف من لغته ، فحملها عنه الراوي عنه وأداها باللفظ الذي سمعها به ، وهـٰذا الثاني أوجه عندي ، وقد جزم ابن حجر بأن هـٰذا حديث منكر) انتهىٰ « سجاعي » ، والله أعلم .

وقد (نقلت أيضاً) أي : كما نقلت عن الحميريين (هـٰذه اللغة عن نفر من طيء) ولذلك (قال شاعرهم :

ذاك خليلـــي وذو يـــواصلنـــي   يـرمـي ورائـي بـامسهـم وامسلمـة)

قاله بُجير بن غَنَمة الطائيُّ شاعرٌ جاهليٌّ مُقِلٌّ ، والبيتُ من (المنسرح) الذي أجزاؤه (مستفعلن مفعولات مستفعلن) مرتين (ذاك) : مبتدأ (خليلي) : أي : صاحبي خبره ، و(ذو) : بمعنى الذي (بامسهم وامسلمة) : أصله بالسهم والسلمة ، والسهم النبل ، والسلمة بكسر اللام واحد السلام وهي الحجارة (يرمي) : خبر ثان ، ويجوز أن يكون حالاً ، وقيل : الواو في (ذو يواصلني)

زائدة ، والجملة صفة لقوله : (ذاك) وقوله : (خليلي) بدل منه (ويرمي) : خبر لذلك ، وفيه نظر لا يخفى . انتهىٰ « عيني » .

والمعنىٰ : ذاك الذي يواصلني ؛ أي : يعطيني الصلة والجائزة ، خليلي يرمي ورائي دفاعاً عني بالسهم والحجارة ، والشاهد : (في امسهم وامسلمة) حيث أتىٰ بدل (أل) المعرفة بـ(أم) الحميرية .

(**فصل** : **وأما المضاف إلىٰ واحد من هـٰذه**) المعارف (**الخمسة**) المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلاً في الإبهام ولا واقعاً موقع نكرة بقرينة ما سيأتي في الإضافة . . (**فنحو**) : غلامي ، مثال للمضاف إلىٰ ضمير المتكلم (**وغلامك**) للمضاف إلىٰ ضمير المخاطب (**وغلامه**) للمضاف إلىٰ ضمير الغائب (**وغلام زيد**) للمضاف إلى العلم (**وغلام هـٰذا**) للمضاف إلى اسم الإشارة (**وغلام الذي قام أبوه**)

(**فصل : وأما المضاف إلىٰ واحد من هـٰذه المعارف الخمسة المتقدمة**) وقوله : (**إضافة معنوية**) منصوب بلفظ المضاف المتقدم علىٰ أنه مفعول مطلق له ؛ أي : وأما المضاف إلىٰ واحد منها إضافة معنوية ، وهي التي تفيد أمراً معنوياً من التعريف أو التخصيص لا لفظية ، وهي التي تفيد أمراً لفظياً من التخفيف بحذف التنوين من المضاف ؛ كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ كضارب زيد .

(**و**) الحال أن ذلك المضاف (**لم يكن متوغلاً**) أي : شديد التوغل والانغماس (**في الإبهام**) بحيث لا تنفعه الإضافة شيئاً من التعريف أو التخصيص ، وذلك المتوغل ؛ كغير ، ومثل ، وشبه (**ولا واقعاً**) أي : ولم يكن واقعاً (**موقع نكرة**) أي : موضع ما لا يقع إلا نكرة حالة كون تقييدنا بهـٰذا القيد ملتبساً (**بقرينة ما سيأتي في**) باب (**الإضافة**) بقول الشارح : (ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام ؛ كغير ، ومثل ، أو موضعه مستحقاً لنكرة لا تقبل التعريف ؛ كجاء زيد وحده ، ورب رجل وأخيه . . .) إلخ[1] ، (. . **فنحو : غلامي**) خبر المبتدأ من قوله : (وأما المضاف إلىٰ واحد . . .) إلخ ، والفاء رابطة لجواب أما (**مثال للمضاف إلىٰ ضمير المتكلم ، وغلامك**) مثال (**للمضاف إلىٰ ضمير المخاطب ، وغلامه**) مثال (**للمضاف إلىٰ ضمير الغائب ، وغلام زيد**) مثال (**للمضاف إلى العلم ، وغلام هـٰذا**) مثال (**للمضاف إلى اسم الإشارة ، وغلام الذي قام أبوه**) مثال

---

(١) انظر (٣/ ٧١٢ـ٧١٣) .

للمضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف إلى المعرفة ، وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى الضمير ففي رتبة العلم .

(**للمضاف إلى الموصول وغلام الرجل**) مثال (**للمضاف إلى المعرفة**) إلى المعرف بالألف واللام ، ولعل قوله : (إلى المعرفة) تحريف من النساخ (**وقد تقدم**) لك في (باب النكرة والمعرفة) (**أنه**) أي : أن المضاف إلىٰ واحد من هـٰذه المعارف الخمسة (**في رتبة ما أضيف إليه**) فالمضاف إلى العلم يكون في رتبة العلم وهـٰكذا (**إلا المضاف إلى الضمير فـ**) إنه ؛ أي : فإن المضاف إلى الضمير يكون (**في رتبة العلم**) لا في رتبة الضمير ؛ إذ لو كان في رتبة الضمير . . لما صح أن يقال : مررت بزيد صاحبك ؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ، كما تقدم هناك .

والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المرفوعات من الأسماء

[ص] : المرفوعات عشرة :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المرفوعات من الأسماء)

واحترز بالمرفوعات عن منصوبات الأسماء والمجرورات منها فإنها ستأتي ، وإنما بدأ بالمرفوعات ؛ لأنها العمدة ، وثنىٰ بالمنصوبات ؛ لأنها الفضلة غالباً ؛ كالمجرورات ، واحترزنا بغالباً من المنصوب الذي هو عمدة في المعنىٰ ؛ كمفعولي ظن وأخواته ، ومن المجرور الذي هو عمدة في المعنىٰ نحو : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ وثلث بالمجرورات ؛ لأنها منصوبة المحل والمنصوب محلاً دون المنصوب لفظاً ، والمرفوعات جمع مرفوع بمعنىٰ لفظ مرفوع ، أو جمع مرفوعة بمعنىٰ كلمة مرفوعة ، واحترز بقوله : (من الأسماء) عن المرفوعات من الأفعال ، فإنها ستأتي في آخر الكتاب ، وأَخَّرها عن مرفوعات الأسماء ؛ لأن مرتبتها مؤخرة عن رتبة الأسماء ؛ لأنها لا تكون إلا مسنداً ، والاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه ، والمرفوع : كل ما اشتمل علىٰ علم الرفع من الضمة وما ناب عنها .

(المرفوعات) من الأسماء (عشرة) بدليل الاستقراء ، وتأنيث اسم العدد يدل علىٰ أن مراده من المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة ؛ لأن آحاد أسماء العدد يجري علىٰ خلاف القياس ، وتقدم آنفاً : أَنَّ المرفوعَ ما اشتمل علىٰ علم الرفع وهو الضمة وما ناب عنها ، وعامله قسمان : معنوي : وهو الابتداء ، ولفظي : وهو ثلاثة : اسم وفعل وحرف .

والاسم قسمان : مشتق وجامد ، والمشتق خمسة : اسم الفاعل ، واسم

وهي الفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، . . . .

المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، والجامد ثلاثة : المبتدأ في الخبر ، والمصدر ، واسم الفعل .

والفعل أربعة أنواع : تام متصرف ؛ كضرب ، وغير متصرف ؛ كعسىٰ ونعم ، وناقص متصرف ؛ ككان ، وغير متصرف ؛ كليس .

والحرف نوعان : ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهو (إن) وأخواتها ، و(لا) العاملة عملها ، وما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو الحروف المشبهات بـ(ليس) ، وهي : ما ، وإن ، ولا ، ولات انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**وهي**) : أي : تلك العشرة علىٰ سبيل الإجمال والتعداد (**الفاعل**) كجاء زيد ، وأحمد ، والفتىٰ ، والقاضي ، وغلامي ، وبدأ به ؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ، ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فإنه معنوي ، والعامل اللفظي أقوىٰ من المعنوي بدليل أنه يزيل العامل المعنوي وينسخه وهو الابتداء إذا دخل عليه نسخه .

وقيل أصل المرفوعات : المبتدأ ؛ لأنه باق علىٰ ما هو الأصل في المسند إليه ، وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل ، وقيل هما : أصلان ، وليس لهٰذا الخلاف ثمرة ، كما قاله أبو حيان . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقال الدماميني : (له ثمرة : وهو أن تُقَدَّر الجملةُ فعليةً في بعض المواضع ، ويكون المحذوف الفعل لا اسمية نحو : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم ﴾ ، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ انتهىٰ « حامدي » .

(**و**) الثاني : (**المفعول الذي لم يسم فاعله**) أي : لم يذكر معه فاعله الاصطلاحي بأن تُرِك ولم يقصد ، وبقولنا : (فاعله الاصطلاحي) سقط ما يقال كل

والمبتدأ وخبره ، واسم كان وأخواتها ، واسم أفعال المقاربة ، واسم الحروف المشبهة بـ(ليس) ، وخبر إن وأخواتها ، وخبر لا التي لنفي الجنس ،

فعل لم يذكر فاعله ؛ لأن الفاعل هو الذات وهي لا تذكر ، والإضافة في لم يسم فاعله لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : لكون الفاعل فاعلاً بفعل متعلق بالمفعول ، فصحت الإضافة إلىٰ ضمير المفعول ، فلا يرد ما يقال : الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول ، فكيف صحت إضافته إلىٰ ضميره . انتهىٰ من« أبي النجا » .

مثاله نحو : ضرب زيد ، والفتىٰ ، والقاضي ، وغلامي .

(و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) وقدمهما علىٰ ما بعدهما ؛ لأنهما منسوخان ومتبوعان وذلك ؛ أي : المنسوخ والمتبوع مقدم على الناسخ ؛ أي : علىٰ ما عامله ناسخ ، وهو اسم كان وأخواتها ، وخبر إن وأخواتها ، وعلى التابع ؛ أي : اسمِهما وخبرهما ، مثال المبتدأ نحو : زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي قائمون ، ومثال الخبر : زُوَّارُنَا الفتىٰ والقاضي وغلامي .

(و) الخامس (اسم كان وأخواتها) نحو : كان زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي قائمين .

(و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو : كاد زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي يقومون .

(و) السابع (اسم الحروف المشبهة « بليس ») نحو : ما زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي قائمين .

(و) الثامن (خبر إن وأخواتها) نحو : إن الحجاج منا زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي .

(و) التاسع (خبر لا التي) وضعت (لنفي) حكم الخبر عن (الجنس) أي :

والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

باب الفاعل

هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما في تأويل الفعل

عن جنس الاسم نحو : لا رجل أفضل من زيد .

(و) العاشر (**التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء**) الحق أنها خمسة أشياء : والخامس : عطف بيان نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر ، ولعله أسقطه استغناءً عنه بالبدل ؛ بناءً علىٰ ما يراه الرضي من أن كل ما كان بدلاً . . جاز أن يكون عطف بيان أحدها : (**النعت**) نحو : جاء زيد العالم (و) الثاني : (**العطف**) نحو : جاء زيد وعمرو (و) الثالث : (**التوكيد**) نحو : جاء زيد نفسه (و) الرابع : (**البدل**) نحو : جاء زيد أخوك .

ولما فرغ المصنف من ذكر هـٰذه المرفوعات إجمالاً . . أخذ يتكلم عليها تفصيلاً علىٰ سبيل اللف والنشر المرتب فقال : الأول منها : (**باب الفاعل**) أي : هـٰذا باب معقود في بيان حد الفاعل ، وأقسامه ، وأحكامه لغة : من أوجد الفعل ، سواء تقدم عليه في الذكر نحو : زيد قام أو تأخر عنه نحو : قام زيد ، واصطلاحاً : ما ذكره بقوله (**هو الاسم**) الصريح أو المؤول به (**المرفوع المذكور قبله فعل**) تام نحو : قام زيد (**أو ما في تأويل الفعل**) ففيه إظهار في مقام الإضمار نحو : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ وهـٰذا تعريف له بالرسم وهو التعريف بالعرضيات ؛ كقولك : الإنسان حيوان ضاحك ، وأما التعريف بالحد : فهو يكون بالذاتيات ؛ كقولك في حد الإنسان : الإنسان حيوان ناطق ، وقد يكون التعريف لفظياً ، وهو التعريف بالمرادف ؛ كتعريف الذهب بالعسجد ، وتعريف القمح بالبر . انتهىٰ من « العشماوي » .

وقال الأزهري : (رسمه المصنف ببعض خواصه تقريباً إلىٰ فهم المبتدي) .

وقوله : (ببعض خواصه) جمع خاصة وهي عند المناطقة قسمان : **مطلقة** : وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلىٰ جميع ما وَرَاءَه ؛ كالضاحك للإنسان ، **وإضافية** : وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلىٰ بعض أغياره ؛ كالماشي للإنسان وهي المرادة هنا ؛ لأن ما ذكره من كونه مذكوراً قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلىٰ بعض أغياره ؛ كالمبتدأ دون بعض ؛ كاسم كان وأخواتها ، والتعريف بالخاصة الإضافية كاف في التعريف ، كما صوبه السيد فلا يعترض على الشارح ؛ أعني : الأزهري : بأنه كيف عبر عن هـٰذا التعريف بـ(الخاصة) مع أنه توجد في غيره ؛ كاسم كان وأخواتها ؛ لأن المراد بـ(الخاصة) هنا الإضافية ، **والحاصل** : أن ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل رسم لا حقيقي ؛ لأن الرفع وكونه مذكوراً قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل . انتهىٰ من « أبي النجا » .

فخرج بقوله : (هو الاسم) الفعل والحرف ، فلا يقع كل منهما فاعلاً ، والصريح : ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ ، والمؤول : هو ما يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ (المرفوع) لفظاً أو تقديراً أو محلاً نحو : جاء زيد والفتىٰ والقاضي وغلامي وسيبويه ، فخرج بذلك المنصوب والمجرور ، ولا يرد علينا جره بـ(من) الزائدة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ وجره بالمصدر ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ وجره باسم المصدر ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم مِنْ قبلةِ الرجلِ امرأتَه الوضوء ؛ لأنَّ رَفْعَه في هـٰذه الأمثلة تقديريٌّ ، وأَبْهمَ المتْن الرافعَ له ؛ ليكون كلامه جارياً على القولين ، والصحيح أن رافعه : ما أسند إليه من فعل أو شِبْهه ، وقيل إن رافعه : الإسناد إليه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

قوله : (المذكور قبله فعل تام) خرج بهٰذا القيد : المبتدأ والخبر ، وخبر إن وأخواتها ، ونائب الفاعل ، واسم كان وأخواتها ، واسم كاد وأخواتها ؛ لأن المتبادَر من الإضافةِ في فعلِهِ الفعل القائم به ؛ كمَاتَ زيد ، أو الواقع منه ؛ كقام زيد ، والمبتدأ والخبر ، وخبرُ إن وأخواتها لا فعلَ قبلها ، وليس نائبُ الفاعل ؛ واسمُ كان وأخواتها ، واسمُ كاد وأخواتها قائماً بها الفعلُ ، ولا واقعاً منها ، وقوله : (أو) المذكور قبله : (ما في تأويل فعل) كاسم الفاعل نحو : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ وأمثلةِ المبالغة نحو : أضرَّاب زيد ، والصفة المشبهة نحو : حسن وجهه ، واسمُ التفضيل نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عينِ زيد ، والمصدر نحو : عجبت مِنْ ضرب زيد ، واسمه نحو : عجبتُ من عطاء زيد الدنانير ، واسم الفعل نحو : هيهات العقيق ، والظرفُ والجار والمجرور مع اعتمادِهما على استفهام أو شبهه نحو : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ ، و﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ والقَبْلِية في كلامه المرادُ بها ما يشمله في اللفظِ ، وهو ظاهر ، وفي التقدير فيدخلُ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ والضميرُ كما في قم واستقم . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقد تبعَ المؤلفُ أصلَهُ في جعلِ الرفعِ قيداً في التعريف مع أنه حكم من أحكامه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وإدخال الأحكام في الحدود ممنوع عندهم ؛ لأن الحكم ليس جزءاً من الحقيقةِ ، كما قال عبد الرحمٰن الأخضري في « سلمه » :

وعندهم من جملة المردود ... أن تدخل الأحكام في الحدودِ

وقوله : (المرفوع) أي : على المشهور ، وجاء نصبه ورفع المفعول نحو :

وهو علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر ؛ فالظاهر

كسر الزجاجُ الحجرَ ، وخرق الثوبُ المسمارَ ، وجعله ابن الطراوة قياساً مطَّرداً ، وادعىٰ بعضهم أن (الزجاج) هو الفاعل (والحجر) هو المفعول ؛ اعتباراً باللفظ وإن كان المعنىٰ بخلافه ، ويؤيده ما قيل : إنه من القلب ، وإن الإعراب أبداً علىٰ حسب العلامة التي تكون في المُعْرَب . انتهىٰ « يس » انتهىٰ من « السجاعي على القطر » .

(وهو) أي : الفاعل من حيث هو لا بقيد كونه ظاهراً فقط أو مضمراً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره مشتمل (علىٰ قسمين) اشتمال الكل علىٰ أجزائه لا ثالث لهما بدليل الاستقراء : أحدهما : فاعل (ظاهر) وهو هنا ما عدا المضمر فيدخل فيه الاسم المبهم ؛ كالموصول واسم الاشارة (و) ثانيهما : فاعل (مضمر) وقد مر تفسير المضمر في بابه .

(فالظاهر) الذي تقدم لنا ذكره آنفاً : تارة يكون رافعه ماضياً : يستثنىٰ منه أفعل التعجب نحو : ما أحسن زيداً ، وأفعال الاستثناء نحو : قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً وليس بكراً ؛ لأنها لا ترفع إلا ضميراً مستتراً وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، وتارةً يكون رافعه مضارعاً : يستثنىٰ منه ما كان فعل استثناء نحو : قام القوم لا يكون بكراً ، فإنه لا يرفع إلا ضميراً مستتراً وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، ولا يرفعه الأمر استقلالاً فيرفعه بطريق التبعية ، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ فإن قوله : (وزوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) العامل فيه الفعل ، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، وليس معطوفاً على الضمير البارز ؛ لأنه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه ، وهـٰذا بناءً علىٰ أن الآية من عطف المفردات ، وقيل : إن (زوجك) مرفوع بفعل محذوف تقديره : وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل . انتهىٰ من « أبي النجا » .

نحو : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ ، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ ، ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ ﴾ ، ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ ، والمضمر نحو قولك : ضربت وضربنا . . . إلىٰ آخره ، كما تقدم في (فصل المضمر) .

فالأول : أعني : ما عامِله الماضي رفعه ؛ إما بالضمة (نحو : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾) ، أو بالألف نحو : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) ، أو بالواو ، سواء كان جمع مذكر سالماً نحو : (﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾) ، أو من الأسماء الستة نحو : ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ ، والثاني : أعني : ما عامله المضارع رفعه ؛ إما بالضمة نحو : (﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ ﴾) ، أو بالألف نحو : يقوم الزيدان : أو بالواو ، سواء كان جمع مذكر سالماً نحو : (﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾) ، أو من الأسماء الستة نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ ومن الأول : (﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾) كما مر آنفاً ، والذي ذكر من النوعين ؛ أعني : بالنظر إلى العامل ثمانية : أربعة من الأول ، وأربعة من الثاني ، ويزاد على الأول جمع التكسير نحو : قام الرجال ، وكذا على الثاني نحو : يقوم الرجال ، فتكون الجملة عشرة ، خمسة للأول ، وخمسة للثاني ، وعلىٰ كل منها : الفاعل إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً اضربهما في عشرة يكون الحاصل عشرين ، وعلىٰ كل منها ؛ إما أن يكون معرفة أو نكرة اضربهما في الحاصل يكون أربعين صورة ، ذكره العشماوي .

(و) الفاعل **(المضمر)** قسمان : متصل ومنفصل : فالمتصل : اثنتا عشرة كلمة اثنتان للمتكلم **(نحو : قولك ضربت)** بضم التاء **(وضربنا)** للمتكلم وحده أو ومعه غيره ، وخمسة للمخاطب : وهي (ضربت) بفتح التاء وفروعه ، وخمسة للغائب : وهي (ضرب) وفروعه وهٰذا معنىٰ قوله : **(. . . إلىٰ آخره ، كما تقدم)** جميع ذلك **(في « فصل المضمر »)** فهٰذه اثنتا عشرة كلمة بالنظر إلى الملفوظ ، وفي المعنىٰ ثمانية عشرة ستة للمتكلم ، وستة للمخاطب ، وستة للغائب ، والضمير المنفصل كذلك اثنتا عشرة كلمة بالنظر إلى الملفوظ ، ولم يمثل له

والذي في تأويل الفعل نحو : أقائم الزيدان ، وقوله تعالىٰ : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ ،

المصنف اثنتان للمتكلم نحو : ما قام إلا أنا ، وما قام إلا نحن ، وخمسة للمخاطب نحو : ما قام إلا أنت وفروعه ، وخمسة للغائب نحو : ما قام إلا هو وفروعه ، وفي المعنىٰ ستة للمتكلم ، وستة للمخاطب ، وستة للغائب ، وجملة المنفصل : ثمانية عشر ، وجملة ضمائر الفاعل متصلها ومنفصلها : ستة وأربعون ، فتكون جملة صور الفاعل ظاهرها ومضمرها باعتبار ما ذكره : ست وثمانون صورة ؛ أربعون للظاهر ، وست وأربعون للمضمر .

(و) مثال عامل الفاعل (الذي في تأويل الفعل نحو : أقائم الزيدان) ، وإعرابه : الهمزة : للاستفهام الاستخباري (قائم) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه بعد الاستفهام ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل الصحيح (الزيدان) : فاعله سد مسد الخبر مرفوع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنىٰ ، وجملة المبتدأ مع فاعله جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب وهو في تأويل أيقوم الزيدان .

(و) مثله (قوله تعالىٰ) : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (من الناس) : جار ومجرور خبر مقدم(والدواب والأنعام) : معطوفان على (الناس) مجروران بالكسرة الظاهرة (مختلف) : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل الصحيح ؛ لاعتماده علىٰ موصوف محذوف تقديره : صنف مختلف (ألوانه) : فاعل (مختلف) مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ لأنه في تأويل يختلف ألوانه ، والجملة من المبتدأ والخبر بحسب ما في القرآن .

ولما فرغ المصنف من تعريف الفاعل وبيان أقسامه وأمثلتها . . أخذ يتكلم في

وللفاعل أحكام : منها أنه لا يجوز حذفه ؛ لأنه عمدة ، فإن ظهر في اللفظ نحو : قام زيد والزيدان قاما. . . . .

أحكامه فقال : (وللفاعل) المصطلح عليه عند النحاة (أحكام) كثيرة ، وفي « الفتوحات » أحكامه تسعة : **الأول** : أن يكون متأخراً عن عامله .

والثاني : أن يكون مرفوعاً .

والثالث : أن يكون مذكوراً .

والرابع : أن يجرد فعله من علامة التثنية والجمع إذا كان مثنىً أو جمعاً .

والخامس : لحوق علامة التأنيث بفعله إذا كان مؤنثاً .

والسادس : أن يحذف في بعض الصور .

والسابع : أن يكون متصلاً بعامله بالأصالة .

والثامن : إغناؤه من الخبر .

والتاسع : حذف فعله .

ثم شرع المصنف في تفصيلها فقال : (**منها**) أي : من تلك الاحكام (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يجوز**) جوازاً صناعياً (**حذفه**) أي : حذف الفاعل وحده ، أو مع فعله إلا فيما سنذكره قريباً (**لأنه**) أي : لأن الفاعل (**عمدة**) أي : ركن من أركان الكلام التي هي : المسند والمسند إليه والإسناد .

(**فإن ظهر**) الفاعل (**في اللفظ**) أي : في الكلام الملفوظ ، وذلك الظهور كما في (**نحو**) قولك : (**قام زيد**) فـ(زيد) : فاعل (قام) ظاهر ملفوظ مرفوع بالضمة الظاهرة (**و**) قولك : (**الزيدان قاما**) الزيدان : مبتدأ مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ (قاما) : (قام) : فعل ماض الألف ضمير بارز في محل الرفع فاعل (قام) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة (قاما) في محل

فذاك ، وإلا . . فهو ضمير مستتر نحو : زيد قام .

الرفع خبر المبتدأ تقديره : الزيدان قائمان (. . فذاك) الظاهر هو الفاعل ، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، كما مثلهما المصنف (وإلا) وإن لم يظهر الفاعل في الكلام الملفوظ (. . فهو) أي : فالفاعل (ضمير مستتر) في فعله وجوباً أو جوازاً ؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل ، وذلك الفاعل المستتر كالذي استتر في (**نحو : زيد قام**) فـ(زيد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (قام) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : زيد قائم .

وأما صور حذف الفاعل وحده . . فثمانية : **الأول** : فاعل فعل الجماعة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَا يَصُدُّنَّكَ﴾ أصله يصدوننك .

والثاني : فاعل فعل أمر المؤنث نحو : اضْرِبِنَّ : أصله اضْرِبِينَنَّ .

والثالث : فاعل فعل التعجب نحو : أبصر به وأسمع ؛ أي : به .

والرابع : فاعل المصدر نحو : ﴿لَا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ أي : من دعائه الخير .

والخامس : فاعل أفعال الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا زيد ؛ أي : ما قام أحد .

والسادس : فاعل الفعل المغير الصيغة نحو : ضرب زيد .

والسابع : فاعل أقيم عنه مجموع الحالين ؛ كقوله :

كـــرة طـــرحـــت بصـــوالجـــة   فتلقفهـــــا رجـــــلاً رجـــــلاً

أي : تلقفها الناس رجلاً رجلاً .

ومنها : أنه لا يجوز تقدمه على الفعل ؛ فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم. . وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، ويكون المقدم ؛ إما مبتدأ

والثامن : فاعل قدم عليه فعلان نحو : قام وقعد زيد .

وأما صور حذف فعله فقط. . ففي خمسة مواضع : **الأول** : بعد إذا الشرطية نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ .

والثاني : بعد (إن) الشرطية نحو : ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ .

والثالث : في جواب نفي ، كقولك بلىٰ زيد جواباً لمن قال لك : ما قام أحد ؛ أي : بلىٰ قام زيد .

والرابع : في جواب استفهام محقق ؛ أي : ملفوظ ؛ كقولك نعم زيد جواباً لمن قال لك : هل جاءك أحد ؛ أي : جاءني زيد .

والخامس : في جواب استفهام مقدر ؛ كقراءة الشامي ابن عامر : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴾ بالبناء للمجهول ؛ كأنه لمَّا قيل : (يُسبَّح له . . .) إلخ. . قيل : من يسبحه. . فقيل يُسبِّحه رجال ، فـ(رجال) : فاعل لفعل محذوف معلومٍ من السياق .

(**ومنها**) أي : ومن أحكام الفاعل (**أنه لا يجوز تقدمه على الفعل**) أو علىٰ ما في تأويله عند البصريين ، واقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل ؛ لأنه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه ، كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة علىٰ صدرها ، وأجاز الكوفيون تقديمه علىٰ عامله فعلاً كان أو غيره .

(**فإن وجد**) في اللفظ ؛ أي : في الكلام الملفوظ (**ما**) أي : لفظ (**ظاهره أنه فاعل مقدم**) على الفعل (. . **وجب**) عند البصريين (**تقدير الفاعل ضميراً مستتراً**) في الفعل عائداً على المقدم (**ويكون**) المسند إليه (**المقدم**) على الفعل (**إما مبتدأ**

نحو : زيد قام ، وإما فاعلاً بفعل محذوف نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ ، لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ .

ومنها : أن فعله يُوحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يوحد مع إفراده فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ،

نحو : زيد قام) ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية عائد على (زيد) ، (وزيد) : مبتدأ ، والجملة بعده خبر له (**وإما فاعلاً بفعل محذوف**) وجوباً يفسره المذكور بعده (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾) ، فـ(أحد) : فاعل بفعل محذوف وجوباً ؛ لنيابة المذكور عنه يفسره الفعل المذكور ، والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك فـ(إن) : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط هو الفعل المحذوف (ومن المشركين) : متعلق به ، وجملة (استجارك) المذكورة بعده لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مفسرة للمحذوف ، وجواب الشرط جملة قوله : (فأجره) المذكورة في بقية الآية ، وإنما وجب حذفه ؛ لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، وإنما لم يجعل (أحد) مبتدأ ، (واستجارك) خبره من غير حذف (**لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ**) وإنما لا تدخل عليه ؛ لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل ، فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح .

(ومنها) أي : ومن أحكام الفاعل (**أن فعله**) أي : أن فعل الفاعل ومثله ما في تأويله ، وإنما اقتصر على ذكر الفعل ؛ لأنه الأصل (**يوحد**) أي : يجرد عن علامة التثنية والجمع (**مع تثنيته وجمعه**) أي : مع كون الفاعل الظاهر مثنىً مجموعاً على الأفصح (**كما يوحد**) فعله ، وكذا ما في تأويله اتفاقاً عن علامة التثنية والجمع (**مع إفراده**) أي : مع إفراد الفاعل ؛ أي : مع كونه مفرداً (**فتقول**) فيما إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مثنىً أو مجموع : (**قام الزيدان ، وقام الزيدون**) ، وقام نساء :

كما تقول : قام زيد ، قال الله تعالىٰ ، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ ، ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع : إذا كان

بتوحيد الفعل وتجريده عن علامة التثنية والجمع (كما تقول) إذا أسندته إلى المفرد : (قام زيد) بتوحيده عن العلامة ، وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل وجمعه عكس علامة تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً ؛ لأن تثنيته وجمعه يعلمان من جوهر لفظه دائماً بخلاف تأنيثه ، فقد لا يعلم من لفظه ، كما في المؤنث المعنوي ؛ كزينب وسعاد ، ولأن في إلحاق علامتي التثنية والجمع زيادة ثقل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ، ولورود القرآن به ؛ أي : بالتجريد من علامتي التثنية والجمع حيث (قال الله تعالىٰ) في كتابه العزيز . . . إلخ (﴿ قَالَ رَجُلَانِ﴾ ، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ ، ﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) ، فالفعل في هـٰذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ، وإعرابها : (قال رجلان) : فعل وفاعل ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، وجرد فعله من علامة التثنية حيث لم يقل : قالا رجلان ، (وجاء المعذرون) : فعل وفاعل ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، وجرد فعله من علامة الجمع حيث لم يقل : وجاءوا المعذرون ، (وقال الظالمون) فعل وفاعل ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، وجرد فعله من علامة الجمع حيث لم يقل : وقالوا الظالمون (وقال نسوة) : فعل وفاعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه جمع تكسير ، واحده امرأة من غير لفظه ، وجرد فعله من علامة الجمع حيث لم يقل : وقلن نسوة ، وما ذكرنا هي اللغة الفصحىٰ لورود القرآن بها .

(ومن) بعض (العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهي الألف (و) علامة (الجمع) وهي الواو في الجمع المذكر ، والنون في الجمع المؤنث (إذا كان

الفاعل مثنىً أو مجموعاً فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات

الفاعل) الظاهر (**مثنىً أو مجموعاً**) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، قال أبو حيان في « الارتشاف » : (حكى اللغويون : أن أصحاب هـٰذه اللغة وهم طيء يلتزمون العلامة مطلقاً أبداً ولا يفارقونها) .

وقوله : (**فتقول**) يحتمل الفوقية ، أي : تقول أنت أيها المعرب ، ويحتمل أنه بالمثناة التحتية ؛ أي : يقول البعض المذكور من العرب إذا نطقوا بمثل هـٰذا التركيب . انتهىٰ « كواكب » .

(**قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات**) ، فـ(قام) في الأمثلة الثلاثة : فعل ماض ، والألف في الأول : حرف دال على التثنية ، والواو في الثاني : حرف دال علىٰ جمع الذكور ، والنون في الثالث : حرف دال علىٰ جمع الإناث ، والزيدان في الأول ، والزيدون في الثاني ، والهندات في الثالث هي الفاعل ، وقد جاء نظير هـٰذه اللغة في أشعار العرب ؛ كقول أمية بن أبي الصلت بيتاً (من المتقارب) :

يلـومـونـي فـي اشتـراء النَّخيـ ... ـل أهلـي وكلهـم ألـومُ

قوله : (يلوموني) أي : يُعنِّفونَنِي ويَعْذُلونني ، وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو : حرف دال على الجمع ، والنون نون الوقاية ، والياء مفعوله (في اشتراء) متعلق به ، و(في) للسببية ، (النخيل) بوزن (رغيف) اسم جمع لا واحد له من لفظه ؛ كقوم ورهط ، وأما نخل . . فاسم جنس جمعي واحدته نخلة ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله بعد حذف فاعله للعلم به ، و(أهلي) : فاعل (يلوموني) مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والأهل : يطلق على الزوجة ، وعلىٰ أهل البيت ، وعلى الأتباع ،

وتسمىٰ : لغة أكلوني البراغيث ؛ لأن هـٰذا اللفظ سمع من بعضهم ، ومنه الحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ،

والأصل فيه : القرابة ، و(ألوم) اسم تفضيل ؛ أي : أشد لوماً لي على الشراء ، والشاهد في قوله : (يلوموني) حيث لحقته واو الجمع مع إسناده إلى اسم ظاهر دال على الجمع ، وهو (أهلي) كما هي لغة أكلوني البراغيث ، ولو جرىٰ على اللغة الفصحىٰ . . لقال : يلومني ، والمعنىٰ : يعنفونني بسبب اشترائي النخيل جميع أهلي ، وما منهم من أحد إلا لامني علىٰ ذلك . انتهىٰ من شواهد « ابن عقيل » .

(**وتسمىٰ**) هـٰذه اللغة في اصطلاح علماء النحو : (**لغة أكلوني البراغيث**) جمع برغوث : حشرات معروفة تأكل الناس كالبق ، وإعرابه : (أَكَل) : فعل ماض ، والواو علامة الجمع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به (البراغيث) : فاعل ، وفي « القاموس » : (البرغوث : حيوان تقرص الإنسان ، كثير في الحبشة واليمن ، وليست موجودة في الحجاز) ، ثم علل تسمية هـٰذه اللغة بذلك (**لأن هـٰذا اللفظ سمع من بعضهم**) أي : من بعض أهل هـٰذه اللغة ، قال ابن عنقاء : (وهي لغة قليلة لطيء ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب) انتهىٰ .

وهـٰذا المثال فيه شذوذان : إلحاق الفعل علامة الجمع ، واستعمال الواو فيما لا يعقل .

(**ومنه**) أي : ومن إلحاق الفعل علامة الجمع (**الحديث**) الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (**يتعاقبون**) أي : يتناوبون (**فيكم**) أي : في حفظكم أيها الناس (**ملائكة**) تحفظكم (**بالليل وملائكة**) تحفظكم (**بالنهار**) وقت العصر ووقت الصبح ، فـ(ملائكة) : فاعل

والصحيح : أن الألف والواو والنون : أحرف دالة على التثنية والجمع ، وأن الفاعل ما بعدها .

ومنها : أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة في آخر الماضي ، وبتاء المضارعة في أول المضارع إذا كان

(يتعاقبون) ، وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر ، وكان القياس (يتعاقب) بلا واو ؛ كقام الزيدون .

قال ابن عنقاء في « غرر الدرر » : (والأوجه في الحديث : أن « ملائكة » بدل من واو « يتعاقبون » ، ثم كونه مبتدأ خبره جملة « يتعاقبون » كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ فـ« الذين » بدل من واو و« أسروا » على الأرجح ، أو مبتدأ خبره جملة « أسروا » لأنها ليست من لغة قريش ، ولأن الخطاب لبعض أهلها ، فيخاطبه النبي صلى الله عليه وسلم بلغته ، ولأنها مع كثرتها نصوا عل ضعفها ، فلا يُخرَّج القرآن والحديث عليها ما أمكن) انتهىٰ .

(**والصحيح : أن الألف والواو والنون : أحرف دالة على التثنية والجمع ، وأن الفاعل**) هو (**ما بعدها**) من المثنىٰ والمجموع وما في معناهما ، وقيل : إن هـٰذه اللواحق ضمائر ، وأنها الفاعل والمرفوع بعدها ؛ إما مبتدأ مؤخر ، أو بدل منها ، ورد ذلك : بأن أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هـٰذه الأحرف بهـٰذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب ، وهم طيء وأزد شنوءة ، وتقديم الخبر أو الإبدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدىٰ إلى الإضمار قبل الذكر . انتهىٰ « فاكهي » .

(**ومنها**) أي : ومن أحكام الفاعل (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يجب**) وجوباً صناعياً لا شرعياً (**تأنيث الفعل**) وكذا ما في تأويله ؛ ليدل علىٰ تأنيث الفاعل ، ويكون تأنيث الفعل (**بتاء ساكنة**) لاحقة له (**في آخر الماضي**) أو في آخر ما في تأويله نحو : أقائمة هند (**وبتاء المضارعة**) داخلة (**في أول المضارع إذا كان**)

الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث نحو : قامت هند ، وتقوم هند ، ويجوز تَرْكُ التاء إنْ كان الفاعلُ مجازيَّ التأنيث نَحْوُ : طلَع الشمسُ ،

الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث) سواء كان تأنيثه بالتاء ؛ كفاطِمةَ ، أولا ؛ كزينب متصلاً بفعله غير مفصول عنه ، ولم يكن فعله نعم أوبئس ؛ أي : فيجب تأنيث الفعل بالتاء المذكورة ؛ لتدل علىٰ تأنيث الفاعل .

وإنما ألحقوا علامة التأنيث بالفعل دون الفاعل ؛ لأنه لما كان الفاعل المؤنث قد يخلو عن التاء ؛ كزينب ، وقد توجد في المذكر ؛ كطلحة ، وقصدوا الدلالة علىٰ تأنيثه ابتداءً . ألحقوا علامته بالفعل ؛ لكونه كجزء منه ، كما وصلوا علامة الرفع في الأفعال الخمسة بمرفوعها . انتهىٰ « خضري » .

فإن قلت : لم لحقت تاء التأنيث بالفعل ولم تلحق بالفاعل . . قلت : لو لحقت هٰذه التاء بالفاعل . . كانت في آخره فتكون علامة الإعراب عليها ، وهي ساكنة أصالة فتنافيا ، انتهىٰ « حمدون » .

والمؤنث الحقيقي : هو ما له فرج ؛ كالمرأة والنعجة ، فيجب إلحاق التاء بفعله أو بالوصف (**نحو : قامت هند**) أو الهندان ، وأقائمة هند ، هٰذا مثال الماضي (**وتقوم هند**) أو الهندان مثال للمضارع ، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلىٰ ضمير متصل عائد إلىٰ مؤنث غائب ، ولو كان مجازي التأنيث ؛ كالشمس طلعت ، والأرض أبقلت .

(**ويجوز ترك التاء**) من الفعل (**إن كان الفاعل**) الظاهر (**مجازي التأنيث**) وهو ما لا فرج له ؛ كالشمس والأرض ، أو ما كان تأنيثه تأويلاً ؛ كالكتاب مراداً الصحيفة ، أو حكماً وهو المضاف إلى المؤنث ؛ كصدر القناة . انتهىٰ « خضري » .

سواء في المؤنث المجازي اتصل بفعله (**نحو : طلع**) أو يطلع (**الشمس**) أو لا

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾ .

وحكم المثنىٰ والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت المسلمتان ، وقامت المسلمات ،

نحو : طلع على الجبال الشمس (و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً) وَتَصْدِيَةً ﴾ والمكاء : الصفير ، والتصدية : التصفيق ؛ أي : جعلوا الصفير والتصفيق موضع صلاتهم التي أمروا بها ، ففي ذلك أعظم ذم لهم ، وقوله : ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ ﴾ ، وكذا يجوز ترك التاء إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث منفصلاً عنه بغير إلا نحو : حضرت القاضيَ امرأةٌ ، أو متصلاً به في (باب نعم وبئس) ولـٰكن التأنيث أرجحُ من تركه ، وإنما جاز حذفُ التاء مع الفصل في المؤنث الحقيقي ؛ لأن الفعلَ بَعُدَ عن الفاعل المؤنث فضعفَت العِنايةُ به ، ونُزِّل الفاصلُ منزلةَ التاء .

تَنْبِيهٌ

تكون التاءُ للوَحْدةِ نحو : تكلَّمَتْ بقرةٌ ، وقالت نملة ، ومنه حكايةُ قتادةُ لما دخل العراق . . اجتمع عنده خَلْقٌ كثير فقال : (سَلُوني مِنَ العرشِ إلى الفرشِ) ، فقال له أبو حنيفة : وهو صغير : نملةُ سليمان أذَكَرٌ أم أنثىٰ ، فقال قتادة : (هي أنثَىٰ بدليل تأنيثِ الفعلِ) ، فقال أبو حنيفة : (هي للوَحْدَةِ) ، فانقطع قتادة . انتهىٰ « حمدون » .

(وحكمُ) الفاعلِ **(المثنىٰ)** المذكر أو المؤنث **(والمجموعِ جمع تصحيح)** مذكراً كان أو مؤنثاً إذا أسند إليهما الفعل **(حكمُ)** الفاعل **(المفرد)** المذكر أو المؤنث إذا أسند إليه الفعل في تذكير الفعل أو تأنيثه **(فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون)** بتذكير الفعل فقط ، كما تقول : قام زيد بتذكيره فقط **(و)** تقول : **(قامت المسلمتان ، وقامت المسلمات)** بتأنيث الفعل وجوباً ، كما يجب ذلك في

وأما جمع التكسير . . فحكمه حكم المجازي التأنيث تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود .

ومنها : أن الأصل فيه أن يلي فعله ....

نحو : قامت مسلمة .

(**وأما جمع التكسير**) وهٰذا مقابل قوله : (جمع تصحيح) أي : وأما جمع التكسير مطلقاً إذا أسند إليه (. . **فحكمه حكم**) الفاعل المفرد (**المجازي التأنيث**) في جواز تأنيث الفعل إذا أريد به معنى الجماعة ، وتذكيره إذا أريد به معنى الجمع (**تقول : قام الرجال**) بالتذكير بمعنىٰ جمع الرجال (**وقامت الرجال**) بالتأنيث بمعنىٰ جماعة الرجال (**وقام الهنود**) بالتذكير كذلك (**وقامت الهنود**) بالتأنيث كذلك ، فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة ، وتذكيره على التأويل بالجمع ؛ لأن تأنيث الجموع مجازي يجوز إخلاء فعله من العلامة ، وإنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد في قام الهنود ؛ لأن المجازي الطارىء أزال الحقيقي ، كما أزال التذكير الحقيقي في قامت الرجال ، قاله الدماميني . انتهىٰ « صبان » .

ومما يجوز فيه ترك التاء في فعله وثبوتها فيه : اسم الجمع ؛ كالنساء ، واسم الجنس ؛ كالشجر فتقول : قام أو قامت النساء ، طال أو طالت الشجر .

(**ومنها**) أي : ومن أحكام الفاعل (**أن الأصل**) أي : الغالب الكثير (**فيه**) أي : في الفاعل (**أن يلي**) الفاعل (**فعله**) المسند إليه بأن يتصل بفعله من غير حاجز بينهما نحو : ضرب زيد عمراً ؛ لأنه كالجزء منه ؛ لشدة احتياج الفعل إليه : بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً في نحو : ضربت ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات ، وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة ، فدل ذلك علىٰ أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول ، فإن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل

ثم يذكر المفعول نحو : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ ، وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول جوازاً نحو : ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ ، ووجوباً نحو : ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾ ،

ويتأخَّر عن الفاعل كما قال : (ثُمَّ) بَعْد ذكرِ الفاعل (يُذكَرُ المفعولُ) أو غيره من معمولات الفعل ؛ لكونه فضلة فحقُّه التأخيرُ عن الفاعل (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾) ، وإعرابه : (ورث) فعل ماض (سليمان) : فاعل ورفعه الضمة الظاهرة (داوود) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولم ينونا لامتناع صرفهما ؛ للعلمية والعجمة ؛ والمفعول الثاني محذوف تقديره : العلم والنبوة ، وقد يجب ذلك الأصل الذي هو تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ؛ لعدم ظهور إعرابهما ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر بأن كانَا مقصورين ، أو اسمي إشارة ، أو موصولين ، أو مضافين لياء المتكلم ، أو ضميرين نحو : ضرب موسىٰ عيسىٰ ، أو هـٰذا ذاك ، أو من في الدار ، من على الباب ، أو غلامي صديقي ، أو ضربتك ، فيتعين في مثل هـٰذا كون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً ؛ خلافاً لابن الحاجب محتجاً : بأن الإجمال من مقاصد العقلاء (وقد) يترك ذلك الأصل فـ(يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه علىٰ خلاف الأصل تقدماً (جوازاً) أي : ذا جواز أو تقدماً جائزاً توسعاً في دائرة الكلام (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن ، واللام داخلة في جواب قسم محذوف تقديره : أقسمت بعزتي وجلالي (قد) : حرف تحقيق (جاء) : فعل ماض (آل فرعون) : مفعول مقدم علىٰ فاعله ؛ لغرض الاهتمام به (النذر) : فاعل مؤخر عن مفعوله جوازاً .

(و) قد يتقدم المفعول عليه تقدماً (وجوباً) أي : واجباً ، أو ذا وجوب لعارض اقتضىٰ ذلك ، كأن يكون المفعول ضميراً متصلاً بفعله ، والفاعل اسماً ظاهراً (نحو : ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾)، وإنما كان تقديم المفعول فيه واجباً ؛ لأنه لو قدم

﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ ، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً نحو : ﴿ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ ، ووجوباً نحو :

الفاعل والحالة هـٰذه. . لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله وذلك ممنوع ، وذلك كأن يقال : شغلت أموالنا إيانا ، وإعرابه : (شغل) : فعل ماض ، والتاء علامة تأنيث الفاعل (ونا) : ضمير متصل في محل النصب مفعول مقدم على الفاعل ، مبني على السكون (أموالنا) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة بحسب ما في القرآن ، أو كأن اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، وذلك نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾) ، إذ لو تأخر المفعول وقيل : وإذ ابتلىٰ ربه إبراهيم. . لزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع عندهم ؛ أي : وإذا اختبر إبراهيم ربه بكلمات ، وهي أوامر ونواه كَلَّفه بها ، قيل : هي مناسك الحج ، وقيل : الختان والاستحداد وقلم الأظافر ، وغيره من خصال الفطرة ، وإعرابه : الواو : استئنافية (إذ) : ظرف لما مضىٰ من الزمان في محل النصب ، مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت ابتلاء إبراهيم ربه (ابتلىٰ) : فعل ماض (إبراهيم) : مفعول مقدم على الفاعل وجوباً (ربه) : فاعل ومضاف إليه .

(**وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل**) جميعاً تقدماً (**جوازاً**) أي : ذا جواز لا وجوباً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَرِيقًا ﴾) أي : جماعة من الرسل (﴿ كَذَّبُوا۟ ﴾) هم (﴿ وَفَرِيقًا ﴾) منهم (﴿ يَقْتُلُونَ ﴾) هم .

(**و**) قد يتقدم عليهما تقدماً (**وجوباً**) أي : ذا وجوب ، أو واجباً ، وذلك كأن يكون المفعول مما يلزم الصدارة ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، فـ(أياً ما) : مفعول مقدم وجوباً على الفعل والفاعل ؛ لكونه

﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ ، لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام .

اسم شرط منصوب بـ(تدعوا) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (ما) : زائدة زيدت تعويضاً عما فات أياً من الإضافة (تدعوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(أي) لكونه فعل شرط لها وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو العطف .

ويشترط في كتابة هـٰذه الألف : ثلاثة شروط : أن تكون بعد واو الجماعة ، فخرج نحو : يدعو ويغزو .

وأن تكون في الفعل ، فخرج به الاسم ؛ كضارِبُو زيداً .

وأن تكون متطرفة ، فخرجت المتوسطة ؛ كضربوك وضربوهم إن جعلت (هم) مفعولاً به ، وإن جعلته توكيداً لواو الجماعة . . تكتب ألفاً بعد الواو ؛ لأنها حينئذ متطرفة ، وإنما تكتب فرقاً بينها وبين واو العطف في نحو : أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ونحو قوله تعالىٰ : (﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾) ، الفاء بحسب ما في القرآن ؛ أي : مفعول به مقدم على الفعل والفاعل وجوباً ؛ لكونه مما يلزم الصدارة ؛ لأنه اسم استفهام ، وهو مضاف (آيات الله) : مضاف إليه (تنكرون) : فعل وفاعل ، وإنما وجب تقديم المفعول على الفعل والفاعل في المثالين المذكورين (**لأن اسم**) **الشرط** في المثال الأول ، واسم (**الاستفهام**) في المثال الثاني كل منهما (**له صدر الكلام**) أي : أَوَّلُهُ .

* * *

إعراب المتن

(باب المرفوعات من الأسماء) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف (المرفوعات) : مضاف إليه ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول (من الأسماء) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المرفوعات ؛ أي : حالة كونها من الأسماء ، أو صفة لها ؛ أي : الكائنة من الأسماء .

(وهي الفاعل) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (والمفعول) : معطوف على الفاعل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(المفعول) ، (لم يسم فاعله) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف (فاعله) : نائب فاعل لـ(يسم) ، وجملة (يسم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو ؛ أي : الموصول جامد مؤول بمشتق تقديره : والمفعول المعلوم عدم تسمية فاعله أو العادم تسمية فاعله ، وإن شئت قلت : والمفعول الذي لم يسم فاعله معطوف محكي على الفاعل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ هاء فاعله ؛ لأن الصفة والموصوف علم محكي .

(والمبتدأ) : معطوف على (الفاعل) تبعه بالرفع ، (وخبره) : معطوف على الفاعل أو على (المبتدأ) ، (واسم كان) : اسم معطوف على (الفاعل) وهو مضاف (كان) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، (وأخواتها) : معطوف علىٰ (كان) ومضاف إليه ، (واسم) معطوف على (الفاعل) وهو مضاف ، (أفعال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أفعال) : مضاف ،

(**المقاربة**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**واسم**) : معطوف على (الفاعل) وهو مضاف ، (**الحروف**) : مضاف إليه ، (**المشبهة**) : صفة لـ(الحروف) وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من شبه الرباعي ، (**بليس**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المشبهة) ، (**وخبر**) : معطوف على (الفاعل) وهو مضاف ، (**إن**) : مضاف إليه محكي ، (**وأخواتها**) : معطوف علىٰ (إن) مجرور بكسرة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه في محل الجر مبني على السكون ، (**وخبر**) : معطوف على (الفاعل) وهو مضاف ، (**لا**) : مضاف إليه محكي ، (**التي**) : اسم موصول للمفردة المؤنثة في محل الجر صفة لـ(لا) ، (**لنفي الجنس**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق تقديره : وخبر (لا) الموضوعة لنفي الجنس .

(**والتابع**) : معطوف على (الفاعل) ، (**للمرفوع**) : جار ومجرور متعلق بـ(التابع) ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : في محل الرفع مبتدأ ، (**أربعة**) : خبر لـ(هو) وهو مضاف ، (**أشياء**) : مضاف إليه مجرور بالفتحة لألف التأنيث الممدودة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**النعت**) : بدل من (أربعة) بدل بعض من كل ، (**والعطف ، والتوكيد ، والبدل**) : معطوفات على (النعت) .

فإن قلت : قوله : (وهو أربعة) لا مطابقة بين المبتدأ والخبر في الإفراد أو في الجمعية . . **قلت** : الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ إما من الأول تقديره : وجملته أربعة أشياء ، أو من الثاني تقديره : وهو ذو أربعة أنواع ، والله أعلم .

* * *

إعراب متن (باب الفاعل)

الإعراب فيه : (باب) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب وهو مضاف ، (الفاعل) : مضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**الفاعل : هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل ، أو ما في تأويل الفعل**) : (الفاعل) : مبتدأ (هو) : ضمير فصل لا محل له من الإعراب على الأصح (الاسم) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً (المرفوع) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة (المذكور) صفة ثانية لـ(الاسم) (قبله) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالمذكور ، وهو مضاف ، والهاء : مضاف إليه (فعل) : نائب فاعل للمذكور ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير الصيغة ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (أو) : حرف عطف وتفصيل (ما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف علىٰ (فِعْلُ) علىٰ كونه نائباً للمذكور (في تأويل الفعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلةً لـ(ما) الموصولة تقديره : المذكور قبله فعل أو ما كان في تأويل الفعل .

(**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (**علىٰ قسمين**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : وهو مشتمل علىٰ قسمين ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**ظاهر**) : بدل من (قسمين) بدل تفصيل من مجمل ، (**ومضمر**) : معطوف علىٰ (ظاهر) تبعه بالجر .

(**فالظاهر**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الفاعل علىٰ قسمين ، وأردت بيان كل من القسمين . فأقول لك (الظاهر) : مبتدأ مرفوع ، (**نحو**) : خبر المبتدأ ،

والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لصلاحيتها ؛ لوقوعها في جواب سؤال مقدر تقديره : إذا عرفت أن الفاعل علىٰ قسمين ظاهر ومضمر ، وأردت بيان أمثلة الظاهر.. فأقول لك مثال الظاهر نحو : قال الله...إلخ ، (نحو) : مضاف ، (قال الله) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (الله) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (قال الله) بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (رجلان) ، (﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (قال الله) أيضاً مجرور بكسرة مقدرة ممنوعة بحركة الحكاية علىٰ نون (المعذرون) ، (﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ (قال الله) ، (﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (قال الله) ، (﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾): معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ (قال الله)، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ميم أبوهم .

(والمضمر) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (المضمر) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، (نحو) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالظاهر) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (قولك) : مضاف إليه (قول) : مضاف ، والكاف : ضمير متصل في محل الجر مضاف ، (ضربت) : مقول محكي لـ(قولك) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وضربنا) : معطوف محكي علىٰ (ضربت) علىٰ كونه

مقولاً لـ(قولك) ، (. . . إلىٰ آخره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (ضربت وضربنا) تقديره : حالة كونهما مذكورين إلىٰ آخر المضمر الاثنتي عشر ، أو الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف جوازاً تقديره : انته إلىٰ آخر المضمر الاثنتي عشر ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**كما تقدم**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل جر بالكاف (تقدم) : صلة لـ(ما) الموصولة ، والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره : وذلك الآخر كائن كالذي تقدم ، والجملة مستأنفة استئنافا بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**في فصل المضمر**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقدم) .

(**والذي**) : الواو : استئنافية (الذي) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، (**في تأويل الفعل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة الموصول تقديره : والذي كان في تأويل الفعل ، (**نحو**) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أقائم الزيدان**) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف علىٰ (أقائم الزيدان) علىٰ كونه مضاف إليه لـ(نحو) مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ؛ أي : ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وللفاعل أحكام**) : الواو : استئنافية (للفاعل) : جار ومجرور خبر مقدم (أحكام) : مبتدأ مؤخر ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه تقديره : وأحكام كثيرة كائنات للفاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**منها**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، (**أنه**) : ناصب واسمه ، (**لا**) : نافية ،

(يجوز) : فعل مضارع مرفوع ، (حذفه) : فاعل ومضاف إليه لـ(يجوز) ، وجملة (يجوز) في محل الرفع خبر (أن) تقديره : أنه عادم جواز حذفه ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه مبتدأ مؤخر ، والتقدير : وعدم جواز حذفه كائن من تلك الأحكام ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدل من (أحكام) بدل تفصيل من مجمل ، (لأنه) : اللام : حرف جر وتعليل ، والهاء : ضمير متصل في محل النصب اسم (أن) ، (عمدة) : خبر (أن) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره : لكونه عمدة ، والجار والمجرور متعلق بـ(لا يجوز) لأنه فعل مضارع .

(فإن ظهر في اللفظ) : الفاء : حرف عطف وتفريع ، أو للإفصاح (إن) : حرف شرط جازم (ظهر) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الفاعل) ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، (نحو : قام زيد) : نحو : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الظاهر نحو . . .إلخ ، والجملة من المبتدأ والخبر جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين فعل الشرط وجوابه (نحو) : مضاف ، (قام زيد) : مضاف إليه محكي ، (والزيدان قاما) : معطوف محكي علىٰ (قام زيد) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف (قاما) (. . فذاك) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (ذاك) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، والكاف : حرف دال على الخطاب ، وخبر المبتدأ محذوف جوازاً لعلمه من السياق تقديره : فذاك الظاهر هو الفاعل ، والجملة من

المبتدأ وخبره المحذوف في محل الجزم بـ(أن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها جملة مفرعة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أنه لا يجوز) ويجوز كون الفاء للإفصاح كما مر ، (وإلا) : الواو : عاطفة (إلا) : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني بسكون على النون المدغمة في لام (لا) النافية ؛ لأن أصله : وإن لا يظهر في اللفظ (لا) : نافية مبنية على السكون (يظهر) : فعل مضارع مجزوم بـ(أن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الفاعل (في اللفظ) : جار ومجرور متعلق بـ(يظهر) ، (. . **فهو ضمير مستتر**) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (هو) : مبتدأ (ضمير) : خبر (مستتر) : صفة (ضمير) ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(أن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن ظهر في اللفظ) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**زيد قام**) : مضاف إليه محكي .

(**ومنها : أنه لا يجوز تقدمه على الفعل**) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (أنه) : ناصب واسمه (لا) : نافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع (تقدمه) : فاعل ومضاف إليه (على الفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدمه) ، وجملة (لا يجوز) في محل الرفع خبر أن تقديره : أنه عادم جواز تقدمه على الفعل ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه مبتدأ مؤخر تقديره : وعدم جواز تقدمه كائن من تلك الأحكام ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (أنه لا يجوز) حذفه .

(فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنه لا يجوز تقدمه على الفعل ، وأردت بيان حكم ما إذا وجد مقدماً على الفعل . . فأقول لك إن وجد . . .إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم (وجد) : فعل ماض مغير الصيغة (ما) : اسم موصول في محل الرفع نائب فاعل لـ(وجد) ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(أن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (ظاهره) : مبتدأ ومضاف إليه (أنه) : ناصب واسمه (فاعل) : خبر (أن) (مقدم) : صفة (فاعل) ، وجملة (أن) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : ما ظاهره كونه فاعلاً مقدماً ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة (ما) الموصولة (. . وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) : (وجب) : فعل ماض (تقدير) : فاعل وهو مضاف (الفاعل) : مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول (ضميراً) : مفعول ثان لـ(تقدير) ، (مستتراً) : صفة (ضميراً) ، وجملة (وجب) من الفعل والفاعل في محل الجزم بـ(أن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(ويكون المقدم إما مبتدأ) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (يكون المقدم) : فعل ناقص واسمه (إما) : حرف تفصيل (مبتدأ) : خبر (يكون) ، وجملة (يكون) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية في قوله : (فإن وجد ما ظاهره) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (زيد قام) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(وإما) : الواو : عاطفة (إما) الثانية علىٰ (إما) الأولىٰ (إما) : عاطفة ما بعدها علىٰ ما بعد (إما) الأولىٰ ، **(فاعلاً)** : معطوف علىٰ (مبتدأ) ، **(بفعل)** : متعلق بـ(فاعلاً) ، **(محذوف)** : صفة لـ(فعل) ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (استجارك) ، **(لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ)** : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب ومصدر (أداة) : اسمها ومضاف (الشرط) : مضاف إليه (لا) : نافية (تدخل) : فعل مضارع وفاعله مستتر (على المبتدأ) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، وجملة (تدخل) في محل الرفع خبر (أن) تقديره : لأن أداة الشرط عادمة الدخول على المبتدأ ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(لام) التعليل تقديره : لعدم دخول أداة الشرط على المبتدأ ، والجار والمجرور متعلق بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما قلنا فاعل بفعل محذوف ؛ لعدم دخول أداة الشرط على المبتدأ ، والجملة المحذوفة مستأنفة .

(ومنها : أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده) : (ومنها) : جار ومجرور خبر مقدم (أن فعله) : ناصب واسمه ومضاف إليه (يوحد) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على الفعل (مع تثنيته) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يوحد) ، وجمعه معطوف علىٰ (تثنيته) ، وجملة (يوحد) في محل الرفع خبر أن تقديره : أن فعله موحد مع تثنيته وجمعه ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً تقديره : وتوحيد فعله مع تثنيته وجمعه كائن من تلك الأحكام ، والجملة الاسمية

معطوفة علىٰ جملة قوله سابقاً : (منها أنه لا يجوز حذفه) ، (كما يوحد مع إفراده) : الكاف : حرف جر وتشبيه (ما) : مصدرية (يوحد) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه (مع إفراده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يوحد) ، وجملة (يوحد) صلة (ما) المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(الكاف) تقديره : كتوحيده مع إفراده ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمصدر محذوف تقديره : ومنها توحيد فعله مع تثنيته وجمعه توحيداً كائناً ؛ كتوحيده مع إفراده .

(فتقول) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنه يوحد فعله مع تثنيته وجمعه ، وأردت بيان مثال ذلك . . فأقول لك : (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره : (أنت) ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (قام الزيدان) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، (وقام الزيدون) : معطوف محكي علىٰ (قام الزيدان) ، (كما تقول : قام زيد) : الكاف : حرف جر وتشبيه (ما) : مصدرية (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر (قام زيد) : مقول محكي لـ(تقول) ، وجملة (تقول) صلة (ما) المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(الكاف) تقديره : كقولك قام زيد ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمصدر محذوف تقديره : فتقول : قام الزيدان وقام الزيدون قولاً كائناً ؛ كقولك قام زيد .

(قال الله تعالىٰ) : (قال الله) : فعل وفاعل ، وجملة (تعالىٰ) حال لازمة من الجلالة ، وجملة (قال الله) معطوف بعاطف مقدر علىٰ جملة (تقول قام زيد) ، أو مستأنفة للتمثيل من القرآن تقديره : فتقول : قام الزيدان وقام الزيدون قولاً ؛

كقوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) : مقول محكي لـ(قال الله تعالىٰ) (﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) : معطوفات محكيات علىٰ قوله : (قال رجلان) علىٰ كونها مقولاً لـ(قال تعالىٰ) .

(**ومن العرب**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**من يلحق**) : (من) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، والجملة مستأنفة (يلحق) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) الموصولة ، (**الفعل**) : مفعول أول ، (**علامة التثنية والجمع**) : مفعول ثان ومضاف إليه ومعطوف ، والجملة الفعلية صلة (من) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، (**إذا كان الفاعل مثنىً أو مجموعاً**) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط (كان الفاعل) : فعل ناقص واسمه (مثنىٰ) : خبره (أو مجموعاً) : معطوف علىٰ (مثنىٰ) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق بـ(يلحق) ، والتقدير : ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع وقت كون الفاعل مثنىً أو مجموعاً .

(**فتقول**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن من العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع ، وأردت بيان مثال ذلك . . فأقول لك تقول . . .إلخ ، (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، وجملة القول في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (**قاما الزيدان**) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ نون (الزيدان) ، (**وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات**) : معطوفان علىٰ (قاما الزيدان) محكيان ، (**وتسمىٰ : لغة أكلوني البراغيث**) : الواو : استئنافية (تسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره : (هي) يعود علىٰ هـٰذه اللغة ، وهو المفعول الأول لـ(سمىٰ) ، (لغة) : مفعول ثان لـ(سمىٰ) ، (لغة) : مضاف (أكلوني البراغيث) : مضاف إليه محكي ، وجملة (تسمىٰ) مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**لأن هـٰذا اللفظ سمع من بعضهم**) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب وتوكيد (هـٰذا) : اسم (أن) في محل النصب مبني على السكون (اللفظ) : بدل من اسم الإشارة (سمع) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (هـٰذا اللفظ) ، (من بعضهم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(سمع) ، وجملة (سمع) في محل الرفع خبر (أن) ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) ، والجار والمجرور متعلق بمعلول محذوف تقديره : وإنما سميت هـٰذه اللغة لغة أكلوني البراغيث ؛ لسماع هـٰذا اللفظ من بعضهم ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ومنه**) : الواو : استئنافية (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**الحديث**) : مبتدأ مؤخر ، والمعنىٰ : وهـٰذا الحديث المشهور في « الصحيحين » وغيرهما كائن من هـٰذا اللفظ المسموع من بعضهم ؛ أي : من نوعه ، والجملة مستأنفة ، (**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**) : بدل محكي من (الحديث) بدل كل من كل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والصحيح**) : مبتدأ ، (**أن**) : حرف نصب ، (**الألف**) : اسمها ، (**والواو والنون**) : معطوفان على (الألف) ، (**أحرف**) : خبر (أن) ، (**دالة**) : صفة (أحرف) ، (**على التثنية**) : متعلق بـ(دالة) ، (**والجمع**) : معطوف على (التثنية) ، (**وأن الفاعل**) : الواو : عاطفة ؛ لأن هـٰذه علىٰ أن الأولىٰ

(الفاعل) : اسمها (ما بعدها) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبرها ، (بعدها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : ما استقر بعدها ، وجملة (أن) الثانية معطوفة علىٰ جملة (أن) الأولىٰ ، وجملة (أن) الأولىٰ في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ ، والتقدير : والصحيح كون الألف والواو والنون أحرفاً دالة على التثنية والجمع ، وكون الفاعل ما بعدها ؛ والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(ومنها) : جار ومجرور خبر مقدم ، (أنه) : ناصب واسمه ، (**يجب تأنيث الفعل**) : فعل مضارع وفاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (أن) تقديره : أنه واجب تأنيث الفعل ، (**بتاء**) : متعلق بـ(يجب) ، (**ساكنة**) : صفة (تاء) ، (**في آخر الماضي**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة ثانية لـ(تاء) تقديره : بتاء ساكنة لاحقة آخر الماضي ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، خبره الجار والمجرور في قوله : (ومنها) ، والتقدير : ووجوب تأنيث الفعل بتاء ساكنة لاحقة آخر الماضي كائن من أحكام الفاعل ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (منها : أنه لا يجوز حذفه ؛ لأنه عمدة) ، (**وبتاء المضارعة**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، معطوف علىٰ قوله : (بتاء ساكنة) ، (**في أول المضارع**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، متعلق بمحذوف صفة لـ(تاء المضارعة) ، والتقدير : وبتاء المضارعة الداخلة في أول المضارع .

(**إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث**) : (إذا) : ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بـ(يجب) (كان الفاعل مؤنثاً) : فعل ناقص واسمه وخبره (حقيقي) : صفة

لـ(مؤنثاً) ، وهو مضاف (التأنيث) : مضاف إليه ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، والتقدير : ومنها وجوب تأنيث الفعل بتاء ساكنة ، أو بتاء المضارعة وقت كون الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك التأنيث نحو قولك : . . .إلخ ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (قامت هند) : مضاف إليه محكي ، (وتقوم هند) : معطوف محكي علىٰ (قامت هند) .

(ويجوز ترك التاء إن كان الفاعل مجازي التأنيث) : الواو : عاطفة (يجوز ترك التاء) : فعل مضارع وفاعل ومضاف إليه (إن) : حرف شرط بمعنىٰ (إذا) الشرطية المجردة عن التعليق ، مبنية على السكون (كان الفاعل) : فعل ناقص واسمه (مجازي التأنيث) : خبره ومضاف إليه ، وإن الشرطية بمعنىٰ إذا متعلقة بـ(يجوز) ، وجملة (يجوز) معطوفة علىٰ جملة (يجب) علىٰ كونها خبراً لـ(أن) ، وتقدير الكلام : ومنها وجوب تأنيث الفعل وقت كون الفاعل حقيقي التأنيث ، وجواز ترك التاء وقت كون الفاعل مجازي التأنيث ، ولو أتى المصنف بدل (إن) الشرطية بـ(إذا) الظرفية . . لكان الكلام أوضح وأوفق لما قبله ، ولعل الإتيان بـ(أن الشرطية) تحريف من النساخ ، **(نحو : طلع الشمس)** : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (طلع الشمس) : مضاف إليه محكي ، **(وقوله تعالىٰ)** : بالجر معطوف على المثال المذكور قبله ، والتقدير : ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ ، مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) .

(وحكم المثنىٰ والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد) : الواو : استئنافية (حكم) : مبتدأ (المثنىٰ) : مضاف إليه (والمجموع) : معطوف على

(المثنىٰ) ، (جمع تصحيح) : منصوب على المفعولية المطلقة بالمجموع ؛ لأنه يعمل عمل الفعل المغير (حكم المفرد) : خبر المبتدأ ومضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**فتقول**) : الفاء : فاء الفصيحة (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن حكم المثنىٰ والمجموع حكم المفرد ، وأردت بيان أمثلتهما . . فأقول لك : تقول أنت ، (**قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت المسلمتان ، وقامت المسلمات**) : مقول محكي لـ(تقول) ، وجملة (تقول) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**وأما جمع التكسير . . فحكمه حكم المجازي التأنيث**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط (جمع) : مبتدأ (جمع) : مضاف (التكسير) : مضاف إليه (فحكمه) الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (حكمه) : مبتدأ ثان ومضاف إليه (حكم) : خبر للمبتدأ الثاني وهو مضاف (المجازي) : مضاف إليه (المجازي) : مضاف (التأنيث) : مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مع خبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب .

وجملة (أما) مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**تقول**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً : (**قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود**) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب بفتحة مقدرة .

(**ومنها : أن الأصل فيه أن يلي فعله ثم يذكر المفعول**) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (أن الأصل) : ناصب واسمه (فيه) : جار

ومجرور حال من الأصل ، أو صفة إن قلنا إن (أل) فيه جنسية لا تعرف (أن) : حرف نصب ومصدر (يلي) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود على الفاعل (فعله) : مفعول به ومضاف إليه (ثم) : حرف عطف وترتيب (يذكر) : فعل مضارع مغير الصيغة معطوف علىٰ (يلي) منصوب (المفعول) : نائب فاعل لـ(يذكر) ، وجملة (يلي) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً لأن المشددة ، والتقدير : أن الأصل فيه إيلاؤه الفعل ، ثم ذكر المفعول ، وجملة (أن) المشددة في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، والخبر : الجار والمجرور في (منها) ، والتقدير : وكون إيلائه الفعل ، ثم ذكر المفعول الأصل فيه كائن من أحكامه ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (منها : أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول جوازاً**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يتأخر الفاعل) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (ويتقدم المفعول) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويتأخر الفاعل) ، (جوازاً) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : يتقدم المفعول تقدماً جائزاً ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾) : مضاف إليه محكي، (ووجوباً): معطوف علىٰ جوازاً علىٰ كونه منصوباً على المفعولية المطلقة ؛ أي : وقد يتقدم المفعول على الفاعل تقدماً واجباً، (نحو): خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو شغلتنا (نحو): مضاف ، (﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا ﴾ ، ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وقد يتقدم المفعول**) : فعل وفاعل ، (**على الفعل والفاعل**) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بـ(يتقدم) ، (**جوازاً**) : صفة لمصدر محذوف ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو...إلخ ، (نحو) : مضاف ، (﴿ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**ووجوباً**) : معطوف علىٰ (جوازاً) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو...إلخ ، (نحو) : مضاف ، (﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**لأن**) : اللام : حرف جر (أن) : حرف نصب ، (**اسم الاستفهام**) : اسم (أن) ومضاف ، (**له**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**صدر الكلام**) : مبتدأ مؤخر ومضاف ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل الرفع خبر (أن) ، تقديره : لأن اسم الاستفهام كائن له صدر الكلام ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) ، واللام متعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما تقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوباً ؛ لكون صدر الكلام لاسم الاستفهام ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، والله أعلم .

(باب) بيان (المرفوعات من الأسماء) خاصة

[ش] : المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة ؛ لأنه صفة لمذكر لا يعقل ، والاسم المرفوع ما اشتمل علىٰ علامة الفاعلية وهي : الضمة ، أو الواو ، أو الألف

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب بيان) أقسام (المرفوعات من الأسماء خاصة) وتعدادها إجمالاً (المرفوعات جمع مرفوع) بمعنىٰ لفظ مرفوع (لا) جمع (مرفوعة) بمعنىٰ كلمته مرفوعة بدليل إلحاق المصنف التاء باسم العدد في قوله : (عشرة) لأن إلحاق التاء يدل علىٰ أن المعدود مذكر ، كما قال ابن مالك في « الخلاصة » :

ثلاثة بالتاء قل للعشرة ... في عد ما آحاده مذكرة

وقول الشارح : (لأنه) أي : لأن المرفوعات (صفة لمذكر لا يعقل) تعليل غير مطابق ؛ لأن تعليله هـٰذا إنما يتمشىٰ في إفراد صفة جمع غير العاقل ، كما قال الأجهوري في « ألفيته » :

وجمع كثرةٍ لما لا يعقل ... الأفصح الإفراد فيه يا فل
وغيره فالأفصح المطابقة ... نحو هبات وافرات لائقة

وقيل : إنه علة لسؤال مقدر تقديره : إذا كان جمع مرفوع فلم لم يجمع جمع المذكر السالم ؟ فأجاب : بأنه صفة مذكر ما لا يعقل ، وقوله : (والاسم المرفوع) كل (ما اشتمل علىٰ علامة الفاعلية وهي) أي : تلك العلامة : (الضمة ، أو الواو ، أو الألف) فيه نظر ؛ لأن الاسم المرفوع يدخل فيه المبتدأ والخبر ، والنائب عن الفاعل ، ولو قال : والمرفوع كل ما اشتمل علىٰ علم الرفع من الضمة وما ناب عنها ؛ لأن المرفوع هنا ليس خصوص الفاعل ؛ لأنه يدخل فيه كل مرفوع اسماً أو

(**المرفوعات**) من الأسماء (عشرة) بالاستقراء ، وبدأ بها لأنها العمدة ، ثم بالمنصوبات ؛ لأنها في الأصل فضلة ، وإن وقع النصب في بعض العمد تشبيهاً له بالفضلات ، ثم بالمجرورات ؛ لأنها منصوبة المحل . . فهي دون المنصوبات لفظاً (**وهي**) علىٰ سبيل الإجمال والتعداد : (**الفاعل**) كجاء زيد .

(و) الثاني : (**المفعول الذي لم يسم فاعله**) كضرب زيد ، بضم الضاد وكسر الراء .

فعلاً . . لكان أولىٰ .

(**المرفوعات من الأسماء عشرة بالاستقراء**) والمراد به هنا الاستقراء التام : وهو تتبع أكثر الكليات ؛ ليستدل به على الجزئيات (**وبدأ**) المصنف (**بها**) أي : بالمرفوعات (**لأنها العمدة**) والأركان في الكلام (**ثم**) أردفه (**بالمنصوبات ؛ لأنها في الأصل**) والغالب (**فضلة**) أي : ليس لها دخل في أجزاء الكلام ؛ كالمفاعيل ، والحال ، والتمييز .

(**وإن وقع النصب في بعض العمد**) علىٰ سبيل نسخ الرفع فيه ؛ كخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها (**تشبيهاً له**) أي : لذلك البعض (**بالفضلات**) كتشبيه خبر كان بمفعول الفعل المتعدي لواحد (**ثم**) أردف المنصوبات (**بالمجرورات ؛ لأنها**) أي : لأن المجرورات (**منصوبة المحل . . فهي**) أي : المجرورات (**دون المنصوبات لفظاً ، وهي**) أي : المرفوعات (**علىٰ سبيل الإجمال والتعداد**) لا علىٰ سبيل التفصيل والبيان : (**الفاعل ؛ كجاء زيد**) والفتىٰ والقاضي وغلامي .

(**والثاني : المفعول الذي لم يسم فاعله**) أي : لم يذكر فاعله ، والإضافة فيه لأدنىٰ ملابسة (**كضرب زيد**) والفتىٰ والقاضي وصديقي حالة كونه مقروءاً (**بضم الضاد وكسر الراء**) في (ضرب) تمييزاً له عما بني للفاعل .

(و) الثالث والرابع : (**المبتدأ وخبره**) نحو : الله ربنا وهو ولينا .

(و) الخامس : (**اسم كان** ، و) اسم (**أخواتها**) نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ .

(و) السادس : (**اسم أفعال المقاربة**) نحو : كاد زيد يقوم .

(و) السابع : (اسم) ما حمل علىٰ ليس من (**الحروف المشبهة بليس**) نحو : ما زيد قائماً .

(و) الثامن (خبر **إن و**) خبر (**أخواتها**) نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(و) التاسع (خبر) ما حمل علىٰ إن من (**لا التي لنفي الجنس**) علىٰ سبيل الاستغراق نحو : لا رجل أفضل من زيد .

(و) العاشر (**التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء**) : أحدها : (**النعت**) نحو : جاء زيد العاقل .

(و) ثانيها : (**العطف**) نحو : جاء زيد وعمرو .

(و) ثالثها (**التوكيد**) ....

(**والثالث والرابع : المبتدأ وخبره**) أي : خبر المبتدأ أضافه إلىٰ ضمير المبتدأ ؛ احترازاً عن خبر نحو : إن (**نحو : الله ربنا وهو ولينا ، والخامس : اسم كان ، واسم أخواتها نحو** : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾) ، وأصبح البَرْدُ شديداً .

(**والسادس : اسم أفعال المقاربة نحو : كاد زيد يقوم ، والسابع : اسم ما حمل علىٰ ليس من الحروف المشبهة بليس نحو : ما زيد قائماً ، والثامن : خبر إن وخبر أخواتها نحو** : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ **، والتاسع : خبر ما حمل علىٰ إن من لا التي لنفي الجنس**) أي : لنفي حكم الخبر عن جنس الاسم (**علىٰ سبيل الاستغراق**) والشمول (**نحو : لا رجل أفضل من زيد ، والعاشر : التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء**) بإسقاط عطف البيان (**أحدها : النعت نحو : جاء زيد العاقل ، وثانيها : العطف**) أي : عطف النسق (**نحو : جاء زيد وعمرو ، وثالثها : التوكيد**) المعنوي

نحو : جاء زيد نفسه .

(و) رابعها : (البدل) نحو : جاء زيد أخوك ، وقدم الفاعل ؛ لأنه أصل المرفوعات ، ثم نائبه ؛ لأنه يخلفه عند حذفه ، ثم المبتدأ وخبره ؛ لأن المبتدأ فاعل في المعنىٰ ؛ لكونه مسنداً إليه والخبر مسند ، ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل ، ....

وهو المراد عند الإطلاق (نحو : جاء زيد نفسه ، ورابعها : البدل نحو : جاء زيد أخوك ، وقدم الفاعل ؛ لأنه أصل المرفوعات) عند الجمهور ، ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فإنه معنوي ، واللفظي أقوىٰ من المعنوي بدليل أنه يزيل العامل المعنوي وهو الابتداء ، فإذا دخل عليه.. نسخه ، وقيل أصل المرفوعات : المبتدأ ؛ لأنه باق علىٰ ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم ، بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل ، وقيل : هما أصلان وليس لهٰذا الخلاف ثمرة .

(ثم) قدم (نائبه ؛ لأنه يخلفه عند حذفه) وهو المفعول الذي لم يسم فاعله ؛ أي : لم يذكر فاعله الاصطلاحي : بأن ترك ولم يقصد ، وبقولنا : (فاعله الاصطلاحي) اندفع ما يقال : كل فعل لم يذكر فاعله ؛ لأن الفاعل الذات ، وهي لا تذكر ، والإضافة في قولهم : (فاعله) لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : لكون الفاعل فاعلاً بفعل متعلق بالمفعول ، فصحت الإضافة إلىٰ ضمير المفعول ، فلا يرد ما يقال : الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول ، فكيف صحت إضافته إلىٰ ضميره . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(ثم) قدم (المبتدأ وخبره ؛ لأن المبتدأ فاعل في المعنىٰ ؛ لكونه مسنداً إليه والخبر مسند ، ثم) قدم (اسم كان وأخواتها وما ألحق بها) كأفعال المقاربة (لأنه) أي : لأن اسم كان وأخواتها (مبتدأ في الأصل) أي : قبل دخول الناسخ عليه .

ثم خبر إن وأخواتها وما حمل عليها ؛ لأنه خبر في الأصل ، ثم التابع لتأخره عن المتبوع ، ولها أبواب يذكر فيها أحكامها ، وستمر بك هـٰذه الأبواب باباً باباً علىٰ هـٰذا الترتيب : الباب الأول :

(**ثم**) قدم (**خبر إن وأخواتها وما حمل عليها**) كخبر لا النافية للجنس (**لأنه**) أي : لأن خبر إن وأخواتها (**خبر**) عن المبتدأ (**في الأصل**) أي : قبل دخول الناسخ عليه .

(**ثم**) ذكر (**التابع لتأخره**) في الذكر (**عن المتبوع ، ولها**) أي : ولهـٰذه المرفوعات العشرة (**أبواب يذكر فيها**) أي : في تلك الأبواب (**أحكامها**) أي أحكام هـٰذه العشرة (**وستمر بك**) أي : وستأتي عليك (**هـٰذه الأبواب**) التي يذكر فيها أحكامها حالة كونها (**باباً باباً**) أي : مرتبة (**علىٰ هـٰذا الترتيب**) الذي ذكرت عليه في الإجمال والتعداد (**الباب الأول**) من أبوابها الآتية :

(باب الفاعل)

الفاعل لغة : من أوجد الفعل ، سواء تقدم في الذكر علىٰ فعله أو تأخر ، واصطلاحاً : (**هو الاسم**) الصريح ، أو المؤول به (**المرفوع**) لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً

(**باب الفاعل**) : (**الفاعل**) المذكور في الترجمة جرياً علىٰ قاعدة البلغاء : أن المعرف إذا أعيد معرفاً . . كان عين الأول (**لغة** : **من أوجد الفعل**) باعتبار الكسب نحو : ضرب زيد عمراً ، أو من قام به الفعل ؛ كمات زيد (**سواء**) في كونه فاعلاً لغوياً (**تقدم**) الفاعل (**في الذكر علىٰ فعله**) كزيد قام (**أو تأخر**) الفاعل في الذكر عن فعله ؛ كقام زيد (**واصطلاحاً**) أي : وفي الأمر الذي اصطلح واتفق عليه النحاة (**هو**) أي : الفاعل (**الاسم الصريح**) وهو ما لا يحتاج في كونه فاعلاً إلىٰ تأويل ؛ كجاء زيد (**أو المؤول به**) أي : بالصريح وهو يحتاج في كونه فاعلاً إلىٰ تأويل وسبك من جملة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ ، أي : إنزالنا الكتاب (**المرفوع**) أي : المشتمل علىٰ علم الرفع من ضمة وما ناب عنها ، سواء كان رفعه (**لفظاً**) كقام زيد (**أو تقديراً**) كجاء الفتىٰ والقاضي وغلامي (**أو محلاً**) كضربي هـٰذا الرجل .

واعترض على المصنف : بأن الرفع حكم من أحكام الفاعل ، وإدخال الحكم في الحد مردود ، كما قال في « السلم » :

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدودِ

لأن الحكم على الشيء فرع تصوره ، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد اجتماع أجزائه ، ومن جملتها الرفع ، ويأتي الدور وهو محال .

(**المذكور قبله**) وجوباً (**فعل ، أو ما في تأويل الفعل**) أسند إليه على جهة قيامه به ، أو وقوعه منه ، والمراد بما في تأويله : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، والمصدر ، ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل ،

وأحسن ما يجاب عن مثل هٰذا الاعتراض في كل موضع أن يقال : إن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث إنه حكم ، وأما إذا أخذ من حيث إنه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف ؛ كالرفع هنا ، وتقدم الفعل عليه فيما سيأتي . . فلا يلزم الدور ، ولا يقصد عاقل غير هٰذا . انتهى من « حمدون » .

(**المذكور قبله وجوباً فعل**) تام (**أو ما في تأويل الفعل أسند**) كل منهما (**إليه**) أي : إلى الفاعل (**على جهة قيامه**) أي : قيام كل منهما (**به**) أي : بالفاعل نحو : مات زيدٌ ، أَميِّتٌ عمرو (**أو**) على جهة (**وقوعه**) أي : وقوع كل منهما (**منه**) أي : من الفاعل ؛ كضرب زيد ، وأضارب زيد عمراً ، وتقدم الفعل عليه حكم من أحكامه ، وقد مر الجواب عنه قريباً في « الحاشية » .

(**والمراد بما في تأويله : اسم الفاعل**) نحو : أضارب زيد (**والصفة المشبهة به**) أي : باسم الفاعل في عملها عمل الفعل ؛ كمررت برجل حسن وجهه (**والمصدر**) نحو : ضرباً زيداً (و) كـ(**نحو ذلك**) المذكور من هٰذه الثلاثة حالة كونه (**مما يعمل عمل الفعل**) كأمثلة المبالغة ، واسم المصدر . . . إلى غير ذلك .

والحاصل : أن الذي جرى مجرى الفعل في رفعه الفاعل عشرة : **اسم الفاعل** : نحو : أقائم زيد .

وأمثلة المبالغة : نحو أضراب زيد .

والصفة المشبهة : نحو : حسن وجهه .

واسم التفضيل : نحو : ما رأيت أحداً أحب إليه الجود من زيد .

وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيداً في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو علىٰ قسمين) لا ثالث لهما : فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المضمر (و) فاعل (مضمر) وقد مر تفسير المضمر

والمصدر : نحو : عجبت من ضرب زيد عمراً .

واسمه : نحو : عجبت من عطاء الدراهم زيد .

واسم الفعل : نحو : هيهات العقيق .

والظرف والجار والمجرور المعتمدان : مثال الظرف : نحو : أعندك زيد ، ومثال الجار والمجرور : نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ .

واسم وضع موضع الفعل : نحو : إياك أنت وزيد أن تخرجا ، ففي (إياك) ضمير مستتر فاعل ، وأنت : توكيد له . انتهىٰ من « حمدون » .

وهـٰذا الأخير هو الذي زيد علىٰ ما في « الفتوحات » فإن فيها عد تسعة فقط ، كما مر في « التتمة » .

(وقد تبع المؤلف) يعني : الحطاب **(الأصل)** يعني : ابن آجروم **(في جعل الرفع قيداً)** زائداً **(في التعريف)** أي : في تعريف الفاعل وحده **(مع أنه)** أي : مع أن الرفع **(حكم من أحكام الفاعل)** وقد مر آنفاً بسط الكلام في هـٰذا الاعتراض والجواب عنه **(وهو)** أي : الفاعل المصطلح عليه عند النحاة من حيث هو هو لا بقيد كونه ظاهراً فقط ، أو مضمراً فقط **(علىٰ قسمين لا ثالث لهما)** : أحدهما : **(فاعل ظاهر وهو ما عدا المضمر)** فيدخل فيه المؤول نحو : ما كان ضرك لو مننت ؛ أي : منك .

(و) ثانيهما : **(فاعل مضمر ، وقد مر تفسير المضمر)** في **(فصل المضمر)** : وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً ؛ يعني : أن الضمير من حيث هو

(**فالظاهر**) تارة يكون رافعه ماضياً ، وتارةً مضارعاً ؛ فالأول : رفعه إما بالضمة (**نحو** : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾) ، أو بالألف نحو : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) ، أو بالواو نحو : (﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾) ، والثاني : رفعه إما بالضمة نحو : (﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ ﴾) ، أو بالألف نحو : يقوم الزيدان ، أو بالواو ، سواء كان ....

لا بقيد كونه فاعلاً أو لا ؛ مستتراً أو لا ؛ لصدق هٰذا التعريف علىٰ جميع أقسام الضمير .

وقوله : (اختصاراً) أي : لأجل الاختصار ، ووجه ذلك : أن الأصل في زيد قام مثلاً : زيد قام زيد ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل بعده ، فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر ، فيجب أن يكون أخصر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(فـ) الفاعل (**الظاهر تارة**) منصوب إما على المفعول المطلق نحو : ضربته مرة ، أو على الظرفية ؛ أي : في مرة ، كما هنا يجمع علىٰ تارات . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**يكون رافعه ماضياً**) يستثنىٰ منه أفعل التعجب : كما أحسن زيداً ، وأفعال الاستثناء نحو : قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً ، وليس بكراً ، فإنها لا ترفع إلا ضميراً مستتراً وجوباً ، كما مر في « التتمة » .

(**وتارة**) يكون رافعه (**مضارعاً**) يستثنىٰ منه لا يكون في الاستثناء ؛ لأنه لا يرفع إلا ضميراً مستتراً ، كما مر هناك .

(**فالأول**) أي : فالقسم الأول وهو ما كان رافعه ماضياً (**رفعه إما بالضمة نحو** : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ ، **أو بالألف نحو** : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، **أو بالواو نحو** : ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ ، **و**) القسم (**الثاني**) وهو ما كان رافعه مضارعاً (**رفعه إما بالضمة نحو** : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ ﴾ ، **أو بالألف نحو : يقوم الزيدان ، أو بالواو ، سواء كان**

جمع مذكر سالماً نحو : ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ، أو من الأسماء الستة نحو : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ، ومن الأول ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ ، ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ ، فأن تخشع وإن كان في الصورة الظاهرة حرفاً وفعلاً ، لـٰكنه في تأويل خشوع ، وسيأتي ما في تأويل الفعل .

(و) الفاعل (المضمر) قسمان : متصل ومنفصل ؛

جمع مذكر سالماً نحو : ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ، أو من الأسماء الستة نحو : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ، ومن) القسم (الأول) وهو ما كان رافعه فعلاً ماضياً قوله تعالىٰ : ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ ، ولو ذكره المصنف هناك . . كان أوضح وأسلم من الإيهام (ومثال المؤول) من الجملة (بالاسم الصريح نحو) قوله تعالىٰ : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ أي : تخضع وتلين لذكر الله (فـ) جملة (أن تخشع) قلوبهم (وإن كان في الصورة الظاهرة) أي : الملفوظة (حرفاً) مصدرياً (وفعلاً) وفاعلاً (لـٰكنه) أي : لـٰكن قوله : (أن تخشع) (في تأويل خشوع) الذي هو مصدر تخشع (وسيأتي) قريباً في كلام المصنف (ما) كان (في تأويل الفعل) من الصفات .

(والفاعل المضمر) وهو ما عدا الظاهر ، وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد التكلم أو ، الخطاب ، أو الغيبة من حيث هو (قسمان) لا ثالث لهما : أحدهما : (متصل) وهو ما له صورة في اللفظ ، ولا يصح الابتداء به ، ولا يلي إلا في الاختيار ؛ أي : هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرىٰ ، ولا يقع بعد إلا في حالة الاختيار ، أما في الضرورة . . فيقع بعدها ؛ كقوله :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... ألا يجاورنا إلاك ديارُ

(و) ثانيهما (منفصل) وهو ما يصح الابتداء به ، ويقع بعد إلا في الاختيار ؛

فالمتصل اثنتا عشرة كلمة : اثنتان للمتكلم (نحو قولك : ضربت) بضم التاء ، فالتاء : ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع علىٰ أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء ، فنا : ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره ، أو للمعظم نفسه في محل رفع علىٰ أنه فاعل ، وخمسة للمخاطب وهي : ضربتَ ، وضربتِ ، وضربتما ، وضربتم ، وضربتن ،

كأنا وأنت ، وهو (**فالمتصل اثنتا عشرة كلمة**) بحسب ما في الخارج ؛ أي : بجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسماً واحداً ، فيكون للخطاب خمس ضمائر ، وجعل مثنى الغائب والغائبة قسماً واحداً ، فيكون ما للغيبة خمس ضمائر ، ويكون للمتكلم اثنان تاء المتكلم ، ونا لجماعة المتكلمين ، فيكون المجموع اثني عشر ضميراً ، فذكر المصنف ما للمتكلم وهما (**اثنتان للمتكلم**) وحده ، وللمتكلم ومعه غيره بقوله : (**نحو قولك : ضربت بضم التاء ، فالتاء : ضمير متصل**) لاتصاله بعامله (**بارز**) لأن له صورة في اللفظ موضوع (**للمتكلم**) أي : لمن يصدر منه الكلام حالة كون المتكلم (**وحده**) أي : ليس معه غيره (**في محل رفع علىٰ أنه فاعل**) لـ(ضرب) .

(**و**) **قولك** : (**ضربنا بسكون الباء**) لأنه بفتحها يكون مفعولاً به نحو : ضربنا زيد (**فنا**) في المثال المذكور : (**ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره ، أو لـ**) المتكلم (**المعظم نفسه**) نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ (**في محل رفع**) لأنه مبني (**علىٰ أنه فاعل**) لـ(ضرب) .

(**وخمسة للمخاطب**) وهو من يوجه الكلام إليه (**وهي**) أي : تلك الخمسة : (**ضربتَ**) بفتح التاء للمفرد المذكر (**وضربتِ**) بكسرها للمفردة المؤنثة (**وضربتما**) للمثنى المخاطب مطلقاً (**وضربتم**) للجمع المخاطبين (**وضربتن**) لجماعة الإناث المخاطبات .

وخمسة للغائب وهي : ضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (. . . إلىٰ آخره ، كما تقدم) جميع ذلك في (فصل المضمر) فلا حاجة إلىٰ إعادته .

وأما المضمر المنفصل . . فهو كالمتصل ، ولم يمثل له نحو : ما قام إلا أنا ، أو أنت ، أو هو ؛ فالضمير فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو : أقائم الزيدان) ، فـ(قائم) في تأويل يقوم ، والزيدان : فاعل به (وقوله تعالىٰ : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾) ، فـ(مختلف) في تأويل يختلف ، وألوانه : فاعل به ، وصح إعماله لاعتماده علىٰ موصوف محذوف . . . .

(وخمسة للغائب) وهو من غاب عن مجلس التخاطب (وهي) أي : تلك الخمسة (ضرب) للغائب (وضربت) بسكون التاء للغائبة (وضربا) للمثنى الغائب مطلقاً (وضربوا) للجمع الغائبين (وضربن) للإناث الغائبات .

(وهـٰذا) التفصيل الذي ذكرناه (معنىٰ قوله) أي : قول المصنف : (. . . إلىٰ آخره ، كما تقدم جميع ذلك في « فصل المضمر » فلا حاجة إلىٰ إعادته) هنا إلا مجرد التكرار بلا طائل .

(وأما المضمر المنفصل) وتقدم تعريفه آنفاً (. . فهو كالمتصل) جملةً وأقساماً لا تفصيلاً (ولم يمثل له) أي : للمنفصل مثاله (نحو : ما قام إلا أنا ، أو أنت ، أو هو ؛ فالضمير فيما ذكر) من أمثلة المتصل الاثنتي عشرة (في محل رفع على الفاعلية) لما اتصل به (و) العامل (المسند) إلى الفاعل (الذي في تأويل الفعل نحو : أقائم الزيدان ، فـ« قائم » في تأويل : يقوم ، والزيدان: فاعل به) أي : فاعل له ؛ أي : لقائم (و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ ، فـ« مختلف » في تأويل يختلف ، وألوانه : فاعل به) أي : لمختلف (وصح إعماله) أي : إعمال (مختلف) في (ألوانه) (لاعتماده) أي: لاعتماد مختلف (علىٰ موصوف محذوف

تقديره : صنف مختلف ألوانه .

(وللفاعل أحكام) كثيرة (منها : أنه لا يجوز حذفه) وحده إلا فيما استثني (لأنه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ، ولا يجوز حذف العمدة ، وقد أجازه بعضهم : محتجاً بخبر « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » إذ لا يصح أن يجعل فاعل (يشرب) ضميراً يعود على (الزاني) إذ هو خلاف المعنى المراد ، فيتعين أن يكون فاعله محذوفاً وهو

تقديره) أي : تقدير ذلك الموصوف : (صنف مختلف ألوانه) .

(وللفاعل أحكام كثيرة) تصل إلىٰ تسعة كما بينا في « التتمة » .

ذكر المصنف منها خمسة (منها) أي : من تلك الأحكام (أنه) أي : أن الشأن والحال (لا يجوز حذفه وحده) دون فعله (إلا فيما) إلا في موضع (استثني) من عدم جواز الحذف ، فيجوز حذفه في ذلك الموضع ، وهي المواضع الثمانية التي بينتها في « التتمة » أي : وإنما لا يجوز حذفه (لأنه) أي : لأن الفاعل (عمدة) أي : ركن من أركان الكلام ؛ لأنه مسند إليه (و) لأنه (منزل من فعله منزلة جزئه) الأخير .

(ولا يجوز حذف العمدة) ولا حذف جزء الكلمة لِمَا فيه من إجْحَافِ الكلام ، وذكر الشارح ما استثني من عدم جواز حذفه فقال (وقد أجازه) أي : جوَّز حذفَ الفاعل (بعضهم : محتجاً) أي : مستدلاً (بخبر) أي : بحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) أي : كامل الإيمان (ولا يشرب) الشارب (الخمر حين يشربها وهو مؤمن) أي : كامل الإيمان ، وإنما أجاز ذلك البعض حذف الفاعل في هٰذا الحديث (إذ لا يصح أن يجعل فاعل « يشرب » ضميراً يعود على « الزاني » إذ هو) أي : عوده على الزاني (خلاف المعنى المراد) من (يشرب) وهو الشارب (فيتعين) أي : فيلزم (أن يكون فاعله) أي : فاعل يشرب (محذوفاً وهو

الشارب ، وأجيب : بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه ؛ لأن (يشرب) يستلزم شارباً ، وحسن ذلك تقدم نظيره في : لا يزني الزاني ، وإذا تقرر أن الفاعل لا يحذف (فإن ظهر في اللفظ) به ظاهراً كان (نحو : قام زيد) أو مضمراً نحو : الزيدون قاموا (والزيدان قاما . . فذاك) واضح (وإلا) يظهر في اللفظ (. . فهو ضمير مستتر) في فعله ؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو : زيد قام) ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع إلىٰ زيد المذكور قبله ، وكذا نحو : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ

الشارب ، وأجيب) عنه ؛ أي : عن هـٰذا الاحتجاج علىٰ كونه محذوفاً (بأن فاعله) أي : فاعل (يشرب) (ضمير يعود على الشارب المفهوم منه) أي : من يشرب ، وإنما قلنا المفهوم منه (لأن) لفظ (« يشرب » يستلزم) أي : يستوجب (شارباً ، وحسن ذلك) أي : جوز ذلك ؛ أي : كون الفاعل ضميراً يعود على (الشارب) (تقدم نظيره) أي : شبيهه في كون الفعل والفاعل من مادة واحدة (في) قوله : (لا يزني الزاني ، وإذا تقرر) وثبت (أن الفاعل لا يحذف ؛ فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ به) أي : في الكلام الملفوظ به اسماً (ظاهراً كان نحو : قام زيد ، أو مضمراً نحو : الزيدون قاموا ، والزيدان قاما . . فذاك) الفاعل الظاهر في اللفظ (واضح) حكمه من كونه فاعلاً مرفوعاً (وإلا يظهر) أي : وإن لم يظهر الفاعل (في اللفظ) أي : في الكلام الملفوظ به (. . فهو) أي : فالفاعل (ضمير مستتر في فعله ؛ لأن الفعل لا يخلو) أي : لا يتجرد (عن الفاعل) المستتر إذا لم يظهر الفاعل في اللفظ ومثال ذلك أي ومثال كون الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل (نحو : زيد قام ، ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية) لـ(قام) (راجع) أي : عائد ذلك الضمير (إلىٰ زيد المذكور قبله) أي : قبل قام (وكذا) أي ومثل قولنا : (زيد قام) في كون الفاعل ضميراً مستتراً (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ﴾) الروح في

﴿ٱلتَّرَاقِىَ﴾ ، ففي (بلغت) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها : أنه لا يجوز تقدمه على الفعل) أو ما في تأويله ؛ لأنه كالجزء فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة علىٰ صدرها ، وإنما اقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم) على

الخروج (﴿ٱلتَّرَاقِىَ﴾) أي : عظامها جمع ترقوة ، وجمعها نظراً إلىٰ أفراد الناس ، وإلا . . فلكل إنسان ترقوتان وهما العظمان المرتفعان في أعلى الصدر تحت الحلقوم (ففي « بلغت » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية) لـ(بلغت) (راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام) أي : الكلام المسوق في المقام ، وسياق الكلام ضابطه : هو سابق الكلام ولاحقه . انتهىٰ من « حاشية الصبان على السلم في المنطق » .

(ومنها) أي : ومن أحكام الفاعل (أنه) أي : أن الشأن والحال (لا يجوز تقدمه) أي : تقدم الفاعل (على الفعل أو) علىٰ (ما في تأويله) أي : في تأويل الفعل من الصفة الصريحة العاملة عمل الفعل (لأنه) أي : لأن الفاعل (كالجزء منه) أي : من الفعل في شدة تلازمهما (فلم يجز تقدمه) أي : تقدم الفاعل (عليه) أي : على الفعل (كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة) وآخرها ؛ كدال زيد (علىٰ صدرها) أي : علىٰ أولها كأن تقول في زيد ديز ، فلا يدل على الذات التي دل عليها زيد ؛ لأنه مهمل لم تضعه العرب في (باب العلم) .

(وإنما اقتصر) المصنف (على الفعل) ولم يذكر ما في تأويله حيث قال : (ومنها : أنه لا يجوز تقدمه على الفعل) (لأنه) أي : لأن الفعل هو (الأصل) في رفع الفاعل وغيره أنما يرفعه علىٰ طريق النيابة عن الفعل (فإن وجد في اللفظ) أي : في الكلام الملفوظ به مثلاً (ما) أي : لفظ (ظاهره أنه فاعل مقدم على

الفعل (. . وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في الفعل (ويكون) المسند إليه (المقدم ؛ إما مبتدأ نحو : زيد قام) ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد علىٰ (زيد) ، وزيد مبتدأ ، والجملة بعده خبره .

(وإما فاعلاً بفعل محذوف) وجوباً (نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾) ، فأحد : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، وإنما وجب حذفه ؛ لأن المذكور . . . .

الفعل . . وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل ، ويكون) الاسم (المسند إليه) الفعل في الظاهر (المقدم) على الفعل .

(إما مبتدأ) وذلك (نحو : زيد قام ، ففي « قام » ضمير مستتر) جوازاً (مرفوع) المحل (على الفاعلية) لـ(قام) (عائد) ذلك الضمير المستتر (علىٰ زيد) المقدم علىٰ قام (وزيد) المقدم علىٰ قام (مبتدأ ، والجملة) أي : وجملة (قام) المذكورة (بعده) أي : بعد زيد (خبره) أي : خبر (زيد) فيكون الكلام من باب الإخبار بالجملة عن المفرد .

(وإما) أن يكون المسند إليه المقدم (فاعلاً بفعل) أي : لفعل (محذوف وجوباً) أي : حذفاً واجباً ، وإنما وجب حذفه ؛ لأن المذكور بعده كالعوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه كما سيأتي في الشرح قريباً ، مثاله ؛ أي : مثال ما كان المسند إليه المقدم فاعلاً بفعل محذوف وجوباً (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ أي : طلب منك الأمان (فأحد : فاعل لفعل محذوف يفسره) أي : يفسر ذلك المحذوف الفعل (المذكور) بعده (والتقدير) : أي : وتقدير ذلك المحذوف (وإن استجارك أحد) من المشركين (استجارك ، وإنما وجب حذفه) أي : حذف ذلك المحذوف (لأن المذكور) بعده

عوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، وإنما لم يجعل (أحد) مبتدأ ، (واستجارك) خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل ، فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح .

(**عوض عنه**) أي : عن ذلك المحذوف (**وهم**) أي : العرب لفصاحة كلامهم (**لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه**) كما لا يأخذ الثمن والمثمن أحد العاقدين دون الآخر (**وإنما لم يجعل « أحد »**) أي : لفظ أحد (**مبتدأ** ، و« **استجارك** » **خبره**) أي : خبر أحد (**من غير حذف**) شيء من الكلام (**لأن أداة الشرط**) والتعليق ، وهي هنا (**إن**) الشرطية (**لا تدخل على المبتدأ** ؛ **لأنها**) أي : لأن أداة الشرط (**موضوعة**) أي : وضعتها العرب (**لتعليق**) وجود (**فعل**) وهو الجواب (**بـ**) وجود (**فعل**) آخر وهو الشرط ، فهي بمعزل عن الجملة الاسمية (**فهي**) أي : أداة الشرط (**مختصة بالجمل الفعلية على الأصح**) لأن التعليق إنما يقع بين الأحداث لا بين الذوات ، وأجاز بعضهم وقوع المبتدأ بعد أداة الشرط ، وكذا بعد أداة التحضيض والاستفهام وهو قول ضعيف ، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء بعد أداة الشرط ونحوها ؛ كقول الشاعر من (بحر الكامل) ، قائله النمر بن تولب كما سيأتي قريباً :

لا تجــزعــي إن منفــس أهلكتــه ... وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

ولله در من قال :

إذا سلمت رأس الرجال من الأذىٰ ... فمـا المـال الأمثـل فـص الأظـافـرِ

والجزع : أن تضعف قوة الإنسان عن حمل ما نزل به ، ولا يجد بذلك صبراً ، ومنفس بالرفع فاعل فعل محذوف مطاوع للفعل المذكور والتقدير : إن هلك منفس ، وهـٰذا الفعل المقدر هو فعل الشرط ، والجواب محذوف دل عليه ما قبله ؛

(ومنها : أن فعله) أو ما في تأويله (يوحد) أي : لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (مع تثنيته) أي : الفاعل الظاهر

أي : فلا تجزعي ، والمنفس : اسم فاعل من (أنفس) الرباعي لغة من (نفُس) بضم الفاء نفاسة ، والمراد به : المال النفيس ، والإهلاك : الإفناء ، وهلك من باب (ضرب) ، والفاء في قوله : (فعند ذلك) واقعة في جواب إذا ، وعند متعلقة بـ(اجزعي) ، والمعنىٰ : لا يكون عندك أيتها المرأة جزع وعدم صبر إذا أهلكت المالَ النفيسَ وأفْنَيْتهُ بالإنفاق ، وإنما يحق لك الجزعُ إذا أنا مُتُّ وفنيتُ ، فإن المدار علىٰ وجود الرجال لا علىٰ كنز الأموال .

والشاهد في قوله : (إن منفسٌ أهلكْتهُ) حيث وقع الاسم السابق المشتغل عنه بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، ولم ينصب بل جاء مرفوعاً ؛ فالمرفوع بعدها فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور على الأصح الذي عليه الجمهور ، أو مرفوع علىٰ أنه مبتدأ خبره ما بَعْدُ علىٰ مقابل الأصح ، واستدل بهـٰذا البيت وهو قول ضعيف لا يصح احتجاجه بهـٰذا البيت ؛ لأن المرفوع فيه فاعل بفعل محذوف تقديره : إن هلك منفس أهلكته .

(ومنها) : أي : ومن أحكام الفاعل **(أن فعله)** أي : أن الفعل المسند إليه **(أو)** أن **(ما في تأويله)** أي : ما في تأويل الفعل المسند إلى الفاعل نحو : أقائم الزيدان **(يوحد)** أي : يجرد عن علامة التثنية والجمع **(أي : لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع علىٰ)** اللسان **(الأفصح)** أي : على اللغة الفصحىٰ ، والأفصح : هو ما كثر استعماله عندهم وأما النادر : فهو ما قل استعماله في كلامهم ، سواء وافقه أو خالفه ، والضعيف : ما في ثبوته نزاع بين علماء العربية ، ومقابل **(الأفصح)** هو ما سيأتي قريباً من لغة أكلوني البراغيث ؛ أي : يجرد الفعل عن علامة التثنية .

(مع تثنيته ؛ أي :) مع تثنية **(الفاعل الظاهر)** بخلاف ما إذا أسندته إلىٰ ضمير

(وجمعه كما يوحد) اتفاقاً (مع إفراده فتقول) فيما إذا أسندته إلىٰ فاعل ظاهر مثنىً أو مجموع : (قام الزيدان ، وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) إذا أسندته إلى المفرد : (قام زيد) بتوحيده ، وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل ، وجمعه عكس علامة تثنية الأسماء ؛ لورود القرآن به (قال الله تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) ،

تثنية ؛ كالزيدان قاما ، أو إلىٰ ضمير جمع ؛ كالزيدون قاموا ، فالفعل مسند إلىٰ ضمير تثنية أو جمع ، علىٰ أن الجملة خبر عن الزيدان أو الزيدون .

(و) تجرد الفعل عن علامة الجمع مع (جمعه) أي : مع كون الفاعل الظاهر مجموعاً (كما يوحد) أي : توحيداً كتوحيد الفعل عن علامة التثنية والجمع (اتفاقاً) إجماعاً بين أهل اللغة الفصحىٰ وأهل اللغة غير الفصحىٰ (مع إفراده) أي : مع إفراد الفاعل (فتقول فيما إذا أسندته) أي : أسندت الفعل (إلىٰ فاعل ظاهر مثنىً أو مجموع : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقام نساء بتوحيد الفعل) وتجريده عن علامة التثنية والجمع (كما تقول إذا أسندته إلى المفرد : قام زيد بتوحيده) أي : بتوحيد الفعل وتجريده عن علامة التثنية والجمع .

(وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل ، وجمعه) أي : ترك علامة التثنية والجمع في الفعل حالة كون علامتهما في الفعل (عكس) أي : خلاف (علامة تثنية الأسماء) أي : عكس علامة التثنية والجمع في الأسماء ؛ لأن إلحاق علامتهما للأسماء واجب فتقول : الزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ؛ أي : وإنما كان الأفصح ترك علامتهما في الفعل (لورود القرآن به) أي : بترك علامتهما في الفعل كـ(ما قال الله تعالىٰ) في الكتاب العزيز : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) هـٰذا مثال للجمع أيضاً أتىٰ به بعد الذي قبله ؛ إشارة إلىٰ أنه لا فرق بين جمع المذكر والمؤنث ، والنسوة جمع تكسير

فالفعل في هٰذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ، ولأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائماً ، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه ؛ بأن يكون مقدر التأنيث مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ، ثم

واحدها امرأة من غير لفظها . انتهىٰ « كواكب » ، بتجريد الفعل عن علامة التثنية والجمع .

(**فالفعل في هٰذه الأمثلة**) الأربعة (**مجرد من علامة التثنية والجمع ، ولأن تثنيته**) أي : تثنية الاسم (**وجمعه يعلمان من**) جوهر (**لفظه**) أي : لفظ الاسم وبنيته ؛ لأن في لفظ المثنى الألف ، وفي الجمع الواو (**دائماً**) أي : في جميع أحوالهما رفعاً ونصباً وجراً (**بخلاف تأنيثه**) أي : تأنيث الاسم فإنه (**قد لا يعلم من لفظه**) أي : من لفظ الاسم (**بأن يكون**) الاسم (**مقدر التأنيث**) ومنويه لفقدان علامة لفظية فيه ؛ كسعاد وزينب ، وقوله : (**مع أن في الإلحاق هنا**) أي : في مقام تثنية الأسماء وجمعه متعلق بقوله : (لورود القرآن به) أي : وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل وجمعه ؛ لورود القرآن به ؛ أي : بترك علامة تثنية الفعل وجمعه ؛ كما في (قال رجلان) ، (وقال الظالمون) (**مع أن في الإلحاق**) أي : في إلحاق علامة تثنية الفعل وجمعه (**هنا**) أي : في مقام تثنية الاسم وجمعه (**زيادة ثقل بخلافه**) أي : بخلاف الإلحاق .

(**ثم**) أي : في مقام تأنيث الاسم قوله : (مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل) لأن الجمع والتثنية ثقيلان بالنسبة إلى المفرد ، فإلحاق العلامة بفعلهما يزيد ثقلاً ، قوله : (بخلاف ثَمَّ) وإنما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة إليها ؛ لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً ؛ كزينب ، وبالعكس ؛ كطلحة ، فلا يعلم المراد إلا بالتاء ، وعدمها بخلاف التثنية والجمع ، فإن صيغتهما تغني عن العلامة . انتهىٰ « خضري » .

(ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهي الألف **(و)** علامة **(الجمع)** وهي الواو والنون **(إذا كان الفاعل)** الظاهر **(مثنىً أو مجموعاً)** كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً **(فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات)** فاللواحق بالفعل أحرف دالة علىٰ مجرد التثنية والجمع ، ومن ذلك قول الشاعر :

يلـومـونـي فـي اشتـراء النخـ ... يـل أهلـي وكلُّهـم ألـومُ

وقوله :

فتـح الـربيـع محـاسنـاً ... ألقحنهـا غـرُّ السحـائـبِ

ثم ذكر المصنف مقابل الأفصح بقوله : **(ومن العرب من يلحق)** أي : قوم يلحق بـ**(الفعل علامة التثنية وهي الألف ، وعلامة الجمع وهي الواو)** في المذكر **(والنون)** في المؤنث **(إذا كان الفاعل الظاهر مثنىً أو مجموعاً ، كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فتقول)** أنت علىٰ لغتهم : **(قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات ، فاللواحق بالفعل أحرف دالة علىٰ مجرد التثنية والجمع ، ومن ذلك)** المذكور من إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل .

(قول الشاعر) بيتاً من (بحر المتقارب) وهو أمية بن أبي الصلت :

(يلـومـونـي فـي اشتـراء النخـ ... يـل أهلـي وكلهـم ألـومُ)

والشاهد : في قوله : (يلوموني) حيث ألحق الواو بالفعل مع إسناده إلى اسم ظاهر دال على الجمع وهو أهلي .

(وقولِه) أي : ومن إلحاق نون النسوة بالفعل مع إسناده إلى اسم ظاهرٍ جمعَ المؤنث : قول أبي فراس :

(فَتَـحَ الـربيـعُ محـاسنـاً ... أَلْقَحْنَهـا غُـرُّ السحـائـبِ)

(وتسمىٰ) هـٰذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وإنما سميت بذلك (لأن هـٰذا اللفظ سمع من بعضهم) أي : العرب ، وهـٰذا المثال فيه شذوذان : أحدهما : إلحاق الفعل العلامة ، والثاني : استعمال الواو لما لا يعقل .

(ومنه) أي : ومن إلحاق الفعل العلامة (الحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ») فملائكة : فاعل (يتعاقبون) وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، وكان القياس

أي : أنبت فصل الربيع محاسن الأزهار ألقحْنَ وأحبلْنَ تلك المحاسنَ من الأشجار السُّحب البيضاء ، والشاهد : في قوله : (ألقحنها غرُّ السحائب) حيث ألحق نون النسوة الدالة علىٰ جمع الإناث بالفعل الذي هو (أَلقحَ) مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله : (غرُّ السحائب) والغُرُّ جمع غَرَّاءَ مؤنث الأغر ، وجملة (ألقحنها) صفة لـ(محاسن) ، (وتسمىٰ هـٰذه اللغة : لغة أكلوني البراغيث ، وإنما سُميت) تلك اللغة (بذلك) اللفظ الذي هو أكلوني البراغيث (لأن هـٰذا اللفظ سمع من بعضهم ؛ أي :) من بعض أولـٰئك (العرب ، وهـٰذا المثال فيه شذوذان : أحدهما : إلحاق الفعل العلامة) أي : علامة جمع المذكر (والثاني : استعمال الواو) التي وضعت (لـ) لعاقل في (ما لا يعقل) وهو البرغوث .

(ومنه ؛ أي : ومن إلحاق الفعل) المسند إلىٰ جمع المذكر الظاهر (العلامة) أي : علامة الجمع المذكر وهو الواو (الحديث) الصحيح الذي رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه ، ولفظه : (يتعاقبون) أي : يتناوبون (فيكم) أي : في حفظكم (ملائكة) حفظة (بالليل وملائكة) حفظة (بالنهار ، فملائكة : فاعل « يتعاقبون » ، وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه) أي : مع أن الفعل (مسند إلىٰ) الفاعل (الظاهر ، وكان القياس) علىٰ ما ورد في الأفصح من نحو : (قال

يتعاقب ، قال ابن هشام : (وقد حمل قوم علىٰ هـٰذه اللغة آيات من التنزيل العظيم ؛ منها قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ ، والأجود تخريجها علىٰ غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ ، وما قبله خبر) انتهىٰ .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « أو مخرجي هم » ....

الظالمون) أن يقال هنا : (يتعاقب) بحذف الواو والنون .

(قال ابن هشام) في بعض كتبه : (وقد حمل قوم علىٰ هـٰذه اللغة آيات التنزيل العظيم ؛ منها قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾) ، فجعلوا الواو في (أسروا) علامة الجمع (والنجوىٰ) مفعولاً به ، والموصول فاعلاً (والأجود تخريجها) أي : تخريج الآيات وحملها (علىٰ غير ذلك) المذكور (وأحسن الوجوه فيها) أي : في هـٰذه الآية (إعراب « الذين ظلموا » مبتدأ) مؤخراً (و) إعراب (ما قبله) يعني : جملة (أسروا النجوىٰ) (خبراً) مقدماً (انتهىٰ) ما قاله ابن هشام ، ويصح جعل الواو في (أسروا) ضميراً فاعلاً لـ(أسروا) والموصول بدلاً منها ، وإنما كان الأحسن تخريجها علىٰ غير تلك اللغة ؛ لأن تلك اللغة ليست من لغة قريش ، ولا حصل الخطاب لبعض أهلها فيخاطبه بلغته ، ولأنها مع كثرتها نصوا علىٰ ضعفها ، فلا يخرج القرآن ولا الحديث عليها ما أمكن .

(وأما قوله صلى الله عليه وسلم) لورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله تعالىٰ عنها ، فهو مات قبل الرسالة على الصحيح ، فليس بصحابي رحمه الله تعالىٰ حين قال ورقة له : يا ليتني فيها جذعاً يا ليتني أكون حياً ؛ إذ يخرجك قومك (أو مخرجي هم) بضم الميم وسكون الخاء وكسر الجيم أصله الأول : أو مخرجوني ، فسقطت النون للإضافة فصار أو مخرجوي هم ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصار : أو مخرجي بضم الجيم ، ثم كسرت الجيم لمناسبة الياء فصار : أو

. . فيظهر أنه من (باب المبتدأ والخبر) لا مما نحن فيه ؛ لما ذكروه من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد . . تعين جعله خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ مؤخراً (والصحيح) : أن هـٰذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات ؛ كقوله :

مخرجي هم (. . فيظهر أنه من « باب المبتدأ والخبر ») بجعل (مخرجي) خبراً مقدماً ، وجعل (هم) مبتدأ مؤخراً (لا مما نحن فيه) من إلحاق علامة الجمع بالوصف ، وإنما قلنا إنه من (باب المبتدأ والخبر) .

(لما ذكروه) أي : ذكر المحققون (من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد) من التثنية والجمع (. . تعين جعله) أي : جعل الوصف (خبراً مقدماً وما بعده) وهو ضمير هم (مبتدأ مؤخراً) ولا يجوز العكس ، وهو جعل (مخرجي) مبتدأ ، وجعل (هم) خبراً له ؛ لأنه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة ؛ تأمل ، ويجوز جعل (مخرجي) مبتدأ ، وجعل (هم) فاعلاً سد مسد الخبر وقوله : (أو مخرجي) بفتح الواو ؛ لأنها للعطف ، وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها ، وقيل : الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أمعادي ومخرجي هم ، والهمزة للاستفهام الإنكاري . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(والصحيح : أن هـٰذه اللغة) وهي إلحاق العلامات بالفعل (لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات) بغير (أو) خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدأات ، ولمن زعم أنها إبدال ، ولمن زعم امتناع هـٰذه اللغة مع المتعاطفات ، وإنما كان الصحيح : أن هـٰذه اللغة لا تمنع مع المتعاطفات ؛ لمجيئها في أشعارهم (كقوله) أي : كقول عبد الله بن قيس الرُّقَيَّاتِ ، يَرثي مصعبَ بن الزبير بن العوام رضي الله تعالىٰ عنهما :

وقــد أسلمـــاه مبعـــد وحميـــم

و(أن الألف والواو والنون) في ذلك المسموع : (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث ، كما أن التاء في نحو : قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنىٰ والمجموع وما في معناهما ،

تــوَلّــىٰ قتــالَ المــارقيــن بنفســه (وقــد أَسْلَمَــاهُ مُبعَــد وحَمِيــم)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في (أسلماه) مع المتعاطفين وهما : (مبعد وحميم) .

(والمارقين) : الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر .

(وأسلماه) : خذَلاَه ، يقال : أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره علىٰ عدوه .

(والمبعد) : اسم مفعول من الإبعاد ، والمراد به : الأجنبي من النسب .

(والحميم) : القريب .

والشاهد في قوله : (وقد أسلماه مبعد وحميم) حيث ألحق الفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس علىٰ لغة الجمهور أن يقول : (قد أسلمه مبعد وحميم) ، والمعنىٰ : باشر قتال الخارجين عن الدين بنفسه ، والحال أنه قد خذله وترك نصرته ومعاونته البعيد والقريب . انتهىٰ من « التصريح » مع زيادة .

(و) الصحيح أيضاً (أن الألف والواو والنون في ذلك المسموع) من كلام بعض العرب : (أحرف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث ، كما أن التاء في نحو : قامت دالة على التأنيث ، و) الصحيح أيضاً (أن الفاعل هو ما بعدها) أي : ما بعد تلك الأحرف (من المثنىٰ والمجموع وما في معناهما) من المتعاطفين أو

كما علم ذلك مما مر ، وقيل : إن هـٰذه اللواحق ضمائر ، وأنها الفاعل والمرفوع بعدها ؛ إما مبتدأ مؤخر ، أو بدل منها ، ورد ذلك بأن أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هـٰذه الأحرف بهـٰذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب ، وهم طيء وأزد شنوءة ، وتقديم الخبر أو الإبدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدىٰ إلى الإضمار قبل الذكر .

المتعاطفات (**كما علم ذلك**) أي : كونها أحرفاً دالةً على التثنية والجمع (**مما مر**) من قولنا قبل البيتين : (فاللواحق بالفعل أحرف دالة علىٰ مجرد التثنية والجمع) وذكر الشارح مقابل الصحيح بقوله : (**وقيل : إن هـٰذه اللواحق ضمائر ، وأنها الفاعل و**) الاسم الظاهر (**المرفوع**) المذكور (**بعدها**) أي : بعد هـٰذه الأحرف (**إما مبتدأ مؤخر**) وهـٰذه اللواحق والعامل فيها خبر مقدم له (**أو**) المرفوع بعدها (**بدل منها**) بدل كل من كل (**ورد ذلك**) القيل ؛ أي : هـٰذا القول الأخير الذي يقول : إنها ضمائر وإنها الفاعل (**بأن أئمة اللغة**) العربية (**و**) أئمة (**النحو**) وهو من عطف الخاص على العام اهتماماً بشأنه (**نقلوا**) عن العرب (**أن اتصال هـٰذه الأحرف**) الثلاثة : الألف والواو والنون (**بهـٰذه الأفعال**) المسندة إلى الظاهر المذكور بعدها علىٰ أنها أحرف دالة على التثنية والجمع (**لغة لقوم معينين**) أي : مشهورين (**من العرب وهم**) أي : أولـٰئك القوم (**طيء**) بوزن (سيد) (**وأزد شنوءة**) قبيلتان مشهورتان باليمن طوال رجالهم ، وبنو الحارث .

(**وتقديم الخبر**) على المبتدأ (**أو الإبدال من الضمير**) كما يقولهما صاحب هـٰذا القيل (**شائع**) كل منهما علىٰ ألسنة العرب مشهور استعمالهما (**عند الجميع**) أي : عند جميع العرب فليسا خاصين بلغة طيء (**وإن أدىٰ**) تقديم الخبر (**إلى الإضمار قبل الذكر**) أي : إلى الإتيان بالضمير قبل ذكر مرجعه ، وحمل صاحب هـٰذا القيل مقالتهم علىٰ تقديم الخبر ، أو على الإبدال ليس مقبولاً عند أئمة اللغة

(**ومنها**) : أي : ومن أحكام الفاعل (**أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة**) لاحقة له (**في آخر الماضي** ، وبتاء المضارعة في أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث) متصلاً بفعله ، ولم يكن فعله (نعم أو بئس) لتدل علىٰ تأنيث الفاعل (**نحو : قامت هند**) أو الهندان مثال للماضي (**وتقوم هند**) أو الهندان مثال للمضارع ، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلىٰ ضمير متصل عائد إلىٰ مؤنث غائب ولو مجازياً ؛ كالشمس طلعت .

(**ويجوز ترك التاء**) من الفعل (**إن كان الفاعل**) الظاهر (**مجازي التأنيث**) اتصل بفعله أم لا (**نحو : طلع**) أو يطلع (**الشمس** ،

(**ومنها** ؛ أي : ومن أحكام الفاعل : **أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة لاحقة له**) أي : للفعل (**في آخر الماضي** ، و) تأنيثه (**بتاء المضارعة**) داخلة (**في أول المضارع إن كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث متصلاً بفعله** ، ولم يكن فعله « نعم أو بئس ») أي : يجب تأنيثه بهٰذه القيود (**لتدل**) تلك التاء (**علىٰ تأنيث الفاعل**) مثال المتوفر للشروط (**نحو : قامت هند** ، أو) قامت (**الهندان**) هٰذا (**مثال للماضي** ، **وتقوم هند أو الهندان**) هٰذا (**مثال للمضارع وكذا**) أي : ومثل ما ذكر (**يجب تأنيثه**) أي : تأنيث الفعل (**إذا أسند**) الفعل (**إلىٰ ضمير متصل عائد إلىٰ مؤنث غائب**) نحو : هند قامت ، وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي ؛ كقام المرأة لغة قليلة تسمىٰ لغة : قال فلانة (**ولو**) كان تأنيثه (**مجازياً** ؛ **كـ**) قولك : (**الشمس طلعت**) وإنما وجب تأنيثه حينئذ ، لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً .

(**ويجوز ترك التاء من الفعل**) وإثباتها وهو أرجح عند الاتصال (**إن كان الفاعل الظاهر مجازي التأنيث اتصل بفعله أم لا**) أي : أم لم يتصل به ، مثال اتصاله بفعله ، سواء كان ماضياً أم مضارعاً (**نحو : طلع**) الشمس (**أو يطلع الشمس** ،

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾) ، وقوله : ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ ﴾ ، وكذا إذا كان حقيقي التأنيث منفصلاً عنه بغير إلا نحو : حضر القاضي امرأة ، أو متصلاً به في (باب نعم وبئس) والتأنيث أرجح ، والحقيقي ما له فرج ، والمجازي بخلافه (وحكم) الفاعل (المثنىٰ) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) كذلك إذا أسند إليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث إذا أسند إليه . . . .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾) أي : صفيراً (و) مثال عدم اتصاله بفعله نحو (**قوله**) تعالىٰ : (﴿ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ) مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (**وكذا**) يجوز ترك التاء (**إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث منفصلاً عنه**) أي : عن الفعل (**بغير إلا نحو : حضر القاضي امرأة**) وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل ؛ لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به ، وصار الفصل كالعوض عن تاء التأنيث . انتهىٰ « تصريح » .

(**أو متصلاً به في « باب نعم وبئس » و**) لكن (**التأنيث أرجح**) من تركه ، وإنما جاز في الكلام الفصيح نحو : نعم المرأة في المدح ، وبئس المرأة في الذم بترك التاء فيهما ؛ لأن المراد بـ(المرأة) فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي . انتهىٰ من « التصريح » .

(**و**) المؤنث (**الحقيقي ما له فرج**) كهند (**والمجازي**) ملتبس (**بخلافه**) أي : بخلاف الحقيقي وهو ما ليس له فرج ؛ كالشمس والأرض والسماء (**وحكم الفاعل المثنى المذكر والمؤنث ، والمجموع جمع تصحيح**) حالة كونه كائناً (**كذلك**) أي : كالمثنىٰ ؛ أي : سواء كان مذكراً أم مؤنثاً (**إذا أسند إليهما**) أي : إلى المثنىٰ والمجموع (**الفعل حكم الفاعل المفرد المذكر والمؤنث إذا أسند إليه**)

الفعل (فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط ، كما تقول : قام زيد بتذكيره فقط (و) تقول : (قامت المسلمتان ، وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوباً ، كما يجب ذلك في نحو : قامت مسلمة ، وأما قوله :

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما

. . فضرورة إن قدر ماضياً .

وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث . . فالحكم للسابق منهما ، كما يؤخذ من كلامهم ؛ لأن الثاني تابع للأول في الحكم

أي : إلى المفرد (**الفعل فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون بتذكير الفعل فقط ، كما تقول : قام زيد بتذكيره**) أي : بتذكير الفعل (**فقط**) فلا يجوز تأنيث الفعل .

(**وتقول : قامت المسلمتان ، وقامت المسلمات بتأنيث الفعل وجوباً**) لكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً (**كما يجب ذلك**) أي : تأنيث الفعل (**في نحو : قامت مسلمة ، وأما**) الاعتراض بـ(**قوله**) : أي : بقول الشاعر حيث ذكر الفعل مع كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، ولو أنث الفعل . . لقال : (تمنت ابنتاي) ولكن قال :

(**تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما**) وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

(. . **فـ**) يجاب عنه : بأن تذكير الفعل فيه (**ضرورة**) أي : لضرورة استقامة وزن الشعر (**إن قدر**) كون (تمنىٰ) فعلاً (**ماضياً**) وإن كان مضارعاً . . فهو علىٰ حذف إحدى التاءين ؛ لأن أصله : تتمنى ابنتاي ، فلا اعتراض به ، والله أعلم .

(**وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث . . فالحكم**) في تذكير الفعل وتأنيثه (**للسابق منهما**) أي : من المتعاطفين (**كما يؤخذ**) كون الحكم للسابق (**من كلامهم**) أي : من كلام النحاة ، وإنما كان الحكم للسابق دون الثاني (**لأن الثاني تابع للأول في الحكم**) أي : في التذكير والتأنيث .

وبما قلنا صرح السفاقسي في إعرابه فتقول : قام زيد وهند بترك التاء ، وقامت هند وزيد بالتاء .

نعم ؛ إن كان المؤنث السابق مجازياً . . فالأحسن ترك التاء نحو : ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ .

(وأما جمع التكسير) مطلقاً إذا أسند إليه الفعل (. . فحكمه حكم)

(وبما قلنا) أي : بكون الحكم للسابق (صرح السفاقسي) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي ، العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسي ـ بفتح السين وضم القاف ـ نسبة إلىٰ بلدة قريبة من البحر . انتهىٰ « قاموس » ، النحوي صاحب « إعراب القرآن » ، ولد في حدود سنة : سبع وتسعين وست مئة (٦٩٧هـ) وسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين ، ثم حج وأخذ عن أبي حيان بالقاهرة ، وجمع الفضائل ، ومات في ثامن عشر ذي القعدة سنة ثنتين وأربعين وسبع مئة (٧٤٢هـ) (في إعرابه) أي : في كتابه المسمىٰ « إعراب القرآن » انتهىٰ « بغية الوعاة » للسيوطي .

(فتقول) في مثال اجتماعهما : (قام زيد وهند بترك التاء) تغليباً للذكر السابق (وقامت هند وزيد بالتاء) تغليباً للمؤنث السابق .

وقوله (نعم) استدراك علىٰ قوله : (فالحكم للسابق) رفع به توهم كون الحكم للسابق مطلقاً ؛ أي : لكن (إن كان المؤنث السابق مجازياً . . فالأحسن) أي : الأجود (ترك التاء) لعدم قوة السابق بكونه مجازياً ، وذلك (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ .

وذكر المصنف محترز قوله : (جمع تصحيح) بقوله : (وأما جمع التكسير مطلقاً) أي : سواء كان لمذكر أو لمؤنث (إذا أسند إليه الفعل . . فحكمه حكم

الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند إليه (تقول : قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث ؛ فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة ، وتذكيره على التأويل بالجمع ؛ لأن تأنيث الجموع مجازي يجوز إخلاء فعله من العلامة ، وإنما لم يتعين التأنيث في جمع المذكر السالم ، والتأنيث في جمع المؤنث السالم[1] ؛ لأجل سلامة نظم واحدهما ،

الفاعل المفرد المجازي التأنيث في جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند إليه) الفعل (**تقول**) في مثال المذكر منه : (**قام الرجال بالتذكير**) نظراً إلىٰ كونه بمعنى الجمع (**وقامت الرجال بالتأنيث**) نظراً إلىٰ كونه بمعنى الجماعة .

(**و**) تقول في مثال المؤنث منه : (**قام الهنود بالتذكير**) نظراً إلىٰ كونه بمعنى الجمع (**وقامت الهنود بالتأنيث**) نظراً إلىٰ كونه بمعنى الجماعة ، كما ذكره الشارح بقوله : (**فتأنيث الفعل على التأويل**) أي : علىٰ تأويل جمع التكسير (**بالجماعة ، وتذكيره**) أي : تذكير الفعل (**على التأويل**) أي : علىٰ تأويل جمع التكسير (**بالجمع**) وإنما جاز الوجهان (**لأن تأنيث الجموع مجازي**) لا حقيقي (**يجوز إخلاء فعله**) أي : إخلاء الفعل المسند إليه وتجريده (**من العلامة**) أي : من علامة التأنيث .

(**وإنما تعين التذكير**) أي : تذكير الفعل (**في جمع المذكر السالم ، و**) تعين (**التأنيث في جمع المؤنث السالم ؛ لأجل سلامة نظم واحدهما**) أي : بناء مفردهما عن التغير ؛ أي : لم يتغير بناء مفردهما في حالة الجمع ، كما تغير بناء المفرد في جمع التكسير بأحد ستة أشياء .

---

(١) كذا في أصل الفاكهي ، وانظر « شرح المؤلف » ، و« الأشموني على الألفية » (٢/ ٥٤) .

وقضية هٰذه العلة جواز التأنيث في نحو : جاء البنون ، والتذكير في نحو : جاء البنات ؛ لتغير النظم الواحد فيهما ، وبه صرح بعضهم ؛ بل نقل الشاطبي الاتفاق علىٰ ذلك ،

(**وقضية هٰذه العلة**) يعني : قوله : (لأجل سلامة نظم واحدهما) أي : ومقتضىٰ هٰذه العلة (**جواز التأنيث**) أي : تأنيث الفعل (**في نحو : جاء البنون**) مع كونه جمع مذكر سالم (**و**) جواز (**التذكير**) أي : تذكير الفعل (**في نحو : جاء البنات**) وإنما كان مقتضىٰ هٰذه العلة جواز التأنيث والتذكير فيهما (**لتغير نظم الواحد**) أي : بناء المفرد (**فيهما**) أي : في البنين والبنات ؛ إذ الأصل فيهما (بنو) فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير ، وألف وتاء في التأنيث ، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد.. عومل معاملة جمع التكسير ، وليس الكلام فيه . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وبه**) أي : بجواز التأنيث في جاء البنون ، والتذكير في جاء البنات (**صرح بعضهم**) أي : بعض النحاة (**بل نقل الشاطبي الاتفاق**) أي : اتفاق النحاة (**علىٰ ذلك**) أي : علىٰ جواز التأنيث في البنون ، وجواز التذكير في البنات ، قال الشاطبي : (ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيير فيهما ؛ أما ما تغير منهما ؛ كبنين وبنات.. فيجوز فيه الوجهان : التذكير والتأنيث اتفاقاً) انتهىٰ كلامه . انتهىٰ « تصريح » .

ترجمة الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ، المتوفىٰ سنة (٧٩٠هـ) سبع مئة وتسعين ، كان أصولياً حافظاً من أئمة المالكية في الأندلس ، من مؤلفاته : « المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية » انتهىٰ من « نيل الابتهاج » .

ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع ؛ كالنساء ، واسم الجنس ؛ كالشجر نحو : قام أو قامت النساء .

(ومنها : أن الأصل فيه) أي : في الفاعل (أن يلي فعله) بأن يتصل به من غير حاجز بينهما ؛ لأنه كالجزء منه ؛ لشدة احتياج الفعل إليه بدليل إسكان آخره في نحو : ضربت ؛ دفعاً لتوالي أربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل ؛

(**ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها**) أي : ثبوت التاء (**فيه**) أي : في فعله (**اسم الجمع**) : وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، وليس له واحد من لفظه بل من معناه (**كالنساء**) مفرده امرأة (**واسم الجنس**) : وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء (**كالشجر**) مفرده شجرة ، وكنخل ونخلة ، فيقال فيهما (**نحو : قام**) النساء بترك التاء علىٰ تأويله بالجمع (**أو**) يقال فيه : (**قامت النساء**) علىٰ تأويله بالجماعة ، وطال أو طالت الشجر .

(**ومنها**) : أي : ومن أحكام الفاعل (**أن الأصل**) أي : الغالب الكثير (**فيه** ؛ أي : **في الفاعل أن يلي فعله**) المسند إليه ، وذلك (**بأن يتصل**) الفاعل (**به**) أي : بفعله (**من غير حاجز**) وفاصل (**بينهما**) أي : بينه وبين فعله ، وإنما كان الأصل فيه ذلك (**لأنه**) أي : لأن الفاعل (**كالجزء منه**) أي : من فعله (**لشدة احتياج الفعل**) في الإفادة (**إليه**) أي : إلى الفاعل لأنه مسند ، والمسند لا يفيد إلا بانضمامه إلى المسند إليه ، وكان الفاعل كالجزء منه (**بدليل إسكان آخره**) أي : آخر الفعل (**في نحو : ضربت**) بتثليث التاء (**دفعاً لـ**) كراهة (**توالي أربع متحركات فيما**) أي : في تركيب (**هو**) أي : ذلك التركيب (**بمنزلة كلمة واحدة** ، **ثم يذكر**) بنصب الفعل ؛ لأنه معطوف علىٰ (**يلي**) أي : ثم بعد ذكر الفاعل أن يذكر (**المفعول**) به (**أو غيره من**) باقي (**معمولات الفعل**) كالحال ، والتمييز ،

لكونه فضلة (نحو : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾) ، ولهـٰذا الأصل جاز : ضرب غلامه زيد ، وامتنع : ضرب غلامه زيداً (وقد) يجب ذلك الأصل كأن انتفى الإعراب اللفظي فيهما ، والقرينة نحو : ضرب موسىٰ عيسىٰ ،

والظرف ، والجار والمجرور ، وإنما أخر المفعول عن الفاعل (**لكونه**) أي : لكون المفعول (**فضلة**) أي : غير عمدة لا دخل له في أجزاء الكلام ، وإن كان الكلام يحتاج إليه في تمام المعنىٰ .

مثال الترتيب بينهما (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾) أي : علمه ونبوته (**ولهـٰذا الأصل**) أي : ولأجل النظر إلىٰ هـٰذا الأصل الذي هو إيلاء الفاعل الفعل (**جاز**) نحو : (**ضرب غلامه**) بالنصب علىٰ أنه مفعول مقدم (**زيد**) بالرفع على الفاعلية ، ولأجل هـٰذا الأصل جاز عود ضمير غلامه علىٰ (زيد) المتأخر عنه لفظاً ؛ لأن زيداً وإن تأخر عنه لفظاً . . فهو مقدم عليه حكماً (**وامتنع : ضرب غلامه**) بالرفع على الفاعلية (**زيداً**) بالنصب على المفعولية ؛ لامتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً (**وقد يجب ذلك الأصل**) الذي هو تقديم الفاعل على المفعول (**كأن انتفى الإعراب اللفظي فيهما**) الذي هو رفع الفاعل لفظاً ، ونصب المفعول لفظاً ؛ بأن كان إعراب كل منهما مقدراً للتعذر مثلاً (**و**) انتفت (**القرينة**) أيضاً ؛ أي : العلامة تمييز أحدهما عن الآخر (**نحو : ضرب موسىٰ عيسىٰ**) لأن إعرابهما مقدر ، ويصلح كل منهما أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، فيجب حينئذ كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ؛ فإن وجدت قرينة لفظية ؛ كضربت موسىٰ سعدىٰ ، أو معنوية ؛ كأكل الكمثرىٰ موسىٰ . . تعين في المثال الأول : كون سعدىٰ فاعلاً ، وموسىٰ مفعولاً ؛ لوجود قرينة لفظية تعين في المثال الأول كون سعدىٰ فاعلاً ، وموسىٰ مفعولاً ؛ لوجود قرينة لفظية ، وتعين في المثال الثاني : كون موسىٰ فاعلاً ؛ لأنه الآكل ، والكمثرىٰ مأكولة .

أو كانا ضميرين ؛ كضربتك ، وقد يترك ذلك الأصل بأن (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل تقدماً (جوازاً) أي : جائزاً توسعاً في الكلام (نحو : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾) ، فآل فرعون : مفعول مقدم ، والنذر : فاعل مؤخر (و) تقدماً (وجوباً) أي : واجباً لعارض اقتضى ذلك ؛ كأن كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله ، والفاعل اسماً ظاهراً (نحو : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا ﴾) ، إذ لو قدم الفاعل والحالة هـٰذه . . لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله ،

(أو) كأن (كانا) أي : كان كل من الفاعل والمفعول (ضميرين) متصلين (كضربتك) تعين كون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، وحاصل صور الالتباس : ستة عشر : قامت من ضرب أربع في مثلها ، وذلك بأن يكون كل منهما مقصورين ، أو إشارتين ، أو موصولتين ، أو مضافين لياء المتكلم ، أو مختلفين ؛ يعني : المقصور مع الإشارة ، المقصور مع الموصول ، المقصور مع المضاف لياء المتكلم ، فتعين في هـٰذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً . انتهى من « التصريح » .

(وقد يترك ذلك الأصل) المذكور (بأن يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول عليه) أي : على الفاعل حال كون تقدم المفعول (على خلاف) ذلك (الأصل) السابق ؛ أي : يتقدم المفعول على الفاعل (تقدماً جوازاً ؛ أي : جائزاً توسعاً في) دائرة (الكلام نحو) قوله تعالى : (﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ ، فآل فرعون : مفعول مقدم ، والنذر : فاعل مؤخر ، و) قد يتقدم المفعول على الفاعل (تقدماً وجوباً ؛ أي : واجباً لـ) أمر (عارض اقتضى) أي : أوجب (ذلك) التقدم (كأن كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله ، والفاعل اسماً ظاهراً نحو : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا ﴾ ، إذ لو قدم الفاعل والحالة) أي : حالتهما وشأنهما (هـٰذه) أي : كون المفعول ضميراً ، والفاعل اسماً ظاهراً (. . لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله)

أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو : (﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾) ، إذ لو أخر المفعول . . لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهو لا يجوز .

(وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معاً تقدماً (جوازاً نحو : ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ ، و) تقدماً (وجوباً) كأن يكون المفعول متضمناً لما له صدر الكلام (نحو : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ ، ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾) ، وإنما وجب (لأن اسم) الشرط و (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) .

وهو ؛ أي : فصله مع إمكان الاتصال ممنوع ؛ لأن الأصل في الضمير الاختصار ما أمكن ، فيقال حينئذ : شغلت أموالنا إيانا .

(أو) كأن (اتصل بالفاعل ضمير) يعود على (المفعول) وهـٰذا معطوف على قوله : (كأن كان المفعول ضميراً متصلاً) وذلك (نحو) قوله تعالى : (﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ ، إذ لو أخر المفعول) الذي هو (إبراهيم) عن الفاعل الذي هو (ربه) فقيل : وإذا ابتلى ربه إبراهيم (. . لزم عود الضمير) في (ربه) (على) مرجع هو (متأخر) عن الضمير (لفظاً) أي : نطقاً (ورتبةً) لأنه مفعول به (وهو) أي : عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً (لا يجوز) عندهم .

(وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً) أي : جميعاً ؛ يعني : كليهما (تقدماً جوازاً) أي : جائزاً (نحو) قوله تعالى : (﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ ، وتقدماً وجوباً) أي : واجباً (كأن يكون المفعول متضمناً لـ) معنى (ما له صدر الكلام) وأوله ؛ كإن الشرطية (نحو) قوله : (﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ، أو كهمزة الاستفهام نحو قوله تعالى : (﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ ، وإنما وجب) تقديم المفعول الذي هو ؛ أي : على الفعل والفاعل (لأن اسم الشرط) في المثال الأول (و) اسم (الاستفهام) في المثال الثاني (كل منهما) أي : كل من اسمي الشرط والاستفهام (له صدر الكلام) وأوله ؛ لدلالتهما على الشرط والتعليق

قال الرضي : (تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصاً بالمفعول به ؛ بل المفعولات الخمس فيه سواء ، إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ؛ إذ هي في الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام) .

وطلب الفهم ، وهما إنشاء يستحق الصدارة .

(قال الرضي) : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين ، عالم بالعربية ، اشتهر بكتابيه : « شرح الكافية » لابن الحاجب في النحو ، و« شرح الشافية » له في الصرف ، توفي سنة (٦٨٦هـ) انتهىٰ « بغية الوعاة » للسيوطي .

(تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصاً بالمفعول به ؛ بل المفعولات الخمس) المفعول المطلق ، المفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه **(فيه سواء)** أي : مستويات في جواز تقديمها على الفعل والفاعل **(إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه)** أي : تقديم المفعول معه على الفعل والفاعل **(وذلك)** أي : عدم جواز تقديمه على الفعل والفاعل **(لمراعاة أصل)** معنى **(الواو ؛ إذ هي)** أي : الواو **(في الأصل)** أي : في أصل وضعها **(للعطف)** أي : لعطف المعطوف على المعطوف عليه ، وإن استعملت في المصاحبة **(لوضعها)** في **(أثناء الكلام)** أي : بين المعطوف والمعطوف عليه . . فلا تتقدم على الكلام .

فَائِدَة

وقولهم : إنما قدم المفعول على الفاعل وجوباً في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ ، لئلا يلزم علينا عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً وهو لا يجوز ، وليس هـٰذا من المواضع الخمسة التي يعود الضمير فيها علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً المجموعة في قول من قال :

وعـود مضمـر علـىٰ مـا بعـده ... لفظـاً ورتبـةً فحصـل عـده

فـي مضمـر الشـأن ورب والبـدل   نعـــم وبئـــس وتنـــازع العمـــل

فمثال مضمر الشأن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فهو ضمير قصة لا محل لها من الإعراب .

ومثال رب : ربه رجلاً صالحاً .

ومثال البدل : ضربته زيداً .

ومثال نعم وبئس : نعم أو بئس رجلاً زيد ؛ ففي (نعم أو بئس) ضمير مستتر فاعل ، وزيد مبتدأ أو خبر .

ومثال التنازع :

جفـونـي ولـم أجـف الأخـلاء

فالواو في (جفوني) عائد على (الأخلاء) انتهىٰ من « الفاسي » .

※

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**باب المفعول الذي لم يسم**) أي : لم يذكر (**فاعله**) أي : حذف فاعله لغرض من الأغراض الآتية ، وأقيم هو ؛ أي : المفعول مقامه ؛ أي : مقام الفاعل ، ولهٰذا أردفه لباب الفاعل ، وترجمة المصنف هٰذه ترجمة الجمهور ، وترجم عنها ابن مالك بـ(باب النائب عن الفاعل) وهي أشمل وأخصر وأحسن من ترجمة الجمهور من وجوه ثلاثة : **أحدها** : أنها أخصر من ترجمتهم .

وثانيها : أن ترجمته جامعة لجميع ما ينوب عن الفاعل وهو أربعة ، كما سيأتي ، وعبارتهم غير جامعة ؛ لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به .

ثالثها : أن عبارته مانعة ، وعبارتهم غير مانعة ؛ لصدقها بالمفعول الثاني الذي لا ينوب في نحو : أعطىٰ زيد درهماً ، فيصدق علىٰ (درهماً) أنه مفعول لم يسم فاعله مع أنه ليس بمراد ؛ لأنه لا ينوب عن الفاعل ، وقول أبي حيان : (لم أر هٰذه الترجمة لغير ابن مالك) يحتمل الذم له علىٰ عادته ، أو المدح وهو الإنصاف لما قلنا .

ثم إن الفاعل يحذف لأحد الأغراض الاثنتي عشرة ، المجموعة في قول أبي حيان في أرجوزته المسماة : « بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب » :

وحــذفــه للخــوف والإبهــام　　　والــوزن والتحقيــر والإعظــام

والعلـــم والجهـــل والاختصـــار والسجـــع والـــوفـــاق والإيثـــار

والخَوْفُ منه أو عليه ، فمثال الأول : قول من خاف من الحجاج : قُتِلَ سعيدُ بن جبير .

ومثال الثاني : قولُ والدِ قاتلِ زيد : قُتل زيدٌ .

ومثالُ الإبهام : قول المتصدق الذي يُخفي صدقتَه : تصُدِّق بصدقة علىٰ مسكين .

ومثالُ الوزن :

عُلِقْتُهـا عـرَضـاً وعَلِقَـتْ رَجـلاً غيـرِي وعُلِـقَ أُخـرىٰ ذلـك الـرجـلُ

أي : علقنيها الله ؛ أي : جعلني أحبها عرضاً ؛ أي : بلا قصد .

ومثال التحقير : طعن عمر بن الخطاب ، وقُتـل الحسين رضي الله تعالىٰ عنهما .

ومثال الإعظام : أي : تعظيمِ الفاعل عن ذكره مع المفعول نحو : خُلِقَ الخنزير ، والخالق هو الله عز وجل .

ومثال العلم : نحو : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ ﴾ ، إذ من المعلوم أن الذي أحله هو الله سبحانه .

ومثال جهل الفاعل : سُرق المتاع إذ لم يُدْرَ من السارق .

ومثال الاختصار : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾ ، إذ هو أولىٰ من ذكر الفاعل علىٰ أنه ليس المحذوف فاعلاً مخصوصاً .

ومثال السجع : من طابت سريرتُه . . حُمدت سيرتُه ، وقال في « الصحاح » :

[ص] : وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله ، وأقيم هو مقامه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعمدة بعد أن كان فضلة

(السرُّ الذي يُكتم ، والجمعُ الأسرار ، والسريرة مِثْلُه ، والجمعُ السرائر ، والسيرة ـ بكسر السين ـ الطريقة) انتهىٰ .

ومثالُ **الوفاق** ؛ أي : التوافق في إعراب القوافي في قوله :

ولا بـد يـومـاً أن تُـردَّ الـودائـع

بضم العين ؛ لأن القوافي قبله مضمومة .

ومثال **الإيثار للسامع كراهيةَ سماعِ ذِكْر الفاعل** : ضُرب زيد ، وذِكْرُ هٰذه الأغراض تطفل من النحويين على البيانيين . انتهىٰ « حمدون » .

(وهو) أي : المفعول الذي لم يسم فاعله **(الاسم)** خرج به الفعل والحرف **(المرفوع)** أي : المشتمل علىٰ علم الرفع من الضمة ، وما ناب عنها تقدم ما فيه من الاعتراض في (باب الفاعل) **(الذي لم يذكر معه فاعله)** أي : فاعل فعله ، والإضافة فيه لأدنىٰ ملابسة كما مر في (باب الفاعل) .

(وأقيم هو) أي : ذلك المفعول **(مقامه)** في إسناد الفعل إليه ، وهو بضم الميم ؛ لأنه من أقام الرباعي **(فصار)** ذلك المفعول بسبب نيابته عن الفاعل **(مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، و)** صار **(عمدة)** لا يتم الكلام بدونه **(بعد أن كان فضلة)** يتم الكلام بدونه .

والمعنىٰ : أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو الاسم الصريح ، وهو الذي لا يحتاج في جعله نائباً إلىٰ تأويل نحو : ضُرب زيد ، أصله ضرب عمرو زيداً ، أو المؤول بالصريح وهو ضد الصريح ؛ أي : ما يحتاج في جعله نائباً إلىٰ تأويل نحو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ ، وجملة (أن) في تأويل مصدر

مرفوع علىٰ كونه نائب فاعل لـ(أوحي) تقديره : أوحي إلي استماع نفر من الجن ، المرفوع لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً نحو : ضرب زيد ، والفتىٰ ، والقاضي ، وغلامي ، وهـٰذا .

ورافعه خمسة : اثنان من الفعل : وهما : الفعل الماضي والمضارع فلا يبنىٰ له الأمر ، وثلاثة من الاسم : اسم المفعول : نحو : أمضروب الزيدان .

والمصدر : نحو : عجبت من أكل الطعام ؛ أي : من أن يؤكل الطعام .

واسم التفضيل : إذا أخذ من مادة الحب أو البغض نحو ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾ ، ونحو : لزيد أبغض إلي من غيره .

والذي ينوب عن الفاعل أربعة أنواع : **الأول** : المفعول به : نحو : ضرب زيد ، وينوب بلا شرط ؛ لأصالته في هـٰذا الباب .

والثاني : الجار والمجرور : نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، وينوب عنه بأربعة شروط : عدم المفعول به ، وألا يكون الجار حرف تعليل ، وكونه مختصاً ، وكونه متصرفاً ، والمختص من المجرور : هو ما اختص بإضافة نحو : سير بأبيك ، أو بـ(أل) نحو : سير بالرجل ، والمتصرف منه : ما لا يلزم الجار فيه حالة واحدة في الاستعمال ؛ كمذ ، ومنذ ، ورب .

والثالث : الظرف : نحو : صيم رمضان ، وينوب عنه بثلاثة شروط : عدم المفعول به ، وكونه مختصاً ، وكونه متصرفاً ، والمختص من الظرف : هو ما اختص بعلمية ، أو بإضافة ، أو وصف نحو : صيم رمضان ، وسير وقت طيب ، وجلس مكان بعيد ، والمتصرف منه : ما استعمل في الظرفية وغيرها ؛ كالفاعل .

والرابع : المصدر : وينوب عنه أيضاً بثلاثة شروط : عدم المفعول به ، وكونه

فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ، ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثاً نحو : ضربت هند ، ونحو : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ ، ويجب ألا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنىً أو مجموعاً نحو : ضرب الزيدان ، وضرب الزيدون ،

مختصاً ، وكونه متصرفاً ، والمختص من المصدر : هو ما اختص بنوع من الاختصاص ؛ كتحديد العدد ، والمتصرف : هو ما فارق النصب على المصدرية فخرج به نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله .

فاضرب أربعة النائب في خمسة العامل بعشرين صورة ، وأغراض حذفه عند النحاة اثنا عشر كما مر اضربها في عشرين بمئتي صورة وأربعين صورة ، وأحكامه تسعة كما مر في (باب الفاعل) فاضرب تسعةَ الأحكام في الحاصل المذكور بألفين ومئة وستين صورةً .

(**فلا يجوز حذفه**) لكونه عمدةً (**ولا تقديمه على الفعل**) أو علىٰ ما في تأويله ، واقتصر على الفعل لكونه الأصل ؛ لقيامه مقام الفاعل ، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم .

(**ويجب تأنيث الفعل**) أو ما في تأويله ، واقتصر عليه لذلك (**إن كان**) النائب (**مؤنثاً**) حقيقياً كان (**نحو** : **ضربت هند**) أو مجازياً نحو : حجبت الشمس بالسحاب (**ونحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾)، لكن التأنيث في هـٰذا جائز لا واجب (**ويجب ألا يلحق الفعل**) المبني للمفعول (**علامة تثنية أو جمع**) من الألف والواو والنون (**إن كان**) المفعول الذي لم يسم فاعله (**مثنىً أو مجموعاً**) أو ما في معناهما من المتعاطفين أو المتعاطفات كما يجب ذلك ؛ أي : تجريد الفعل من علامتهما في الفاعل ، وذلك (**نحو** : **ضرب الزيدان ، وضرب الزيدون**) ، وضرب نسوة ـ بضم الضاد وكسر الراء ـ في الأفعال الثلاثة أصلها : ضربهما زيد ،

وضربهم عمرو ، وضربهن بكر ، ولا يقال : ضربا الزيدان ، ولا ضربوا الزيدون ، ولا ضربن النسوة .

والمعنىٰ : يجب تجريد الفعل من العلامات على اللغة الفصحىٰ في الأحوال الثلاثة ، ومن العرب من يلحقه ذلك وهم قوم من طيء وأزد شنوءة ، كما مر في (باب الفاعل) كقوله ؛ أي : كقول عَمرو بن مُلْقَط الجاهليِّ :

أُلفيتـــا عينـــاك عنـــد القفـــا أولَــىٰ فــأَوْلَــىٰ لــك ذا وَاقِيَــه

فـ(ألفيتا) بالبناء للمفعول : فعل ماض بمعنىٰ (وُجدتا) ، و(عيناك) : نائب الفاعل ، فأَلْحقَ بالفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل في حكمه ؛ كالفاعل و(عند) : ظرف بمعنىٰ (قرب) متعلق بـ(ألفيتا) ، و(القفا) بالقصر مؤخر الرأس ، و(ذا واقيه) حال من المضاف إليه وهو الكاف من (عيناك) فالشرط في صاحب الحال موجود فيه ، وهو كون المضاف بعضاً من المضاف إليه ؛ إذ العينان بعض الذات ، وواقيه مصدر معناه الوقاية ؛ كالكاذبة مصدر معناه الكذب ، و(أولىٰ فأولىٰ لك) دعاء عليه بالهلاك ؛ أي : قاربك ما يهلكك . انتهىٰ من « التصريح » .

قال العيني : (فإن قلت : ما موقع « أولىٰ » من الإعراب . . قلت : يجوز أن يكون في محل رفع علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : دعائي أولىٰ فأولىٰ لك ؛ يعني : دعائي هـٰذه الكلمة ، وقوله : « فأولىٰ لك » بالفاء عطف علىٰ « أولى » الأولىٰ ، كُرر للتأكيد) انتهىٰ .

وقال أبو البقاء : (في إعراب قوله تعالىٰ : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ أولىٰ فيه قولان : أحدهما : فَعْلَىٰ ، والألف فيه للإلحاق لا للتأنيث ، والثاني : أفعل ، وهو

ويسمىٰ أيضاً : النائب عن الفاعل ، وهٰذه العبارة أحسن وأخصر ، ويسمىٰ فعله : الفعل المبني للمفعول ،

على القولين هنا غير مصروف ، ولذلك لم ينون ، ويدل عليه ما حكىٰ أبو زيد في « النوادر » هي « أولات » بالتاء غير مصروف ؛ لأنه صار علماً للوعيد فصار ؛ كرجل اسمه أحمد ، فَعلَىٰ هٰذا يكون « أولىٰ » مبتدأ « ولك » الخبر ، والثاني أن يكون اسماً للفعل مبنياً ، ومعناه : وَيْلَكَ شرٌّ بعد شر ولك تبيين) انتهىٰ من « يس » عليه .

قال الأزهري : (وهٰذا البيت يصف به الشاعر رجلاً يهرب عندما اشتد الوطيس ؛ أي : الحرب ، وهو يلتفت إلىٰ ورائه مخافة أن يُتْبَع ، فتلقىٰ عيناه عند قفاه من شدة الالتفات) انتهىٰ من « التصريح » .

(و) كما يسمىٰ هٰذا الاسم المرفوع على النيابة عن الفاعل المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمىٰ أيضاً النائب عن الفاعل ، وهٰذه العبارة) لابن مالك ، قال أبو حيان : (ولم أرها لغيره) قال المؤلف : وهي (أحسن) من حيث المعنىٰ ؛ لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأول من حيث اللفظ ، والمُعْرِبُ ينبغي له أن يختار الأحسن الأخصر ، قال ابن هشام : (وهي أولىٰ لكونها جامعة ؛ لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً به وغيره ومانعة ؛ لأن المنصوب في نحو : أُعطي زيد درهماً يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، وليس مراداً عنه هنا) ، ويجاب عما قاله ابن هشام : بأن الأولَىٰ صارت علماً بالغلبة في عرفهم علىٰ ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره ؛ بحيث لو أطلق فهم منه ذلك فصارت جامعة . . لا يخرج منها شيء مانعة لا يدخل فيها شيء آخر . (ويسمىٰ فعله) أي : فعل هٰذا النائب المسند إليه : (الفعل المبني للمفعول) أي : المسند إلى المفعول علىٰ جهة وقوعه عليه ، وشرطه : أن يكون متصرفاً تاماً ، فالجامد لا يبنىٰ له بالاتفاق ؛

والفعل المجهول ، والفعل الذي لم يسم فاعله ؛ فإن كان الفعل ماضياً . . ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، وإن كان مضارعاً . . ضم أوله وفتح ما قبل آخره

كعسىٰ وليس ، وكذا الناقص لا يبنىٰ له عند البصريين .

(**و**) يسمىٰ فعله أيضاً : (**الفعل المجهول**) أي : المجهول فاعله ، ويسمىٰ أيضاً : الفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله ، ويسمىٰ أيضاً : الفعل المغير لتغيره عن صيغته الأصلية .

(**و**) يسمىٰ أيضاً : (**الفعل الذي لم يسم فاعله**) فلفعله خمسة أسماء : فلما التبست صيغة الفعل المبني للمفعول بصيغة الفعل المبني للفاعل ، واحتاجوا إلىٰ تمييز أحدهما عن الآخر . . فأَبْقَوُا الفعلَ مع الفاعل علىٰ صيغته الأصلية ، وغيروا مع النائب عنه في الماضي والمضارع بما ذكره المصنف بقوله : (**فإن كان الفعل**) الذي أريد بناؤه للمفعول (**ماضياً**) مجرداً كان أو مزيداً فيه (. . **ضم**) عند إرادة إسناده إلى المفعول (**أوله**) جبراً لما أصابه من الوهن والتغيير بإعطائه أقوى الحركات (**وكسر ما قبل آخره**) لفظاً ؛ كما في ضرب ، ونصر ، وفهم ، أو تقديراً ؛ كما في قيل ، وبيع ، وشد ؛ ليتميز بذلك عما بني للفاعل ؛ فإن أصل صيغته (فعل) بفتح الفاء والعين فغيروه إلىٰ (فعل) بضم الفاء وكسر العين .

فإن قلت : لمَ لمْ يعكسوا في التمييز بينهما بإعطاء المغير للفاعل ، والأصل للمفعول ؛ سلوكاً مسلك التناسب بإعطاء الأصل للأصل ، والفرع للفرع ، وإن كان ما قبل آخره مكسوراً . . بقي عليه ؛ كسمع وعلم .

(**وإن كان**) الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول (**مضارعاً** . . **ضم أوله**) الذي هو حرف المضارعة مطلقاً ؛ حملاً له على الماضي ، فلا يكون أوله في المضارع إلا مضموماً (**وفتح ما قبل آخره**) لفظاً ؛ كيضرب ، وينصر ، أو تقديراً ؛ كيقال ، ويباع ، وإنما فتح ما قبل الآخر في المضارع ؛ ليعادل ثقل الضم بالفتح في المضارع

نحو : ضرب زيد ، ويضرب زيد ؛ فإن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة . . . .

الذي هو أثقل من الماضي ؛ فإن كان ما قبل الآخر في الأصل مفتوحاً . . بقي عليه نحو : يسمع ، وكذا إذا كان أوله في الأصل مضموماً ؛ كيكرم . . بقي عليه ، وذلك (**نحو** : **ضرب زيد**) مثال للماضي (**ويضرب زيد**) مثال للمضارع ، وأشعر اقتصاره على الماضي والمضارع أن الأمر لا يبنىٰ للمفعول وهو كذلك ، وإنما لم يبن الأمر للمفعول ؛ لأمرين : أحدهما : اللبس ، وذلك نحو : أكرم ـ بكسر الراء وفتح الهمزة ـ أمر من أكرم الرباعي ، فلو بنيته للمفعول . . ضممت الأول ؛ فإن كسر ما قبل الآخر . . التبس بالماضي المبني للمفعول ، وإن فتحته . . التبس بالمضارع المبني للمفعول فيما إذا بدىء بهمزة المضارعة .

وثانيهما : فساد المعنىٰ ، وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء ، والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان . انتهىٰ « حمدون » .

وإطلاقه الفعل عن التقييد بالتعدي أو اللزوم : يؤخذ منه : أن الفعل يبنىٰ للمفعول مطلقاً ، سواء كان متعدياً ؛ كضرب ، أو لازماً ؛ كمر .

فإن قلت : ما قبل الآخر في الماضي والمضارع عام يصدق بالمتصل بالآخر وبغير المتصل . . قلت : مراده بما قبل الآخر المتصل به ، ولو قال في الموضعين : كسر ما اتصل بآخره ، وفتح مَا اتَّصَلَ بآخره . . لاندفع هـٰذا الالتباس . انتهىٰ « حمدون » .

ثم إن ضم الأول في الماضي والمضارع ، وكسر ما قبل الآخر وفتحه . . مطرد في جميع الأفعال المبنية للمفعول ، وقد يضم إلىٰ ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر وذلك في نوعين : الأول : أن يكون أول الفعل الماضي تاء زائدة معتادة ، وذكره بقوله : (**فإن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة**) علىٰ أصول الكلمة معتادة بخلاف غير المعتادة ؛ كتاء ترمس الشيء ؛ أي : رمسه إذا دفنه ، فلا يضم تاليها ؛ لعدم اعتبار

. . ضم أوله وثانيه نحو : تعلم وتضورب ،

زيادتها واعتيادها ؛ إذ الأصل التوصل للساكن بالهمزة لا بالتاء ، فهي غير معتادة ، سواء كانت تلك التاء المعتادة مفيدة للمطاوعة ، وهي التي تصير الفعل المتعدي لازماً نحو : علَّمته فتعلَّم ، وكسَّرتُه فتكسَّر .

وأما معنى المطاوعة : قبول الفعل اللازم أثرَ الفعل المتعدي وحصولَه ، ومعنىٰ علمته فتعلم ؛ أي : قبل التعليم ، أو لا تكون للمطاوعة ، والمعنىٰ : سواء كانت تلك التاء الزائدة المعتادة مفيدة للمطاوعة ؛ كتاء تعلم ، أو غير مفيدة للمطاوعة ؛ كتاء تَبَخْتَر وتوانَىٰ وتغافَل .

والحاصل : أن التاء الزائدة قسمان : معتادة أو غير معتادة ؛ كتاء ترمس ، والمعتادة : إما مفيدة للمطاوعة ؛ كتاء تعلم ، أو غير مفيدة ؛ كتاء تغافل وتمسكن .

(. . **ضم أوله**) أي : أول الماضي وهو تلك التاء (و) كذا يُضم (**ثانيه**) أي : ثاني الماضي وهو الحرف التَّالي لتلك التاءِ ؛ تبعاً للأول ، وإنما وجَب ضمُّ الثاني هنا كالأول ؛ لأنه لو بقي مفتوحاً مع كسر الحرفِ المتصل بالآخر . . لالتبسَ بالمضارعِ المسندِ إلى الفاعل المبدوءِ بتاء المضارعة في نحو قولك : أَنْتَ تُعَلِّم زيداً الحسابَ مِن علم المضعف ، ولا يُسْتَغنىٰ بالثاني عَن التَّاني ولا العكس ؛ لأنه احترُز بالثاني عما إذا كان الحرف التالي لتاءِ المطاوعة غَيْرَ ثان ؛ بل كان ثالثاً ، وذلك في المضارع يتَعلَّم فلا يُضم ، واحترز بالتالي لتاءِ المطاوعة من الثاني التالِي لغيرها ؛ كأُكْرِم . انتهىٰ « حمدون » .

ومثالُ ذلك (**نحو** : **تُعلِّم**) العلمُ بضم تاء المطاوعة وتاليها (**وتضورب**) في الدار بضمهما أيضاً ، وقلب الألف في تضارب واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

والنوع الثاني : أن يكون الفعل الماضي المبني للمفعول مبدوءاً بهمزة وذكره

وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل . . ضم أوله وثالثه نحو : انطلق واستخرج ، وإن كان الماضي معتل العين . . . .

بقوله : (وإن كان) الماضي المبني للمفعول (مبدوءاً بهمزة الوصل) ، وهمزة الوصل : هي التي تُثبت في الابتداء ، وتحذف في الدرج ، ولا تكون في المضارع ، والأصل فيها : الكسر ، وقد تفتح ، وقد تضم ، (. . ضم أوله و) كذا يضم (ثالثه) تبعاً لأوله في الضم ، ولا بد من أن يكون ذلك الماضي المبدوء بهمزة وصل محتوياً علىٰ أكثر من أربعة أحرف ، مثال ذلك (نحو : انطلق) بزيد (واستخرج) المعدن بضم أولهما وثالثهما ؛ لأنه لو بقي ثالثهما علىٰ فتحه . . لالتبس بمضارع عَلَّم وضَارَب المبني للفاعل ، وتمثيلهُ بـ(انطلق) صريح في أن اللازم يبنىٰ للمجهول ، وقد منَعَه أكثرهم مطلقاً ، سواء تعدَّىٰ بحرف الجر أم لا ، ولا يَرِدُ عليهم ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ ، بضم السين ؛ لحكاية الكسائي (سَعِدَ) متعدياً ، ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدَّىٰ بحرف ؛ كقام وجَلَس ؛ إذْ لو بُني . . لبقي الفعلُ خبراً بلا مُخْبَر عنه ، بخلاف ما يتعدَّىٰ به فيجوز ؛ كمُرَّ به ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وينوب المصدر المعرَّف عن الفاعل ؛ كجُلِس الجلوسُ ، وأما الفعل الجامد . . فلا يبنىٰ للمفعول اتفاقاً ، وأما بناءُ كان ، وكاد ، وأخواتهما . . فأجازه سيبويه والجمهورُ ، ومنعه أبو حيان تبعاً للفارسي ، كما في « النُّكَتِ » انتهىٰ « خضري » .

فإن قلْتَ : فلمَ كَسروا ثالثَ (انقِيد واختير) مع أنهما مبدوءان بهمزة وصل . . قُلْتُ : أصلُهما (انقُوِد واختُيِرَ) بضم القاف ، والتاء فيهما من قبيل الماضي المعتلِّ العين ؛ كقال وباع ، وانقِيد : مثل قِيل ، واختِير : مثل بيع .

(وإن كان الماضي) الذي أريد بناؤه للمفعول (معتلَّ العين) أي : متصفاً بكون عينه حَرفَ علة واواً أو ياءاً ، وأُعِلَّ ذلك الماضي ؛ أي : حصَلَ فيه الإعْلاَلُ بالنقل

فلك كسر فائه فتصير عينه ياءً نحو : قيل وبيع ، ولك إشمام الكسرة الضمة ،

والقلب ، قولُه : (معتل العين) ولو قال المصنف : (معُلّ العين) بإسقاطِ التاء . . لكان كلامُه أصوبَ ، كما أشار إليه الشارح بقوله : (وأعِلّ) لأن المعتلَّ عندهم : ما كان أحدُ أصوله حرف علة دخَلَه قَلْبٌ أو لا ، والمعل : هو الذي أحدُ أصوله حرفُ علة بشرط أن يَدْخُلَه قَلبٌ وإعلالٌ ، فكُلُّ مُعلٌ معتلٌ ولا عَكسَ ، فخرج بتقييدِ الشارح بقوله : (وأعل) ما كان معتلاً غيرَ مُعل نحو : عَوِرَ وصِيدَ ، فحُكْمُه حكم الصحيح ، ويقتضي كلامُ المصنف أنَّ حُكمَه حُكْمُ المعل وليس كذلك . انتهىٰ من « حمدون » .

(. . فلَكَ) أيها الصرفي في ذلك الماضي المعتلِّ العين ؛ ثلاثياً كان أو مزيداً ؛ كاختار وانقاد عندَ إرادة إسناده للمفعول ثلاثُ لُغات : إحداها : (كَسْرُ فائه) كسراً خالصاً مِنْ شوبِ الضم (فتصير عينه ياءً) سواء كان أجوفاً واوياً أو يائياً ، وذلك (نحو : قيل) مما عينه واو أصله (قول) نقلت حركة الواو إلى القاف بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قِيلَ ، وإعلاله بالنقل والقلب ، ومثله انقيد أصله (انقِود) بضم القاف وكسر الواو نقلت حركة الواو إلى القاف بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار انْقِيدَ ، وإعلاله بالنقل والقلب .

(و) نحو (بيع) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل أصله (بيع) بضم الباء وكسر الياء ، استثقلت الكسرة على الياء ، ثم نقلت حركة الياء إلىٰ ما قبلها بعد إسكانه ، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها ، ومثله اختير أصله (اختير) نقلت حركة الياء إلىٰ ما قبلها بعد إسكانه ، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها ، وإعلاله بالنقل فقط ، وهـٰذه هي اللغة المشهورة عن قريش ومَن جاورهم .

ثم ذكر اللغة الثانية فقال : (ولك) أيها الصرفي أيضاً (إشمام الكسرة الضمة ،

وهو خلط الكسرة بشيء من صوت الضمة ، ولك ضم الفاء فتصير عينه واواً ساكنة نحو : قول وبوع .

و) معنى الإشمام هنا : (هو خلط الكسرة) أي : شوب كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ، وهاذا معنىٰ قول بعض القراء الإشمام : ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركته بين حركتي الضمة والكسرة ، هاذا هو المعروف والمشهور المقروء به ، وينبغي أن يسمىٰ هاذا روماً ، وقولي هنا ؛ احترازٌ عن الإشمام عند القراء ؛ لأنه عندهم الإشارة بالشفتين إلى الضمة والكسرة عند الوقف علىٰ نحو : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ ، ﴿ وَمِن قَبْلُ ﴾ ، وقال المرادي : (كيفية النطق به ؛ أي : بالإشمام : أن تلفظ علىٰ فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين ، جزءِ الضمة مقدَّم وهو الأقلُّ ، يليه جزءُ الكسرة وهو الأكثر ، ومِن ثَمَّ تمحَّضَتْ الياء . انتهىٰ من « الكواكب » .

وهاذه اللغة الثانية تلي اللغةَ الأولىٰ في الفصاحة ، وهي لغة كثير من قيس ، وأكثر بني سعد ، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض . انتهىٰ منه .

واللغة الثالثة هي عكس الأولىٰ ، وإليها الإشارة بقوله : (ولك) أيها الصرفي (ضم الفاء) أي : فاء الكلمة ضماً خالصاً لا شوب فيه بشيء من صوت الكسرة (فتصير عينه) أي : عين الماضي (واواً ساكنة نحو : قول وبوع) أصلهما (قول وبيع) حذفت حركة العين فيهما ، وقلبت الياء واواً في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها ، وهاذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل ، وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبني أسد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت   ليت شباباً بوع فاشتريت

فـ(بوع) : فعل ماض مبني للمفعول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

والنائب عن الفاعل علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر ؛ فالظاهر نحو : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ ، ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ ،

تقديره : (هو) يَعُودُ على (الشباب) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (ليت) الأولىٰ ، (وشباباً) : اسمها (وليت) الأخيرة : توكيد لـ(ليت) الأولىٰ ، فلا اسم لها ولا خبر ، (وليت) الوسطىٰ : فاعل (ينفع) (وشيئاً) : مفعول مطلق ؛ أي : شيئاً من النفع ، قاله ابن هشام ، وقال العيني : (شيئاً : مفعول به) ، والشاهد : في قوله : (بوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بنَاه للمجهول.. أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة بني دُبَير وبني فَقْعَسٍ ، وهما من فُصحاء بني أسد ، وبعضِ بني تميم وضبة ، وحكيت عن هذيل أيضاً .

(و) المفعول به (النائب عن الفاعل) أي : الذي ينوب عن الفاعل من حيث كونه اسماً ظاهراً أو مضمراً (علىٰ قسمين : ظاهر) وهو ما ليس مضمراً ، فيشمل اسم الموصول واسم الإشارة (ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع ، ورفعه إما أن يكون بالضمة (نحو : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ ﴾) ، وإعرابه : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بالجواب (قرىء) : فعل ماض مغير الصيغة ؛ لضم أوله وكسر ما قبل آخره ، مبني على الفتح (القرآن) : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والظرف متعلق بالجواب الآتي في القرآن ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، والتقدير : فاستمعوا القرآن وقت قراءة القارىء إياه ، وأصله : وإذا قرأ القارىء القرآن .

(و) نحو : (﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾) من قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ ، وإعرابه : (ضرب) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح (مثل) :

﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ ، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ ، ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ والمضمر . . . .

نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، أصله : ضرب الله مثلاً ، ومعنىٰ ضَرْبِ المَثَلِ : بيان شبه الشيء .

ونحو : (﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾) ، فعل ونائب فاعل ، وأصله : قضى الله الأمر ، وإما أن يكون بالواو نحو : (﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾) ، أي : لعن الكذابون ، وإعرابه : (قتل): فعل ماض مغير الصيغة (الخراصون) : نائب فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، ورافعه إما أن يكون فعلاً ماضياً كما ذكر ، وإما أن يكون فعلاً مضارعاً نحو قوله : (﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾) ، وإعرابه : (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة ؛ لضم أوله وفتح ما قبل آخره ، مرفوع بالضمة الظاهرة (المجرمون) : نائب فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، والأصل : يعرف العارف المجرمين يوم القيامة بسيماهم ؛ أي : بعلاماتهم وهي زرقة العيون .

(و) النائب (المضمر) إما منفصل مرفوع نحو : ما ضرب إلا أنا ، أو نحن ، أو أنتَ ، أو أنتِ ، أو أنتما ، أو أنتم ، أو أنتن ، أو هو ، أو هي ، أو هما ، أو هم ، أو هن ، وهو اثنتا عشرة كلمة ، ولم يذكره المصنف اكتفاءً عنه بذكر المتصل ، وإما متصل مجرور وهو اثنتا عشرة كلمة ، ولم يذكره المصنف أيضاً نحو : سير بي علىٰ وزن (بيع) ، أو يُسار بي علىٰ وزن (يباع) أو بنا ، أو بكَ ، أو بكِ ، أو بكما ، أو بكم ، أو بكن ، أو به ، أو بها ، أو بهما ، أو بهم ، أو بهن ، وإعرابه : (سير) : فعل ماض مغير الصيغة ؛ لضم أوله لفظاً وكسر ما قبل آخره تقديراً ، مبني على الفتح ، (بي) : الباء : حرف جر مبني على الكسر ، الياء : ضمير المتكلم في محل الجر بالباء مبني على السكون ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(سير) أصله : سار الفرس بي ، وكذا تقول في يُسار بي : (يُسار) : فعل مضارع مغير الصيغة ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل ،

نحو : ضربت ، وضربنا ، وضربت. . . إلىٰ آخر ما تقدم ، لـٰكن يبنى الفعل

وأصله : يَسِيرَ السائرُ بي ، والمرفوع المتصل اثنتا عشرة كلمة علىٰ ما مر في (فصل المضمر) .

(**نحو : ضُربت**) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وضم التاء ، وإعرابه : (ضربت) : فعل ونائب فاعل ، وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مغير الصيغة ؛ لضم أوله وكسر ما قبل آخره ، مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متصل ، التاء : ضمير المتكلم في محل الرفع نائب فاعل ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك لكونه علىٰ حرف واحد ، أو فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمةً ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ؛ جبراً لما فاته من الإعراب ، والجملة الفعلية مستأنفة ، وأصله : ضربني زيد ، فحذف الفاعل لعلمه ، وأقيم المفعول وهو ياء المتكلم مقامه ، فتعذر النطق به علىٰ هيئة الاتصال ، فعدل إلىٰ ما يرادفه وهو تاء المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل عن هيئته الأصلية ؛ فرقاً بينه وبين ما أسند إلى الفاعل ، وقس الباقي علىٰ هـٰذا المذكور .

(**و**) هو (**ضربنا**) بضم الضاد وسكون الباء (فنا) : ضمير متصل في محل الرفع نائب فاعل ، مبني على السكون .

(**وضربت**) بضم الضاد وفتح التاء للمذكر المخاطب ، فهـٰذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً ؛ لأنها أعرف الضمائر ، وأشار إلى البقية بقوله : (**. . . إلىٰ آخر ما تقدم**) في (فصل المضمر) وهي : ضربت بكسر التاء ، وضربتما ، وضربتم ، وضربتن ، وضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، وقوله : (**لـٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (إلىٰ آخر ما تقدم) رفع به توهم كون صيغة الفعل هنا علىٰ صيغة المبني للفاعل ؛ لأن ما تقدم هناك كان علَىٰ صيغةِ المبني للفاعل ، فقال : (**لـٰكن يبنى الفعل**) هنا في جميع هـٰذه المثل التي أشرنا إليها بقولنا : (. . . إلىٰ آخر

للمفعول ، وينوب عن الفاعل واحد من أربعة : **الأول** : المفعول به كما تقدم .

ما تقدم) (**للمفعول**) لا للفاعل كما هو المعلوم فيما تقدم ، وبناؤه للمفعول هنا بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ؛ لأنه ماض .

ثم استأنف الكلام بقوله : (**وينوب عن الفاعل واحد من أربعة**) أمور ؛ بل خمسة : الأربعة المذكورة في المتن ، والخامس : الجملة ؛ لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح ، لكن أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون ما رادفه ؛ كالوحي والإلهام ، مثال نيابة الجملة : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ ، فجملة (يا أرض ابلعي ماءك) في محل الرفع نائب فاعل محكي لقيل ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ .

(**الأول**) منها (**المفعول به**) فينوب عن الفاعل بلا شرط فيه ، ولا ينوب عنه غيره ما أمكنت نيابته لأصالته فيها ، وذلك المفعول به الذي ناب عن الفاعل (**كما تقدم**) أي : كائن كالشيء الذي تقدم من أمثلة الظاهر والمضمر ، وهو النائب عن الفاعل أصالة ، فلا تجوز نيابة غيره ما دام هو موجوداً ، وإنما لم تجز نيابة غيره مع وجوده ؛ لأن غيره لا ينوب إلا بتقدير مفعولاً به مجازاً ؛ فإذا وجد المفعول به حقيقة . . فلا يقدم غيره عليه ؛ لأن تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل . انتهىٰ « حمدون » .

نعم ؛ لا تجوز نيابة المفعول الثاني من (باب ظن) ، والمراد بـ(باب ظن) : كل فعل متعد بنفسه إلىٰ مفعولين : أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كظن وأخواتها ، فيجب في (باب ظن) إقامة المفعول الأول ، ويمتنع إقامة الثاني إن حصل لبس ؛ كظننت زيداً خالداً ، فلا يقال : ظن زيداً خالد ؛ لحصول اللبس ؛ لأن كلاً منهما يصلح أن يكون ظاناً ومظنوناً ، فيجوز أن يقال : ظن زيد خالداً ؛ أما إذا لم يحصل

الثاني : الظرف نحو : جلس أمامك ، وصيم رمضان .

لبس . . فيجوز نيابة الثاني ، فيقال : ظن زيداً قائم ؛ لعدم اللبس .

ولا يجوز أيضاً نيابة المفعول الثالث من (باب أعلم) إن أوقع في لبس ، والمراد بـ(باب أعلم) : كل فعل متعد بنفسه إلىٰ ثلاثة مفاعيل ، فيجب إقامة الأول ، فتقول : أعلِم زيدٌ فرسَك مسرجاً ، فلا يجوز إقامة الثاني فلا تقول : أعلم زيداً فرسُك مسرجاً ، ولا إقامة الثالث فلا تقول : أُعلم زيداً فرسَك مسرجٌ .

ولا تجوز أيضاً نيابة الثاني من (باب أعطىٰ) إن أوقع في لبس ، والمراد بـ(باب أعطىٰ) : كل فعل متعد إلى اثنين بنفسه ، ليس أصلُهما المبتدأ والخبر ؛ كأعطىٰ وكَسىٰ نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فيتعين إقامة الأول فتقول : أعطىٰ زيد عمراً ، فلا يجوز إقامة الثاني إن حصل لبس ، فلا تقول : أعطىٰ زيداً عمرٌ ، لأن كلاً منهما يصلح أن يكون آخذاً ؛ فإن لم يحصل لبس . . فيجوز إقامة الثاني نحو : كسوت زيداً جبةً ، وأعطيت عمراً درهماً ، فتقول : كسىٰ زيداً جبة ، وأعطىٰ عمراً درهم ؛ لعدم اللبس بظهور المراد ، وقول الشارح : (إن أوقع في لبس) راجع إلىٰ جميع ما بعد الاستدراك ، كما قدرناه في الكل .

(**الثاني**) مما ينوب مناب الفاعل : (**الظرف**) المختص المتصرف مكانياً كان (**نحو : جلس أمامك**) ، أ(و) زمانياً نحو : (**صيم رمضان**) ويشترط في نيابتهما : ألا يكونا مبهمين ، فلا يجوز سير وقت ، ولا جلس مكان ؛ لعدم الفائدة ؛ لأن الفعل يدل علىٰ ما دل عليه الظرف المبهم ؛ فيدل على المكان التزاماً ، وعلى الزمان وضعاً ، فلا فائدة حينئذ للظرف المبهم ، ومحله إذا لم يقيد بوصف ، وإلا . . جاز نحو : جلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل ، وأن يكونا متصرفين ، فلا يجوز سير سحر ، ولا جلس عندك ، ولا يجوز نيابة غير المتصرف من الظرف ، وهو ما لزم النصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها أصلاً ؛ كقط ،

الثالث : الجار والمجرور نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ .

وعوض ، وإذا ، وسحر ، أو يخرج منها ولكن إلىٰ حالة تشبهها ، وهو الجر بـ(من) كعند وثَمَّ بالفتح ، فكل ذلك لا تجوز إنابته لعدم تصرفه ؛ إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ، ولا منصوباً ، أو مجروراً بغير ما ذكر ، فلا يقال : ما جيء قط ، ولا يجاء إذا جاء زيد علىٰ إنابتهما . انتهىٰ « خضري » .

وإنما امتنع كون الظرف الغير المتصرف نائباً ؛ لأن نيابته توجب رفعه ، وذلك يخرجه عن النصب على الظرفية الذي قصدت العرب قصره عليه ، فتكون نيابته تصرفاً وهو نقض للغرض . انتهىٰ « حمدون » .

وإعراب المثال الأول : (جلس) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (أمامك) : ظرف مكان نائب عن الفاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والكاف : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الفتح .

وإعراب المثال الثاني : (صيم) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (رمضان) : ظرف زمان نائب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون ، (وأمام ورمضان) ظرفان مختصان ؛ الأول بالإضافة ، والثاني بالعلمية متصرفان ؛ لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة .

(**الثالث**) مما ينوب مناب الفاعل (**الجار والمجرور**) بشرط الاختصاص ، والمختص من المجرور : ما اختص بإضافة أو بـ(أل) وبشرط التصرف ، والمتصرف من المجرور : ما لا يلزم الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال ؛ كمذ ومنذ الملازمين للزمان ، وكرب ؛ لأنها تلازم النكرة ، وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به ، والمستثنىٰ وألا يدل الجار له على التعليل ؛ كاللام والباء .

ومن مثال نيابة الجار والمجرور (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾)،

الرابع : المصدر نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ ، ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده

أي : ندموا علىٰ عبادة العجل ، وكل من ندم . . فقد سقط في يده ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (لما) حرف شرط غير جازم رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، مبني على السكون (سقط) : فعل ماض مغير الصيغة (في) حرف جر مبني على السكون (أيدي) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة ؛ منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وهو جمع تكسير لـ(يد) ، (أيدي) : مضاف ، والهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، والميم : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(سقط)

و(**الرابع**) مما ينوب عن الفاعل (**المصدر**) المختص المتصرف ، والمختص من المصدر : ما اختص بنوع ما من الاختصاص ؛ كتحديد العدد ، أو كونه اسم نوع ، والمتصرف منه : ما فارق النصب على المصدرية ، فخرجت به المصادر التي لا تتصرف ؛ كسبحان ومعاذ ، مثال نيابة المصدر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾) ، وإعرابه : الفاء : عاطفة (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (نفخ) : فعل ماض مغير الصيغة (في الصور) : جار ومجرور متعلق بـ(نفخ) ، (نفخة) : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (واحدة) : صفة له .

(ولا ينوب غير المفعول به) من الثلاثة المذكورة مناب الفاعل (مع وجوده) أي : مع وجود المفعول به ؛ بل يتعين هو عند وجوده للنيابة ؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل عليه ، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب ، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل ، فإنها ليست بهـٰذه المثابة .

غالباً ، وإذا كان الفعل متعدياً لاثنين . . جعل أحدهما نائباً عن الفاعل ، وينصب الثاني نحو : أعطي زيد درهماً .

فإذا قلت : ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره ، تعين في هٰذا المثال (زيد) للنيابة ومع عدم المفعول به ، فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر على الأصح ، لٰكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد أولىٰ بالنيابة وإن وجد غيره ، وقد نقل عن سيبويه مثل هٰذا القول ، وأشار المصنف بقوله : (غالباً) إلىٰ ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده ، واختاره ابن مالك ؛ لورود السماع به ؛ كقراءة أبي جعفر والكسائي : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ فإنها أقيم فيها الجار والمجرور وهو (بما كانوا) مع وجود المفعول به وهو (قوماً) ، وأجيب عنه : بأن القراءة شاذة (**وإذا كان الفعل**) المبني للمفعول (**متعدياً لاثنين**) أصلهما المبتدأ والخبر . . تعين نيابة الأول منهما على الأصح ، ونصب الثاني نحو : ظن زيد قائماً ، ولا يجوز ظن زيداً قائم ، وإن لم يكن أصلهما كذلك (. . **جعل أحدهما نائباً عن الفاعل**) أياً كان ، والأولىٰ نيابة الأول (**وينصب الثاني**) أي : الآخر وجوباً لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً (**نحو : أعطي زيد درهماً**) وأعطي زيداً درهم ، وإن يكنه . . فهو منصوب المحل ، وعلة ذلك : أن الفاعل لا يكون إلا واحداً فكذلك نائبه ، وقد تقدم أن الثاني من (باب أعطىٰ) تمنع إقامته مقام الفاعل إن أوقع في لبس ؛ كأعطيت زيداً عمراً ، فيتعين فيه إذا بني للمفعول نيابة الأول فتقول : أعطىٰ زيدٌ عمراً ، ولا يجوز نيابة الثاني ، سواء تقدم أو تأخر للإلباس ؛ لأن كلاً منهما يصلح أن يكون معطىً ، ولا يتبين الآخذ من المأخوذ إلا بالإعراب ، فلو قيل : أعطىٰ عمرو زيداً ، أو أعطىٰ زيداً عمرو . . لتوهم أن عمراً آخذ ، وزيداً مأخوذ ، والغرض العكس ، قاله في « التصريح » انتهىٰ « كواكب » .

إعراب المتن

(باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف ، (المفعول) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (الذي) : اسم موصول لا يتم معناه إلا بصلة . وعائد في محل الجر صفة لـ(المفعول) ، مبني على السكون ، (لم) : حرف نفي وجزم ، مبني على السكون ، (يسم) : فعل مضارع مغير الصيغة ؛ لضم أوله وفتح ما قبل آخره مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وسمَّىٰ هنا : بمعنىٰ (ذَكَر) لا يتعدىٰ إلا إلىٰ واحد ، (فاعله) : نائب فاعل لـ(سمىٰ) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم ، وجملة (سمىٰ) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : باب المفعول العادم تسمية فاعله ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : باب المفعول المعلوم عدم تسمية فاعله ، وهٰذا بالنظر إلىٰ ما قبل العلمية ، وأما بعدها . . فاسمُ علمٍ للمفعول المذكور ، فتقول في إعرابه : (باب) : مضاف المفعول الذي لم يسم (فاعله) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ هاء (فاعله) كما في « الباكورة » .

(وهو) : الواو : استئنافية مبنية على الفتح (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ، (الاسم) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (المرفوع) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة ثانية لـ(الاسم) مبني على السكون ، (لم) :

حرف نفي وجزم ، (يذكر) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) بالسكون الظاهر ، (معه) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يذكر) ، (فاعله) : نائب فاعل لـ(يذكر) ومضاف إليه ، وجملة (يذكر) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : وهو الاسم المرفوع العادم ذكر فاعله معه .

(وأقيم) : الواو : عاطفة (أقيم) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم المرفوع) ، (هو) : ضمير رفع منفصل في محل الرفع توكيد للضمير المستتر في (أقيم) ، (مقامه) : أي : مقام الفاعل منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والظرف متعلق بـ(أقيم) ، وجملة (أقيم) من الفعل المغير ونائب فاعله معطوفة علىٰ جملة قوله : (لم يذكر معه فاعله) علىٰ كونها صلة الموصول ، والتقدير : وهو الاسم المرفوع العادم ذكر فاعله القائم هو مقامه (فصار) : الفاء : حرف عطف وتفريع مبني على الفتح (صار) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم المرفوع) (مرفوعاً) : خبر (صار) منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (صار) معطوفة مفرعة علىٰ جملة (أقيم) علىٰ كونها صلة الموصول ، (بعد) : منصوب على الظرفية الزمانية بالفتحة الظاهرة متعلق بـ(صار) ، (أن) : حرف نصب ومصدر مبني على السكون ، (كان) : فعل ماض ناقص في محل النصب بـ(أن) المصدرية مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم المرفوع) ، (منصوباً) : خبر (كان) منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة (كان) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل

مصدر مجرور بإضافة الظرف إليه ، والتقدير : فصار مرفوعاً على النيابة بعد كونه منصوباً على المفعولية .

(**وعمدة**) : معطوف علىٰ (مرفوعاً) ، (**بعد**) : منصوب على الظرفية الزمانية ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، (**كان**) : فعل ماض ناقص في محل النصب بـ(أن) المصدرية ، مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم المرفوع) ، (**فضلة**) : خبر (كان) منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (كان) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف إليه ، والظرف متعلق بـ(صار) تقديره : وصار عمدة بعد كونه فضلة .

(**فلا يجوز**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنه صار عمدة ، وأردت بيان حكمه . . فأقول لك لا يجوز حذفه (لا) : نافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع ، (**حذفه**) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (**ولا تقديمه**) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة لتأكيد نفي ما قبلها (تقديمه) : معطوف علىٰ (حذفه) ومضاف إليه ، (**على الفعل**) : جار ومجرور متعلق بـ(تقديمه) .

(**ويجب تأنيث الفعل**) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فلا يجوز) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**إن**) : حرف شرط بمعنىٰ إذا الشرطية المجردة عن معنى الشرط ، مبني على السكون ، وفي بعض النسخ (إذا) (**كان مؤنثاً**) : (كان) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم المرفوع) ،

(مؤنثاً) : خبر (كان) منصوب ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا المجردة إليها ، والظرف متعلق بـ(يجب) والتقدير : ويجب تأنيث الفعل وقت كونه مؤنثاً حقيقياً ، وإن هنا : بمعنىٰ (إذا) المجردة لا جواب لها ، أو جوابها معلوم مما قبلها ، ويدل علىٰ ذلك : ما في بعض النسخ من كتابتها بـ(إذا) الظرفية ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (ضربت هند) : مضاف إليه محكي ، (ونحو) : الواو : عاطفة (نحو) : معطوف علىٰ (نحو) الأول علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف (نحو) : مضاف ، (﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾): مضاف إليه محكي (ويجب) الواو: عاطفة (يجب): فعل مضارع مرفوع (ألا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع) : (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (يلحق) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية (الفعل) : مفعول به مقدم على الفاعل (علامة) : فاعل مرفوع وهو مضاف (تثنية) : مضاف إليه مجرور (أو جمع) : معطوف علىٰ (تثنية) ، وجملة (يلحق) صلة (أن) المصدرية ، وجملة (أن) المصدرية في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه فاعلاً لـ(يجب) والتقدير : ويجب عدم لحوق علامة تثنية أو جمع بالفعل ، وجملة (يجب) معطوفةٌ علىٰ جملة قوله : (أولاً) ، ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثاً علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (إن كان مثنىً أو مجموعاً) : (إن) : حرف شرط بمعنىٰ إذا المجردة عن الشرط ، كما في بعض النسخ أيضاً (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الاسم المرفوع) ، (مثنىً): خبرها منصوب بالفتحة المقدرة ؛ لأنه اسم مقصور (أو مجموعاً) : معطوف علىٰ (مثنىً) ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا الشرطية إليها ، والظرف متعلق بـ(يلحق) والتقدير :

ويجب عدم لحوق علامة تثنية أو جمع بالفعل وقت كونه مثنىً أو مجموعاً ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (ضرب الزيدان ، وضرب الزيدون) : مضاف إليه محكي ، (ويسمى) : الواو : استئنافية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة المقدرة ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الاسم الذي أقيم مقام الفاعل ، (أيضاً) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً تقديره : آضت أيضاً ، والجملة معترضة ، (النائب) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (عن الفاعل) : جار ومجرور متعلق بـ(النائب) .

(وهٰذه العبارة) : الواو : استئنافية (هٰذه) : مبتدأ (العبارة) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، (أحسن) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة مستأنفة ، (وأخصر) : معطوف علىٰ (أحسن) .

(ويسمىٰ فعله) : الواو : استئنافية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة (فعله) : نائب فاعل لـ(يسمىٰ) ، (الفعل) : مفعول ثان لـ(يسمى) ، (المبني) : صفة لـ(الفعل) منصوب بالفتحة الظاهرة ، (للمفعول) : جار ومجرور متعلق بـ(المبني) ، (والفعل) : معطوف على (الفعل) الأول ، (المجهول) : صفة لـ(الفعل) .

(والفعل) : معطوف على (الفعل) الأول أيضاً ، (الذي) : اسم موصول في محل النصب صفة ، وجملة (لم يسم فاعله) : صلة الموصول ، وجملة (يسمىٰ فعله) مستأنفة أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويسمىٰ أيضاً النائب) علىٰ كونها مستأنفة (فإن كان الفعل ماضياً) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب

شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المفعول الذي لم يسم فاعله يبنىٰ له الفعل ، وأردت كيفية بناء الفعل له . . فأقول لك إن كان . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، مبني على الفتح (الفعل) : اسمها (ماضياً) : خبرها منصوب ، (. . ضم أوله وكسر ما قبل آخره) : (ضم) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، مبني على الفتح (أوله) : نائب فاعل لـ(ضم) ومضاف إليه (وكسر) : فعل ماض مغير الصيغة معطوف علىٰ (ضم) ، (ما) : اسم موصول في محل الرفع نائب فاعل لـ(كسر) ، (قبل) : منصوب على الظرفية المكانية (قبل) : مضاف (آخره) : مضاف إليه وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) الموصولة ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإن كان مضارعاً**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الفعل) ، (مضارعاً) : خبرها منصوب ، (. . ضم أوله) : فعل ونائب فاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، (وفتح ما قبل آخره) : فعل ونائب فاعل معطوف علىٰ (ضم) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية (قبل آخره) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة لـ(ما) الموصولة ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن كان الفعل ماضياً) علىٰ

كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) مضاف ، (**ضرب زيد ، ويضرب زيد**) : مضاف إليه محكي .

(**فإن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الماضي إذا بني للمفعول . . ضم أوله ، وأردت تفاصيل كيفية ضمه . . فأقول لك (إن) : حرف شرط جازم (كان الماضي) : فعل ناقص ، واسمه في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (مبدوءاً) : خبر (كان) منصوب بالفتحة الظاهرة (بتاء) : جار ومجرور متعلق بـ(مبدوءاً) ، (زائدة) : صفة (تاء) ، (. . **ضم أوله**) : فعل ونائب فاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، (**وثانيه**) : معطوف علىٰ (أوله) ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا الشرطية ، وجملة (إذا) الشرطية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**تعلم وتضورب**) : مضاف إليه محكي .

(**وإن كان**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، واسمها ضمير يعود على (الماضي) (**مبدوءاً**) : خبرها منصوب ، (**بهمزة وصل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(مبدوءاً) ، (. . **ضم أوله**) : فعل ماض ونائب فاعل ، (**وثالثه**) : معطوف علىٰ (أوله) ، والجملة في محل الجزم جواب (إن) الشرطية ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن كان الماضي) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا

المقدرة ، **(ونحو)** : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(انطلق واستخرج)** : مضاف إليه محكي .

(وإن كان الماضي) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كان الماضي) : فعل ناقص واسمه في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، **(معتل العين)** : خبر (كان) ومضاف إليه ، **(. . فلَكَ كسْر فائِه)** : الفاء رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (لك) : جار ومجرور خبر مقدم (كسر فائه) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن كان الماضي) ، **(فتصير عينه ياءً)** : الفاء : حرف عطف وتفريع (وتصير عينه ياءً) : فعل ناقص واسمه وخبره ، والجملة معطوفة علىٰ جملة الجواب مفرعة عليها ، **(نحو)** : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(قيل وبيع)** : مضاف إليه محكي .

(ولك إشمام الكسرة والضمة) : الواو : عاطفة (لك) : جار ومجرور خبر مقدم (إشمام الكسرة) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه (الضمة) : مفعول ثان لـ(إشمام) ، والمفعول الأول أضيف إليه وهو الكسرة ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل الجزم ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فلك كسر فائه) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية ، **(وهو خلط الكسرة)** : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (خلط الكسرة) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، **(بشيء)** : جار ومجرور متعلق بـ(خلط) ، **(من صوت الضمة)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(شيء) أي : بشيء كائن من صوت الضمة .

(ولك) : جار ومجرور خبر مقدم ، (ضم الفاء) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة في محل الجزم ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فلك كسر فائه) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية ، (فتصير عينه واواً ساكنة) : الفاء : حرف عطف وتفريع (وتصير عينه واواً) : فعل ناقص واسمه وخبره (ساكنة) : صفة لـ(واواً) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولك ضم الفاء) علىٰ كونها مفرعة عليها ، (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (قول وبوع) : مضاف إليه محكي .

(والنائب عن الفاعل علىٰ قسمين) : الواو : استئنافية (النائب) : مبتدأ مرفوع (عن الفاعل) : جار ومجرور متعلق بـ(النائب) ، (علىٰ قسمين) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ والجملة الاسمية مستأنفة ، (ظاهر) : بدل من (قسمين) بدل تفصيل من مجمل مجرور ، (ومضمر) : معطوف عليه .

(فالظاهر) : الفاء : فاء الفصيحة (الظاهر) : مبتدأ ، (نحو) : خبره ، والجملة في محل النصب مقول لجواب ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾) : مضاف محكي ، وقوله : (﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾) ، وقوله : (﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾) ، وقوله : (﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾) ، وقوله :(﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾) : معطوفات علىٰ قوله : ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ علىٰ كونها مضافات إليها لـ(نحو) محكيات ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكايات .

(والمضمر) : مبتدأ ، (نحو) : خبر ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالظاهر) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (ضربت ، وضربنا ، وضربت) : مضافات إليها (لنحو) محكيات ،

وعلامة جرها كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(... **إلىٰ آخر ما تقدم**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته أو أكمل إلىٰ آخر ما تقدم ، والجملة مستأنفة (آخر) : مضاف (ما) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (تقدم) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما تقدم) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة .

(**لـٰكن يبنى الفعل للمفعول**) : (لـٰكن) : حرف استدراك مبني على السكون (يبنىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة المقدرة (الفعل) : نائب فاعل (للمفعول) ، جار ومجرور متعلق بـ(يبنىٰ) ، والجملة الفعلية جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب .

(**وينوب عن الفاعل واحد من أربعة**) : الواو : عاطفة (ينوب) : فعل مضارع مرفوع (عن الفاعل) : جار ومجرور متعلق به (واحد) : فاعل (ينوب) ، (من أربعة) جار ومجرور صفة لـ(واحد) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة الاستدراك .

(**الأول**) : مبتدأ ، (**المفعول به**) : خبر مرفوع بضمة مقدرة على الهاء من (به) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من واحد بدل تفصيل من مجمل ، (**كما تقدم**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالذي تقدم من

الأمثلة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(الثاني) : مبتدأ ، **(الظرف)** : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(جلس أمامك ، وصيم رمضان)** : مضاف إليه محكي .

(الثالث) : مبتدأ ، **(الجار والمجرور)** : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(الرابع) : مبتدأ ، **(المصدر)** : خبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾) : مضاف إليه محكي ، **(ولا ينوب)** : الواو : استئنافية (لا) : نافية (ينوب) : فعل مضارع مرفوع ، **(غير المفعول به)** : فاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، **(مع)** : منصوب على الظرفية الاعتبارية وهو مضاف ، **(وجوده)** : مضاف إليه ومضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(لا ينوب) ، **(غالباً)** : منصوب بنزع الخافض تقديره : أي في الغالب ، وذلك الخافض المحذوف متعلق بـ(لا ينوب) .

(وإذا) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه متعلق بالجواب ، **(كان الفعل متعدياً)** : فعل ناقص واسمه وخبره ، **(لاثنين)** : جار ومجرور متعلق بـ(متعدياً) ، وجملة (كان) في محل

الخفض بإضافة إذا إليها ، (. . جعل أحدهما) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعل له ، (نائباً) : مفعول ثان لـ(جعل) ، (عن الفاعل) : جار ومجرور متعلق بـ(نائباً) ، وجملة (جعل) جواب إذا الشرطية لا محل لها من الإعراب ، (وينصب الثاني) : فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعل له ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (جعل) علىٰ كونها جواب الشرط لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (أعطي زيد درهماً) : مضاف إليه محكي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب المفعول الذي لم يسم)

[ش] : أي : لم يذكر (فاعله) وأقيم هو مقامه ، ولهـٰذا جعله تلوه في الترتيب ؛ بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل ....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول الذي لم يسم) وسمىٰ هنا : بمعنىٰ (ذكر) لا يتعدىٰ إلا إلىٰ مفعول واحد ، ولذلك فسره بقوله : (أي : لم يذكر فاعله) أي : فاعل ذلك المفعول ؛ أي : فاعل الفعل الذي وقع علىٰ ذلك المفعول (وأقيم هو) أي : ذلك المفعول (مقامه) بضم الميم ؛ لأنه اسم مكان اشتق من أقام الرباعي ؛ أي : مقام ذلك الفاعل بعد حذفه (ولهـٰذا) أي : ولأجل إقامته مقام الفاعل (جعله) أي : جعل المصنف هـٰذا المفعول الذي لم يسم فاعله (تلوه) أي : تاليَ الفاعل وتابعَه (في الترتيب) أي : في ترتيب التراجم (بل هو) أي : بل المفعول الذي لم يسم فاعله (عند بعضهم) أي : بعض النحاة ؛ كالزمخشري وعبد القاهر الجرجاني (من قبيل الفاعل) أي : من نوع الفاعل ؛ لأن الفاعل نوعان : حقيقي ومجازي ؛ فالمفعول الذي لم يسم فاعله من مجازيه ؛ لقيامه مقامه وعمديته بعد أن كان فضلةً .

واعترض على المصنف : بأن هـٰذه الترجمة تشمل درهماً من قولك : (أعطىٰ زيد درهماً) فإنه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله وليس مراداً ، وبأنها لا تشمل درهماً من قولك : (أُعْطِي زَيدٌ درهماً) فإنه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله وليس مراداً ، وبأنها لا تشمل الظرف ، والمجرور ، والمصدر إذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها .

وأجيب عن الأول : بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهماً ؛ لأنه منصوب ،

وأشار إلىٰ تعريفه بقوله : (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) : أي : ذلك المفعول (مقامه) أي : الفاعل في إسناد الفعل إليه ، فلبس لباس ذلك الفاعل وأُعطي أحكامه كما قال : (فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً) (و) صار (عمدة

وعن الثاني : بأنه اقتصر على المفعول ؛ لأنه الأصل في النائب فكان الأولىٰ ، والأعم التعبير بنائب الفاعل ، كما عبر به ابن مالك . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وأشار**) المصنف (**إلىٰ تعريفه**) وحده (**بقوله : وهو**) أي : المفعول الذي لم يسم فاعله (**الاسم الصريح**) كضرب زيد (**أو المؤول به**) أي : بالصريح نحو : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ ، (**المرفوع لفظاً**) نحو : ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ ، (**أو تقديراً**) نحو : ضرب الفتىٰ والقاضي (**أو محلاً**) نحو : ضرب هـٰذا والذي قام أبوه (**الذي لم يذكر معه فاعله**) أي : فاعل فعله الذي أُوقعَ عليه ؛ أي : تُرك ولم يقصد فلم يحتج إلىٰ ذكر فاعل له لا لفظاً ولا تقديراً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**لغرض**) أي : لأجل غرض واحد (**من الأغراض**) الاثنتي عشرة السابقة في « التتمة » نقلاً عن أبي حيان ؛ كالخوف منه ؛ كقول من يخاف الحجاج قتل سعيد بن جبير (**وأقيم هو** ؛ **أي** : **ذلك المفعول مقامه** ؛ **أي** :) مقام (**الفاعل**) بضم الميم ، كما مر مراراً ؛ أي : أقيم مقام الفاعل (**في إسناد الفعل إليه**) أي : إلىٰ ذلك المفعول (**فلبس**) ذلك المفعول (**لباس ذلك الفاعل**) الذي حذف ؛ أي : اتصف بصفاته وارتدىٰ بردائه (**وأعطي أحكامه**) أي : أحكام الفاعل (**كما قال**) المصنف في بيان قيامه مقامه : (**فصار**) ذلك المفعول (**مرفوعاً**) أي : اتصف بِعلَمِ الرفع (**بعد أن كان**) ذلك المفعول (**منصوباً**) أي : متصفاً بعلم النصب (**وصار**) ذلك المفعول لقيامه مقام الفاعل (**عمدة**) أي : ركناً من أركان

بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه ، ومتصلاً بالفعل بعد أن كان منفصلاً عنه **(فلا يجوز حذفه)** لكونه عمدة **(ولا تقديمه على الفعل)** لقيامه مقام فاعله ، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم .

(ويجب تأنيث الفعل) له **(إن كان مؤنثاً)** حقيقياً **(نحو :**

الكلام بكونه مسنداً إليه **(بعد أن كان)** ذلك المفعول **(فضلةً)** أي : زائداً **(يتم الكلام بدونه)** أي : بدون ذكره .

(و) صار **(متصلاً بالفعل)** أو بما في تأويله ؛ أي : كان كالجزء من الفعل **(بعد أن كان)** ذلك المفعول **(منفصلاً عنه)** أي : عن الفعل ؛ أي : أجنبياً لا يسند الفعل إليه ، وإذا عرفت أنه قام مقام الفاعل ولبس لباسه ، وأردت بيان ما أقام عنه فيه . . **(فـ)** أقول لك **(لا يجوز حذفه)** أي : حذف المفعول الذي قام مقام الفاعل ، كما لا يجوز حذف الفاعل **(لكونه)** أي : لكون ذلك المفعول **(عمدة)** أي : ركناً من أركان الكلام .

(ولا) يجوز **(تقديمه)** أي : تقديم ذلك المفعول **(على الفعل)** المسند إليه ، كما لا يجوز تقديم الفاعل علىٰ عامله **(لقيامه)** أي : لقيام هٰذا المفعول **(مقام فاعله)** بفتح ميم مقام هنا ؛ لاشتقاقه من القيام الذي هو مصدر الثلاثي .

(وقد كان) أي : والحال أنه قد كان ذلك المفعول **(قبل ذلك)** أي : قبل قيامه مقام الفاعل **(جائز الحذف)** لكونه فضلة **(و)** جائز **(التقديم)** لعدم كونه كالجزء من الفعل .

(ويجب تأنيث الفعل) أي : إلحاق علامة التأنيث بالفعل ، أو بما في تأويله **(له)** أي : لأجل إسناد الفعل إليه **(إن كان)** ذلك المفعول الذي أسند إليه الفعل **(مؤنثاً حقيقياً)** وهو ما له فرج ، كما سيأتي مثال تأنيث الفعل لإسناده إليه **(نحو :**

ضربت هند) والأصل ضرب زيد هنداً ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعاً ، وأنث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فالتبس بالفاعل صورةً ، فاحتيج إلىٰ تمييز أحدهما عن الآخر ، فغير عامله عن صيغته الأصلية كما سيأتي ، فزال اللبس ،

ضربت هند) بضم الضاد وكسر الراء (**والأصل**) الذي كان هـٰذا التركيب عليه قبل نيابة المفعول عن الفاعل (**ضرب**) بفتحتين (**زيد**) بالرفع (**هنداً**) بالنصب (**فحذف الفاعل**) الذي هو زيد لعلمه مثلاً (**وأقيم المفعول**) الذي هو هند (**مقامه**) بضم الميم ؛ لأنه من أقام الرباعي ؛ أي : مقام الفاعل الذي هو زيد (**في الإسناد**) أي : في إسناد الضرب (**إليه**) أي : إلى المفعول علىٰ جهة وقوعه عليه (**فصار**) المفعول الذي هو هند (**مرفوعاً**) على النيابة عن الفاعل (**وأنث الفعل**) الذي هو ضربت (**له**) أي : لتأنيث المفعول (**كما يؤنث**) الفعل (**إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فالتبس**) أي اشتبه ذلك المفعول (**بالفاعل صورة**) أي : هيئة بكونه مرفوعاً .

(**فاحتيج إلىٰ تمييز أحدهما عن الآخر**) أي : إلى العلامة التي تميز أحدهما عن الآخر وتَفْصِلُه عنه (**فغير عامله**) أي : عامل المفعول من الفعل ، أو ما في تأويله (**عن صيغته**) أي : عن هيئته وبنيته (**الأصلية**) أي : التي كانت له في أصل وضع العرب له التي كان عليها في حالة إسناده إلى الفاعل ، فاستعملوا الصيغة الأصلية مع الفاعل ؛ لأنه الأصل ، والمُغيَّرة مع المفعول ؛ لأنه الفرع (**كما سيأتي**) بيان كيفية التغيير في المتن (**فزال**) بسبب تغيير صيغة العامل معه (**اللبس**) أي : الاشتباه الواقع بينه وبين الفاعل صورة .

فائدة

والصيغة : ما تركب من الحروف والحركات والسكنات . انتهىٰ من « المناهل » .

وكذا حال (**نحو** : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾)، لكن التأنيث في هـٰذا جائز لا واجب .

(**ويجب ألا يلحق الفعل**) المبني للمفعول (**علامة تثنية أو جمع إن كان**) المفعول الذي لم يسم فاعله (**مثنىً أو مجموعاً**) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (**نحو** : ضرب الزيدان ، **وضرب الزيدون**) وضرب نسوة ، ولا يقال : ضربا الزيدان ، ولا ضربوا الزيدون ، ولا ضربن النسوة ، ومن العرب من يلحقه ذلك ؛ كقوله :

قوله : (ويجب تأنيث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو : مر بهند ، فإنه قائم مقام الفاعل ، ولم يؤنث الفعل لتأنيثه ؛ لأن القائم مقام الفاعل ؛ أعني : الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ، فلا وجه لتأنيث العامل . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وكذا**) أي : ومثل المثال المذكور من قوله : (ضربت هند) في تأنيث الفعل لتأنيثه (**حال**) أي : حكم (**نحو** : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ ، **لكن التأنيث في هـٰذا**) المثال (**جائز لا واجب**) لكونه مؤنثاً مجازياً .

(**ويجب**) أيضاً (**ألا يلحق الفعل المبني للمفعول علامة تثنية أو جمع إن كان المفعول الذي لم يسم فاعله مثنىً أو مجموعاً** ، **أو**) كان (**ما في معناهما**) أي : ما في حكمهما ؛ كالمتعاطفين والمتعاطفات (**كما يجب ذلك**) أي : عدم لحوق علامتهما (**في الفاعل**) إذا كان مثنىً أو مجموعاً ، مثال عدم لحوقها (**نحو** : **ضرب الزيدان** ، **وضرب الزيدون** ، **وضرب النسوة**) بضم الضاد في الكل (**ولا يقال** : **ضربا الزيدان** ، **ولا ضربوا الزيدون** ، **ولا ضربن النسوة**) بإلحاق العلامة في الكل .

(**ومن العرب**) وهم قوم من طيء ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث (**من يلحقه**) أي : من يلحق الفعل (**ذلك**) أي : علامة التثنية والجمع (**كقوله**) أي : كقول

ألفيتـــا عينـــاك عنـــد القفـــا أولـــىٰ فـــأولـــىٰ لـــك ذا واقيـــه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمىٰ أيضاً : النائب عن الفاعل ، وهـٰذه العبارة) لابن مالك ، قال أبو حيان : (ولم أرها لغيره) ، قال المؤلف كغيره : هي (أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولىٰ ، ....

عمرو بن ملقط الجاهلي :

(ألفيتـــا عينـــاك عنـــد القفـــا أولـــىٰ فـــأولـــىٰ لـــك ذا واقيـــه)

وقد تقدم بسط الكلام على البيت في « التتمة » فراجعها .

(وكما يسمىٰ) هـٰذا الاسم المرفوع على النيابة (المفعول الذي لم يسم فاعله يسمىٰ) هـٰذا الاسم المرفوع على النيابة (أيضاً : النائب عن الفاعل ، وهـٰذه العبارة) أي : الترجمة عنه بالنائب عن الفاعل منسوبة (لابن مالك) في « الألفية » ، وهو أول من ابتكر بها (قال أبو حيان) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي ، ولد بِمَطْخَشَارَشَ عامَ (٦٥٤هـ) تقدَّم في النحو ، وبَرَعَ في الحديث والتفسير والقراءات ، صاحب « البحر المحيط » ، توفي سنة : (٧٤٥هـ) ، (ولم أرها) أي : هـٰذه العبارة (لغيره) أي : لغير ابن مالك .

(قال المؤلف) يعني : الحطاب (كغيره) أي : كما قال غير المؤلف من بعض النحاة : (هي) أي : هـٰذه العبارة (أحسن) من جهة المعنىٰ ؛ لشمولها سائر ما ينوب عن الفاعل ، كما قال الشارح (لأنها) أي : لأن هـٰذه العبارة (أوضح) وأشمل (في بيان المراد) بهـٰذه الترجمة (وأخصر) في اللفظ أي : أقل حروفاً في اللفظ (من) العبارة (الأولىٰ) يعني : عبارة الجمهور .

والمعرب ينبغي له أن يختار الأحسن والأخصر ، قال ابن هشام : (هي أولىٰ ؛ لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره ، ولأن المنصوب في نحو : أعطي زيد ديناراً يصدق عليه : أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، وليس مراداً) ونوزع فيما قاله : بأن الأولىٰ صارت علماً بالغلبة في عرفهم

(**والمعرب ينبغي**) أي : يطلب (**له**) طلباً أكيداً (**أن يختار**) اللفظ (**الأحسن**) والأشمل في المعنىٰ ، (**و**) اللفظ (**الأخصر**) أي : الأقل من غيره حروفاً ؛ تسهيلاً على المبتدي .

(**قال**) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله (**ابن هشام**) الأنصاري المصري ولد سنة (٧٠٨هـ) وتوفي في ذي القعدة سنة : (٧٦١هـ) فعمره ثلاث وخمسون سنة (٥٣) .

(**هي**) أي : عبارة النائب عن الفاعل (**أولىٰ**) أي : أوضح وأشمل من عبارة المفعول الذي لم يسم فاعله ، وإنما قلنا هي أولىٰ منها (**لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً**) به (**و**) يكون (**غيره**) كالظرف ، والمصدر ، والمجرور (**ولأن المنصوب في نحو**) قولهم : (**أعطي زيد ديناراً**) ، وكسي زيد جبة (**يصدق عليه**) أي : علىٰ ذلك المنصوب الذي هو لفظ (دينار) (**أنه**) أي : أن ذلك المنصوب (**مفعول ما لم يسم فاعله ، وليس**) ذلك المنصوب (**مراداً**) هنا ؛ أي : مقصوداً من الترجمة ؛ **لأنه لا يجوز نيابته ؛ لأنه لا يكون معطياً بل يكون معطىً** (**ونوزع**) أي : واعترض (**فيما قاله**) ابن هشام : من أن ترجمة ابن مالك أولىٰ من ترجمة الجمهور ، ودفع تعليله في أولوية ترجمة ابن مالك (**بأن الأولىٰ**) أي : ترجمة الجمهور التي هي ترجمة المصنف (**صارت علماً بالغلبة**) أي : بسبب تغليب المفعول به علىٰ غيره من النوائب (**في عرفهم**) أي : في اصطلاح الجمهور

علىٰ ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره ، بحيث لو أطلق . . فهم منه ذلك ، ولا يخرج عنه شيء ، ولا يدخل فيه غيره .

(ويسمىٰ فعله : الفعل المبني للمفعول) للإشعار بأن إسناده إليه علىٰ جهة وقوعه عليه (و) يسمىٰ أيضاً : (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله

وعادتهم (علىٰ ما يقوم مقام الفاعل من مفعول) به (أو غيره) من الظرفين (بحيث لو أطلق) أي : صار علماً بالغلبة علىٰ ما يقوم مقام الفاعل مصوراً بحيثية ، وتلك الحيثية إذا أطلق لفظ المفعول الذي لم يسم فاعله (. . فهم منه) أي : من لفظ المفعول الذي لم يسم فاعله (ذلك) أي : جميع ما يقوم مقام الفاعل من الأنواع الأربعة .

(و) بحيث (لا يخرج عنه) أي : عن لفظ المفعول به (شيء) مما يقوم مقام الفاعل فيكون جامعاً (و) بحيث (لا يدخل فيه) أي : في لفظ المفعول به (غيره) أي : غير ما يقوم مقام الفاعل ؛ كالمفعول الثاني من (باب أعطىٰ) فيكون مانعاً من دخول غيره فيه .

(ويسمىٰ فعله) أي : الفعل المسند إلىٰ ما لم يسم فاعله : (الفعل المبني للمفعول ؛ للإشعار) والإعلام (بأن إسناده) أي : إسناد الفعل (إليه) أي : إلىٰ ذلك المفعول (علىٰ جهة وقوعه) أي : وقوع ذلك الفعل (عليه) أي : علىٰ ذلك المفعول لا علىٰ جهة وقوعه منه .

(ويسمىٰ) فعله (أيضاً) أي : كما يسمىٰ بالفعل المبني للمفعول : (الفعل المجهول) فاعله .

(و) يسمىٰ أيضاً : (الفعل المبني للمجهول) أي : المسند إليه (للجهل بفاعله) الذي وقع منه .

(**والفعل الذي لم يسم فاعله**) وقد أشار إلىٰ ما لا تتأتى الإنابة بدونه بقوله : (**فإن كان الفعل**) الذي يبنىٰ له (**ماضياً**) مجرداً كان أو مزيداً فيه (. . ضم **أوله وكسر ما قبل آخره**) لفظاً ؛ كضرب ، أو تقديراً عند إرادة إسناده إليه (**وإن كان مضارعاً** . . ضم) أيضاً (**أوله**) الذي هو حرف المضارعة ؛ حملاً له على الماضي

(**و**) يسمىٰ : (**الفعل الذي لم يسم فاعله**) أي : فاعل الفعل الذي وقع عليه .

(**وقد أشار**) المصنف (**إلىٰ ما**) أي : إلىٰ كيفية تغيير فعله التي (**لا تتأتىٰ**) ولا تمكن (**الإنابة**) أي : إنابة المفعول به مناب الفاعل (**بدونه**) أي : بدون ذلك التغيير ؛ لئلا تلتبس صيغة الفعل المبني للمفعول بصيغة الفعل المبني للفاعل (**بقوله**) أي : بقول المصنف : (**فإن كان الفعل الذي يبنىٰ له**) أي : للمفعول ويسند إليه (**ماضياً مجرداً كان**) عن الزيادة ؛ كضرب ونصر (**أو مزيداً فيه**) كعلم وكلم (. . **ضم أوله**) لفظاً ؛ كضرب ، أو تقديراً ؛ كقيل وبيع ؛ جبراً لما أصابه من الوهن والتغيير بإعطائه أقوى الحركات ، كما مر في « التتمة » .

(**وكسر ما قبل آخره لفظاً** ؛ كضرب ، **أو تقديراً**) كقيل ، وبيع ، وشد ، هـٰذا إذا لم يكن مكسوراً في أصله ؛ فإن كان مكسوراً نحو : شرب . . ضم أوله فقط ، وقال بعضهم : (إن الكسرة في نحو : شرب مبنياً للمفعول غيرها فيه مبنياً للفاعل) انتهىٰ من « أبي النجا » .

أي : ضم وكسر ذلك (**عند إرادة إسناده**) أي : إسناد الفعل (**إليه**) أي : إلى المفعول علىٰ جهة وقوعه عليه .

(**وإن كان**) الفعل الذي يبنىٰ للمفعول (**مضارعاً** . . **ضم أيضاً**) أي كما ضم في الماضي (**أوله**) أي : أول المضارع (**الذي هو**) إحدىٰ (**حرف المضارعة ؛ حملاً له**) أي : لأول المضارع (**علىٰ**) أول (**الماضي**) هـٰذا إذا كان العامل فعلاً ؛ فإن

(**وفتح ما قبل آخره**) لفظاً أو تقديراً ؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي ؛ فإن كان مفتوحاً في الأصل . . بقي عليه ، وكذا إذا كان أوله مضموماً في الأصل (**نحو** : ضرب ....

كان اسم مفعول وهو ما دل علىٰ حدث ومفعوله ؛ فإن كان من فعل ثلاثي مجرد . . فوزنه (مفعول) كمضروب وممرور به ، أو من غيره فوزنه وزن مضارعه ؛ بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وفتح ما قبل الآخر ، قال ابن مالك :

وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لـ(أل) نحو : جاء المضروب عبده ، أو كونه للحال والاستقبال بشرط اعتماده علىٰ نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف نحو : ما مضروب زيد ، أو منصور عمرو ، وإن الأمير مكرم رسوله ، ومررت برجل مهان أبوه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وفتح ما قبل آخره لفظاً**) كيضرب وينصر (**أو تقديراً**) كيقال ، ويباع ، ويشد (**ليعتدل**) ويوازن ويقابل (**الضم**) الثقيل الذي في أول المضارع (**بالفتح**) الخفيف الذي (**في**) ما قبل آخر (**المضارع الذي هو**) أي : ذلك المضارع (**أثقل من الماضي**) بزيادة حرف المضارعة فيه .

(**فإن كان**) ما قبل آخر المضارع (**مفتوحاً في الأصل**) أي : في أصل وضعه ؛ كيعلم ويسمع (. . **بقي**) بتشديد القاف ؛ أي : بقي ما قبل آخره (**عليه**) أي : على الفتح الأصلي ، وقال بعضهم : (إن الفتحة في نحو : يشرب مبنياً للمفعول غيرها فيه مبنياً للفاعل ، فكأنه أزيلت الأولىٰ ، وأنيبت الثانية منابه) .

(**وكذا**) أي : ومثل هـٰذا الفتح في التبقية (**إذا كان أوله**) أي : أول المضارع (**مضموماً في الأصل**) أي : قبل التغيير ؛ كيُكْرِم ، ويُعْلم ، ويُعطي (**نحو** : ضرب

زيد) مثال للماضي المبني للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول (فإن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة) معتادة ، سواء كانت للمطاوعة أو لا (. . ضم أوله ، و) كذا (ثانيه) تبعاً للأول (نحو : تعلم) العلم ، (وتضورب) في الدار بضم أولهما وثانيهما، وقلب الألف في الثاني واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة ، وإنما ضم ثانيه ؛ لأنه لو بقي علىٰ فتحه . . لالتبس بمضارع (علم وضارب) المبني للفاعل .

(وإن كان) الماضي (مبدوءاً بهمزة . . . .

زيد ، مثال لِلمَاضِي المبني للمفعول) المضموم أوله لفظاً ، المكسور ما قبل آخره كذلك (ويضرب زيد ، مثال للمضارع المبني للمفعول) المضموم أوله ، المفتوح ما قبل آخره لفظاً .

فَائِدَةٌ

وضابط المثال : هو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، والشاهد : هو جزئي يذكر لإثبات القاعدة ، والبينة : هو جزئي يقام للحكم بالقاعدة . انتهىٰ من « الصبان في المنطق » مع بعض زيادة .

هـٰذا إذا كان الماضي غير مبدوء بتاء معتادة ، أو بهمزة وصل (فإن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة معتادة ، سواء كانت للمطاوعة) كتاء تعلم (أو لا) تكون للمطاوعة ؛ كتاء تغافل وتضارب ، وقد مر بسط الكلام في هـٰذا المقام في « التتمة » فراجعها (. . ضم أوله) أي : أول الماضي (وكذا) يضم (ثانيه تبعاً للأول نحو : تعلم العلم) مثال تاء المطاوعة (وتضورب في الدار) مثال لغيرها (بضم أولهما وثانيهما ، وقلب الألف في الثاني) أي في تضارب (واواً ؛ لوقوعها) أي : لوقوع الألف عند البناء للمفعول (بعد ضمة) مجانسة للواو .

(وإنما ضم ثانيه ؛ لأنه لو بقي علىٰ فتحه) الأصلي (. . لالتبس) واشتبه (بمضارع « عَلَّم وضارب » المبني للفاعل ، وإن كان الماضي مبدوءاً بهمزة

وصل.. ضم أوله ، و) كذا (ثالثه) تبعاً لأوله في الضم (نحو : انطلق) به ، (واستخرج) المال بضم أولهما وثالثهما ؛ لأنه لو بقي ثالثهما علىٰ فتحه.. لالتبس في الدرج بالأمر في مثل : انطلق واستخرج ، وأما (اختير وانقيد) بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوءان بهمزة الوصل.. فأصلهما (اختير وانقود) بضم التاء والقاف .

(وإن كان الماضي معتل العين) وأعل (.. فلك) فيه ثلاث لغات (كسر فائه) بإخلاص (فتصير عينه ياءً ....

وصل.. ضم أوله ، وكذا يضم ثالثه تبعاً لأوله في الضم نحو : انطلق به) أي : بزيد ، وفُكَّ من سِجنه (واستخرج المال) .

أي : من المعدن (بضم أولهما وثالثهما ؛ لأنه لو بقي ثالثهما علىٰ فتحه.. لالتبس) واشتبه (في الدرج) أي : في حالة الدرج والوصل لما قبل الهمزة (بالأمر) أي : بفعل الأمر (في مثل : انطلق واستخرج ، وأما « اختير وانقيد » بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوءان بهمزة الوصل) وهٰذا مقابل قوله : (نحو : انطلق واستخرج) لأنه كلام مرتب علىٰ محذوف تقديره : فإن قلت : فلم كسروا ثالث (اختير وانقيد) مع أنهما مبدوءان بهمزة الوصل.. قلت : (.. فأصلهما « اختير وانقود » بضم التاء والقاف) فحصل لهما ضم الثالث ، فهما من قبيل الماضي الثلاثي المعتل العين ؛ كقال وباع ، فاختير مثل : بيع ، وانقيد مثل : قيل ، كما مر في « التتمة » بسط الكلام فيهما .

(وإن كان الماضي) الثلاثي (معتل العين) أي : متصفاً بكون عينه حرف علة (و) قد (أعل) أي : والحال أنه قد دخله الإعلال بالقلب والنقل ، أو بالنقل فقط (.. فلك فيه) أي : في ذلك الماضي المعتل عند بنائه للمفعول (ثلاث لغات) أولاها وهي المشهورة الفصيحة : (كسر فائه) أي : كسر فاء الماضي (بإخلاص) أي : كسراً ملتبساً بخلوصه عن شوب الضم (فتصير عينه ياءً) بقلب الواو ياءً

نحو : قيل) مما عينه واو وإعلاله بالنقل والقلب ؛ لأن أصله (قول) نقلت حركة الواو إلىٰ ما قبله بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو : (بيع) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط ؛ لأن أصله (بيع) نقلت حركة الياء إلىٰ ما قبلها بعد إسكانه وسلمت الياء ؛ لسكونها بعد حركة تجانسها ، وهـٰذه هي اللغة المشهورة .

(ولك) أيضاً (إشمام الكسرة الضمة ، و) معنى الإشمام هنا : (هو خلط الكسرة) أي : شوب كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ، ولهـٰذا قيل : ينبغي أن يسمىٰ

(نحو : قيل مما عينه واو وإعلاله بالنقل) أي : بنقل حركة الواو إلىٰ ما قبلها (والقلب) أي : قلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها (لأن أصله) أي : أصل (قيل) : (« قول ») بضم القاف وكسر الواو ؛ لأنه (نقلت حركة الواو) أي : كسرتها (إلىٰ ما قبله) وهو القاف (بعد) سلب حركته وهي الضمة ، و(إسكانه) أي : إسكان ما قبل الواو (ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها) فصار (قيل) (ونحو : بيع مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط ؛ لأن أصله « بيع ») بوزن (ضرب) (نقلت حركة الياء) وكسرتها (إلىٰ ما قبلها) وهو الباء (بعد) سلب حركته و(إسكانه وسلمت الياء) في (بيع) من القلب (لسكونها) ووقوعها (بعد حركة تجانسها) أي : تناسبها وهي الكسرة (وهـٰذه) اللغة (هي اللغة المشهورة) عند جميع العرب .

وثانيها ما ذكره بقوله : (ولك أيضاً) أي : كما كانت اللغة الأولىٰ لك (إشمام الكسرة الضمة ، ومعنى الإشمام هنا) أي : عند أهل الصرف : (هو خلط الكسرة ؛ أي : شوب كسرة فاء الفعل بشيء من صوت الضمة من غير تغيير للياء) بالقلب (ولهـٰذا) أي : ولأجل كونها من غير تغيير الياء (قيل : ينبغي أن يسمىٰ) هـٰذا

روماً مع أن الفراء قد عبر به ، وهـٰذه اللغة تلي الأولىٰ في الفصاحة ، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في ﴿قِيلَ﴾ ، و﴿غِيضَ﴾

الخلط (روماً مع أن الفراء قد عبر) عن هـٰذا الخلط (به) أي : بالروم ؛ كالقراء ، والإشمام عندهم ؛ كالروم : ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركته بين حركتي الضمة والكسرة ، وهـٰذا هو المعروف والمشهور المقروء به عندهم .

والفراء اسمه : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكريا المعروف بـ(الفراء) ، سمي بالفراء ؛ لأنه كان يفري الكلام ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، أخذ عنه وعليه اعتمد ، وأخذ عن يونس ، وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال ، وكان زائد العصبية علىٰ سيبويه ، وكتابه تحت رأسه ، وكان متديناً متورعاً علىٰ تِيهٍ وعُجْبٍ وتعظُّمٍ ، وكان أكثر مقامه ببغداد ؛ فإذا كان آخر السنة . . أتى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً يفرق في أهله ما جمعه ، وكان شديد المعاش لا يأكل حتىٰ يمسه الجوع ، وأبوه زياد هو الأقطع ، قطعت يده في الحرب مع الحسين بن علي ، وكان مولىً لأبي ثروان ، وأبو ثروان مولىٰ بني عبس . انتهىٰ من « بغية الوعاة » مع اختصار .

(**وهـٰذه اللغة**) الثانية لغة الإشمام (**تلي**) اللغة (**الأولىٰ في الفصاحة ، وبها**) أي : وبهـٰذه اللغة الثانية (**قرأ**) عبد الله (**بن عامر**) الشامي اليحصبي قاضي دمشق ، توفي بدمشق سنة (١٢٨هـ) ، (**والكسائي**) علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وهو من أهل الكوفة ، واستوطن بغداد ، تعلم النحو علىٰ كبر ، وكان من ولد بهمن بن فيروز مولىٰ بني أسد ، وسمي الكسائي ؛ لأنه أحرم في كساء ، وقيل : لغير ذلك ، ومات بالري سنة (١٨٩هـ) (**في ﴿ قِيلَ ﴾ ، و ﴿ غِيضَ ﴾** ،

واللغة الثالثة هي عكس الأولىٰ ، وإليها أشار بقوله : (**ولك ضم الفاء**) بإخلاص (**فتصير عينه واواً ساكنة نحو : قول وبوع**) أصلهما (قول وبيع) حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واواً في الثاني ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها ، وهـٰذه اللغات الثلاث : إنما تجوز عند أمن اللبس ؛ فإن حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحدها . . اجتنب ما حصل به اللبس ؛ كخاف ، فإنه إذا أسند إلىٰ تاء الضمير . . يقال : خفت بكسر الخاء ؛ فإذا بني للمفعول ، فإن كسرت . . حصل اللبس ،

واللغة الثالثة وهي عكس) اللغة (**الأولىٰ ، وإليها**) أي : وإلى اللغة الثالثة (**أشار**) المصنف (**بقوله : ولك ضم الفاء**) ضماً ملتبساً (**بإخلاص**) عن شوب الكسرة (**فتصير عينه**) أي : عين الماضي (**واواً ساكنة نحو : قول وبوع أصلهما « قول وبيع » حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واواً في الثاني ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها**) وهـٰذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل ، وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبني أسد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت

كما مر (**وهـٰذه اللغات الثلاث**) المذكورة في الماضي المعتل العين وأعل (**إنما تجوز عند أمن اللبس**) والاشتباه بين ما بني للفاعل ، وما بني للمفعول (**فإن حصل لبس بين فعل**) بني لـ(**الفاعل وفعل**) بني لـ(**المفعول بأحدها**) أي : بإحدىٰ هـٰذه اللغات الثلاث (. . **اجتنب**) وترك (**ما حصل به اللبس**) بين الفعلين المبني للفاعل ، والمبني للمفعول ، ومثال ما حصل به اللبس بين الفعلين (**كخاف ، فإنه**) أي : فإن خاف (**إذا أسند إلىٰ تاء الضمير**) علىٰ أنها فاعله (. . **يقال**) فيه : (**خفت بكسر الخاء**) وتثليث التاء (**فإذا بني**) وأسند (**للمفعول**) أي : إلىٰ هـٰذه التاء علىٰ أنها مفعول به حذف فاعله (**فإن كسرت**) الخاء (. . **حصل اللبس**) بين

فيجب ضمه فيقال : خفت ، هـٰذا مذهب ابن مالك ، وأما غيره . . فجوز ما حصل به اللبس بمرجوحية ، ولم يجعله ممنوعاً ؛ لحصول الإلباس في نحو : مختار وتضار ، ولم يتعرض المؤلف لفعل الأمر ؛ لأن صيغته لا تبنىٰ للمفعول ؛ لفساد المعنىٰ ، وشرط الفعل الذي يبنىٰ له : أن يكون متصرفاً

الفعل المبني للفاعل ، والمبني للمفعول (**فيجب ضمه فيقال**) فيه : (**خفت**) بضم الخاء (**هـٰذا**) أي : اجتناب ما حصل به اللبس (**مذهب ابن مالك**) حيث قال في « الألفية » :

وإن بشكـل خيـف لبـس يجتنـب

(**وأما غيره . . فجَوَّز ما حصل به اللبس بمرجوحية ، ولم يجعله ممنوعاً ؛ لحصول الإلباس في نحو : مختار وتُضَارُّ**) أي : قال غيره : ولا يضر الإلباس ، كما لم يبالوا في نحو : مختار وتضار ، فإنهما يحتملان المجهول والمعلوم ، ورد بأن هـٰذا إجمال لا لبس كما هنا ، لـٰكن في « النكت » عن أبي حيان : أن اللغات الثلاث مسموعة عن العرب ، ونص علىٰ جوازها سيبويه . انتهىٰ « خضري » .

(**ولم يتعرض**) أي : لم يذكر (**المؤلف**) رحمه الله تعالىٰ (لـ) بناء (**فعل الأمر**) للمفعول (**لأن صيغته**) أي : لأن صيغة الأمر ولفظه (**لا تبنىٰ للمفعول**) أي : لا تقبل البناء والإسناد للمفعول (**لفساد المعنىٰ**) الذي هو الطلب في إسناده إلى المفعول ، وفساد الصيغة أيضاً ؛ أما فساد الصيغة . . فلأنك إذا بنيت أُكرم مثلاً للمفعول . . ضممت الهمزة ؛ فإن كسرت الراء . . التبست بصيغة الماضي المبنية للمفعول ، وإن فتحتها . . التبست بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضاً ، وأما فساد المعنىٰ . . فلأنه حينئذ يصير دالاً على الإخبار ، والأمر إنما يدل على الانشاء . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وشرط الفعل الذي يبنىٰ له : أن يكون متصرفاً**) من صيغة إلىٰ أخرىٰ ،

تاماً ؛ فالجامد لا يبنىٰ له باتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين ، وأما الفعل اللازم . . فبناؤه للمفعول قليل .

(**والنائب عن الفاعل علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر**) كما أن الفاعل كذلك (**فالظاهر**) يرفعه الماضي والمضارع ، وعلىٰ كل منهما ؛ فرفعه إما بالضمة (**نحو** : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ ﴾) ، ونحو : (﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾) ، ونحو : (﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾) ، أوبالألف نحو : أكرم الرجلان ، أو بالواو نحو : (﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾) ، ونحو : (﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ، و) النائب (**المضمر**) المتصل اثنتا عشرة كلمة علىٰ

لا جامداً يلزم صيغة واحدةً (**تاماً**) أي : يكتفي بمرفوعه عن طلب منصوبه (**فالجامد**) كليس وعسىٰ (**لا يبنىٰ له**) أي : للمفعول (**باتفاق**) بين البصريين والكوفيين (**وكذا**) أي : ومثل الجامد لا يبنىٰ له (**الفعل الناقص**) ككان وأخواتها (**عند البصريين ، وأما الفعل اللازم . . فبناؤه للمفعول قليل**) في كلامهم ، إلا إذا كان متعدياً بحرف جر ؛ كمر به ، فيجوز كما مر في « التتمة » .

(**والنائب عن الفاعل**) من حيث هو لا بقيد كونه ظاهراً فقط ، أو مضمراً فقط (**علىٰ قسمين**) لا ثالث لهما : (**ظاهر ومضمر ، كما أن الفاعل كذلك**) أي : علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر ، كما مر في بابه .

(**فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع**) نحو : ضرب زيد ، ويضرب عمرو (**وعلىٰ كل منهما**) أي : كل من القسمين ؛ يعني : كون رافعه ماضياً أو مضارعاً (**فرفعه إما بالضمة نحو** : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ ، **ونحو** : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ ، **ونحو** : ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ ، **أو بالألف نحو** : **أكرم الرجلان** ، **أو بالواو نحو** : ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ ، **و**) مثال المضارع (**نحو** : ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ) بِسِيمَٰهُمْ ﴾ .

(**والنائب المضمر المتصل اثنتا عشرة كلمة**) بحسب ما في الخارج (**علىٰ**

ما مر(**نحو** : ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء ؛ فالتاء : ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع علىٰ أنه نائب الفاعل ، وأصل المثال : ضربني زيد ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه ، فتعذر النطق به علىٰ هيئة الاتصال ، فعدل إلىٰ ما يرادفه وهو تاء المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل لما مر ، فصار المثال كما ترىٰ ، وقس عليه غيره (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء ؛ فنا : ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع علىٰ أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح

ما مر) في (الفاعل) من كون اثنتين منها للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب (**نحو : ضربت ، بضم التاء والضاد وسكون الباء؛ فالتاء: ضمير متصل بارز للمتكلم وحده**) مذكراً كان أو مؤنثاً (**في محل رفع علىٰ أنه نائب الفاعل ، وأصل**) هـٰذا (**المثال**) قبل بنائه للمفعول : (**ضربني زيد ، فحذف الفاعل**) الذي هو زيد (**وأقيم المفعول وهو الياء مقامه**) أي : مقام الفاعل (**فتعذر النطق به**) بضمير الياء (**علىٰ هيئة الاتصال**) وصورته (**فعدل**) عن الياء (**إلىٰ ما يرادفه**) أي : يوافق الياء في كونه للمتكلم وحده من الضمائر المنفصلة (**وهو**) أي : الذي يرادف الياء بما ذكر (**تاء المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل**) عن صيغتها مع الفاعل (**لما مر**) في أوائل هـٰذا الباب من قوله : (فالتبس بالفاعل صُورةً فاحتيج إلىٰ تمييز أحدهما عن الآخر ، فغير عامله عن صيغته الأصلية) (**فصار المثال**) المذكور ؛ يعني : ضربني زيد علىٰ صيغة المبني للفاعل (**كما ترىٰ**) يعني : قوله : (**ضربت**) علىٰ صيغة المبني للمفعول (**وقس عليه**) أي : علىٰ (ضربت) (**غيره**) من نحو : ضربنا ؛ يعني: أن أصله: ضربنا زيد ، ومن ضربت ؛ يعني : أن أصله ضربك زيد. . . إلخ .

(**وضربنا : بضم الضاد وسكون الباء ؛ فنا : ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع علىٰ أنه نائب الفاعل ، وضربت : بضم الضاد وسكون الباء وفتح**

التاء ؛ فالتاء : ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع علىٰ أنه نائب الفاعل ، فهٰذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً ، لاشتمالها علىٰ أعرف الضمائر ، وهي باعتبار كونها مفردة أصل ؛ لكونها مثناة أو مجموعة ، والبقية أشار إليها بقوله : (. . . إلىٰ آخر ما تقدم) في (فصل الضمير) وهي : ضربت بكسر التاء ، وضربتما، وضربتم ، وضربتن ، وضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا، وضربن

التاء ؛ فالتاء : **ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع علىٰ أنه نائب الفاعل**) وأصله ضربك زيد ، فحذف الفاعل لغرض من الأغراض ؛ كالإبهام ، وأقيم المفعول وهو الكاف مقامه ، فتعذر النطق به علىٰ هيئة الاتصال ، فعدل إلىٰ ما يرادفه وهو تاء المخاطب ، وغيرت صيغة الفعل عن هيئتها الأصلية فصار (ضربت) بضم الضاد وكسر الراء ، وسكون الباء وفتح التاء ، وقس عليه بقية الأمثلة (**فهٰذه**) المذكورة في كلام المصنف (**ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً**) دون غيرها (**لاشتمالها علىٰ أعرف الضمائر**) وهو ما للمتكلم ، ثم ما للمخاطب (**وهي**) : أي : هٰذه الثلاثة المذكورة في كلامه (**باعتبار كونها مفردة**) مذكرة ؛ يعني : ضربت بفتح التاء (**أصل**) لغيرها من ضربت ، وضربتما ، وضربتم ، وضربتن (**لكونها**) أي : لكون ذلك مؤنثة ، أو (**مثناة** ، **أو مجموعة**) والمفرد المذكر أصل للكل .

(**والبقية**) أي : بقية أمثلة الضمائر (**أشار**) المصنف (**إليها**) أي : إلى البقية (**بقوله**) : انته (. . . **إلىٰ آخر ما تقدم في « فصل الضمير » وهي**) أي : تلك البقية التي تقدمت هناك (**ضربت بكسر التاء**) للمؤنثة المخاطبة (**وضربتما**) للمثنىٰ مطلقاً (**وضربتم**) للجمع المذكر (**وضربتن**) للجمع المؤنث (**وضرب**) للمذكر الغائب (**وضربت**) للمؤنثة الغائبة (**وضربا**) للمثنى الغائب مطلقاً (**وضربوا**) لجمع الذكور الغائبين (**وضربن**) لجمع الإناث الغائبات .

(**لكن يبنى الفاعل**) في جميع هاذه المثل (للمفعول) بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ؛ لأنه ماض .

(**وينوب عن الفاعل**) بعد حذفه (**واحد من أربعة : الأول**) منها : (**المفعول به كما تقدم**) أمثلته من الظاهر والمضمر ، وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ، ولهاذا قدمه .

نعم ؛ لا تجوز نيابة المفعول الثاني من (باب ظن) ، ولا الثالث من

وقوله : (لكن) استدراك علىٰ قوله : (. . . إلىٰ آخر ما تقدم) رفع به توهم ، كون صيغة الفعل هنا علىٰ صيغة المبني للفاعل ؛ لأن ما تقدم هناك . . كان علىٰ صيغة المبني للفاعل ، فقال : لكن (**يبنى الفاعل**) هنا (**في جميع هاذه المثل**) التي أشرنا إليها بقولنا : (. . . إلىٰ آخر ما تقدم) (**للمفعول**) لا للفاعل ، كما هو المعلوم فيما تقدم ، وبناؤه للمفعول هنا (**بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ؛ لأنه ماض**) .

ثم استأنف الكلام في بيان عدد ما ينوب عن الفاعل فقال : (**وينوب عن الفاعل بعد حذفه**) لغرض من الأغراض السابقة (**واحد من أربعة : الأول منها : المفعول به كما تقدم**) ت (**أمثلته من الظاهر والمضمر ، وهو**) أي : المفعول به (**النائب عن الفاعل بالأصالة**) بدليل عدم نيابة غيره إلا عند تعذره ؛ لشدة احتياج الفعل إليه بعد استيفاء الفاعل (**ولهاذا**) أي : ولأجل كونه النائب بالأصالة (**قدمه**) المصنف في الذكر .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قول المصنف : (الأول : المفعول به) رفع به ما يتوهم من إطلاقه المفعول به من نيابة هاذه المستثناة مناب الفاعل ، فقال : نعم (**لا تجوز نيابة المفعول الثاني من « باب ظن » ، ولا**) نيابة المفعول (**الثالث من**

(باب أعلم) ، ولا الثاني من (باب أعطىٰ) إن أوقع في لبس .

(**الثاني** : **الظرف**) المختص المتصرف ، مكانياً كان أو زمانياً ؛ فالأول (**نحو** : جلس **أمامك** ، و) الثاني نحو : (صيم رمضان ، **الثالث** : **الجار والمجرور**) بشرط الاختصاص ، وألا يلزم الحرف الجار وجهاً واحداً في الاستعمال ؛ كمذ ورب ، ولم يكن للتعليل ....

« **باب أعلم** » ، **ولا**) نيابة المفعول (**الثاني من** « **باب أعطىٰ** ») .

وقوله : (**إن أوقع**) نيابة ما ذكر (**في لبس**) راجع إلى الأنواع الثلاثة المذكورة قبلها ، وقد تقدم في « التتمة » بسط الكلام في هـٰذا المقام فراجعها ، فلا عود ولا إعادة ، والله أعلم .

(**الثاني**) مما ينوب مناب الفاعل : (**الظرف المختص المتصرف**) وقد تقدم الكلام فيهما ثَمَّ (**مكانياً كان**) ذلك الظرف (**أو زمانياً** ؛ **فالأول نحو** : **جلس أمامك** ، **والثاني نحو** : صيم **رمضان**) أصله صوم رمضان ؛ استثقلت الكسرة على الواو ، ثم نقلت إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركته فقلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار صيم بوزن (قيل) لأنه من (باب قال) .

(**الثالث**) من الأربعة : (**الجار والمجرور بشرط الاختصاص**) والمراد بـ(الاختصاص فيه) : اختصاص المجرور بالإضافة نحو : سير بأبيك ، أو بـ(أل) نحو : سير بالرجل ، ولا يجوز سير برجل .

(**و**) بشرط (**ألا يلزم الحرفُ الجار وجهاً واحداً في الاستعمال** ؛ **كمذ**) ومنذ ؛ لأنهما لا يجران إلا الزمان (**و**) كـ(**رب**) لأنها لا تجر إلا النكرة .

(**و**) الحال أنه (**لم يكن**) الجار (**للتعليل**) وذلك ؛ كاللام والباء ومن ؛ لأن المجرور بها مفعول لأجله ، فلا يقال : خُرِجَ لإكرام عمرو ، والجمهور علىٰ منع

(نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾) ، وظاهر كلامه : أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك ، والتحقيق : أنه المجرور فقط ؛ لأنه المفعول حقيقة ، والجار : إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(الرابع : المصدر) المختص المتصرف (نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾) ، ونحو : ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾ أي : عفو

نيابته ؛ خلافاً للأخفش ، وعلة المنع كما قال الخفاف : (أن المفعول لأجله مبني علىٰ سؤال مقدر ، فكأنَّهُ مِن جملة أخرىٰ ، وبهـٰذا يعلل منع نيابة الحال) انتهىٰ « يس على المجيب » .

ومثال المجرور المتوفر للشروط (نحو) قوله : (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، وظاهر كلامه) أي : كلام المصنف (أن النائب) عن الفاعل (هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك) في « التسهيل » ، و« شرح الكافية » ، ونقل ترجيحه عن ابن هشام ، لـٰكن قال في « الارتشاف » : (لم يذهب إلىٰ ذلك أحد ؛ بل مذهب البصريين : أن النائب هو المجرور وحده كما قال الشارح) .

(والتحقيق : أنه) أي : أن النائب هو (المجرور فقط ؛ لأنه المفعول حقيقة ، والجار : إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم) فهو في محل رفع ، كما أنه بعد المبني للفاعل في محل نصب ، وعند الفراء : النائب هو الحرف وحده ، وهـٰذا مرغوب ؛ إذ الحرف لا حظ له في الإعراب أصلاً . انتهىٰ من « الخضري » .

(الرابع) مما ينوب عن الفاعل : (المصدر المختص المتصرف) والمختص من المصدر : ما اختص بنوع ما من الاختصاص ؛ كتحديد العدد ، وبيان النوع ، والمتصرف منه : هو ما فارق النصب على المصدرية ، فخرج به نحو : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴾ ، ومثاله المتوفر للشروط (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ ، ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾ أي : عَفْوٌ)

مَا من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة ؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه ، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهـٰذه الصفة ، فإذا قلت : ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره. . تعين في هـٰذا المثال زيد ؛ للنيابة ، ومع عدمه : فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وينبغي كما قيل:

أن كل ما كان عناية المتكلم

(مَا من جهة أخيه) ، فخرج غير المختص ، فلا يجوز ضُرب ضَرْبٌ .

(ولا ينوب غير المفعول به مما ذكر معه) من الظرف ، والجار والمجرور ، والمصدر (مع وجوده) أي : مع وجود المفعول به (بل يتعين هو للنيابة ؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه ، فإن الضرب مثلاً) في نحو : قولك ضرب زيد عمراً (كما أنه) أي : أن الضرب (لا يمكن تعقله) أي : وجوده (بلا ضارب ، كذلك لا يمكن تعقله) أي : تصور الفعل في خارج العقل (بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل) وباقيها ؛ كالمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه .

(فإنها) أي : فإن سائر المفاعيل (ليست بهـٰذه الصفة) والمثابة ؛ لأن الفعل يتعقل بغير ذكرها (فإذا قلت : ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره. . تعين في هـٰذا المثال زيد) الذي هو المضروب (للنيابة) مناب الفاعل (ومع عدمه) أي : ومع عدم ذكر زيد (فالجميع) أي : جميع هـٰذه المذكورات مع الفاعل (سواء) أي : مستوية (في جواز وقوعها موقعه) أي : موقع الفاعل (من غير ترجيح لأحدهما) أي : لأحد هـٰذه المذكورات (على الآخر ، وينبغي كما قيل) هـٰذا القول عند بعضهم أن يقال : (أن كل ما كان عناية المتكلم) أي : قصده

بذكره أشد هو . . أولىٰ بالنيابة ، وقد نقل عن سيبويه مثل هـٰذا وإن وجد المفعول به ، وأشار بقوله : (غالباً) إلىٰ ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده ، واختاره ابن مالك ؛ لورود السماع به ؛ كقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ، وقول الشاعر :

أتيــح لــي مــن العــدا نــذيــرا   بــه وقيــت الشــر مستطيــرا

واهتمامه (**بذكره**) من هـٰذه المذكورات مع الفاعل (**أشد هو . . أولىٰ بالنيابة**) عن الفاعل (**وقد نقل عن سيبويه مثل هـٰذا**) القول ، وقوله : (**وإن وجد المفعول به**) غاية لقوله : (أولىٰ) .

(**وأشار**) المصنف (**بقوله : غالباً إلىٰ ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده**) أي : مع وجود المفعول به (**واختاره**) أي : اختار جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده (**ابن مالك**) في بعض كتبه (**لورود السماع**) أي : الكلام المسموع من فصحاء العرب (**به**) أي : بنيابة غير المفعول به مع وجوده وذلك (**كقراءة أبي جعفر**) المدني : هو يزيد بن القعقاع ، توفي بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨هـ) ، قوله تعالىٰ : (﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾) فإنه أناب عن الفاعل الجار والمجرور مع وجود المفعول به ، (و) كـ(**قول الشاعر** :

أتيــح لــي مــن العــدا نــذيــرا   بــه وقيــت الشــر مستطيــرا)

(أتيح) أي : قدر الله لي نذيراً من العدا ؛ أي : منذراً مخوفاً لي من شر العدو (به) أي : بذلك النذير (وقيت) أي : حفظت من الشر والضرر حالة كون ذلك الشر مستطيراً ؛ أي : منتشراً ، فأناب الشاعر عن الفاعل الذي هو لفظ الجلالة ، الجار والمجرور الذي هو لي مع وجود المفعول به الذي هو نذيراً وقوله : (من العدا) متعلق بـ(نذيراً) وقوله : (مستطيراً) حال من (الشر) .

وأجيب : بأن القراءة شاذة ، والبيت ضرورة ، وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد إلى (الغفران) المفهوم من قوله تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرُوا ﴾ أي : ليُجْزى الغفران قوماً ، فما أقيم إلا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني ....

(وأجيب) عما ورد من القراءة : (بأن القراءة شاذة) لا يحتج بها ، وهـٰذا مبني علىٰ أن الشاذة ما وراء السبعة ؛ لأن أبا جعفر كان من العشرة ، وهو اختيار طائفة من الفقهاء والأصوليين ، وذهب كثير منهم إلىٰ أن الشاذة ما وراء العشرة ، فلا تكون القراءة علىٰ هـٰذا شاذة ، فيستدل بها . انتهىٰ « ش » .

(و) أجيب أيضاً : بأن نيابة الجار والمجرور في (البيت ضرورة) فلا يحتج به ، (و) أجيب أيضاً : (باحتمال أن النائب في الآية) المذكورة (ضمير مستتر في الفعل) أي : في (يجزىٰ) (عائد) ذلك الضمير (إلى « الغفران » المفهوم من قوله تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرُوا) لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾ ، (أي : ليجزى الغفران قوماً) فلا دليل لهم فيها ؛ لجواز أن يكون الأصل : ليجزى الله الغفران قوماً بما كانوا يكسبون ، ثم حذف الفاعل وهو لفظ الجلالة ؛ للعلم به ، وأضمر الغفران ؛ لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾ ، فارتفع واستتر في الفعل ، وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور ، كما قال الشارح .

(فما أقيم إلا المفعول به غايته) أي : غاية هـٰذا الاحتمال ومفاده (أنه) أي : أن النائب عن الفاعل هو (المفعول الثاني) وهو الغفران ؛ لأنه المأخوذ ، والمفعول الأول حينئذ يكون قوماً ؛ لأنه الآخذ ؛ لأن الأصل : ليجزي الله قوماً الغفران بما كانوا يكسبون ؛ أي : أن النائب هو المفعول الثاني لا الجار والمجرور .

وهو جائز (وإذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعدياً لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر . . تعين نيابة الأول على الأصح ، ونصب الثاني نحو : ظن زيد قائماً ، ولا يجوز ظن زيداً قائم ، أو ليس أصلهما ذلك (. . جعل أحدهما نائباً عن الفاعل) والأولىٰ نيابة الأول (وينصب الثاني) أي : الآخر وجوباً لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً . . . .

(وهو) أي : إنابة المفعول (جائز) أي : وإنابة المفعول الثاني في (باب كسا) جائزة عند أمن اللبس ، وهـٰذا منها . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

(وإذا كان الفعل المبني للمفعول متعدياً لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر) وذلك في (باب ظن) (. . تعين نيابة) المفعول (الأول على الأصح ، ونصب) المفعول (الثاني) على المفعولية (نحو : ظن زيد قائماً ، ولا يجوز) نيابة الثاني بأن يقال : (ظن زيداً قائم) لأن الغالب في المفعول الثاني كونه مشتقاً وهو ؛ أي : المفعول الثاني إذا ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل ؛ لأنه مسند إليه للفعل المبني للمفعول ، فرتبته التقديم ؛ لكونه مسنداً إليه بأن يقال : ظن قائم زيداً ، ففي (قائم) ضمير مستتر يعود علىٰ (زيد) وهو ؛ أي : زيد متأخر لفظاً ورتبةً ؛ لأنه مفعولٌ غير نائبٍ عن الفاعل ، وقائمٌ متقدمُ الرتبة ؛ لأنه نائب عن الفاعل ، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر ، وهـٰذا القول اختاره أبو موسى الجزولي ، وابن هشام الخضراوي ، وقيل : يجوز نيابة الثاني في (باب ظن) إن لم يوقع في لبس نحو : ظن قائم زيداً ، ويمتنع إن أوقع في لبس نحو : ظن عمرو زيداً إذا كان مفعولاً ثانياً . انتهىٰ من « التصريح مع التوضيح » .

(أو) كان الفعل متعدياً إلى اثنين (ليس أصلهما ذلك) أي : المبتدأ والخبر (. . جعل أحدهما) أي : أحد المفعولين أياً كان (نائباً عن الفاعل ، والأولىٰ نيابة الأول وينصب الثاني ؛ أي : الآخر وجوباً لفظاً إن لم يكن) الثاني (جاراً ومجروراً

(نحو : **أعطي زيد درهماً**) وأعطي زيداً درهم ، وإن يكنه . . فهو منصوب المحل ، وعلة ذلك : أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك نائبه ، وقد تقدم أن الثاني من (باب أعطىٰ) يمتنع إقامته إن أوقع في لبس .

نحو : أعطي زيد درهماً) علىٰ نيابة الأول (**وأعطي زيداً درهم**) علىٰ نيابة الثاني (**وإن يكنه**) أي : وإن يكن المفعول الثاني جاراً ومجروراً (. . **فهو**) أي : المفعول الثاني (**منصوب المحل**) نحو : أعطي زيد بدرهم (**وعلة ذلك**) أي : وعلة وجوب نصب الثاني وسببه (**أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك**) أي : فكما لا يكون الفاعل إلا واحداً لا يكون (**نائبه**) أي : نائب الفاعل إلا واحداً (**وقد تقدم**) عند قول المصنف : (وينوب عن الفاعل واحد من أربعة : الأول : المفعول به . . .) إلخ ، (**أن الثاني من « باب أعطىٰ » يمتنع إقامته**) أي : إنابته مناب الفاعل (**إن أوقع**) ذلك ؛ أي : إنابته مناب الفاعل (**في لبس**) واشتباه ؛ أي : تقدم بقولنا هناك : (نعم ؛ لا يجوز نيابة المفعول الثاني من (باب ظن) ، ولا الثالث من (باب أعلم) ، ولا الثاني من (باب أعطىٰ) إن أوقع في لبس واشتباه ؛ يعني : إذا بني الفعل للمفعول في (باب أعطىٰ) . . تعين نيابة الأول فتقول : أعطىٰ زيد عمراً ، ولا يجوز نيابة الثاني ، سواء تقدم أو تأخر للالتباس ، فلا تقول : أعطىٰ زيداً عمرو علىٰ أن (عمراً) هو المفعول الثاني ؛ لأن كلاً منهما يصلح أن يكون معطىً ، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب ، فلو قيل : أعطىٰ عمرو زيداً ، أو أعطىٰ زيداً عمرو . . لتوهم أن (عمراً) هو الآخذ (وزيد) مأخوذ مع أن المراد العكس ، وأما إذا لم يوقع إنابة الثاني في لبس نحو : أعطىٰ زيداً درهم . . فيجوز ؛ لأنه علىٰ هيئة المفعول المنصوب بكونه مأخوذاً ، لا علىٰ هيئة نائب الفاعل بكونه آخذاً ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من « التصريح » كما مر .

باب المبتدأ والخبر

[ص] : المبتدأ : هو الاسم المرفوع

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المبتدأ والخبر)

وهما النوعُ الثالث والرابع من المرفوعاتِ العشرةِ ، وجمَعهما في باب واحد ؛ لأن الخبر ملازم للمبتدأ ، وإن كان المبتدأ لا يَلْزَم الخبرَ نحو : أقائم الزيدان ، وما مضروب العمران والتسميةُ بـ(المبتدأ والخبر) هي التسمية الشهيرةُ ، وسيبويه يقول : (المَبْنِيُّ والمبنيُّ عليه) ، والمنطقيون يقولون : (الموضوعُ والمحمولُ) ، والبُلغَاء يقولون : (المسندُ والمسندُ إليه) ، وأَخَّرهما عن الفاعِل ونائبِهِ ؛ لأن عاملهما معنوي ، وعاملُ الفاعل لفظي ، وما كان عاملُه لفظياً أقوىٰ مما عامله معنوي ، ثم عَرَّفَ المصنف المبتدأ المصطلح عليه عند النحاة فقال : (**المبتدأ**) هو لغةً : ما يُبْدَأُ به الشيءُ ، ولذلك سمي به المبتدأ المصطلح عيه ، واصطلاحاً : (**هو الاسم**) خرج به الفعل والحرف فلا يقعان مبتدأ ؛ لعدم كونهما مسنداً إليه ، الصريح أو المؤول بالصريح .

والصريح : ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلىٰ تأويل ؛ كالله ربنا ، ومحمد نبينا .

والمؤول : ما يحتاج في جعله مبتدأ إلىٰ تأويل نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

(**المرفوع**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً نحو : زيد والفتىٰ ، والقاضي ، وغلامي ، وهٰذا قائمون ، **والمرفوع ضابطه** : هو ما اشتمل علىٰ علم الرفع من الضمة وما ناب عنها ؛ كالواو والألف ، وقيد بـ(المرفوع) : ليعلم أنه لا يكون منصوباً إلا إذا دخل

العاري عن العوامل اللفظية ،

عليه ناسخ ؛ كإن وأخواتها ، ولا يكون مجروراً إلا إذا دخل عليه حرف الجر الزائد ، أو الشبيه بالزائد .

(**العاري**) أي : المجرد (**عن**) جنس (**العوامل اللفظية**) الناسخة للابتداء غير الزائدة وما أشبهها قيد بـ(اللفظية) : لإخراج المعنوية ؛ لأن المبتدأ لم يتجرد عنها ؛ لأنه مرفوع بالابتداء على الراجح ، فأشار بهذا القيد إلىٰ أنه ماش على الراجح في رافعه .

فإن قلت : التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ، فإن التجرد يقتضي سبق ما تجرد منه ، ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجرد منه . . قلت : في الجواب سلمنا ذلك ، لكن قد ينزل الإمكان منزلة الوجود ، فنزل إمكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل ، فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجرد .

وقولنا : (غير الزائدة أو ما أشبهها) قيد في القيد ؛ فهو لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد ؛ فمن الأول : بحسبك درهم ، فإن (حسبك) : مبتدأ ، والباء : زائدة ، ومن الثاني قوله :

لعل أبي المغوار منك قريب

فـ(أبي) : مرفوع علىٰ أنه مبتدأ (وقريب) : خبر (ومنك) : متعلق به ، ودخلت (لعل) لمجرد إفادة التوقع لا للتعدية ، كما تدخل (ليت) لإفادة التمني .

فإن قلت : حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن . . قلت : أجيب عنه : بأن العوامل اللفظية إذا أطلقت . . إنما تنصرف إلىٰ ما ليس زائداً ولا شبيهاً بالزائد . انتهىٰ من أبي « النجا » .

وهو قسمان : ظاهر ومضمر ، فالمضمر :

فإن قلت : ما الفرق بين الزائد والشبيه بالزائد مع أن كلاً منهما لا يتعلق بشيء. . . قلت : الفرق بينهما : أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنىٰ عليه ؛ كالباء في (بحسبك درهم) ، والشبيه بالزائد : يتوقف المعنىٰ عليه ؛ كلعل في المثال المذكور ، فإنها تفيد الترجي ، فلو حذفت. . لم يبق ما يدل عليه . انتهىٰ « حمدون » .

(وهو) أي : المبتدأ من حيث هو (قسمان) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ، وقولنا : (من حيث هو) حيثية إطلاق ، كما في قولك : الإنسان من حيث هو إنسان جسم ، والمعنىٰ هنا : والمبتدأ مطلقاً ؛ أي : من غير نظر إلىٰ كونه ظاهراً أو مضمراً ، وهـٰذا جواب عما يقال : يلزم تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وغيره ؛ لأن كل مبتدأ : إما ظاهر أو مضمر ، وحاصل الجواب : أن المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من الظاهر أو المضمر ، فإن المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر إلىٰ كونه ظاهراً أو مضمراً ، وهـٰكذا يقال في سائر التقسيمات . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(ظاهر) : وهو ما ليس مضمراً فيشمل الاسم الموصول ، واسم الإشارة .

(ومضمر) منفصل قيدنا بـ(المنفصل) : وهو ما يصح الابتداء به ، ويقع بعد إلا اختياراً إخراجاً للمتصل : وهو ما لا يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا اختياراً ؛ لأن المتصل لا يقع مبتدأ .

(فالمضمر) قدمه علىٰ طريق اللف والنشر المشوش ، وهو من المحسنات اللفظية البديعية لقصر الكلام عليه ؛ أي : فالمضمر الذي يقع مبتدأ اثنتا عشرة كلمة بحسب ما في الخارج ، وإلا. . فثمانية عشر نوعاً : اثنان للمتكلم ، وخمسة

أنا وأخواته التي تقدمت في (فصل المضمر) ، والظاهر قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر ؛

للمخاطب ، وخمسة للغائب وهي : (أنا) للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (**وأخواته التي تقدمت في « فصل المضمر »**) أي : أخوات (أنا) ونظائره في كونها ضميراً منفصلاً في محل رفع وهي ؛ أي : تلك الأخوات (نحن) لمثنى المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، ولجمعه كذلك ، و(أنت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب ، و(أنت) بكسرها للمفردة المؤنثة المخاطبة ، و(أنتما) للمثنى المخاطب مطلقاً ، و(أنتم) لجمع المذكر المخاطب ، و(أنتن) لجمع المؤنث المخاطب ، و(هو) للمذكر الغائب ، و(هي) للمؤنثة الغائبة ، و(هما) للمثنى الغائب مطلقاً ، و(هم) لجمع المذكر الغائب ، و(هن) لجمع المؤنث الغائب .

(**و**) المبتدأ (**الظاهر**) من حيث هو لا بقيد كونه مبتدأ له خبر ، أو مبتدأ ليس له خبر ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، فالحيثية حيثية إطلاق لا حيثية تقييد كما مر آنفاً .

(**قسمان**) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء : أحدهما : (**مبتدأ**) مسند إليه (**له خبر**) وهو الكثير في كلامهم (**و**) ثانيهما : (**مبتدأ**) مسند إلىٰ غيره لا خبر له بل (**له مرفوع**) فاعلاً كان أو نائبه (**سد**) ذلك المرفوع (**مسد الخبر**) أي : استغنىٰ به عن ذكر الخبر ، لا بمعنىٰ أن الخبر حذف وقام هٰذا المرفوع مقامه ، وشرط هٰذا المرفوع الذي قام مقام الخبر : أن يكون اسماً ظاهراً نحو : أقائم الزيدان ، أو ضميراً منفصلاً نحو : أقائم أنتما ؛ **فالمبتدأ الأول** ؛ **أَعْنِي** : المبتدأ الذي له خبر **قسمان** : حقيقي وحكمي : **فالحقيقي أيضاً قسمان** : عار وغير عار ؛ **فالعاري ثلاثة أقسام** : **الأول** : الصريح الحقيقي نحو : زيد قائم ، وهٰذا ضارب ، والذي في الدار قاعد .

والثاني : الصريح الحكمي نحو : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) .

والثالث : المؤول بالصريح نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

وغير العاري قسمان : **مجرور بحرف زائد** نحو : بحسبك درهم ، **ومجرور بحرف شبيه بالزائد** نحو : رب رجل كريم لقيته ، **والحكمي** : نحو : أقل رجل يقول ذلك ؛ لأن صفة النكرة قائمة مقام الخبر في تمام الفائدة .

والقسم الثاني من المبتدأ ؛ أعني : مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر **قسمان** : حقيقي ومؤول : **فالأول** : خمسة أنواع : **اسم الفاعل** نحو : أضارب الزيدان .

واسم المفعول نحو : أمضروب العمران .

وأمثلة المبالغة نحو : أضراب أنتما .

والصفة المشبهة نحو : أَحَسنٌ وجهُ زيد .

واسم التفضيل نحو : هل أَحْسَنُ في عينِ زيد الكحلُ منه في عين غيره .

والثاني ؛ أعني : المؤول ثلاثة أنواع : **الأول** : (ذو) بمعنىٰ صاحب نحو : أذو مال العمران ؛ أي : صاحبه .

والثاني : أسماء النسب نحو : أقرشي الزيدان ؛ أي : هل منسوب إلىٰ قريش .

والثالث : المصدر نحو : أَعَدْلٌ أبوك ؛ أي : أعادل أبوك .

وشرط كون هٰذا الوصف مبتدأ خمسةٌ : **الأول** : الاعتماد علىٰ حرف النفي .

والثاني : الاعتماد علىٰ شبه النفي ؛ كالاستفهام .

والثالث : أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً .

والرابع : أن يكون مكتفياً بمرفوعه .

فالأول نحو : الله ربنا ، ومحمد رسول الله .

والثاني : هو اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي ،

والخامس : أن يكون نكرة .

(فـ) مثالُ المبتدأ (**الأول**) وهو الذي له خبر (**نحو**) : الله ومحمد من قولك : (**الله ربنا ، ومحمد رسول الله**) صلى الله عليه وسلم ، وتقول في إعراب المثالين : (الله) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر قال الأزهري : (الابتداء : هو عبارة عن الاهتمام بالشيء ، وجعله أولاً بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول) .

وقال ابن هشام : (والابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد إليه) ، (ربنا) : خبر ومضاف إليه ، و(محمد) : مبتدأ مرفوع بالابتداء (رسول الله) : خبر ومضاف إليه .

فإن قلت : كم جملة الأقوال الجارية في رافع المبتدأ والخبر . . قلت : جملتها أربعة : **الأول** : أن الرافع للمبتدأ الابتداء ، وللخبر المبتدأ .

والثاني : أن كلاً منهما رافع للآخر .

والثالث : إن الابتداء رافع لهما .

والرابع : إن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، والصحيح منها : الأول ، وأضعفها : الأخير ؛ لما فيه من اجتماع عاملين علىٰ معمول واحد .

(و) المبتدأ (**الثاني**) و(**هو**) الذي لا خبر له ؛ بل له مرفوع سد مسد الخبر ؛ إما (**اسم الفاعل و**) إما (**اسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي**) سواء كان بحرف كما سيأتي في المتن ، أو بفعل نحو : ليس قائم العمران ، وإعرابه : (ليس) : فعل ماض ناقص تعمل عمل (كان) ، (قائم) اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة

أو استفهام نحو : أقائم زيد ، وما قائم الزيدان ، وهل مضروب العمران ، وما مضروب العمران ، ....

(العمران) : فاعلٌ قائمٌ سَدَّ مسدَّ خَبر (ليس) مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، أو كان باسمٍ نحو : غَيْرُ قائمِ الزيدان ، فـ(غَيرُ) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، و(قائم) : مضاف إليه ، و(الزيدان) : فاعل قائم سَدَّ مسد الخبر مرفوع بـ(قائم) ، وعلامةُ رفعه الألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

(أو) تقدَّم عليهما (استفهامٌ) سواء كان بحرف كما سيأتي في المتن ، أو باسم نحو : كيف جالسٌ العمران ، وإعرابه : (كيف) : اسم استفهام يستفهم به عن الحال في محل النصب على الحال من (العمران) مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وقُدِّم عليه ؛ لأنه مما يلزم الصدارة (جالس) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (العمران) : فاعل (جالس) سدَّ مسد الخبر مرفوع بـ(جالس) ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، مثالُ اسمِ الفاعل المعتمِدِ على الاستفهام (نحو : أقائم زيد) ، ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ .

(و) مثال المعتمد على النفي نحو : (ما قائم الزيدان) ، أو ما قائم أنتما .

(و) مثال اسم المفعول المعتمد على الاستفهام نحو : (هل مضروب العمران) أو هل مضروب أنتما .

(و) مثال اسم المفعول المعتمد على النفي نحو : (ما مضروب العمران) أو ما مضروب أنتم ، وإنما استغنىٰ هـٰذا القسم الثاني من المبتدأ عن الخبر بمرفوعه ؛ لأنه في معنى الفعل وتأويلِه بدليل أنه لا يُصغَّر ولا يوصف ، والفعل لا يخبر عنه ، فكذا ما في معناه لا يخبر عنه .

ولمَّا فرغ المصنف من تعريف المبتدأ وتقسيمه . . أخذ يتكلم فيما هو كالشرط له

ولا يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، والمسوغات كثيرة

فقال : (**ولا يكون المبتدأ**) الذي له خبر ، وهو القسم الأول من القسمين ، وأما القسم الثاني : وهو ما رفع مكتفىً به بعد نفي أو استفهام . . فهو لازمُ التنكير ، فلا يُعرَّفُ بوَجْهٍ من أَوْجُه التعريف ؛ لشدة شبهه بالفعل ، ولذلك انعقدَتْ الجملة منه ومِن مرفوعه ، فلا مَدْخَل له فيما نحن فيه ، قاله الدماميني .

(**نكرة**) لأنه محكوم عليه بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد من أن يكون معلوماً ؛ لأن الغرض من الإخبار عنه الإفادة ، والحكم على المجهول لا يفيد (**إلا**) إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص ، فتُقَرَّب من المعرفة بذلك المخصص ، فتحصل الإفادة في الإخبار عنها ، ويحصل ذلك التخصيص (**بـ**) أمر (**مسوغ**) أي : مُجَوز للابتداء بها .

(**والمسوغات**) أي : والأمور المسوغة للابتداء بها (**كثيرة**) أنهاها عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن عقيل في « شرح الألفية » إلىٰ أربعة وعشرين ، وابنُ عصفور في كتابه « المقرِّب » إلىٰ نيف وثلاثين ، وابنُ عنقاء في « الدرر البهية » إلىٰ أربعة وعشرين ، ثم قال : (وقد فُهِم من التمثيل أنه ربما اجتمع في الشيء الواحد مسوغاتٌ كثيرة) وأنت إذا بسطْتَها علىٰ طريقة ابن عقيل . . زادت علىٰ مئةِ مسوغ ، وجميعُ ما ذكروه يرجع إلىٰ خمس وعشرين ذكرتها في هـٰذا الكتاب : **الأول منها** : العموم نحو : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ .

والثاني : الاختصاص نحو : رجل من الكرام عندنا .

والثالث : تقدم الجار والمجرور نحو : في الدار رجل .

والرابع : تقدم الظرف نحو : عندك رجل .

والخامس : العطف عليها نحو : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ ﴾ .

والسادس : إرادة الحقيقة نحو : رجل خير من امرأة .

والسابع : الأعمال نحو : رغبة في الخير خير .

والثامن : إرادة معنى الفعل نحو : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ .

والتاسع : تقدم (إذا) الفجائية عليها نحو : خرجت فإذا أسد بالباب .

والعاشر : تقدم لام الابتداء عليها نحو : لَرجل قائم .

والحادي عشر : تقدم (لولا) عليها ؛ كقوله :

لولا اصطبارٌ لأَوْدَىٰ كُلُّ ذي مِقَة   لمَّا اسْتقلَّتْ مطَايـاهُـن للظُّعْـنِ

(واصطبار) : مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره : موجود .

والثاني عشر : تقدم (كم) عليها ؛ كقوله :

كـم عَمـةٌ لـك يـا جـريـر وخَـالـةٌ   فَـدْعَـاءُ قَـدْ حلبَـتْ علَـيَّ عشـاري

برفع (عمة) خبره (قد حلبَتْ) ، و(لك) صفته ، و(خالة) : مبتدأ حُذف خبره ؛ لدلالة الأول عليه و(فدعاء) : صفة (خالة) : وهي التي اعوجَّتْ أصابعُها لكثرة الحلب ، والعشار : جمع عُشَراء وهي الناقة الحامل .

والثالث عشر : الإبهام ؛ أي : قصدُ الإبهام بها ؛ كقول امرىء القيس :

أيـا هِنْـد لا تَنكِحـي بُـوهـةً   مُـرسَّعَـةٌ بَيْـنَ أَرْسَـاغِـهِ

والمرسَّعةُ : التميمةُ ، **والأرساغ** : جمع رُسْغ وهو الكوع ، **والبوهة** : الأحمق .

والرابع عشر : خَرْقُ العادة نحو : بقرةٌ تكلَّمَتْ .

منها : أن يتقدم على النكرة نفي ،

والخامس عشر : وقوعها جواباً لسؤالٍ ؛ كقولك رجلٌ في جواب من قال لك : من عندك رجلٌ ؛ أي : عندي رجل .

والسادس عشر : أَنْ تقع بَعْدَ واوِ الحال ؛ كقوله :

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أضَاءَ فمُذْ بَدَا مُحيَّاكَ أَخْفَىٰ ضَوْءهُ كُلَّ شَارِقِ

والسابع عشر : أن تكون عامَّةً نَحوُ : كُلٌّ يموتُ .

والثامن عشر : أن يكونَ فيها معنى التعجب نحو : ما أَحْسنَ زيداً .

التاسع عشر : التصغير نحو : رجيل عندي .

والعشرون : عطف المعرفة عليها نحو : رجل وزيد قائمان .

الحادي والعشرون : أن تكون مضافة نحو : عمل بر يزين صاحبه .

والثاني والعشرون : أن تكون اسم شرط نحو : من يقم . . أقم معه .

والثالث والعشرون : قصد التنويع ؛ كقوله :

فأَقْبلَتَ زَحْفاً على الركبتَينِ فثَوبُ لَبِسْتُ وثوبٌ أجُرّْ

والرابع والعشرون : أن يعطف عليها موصوف نحو : رجل وامرأة طويلة في الدار .

والخامس والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : إن ذهَبَ عَيْر . . فعَيرٌ في الرباط ، **والعير** : بفتح فسكون : الحمارُ ، وهذا مثل للرضا بالحاضِر وتَرْكِ الغائب .

وذكر المصنف منها نَحْوَ ستةٍ فقال : (**منها**) أي : من تلك المسوغات (**أن يتقدَّم على النكرة نفي**) بحرف ، فيجوز حينئذ الابتداءُ بها ؛ لأن النكرة إذا وقعَتْ في

أو استفهام نحو : ما رجل قائم ، وهل رجل جالس ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ .

ومنها : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ ﴾ .

حيِّزِ النفي . . أفادت عمومَ الأفراد وشمولَها ، فتعيَّنَتْ وتخصَّصَتْ بذلك الشمولِ .

(**أو استفهام**) بحرف ؛ لأن الاستفهام في معنى النفي ، فمثالُ النفي (**نحو** : **ما رجل قائم**) ، **وإعرابه** : (ما) : نافية (رجل) : مبتدأ مرفوع (قائم) : خبره ، وسوَّغَ الابتداءَ بالنكرة : تقدُّم (ما) النافية عليها ، ولم يُبَالَ باحتمالِ كون (ما) عاملةً عمَلَ ليس ؛ لأن المقام قرينةٌ ظاهرة في كونها مهملة .

(و) مثالُ الاستفهام نحو : (**هل رجل جالس**) ، **وإعرابه** : (هل) : حرف استفهام مبني على السكون (رجل) : مبتدأ (جالسٌ) : خبره ، (و) نَحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾) ، **وإعرابه** : الهمزة : للاستفهام الإنكاري مبنيةٌ على الفتح ، وإنما حُركت لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة للخفة مع ثقلِ البناء (إله) : مبتدأ مرفوع (مع) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف ، ولفظ الجلالة : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : كائن مع الله ، والجملة الاسمية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

(**ومنها**) : أي : ومن المسوغات (**أن تكون**) النكرة (**موصوفة**) بصفة يحصل بها التخصيص ؛ مذكورةً كانت تلك الصفة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ ﴾) ، فإن العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وصف بالمؤمن . . تخصَّص وقُرِّب من المعرفة ، فصح جعله مبتدأ ، **وإعرابه** : اللام : حرف ابتداء مبني على الفتح (عبد) : مبتدأ (مؤمن) : صفة له (خير) : خبر له ، والجملة بحسب ما في القرآن ، أو كانت تلك الصفة محذوفة نحو : السمْنُ منَوَان بدرهم

ومنها : أن تكون مضافة نحو : « خمسُ صلوات كتبهن الله » .

ومنها : أن يكون الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً مُقدَّمين على النكرة نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ،

(السمنُ) : مبتدأ أول مرفوع بالضمة (منوان) : مبتدأ ثان مرفوعٌ بالألف ؛ لأنه مثنىٰ وهو نكرة ، ولـٰكنَّه تخصَّص بصفة محذوفة تقديرُها : منوان منه بدرهم في محَلِّ الرفع خبر للمبتدأ الثاني .

(**ومنها**) : أي : ومن المسوغات أيضاً : (**أن تكون**) النكرة (**مضافة**) إلىٰ نكرة أو معرفة ، والمضاف لا يتعرف بالإضافة (**نحو : « خمس صلوات كتبهن الله »**) تعالىٰ علىٰ عباده ؛ أي : فرضهن عليهم في اليوم والليلة ، **وإعرابه** : (خمس) : مبتدأ (صلوات) : مضاف إليه ، وجملة (كتبهن الله) خبر المبتدأ ، مثال المضافة إلى المعرفة بالقيد المذكور نحو : مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود (فمثل وغير) كل منهما مبتدأ وهو نكرة ؛ لأن الإضافة إلى الضمير لا تفيده تعريفاً ؛ لأنه عريق في التنكير ، ولـٰكنه تخصص بالإضافة .

(**ومنها** : **أن يكون الخبر ظرفاً**) مختصاً بإضافته إلى اسم يصلح للإخبار عنه (**أو جاراً ومجروراً**) كذلك (**مقدمين على النكرة**) فإن تأخرا عنها نحو : مال عندي ، ورجل في الدار . . لم يصح الابتداء بالنكرة ، مثالهما : (**نحو** : **عندك رجل** ، **وفي الدار امرأة**) ، **وإعراب المثال الأول** : (عندك) : (عند) : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والكاف : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (رجل) : مبتدأ مؤخر ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً والتقدير : رجل كائن عندك ، وكذا إعراب المثال الثاني : (في الدار) : خبر مقدم (امرأة) : مبتدأ مؤخر .

(**و**) مثلهما (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾) : الواو بحسب ما في القرآن

﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾ ، وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن والفعل نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ ، أي : صومكم خير لكم .

(لدىٰ) : ظرف مكان بمعنىٰ عند في محل النصب على الظرفية المكانية مبني بسكون على الألف المنقلبة ياءً ؛ لاتصالها بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير يردان الأشياء إلىٰ أصولها ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً للزومها الإضافة وهو مضاف ، و(نا) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (مزيد) : مبتدأ مؤخر (﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾) : خبر مقدم ﴿ غِشَٰوَةٞ ﴾ : مبتدأ مؤخر .

(**وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً**) أي : منسبكاً (**من أن**) المصدرية (**والفعل**) المنصوب بها ، وتعبيره بـ(قد) يشعر بقلته في كلامهم وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ **أي : صومكم خير لكم**) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (أن) : حرف نصب ومصدر (تصوموا) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية مع أن المصدرية في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، (وخير) : خبره (لكم) : جار ومجرور متعلق بـ(خير) لأنه اسم تفضيل ، والتقدير : وصومكم خير لكم من الإفطار والتغذية .

فائدة

وللمبتدأ أحكام لا بد من ذكرها هنا وهي خمسة : **الأول** : أن يكون مرفوعاً .

والثاني : أن يكون مقدماً في الأصل ، وهـٰذان الحكمان معتبران في كل من المبتدأ الذي له خبر ، والذي ليس له خبر .

والخبر : هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ وهو قسمان :

والثالث : أن يكون مفرداً ، وهـٰذا خاص بالمبتدأ الذي ليس له خبر .

والرابع : أن يكون مطابقاً للخبر إفراداً وتثنية وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً .

والخامس : أن يكون محذوفاً ، وهـٰذان الحكمان في المبتدأ الذي له خبر .

ويحذف وجوباً في أربعة مواضع : **الأول** : أن يكون الخبر نعتاً مقطوعاً إلى الرفع نحو : ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .

والثاني : أن يكون الخبر مخصوص (نعم أو بئس) نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو .

والثالث : أن يكون الخبر قسماً صريحاً نحو قولهم : في ذمتي لأفعلن كذا ، فـ(في ذمتي) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : في ذمتي يمين .

والرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو : صبر جميل ، والتقدير : فصبري صبر جميل ؛ إذ أصله : اصبر صبراً جميلاً

ولما فرغ المصنف من أحكام المبتدأ . . أخذ يتكلم في تعريفِ الخبر وذِكْرِ أقسامِه : (**والخبر : هو الجزء**) من الكلام (**الذي تتم به الفائدة**) أي : تحصل به الفائدة التامة (**مع مبتدأ**) غير وصف رافع لمكتفىً به عن الخبر ؛ مفرداً كان ذلك الجزء ، أو جملة ، أو شبهها ، فخرج به : ما تمت به الفائدة مع غير مبتدأ ؛ كالفاعل ونائبه ، فإنه وإن تمت به الفائدة . . لـٰكن مع غير مبتدأ وهو الفعل ، وخرج أيضاً : مرفوع الوصف المكتفىٰ به عن الخبر نحو : ما قائم الزيدان ؛ لأنه وإن تمت به الفائدة . . لـٰكن رافعه لا خبر له ؛ لأنه في معنى الفعل والفعل لا خبر له .

(**وهو**) أي : الخبر من حيث هو لا من حيث كونه مفرداً فقط ، أو غير مفرد فقط (**قسمان**) أي : ذو قسمين لا ثالث لهما بدليل الاستقراء : أحدهما :

مفرد وغير مفرد ؛ فالمفرد نحو : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وزيد أخوك ، وغير المفرد : إما جملة . . . .

(مفرد) : والمفرد هنا : ما ليس جملةً أو شبيهاً بالجملة ، فخرج بقولنا : (هنا) مفرد (باب الإعراب) : وهو ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ، ولا ملحقاً بهما ، ومفرد (باب العلم) ، ومفرد (باب لا) ، (وباب النداء) كما سيأتي ؛ لأن المفرد له إطلاقات أربعة (وغير المفرد) : وهو ما كان جملةً ، أو شِبْهَهَا من الظرف والجار والمجرور (فـ) الخبر (المفرد) تجب مطابقته للمبتدأ ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ، مثال مطابقته للمبتدأ : إفراداً وتذكيراً (نحو : زيد قائم) فـ(زيد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (قائم) : خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، فهما تطابقا : إفراداً وتذكيراً ، وتارةً يتطابقان : إفراداً وتأنيثاً نحو : هند قائمة (و) تارةً يتطابقان : تثنية وتذكيراً نحو : (الزيدان قائمان) فكل منهما مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنىً (و) تارةً يتطابقان : جمعاً وتذكيراً نحو : (الزيدون قائمون) فكل منهما مرفوع بالواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم وتارة يتطابقان : تثنية وتأنيثاً نحو : الهندان قائمتان ، وتارة : جمعاً وتأنيثاً نحو : الهندات قائمات .

والخبر المفرد أيضاً من حيث الاشتقاق والجمود قسمان : مشتق : وهو ما تحمل ضميراً يعود على المبتدأ ؛ كالأمثلة السابقة آنفاً ، أو رفع اسماً ظاهراً نحو : زيد قائم أبوه وهو خمسة أنواع : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل .

(و) جامد : وهو ما لا يحتمل ضميراً ، ولا يدل علىٰ حدث نحو : (زيد أخوك) ، والزيدان أخواك .

(و) الخبر (غير المفرد) أربعة أشياء كما في أصله ؛ لأنه (إما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ ، وإلا . . كانت أجنبية عنه ، إلا إن كانت الجملة عين المبتدأ

اسمية نحو : زيد جاريته ذاهبة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ ،

لفظاً أو معنىً . . فلا يحتاج إلىٰ رابط يربطها بالمبتدأ نحو : خير الكلام : لا إلـٰه إلا الله (**اسمية**) وهي التي صدرت باسم (**نحو** : **زيد جاريته ذاهبة**) ، **وإعرابه** : (زيد) : مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة (جاريته) : مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وهو الرابط بين المبتدأ الأول وخبره (ذاهبة) : خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : زيد مخبر عنه بكون جاريته ذاهبة ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مستأنفة استئنافاً نحوياً ، والرابط للجملة الخبرية بالمبتدأ : تارةً يكون ضميراً مطابقاً للمبتدأ ؛ إفراداً وتذكيراً وفروعهما ، وذلك كالمثال المذكور .

(و) تارةً يكون اسم الإشارة نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (لباس) : مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة (لباس) : مضاف (التقوىٰ) : مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (ذلك) : (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع ، مبتدأ ثان مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، واللام لبعد المشار إليه ، أو لمبالغة البعد حرف لا محل له من الإعراب ، مبني على الكسر ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ؛ لأنها ضده ، والكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، وإنما حرك لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الحرف (خير) : خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول والتقدير :

و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ .

وإما جملة فعلية نحو : زيد قام أبوه ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ ،

ولباس التقوىٰ مخبر عنه بكونه خيراً ، والرابط : اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ بحسب ما في القرآن .

(و) تارةً يستغنىٰ عن الرابط بكون الجملة عين المبتدأ ، نحو قوله تعالىٰ : (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) ، وإعرابه : (قل) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود علىٰ (محمد) ، أو علىٰ كل من يصلح للخطاب ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً (هو) : ضمير الشأن في محل الرفع مبتدأ أول مبني على الفتح (الله) : مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة (أحد) : خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والرابط : كونها عين المبتدأ الأول في المعنىٰ ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ في محل النصب مقول لـ(قل) .

(**وإما جملة فعلية**) وهي التي صدرت بالفعل مثالها (**نحو : زيد قام أبوه**) ، وإعرابه : (زيد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (قام أبوه) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر المبتدأ ، والرابط : ضمير (أبوه) ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(و) نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾)، وإعرابه : (ربك) : مبتدأ ومضاف إليه (يخلق) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ ربك (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعول (يخلق) ، وجملة (يشاء) صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : ما يشاؤه ، وجملة (يخلق) من الفعل والفاعل جملة

﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ ، ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ .

صغرىٰ في محل الرفع خبر المبتدأ ، والرابط : الضمير المستتر في (يخلق) ، والجملة من المبتدأ مع خبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ بحسب ما في القرآن .

ومثله قوله : (﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾) ، وإعرابه : (الله) : مبتدأ (يقبض) : فعل وفاعله مستتر ، والجملة الفعلية جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر المبتدأ ، والرابط : الضمير المستتر في (يقبض) ، والجملة من المبتدأ مع خبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ بحسب ما في القرآن ، وجملة (يبسط) معطوفة علىٰ جملة (يقبض) .

ومثله قوله : (﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾) ، وإعرابه : (الله) : مبتدأ (يتوفى الأنفس) : فعل وفاعله مستتر ومفعول به ، والجملة الفعلية جملة صغرىٰ في محل الرفع خبر المبتدأ ، والرابط : الضمير المستتر في (يتوفىٰ) ، والجملة من المبتدأ مع خبره جملة كبرىٰ في ضمنها جملة صغرىٰ بحسب ما في القرآن .

واعلم : أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ اسمية كانت أو فعلية يجب أن يحكم علىٰ محلها بالرفع بمعنىٰ أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع . . لكان مرفوعاً ، ويشترط لهٰذه الجملة ثلاثة شروط : **الأول** : ألا تكون ندائية ، فلا يقال : زيد يا أخاه .

والثاني : ألا تكون مصدرة بـ(لٰكن) ، أو بـ(بل) ، أو بـ(حتىٰ) .

والثالث : أن تشتمل علىٰ ما يربطها بالمبتدأ إن لم تكن نفس المبتدأ في المعنىٰ ، أو في اللفظ بخلاف ما إذا كانت نفس المبتدأ في المعنىٰ نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، وفي اللفظ نحو : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۞ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ ، ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۞ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ ،

وإما شبه الجملة :

فلا تحتاج إلىٰ رابط لفظي ؛ لأنها عين المبتدأ .

والرابط أحد أربعة أشياء : **الأول** : العموم نحو : زيد نعم الرجل .

والثاني : اسم الإشارة نحو : لباس التقوىٰ ذلك خير لكم .

والثالث : تكرار المبتدأ لفظاً نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۞ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ ، أو معنىً نحو : زيد جاءني أبو عبد الله .

والرابع : الضمير نحو : زيد جاريته ذاهبة ، وقد أوصل بعضهم جملة الروابط إلىٰ عشرة ، كما أشار إليه الفَاسِيُّ في « حاشية الألفية » انتهىٰ « حمدون » .

واعلم أيضاً : أن الجملة تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام : كبرىٰ فقط ، وصغرىٰ فقط وصغرىٰ كبرىٰ باعتبارين : فالكبرىٰ فقط : ما وقع خبرها جملة ، ولم تقع خبراً ؛ كزيد قام أبوه ، وزيد جاريته ذاهبة .

والصغرىٰ فقط : هي التي وقعت خبراً لغيرها ؛ كقام أبوه ، وجاريته ذاهبة من المثالين السابقين ؛ ففي كل منهما جملتان : صغرىٰ وكبرىٰ .

والمحتملة لهما : ما وقع خبرها جملة ، وكانت هي خبراً لغيرها ، فإذا قلت : زيد أبوه غلامه منطلق ، اجتمعت فيه الثلاثة ؛ **فالصغرىٰ** : غلامه منطلق ، **والكبرىٰ** : زيد أبوه غلامه منطلق ، **والمحتملة** : أبوه غلامه . . . إلخ ، فإنها كبرىٰ باعتبار : أن خبرها جملة ، وصغرىٰ باعتبار : أنها خبر لما قبلها . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**وإما**) بكسر الهمزة معطوف علىٰ قوله : (وغير المفرد ؛ إما جملة اسمية ، وإما جملة فعلية) وإما (**شبه الجملة**) . . . إلخ ، من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة ، وقولهم : (شبه الجملة) من باب الاكتفاء ؛ لأن أصله شبه

وهو الظرف ، والجار والمجرور ؛ فالظرف نحو : زيد عندك ،

الجملة والمفرد ؛ لأنه باعتبار تقدير متعلقه : فعلاً ؛ كاستقر وحصل ، كما هو كذلك عند الكوفيين يشبه الجملة ، وباعتبار تقدير متعلقه : اسماً مفرداً ؛ كمستقر ، وكائن ، وحاصل كما هو عند البصريين ، كذلك يشبه المفرد .

وقوله : (وهو) أي : شبه الجملة (شيئان) كما في بعض النسخ كلام مستأنف سيق لبيان شبه الجملة ، وقوله : (الظرف) التام بدل من (شيئان) بدل تفصيل من مجمل ، سواء كان زمانياً أو مكانياً ، بشرط ألا يكون من الغايات ؛ كقبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ، فإنها تبنىٰ حينئذ على الضم ، فلا تقع خبراً ، ولا صفة ، ولا صلةً ، ولا حالاً ، كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة ، قال ابن هشام : (لكن يشكل عليهم قوله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾ ، لأنه وقع صلة) انتهىٰ من « الكواكب » .

(والجار والمجرور) التام أيضاً ، ولو قال : (والمجرور) .. لكان أولىٰ ؛ لأن المحل للمجرور وحده على الأصح لا لهما معاً ؛ خلافاً لابن مالك .

ثم شرط كل من الظرف والجار والمجرور : أن يكون تاماً : بأن تتم به الفائدة إذا قرن بالمبتدأ ، والتام في كل منهما : ما تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة : بأن يكون متعلقه كوناً عاماً ؛ كالاستقرار ، والحصول ، والكون ؛ إذ لا يخلو موجود منها ، وبهـٰذا القيد : خرج الناقص ، والناقص في كل منهما : هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه : بأن يكون متعلقه كوناً خاصاً نحو : زيد بك ، أو فيك ، أو عنك ؛ أي : واثق بك ، أو راغب فيك ، أو معرض عنك ، فلا يقع خبراً لعدم حصول الفائدة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(فـ) مثال (الظرف) المكاني التام الذي وقع خبراً عن الذات (نحو : زيد عندك) ، وإعرابه : (زيد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (عند) منصوب على

والسفر غداً ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ ، والجار والمجرور نحو : زيد في الدار ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً

الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والكاف : ضمير متصل في محل الجر مضاف مبني على الفتح ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : زيد كائن عندك ، ومثال الظرف المكاني التام الواقع خبراً عن المعنىٰ نحو : العلم عندك ، (و) مثال الظرف الزماني التام الواقع خبراً عن المعنىٰ نحو : (السفر غداً) ويمتنع وقوعه خبراً عن الذات ، فلا يقال : زيد اليوم ؛ لعدم الفائدة .

(و) من الإخبار بالظرف المكاني التام عن الذات (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (الركب) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أسفل) : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (منكم) : جار ومجرور صفة لـ(أسفل) ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : والركب كائنون أسفل كائناً منكم .

(و) مثال الإخبار بـ(**الجار والمجرور**) التام عن الذات (**نحو**) قولك : (**زيد في الدار** ، و) عن المعنىٰ نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، فلو كان الظرف والجار والمجرور غير تامين . . لم يقعا خبراً ؛ لعدم حصول الفائدة بالإخبار بهما حينئذ ، فلا يقال : زيد أمس ، ولا زيد بك .

(**ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً**) وإنما وجب حذفه ؛ لأنهما كالعوض ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، واختلف في ذلك المحذوف فمنهم : من قدره فعلاً : نظراً إلىٰ أن المقدر عامل في لفظ الظرف ، وفي محل الجار والمجرور ، والأصل في العمل : أن يكون للفعل .

تقديره : كائن أو مستقر ، ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال : زيد اليوم ، وإنما يخبر به عن المعاني نحو : الصوم اليوم ، والسفر غداً ، . . . .

ومنهم : من قدره اسماً : نظراً إلىٰ أن المقدر هو الخبر في الحقيقة ، **والأصل في الخبر** : الاسم الصريح ، ورجح هـٰذا القول ابن مالك وتبعه المصنف ، ولهـٰذا قال : (**تقديره**) : أي : مقدر ذلك المحذوف (**كائن**) من (كان) التامة (**أو مستقر**) قال بعض المتأخرين : (وهـٰذا هو الحق ؛ إذ المفهوم من (زيد عندك) أنه مستقر عندك لا استقر) .

(**ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات**) والمراد به : ما قام بنفسه ، ويقابلها العرض : وهو لا يقوم بنفسه ، ويقال له : اسم المعنىٰ (**فلا يقال : زيد اليوم**) ولا عمرو غداً ؛ لعدم الفائدة ؛ إذ لا تختص الذات بزمن دون زمن ؛ فإن أفاد الإخبار به عن الذات : بأن كان المبتدأ عاماً ، والزمان خاصاً ؛ كنحن في شهر رمضان ، والناس في زمان طيب . . جاز الإخبار به عنه ؛ لحصول الفائدة بتخصيص الزمان .

قال ابن عنقاء : (والحق جواز نحو : زيد في زمان طاب له ، وإن كان المبتدأ خاصاً لحصول الفائدة . . فالمدار عليها) انتهىٰ .

(**وإنما يخبر به**) أي : بظرف الزمان (**عن المعاني**) إذا كان الحدث غير مستمر جمع معنىٰ ، وهو ما عدا الذات من الأعراض ؛ كالصوم والسفر ؛ لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما ، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات ، فإن نسبتها إلىٰ جميع الأزمنة على السواء ، فلا فائدة في الإخبار عنها بالزمان ، قاله الأزهري .

(**نحو : الصوم اليوم ، والسفر غداً**) وأشار بالتمثيل بما ذكر إلىٰ أن شرط

وقولهم : الليلة الهلال مؤول ، ويجوز تعدد الخبر نحو : زيد كاتب شاعر ، . . . .

الحدث الذي يخبر عنه بالزمان ألا يكون مستمراً ، فإن الصوم والسفر غير دائم الوقوع ؛ فإن كان الحدث مستمر الوقوع نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة . . فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر .

(**وقولهم**) أي : قول الناس : (**الليلةَ الهلال**) بنصب (الليلة) علىٰ أنه خبر مقدم ، و(الهلال) : مبتدأ مؤخر ، وقولهم : (اليوم خَمْرٌ) مما ظاهره الإخبارُ فيه بظرف الزمان عن الذات (**مُؤَوَّل**) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ؛ ليكون الظرف فيه خبراً عن اسم المعنىٰ لا عن الذات ، فيقدر في المثالين المذكورين : رؤية الهلال الليلةَ ، وشربُ الخمر اليومَ ، وما ذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤولاً بما ذكر : مذهب جمهور البصريين حيث قالوا : (ولا يُخبر بالزمان عن الذات مطلقاً) ، وأما علىٰ قول من قال : إنه إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنىٰ في وقوعه وقتاً دون وقت نحو : الورد في أيار ، والهلالُ الليلة ، والرطبُ شهري ربيع . . جاز الإخبار عنه بالزمان ، فإنه لا حاجة إلىٰ تقدير مضاف في مثال المتن ؛ لشبه الهلال باسم المعنىٰ من جهة أنه يَحْدُث في وقت دون آخر ، ويجوز رفع (الليلة) علىٰ أنه خبر مقدم ، و(الهلال) : مبتدأ مؤخر ، والتقدير حينئذ : الليلة ليلة الهلال . انتهىٰ « كواكب » .

والأصل : أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد .

(**ويجوز تعدد الخبر**) المستقل بدون عطف ؛ لأن الخبر كالنعت ، والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة مثال ذلك (**نحو**) قولهم : (**زيد كاتب شاعر**) أي : ينثر الكلام وينظمه ، فـ(الكاتب) هنا : بمعنى الناثر ، و(الشاعر) : بمعنى الناظم فـ(زيد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (كاتب) :

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، وقد يتقدم على المبتدأ جوازاً نحو : في الدار زيد ، ووجوباً

خبر أول مرفوع بالضمة (شاعر) : خبر ثان مرفوع بالضمة الظاهرة .

(و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾) ، وإعرابه : (هو) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (الغفور) : خبر أول (الودود) : خبر ثان (ذو) : خبر ثالث مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة (العرش) : مضاف إليه ، (المجيد) : خبر رابع (فعال) : خبر خامس (لما) : جار ومجرور متعلق بـ(فعال) ، وجملة (يريد) صلة لـ(ما) الموصولة ، وقد أفهم تمثيله : أن الخبر إنما يتعدد إذا استقل بالخبرية ؛ فإن لم يستقل نحو : هـٰذا حلو حامض . . فلا تعدد بل تقول : (هـٰذا) مبتدأ ، و(حلو حامض) : خبر ؛ لأنهما بمعنىً واحد ؛ أي : مُزٌّ ليس بتامِ الحلاوة ولا بتامِ الحموضة ، ولا يجوز أن يعرب الثاني منهما بدلاً ، ولا صفةً ، ولا خبرَ مبتدأ محذوف ؛ لأن المراد أنه جمَعَ الطَّعْمَين بخلاف الأخبَار المتعددة ؛ كالمثالين السابقين ، فإنه يجوز أن يعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد كاتب ، هو شاعر ، هو الغفور ، هو الودود ، هو ذو العرش . . . إلخ .

(وقد يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدماً (جوازاً) أي : ذا جواز ، وإلا . . فالأصل فيه أن يكون مؤخراً عن المبتدأ ؛ لأنه إنما يؤتىٰ به للحكم به على المبتدأ ، وحق الحكم أن يتأخر عن المحكوم عليه طبعاً ، مثال تقدمه جوازاً (نحو : في الدار زيد) ، فـ(زيد) : مبتدأ مؤخر جوازاً ، و(في الدار) : خبره مقدم عليه لغرض التخصيص ؛ لأن غرض المتكلم الإخبار بأَنَّهُ ليس في الدار غَيْرُهُ ، ولو قال : زيد في الدار . . لما أفاد أنه ليس فيها غيره .

(و) يتقدم الخبر عليه أيضاً تقدماً (وجوباً) أي : واجباً ، وذلك في أربع

نحو : أين زيد ؟ وإنما عندك زيد ، وقوله تعالىٰ : ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ، وفي الدار رجل ، وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً . . . .

مسائل كما يأتي في الخاتمة : منها : أن يكون الخبر مما يلزم الصدارة ؛ كأسماء الاستفهام (**نحو : أين زيد ؟**) فزيد مبتدأ مؤخر وأين اسم استفهام في محل الرفع خبر مقدم وجوباً مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (**و**) منها : أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر نحو : (**إنما عندك زيد**) ، وإعرابه : (إنما) أداة حصر ونفي بمعنىٰ (ما) النافية ، وإلا المثبتة مبني على السكون (عند) منصوب على الظرفية ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (زيد) : مبتدأ مؤخر وجوباً ؛ لكونه محصوراً في الخبر ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : ما كائن عندك إلا زيد .

(**و**) منها : أن يكون في المبتدأ ضمير متصل يعود على الخبر نحو (**قوله تعالىٰ : ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾**) ، وإعرابه : (أم) : حرف عطف (علىٰ قلوب) : جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم (أقفال) : مبتدأ مؤخر وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، وإنما وجب تقديم الخبر ؛ لئلا يلزم علينا عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً ، وذلك لا يجوز .

(**و**) منها : أَنْ يُوقِعَ تأخيرُ الخبرِ في لبس ظاهر نحو : (**في الدار رجل**) ، وإعرابه : (في الدار) : جار ومجرور خبر مقدم (رجل) : مبتدأ مؤخر ، وإنما وجب تقديم الخبر ؛ لأنه لو قيل : رجل في الدار . . لالتبس الخبر بالصفة ؛ إذ يحتمل حينئذ في الجار والمجرور : أن يكون خبراً وأن يكون صفة لـ(رجل) ، لأن النكرة تطلب الظرفَ ، والجارَ والمجرورَ ، والجملةَ ؛ لتختص بها طلباً حثيثاً ، فالتزم التقديم ؛ دفعاً لذلك اللبس .

(**وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر**) حذفاً (**جوازاً**) أي : جائزاً علىٰ خلاف

نحو : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ ، أي : سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ أي : لولا أنتم موجودون ،

الأصل ؛ إذ الأصل في كل منهما : الذكر ، لكن جوزوا حذف أحدهما وإبقاء الآخر عند وجود قرينة تدل علىٰ ذلك المحذوف منهما .

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾) ، فـ(سلام) : مبتدأ نكرة سوغ الابتداء بالنكرة قصد الدعاء ، وخبره محذوف جوازاً تقديره : (**أي : سلام عليكم**) ، و(قوم) : خبر مبتدأ محذوف جوازاً تقديره : أي : (**أنتم قوم منكرون**) وقد يحذف كل منهما جوازاً في كلام واحد ، وذلك نحو قولك : (نعم) في جواب من قال لك : أزيد قائم ؛ أي : نعم زيد قائم ، وقد يجب حذف كل منهما علىٰ حدته ، فيجب حذف المبتدأ فقط في أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصاراً ، وقد بينتها في الخاتمة الآتية .

(**ويجب حذف الخبر**) وحده أيضاً في أربع مسائل ذكرها المصنف ، حيث وجد مع وجود القرينة الدالة علىٰ حذفه لفظ يسد مسده ، **الأولىٰ** : منها : (**بعد لولا**) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره (**نحو**) قوله : (﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾) ، **وإعرابه** : (لولا) : حرف امتناع لوجود (أنتم) : مبتدأ وخبره محذوف وجوباً ؛ لقيام جواب (لولا) مقامه تقديره : (**أي : لولا أنتم موجودون**) .. لكنا ، اللام : رابطة لجواب (لولا) ، (كنا) : فعل ماض ناقص واسمه ترفع الاسم وتنصب الخبر ، مبني علىٰ فتح مقدر على النون المدغمة في نون (نا) ، (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الرفع اسمه مبني على السكون (مؤمنين) : خبر (كان) منصوب ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، وجملة (كان) جواب (لولا) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (لولا) من شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن .

وبعد القسم الصريح نحو : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ ﴾ ، أي : لعمرك قسمي ، وبعد واو المعية نحو : كل صانع وما صنع ؛ أي : مقرونان ،

(و) **الثانية منها** : أن يقع الخبر (**بعد القسم الصريح**) والصريح : ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً ؛ لكون ذلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ** ﴾) أي : إن كفار قريش ﴿ لَفِى سَكْرَتِهِمْ ﴾ أي : غمرتهم وحيرتهم ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ أي : يترددون والعمر : بفتح العين وسكون الميم من عمر الرجل بكسر الميم ، إذا عاش زمناً طويلاً ، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة ؛ أي : وحياتك قسمي يا محمد إنهم. . . إلخ ، **وإعرابه** : (عمر) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وهو صريح في القسم ، والخبر محذوف وجوباً ؛ لقيام جواب القسم مقامه تقديره : (**أي : لعمرك قسمي**) إنهم لفي غمرتهم ، وجملة (إن) جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وجملة القسم مستأنفة ، وخرج بالصريح : غير الصريح نحو : عهد الله لأفعلن كذا ، فإنه لا يجب حذف الخبر بعده ؛ لأن عهد الله غير ملازم للقسم ؛ إذ يستعمل في غيره نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

(و) **الثالثة** : أن يقع الخبر (**بعد واو المعية**) أي : العاطفة لاسم آخر على المبتدأ مع دلالتها على المصاحبة وذلك (**نحو**) قولهم : (**كل صانع وما صنع**) **وإعرابه** : (كل) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف (وصانع) : مضاف إليه مجرور (وما صنع) : الواو : عاطفة معية (ما) : مصدرية (صنع) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود على الصانع ، والجملة الفعلية صلة (ما) المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على المبتدأ ، والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف تقديره : (**أي**) : كل صانع وصنعته (**مقرونان**) أي : مقترنان ليجزىٰ عليها ، وإنما وجب

وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبراً نحو : ضربي زيداً قائماً ؛ أي : إذا كان قائماً .

حذف الخبر ؛ لقيام المعطوف مقامه .

(و) **الرابعة** : أن يقع الخبر (**قبل الحال التي لا تصلح**) ولا يصح (**أن تكون خبراً**) عن المبتدأ المذكور قبلها ، ومثال ذلك (**نحو**) قولك : (**ضربي زيداً قائماً**) ، **وإعرابه** : (ضربي) : مبتدأ ومضاف إليه ، وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله ، و(زيداً) : مفعوله ، و(قائماً) : حال من الضمير المستتر في (كان) التامة المحذوفة مع إذا الظرفية المجردة عن معنى الشرط تقديره : (**أي : إذا كان قائماً**) : (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبنية على السكون (كان) : فعل ماض تام بمعنىٰ (وجد) مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيداً) (قائماً) : حال من فاعل (كان) ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إليها (إذا) ظرف متعلق بالخبر المحذوف وجوباً تقديره : ضربي زيداً حاصل وقت وجوده قائماً ؛ أي : حالة كونه قائماً ، فحذف حاصل كما يحذف متعلق الظروف العامة ، فبقي الظرف والحال ، فاستغنىٰ بالحال عن الظرف ؛ لدلالتها عليه فحذف الظرف وهو إذا ، والتزمت الحال وسدت مسد الخبر ، ولم يصح جعلها خبراً ؛ لأن (ضربي) وصف في المعنىٰ ، والضرب لا يوصف بالقيام ، فلا يقال : ضربي قائم .

خاتمة

وأحكام الخبر سبعة : **الأول** : كونه مرفوعاً .

والثاني : أن يكون أصله متأخراً .

والثالث : تقدمه على المبتدأ جوازاً أو وجوباً .

والرابع : حذفه جوازاً أو وجوباً .

والخامس : وجوب تأخره .

والسادس : جواز كونه متعدداً .

والسابع : ألا يقترن به لام الابتداء .

وأما مواضع حذفه ؛ أي : الخبر وجوباً فأربعة : **الأول** : بعد (لولا) نحو : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ .

والثاني : بعد القسم الصريح نحو : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

والثالث : بعد واو المعية نحو : كل صانع وما صنع .

والرابع : قبل حال لا يصلح أن يكون خبراً نحو : ضربي العبد مسيئاً ، ومثال جواز حذفه نحو : زيد ، في جواب من قال لك : من عندك ؛ أي : زيد عندي .

ومواضع وجوب تقدمه أربعة أيضاً : **الأول** : أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الظرف ، أو الجار والمجرور نحو : لي وطر ، وعندك رجل .

والثاني : أن يشتمل المبتدأ علىٰ ضمير يرجع إلىٰ جزء الخبر نحو : في الدار صاحبها .

والثالث : أن يكون الخبر لازم التصدر نحو : أين زيد .

والرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً فيه نحو : ما لنا إلا اتباع أحمد .

ومواضع تأخره ؛ أي : الخبر وجوباً تسعة : **الأول** : أن يتفق المبتدأ والخبر في التعريف نحو : زيد أخوك ، أو في التنكير نحو : أفضل من زيد أفضل من عمرو .

والثاني : أن يكون الخبر فعلاً فاعله مستتر نحو : زيد يضرب .

والثالث : أن يكون الخبر محصوراً فيه نحو : إنما زيد قائم .

والرابع : أن يقترن بالمبتدأ لام الابتداء نحو : لرجل قائم .

والخامس : أن يكون المبتدأ لازم الصدر نحو : من لي منجداً .

والسادس : أن يقترن الخبر بالفاء نحو : والذي يأتيني فله درهم .

والسابع : أن يقترن بالخبر باء زائدة نحو : ما زيد بقائم .

والثامن : أن يكون الخبر طلباً نحو : زيد اضربه .

والتاسع : أن يكون الخبر خبراً لمذ أو منذ ، إذا جعلا مبتدأين نحو : ما رأيتك مذ يوم أو منذ يومان ؛ أي : أمد انقطاع رؤيتي لك يوم أو يومان . انتهىٰ من « الفتوحات » .

إعراب المتن

(**باب المبتدأ والخبر**) : (باب) : خبر لمحذوف تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (باب) : مضاف (المبتدأ) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة إن قرئ بالهمزة ، وبكسرة مقدرة على الألف للتعذر إن قرئ بالألف ، و(الخبر) : معطوف عليه مجرور بالكسرة ، (المبتدأ) : مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة ، أو مقدرة على الألف ، (هو) : ضمير فصل على الأصح لا محل له من الإعراب ، مبني على الفتح ، (الاسم) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (المرفوع) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) ، (العاري) : صفة ثانية لـ(الاسم) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، (عن العوامل) : جار ومجرور متعلق بـ(العاري) ، (اللفظية) : صفة لـ(العوامل) مجرور بالكسرة .

(**وهو قسمان**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، والتقدير : وهو ذو قسمين ، (**ظاهر ومضمر**) : بدل من (قسمان) تبعه بالرفع .

(**فالمضمر**) : الفاء : فاء الفصيحة (المضمر) : مبتدأ ، (أنا) وما عطف عليه خبر محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (**وأخواته**) : معطوف علىٰ (أنا) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (التي) : اسم موصول للمفردة المؤنثة في محل الرفع صفة لـ(أخواته) ، (**تقدمت**) : فعل وفاعله مستتر فيه ، والجملة صلة الموصول ، والعائد ضمير الفاعل ، (**في فصل المضمر**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقدمت) .

(**والظاهر**) : الواو : عاطفة (الظاهر) : مبتدأ ، (**قسمان**) : خبر مرفوع بالألف ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (**فالمضمر**) ، (**مبتدأ**) : بدل من (قسمان) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**له**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**خبر**) : مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة لـ(مبتدأ) والتقدير : مبتدأ موصوف بكونه خبر له .

(**ومبتدأ**) : معطوف علىٰ قوله : (مبتدأ له خبر) علىٰ كونه بدلاً من (قسمان) ، (**له**) : خبر مقدم ، (**مرفوع**) : مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل الرفع صفة لـ(مبتدأ) ، والتقدير : مبتدأ موصوف بكونه مرفوع له ، (**سد**) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود علىٰ (مرفوع) ، (**مسد الخبر**) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف (الخبر) : مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(سد) والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لـ(مرفوع) ، والتقدير : له مرفوع ساد مسد الخبر .

(**فالأول**) : الفاء : فاء الفصيحة (الأول) : مبتدأ مرفوع ؛ أي : مثاله ، (**نحو**) : خبر مرفوع لـ(مبتدأ) محذوف تقديره : وذلك ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (**الله ربنا ، ومحمد رسول الله**) : مضاف إليه محكي ، مجرور بالكسرة المقدرة علىٰ هاء الجلالة الأخيرة .

(**والثاني**) : الواو : عاطفة الثاني (**مبتدأ**) : مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ، (**هو**) : ضمير فصل ، (**اسم الفاعل**) : خبر (**واسم المفعول**) : معطوف عليه ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (**فالأولىٰ**) ، (**إذا**) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون ، (**تقدم**) : فعل ماض ،

(**عليهما**) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) ، (**نفي**) : فاعل (تقدم) ، (**أو استفهام**) : معطوف علىٰ (نفي) ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من اسم الفاعل واسم المفعول ، والتقدير : حالة كونهما كائنين وقت تقدم نفي ، أو استفهام عليهما ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**أقائم زيد ، وما قائم الزيدان ، وهل مضروب العمران ، وما مضروب العمران**) : مضاف إليه محكي ، وثلاث معطوفات عليه .

(**ولا يكون المبتدأ**) : فعل ناقص ، واسمه مرفوع به على الوجهين السابقين ، (**نكرة**) : خبره منصوب بالفتحة ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**إلا بمسوغ**) : (إلا) أداة استثناء مفرغ (بمسوغ) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المبتدأ تقديره : إلا حالة كونه مقترناً بمسوغ .

(**والمسوغات كثيرة**) والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**منها**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**أن يتقدم**) : ناصب ومنصوب ، (**على النكرة**) : متعلق بـ(يتقدم) ، (**نفي**) : فاعل بـ(تقدم) ، (**أو استفهام**) : معطوف علىٰ (نفي) ، وجملة (يتقدم) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، والتقدير : تقدم نفي أو استفهام على النكرة كائن منها ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (كثيرة) بدل بعض من كل ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**ما رجل قائم ، وهل رجل جالس**) مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾**) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) منصوب بالفتحة المقدرة ، منع من

ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ومنها**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**أن تكون**) : ناصب ومنصوب ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على (النكرة) ، (**موصوفةً**) : خبرها منصوب ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، والتقدير : وكون النكرة موصوفة كائن من تلك المسوغات ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ قوله : (منها أن يتقدم) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**ومنها**) : خبر مقدم ، (**أن تكون مضافة**) : مبتدأ مؤخر ؛ أي : وكونها مضافة كائن منها ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ومنها أن يتقدم) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**خمس صلوات كتبهن الله**) : مضاف إليه محكي .

(**ومنها**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**أن يكون الخبر ظرفاً**) : ناصب وفعل مضارع ناقص منصوب ، واسمه وخبره ، (**أو جاراً ومجروراً**) : معطوف علىٰ (ظرفاً) ، وجملة (تكون) في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، والتقدير : وكون الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً كائن منها ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (منها أن يتقدم نفي) ، (**مقدمين**) : صفة لـ(ظرفاً أو جاراً ومجروراً) منصوب بالياء ؛ لأنه مثنىٰ ، (**على النكرة**) : جار ومجرور متعلق بـ(مقدمين) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (**عندك رجل ، وفي الدار امرأة**) : مضاف إليه محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**ونحو**) : معطوف علىٰ (نحو) المذكور قبله ، وهو مضاف ، و(**قوله**

تعالىٰ) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾) مقول محكي لقوله تعالىٰ : (﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾): معطوف محكي علىٰ قوله : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ .

(**وقد يكون المبتدأ مصدراً**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يكون المبتدأ مصدراً) : فعل ناقص واسمه وخبره ، والجملة مستأنفة ، (**مؤولاً**) : صفة لـ(مصدراً) ، (**من**) : حرف جر ، (**أن**) : مجرور محكي بـ(من) ، (**والفعل**) : معطوف علىٰ أن الجار والمجرور متعلق بـ(مؤولاً) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**أي**) : حرف عطف وتفسير ، مبني على السكون ، (**صومكم خير لكم**) : مفسر ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**والخبر**) : مبتدأ ، (**هو**) : ضمير فصل لا محل له من الإعراب على الأصح ، (**الجزء**) : خبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**الذي**) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(الجزء) مبني على السكون ، (**تتم**) : فعل مضارع مرفوع ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بـ(تتم) ، (**الفائدة**) : فاعل (تتم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، (**مع**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية وهو مضاف ، (**مبتدأ**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلق بـ(تتم) .

(**وهو**) : مبتدأ (**قسمان**) : خبر مرفوع بالألف ، والجملة مستأنفة ، (**مفرد**) : بدل من (قسمان) ، (**وغير مفرد**) : معطوف علىٰ (مفرد) .

(فالمفرد) : الفاء : فاء الفصيحة (المفرد) : مبتدأ ، (نحو) : خبر المبتدأ ، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (زيد قائم) : مضاف إليه محكي ، (والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وزيد أخوك) معطوفات علىٰ (زيد قائم) محكيات ، وعلامة جرها كسرة مقدرة ؛ منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وغير المفرد) : مبتدأ ومضاف إليه ، (إما) : حرف تفصيل مبني على السكون ، (جملة) : خبر المبتدأ ، (اسمية) : صفة لـ(جملة) ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمفرد) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (زيد جاريته ذاهبة) : مضاف إليه محكي ، (وقوله تعالىٰ) : بالجر معطوف على المثال علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ راء (خير) ، (و) قوله : (﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (لباس التقوىٰ) علىٰ كونه مقولاً لـ(قوله تعالىٰ) .

(وإما) : الواو : عاطفة (إما) : حرف تفصيل ، (جملة فعلية) : معطوف علىٰ (جملة اسمية) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو): مضاف، (زيد قام أبوه): مضاف إليه محكي، (وقوله تعالىٰ) : بالجر معطوف على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾): مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) ، (﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (وربك يخلق) ، (﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾):

معطوف محكي عليه أيضاً على كونه مقولاً لـ(قوله تعالىٰ) .

(**وإما شبه الجملة**) : الواو : عاطفة (إما) : حرف تفصيل (شبه الجملة) : معطوف علىٰ قوله (إما جملة اسمية) ، (**وهو**) : مبتدأ ، (**الظرف**) : خبر ، (**والجار والمجرور**) : معطوف عليه مرفوع ، والجملة مستأنفة .

(**فالظرف نحو : زيد عندك**) : الفاء : فاء الفصيحة (الظرف) : مبتدأ مرفوع ، (**نحو**) : خبر ، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (**زيد عندك**) : مضاف إليه محكي ، (**والسفر غداً**) : معطوف علىٰ (زيد عندك) ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف علىٰ (زيد عندك) أي : ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) (**والجار والمجرور**) مبتدأ (**نحو**) خبر والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالظرف) ، (نحو) مضاف ، (زيد في الدار) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال المذكور قبله ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) .

(**ويتعلق الظرف**) فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، (**والجار والمجرور**) : معطوف على (الظرف) ، (**إذا وقعا خبراً**) : (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بـ(يتعلق) ، (وقعا) : فعل وفاعل (خبراً) : مفعول به ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) الظرفية ؛ أي : ويتعلق الظرف والجار والمجرور وقت وقوعهما خبراً ، (**بمحذوف**) : جار ومجرور متعلق بـ(يتعلق) ، (**وجوباً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بمحذوف ؛ لأنه صفة لمصدر

محذوف وجوباً تقديره : بمحذوف حذفاً واجباً ، (**تقديره**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**كائن**) : خبر ، (**أو مستقر**) : معطوف علىٰ (كائن) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر صفة لمحذوف تقديره : بمحذوف موصوف بِسُكُونٍ مقدَّرةٍ : كائناً أو مستقراً .

(**ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يخبر) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (بظرف الزمان) : جار ومجرور ومضاف إليه في محل الرفع نائب فاعل لـ(يخبر) ، (عن الذات) : جار ومجرور متعلق بـ(يخبر) ، (**فلا يقال : زيد اليوم**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (لا) : نافية (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة (زيد اليوم) : نائب فاعل لـ(يقال) محكي ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولا يخبر بظرف الزمان) .

(**وإنما يخبر به عن المعاني**) : الواو : عاطفة (إنما) : أداة حصر (يخبر) : فعل مضارع مغير الصيغة (به) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل له (عن المعاني) : جار ومجرور متعلق بـ(يخبر) ، وجملة قوله : (وإنما يخبر به) معطوفة علىٰ قوله : (ولا يخبر بظرف الزمان) علىٰ كونها مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**الصوم اليوم**) : مضاف إليه محكي ، (**والسفر غداً**) : معطوف محكي علىٰ قوله : (الصوم اليوم) ، (**وقولهم : الليلة الهلال**) : الواو : استئنافية (قولهم) : مبتدأ ومضاف إليه (الليلة الهلال) : مقول محكي ، (**مؤول**) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة .

(**ويجوز تعدد الخبر**) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) :

مضاف ، (زيد كاتب شاعر) مضاف إليه محكي ، (وقوله تعالىٰ) : بالجر معطوف على المثال قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وقد يتقدم على المبتدأ جوازاً) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق أو تقليل (يتقدَّم) فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على (الخبر) ، (على المبتدأ) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) ، (جوازاً) : صفة لمصدر محذوف تقديره : تقدماً جائزاً ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (في الدار زيد) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة .

(ووجوباً) : معطوف علىٰ (جوازاً) علىٰ كونه صفة لمصدر محذوف تقديره : وقد يتقدم تقدماً واجباً ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (أين زيد) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة ، (وإنما عندك زيد) : معطوف محكي علىٰ (أين زيد) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (وقوله تعالىٰ) : بالجر معطوف على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) ، (وفي الدار رجل) : معطوف محكي علىٰ قوله : (أين زيد) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يحذف) : فعل مضارع مغير الصيغة (كل) : نائب فاعل له ، والجملة

مستأنفة (من المبتدأ والخبر) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(كل) أي : كل كائن من المبتدأ والخبر (جوازاً) : صفة لمصدر محذوف تقديره : تقدماً جائزاً ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (أي) : حرف عطف وتفسير ، (**سلام عليكم أنتم قوم منكرون**) : مفسر ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويجب**) : الواو : استئنافية (يجب) : فعل مضارع ، (**حذف الخبر**) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**بعد**) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف ، (**لولا**) : مضاف إليه محكي ، والظرف متعلق بـ(يحذف) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**أي**) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون ، (**لولا أنتم موجودون**) : مفسر ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وبعد القسم الصريح**) : الواو : عاطفة (بعد) : معطوف علىٰ (بعد لولا) منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(يحذف) ، (بعد) : مضاف (القسم) : مضاف إليه (الصريح) : صفة لـ(القسم) وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل علىٰ زنة (فعيل) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**أي**) : حرف عطف وتفسير ، (**لعمرك قسمي**) : مفسر ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة

جره كسرة مقدرة لسكون الحكاية .

(وبعد) : الواو : عاطفة (بعد) : منصوب على الظرفية وهو مضاف ، **(واو)** : مضاف إليه (واو) : مضاف ، (المعية) : مضاف إليه ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، والظرف معطوف علىٰ قوله : (بعد لولا) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(كل صانع وما صنع)** : مضاف إليه محكي ، (أي) : حرف عطف وتفسير ، **(مقرونان)** : مفسر لما قبله ، والمفسر يتبع المفسر . . . إلخ .

(وقبل الحال) : ظرف ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (بعد لولا) ، **(التي)** : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(الحال) ، **(لا تصلح)** : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على (الحال) ، والجملة صلة الموصول ، **(أن تكون خبراً)** : ناصب ومنصوبٌ وخَبَرُ (تكون) واسمها ضمير مستتر يعود على (الحال) ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ كونه مفعولاً لـ(تصلح) أي : لا تصلح كونها خبر المبتدأ ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(ضربي زيداً قائماً)** : مضاف إليه محكي ، **(أي)** : حرف عطف وتفسير ، **(إذا كان قائماً)** : مفسر ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب المبتدأ والخبر)

[ش] : وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (**المبتدأ هو الاسم**) الصريح أو المؤول به (**المرفوع**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (**العاري**) أي : المجرد (**عن**) شيء من (**العوامل اللفظية**) الناسخة للابتداء ، أو غيرها حقيقةً ، أو حكماً ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**باب المبتدأ والخبر**) أي : هـٰذا باب معقود في بيان المبتدأ والخبر المصطلح عليهما عند النحاة (**وهما**) أي : المبتدأ والخبر (**النوع الثالث والرابع من المرفوعات**) العشرة ، ثم عرف المصنف (**المبتدأ**) المصطلح عليه بقوله : (**هو الاسم**) خرج به الفعل والحرف ، فلا يكونان مبتدأ ؛ لعدم كون الفعل مسنداً إليه ، ولعدم كون الحرف مسنداً ولا مسنداً إليه (**الصريح**) وهو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلىٰ تأويل (**أو المؤول به**) أي : بالصريح ، وهو الذي يحتاج في كونه اسماً إلىٰ تأويل نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، وشمول الاسم لهـٰذين من المجاز المشهور ، أو من الحقيقة العرفية ، فلا يعترض في أخذه في التعريف . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**المرفوع لفظاً**) نحو : زيد حاضر (**أو تقديراً**) نحو : الفتىٰ قائم ، والقاضي غائب (**أو محلاً**) نحو : هـٰذا معتكف (**العاري** ؛ **أي : المجرد عن شيء من العوامل اللفظية**) قدر الشارح لفظ (شيء) دفعاً لما يرد على المصنف : بأن جمع العوامل يقتضي أنه لا يضر عامل أو عاملان ، فأشار إلىٰ أنه يشترط تجرده عن جنس العوامل واحداً كان فأكثر (**الناسخة للابتداء**) ككان وأخواتها (**أو غيرها**) أي : غير الناسخة ؛ كضرب ونصر ؛ أي : العاري (**حقيقةً**) كما في : زيد قائم (**أو حكماً**)

فخرجت الأسماء التي لم تركب ؛ لأنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة ؛ إذ لا إسناد فيها ، والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده ، ودخل نحو : حسبك في نحو : بحسبك درهم ؛ لأن الحرف الزائد في حكم العدم ، وشمل التعريف نوعي المبتدأ ؛ أعني : ما له خبر نحو : زيد قائم ، وما له مرفوع أغنىٰ عن الخبر نحو : أقائم زيد ؛ لصدق التعريف علىٰ كل منهما ، واحترز باللفظية عن العامل المعنوي ، وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للإسناد ، . . . .

كما في : بحسبك درهم (**فخرجت**) بقيد المرفوع (**الأسماء التي لم تركب**) كزيد عمرو بكر خالد (**لأنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة ؛ إذ لا إسناد فيها** ، **و**) خرج أيضاً (**المرفوع بناسخ**) ككان وأخواتها (**أو**) بـ(**غيره**) كضرب وخرج (**لعدم تجرده**) عن العوامل اللفظية ، وأغفل الشارح كالمصنف عن قيد (غير الزائدة أو شبهها) ولـكن ذكر الشارح محترزه بقوله : (**ودخل**) في الاسم المرفوع (**نحو : حسبك في نحو**) قولهم : (**بحسبك درهم**) ومثله : ناهيك بزيد (**لأن الحرف الزائد**) الداخل على المبتدأ (**في حكم العدم**) فلا اعتبار له ، فلا يرد نقضاً علىٰ قوله : (العاري) .

(**وشمل التعريف**) والحد الذي ذكره في المبتدأ (**نوعي**) أي : قسمي (**المبتدأ ؛ أعني :**) بنوعي المبتدأ (**ما**) أي : مبتدأ (**له خبر نحو : زيد قائم ، وما**) أي : مبتدأ (**له مرفوع أغنىٰ**) ذلك المرفوع المبتدأ (**عن**) طلب (**الخبر نحو : أقائم زيد ؛ لصدق التعريف**) الذي ذكره في المبتدأ (**علىٰ كل منهما ، واحترز**) المصنف (**باللفظية عن العامل المعنوي ، وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم**) وتهيؤه (**للإسناد**) إليه ، وقال الأزهري : (الابتداء عبارة ؛ أي : معبر به عن الاهتمام بالشيء وجعله ؛ أي : تصييره أولاً لثان بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول ؛ أي : مخبراً به عن الأول ؛ أي : ولو حكماً ؛ كالفاعل الساد مسد الخبر في

فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ ، ومراد المؤلف كغيره بـ(العاري) : الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ، فاندفع ما قيل : إن المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتىٰ يقال : إنه ما عرىٰ أو تجرد من عامل لفظي ، وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيداً في التعريف .

(وهو ....

نحو : أقائم زيد ، والنائب عن الفاعل الساد مسد الخبر في نحو : أمضروب الزيدان ، فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع ؛ لقصوره على المبتدأ الذي له خبر) انتهىٰ مع « أبي النجا » .

(**فإن الصحيح**) من الأقوال الأربعة الجارية في رافعه كما مرت في « التتمة » (**أنه**) أي : أن الابتداء هو (**العامل**) بالرفع (**في المبتدأ ، ومراد المؤلف كغيره « بالعاري »**) هو (**الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي**) أي : عامل ملفوظ كما في الفاعل ونائبه (**فاندفع**) بهـٰذا المراد الذي أراده (**ما قيل**) اعتراضاً : (**إن المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتىٰ يقال :**) أي : فيقال (**إنه**) أي : إن المبتدأ (**ما عرىٰ أو تجرد من عامل لفظي**) بعد دخوله (**وفي كلام المؤلف هنا**) أي : في هـٰذا الباب حيث قال : (المبتدأ هو الاسم المرفوع) (**وفيما قبله**) أي : قبل هـٰذا الباب حيث قال في (باب الفاعل) وفي (باب النائب) : (هو الاسم المرفوع) (**استعمال الحكم**) أي : حكم من أحكام المعرف (**قيداً في التعريف**) والقيد عندهم ما جيء به لإدخال أو لإخراج . انتهىٰ من « سلم المعراج علىٰ خطبة المنهاج » ، مع أنه ؛ أي : أن إدخال الحكم في الحدود ممنوع ، كما قال في « السلم » :

وعندنا من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

وقد مر الجواب عنه في « التتمة » في الباب السابق فراجعها .

(**وهو**) أي : المبتدأ من حيث هو هو لا بقيد كونه ظاهراً أو مضمراً ، فهو حيثية

قسمان) بالاستقراء **(ظاهر ومضمر)** منفصل ، وتقدم بيان المراد بكل منهما **(فالمضمر)** : اثنا عشر ضميراً منفصلاً : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب وهي : **(أنا)** للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً **(وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر)** وهي : نحن لمثناه وجمعه ، وأنتَ للمذكر المخاطب ، وأنتِ للمؤنثة المخاطبة ، وأنتما للمثنى المخاطب مطلقاً ، وأنتم لجمع المذكر

إطلاق **(قسمان)** لا ثالث لهما (بـ) دليل **(الاستقراء)** والتتبع لكلام العرب **(ظاهر)** وهو ما ليس بمضمر فيدخل فيه الأسماء المبهمة **(ومضمر منفصل ، وتقدم بيان المراد بكل منهما)** أي : بكل من الظاهر والمضمر وقيد المضمر بالمنفصل ؛ لأنه هو الذي يقع مبتدأ .

وضابطه : هو ما يصح الابتداء به ، ويقع بعد إلا ونحوها ، **والمتصل** : هو ما لا يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا ؛ كتاء ضربت (فـ) المبتدأ **(المضمر : اثنا عشر ضميراً منفصلاً)** بحسب ما في الخارج ، وأما بحسب ما في الذهن . . فثمانية عشر ضميراً كما مر في « التتمة » .

(اثنان) منهما **(للمتكلم)** وفروعه **(وخمسة)** منها **(للمخاطب)** وفروعه **(وخمسة)** منها **(للغائب)** وفروعه **(وهي)** أي : وتلك الاثني عشر **(أنا للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً وأخواته)** أي : أخوات (أنا) ونظائره في كونها ضميراً **(التي)** صفة لـ(أخوات) أي : وأخواته التي **(تقدمت في فصل المضمر)** تفصيلاً **(وهي)** أي : تلك الأخوات المتقدمة **(نحن)** حال كونه موضوعاً **(لمثناه)** أي : لمثنى المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً **(و)** لـ**(جمعه)** أي : ولجمع المتكلم كذلك **(وأنتَ)** بفتح التاء **(للمذكر المخاطب ، وأنتِ)** بكسرها **(للمؤنثة المخاطبة ، وأنتما للمثنى المخاطب مطلقاً)** أي : مذكراً كان أو مؤنثاً **(وأنتم لجمع المذكر**

المخاطب ، وأنتن لجمع المؤنث المخاطب ، وهو للمذكر الغائب ، وهي للمؤنثة الغائبة ، وهما للمثنى الغائب مطلقاً ، وهم لجمع المذكر الغائب ، وهن لجمع المؤنث الغائب .

(و) المبتدأ (**الظاهر** قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند إليه (**له خبر**) مذكور ، أو محذوف وهو الأكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له ؛ بل (**له** مرفوع) فاعلاً كان أو نائبه (سد **مسد الخبر**) أي : استغنىٰ به عن ذكر الخبر ، لا بمعنىٰ أن الخبر حذف فسدَّ هٰذا مسده ، وشرط هٰذا المرفوع : أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً (**فالأول**) الذي له خبر (**نحو**) :

المخاطب ، وأنتن لجمع المؤنث المخاطب ، وهو للمذكر الغائب ، وهي للمؤنثة الغائبة ، وهما للمثنى الغائب مطلقاً) أي : مذكراً كان أو مؤنثاً (**وهم لجمع المذكر الغائب ، وهن لجمع المؤنث الغائب ، والمبتدأ الظاهر قسمان**) أيضاً (**لا ثالث لهما**) بدليل الاستقراء (**مبتدأ مسند إليه**) غيره وهو الخبر (**له خبر مذكور ، أو محذوف**) جوازاً أو وجوباً (**وهو**) أي : هٰذا القسم هو (**الأكثر في كلامهم**) أي : في كلام العرب (**ومبتدأ مسند**) إلىٰ غيره (**لا خبر له ؛ بل له مرفوع فاعلاً كان**) نحو : أقائم زيد (**أو نائبه**) أي : نائب فاعل نحو : أمضروب عمرو (**سد**) أي : سَدَّ ذلك المرفوع وقام (**مسد الخبر**) أي : مقامه في إفادته (**أي : استغنىٰ**) ذلك المبتدأ (**به**) أي : بذلك المرفوع (**عن ذكر الخبر**) بعده (**لا بمعنىٰ أن الخبر حذف فسدَّ هٰذا**) المرفوع ؛ أي : قام (**مسده**) أي : مسد الخبر ومقامه .

(**وشرط هٰذا المرفوع**) الذي أغناه عن الخبر : (**أن يكون اسماً ظاهراً**) نحو : أقائم زيد (**أو ضميراً منفصلاً**) نحو : أضارب أنت .

(**فالأول**) أي : فالمبتدأ الأول من القسمين وهو (**الذي له خبر نحو**) لفظ :

الله ومحمد في (الله ربنا ، ومحمد رسول الله) ومنه نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

(والثاني) الذي لا خبر له : (هو) الوصف الرافع لمكتفىً به ، ومنه (اسم الفاعل ، واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي) بحرف ، أو فعل ، أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم

(**الله ومحمد في**) قول الموحد : (**الله ربنا**) ومولانا جل وعلا ، (**ومحمد رسول الله**) وحبيبه صلى الله عليه وسلم .

(**ومنه**) أي : ومن القسم الأول الذي له خبر .

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) لأن الجملة الفعلية مع أن المصدرية في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، خبره (خير لكم) ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابك موجوداً ؛ كما مثل أولاً ؛ كقولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ، فهو مؤول بالمصدر ؛ أي : سماعك . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**و**) القسم (**الثاني**) من القسمين للمبتدأ الذي هو المبتدأ (**الذي لا خبر له : هو الوصف الرافع لمكتفىً به**) أي : لمرفوع اكتفىٰ واستغنىٰ به عن طلب الخبر .

(**ومنه**) أي : ومن ذلك الوصف (**اسم الفاعل ، واسم المفعول**) وأتى الشارح بـ(من) التبعيضية ؛ إشارة إلىٰ أن ذلك الوصفَ غير منحصر فيما ذكره المصنف ؛ لأن منه أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب كما ذكرناها في « التتمة » (**إذا تقدم عليهما**) أي : على الوصفين المذكورين (**نفي بحرف**) كـ(ما) ، (**أو فعل**) كـ(ليس) ، (**أو اسم**) كـ(غير) كما مر ثَمَّ (**أو استفهام بحرف**) كالهمزة وهل (**أو اسم**) كأين وكيف ، وإنما اشترط سَبْقُ نفي ، أو

مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو : أقائم زيد) ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ ، (و) بالنفي نحو : (ما قائم الزيدان) أو أنتما (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو : (هل مضروب العمران) أو أنتما (و) بالنفي نحو : (ما مضروب العمران) أو أنتم ، وإنما استغنىٰ هـٰذا الوصف عن الخبر ؛ لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه ، فكذا ما في معناه ، ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفىً به نحو : أقائم أبواه زيد ، أو كان الوصف رافعاً لضمير غير منفصل نحو: أقائمون الزيدون ، أو لم يتقدمه استفهام أو نفي . . لم يكن مبتدأ .

استفهامٍ على الوصف ؛ لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولىٰ ، فأرادوا تشبيهه بالفعل . انتهىٰ « ملا جامي » .

(مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام نحو : أقائم زيد ، ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ) عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ .

(و) المصحوب (بالنفي نحو : ما قائم الزيدان أو أنتما ، ومثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو : هل مضروب العمران أو أنتما ، و) المصحوب (بالنفي نحو : ما مضروب العمران أو أنتم ، وإنما استغنىٰ هـٰذا الوصف) المذكور بمرفوعه (عن الخبر ؛ لأنه) أي : لأن هـٰذا الوصف (في معنى الفعل) وحكمه (بدليل أنه) أي : أن الفعل (لا يصغر ولا يوصف) بغيره (ولا يخبر عنه) أي : عن الفعل (فكذا) أي : فكالفعل (ما في معناه) أي : أن ما في معنى الفعل وتأويله لا يخبر عنه . .

(ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفىً به نحو : أقائم أبواه زيد ، أو كان الوصف رافعاً لضمير غير منفصل نحو : أقائمون الزيدون ، أو لم يتقدمه استفهام أو نفي . . لم يكن مبتدأ) لفقدان شرطه ؛ بل يكون الوصف خبراً مقدماً ، و(الزيدون) : مبتدأ مؤخراً .

ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه . . أخذ يذكر ما هو كالشرط له فقال : (ولا يكون المبتدأ) الذي هو مسند إليه (نكرة) لأن الغرض من الإخبار الإفادة ، وهي منتفية إذا كان المبتدأ نكرة (إلا) إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب

(ولما فرغ) المصنف رحمه الله تعالىٰ (من تعريف المبتدأ) وحده (و) من بيان (تنوعه) أي : تنويعه وتقسيمه إلىٰ أنواع ، ولعل الصواب (تنويعه) (. . أخذ) أي : شرع (يذكر ما) أي : أمراً كان (هو كالشرط له) أي : لصحته ، وإنما قال : كالشرط له ، ولم يقل : ما هو شرط له ؛ لأن الشرط لا بد لصحة المشروط له من الإتيان به ، وهنا قد يصح المشروط له بغير وجود شرط نحو : بقرة تكلمت ، وشجرة سجدت . انتهىٰ « تص » .

(فقال : ولا يكون المبتدأ الذي هو مسند إليه) الخَبرُ ، خرج به المبتدأ الذي هو مسند إلىٰ غيره ؛ لأنه لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه في تأويل الفعل ، والفعل لا يُعرَّف كما مر آنفاً (نكرة ؛ لأن الغرض) والقصد (من الإخبار) عنه (الإفادة) للسامع (وهي) : أي : الإفادة (منتفية إذا كان المبتدأ نكرة) أي : مجهولاً غير معين ، ولأنه محكوم عليه ، فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ ؛ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يُفِيدُ ؛ لتحَيُّرِ السامعِ فيه ، فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده ، وإنما لم يشترط ذلك في (الفاعل) مع أنه محكوم عليه أيضاً ؛ لتقدم حكمه وهو الفعل أبداً ، فيتقرر مضمونه في الذهن أولاً ، فيعلم أنه صفة لما بعده ، وإن كان غير معين . . فلا يَنْفِرُ السامع عن الإصغاء لحصول فائدة ما . انتهىٰ من « الخضري » .

(إلا إذا تخصصت تلك النكرة بوجه) أي : بنوع (من وجوه التخصيص) وأنواعه ككونها موصوفة أو مضافة ، وتصدرها بنفي أو استفهام (فتقربُ) تلك

من المعرفة ، ويحصل التخصيص في الغالب (**بمسوغ**) للابتداء (**والمسوغات**) له (**كثيرة**) أنهاها بعضهم إلىٰ نيف وثلاثين (**منها** : **أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام** ، **فيجوز**) الابتداء بها ، فالنفي (**نحو** : **ما رجل قائم**) لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي . . أفادت عموم الأفراد وشمولها ، فتعينت وتخصصت

النكرة بسبب المخصِّص (**من**) الإبهام إلى (**المعرفة**) في التعين (**ويحصل التخصيص**) للنكرة (**في الغالب**) أي : في أغلب أحوالها (**بمسوغ**) أي : بأمر مُجوِّز (**للابتداء**) **بها** ، ومن غير الغالب إذا لم يُعلم كون رجلٍ ما من الرجال قائماً في الدار ، فإن الفائدة تحصل بقولك : رجل قائم في الدار ، ولا مخصصَ ، ولهٰذا قال ابن الدَّهَّان : (إذا حصلت الفائدة . . جاز الإخبار ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا) واستحسنه الرضي وقال : (ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شيء واحد ، وهو الإفادة) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**و**) الأمور (**المسوغات**) أي : المجوزات (**له**) أي : للابتداء بالنكرة (**كثيرة أنهاها**) أي : أنهىٰ تلك المسوغات وأوصلها (**بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كابن عصفور في كتابه « المقرب » ، وبهاء الدين ابن النحاس (**إلىٰ نيف**) أي : إلىٰ زيادة (**وثلاثين**) ، وأوصلها ابن عقيل في « شرح الألفية » ، وابن عنقاء في « الدرر » إلىٰ أربعة وعشرين ، وقوله : (نيف) بتشديد الياء ، وقد تخفف من ناف ينوف من باب (ساد) إذا ارتفع ، وهو كل ما زاد على العقد إلىٰ أن يبلغ العقد الثاني ، وأما البضع : فما بين الثلاثة والعشرة .

(**منها**) أي : من تلك المسوغات (**أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام ، فيجوز الابتداء بها**) أي : بالنكرة حينئذ (**فـ**) مثال تقدم (**النفي نحو** : **ما رجل قائم** ؛ **لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي**) وقُرْبه (. . **أفادت عمومَ الأفراد وشمولها**) أي : الإحاطة بها (**فتعينت**) تلك النكرة بذلك العموم (**وتخصصت**

بذلك الشمول ؛ إذ لا تعدد في جميع الأفراد ؛ بل المجموع أمر واحد ، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو : تمرة خير من جرادة (و) الاستفهام نحو : (هل رجل جالس ، وقوله) تعالىٰ : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ ،

بذلك الشمول) فالجملة مفسرة لما قبلها مرادفة له ، وعبارته في « المجيب » : (لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا عمت . . كان مدلولها جميع أفراد الجنس ، فاشتبهت المعرف بـ(أل) الاستغراقية) انتهىٰ .

(إذ لا تعدد في جميع الأفراد ؛ بل المجموع أمر واحد) وحقيقة واحدة (وكذا) أي : ومثل النكرة التي وقعت في سياق النفي في التخصص (كل نكرة) وقعت (في الإثبات قصد بها العموم نحو) قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه : (تمرة خير من جرادة) هـٰذه كلمة قالها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه حين سأله محرم قتل جرادة في حال إحرامه عن فديتها ، فأمره بإخراج تمرة في فدية جرادة ، والمقصود منه : أن الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء ، سواء كان تمرة أو غيرها ، والمراد : مقدارُ تمرةٍ ومن غيرها علىٰ نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقوله عليه السلام : « أولم ولو بشاة » ، ووقوع النكرة في الإثبات كثير في المبتدأ ، قليل في الفاعل نحو : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ ، وأما في حيز النفي . . فيستوي المبتدأ والفاعل ونحوهما ، كذا قاله المحشي . انتهىٰ من « المحرم » .

(و) منها : أن يتقدمها (الاستفهام) التحقيقي (نحو : هل رجل جالس ، و) الإنكاري نحو : (قوله تعالىٰ : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾) ، وإنما كان الاستفهام مسوغاً ؛ لأن الإنكاري منه بمعنى النفي ، فتحصل به فائدة العموم ، والتحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب ، فكأن السؤال عم جميع الأفراد فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة ، أفاده المصرح . انتهىٰ « خضري » .

ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾) ، فإن العبد يتناول المؤمن والكافر ؛ فلما وصف بالمؤمن . . تخصص وقرب من المعرفة ، فجعل : مبتدأ ، وخير : خبره ، أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم ؛ فالسمن : مبتدأ ، ومنوان : مبتدأ ثان ، وتخصص بصفة محذوفة ؛ أي : السمن منوان منه بدرهم ، ومنه علىٰ أحد التقديرين شر أهرَّ ذا ناب ؛ أي : عظيم ، وفي معنىٰ وصفها : تصغيرها نحو : رجيل عندك ؛ لأنه بمعنىٰ رجل حقير عندك .

(ومنها : أن تكون مضافة) إلىٰ نكرة أو معرفة ، والمضاف لا يتعرف بالإضافة

(ومنها) : أي : ومن المسوغات (أن تكون النكرة موصوفة بصفة يحصل بها التخصيص) والتعيين (مذكورة كانت) تلك الصفة (نحو : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ) مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ ، (فإن العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وصف بالمؤمن . . تخصص وقرب من المعرفة) في التعيين (فجعل) لفظ (عبد) (مبتدأ ، و) جعل (خير : خبره) أي : خبر العبد (أو) كانت تلك الصفة (محذوفة نحو : السمن منوان بدرهم ؛ فالسمن : مبتدأ) أول (ومنوان : مبتدأ ثان ، وتخصص) أي : لفظ (منوان) (بصفة محذوفة) تقديرها (أي : السمن منوان منه بدرهم ، ومنه) أي : ومن التخصص بصفة محذوفة (علىٰ أحد التقديرين : شر أهر ذا ناب ؛ أي :) شر (عظيم) جعل الكلب هاراً ؛ أي : مصوتاً ، وهو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ، وأما على التقدير الثاني . . فلا شاهد فيه ؛ لأن المعنىٰ : ما أهر ذا ناب إلا شر ؛ لأنه على التقديم والتأخير (وفي معنىٰ وصفها) أي : وصف النكرة (تصغيرها نحو : رجيل عندك ؛ لأنه بمعنىٰ رجل حقير عندك ، ومنها) : أي : ومن المسوغات (أن تكون) النكرة (مضافة إلىٰ نكرة أو) إلىٰ (معرفة ، والمضاف) أي : والحال أن المضاف مما (لا يتعرف بالإضافة) كغير ومثل ، مثال

(**نحو : خمس صلوات كتبهن الله**) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ؛ فخمس : مبتدأ وهو نكرة ؛ لتخصيصه بالإضافة ، وجملة (كتبهن الله) : خبره .

(ومنها : **أن يكون الخبر ظرفاً**) مختصاً بإضافته إلى اسم يصلح للإخبار عنه (**أو جاراً ومجروراً**) كذلك حال كونهما (**مقدمين على النكرة نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة**) فرجل : مبتدأ وكذا امرأة ، وما قبلهما هو الخبر ، وإنما ساغ الابتداء بالنكرة ؛ لتخصيصها بتقدم الخبر المذكور ؛ لأنه إذا قيل : في الدار.. علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار ، فهو في قوة التخصيص بالصفة ؛ فلو كان الخبر غير ظرف ....

إضافتها إلىٰ نكرة (**نحو : خمس صلوات كتبهن الله**) علىٰ عباده (و) مثال الإضافة إلى المعرفة المذكورة نحو : (**مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ؛ فخمس : مبتدأ وهو نكرة ؛ لتخصيصه بالإضافة ، وجملة « كتبهن الله » : خبره ، ومنها**) : أي : ومن المسوغات (**أن يكون الخبر ظرفاً مختصاً بإضافته**) أي : بإضافة الظرف (**إلى اسم يصلح**) ذلك الاسم (**للإخبار عنه**) بجعله مبتدأ (**أو جاراً ومجروراً**) كائنين (**كذلك**) أي : مختصاً يصلح للإخبار عنه (**حال كونهما**) أي : كون الظرف والجار والمجرور (**مقدمين على النكرة**) مثال الظرف (**نحو: عندك رجل، و**) مثال الجار والمجرور نحو (**في الدار امرأة ؛ فرجل : مبتدأ**) مؤخر (**وكذا امرأة**) مبتدأ مؤخر (**وما قبلهما**) من الظرف والجار والمجرور (**هو الخبر ، وإنما ساغ**) وجاز (**الابتداء بالنكرة ؛ لتخصيصها**) وتعيينها (**بتقدم الخبر المذكور**) أي : الظرفي عليها (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**إذا قيل : في الدار . علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار ، فهو**) أي : تقدم الخبر على النكرة (**في قوة**) أي : في حكم (**التخصيص**) والتعيين للنكرة (**بالصفة**) فكأنه قيل : عندك رجل مستقر ، وفي الدار امرأة مستقرة (**فلو كان الخبر**) المقدم (**غير الظرف**) والجار

أو ظرفاً عرىٰ عن الاختصاص المذكور نحو : عند رجل مال ، أو غير مقدم . . لم يصح الابتداء بالنكرة ، واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي أن له مدخلاً في التسويغ ، وجزم في « المغني » : بأن التقديم هنا إنما هو لدفع إلباس الخبر بالصفة

والمجرور نحو : حاضر رجل غائب فقير (**أو**) كان الخبر (**ظرفاً عرىٰ**) وخلا (**عن الاختصاص المذكور**) سابقاً بقوله : (مختصاً بإضافته إلى اسم يصلح للإخبار عنه) وذلك (**نحو** : **عند رجل مال** ، **أو**) كان الخبر الظرفي (**غير مقدم**) على النكرة نحو : رجل عندك ، وامرأة في الدار (. . **لم يصح الابتداء بالنكرة**) لفقدان شرط جواز الابتداء بالنكرة ، وإنما وجب تقديم الخبر في نحو هـٰذا ؛ لأنه لو أخر . . لتوهم أنه صفة ؛ إذ احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من احتياجها إلى الخبر ، فتبقى النفس بعد ذكر الظرف أو الجار والمجرور متشوفة لذكر الخبر . انتهىٰ « حمدون » .

(**واشتراطه**) أي : اشتراط المصنف (**هنا**) أي : في موضع الخبر الظرفي (**كغيره**) من النحاة (**في الخبر**) الظرفي متعلق بالاشتراط ؛ أي : اشتراطه في الخبر الظرفي (**التقديم**) أي : تقديمه على النكرة حيث قال : (مقدمين على النكرة) (**يقتضي**) اشتراطُه التقديمَ (**أن له**) أي : أن لتقديم الخبر الظرفي على النكرة (**مدخلاً**) أي : دخولاً (**في التسويغ**) أي : في تسويغ الابتداء بالنكرة وتجويزه (**و**) لـٰكن (**جزم**) ابن هشام (**في** « **المغني** » : **بأن التقديم**) أي : تقديم الخبر الظرفي (**هنا**) أي : في موضع الابتداء بالنكرة (**إنما هو**) أي : إن التقديم إنما يعتبر (**لدفع إلباس**) واشتباه (**الخبر**) الظرفي (**بالصفة**) لو أخر عن النكرة ؛ لأن احتياج النكرة إلى الصفة . . أشد من احتياجها إلى الخبر كما مر آنفاً ، لا لكون التقديم شرطاً في صحة الابتداء بالنكرة ، كما يقتضيه كلام المصنف ، قال ابن

(و) من الإخبار بالظرف المقدم (نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾) ، وبالجار والمجرور المقدم نحو : (﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾) ، وذهب بعضهم إلىٰ أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة علىٰ حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت ؛ إذ لا يخلو عن تكلف وضعف ، وهو ظاهر عبارة « الألفية » ؛ فإذا حصلت الفائدة . . فأخبر عن أي نكرة شئت ؛

عنقاءَ : (والحق ما قاله ابن هشام : من أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ ، وإنما يشترط لتوهم الصفة ؛ فحيث التبس بالصفة . . وجب التقديم ، وحيث فهم المراد . . جاز التقديم كما صرح به الجرمي والواحدي نحو : رجل بالباب) انتهىٰ من « الكواكب » .

(**ومن الإخبار بالظرف المقدم نحو قوله تعالىٰ :** ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ، **وبالجار والمجرور المقدم نحو :** ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ ، **وذهب بعضهم إلىٰ أن مدار**) أي : إلىٰ أن أصل وسبب (**صحة وقوع المبتدأ نكرة**) أي : إلىٰ أن صحة وقوع المبتدأ نكرةً دائرٌ (**علىٰ حصول الفائدة لا علىٰ**) حصول (**المسوغات التي ذكرت**) هنا وغيرها (**إذ لا يخلو**) توقف صحة وقوع المبتدأ نكرة على المسوغات (**عن تكلف وضعف**) كما ضعفه ابن هشام في « المغني » وقال فيه : (لم يعول المتقدمون إلا علىٰ حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون : أنه ليس كل أحد يهتدي إلىٰ مواطنها فتتبعوها ؛ فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصح ، أو معدود لأمور متداخلة) انتهىٰ « خضري » .

(**وهو**) أي : كون المدار علىٰ حصول الفائدة (**ظاهر عبارة « الألفية »**) حيث قال فيها :

ولا يجوز الابتدا بالنكرةْ ... ما لم تفد كعند زيد نمرةْ

(**فإذا حصلت الفائدة**) في الإخبار عنها (. . **فأخبر عن أي نكرة شئت**) الإخبار

فعليه يصح : رجل على الباب ، وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك (**وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن والفعل**) وإن كان في الصورة الظاهرة غير اسم (**نحو** : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) ، فأن تصوموا : مبتدأ ؛ لأن تأويله (أي :

عنها (**فعليه**) أي : فعلىٰ كون المدار علىٰ حصول الفائدة (**يصح**) قولهم : (**رجل على الباب**) أي : واقف عليه (**وكوكب**) أي : نجم (**انقض**) أي : سقط من السماء في هـٰذه (**الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك**) الحكم ؛ أي : كون رجل على الباب ، وسقوط كوكب من السماء ، قوله : (وكوكب انقض الساعة) انقض ؛ أي : سقط علىٰ وزن (انفعل) ، والفعل مع فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) : منصوب على الظرفية ؛ أي : كوكب سقط في هـٰذه الساعة ، ومثله: شمس انكسفت اليوم ، وقمر انخسفت الليلة ، وغير ذلك لحصول الفائدة ؛ لأن انقضاض الكوكب لما كان نادراً أو خفياً علىٰ بعض دون بعض إذا جعل مبتدأ من غير تخصيص، وحكم عليه بالانقضاض. . لحصلت الفائدة. انتهىٰ من « المحرم ».

وهـٰذا القول الذي قاله بعضهم أقرب إلى الصواب ؛ لظهور وجهه وهو حصول الفائدة ، وورود الاستعمال عليه كقوله تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ علىٰ تقدير أن الظرف متعلق بقوله : (ناضرة) ، وأما علىٰ تقدير أن يكون صفةً لـ(الوجوه). . فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ونحو : يوم لنا ويوم علينا. . . إلىٰ غير ذلك مما لا يعد ولا يحصىٰ ، وإرجاعها إلى المسوغات المذكورة تكلف لا يخفىٰ وجهه على الفطن . انتهىٰ من « المحرم » أيضاً .

(**وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً**) أي : منسبكاً (**من أن**) المصدرية (**والفعل وإن كان في الصورة الظاهرة**) أي : الملفوظة (**غير اسم**) وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، **فأن تصوموا** : **مبتدأ** ؛ **لأن تأويله** ؛ **أي** :

صومكم) و (خير لكم) : خبره (**والخبر : هو الجزء الذي تتم به الفائدة**) مفرداً كان أو جملةً ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (**مع مبتدأ**) غير الوصف المستغني عن الخبر ، فخرج بذكر المبتدأ : مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه ؛ لأنه ليس متماً للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل وبالقيد الذي زدته ، وبه صار الحد مانعاً مرفوع الوصف المذكور ؛ لأنه وإن تمت به الفائدة مع مبتدأ. . . لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور ، وقد مر أن هذا الوصف لا خبر له ، وهذا التعريف ذكره ابن هشام في « توضيحه » وهو . . . .

صومكم ، وخير لكم خبره) .

ولما فرغ المصنف مما يتعلق بالمبتدأ. . أخذ يتكلم على الخبر فقال : (**والخبر**) المصطلح عليه عند النحاة : (**هو الجزء الذي تتم به الفائدة مفرداً كان**) ذلك الخبر (**أو جملة**) مطلقاً (**أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً**) وقوله : (**مع مبتدأ**) متعلق بقوله : (تتم به) (**غير الوصف المستغني عن الخبر ، فخرج بذكر المبتدأ : مرفوع الفعل من الفاعل**) كقام زيد (**أو نائبه**) كضرب زيد (**لأنه**) أي : لأن مرفوع الفعل (**ليس متماً للفائدة مع مبتدأ بل**) يتم الفائدة (**مع فعل**) عمل فيه .

(**و**) خرج أيضاً (**بالقيد الذي زدته**) يعني : قوله : (غير الوصف المستغني عن الخبر) (**وبه**) أي : وبذلك القيد (**صار الحد**) أي : حد الخبر (**مانعاً**) من دخول (**مرفوع الوصف المذكور**) فيه (**لأنه**) أي : لأن مرفوع الوصف (**وإن تمت به الفائدة مع مبتدأ. . لكن هذا المبتدأ**) الذي له مرفوع (**هو الوصف المذكور**) أي : المستغني عن الخبر .

(**وقد مر**) في أوائل الباب (**أن هذا الوصف**) المستغني بمرفوعه (**لا خبر له**) لاستغنائه بمرفوعه عن الخبر (**وهذا التعريف**) الذي ذكره المصنف في الخبر المسند إلى المبتدأ هو الذي (**ذكره ابن هشام**) الأنصاري (**في « توضيحه » وهو**)

غير جامع ؛ لعدم شموله لقائم من نحو : زيد أبوه قائم ؛ إذ لا يصدق عليه أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو (أبوه) لاشتماله علىٰ ضمير الغائب .

(وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها ؛ إذ المفرد له إطلاقات أربعة كما بينت ذلك في « الحدود » و« شرحها »

أي : هـٰذا التعريف (**غير جامع**) لأفراد المحدود (**لعدم شموله لقائم من نحو : زيد أبوه قائم** ؛ **إذ لا يصدق عليه**) أي : علىٰ قائم (**أنه**) وجملةُ أنَّ فاعل يَصْدُق ؛ أي : لا يصدق عليه أنه ؛ أي : أَنَّ (قائم) (**جزءٌ تمَّت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو « أبوه »** **لاشتماله**) أي : لاشتمال مبتدئه (**علىٰ ضمير الغائب**) ويجاب عنه : بأن المراد المتم للفائدة ولو بحسب الأصل ؛ إذ أصله : زيد قائم الأب (**وهو**) أي : الخبر من حيث هو (**قسمان** ؛ **كالمبتدأ**) أي : كما أن المبتدأ قسمان : مضمر وظاهر (**مفرد وهو**) أي : المفرد (**هنا**) أي : في (باب الخبر) ما يكون (**في مقابلة الجملة وشبهها**) من الظرفين ، وإنما قلت هنا : (**إذ المفرد له إطلاقات أربعة**) أي : معان أربعة (**كما بينت ذلك**) أي : ما ذكر من الإطلاقات الأربعة (**في**) كتاب (« **الحدود** » و« **شرحها** ») **الأول منها** : مفرد (باب الإعراب : وهو ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما .

والثاني : مفرد (باب المبتدأ والخبر) : وهو ما ليس جملةً ولا شبيهاً بالجملة .

والثالث : مفرد (باب لا التبرئة ، والمنادىٰ) : وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

والرابع : مفرد (باب العلم) : وهو ما ليس مركباً ؛ كزيد وأحمد . انتهىٰ من « شرح الحدود » بتصرف .

(**وغير مفرد**) من الجملة وشبهها (**فالمفرد تجب**) مطابقته للمبتدأ حيث ما أمكن : إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً (**نحو** : **زيد قائم**) وهند قائمة (**والزيدان قائمان**) والهندان قائمتان (**والزيدون قائمون**) والهندات قائمات (**وزيد أخوك**) وهند أختك ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث . . غلب المذكر على المؤنث فيقال : هند وزيد قائمان ، ولا يقال : قائمتان ، ثم المفرد إن كان جامداً . . فلا يتحمل ضمير المبتدأ ، إلا إن أول بمشتق نحو : زيد أسد بمعنىٰ شجاع ،

(**وغير مفرد من الجملة وشبهها فـ**) الخبر (**المفرد تجب مطابقته للمبتدأ حيث ما أمكن**) ذلك المذكور من المطابقة وقوله : (**إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً**) تمييز للمطابقة ؛ فإن لم تمكن مطابقته . . فلا تجب ؛ كما في (فعيل) كجريح ، و(فعول) كصبور ، فإنه يخبر بهما عن المفرد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ؛ لإطلاقهما على الكل بلفظ واحد (**نحو** : **زيد قائم**) في الإفراد والتذكير (**وهند قائمة**) في الإفراد والتأنيث (**والزيدان قائمان**) في التثنية والتذكير (**والهندان قائمتان**) في التثنية والتأنيث (**والزيدون قائمون**) في الجمع والتذكير (**والهندات قائمات**) في الجمع والتأنيث ، وهـٰذا كله في الخبر المشتق (**و**) تقول في الجامد من المفرد المذكر : (**زيد أخوك** ، **و**) في الجامد من المفرد المؤنث (**هند أختك**) وهـٰذا إذا أفرد كل من المذكر والمؤنث .

(**وإذا اجتمع مذكر ومؤنث . . غلب المذكر على المؤنث**) لشرفه عليها ، سواء قدم المذكر على المؤنث فيقال : زيد وهند قائمان ، أو أخر المذكر (**فيقال** : **هند وزيد قائمان** ، **ولا يقال** : **قائمتان**) بتغليب المؤنث .

(**ثم**) بعدما قسمنا الخبر إلىٰ مفرد وغير مفرد نقسم المفرد إلىٰ مشتق وجامد فنقول : الخبر (**المفرد إن كان جامداً**) وهو ما دل على الذات ولا يدل على الحدث (. . **فلا يتحمل ضمير المبتدأ** ، **إلا إن أول بمشتق نحو** : **زيد أسد بمعنىٰ شجاع** ،

وإن كان مشتقاً . . يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو : زيد قائم أبوه ، أو قائم أنت إليه ، ويجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف علىٰ غير من هو له عند خوف اللبس نحو : زيد عمرو ضاربه هو (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه وإلا

وإن كان) الخبر المفرد (**مشتقاً**) وهو ما دل علىٰ حدث ومتصف به (. . **يتحمل ضميره**) أي : ضمير المبتدأ (**ما لم يرفع الظاهر**) أو الضمير البارز (**نحو** : **زيد قائم أبوه** ، **أو**) زيد (**قائم أنت إليه** ، **ويجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف علىٰ غير من هو**) أي : ذلك الوصف (**له عند خوف اللبس**) والاشتباه وهو إيهام اللفظ خلاف المعنى المراد ، مثال خوف اللبس (**نحو** : **زيد عمرو ضاربه**) أي : ضارب عمرو (**هو**) أي : زيد ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : زيد عمرو ضاربه . . لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ؛ فلما أتيت بالضمير فقلت : زيد عمرو ضاربه هو . . تعين أن يكون زيد هو الفاعل . انتهىٰ من « ابن عقيل » وهٰذا مثال اللبس ، ومثال أمن اللبس : زيد هند ضاربها هو . انتهىٰ منه .

(و) الخبر (**غير المفرد ثلاثة أشياء**) بعدِّ الجملتين واحداً ، وإن عَدَدْنَاهُما اثنتين كما عددنا شبه الجملة اثنين . . كان الحاصل أربعة أشياء كما فعله ابن آجروم .

(**إما جملة ذات رابط**) أي : مشتملة علىٰ رابط (**يربطها بالمبتدأ**) وإنما احتاجت إلىٰ رابط ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل ؛ فإذا قصد جعلها جزء الكلام . . فلا بد من رابط يربطها بالجزءِ الآخَر . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ما لم تكن**) تلك الجملة (**عَيْنَه**) أي : عين المبتدأ لفظاً نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ ، أو معنىً نحو : خير الكلام : (لا إلٰه إلا الله) ، فلا تحتاج حينئذ إلىٰ رابط ؛ لكونها عين المبتدأ (**وإلا**) أي : وإلا تَكُنْ مشتملة علىٰ رابط ولم تكن عَيْنَه

.. كانت أجنبية عنه (اسمية) إن صدرت باسم (نحو : زيد جاريته ذاهبة) فزيد : مبتدأ أول ، وجاريته : مبتدأ ثان ، وذاهبة : خبر المبتدأ الثاني ، والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع علىٰ أنها خبر الأول ، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من (جاريته) ، وهـٰذا المثال اجتمع فيه جملتان : صغرىٰ وكبرىٰ (و) مثله (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾) ، إذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً ؛ فلباس : مبتدأ أول ، والتقوىٰ : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبره ، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول ،

(.. **كانت أجنبية**) عن المبتدأ ، فلا يصح الإخبار بها (**عنه اسمية إن صدرت**) وبدئت (**باسم**) سميت اسمية ؛ لتصدرها باسم مثال الاسمية (**نحو**) قولك : (**زيد جاريته ذاهبة ، فزيد : مبتدأ أول ، وجاريته : مبتدأ ثان ، وذاهبة : خبر المبتدأ الثاني ، و**) المبتدأ (**الثاني وخبره جملة اسمية**) صغرىٰ كائنة (**في محل رفع علىٰ أنها**) أي : علىٰ أن جملة المبتدأ الثاني (خبر) المبتدأ (**الأول ، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره**) وهو جملة المبتدأ الثاني (**الهاء من جاريته ، وهـٰذا المثال**) الذي مَثَّله المصنف للجملة الاسمية (**اجتمع فيه جملتان**) جملة (**صغرىٰ**) وهي جملة المبتدأ الثاني مع خبره ؛ لكون خبرها مفرداً (**و**) جملة (**كبرىٰ**) وهي جملة المبتدأ الأول مع خبره ؛ لكون خبرها جملة كما بسطنا الكلام على الجملتين في « التتمة » .

(**ومثله**) أي : ومثل قولهم : زيد جاريته ذاهبة في كونها جملة اسميةً (**نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، إذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً ، فـ**) إعرابه حينئذ : (**لباس : مبتدأ أول ، و**) هو مضاف (**التقوىٰ : مضاف إليه ، و**) لفظ (**ذلك : مبتدأ ثان ، و**) لفظ (**خير : خبره**) أي : خبر (**ذلك**) ، (**والجملة الاسمية**) يعني : جملة (ذلك خير) : (**خبر المبتدأ الأول**) وهو لفظ (لباس) ،

والرابط اسم الإشارة (و) نحو : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، إذا قدر (هو) ضمير الشأن ؛ فهو : مبتدأ ، والله : مبتدأ ثان ، وأحد : خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، ولا رابط فيها اكتفاءً بالربط المعنوي ؛ إذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ ،

(**والرابط**) بين المبتدأ الأول وهو لفظ (لباس) ، وخبره وهو جملة المبتدأ الثاني (**اسم الإشارة**) الذي هو لفظ (ذلك) لأنه من جملة ما يربط بين الجمل ، وأما إذا قدرنا ذلك بدلاً من (لباس التقوىٰ) ، أو عطف بيان عليه . . فالآية حينئذ لا شاهد فيها علىٰ كون الخبر جملة ؛ لكون الخبر حينئذ مفرداً .

(**و**) مثلهُ أيضاً ؛ أي : ومثل قولك : زيد جاريته ذاهبة في كون الخبر جملة اسمية (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، **إذا قُدر**) لفظُ (« **هو** ») فيه (**ضمير الشأن**) والقصة ، وضمير الشأن : هو الضمير الذي تفسره الجملة المذكورة بعده (**فـ**) إعرابه حينئذ : (**هو : مبتدأ**) أول (**والله : مبتدأ ثان ، وأحد : خبره**) أي : خبر المبتدأ الثاني (**والجملة**) من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع (**خبر المبتدأ الأول**) الذي هو ضمير الشأن (**ولا رابط فيها**) أي : في جملة المبتدأ الثاني يربطها بالمبتدأ الأول (**اكتفاءً**) أي : استغناءً عن الرابط اللفظي (**بالربط المعنوي ؛ إذ مفهومها**) أي : مفهوم الجملة الثانية ومدلولها (**هو**) نفس (**المراد بالمبتدأ**) الأول وعينه ؛ لأنها مفسِّرة له ، والمفسِّر عَيْن المُفسَّر ؛ أي : الشأن الله أحد ، فلا حاجة فيها إلى الرابط اللفظي ؛ اكتفاءً عنه باتحاد معنى الجملتين ، وأما إذا قدرنا (هو) ضمير المسؤول عنه ؛ بناءً علىٰ أنها نزلت جواباً لقول المشركين : صِفْ لنا ربَّك . انتهىٰ « خضري » .

فخبره مفرد وهو لفظ (الله) ، و(أحد) : خبر بعد خبر ، أو بدل من الخبر الأول ، فلا شاهد فيه .

ومثل ذلك قولهم : هجيرىٰ أبي بكر : لا إلـه إلا الله .

(وإما جملة فعلية) إن صدرت بفعل (نحو : زيد قام أبوه) فقام أبوه : جملة فعلية خبر المبتدأ الذي هو زيد ، والرابط بينهما الهاء من أبوه ، والمثال مركب من صغرىٰ وكبرىٰ أيضاً (و) مثله نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾) ، فربك : مبتدأ ، وجملة (يخلق ما يشاء) : خبره ، والرابط الضمير المستتر في (يخلق) ، وكذا ....

(ومثل ذلك) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في الاستغناء عن الرابط اللفظي (قولهم) أي : قول الناس : (هِجِّيرَىٰ) بكسر الهاء وتشديد الجيم المكسورة ، وسكون الياء وفتح الراء (أبي بكر) الصديق ؛ أي : دأبه وعادته (لا إلـه إلا الله) أي : هـٰذه الكلمات ؛ أي : الإكثار من ذكرها وتكرارها ، فـ(هجيرىٰ) : مبتدأ أول ، وجملة (لا إلـه إلا الله) : خبره ، ولا حاجة إلىٰ رابط لفظي ؛ لأن الجملة الثانية عين المبتدأ الأول في المعنىٰ .

(وإما جملةٌ فعليةٌ) سميت فعلية ؛ لتصدرها بفعل كما قال الشارح (إن صدرت) وبدئت (بفعل) مثالها (نحو) قولك : (زيد قام أبوه ، فـ) إعرابه : (قام : أبوه : جملة فعلية خبر المبتدأ الذي هو زيد ، والرابط بينهما) أي : بين (زيد) وبين جملة (قام أبوه) (الهاء من أبوه ، و) هـٰذا (المثال مركب من) جملة (صغرىٰ) وهي جملة (قام أبوه) ، (و) من جملة (كبرىٰ) وهي جملة (زيد) (أيضاً) أي : كما أن جملة (زيد جاريته ذاهبة) مركب من صغرىٰ وكبرىٰ .

(ومثله) أي : ومثل قولنا : زيد قام أبوه في كونه مثالاً لجملة فعلية (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ ، فربك : مبتدأ ، وجملة « يخلق ما يشاء » : خبره ، والرابط : الضمير المستتر في « يخلق » ، وكذا) أي : ومثل قوله : (ما يشاء) في

جملة (يقبض ويبسط) ، (ويتوفى الأنفس) من قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾) ، ومن قوله تعالىٰ : (﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾) ، ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها إليها ، وقد أفهم كلامه أنه لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية ؛ كما في الصلة والصفة ، فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو : زيد اضربه أو لا تضربه خلافاً لمن منع ذلك ؛ نظراً إلىٰ أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، قال ابن هشام وغيره : (وهو

كونه مثالاً لجملة فعلية (**جملة**) قوله : (« **يقبض ويبسط** » ، « **ويتوفى الأنفس** » **من قوله تعالىٰ** : ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ ، **ومن قوله تعالىٰ** : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ ، **ولم يذكر**) المصنف مثال (**الجملة الشرطية**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ مع أنها جملة فعلية وقعت خبراً للمبتدأ ؛ لأن أسماء الشروط محلها رفع بالابتداء غالباً ، وخبرها جملة الشرط على الأصح (**لرجوعها**) أي : لرجوع جملة الشرط (**إليها**) إلى الجملةِ الفعليةِ التي وقعت خبر للمبتدأ المذكورةِ هنا فهي نفسها ، فلا حاجة إلىٰ ذكرها استقلالاً ومعنىً ، لرجوعها إليها ؛ أي : لدخولها فيها .

(**وقد أفهم كلامه**) أي : كلام المصنف حيث أطلق الجملة ولم يقيدها بالخبرية (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يشترط في الجملة**) هنا (**أن تكون خبرية**) وهي التي تحتمل الصدق والكذب فتدخل هنا الإنشائية ، وهي التي لا تحتمل الصدق والكذب (**كما**) يشترط كونها خبرية (**في الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر**) هنا (**جملة طلبية**) كجملة الأمر والنهي (**نحو : زيد اضربه**) في الأمر (**أو**) كقولك : (**لا تضربه**) في النهي ، وذلك ؛ أي : قولنا : (ويصح وقوع الخبر جملةً طلبيةً) يخالف (**خلافاً لمن منع ذلك**) أي : منع وقوع الخبر جملةً طلبيةً وهو ابن الأنباري (**نظراً إلىٰ أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب**) والجملة الطلبية لا تحتمل ذلك ؛ لأنها غير محققة (**قال ابن هشام وغيره : وهو**) أي : منع وقوع الجملة الطلبية خبراً

وهمٌ منشؤه اشتباه الخبر مقابل الإنشاء بالخبر قسيم المبتدأ ؛ لاتفاقهم علىٰ أن هٰذا أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام علىٰ جواز أين زيد ، وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب) .

(**وهمٌ**) أي : خطأ من المانع (**منشؤه**) أي : منشأ ذلك الوَهْمِ وسبَبُهُ (**اشتباهُ**) أي : التباس معنى (**الخبر**) الذي هو (**مقابل الإنشاء**) الذي هو من مباحث أهل المعاني ، وهو ما احتمل الصدق والكذب فلا يكون إلا محققاً (بـ) معنى (**الخبر**) الذي هو (**قسيم المبتدأ**) الذي هو من مباحث النحاة ، ومعناه : هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ ، وقوله : (**لاتفاقهم**) علة لكونه وهماً ، وإنما قلنا ذلك المَنْع وَهْمٌ ؛ لاتفاق النحاة (**علىٰ أن هٰذا**) الخبر الذي هو قسيم المبتدأ (**أصله الإفراد**) لأنه الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ .

(**واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام**) المركب ومدلولاته ، وما وقع خبراً هنا . . جزء من الكلام لا كلام بنفسه ، فلا يحتمل الصدق والكذب ، فالخبر عند النحاة غير الخبر عند أهل المعاني ، فبينهما بَوْنٌ بائنٌ .

وقوله : (**علىٰ جواز**) علىٰ فيه بمعنىٰ (مع) متعلق بـ(اتفاقهم) أي : وإنما قلنا المنع وهمٌ ؛ لاتفاقهم علىٰ أن هٰذا أصله الإفراد مع اتفاقهم علىٰ جواز قولهم : (**أين زيد ، وكيف عمرو**) مع كونه جملة طلبية حالة كون كل من المثالين (**مما لا يحتمل الصدق والكذب**) لكونهما إنشاءً ، قال العُلَيمِيُّ : (وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية ، أو إنشائية ، أو قسمية ، أو مُصدَّرةً بأنْ ، أو حرف تنفيس حتىٰ يصح : زيد اضربه علىٰ أن الخبر نفس جملة (اضربه) من غير تقدير القول ، وهو كذلك خلافاً لابن الأنباري حيث منَعَ وقوع الطلبية خبراً ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب ، والخبر حقُّهُ ذلك ، ورُدَّ بأنَّ الخبر الذي حقُّه ذلك ما قابل الإنشاء لا خبَرُ المبتدأ ؛ بل هو ما أسند إلى المبتدأ ، ألا ترىٰ أنه يقعُ مفرداً

(**وإما شبه الجملة**) في حصول الفائدة (**وهو الظرف**) الزماني والمكاني (**والجار والمجرور**) التامان (**فالظرف**) المكاني التام يقع خبراً عن الذات (**نحو** : **زيد عندك**) وعن اسم المعنىٰ نحو : العلم عندك ، (**و**) الزماني التام يقع خبراً عن المعنىٰ نحو : (**السفر غداً**) ويمتنع وقوعه خبراً عن الذات فلا يقال : زيد اليوم كما سيأتي

إجماعاً ولا يحتملُ ذلك) انتهىٰ « يس على المجيب » باختصار .

(**وإما شِبْهُ الجملة في حصول الفائدة**) معطوف علىٰ قوله : (وغَيْرُ المفرد) إما جملة (**وهو**) أي : شبه الجملة (**الظرف الزماني والمكاني ، والجار والمجرور التامان**) صفة لكل من الظرف والجار والمجرور ، والتام : هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلَّقه بأن يكون متعلقه كوناً عاماً ؛ كالاستقرار ، والحصول ، والكون ؛ إذ لا يخلو موجود منها ، وبهـٰذا القيد خرج الناقصان : والناقص : هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلَّقه كوناً خاصاً نحو : زيد بك ، أو فيك ، أو عنك ؛ أي : واثق بك ، أو راغب فيك ، أو مُعرِض عنك فلا يقع خبراً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**فالظرف المكاني التام يقع خبراً عن الذات**) قال في « شرح الجامع » : (الذاتُ ، والجوهرُ ، والعَينُ ، والجُثَّةُ ألفاظ متقاربة ؛ فالمراد بها : ما يقابل المعنىٰ) مثاله (**نحو** : **زيد عندك** ، **وعن اسم المعنىٰ**) أي : غير الدائم كما مثَّله ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة . انتهىٰ « إسقاطي » انتهىٰ « خضري » .

(**نحو** : **العلم عندك** ، **والزماني التام يقع خبراً عن المعنىٰ نحو** : **السفر غداً** ، **ويمتنع وقوعه**) أي : وقوع ظرف الزمان (**خبراً عن الذات**) لعدم الفائدة (**فلا يقال** : **زيد اليوم كما سيأتي**) قريباً في كلام المصنف بقوله : (فلا يخبر بظرف

(و) من الإخبار بالظرف (قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾) (و) أما (الجار والمجرور) التام.. فهو (نحو : زيد في الدار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾) ، فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين.. لم يقعا خبراً ، فلا يجوز : زيد أمس ، ولا زيد بك ؛ لعدم حصول الفائدة .

(ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً) واختلف في ذلك المحذوف : فمنهم من قدره . . . .

الزمان عن الذات فلا يقال : زيد اليوم) .

(ومن الإخبار بالظرف) المكاني (قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾) ، والركب كما في « القاموس » : (ركبان الإبل ، وهو اسم جمع لراكب ، أو جمع له : وهم العشرة فصاعداً ، وقد يكون للخيل) أي : والركب كائنون بمكان أسفل منكم ، فـ(أسفل) : منصوب على الظرف ، وهو في الحقيقة صفة لـ(مكان) محذوف تقديره : والركب في مكان أسفل من مكانكم . انتهىٰ « كواكب » .

(وأما) مثال (الجار والمجرور التام.. فهو نحو) قولك : (زيد في الدار ، و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، (فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين) بأن كانا ناقصين ، وهو محترز قوله آنفاً : (التامان) (.. لم يقعا) أي : لم يقع كل منهما (خبراً) عن المبتدأ ؛ لعدم حصول الفائدة كما بيناه آنفاً (فلا يجوز) حينئذ أن يقال : (زيد أمس ، ولا زيد بك ؛ لعدم حصول الفائدة ، ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً) أو صلة ، أو صفةً ، أو حالاً (بمحذوف وجوباً) فلا يجوز إظهاره في الكلام إلا لضرورة ، ولا بد من تقديره : كوناً عاماً ؛ كالاستقرار والحصول مثلاً ، وإنما وجب حذفه ؛ لأنهما كالعوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(واختلف في) تقدير (ذلك المحذوف فمنهم) أي : فمن النحاة (من قدره)

فعلاً ؛ نظراً إلىٰ أن المقدر عامل في لفظ الظرف ، وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ، ومنهم من قدره اسماً ؛ نظراً إلىٰ أن المقدر هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الإفراد ، ورجحه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ولهـٰذا قال : (تقديره كائن أو مستقر) قال بعض المتأخرين : (وهـٰذا هو الحق ؛ إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر ، وهو علامة الحقيقة ؛ فإذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي . . قدر استقر لا مستقر) ، وقد قال السعد التفتازاني : . .

أي : قدر ذلك المحذوف (**فعلاً**) ماضياً أو مضارعاً .

(**نظراً إلىٰ أن المقدر عامل في لفظ الظرف**) النصب (**و**) عامل (**في محل الجار والمجرور ، وأصل العمل**) أن يكون (**للفعل**) ونسب هـٰذا القول إلىٰ جمهور البصريين وإلىٰ سيبويه أيضاً .

(**ومنهم من قدره**) أي : قدر ذلك المحذوف (**اسماً ؛ نظراً إلىٰ أن**) هـٰذا (**المقدر هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الإفراد**) لا الجملة (**ورجحه**) أي : رجح هـٰذا القول (**ابن مالك**) حيث قال في « الألفية » :

ناوين معنىً كائنٍ أو استقرّ

(**وتبعه المؤلف**) أي : الحطاب (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل تبعيته لابن مالك (**قال**) المؤلف : (**تقديره :**) أي : تقدير ذلك المحذوف (**كائن**) من الكون التام (**أو مستقر**) من الاستقرار والثبوت (**قال بعض المتأخرين : وهـٰذا**) القول وهو كون المحذوف اسماً (**هو الحق**) أي : الصواب من حيث الدليل ، وإنما قلنا : (هو الحق) (**إذ المفهوم من**) قولك : (**زيد عندك أنه مستقر لا استقر ، وهو**) أي : كون المفهوم أنه مستقر (**علامة**) قصد (**الحقيقة**) وهو الاستقرار في الحال (**فإذا أريد المجاز**) بما كان (**وهو استقراره في الماضي . . قدر استقر لا مستقر ، وقد قال السعد التفتازاني**) : هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ، الإمام

(الإنصاف أن المفهوم من نحو : زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر ، لا ثبت أو استقر) انتهىٰ .

وإذا قدر كائن . . فهو من كان التامة ،

العلامة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان ، ولد سنة (٧١٢هـ) وأخذ عن القطب والعضد ، له « شرح العضد » ، و« شرح التلخيص » ، و« الإرشاد في النحو » ، و« شرح الشمسية في المنطق » ، مات بسمرقند سنة (٧٩١هـ) انتهىٰ من « شرح الحدود » .

(**الإنصاف**) : وهو قبول الحق بلا نزاع (**أن المفهوم من نحو : زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر ، لا ثبت**) فيها (**أو استقر**) فيها في الماضي (**انتهىٰ**) ما قاله السعد .

(**وإذا قدر كائن . . فهو من كان التامة**) بمعنىٰ حصل أو ثبت ؛ فالظرف بالنسبة إلىٰ ذلك المقدر لغو متعلق به لا من (كان) الناقصة ، وإلا . . كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر ، ويتسلسل التقديرات ، أفاده السعد . انتهىٰ « خضري » .

قال شيخنا : (لك أن تقول : لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه ، فلا تسلسل) انتهىٰ « يس » .

فَائِدَةٌ

اعلم : أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر بفتح القاف ولغو ؛ فالمستقر : ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف نحو : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ ، واللغو : ما كان متعلقه خاصاً ؛ كالقيام ، والقعود ، سواء وجب حذفه نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز نحو : يوم الجمعة جواباً لمن قال لك : متىٰ قمت ،

والظرف بالنسبة إليه لغو ، وإلا . . لزم التسلسل ، ويسمىٰ هـٰذا الظرف : ظرفاً مستقراً بفتح القاف ، لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله ، وقيل : لتعلقه بالاستقرار ، ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كوناً خاصاً ؛ كقائم وجالس إلا لدليل ، وحينئذ يكون الحذف جائزاً

ووجه تسمية **الأول** : مستقراً ، **والثاني** : لغواً ، أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه إلى الظرف . . سمي ذلك الظرف مستقراً ؛ لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل مستقر فيه ، ثم حذفت الصلة وهي لفظ (فيه) اختصاراً ؛ لكثرة دورانه بينهم ؛ كقولهم في المشترك فيه : مشترك ، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه . . سمي لغواً أو مُلغىً ، ولم يعتبر اعتبار الأول ، قاله الدماميني . انتهىٰ من « المجيب » .

(**والظرف بالنسبة إليه**) أي : إلى المتعلق (**لغو**) أي : غير متحمل للضمير إذا جعلناه من كان التامة (**وإلا**) أي : وإن لم نجعله من كان التامة ؛ بل جعلناه من كان الناقصة (. . **لزم التسلسل**) وهو محال ؛ لأنه إن قدر كائن من كان الناقصة . . يقدر للظرف كائن آخر ، وله أيضاً كائن آخر إلىٰ ما لا نهاية له ، لأن معنى التسلسل : توقف أمر علىٰ أمر متوقف علىٰ آخر إلىٰ ما لا نهاية له .

(**ويسمىٰ هـٰذا الظرف**) المتعلق بالكون العام : (**ظرفاً مستقراً بفتح القاف ؛ لاستقرار الضمير فيه**) أي : في ذلك الظرف (**بعد حذف عامله**) الذي هو المتعلق المحذوف (**وقيل**) : سمي مستقراً (**لتعلقه بالاستقرار ، ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كوناً خاصاً ؛ كقائم وجالس**) مثلاً (**إلا لدليل**) يدل عليه ، فحينئذ يجوز تقديره ، وعليه خرج قولهم : من لي بكذا ؛ أي : من يتكفل لي بكذا ، وقوله تعالى : ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ أي : الحر مقتول بالحر أو يقتل بالحر (**وحينئذ**) أي : وحين إذ كان متعلقه كوناً خاصاً (**يكون الحذف**) أي : حذف المتعلق (**جائزاً**

لا واجباً ، فاشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما في « المغني » .

(ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال : زيد اليوم) ولا عمرو غداً ؛ لعدم الفائدة ، فإن كانت الذات عامة واسم الزمان خاصاً نحو : نحن في شهر رمضان ، وفي زمان طيب . . جاز لحصولها بتخصيص الزمان ، ولك أن تقول : إذا كان المصحح ـ لوقوع اسم الزمان خبراً عن الذات ـ هو التخصيص . . فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاماً أو خاصاً ؛ كما في نحو : زيد في يوم طيب ،

لا واجباً) فيجوز إظهاره (**فـ**) حينئذ (**اشتراط النحويين**) في متعلق الجار والمجرور (**الكون المطلق**) أي : العام (**إنما هو**) أي : ذلك الاشتراط (**لوجوب الحذف**) أي : حذف المتعلق (**لا لجوازه**) أي : لا لجواز الحذف (**كما في « المغني »**) أي : « مغني اللبيب » لابن هشام .

(**ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات**) والمراد بها ما قام بنفسه ، ويقابلها : العرض : وهو ما لا يقوم بنفسه ، ويقال له : اسم المعنىٰ (**فلا يقال : زيد اليوم ،** **ولا عمرو غداً ؛ لعدم الفائدة ؛ فإن كانت الذات عامة**) أي : دالة علىٰ جماعة (**و**) كان (**اسم الزمان خاصاً**) أي : دالاً علىٰ معين (**نحو**) قولك : (**نحن**) أي : جماعة المتكلمين (**في شهر رمضان**) تخصص الشهر بالإضافة (**و**) نحن (**في زمان طيب**) تخصص الزمن بالوصف (. . **جاز**) الإخبار بظرف الزمان عن الذات (**لحصولها**) أي : لحصول الفائدة (**بتخصيص الزمان**) وتعيينه .

(**ولك**) أيها النحوي (**أن تقول**) بحثاً : (**إذا كان المصحح ـ لوقوع اسم الزمان خبراً عن الذات ـ هو التخصيص**) أي : تخصيص الزمان وتعيينه (. . **فلا فرق**) في جواز الإخبار باسم الزمان عن الذات (**بين أن يكون المبتدأ عاماً**) كنحن (**أو**) كون المبتدأ (**خاصاً**) أي : فرداً (**كما في نحو**) قولك : (**زيد في يوم طيب**) أي :

أو يوم شاتٍ (**وإنما يخبر به**) أي : بظرف الزمان (**عن المعاني**) إذا كان الحدث غير مستمر (**نحو** : **الصوم اليوم** ، **والسفر غداً**) وإلا . . فلا ؛ لعدم حصول الفائدة نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة .

(**و**) أما (**قولهم** : **الليلة الهلال**) بنصب (الليلة) ، واليوم خمر ،

معتدل الهواء (**أو**) زيد في (**يوم شات**) أي : بارد ، **والحاصل** : أن اسم الزمان يصح الإخبار به عن الذات إذا كان خاصاً ، سواء كانت الذات عامة أو خاصة إن أفاد ، **وذلك بأحد أمور ثلاثة** : إما بتخصيص الزمان بوصف ، أو إضافة مع جره بـ(في) وكذا بعلميته على الظاهر ؛ كنحن في يوم طيب ، أو في شهر ربيع ، أو في رمضان .

وإما بتقدير مضاف هو معنىً ؛ كاليوم خمر وغداً أمر ؛ أي : اليوم شرب خمر ، ولا يحتاج لتقدير في أمر ؛ لأن المراد به القتال المترقب وهو معنىً .

وإما بشبه الذات للمعنىٰ في تجددها وقتاً فوقتاً ؛ كالرطب شهري ربيع ، والليلة الهلال ، والورد أيار ـ بفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية ، كما في « التصريح » ـ اسم شهر رومي غير منصرف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطي ، والنوع الأول يجب جره بـ(في) فلا يجوز : نحن يوم طيب ، والثالث يجوز ؛ كالورد في أيار ، فيكون فيه مسوغان . انتهىٰ من « الخضري » .

(**وإنما يخبر به** ؛ **أي** : **بظرف الزمان عن المعاني**) والأحداث جمع معنىً ، وهو ما لا يقوم بنفسه كما مر (**إذا كان الحدث**) والمعنىٰ (**غير مستمر**) أي : غير دائم (**نحو** : **الصوم اليوم** ، **والسفر غداً** ، **وإلا**) أي : وإن لم يكن الحدث غير مستمر بأن كان مستمراً دائماً (. . **فلا**) يخبر به عن المعنىٰ (**لعدم حصول الفائدة نحو** : **طلوع الشمس يوم الجمعة**) لأن طلوع الشمس مستمر .

(**وأما قولهم الليلة الهلال بنصب « الليلة »**) ورفع (الهلال) (**واليوم خمر** ،

ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات. . فهو (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم (الذات) أي : رؤية الهلال ، وشرب الخمر ليكون معنىً ، وقيل : لا حاجة إلىٰ تقدير في مثال المتن ؛ لشبه الهلال باسم المعنىٰ من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ، وإن رفع لفظ (الليلة). . كان التقدير : الليلة ليلة الهلال ، ولا يصح إن نصب ؛ لئلا يكون الزمان واقعاً في الزمان ، والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر .

(ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف

ونحو ذلك) كالحبيب اليوم ، والورد الأيار (مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات. . فهو) أي : قولهم : الليلة الهلال ، وكذا ما بعده (مؤول بتقدير مضاف إلى اسم الذات) تقديره (أي : رؤية الهلال) في هٰذه الليلة (وشرب الخمر) اليوم ، وقدوم الحبيب اليوم ، وظهور الورد في الأيار (ليكون) المبتدأ (معنىً) من المعاني (وقيل : لا حاجة إلىٰ تقدير) اسم المعنىٰ (في مثال المتن) يعني : قوله : (الليلة الهلال) (لشبه الهلال باسم المعنىٰ من جهة أنه يحدث) ويوجد (في وقت) وهو غرة الشهر (دون) وقت (آخر) وهو باقي الشهر (وإن رفع لفظ « الليلة ». . كان التقدير : الليلة ليلة الهلال) أي : ليلة طلوع الهلال وهو القمر أول ظهوره (ولا يصح) هٰذا التقدير (إن نصب) (الليلة) (لئلا يكون الزمان واقعاً في الزمان ، والأصل) أي : الغالب الكثير في كلامهم (أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد) وذلك (كما مر) من الأمثلة من أول الباب إلىٰ هنا .

(ويجوز تعدد الخبر المستقل) وهو الذي يستقل في تحصيل الفائدة التامة ، خرج به نحو : الرمان حلو حامض ، كما سيأتي في كلام الشارح (بدون عطف) بعضها ، أما مع العطف. . فالخبر هو الأول فقط ، والبواقي توابع ؛ أي : يجوز

على الأصح مع كون المبتدأ واحداً ؛ لأن الخبر حكم ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو : زيد كاتب شاعر) (وقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾) ، فهو : مبتدأ ، والبواقي أخبار ، والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر ، ولك أن تقول : إن العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح ؛ فعلىٰ هـٰذا : يلزم على . . . .

تعدده (**على الأصح**) سيأتي مقابله (**مع كون المبتدأ واحداً ؛ لأن الخبر حكم**) أي : محكوم به على المبتدأ (**ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة**) ولأن الخبر كالنعت ، والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، مثال تعدد الخبر (**نحو : زيد كاتب شاعر**) أي : ينثر الكلام بالفقرات ، وينظمه بالقوافي ؛ فالكاتب هنا : النَّاثِرُ للكلام ، والشاعر هو : الناظم له علىٰ إحدى البحور الستة عشر .

(**و**) نحو (**قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾**) ، فـ(**هو**) : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الرفع مبتدأ ، الغفور : خبر أول ، الودود : ثان ، ذو العرش : ثالث ، المجيد : رابع ، فعال : خامس .

كما قال الشارح : (**فهو : مبتدأ ، والبواقي أخبار**) خمسة ، وذكر الشارح محترز قوله على الأصح بقوله : (**والمانع للتعدد**) أي : لتعدد الخبر (**يقدر مبتدأ لكل خبر وهو**) أي : تقدير المبتدأ لكل منها (**خلاف الظاهرِ**) والأصل في الكلام ؛ لأن الظاهر عدم التقدير .

(**ولك**) أيها الناقد (**أن تقول**) نقضاً علىٰ تعدد الخبر : (**إن العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح**) من الأقوال الأربعة الجارية في عامل المبتدأ والخبر (**فعلىٰ هـٰذا**) الصحيح الذي يقول : إن العامل في الخبر هو المبتدأ (**يلزم على**

القول بالتعدد : عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال ، واللازم باطل ، وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو : هٰذا حلو حامض . . فيجوز باتفاق ؛ لأنه وإن تعدد صورة . . فهو في الحقيقة خبر واحد ؛ لأن المعنىٰ : هٰذا مُز ، ولهٰذا يمتنع فيه العطف . . . .

القول بالتعدد) أي : بجواز تعدد الخبر (**عمل العامل الواحد**) وهو المبتدأ (**رفعين بطريق الاستقلال**) يعني : في خبرين (**واللازم**) وهو عمل عامل واحد رفعين (**باطل**) وكذا الملزوم وهو تعدد الخبر باطل أيضاً ، ويجاب عن ذلك : بأن العامل المعنوي ليس كالعامل اللفظي إن قلنا : إن العامل في الخبر هو الابتداء ، فيحمل جواز تعدده على القول بأن العامل في الخبر هو الابتداء ، واحترز الشارح بقوله : (بطريق الاستقلال) عن قولهم : إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ؛ لأن عمله في النعت بطريق التبع لا بطريق الاستقلال . انتهىٰ من « الفهم السقيم » .

(**وأما ما لا يستقل بالخبرية**) وهٰذا محترز قوله : الخبر المستقل (**نحو**) قولهم : (**هٰذا**) الرمان (**حلو حامض . . فيجوز**) تعدده (**باتفاق**) بلا مخالف (**لأنه**) أي : لأن هٰذا الخبر الغير المستقل (**وإن تعدد صورة**) أي : لفظاً (. . **فهو في الحقيقة**) والمعنىٰ (**خبر واحد**) لا تعدد فيه (**لأن المعنىٰ**) أي : لأن معناه (**هٰذا**) الرمان (**مز**) بضم الميم وتشديد الزاي ، كما في « القاموس » أي : متوسط بين الحلاوة والحموضة الصِرْفتين وليسا مجتمعين فيه ؛ لأنهما ضدان ، بخلاف زيد كاتب شاعر ، فإنه جامع بين الصفتين لذاتهما ، فكل منهما خبر مستقل . انتهىٰ « خضري » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونه خبراً واحداً في الحقيقة (**يمتنع فيه**) أي : في الخبر الغير المستقل (**العطف**) لأن العطف يقتضي التغاير بين المعطوفين وهما واحد .

وأن يتوسط المبتدأ بينهما ، والأصل في الخبر : أن يكون مؤخراً عن المبتدأ ؛ لأنه إنما يؤتىٰ به لبيان حال المبتدأ ، والدال علىٰ حال الذات متأخر عنها طبعاً ، لٰكنه قد يتقدم ، بل يجب لغرض كما أشار إلىٰ ذلك بقوله : (**وقد يتقدم**) الخبر (**على المبتدأ**) تقدماً (**جوازاً**) أي : جائزاً (**نحو : في الدار زيد**) فزيد : مبتدأ ، وفي الدار : خبره

(**و**) يمتنع فيه أيضاً (**أن يتوسط المبتدأ بينهما**) أي : أن يكون المبتدأ متوسطاً بينهما .

ثم شرع المصنف في حكم آخر للخبر ، وذكر الشارح توطئة له فقال : (**والأصل**) أي : الأرجح والأغلب (**في الخبر**) بقطع النظر عن جواز وامتناع . انتهىٰ « خضري » .

(**أن يكون مؤخراً عن المبتدأ ؛ لأنه**) أي : لأن الخبر (**إنما يؤتىٰ به**) في الكلام (**لبيان حال المبتدأ**) وحكمه (**والدال علىٰ حال الذات**) وحكمه (**متأخر عنها**) أي : عن تلك الذات (**طبعاً**) أي : وجوداً ، وكذا يؤخر عنه وضعاً ؛ ليوافق الوضع الطبع .

وقوله : (**لٰكنه**) استدراك علىٰ قوله : (**والأصل في الخبر أن يتأخر**) رفع به توهم عدم تقدمه على المبتدأ أصلاً ، أي : لٰكن الخبر (**قد يتقدم**) على المبتدأ جوازاً (**بل يجب**) تقدمه ؛ أي : تقدم الخبر على المبتدأ (**لغرض**) من الأغراض الآتية (**كما أشار**) المصنف (**إلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ تقدمه على المبتدأ (**بقوله : وقد يتقدم الخبر على المبتدأ تقدماً جوازاً ؛ أي : جائزاً**) وفي كلام الشارح إشارة إلىٰ أن (جوازاً) صفة لمصدر محذوف وجوباً ، فهو منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لنيابته عن المصدر المحذوف مثاله (**نحو**) قولك : (**في الدار زيد ، فزيد : مبتدأ**) معرفة لا يحتاج إلىٰ مسوغ (**وفي الدار : خبره**) أي : خبر (زيد)

قدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدماً (وجوباً) أي : واجباً (نحو : أين زيد) فزيد : مبتدأ ، وأين : خبر مقدم وجوباً ؛ لأن الخبر المفرد إذا تضمن ما له صدر الكلام ؛ كالاستفهام . . وجب تقديمه ، بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة . . فلا يجب تقديمه نحو : زيد من أبوه ؛ لأن تأخيره لا يخرج (من) الاستفهامية عما تستحقه من الصدارة ؛ لأن الصدارة إنما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كل كلام (و) نحو : (إنما عندك زيد) قدم فيه

(**قدم عليه لغرض التخصيص**) والحصر ؛ لأن غرض المتكلم الإخبار بأنه ليس في الدار غيره ، ولو قال : زيد في الدار . . لما أفاد أنه ليس فيها غيره .

(**و**) قد يتقدم الخبر على المبتدأ (**تقدماً وجوباً** ؛ **أي : واجباً**) مثاله (**نحو : أين زيد ، فزيد : مبتدأ ، وأين : خبر مقدم وجوباً ؛ لأن الخبر المفرد**) وهو هنا (أين) (**إذا تضمن**) معنىٰ (**ما له صدر الكلام ؛ كالاستفهام . . وجب تقديمه**) على المبتدأ وذكر الشارح محترز قوله : (لأن الخبر المفرد) بقوله : (وذلك الخبر المفرد ملتبس) (**بخلاف**) حكم (**ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر**) أي : لمعنىٰ ما له صدر الكلام (**جملةً . . فلا يجب تقديمه**) أي : تقديم ذلك الخبرِ المتضمن لما ذكر الواقع في الجملة ، وذلك الخبر المذكور (**نحو**) قولك : (**زيد من أبوه**) فزيد : مبتدأ أول ، ومن : مبتدأ ثان ، وأبوه : خبر للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول الذي هو (زيد) ، وإنما لم يجب تقديمه (**لأن تأخيره**) أي : تأخير هـٰذا الخبر المذكور عن مبتدئه الذي هو (زيد) (**لا يخرج « من » الاستفهامية**) الواقعة مبتدأ ثانياً (**عما تستحقه من الصدارة ؛ لأن الصدارة**) التي تستحقها (**إنما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام**) وهو هنا جملة المبتدأ الثاني (**لا في كل كلام**) وقع في حيزه ، وهو جملة المبتدأ الأول .

(**و**) من مثال تقدمه وجوباً (**نحو**) قولك : (**إنما عندك زيد ، قدم فيه**) أي :

الخبر وجوباً ؛ لغرض أن يكون المبتدأ محصوراً (و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾) ، فأقفالها : مبتدأ مؤخر ، وعلىٰ قلوب : خبر مقدم وجوباً ؛ لئلا يلزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة (و) نحو : (في الدار رجل) إنما وجب تقديمه ؛ لأنه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم ، أو لرفع التباس الخبر بالصفة علىٰ ما في « المغني » ، فإن الخبر لو أخر . . لاحتمل أن يكون صفة للمبتدأ ؛ لكونه نكرة محضة .

في هٰذا المثال (**الخبر**) على المبتدأ (**وجوباً ؛ لغرض**) بيان (**أن يكون المبتدأ محصوراً**) في الخبر ؛ لأن المعنىٰ ما عندك إلا زيد ، ولو أخر الخبر وقيل : إنما زيد عندك . . لأوهم أن المحصور فيه هو الخبر .

(**و**) من مثال تقديم الخبر وجوباً (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ، **فأقفالها : مبتدأ مؤخر ، وعلىٰ قلوب : خبر مقدم وجوباً**) وإنما وجب تقديم الخبر (**لئلا يلزم**) علينا (**عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً**) وهو لا يجوز .

(**و**) من مثاله أيضاً (**نحو**) قولك : (**في الدار رجل ، إنما وجب تقديمه ؛ لأنه**) أي : لأن تقديم الخبر هو (**المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو**) أي : كما أن كون مصحح وقوع النكرة مبتدأ تقديم الخبر (**قضية كلامهم**) أي : مقتضىٰ كلام النحاة في مبحث مسوغات الابتداء .

وقوله : (**أو لرفع التباس الخبر بالصفة**) علة ثانية معطوف علىٰ قوله : (**لأنه المصحح**) أي : وإنما وجب تقديمه ؛ لرفع اشتباه الخبر بالصفة (**علىٰ ما**) ذكره ابن هشام (**في « المغني »**) .

والفاء في قوله : (**فإن**) تعليل العلة الثانية ؛ أي : وإنما قلنا لرفع التباس الخبر بالصفة ؛ لأن (**الخبر لو أخر**) عن المبتدأ (. . **لاحتمل أن يكون صفةً للمبتدأ ؛ لكونه نكرة محضة**) أي : خالصة عما يخصصها من الوصف ، أو الإضافة إلىٰ نكرة

فيبقى المخاطب منتظراً للخبر (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازاً) علىٰ خلاف الأصل ؛ إذ الأصل فيهما الثبوت ، لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل علىٰ ذلك المحذوف ؛ فمن حذف المبتدأ نحو : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ أي : فعمله وإساءته ، ومن حذف الخبر نحو : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ ،

(فيبقى المخاطب) بها (منتظراً لـ) ذكر (الخبر) لظنه أن ما بعدها صفة لها .

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) علىٰ حدته مع إبقاء الآخر لقرينة تدل على المحذوف منهما مع أنه قد يحذف كلاهما معاً كما في قولك جواباً لمن قال لك : أزيد حاضر ، نعم ؛ أي : نعم هو حاضر ، أو لا ؛ أي : لم يحضر . انتهىٰ « كردي » .

وقد وقع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما مثل به المصنف بقوله الآتي قريباً أي وقد يحذف كل منهما على انفراده (حذفاً جوازاً) أي : جائزاً (علىٰ خلاف) ما هو (الأصل) والغالب فيهما (إذ الأصل) أي : الغالب والكثير (فيهما الثبوت) والذكر .

وقوله : (لكن) استدراك علىٰ قوله : (والأصل فيهما الثبوت) رفع به توهم عدم جواز الحذف فقال : لكن (جوزوا) أي : جوزت العرب وأوقعت حذف أحدهما في كلامهم ، أو حكمت النحاة جواز (حذف أحدهما) وإبقاء الآخر (عند وجود قرينة) لفظية أو معنوية (تدل) تلك القرينة (علىٰ ذلك المحذوف) من أحدهما أو منهما جميعاً ، كما مثلنا نقلاً عن « الكردي » .

(فمن) مثال (حذف المبتدأ) وإبقاء الخبر (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ أي : فعمله) له (وإساءته) عليها .

(ومن حذف الخبر) وإبقاء المبتدأ (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾

أي : كذلك .

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (**نحو** : ﴿ سَلَـٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ ﴾) ، فسلام : مبتدأ نكرة ، لـٰكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال : سلامي ؛ أي : سلام من قبلي وخبره محذوف ، والتقدير : (**أي : سلام عليكم**) وقوم : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : (**أنتم قوم منكرون ، و**) قد (**يجب حذف**) كل منهما ، فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في « شرح القطر » ،

أي :) دائم (**كذلك**) أي : كالأكل ، واستشكل كون الظل في الجنة : بأن الظل إنما يحصل من الشمس ، ولا شمس في الجنة ، أجيب عنه : بأن ظل الجنة إنما يحصل من نور قناديل العرش ، فإنه أقوىٰ من نور الشمس ، والله أعلم . انتهىٰ « س ج » .

(**وقد اجتمع حذف كل**) واحد (**منهما وبقاء الآخر فيما مَثَّل به المؤلف وهو**) أي : الذي مثل به قوله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَـٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ ، **فسلام : مبتدأ نكرة لـٰكنَّه**) استدراكٌ علىٰ قوله : (**نكرة**) رفع به توهم عدم جواز الابتداء به ؛ أي : لـٰكنَّ سلاماً (**تخصص بـ**) قصد إضافته إلىٰ ضمير (**المتكلم فكأنه**) أي : فكأن قائله (**قال : سلامي**) من الله (**أي : سلام**) مطلوب من الله (**من قبلي**) وجهتي (**وخبره**) أي : وخبره : سلام (**محذوف**) جوازاً (**والتقدير :**) أي : تقديره : (**أي : سلام عليكم ، وقوم : خبر مبتدأ محذوف**) جوازاً تقديره : (**أي : أنتم قوم منكرون**) أي : مجهولون شأنهم عندي .

(**وقد يجب حذف كل منهما**) علىٰ حِدَتِهِ مع بقاء الآخر ؛ لغرض يوجب حذفه .

(**فيجب حذف المبتدأ**) مع بقاء الخبر (**في أربع مسائل**) أي : في أربعة مواضع (**ذكرتها**) وبينتها (**في شرحـ**) ي على (**القطر**) أي : في « مجيب الندا علىٰ قطر

وحذف (**الخبر**) في أربع مسائل أيضاً حيث وجد مع القرينة الدالة علىٰ حذفه لفظ يسد مسده ؛ الأولىٰ : أن يسند إلىٰ مبتدأ واقع (**بعد لولا**) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ، وإنما يجب حذفه إذا كان كوناً عاماً (نحو : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾) ، فأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف أشار إلىٰ تقديره بقوله : (**أي : لولا أنتم موجودون**)

الندىٰ » وقد بيناها في « التتمة » فراجعها .

(**و**) يجب (**حذف الخبر**) مع بقاء المبتدأ (**في أربع مسائل أيضاً**) أي : كما يجب حذف المبتدأ في أربع مسائل (**حيث وجد**) ذلك الخبر المحذوف (**مع القرينة الدالة علىٰ حذفه**) لفظية كانت أو معنوية (**لفظٌ**) فاعل (وجد) أي : حيث وُجِد مع وجودها لَفظٌ (**يَسُدُّ مسده**) أي : مسد الخبر ويقوم مقامه (**الأولىٰ**) من المسائل الأربع : (**أن يسند**) الخبر (**إلىٰ مبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية الدالة على امتناع**) وجود (**الشيء لوجود غيره**) أي : غير ذلك الشيء الممتنع ، قيد (لولا) بالامتناعية ؛ إخراجاً لـ(لولا) التحضيضية ، فإنها ملازمة للفعل نحو : قولك لولا ضربت زيداً ؛ لأن (لولا) في كلام العرب : اثنتان : امتناعية : **فهي** ملازمة للمبتدأ ، وتحضيضية : وهي ملازمة للفعل ماضياً أو مضارعاً نحو : لولا تضرب زيداً .

(**وإنما يجب حذفه**) أي : حذف الخبر بعد (لولا) (**إذا كان**) الخبر (**كوناً عاماً**) كالحصول ، والوجود ، والثبوت ؛ مثال حذفه بعد (لولا) (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، **فأنتم** : **مبتدأ** ، **وخبره محذوف**) وجوباً (**أشار**) المصنف (**إلىٰ تقديره**) أي : إلىٰ تقدير ذلك الخبر المحذوف (**بقوله : أي : لولا أنتم موجودون**) . . لكنا مؤمنين .

وإنما حذف ؛ لوجود القرينة الدالة علىٰ حذفه ، وهي كلمة (لولا) لدلالتها على الوجود ، ووجب حذفه ؛ لقيام الجواب مقامه ، فإن كان الخبر خاصاً ؛ فإن دلت قرينة علىٰ حذفه.. جاز نحو : لولا أنصار زيد.. ما سلم ؛ أي : لولا أنصار زيد حموه ، فدلالة المبتدأ على النصرة : تدل علىٰ أن المحذوف شيء يدل على الحماية ، وإن فقدت القرينة.. تعين ذكره نحو : لولا زيد سالمنا.. ما سلم ، والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص ، وأن تقديره : لولا أنتم صددتمونا

(**وإنما حذف**) الخبر في هٰذا المثال (**لوجود القرينة الدالة علىٰ حذفه**) أي : علىٰ حذف الخبر (**وهي**) أي : تلك القرينة (**كلمة « لولا » لدلالتها على الوجود**) أي : علىٰ وجود الشيء لامتناع غيره .

(**ووجب حذفه**) أي : حذف الخبر (**لقيام الجواب**) أي : جواب (لولا) (**مقامه**) أي : مقام الخبر المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، وقد ذكر محترز قوله آنفاً إذا كان كوناً عاماً بقوله : (**فإن كان الخبر**) كوناً (**خاصاً**) كالقيام ، والجلوس (**فـ**) في حذفه تفصيل بقوله : (**إن دلت قرينة علىٰ حذفه**) أي : علىٰ حذف الخبر (.. **جاز حذفه**) أي : حذف الخبر (**نحو**) قولهم : (**لولا أنصار زيد.. ما سلم**) زيد (**أي : لولا أنصار زيد حموه**) وحفظوه من العدو.. ما سلم منه (**فدلالة المبتدأ على النصرة : تدل علىٰ أن المحذوف شيء يدل على الحماية**) والحفظ (**وإن فقدت القرينة**) الدالة على المحذوف (.. **تعين**) ووجب (**ذكره**) أي : ذكر الخبر ؛ مثال فقدان القرينة (**نحو**) قولك : (**لولا زيد سالمنا**) وصالحنا (.. **ما سلم**) من العدو (**والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما**) أي : من التركيب الذي (**الخبر فيه كون خاص، وأن تقديره**) أي : وأن تقدير ما مثل به المؤلف : (**لولا أنتم صددتمونا**) ومنعتمونا من الإيمان.. لٰكنا مؤمنين

بدليل ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَكُمْ﴾ ، كما نبه علىٰ ذلك ابن هشام وغيره .

(و) الثانية : أن يكون الخبر واقعاً (بعد القسم الصريح) بأن يكون المقسم به نصاً في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحو : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾) ، وايمن الله لأفعلن ، فعمرك :

(بدليل) قولهم في حيزه ؛ إنكاراً عليهم صدهم إياهم ؛ أي : قول صناديدهم : (﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَكُمْ﴾) بهمزة الاستفهام الإنكاري (كما نبه علىٰ ذلك) أي : علىٰ كون ما مثل به المؤلف مما الخبر فيه كون خاص (ابن هشام وغيره) من النحاة ؛ كابن مالك ، والرماني ، والشلوبين وغيرهم .

وأجيب عن المصنف : بأنه ذهب علىٰ مذهب الجمهور ، ومذهبهم : أن الخبر بعد (لولا) لا يذكر مطلقاً ، سواء كان كوناً عاماً أو كوناً خاصاً ، فيجب حذفه دائماً ، ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن ، فعلىٰ ما سلكه المصنف من تقدير : موجودون لا اعتراض عليه ؛ بل هو جري علىٰ ما ذهب إليه الجمهور ، والله أعلم . انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

(و) المسألة (الثانية : أن يكون الخبر واقعاً بعد القسم الصريح) والقسم الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً ؛ لكون ذلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم كما قال الشارح (بأن يكون) اللفظ (المقسم به نصاً) أي : صريحاً (في اليمين قبل ذكر المقسم عليه) مثال ذلك (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾) أي : أقسمت بحياتك يا محمد إن كفار قريش لفي غمرتهم ؛ أي : لفي سكرتهم وحيرتهم يعمهون ؛ أي : يترددون ، واللام لام الابتداء ، وعمرك : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : قسمي .

(و) مثله : (ايمن الله) أي : اسم الله قسمي (لأفعلن) كذا (فعمرك :

مبتدأ وهو صريح في القسم ، وخبره محذوف (أي : **لعمرك قسمي**) وإنما حذف ؛ لدلالة (لعمرك) عليه ، ووجب لقيام جواب القسم مقامه ، فإن فقدت صراحة القسم . . لم يجب حذف الخبر نحو : عهد الله لأفعلن .

(و) الثالثة : أن يكون الخبر واقعاً (**بعد واو**) هي نص في (**المعية**) أي : صريحة في المصاحبة (**نحو : كل صانع وما صنع**) فكل صانع : مبتدأ ، وما صنع : معطوف عليه ، والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (**أي : مقرونان**) وإنما حذف ؛ لدلالة واو المعية على المقارنة ، ووجب لقيام المعطوف مقامه ، . .

مبتدأ ، وهو صريح في القسم ، وخبره محذوف) وجوباً تقديره : (**أي : لعمرك قسمي ، وإنما حذف**) الخبر (**لدلالة « لعمرك » عليه ، ووجب**) حذفه (**لقيام جواب القسم مقامه ، فإن فقدت صراحة القسم . . لم يجب حذف الخبر نحو : عهد الله لأفعلن**) كذا ، فإنه لا يجب حذف الخبر بعده ؛ لأن عهد الله غير ملازم للقسم ؛ إذ يستعمل في غيره نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

(**والثالثة**) منها : (**أن يكون الخبر واقعاً بعد واو**) عاطفة لاسم آخر على المبتدأ (**هي نص**) أي : صريح (**في المعية ؛ أي : صريحة في**) الدلالة على (**المصاحبة نحو : كل صانع وما صنع ؛ فكل صانع : مبتدأ**) ، وصانع : مضاف إليه (**وما صنع**) : ما : مصدرية تسبك ما بعدها بمصدر (**معطوف عليه**) أي : على المبتدأ والتقدير : كل صانع وصنعته (**والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف**) كما قاله المصنف (**أي : مقرونان ، وإنما حذف ؛ لدلالة واو المعية على المقارنة ، ووجب**) الحذف (**لقيام المعطوف مقامه**) ومثل هـٰذا التركيب ما شابهه من كل ما أضيف فيه (كل) إلىٰ نكرة معطوف عليه ما هو مقرون به ؛ كقولهم : كل عمل وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمته ، وكل رجل وصنعته ؛ أي : تجارته وحرفته ، فإن لم

واستشكل بأنه من تتمة المبتدأ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه ؟ وليس لك أن تقول : إن التقدير : كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به ، ويكون الكلام علىٰ هـٰذا جملتين ؛ لأنه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف وهو (صنعته) لعدم سد شيء مسده .

تكن الواو نصاً في المعية كما إذا قلت : زيد وعمرو ، وأردت الإخبار باقترانهما . . جاز حذف الخبر ؛ اعتماداً علىٰ أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ، ويجوز ذكره ؛ لعدم التنصيص على المعية . انتهىٰ « كواكب » .

(**واستشكل**) هـٰذا التعليل ؛ أي : قولنا : (لقيام المعطوف مقامه) (**بأنه**) أي : بأن المعطوف (**من تتمة المبتدأ فكيف يسد**) أي : المعطوف ويقوم (**عن الخبر**) المحذوف (**وينوب عنه ؟ وليس لك أن تقول : إن التقدير**) أي : إن تقدير الخبر : (**كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به ، ويكون الكلام علىٰ هـٰذا**) التقدير (**جملتين**) وإنما قلت لك ليس لك أن تقول إن التقدير : كل رجل . . . إلخ ، (**لأنه**) أي : لأن ذلك التقدير (**لا يجديك**) أي : لا ينفعك (**نفعاً**) وهو مصدر معنوي لـ(يجديك) أي : لا ينفعك نفعاً ؛ أي : شيئاً من النفع (**في**) علة (**وجوب حذف خبر المعطوف وهو**) أي : المعطوف لفظة (« **صنعته** ») وإنما قلت : لا ينفعك نفعاً في علة حذفه (**لعدم سد شيء مسده**) أي : مسد خبر المعطوف .

وأجاب بعضهم عن هـٰذا الإشكال : بأن المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الأول ، فيجب حذفه من هـٰذا الوجه وإن كان لا يسد مسده من حيث إنه خبر ، ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه ، وقال الكوفيون : (الخبر ؛ أي : خبر المبتدأ لفظة (وصنعته لأنه بمنزلة مع صنعته ، فكما يتم الكلام في كل رجل مع صنعته بدون تقدير . . فكذا هـٰذا) ورفع (صنعته) للخبرية

قال الرضي : (والظاهر : أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب) .

(و) الرابعة : أن يكون واقعاً (قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبراً) عن المبتدأ المذكور قبلها ، وضابطها : أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال ، أو مضافاً إلى المصدر المذكور ، أو إلىٰ ما يؤول به (نحو :

لا لكونها تابعة ، لـٰكن تستحقه ؛ أي : تستحق ذلك الرفع الواو ؛ لأنها الخبر في الحقيقة ، إلا أنه امتنع إعراب ما كان حرفاً وأجري علىٰ ما بعده ، وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام ، والله أعلم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(قال) محمد بن الحسن (الرضي) نجم الدين الاستراباذي تقدمت ترجمته : (والظاهر) المعلوم من كلام المحققين : (أن حذف الخبر في مثله) أي : في مثل هـٰذا المثال المذكور ؛ يعني : كل صانع وما صنع (غالب) أي : جائز كثير (لا واجب) لعدم ما يسد مسد الخبر ، فليتأمل .

(والرابعة) منها : (أن يكون) الخبر (واقعاً قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها ، وضابطها) أي : وضابط هـٰذه المسألة : (أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال) ومرجعه ومفسره لفظ (زيداً) وصاحب الحال الضمير المستتر في كان المحذوفة ؛ كمثال المصنف الآتي .

(أو) يكون المبتدأ (مضافاً إلى المصدر المذكور) أي : إلى المصدر العامل في مفسر صاحب الحال نحو : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، ونحو :

أتـم   تبيينـي الحـق منـوطـاً بـالحكـم

(أو) يكون المبتدأ مضافاً (إلىٰ ما يؤول به) أي : بالمصدر المذكور ؛ أي : العامل في مفسر صاحب الحال نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً ؛ أي : أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً ؛ مثال الأول من أحوال المبتدأ الثلاث (نحو) قولك :

ضربي زيداً قائماً) فضربي : مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله . وزيداً مفعوله . وقائماً : حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به . وتقدير ذلك : (أي) حاصل (إذا كان قائماً) أو إذ كان قائماً . فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو إذا كان . أو إذ كان عليه . وحذف الظرف لدلالة الحال

(ضربي زيداً قائماً ؛ فضربي : مبتدأ وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله) وهو ياء المتكلم (وزيداً : مفعوله) أي : مفعول الضرب (وقائماً : حال من ضمير المفعول) أي من ضمير يعود إلىٰ مفعول الضرب وهو زيد (المستتر) ذلك الضمير (في كان) التامة (المحذوفة هي) أي : كلمةُ كان ، وهي تأكيد للضمير المستتر في لفظ (المحذوفة) ليعطف عليه لفظة (والخبر) (والخبر) معطوف علىٰ ضمير (هي) أي : المستتر في كان المحذوفة هي نفسها ، وخبر المبتدأ معها (وما تعلق به) أي : بالخبر معطوف علىٰ ضمير (هي) أيضاً ؛ أي : كان المحذوفة هي ، وخبر المبتدأ وما تعلق بذلك الخبر وخبر المبتدأ هو لفظ حاصل ، والذي تعلق به هو إذا الظرفية .

(وتقدير ذلك) المحذوف من كان وخبر المبتدأ وما تعلق به (أي) : ضربي زيداً (حاصل) هـٰذا هو الخبر المحذوف (إذا) وهو ما تعلق بالخبر (كان) وهي كان المحذوفة (قائماً) حال من فاعل (كان) سد مسد الخبر إن شئت قلت : إذا التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان إن أردت الاستقبال (أو) قلت : (إذ كان قائماً) بسكون الذال بـ(إذ) التي هي ظرف لما مضىٰ من الزمان إن أردت المضي .

(فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه) أي : ظرف الخبر المضيف إليه ؛ لأنه يتعلق به (الذي) صفة للظرف (هو) أي : ذلك الظرف (إذا كان) إن أردت الاستقبال (أو إذ كان) إن أردت المضي (عليه) أي : علىٰ ذلك الخبر متعلق بالدلالة (وحذف الظرف) الذي هو إذا ، أو إذ (لدلالة الحال) الذي هو (قائماً)

عليه ؛ لأن الحال تشابه ظرف الزمان ، ألا ترىٰ أن معنىٰ جاءني زيد راكباً : جاءني زيد زمان ركوبه ، فالحال دالة علىٰ هـٰذا الخبر بواسطة ، ووجب لسد الحال مسده ، وكان تامة بمعنىٰ ثبت ، ولا يتعين التقدير المذكور في المثال ؛ لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ، ويكون التقدير : إذ كنت أو إذا كنت ، فتكون (كان) مسندة إلىٰ فاعل الضرب ، كما أشار إلىٰ ذلك الرضي وغيره ؛ فلو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ . . لم يجب حذف الخبر نحو : ضربي زيداً شديداً ؛ بل يتعين رفع الحال أو الإتيان بالخبر .

(**عليه**) أي : علىٰ ذلك الظرف ، وإنما دلت الحال على الظرف المحذوف (**لأن الحال تشابه ظرف الزمان ، ألا ترىٰ أن معنىٰ جاءني زيد راكباً : جاءني زيد زمان ركوبه** ، **فـ**) هـٰذه (**الحال دالة علىٰ هـٰذا الخبر**) المحذوف (**بواسطة**) إذا ، أو إذ (**ووجب**) حذف الخبر (**لسد الحال مسده ، وكان**) هنا (**تامة بمعنىٰ ثبت**) وحصل (**ولا يتعين**) هـٰذا (**التقدير المذكور في المثال**) من كون كان مسندة إلىٰ ضمير المفعول (**لجواز كون الحال فيه**) أي : في المثال (**من ضمير الفاعل**) أي : فاعل الضرب الذي هو ياء المتكلم (**ويكون التقدير**) أي : تقدير هـٰذا المثال حينئذ : ضربي زيداً حاصل (**إذ كنت**) قائماً إن أراد المضي (**أو إذا كنت**) قائماً إن أراد الاستقبال (**فتكون كان مسندة إلىٰ فاعل الضرب**) الذي هو المتكلم (**كما أشار إلىٰ ذلك**) التقدير (**الرضي وغيره**) من النحاة (**فلو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ**) وهـٰذا محترز قول المصنف ، وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبراً (. . **لم يجب حذف الخبر**) وذلك (**نحو**) قولك : (**ضربي زيداً شديداً ؛ بل يتعين رفع الحال**) على الخبرية للمبتدأ فتقول : ضربي زيداً شديدٌ بالرفع (**أو**) يتعين (**الإتيان بالخبر**) فتقول : ضربي زيداً شديداً حاصلٌ .

* *

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

والعوامل جمع عامل : وهو ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص من رفع ، أو نصب ، أو خفض ، أو جزم .

والمعمول : ما يظهر الإعراب فيه لفظاً أو تقديراً .

والعمل : ما يحدثه العامل في آخر الكلمة يختلف بسببه أحوال آخر المعرب كما تقدم في (باب الإعراب) انتهىٰ من « الفتوحات » .

وهي من حيث الجنس قسمان : لا ثالث لهما ؛ أفعال ؛ ككان وأخواتها ، وحروف ؛ كإن وأخواتها ، ولفظ (باب) يقرأ بالضم والتنوين ، ويجوز ترك التنوين على الإضافة ، ولا يرد أن (باب) ليس مما يضاف إلى الجملة ؛ لأن المراد من الجملة هنا لفظها ، ويجوز الوقف علىٰ سبيل التعداد . انتهىٰ « يس على المجيب » .

و(**العوامل**) جمع عامل ؛ لأن فاعلاً وصفاً لغير عاقل يطرد جمعه علىٰ (فواعل) بخلافه وصفاً لعاقل . انتهىٰ منه .

(**الداخلة على المبتدأ والخبر**) أي : في الأغلب فلا يشكل بأفعال التصيير ، فإنها تارةً تدخل على المبتدأ والخبر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ، وتارة لا تدخل عليهما ؛ كجعلت الفقير غنياً ، وصيرت المعدوم موجوداً ، والمراد التي يغلب دخولها علىٰ جنس المبتدأ والخبر فـ(أل) جنسية لا استغراقية ؛ إذ

وتسمى : النواسخ ، ونواسخ الابتداء ؛ وهي ثلاثة أنواع : **الأول** : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، والحروف المشبهة بليس ، وأفعال المقاربة .

لا تدخل علىٰ كل مبتدأ وخبر ، فإن دخولها عليهما مشروط بألا يكون المبتدأ مخبراً عنه بجملة طلبية نحو : زيد اضربه ، ولا إنشائية نحو : هند زوجتكها ، وألا يلزم التصدير نحو : أيهم عندك ، وألا يلزم الحذف ؛ كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو : الحمد لله الحميد . . . إلىٰ آخر ما هو في الحاشية . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وتسمىٰ**) هـٰذه العوامل : (**النواسخ**) من غير قيد بالإضافة (و) تسمىٰ أيضاً (**نواسخ الابتداء**) مقيدة بالإضافة إلى الابتداء جمع ناسخ ؛ لأنه وصف لغير عاقل كما مر آنفاً من النسخ وهو الإزالة ؛ لإزالتها حكم الابتداء ، وإنما أزالته ؛ لأنها عامل لفظي والابتداء عامل معنوي ، واللفظي أقوىٰ من المعنوي .

(**وهي**) أي : هـٰذه العوامل بالنظر إلىٰ عملها (**ثلاثة أنواع**) بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ، ولا ينافي ذلك عَدَّ بعضِهم لها سبعة أنواع ؛ لأن ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافي ما ذكره المصنف .

(**الأول**) منها : (**ما يرفع المبتدأ**) رفعاً غير الذي كان له أولاً (**وينصب الخبر**) الذي كان للمبتدأ ، وهـٰذا النوع صنفان : صنف من الأفعال : (**وهو كان وأخوتها**) التي جرت عادتهم بذكرها مع كان في ترجمة واحدة ، وتسمى الأفعال الناقصة ؛ لعدم اكتفائها بمرفوعها عن طلب منصوبها (و) صنف من الحروف : وهو (**الحروف المشبهة بليس**) في النفي والجمود ، والأولىٰ أن يعبر بالأحرف ؛ لأنها من أفراد جمع القلة لأنها أربعة .

(و) من الصنف الأول ؛ يعني : من الأفعال (**أفعال المقاربة**) سميت بذلك ؛ لأنها تنبيء عن قرب حصول أمر لفاعلها .

والثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس .

والثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، وهو ظن وأخواتها .

فَصْلٌ

(و) النوع (**الثاني** : **ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر**) رفعاً غير الرفع الأول (**وهو**) أي : هـٰذا النوع (**إن**) بكسر الهمزة وتشديد النون (**وأخواتها**) أي : نظائرها التي تعمل عملها (**ولا التي لنفي الجنس**) نصاً بخلاف المحتملة لنفي الجنس ونفي الوحدة ، فإنها تعمل عمل ليس ، وهـٰذه أحرف باتفاق .

(و) النوع (**الثالث** : **ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، وهو ظن وأخواتها**) وهـٰذه أفعال باتفاق ، وتسمىٰ أفعال الشك واليقين ، وأفعال القلوب ؛ لتعلقها بالقوى الباطنية .

(**فصل**) في النوع الأول : وبدأ به ؛ لأن النوع الثاني حروف ، والأصل في العمل أن يكون للأفعال ، والنوع الثالث وإن كان أفعالاً إلا أن مفعوليه قد قيل : إنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ بل هما كمفعولي أعطىٰ ، أو لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة علىٰ مثل إعرابه . انتهىٰ « كواكب » .

وعبارة أبي النجا : (وإنما قدم كان وأخواتها علىٰ إن وأخواتها ؛ لأنها أفعال ، والأصل في العمل أن يكون لها ، وقدم إن وأخواتها علىٰ ظننت وأخواتها مع كونها أفعالاً ؛ لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل وهو الخبر ، وبدأ من كان وأخواتها بكان ؛ لأنها أم الباب ؛ لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو : كان زيد قائماً ، وشانية نحو قوله :

فأما كان وأخواتها . . فإنها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها ،

إذا مت كان الناس صنفان شامت　　وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وزائدة نحو : ما كان أحسن زائداً ، وتامة نحو : كان المطر ؛ أي : حصل ؛ فأقسامها أربعة فقال : (**فأما كان وأخواتها**) أي : نظائرها في العمل ، والذي ذكره المؤلف منها ثلاثة عشر فعلاً ، وسأنبه على زيادة على ذلك إن شاء الله تعالى عند (مبحث صار) .

(. . **فإنها ترفع المبتدأ**) رفعاً غير الرفع الأول عند البصريين بشروط خمسة : **الأول** منها : ألا يكون لازم الصدر ؛ كأسماء الشروط ، وأسماء الاستفهام نحو : أيهم عندك .

والثاني : ألا يلزم الحذف ؛ كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو : الحمد لله الحميد .

والثالث : ألا يلزم حالة واحدة بألا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يصغر نحو : طوبى للمؤمنين ، ويل للكافرين .

والرابع : ألا يلزم الابتداء بنفسه نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً .

والخامس : ألا يلزم الابتداء بغيره ؛ كمصحوب إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا أسد بالباب (**تشبيهاً**) ؛ أي : للمبتدأ (**بالفاعل**) أي : بفاعل الفعل المتعدي إلى واحد (**ويسمى**) ذلك المبتدأ (**اسمها**) حقيقةً وفاعلها مجازاً ، وإنما كان مجازاً ؛ لأن الفاعل حقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها ؛ فمعنى كان زيد قائماً : ثبت قيام زيد في الماضي ، فهذه تسمية اصطلاحية فلا مشاحة فيها . انتهى « سجاعي » .

قوله : (مجازاً) أي : مجازاً على طريق الاستعارة التصريحية . انتهى « يس » .

وهذا في حال كونها ناقصة ؛ فإذا استعملت تامة نحو : قد كان الثناء . . فهو

وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمىٰ خبرها ، وهـٰذه الأفعال علىٰ ثلاثة أقسام : **أحدها** : ما يعمل هـٰذا العمل من غير شرط ، وهو كان ،

فاعل حقيقةً ، ولا خبر لها حينئذ كما سيأتي في آخر الفصل .

(**وتنصب الخبر**) أي : خبر المبتدأ بشرطين : **الأول** : ألا يكون جملة طلبية نحو : زيد اضربه .

والثاني : ألا يكون جملة إنشائية نحو : هند زوجتكها .

(**تشبيهاً**) له (**بالمفعول**) أي : بمفعول الفعل المتعدي إلىٰ واحد في توقف تمام فهم الفعل عليه .

(**ويسمىٰ**) هـٰذا الخبر (**خبرها**) حقيقة ومفعولها مجازاً ؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد ؛ كضرب زيد عمراً هـٰذا مذهب البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلىٰ أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء : فذهب إلىٰ أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل ، واتفقوا علىٰ نصبها الجزء الثاني ، ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء : (تشبيهاً بالحال ؛ لأنها شبيهة بقام) ، وقال بقية الكوفيين : (منصوب على الحال) ، **والصحيح** : مذهب البصريين ؛ لوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً ، ولكونه لا يستغنىٰ عنه ، وليس ذلك شأن الحال . انتهىٰ « تصريح » .

(**وهـٰذه الأفعال**) يعني : كان وأخواتها بالنظر إلىٰ ما يشترط في عملها شرط وما لا يشترط (**علىٰ ثلاثة أقسام : أحدها : ما يعمل هـٰذا العمل**) من رفع الاسم ونصب الخبر (**من غير شرط**) شيء فيها بل يعمل مطلقاً ، سواء كانت مثبتة أم منفية ، صلة لما الظرفية أم لا (**وهو**) ثمانية أفعال (**كان**) قدمها لاختصاصها بأمور لا تكون لغيرها من أخواتها كما مر ، وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه

وأمسىٰ ، وأصبح ، وأضحىٰ ، وظل ، وبات ، وصار ، ....

بمضمون الخبر في الزمن الماضي ، إما مع الدوام نحو : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أي : اتصف الله بالغفران والرحمة على الدوام ، أو مع الانقطاع نحو : كان الشيخ شاباً .

(وأمسىٰ) : وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر في المساء ؛ وهو من الزوال إلى الغروب ، نقيض الصباح نحو : أمسىٰ زيد غنياً ؛ أي : اتصف بالغنىٰ في المساء .

(وأصبح) : موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر في الصباح ؛ وهو من طلوع الفجر إلى الزوال نحو : أصبح البرد شديداً .

(وأضحىٰ) : موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر في الضحىٰ ؛ وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال نحو : أضحى الفقيه ورعاً ؛ أي : اتصف بالورع وقت الضحىٰ .

(وظل) : موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً نحو : ظل زيد صائماً ؛ أي : اتصف زيد بالصوم طول نهاره .

(وبات) : موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً نحو : بات مصلياً ؛ أي : اتصف زيد بالصلاة طول ليله .

(وصار) : وهي موضوعة للدلالة علىٰ تحول المخبر عنه ؛ أي : انتقاله من حقيقة إلىٰ حقيقة نحو : صار السعر رخيصاً ، وصار الطين حجراً ، أو من صفة إلىٰ صفة نحو : صار زيد غنياً ، وفي معنىٰ صار : آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار يحور بالحاء والراء المهملتين ، وارتد ، وتحول ، وبقي ، وآل بمد الهمزة ، وغدا ، وراح ؛ كحديث « تغدو خماصاً وتروح بطاناً » ، وحديث « اغد

وليس نحو : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ، ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ ، ﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ﴾ ، و﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ .

والثاني : ما يعمل هٰذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي ، أو نهي ، أو دعاء ،

عالماً أو متعلماً » انتهىٰ « كواكب » و« يس على المجيب » .

(و) الثامن (ليس) وأصل (ليس) عند الجمهور : ليس : بكسر العين ، فخفف بسكون العين ؛ لثقل الكسرة على الياء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف ؛ لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح . . لم تُسَكَّنْ ؛ لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم . . لقيل فيها : لُسْتُ بضم اللام ، وعلىٰ ما حكاه أبو حيان من قولهم : لُسْتُ بضم اللام تكون قد جاءت من البابين ، وحكى الفراء : لِسْتُ بكسر اللام ، كذا في « الهمع » مع زيادة من « الدماميني » انتهىٰ « صبان على الأشموني » .

فَائِدَة

ذكر في « التسهيل » : أن (ليس) تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها ، قال الدماميني : (حكىٰ سيبويه ليس أحد ؛ أي : هنا) انتهىٰ منه أيضاً .

وهي : موضوعة للدلالة علىٰ نفي الخبر عن المخبر عنه في الحال عند التجرد من القرينة نحو : ليس زيد قائماً ؛ أي : ليس متصفاً بالقيام الآن ، ويمكن أن يقوم بَعْدُ مثالُ كان (نحو : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾) ، فـ(كان) : فعل ماض ناقص ، ولفظ الجلالة : اسمها (غفوراً) : خبر أول (رحيماً) : خبر ثان ، ومثال أمسىٰ : أمسىٰ زيد غنياً ، ومثال أصبح : (﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾) ، ومثال ليس : (﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ﴾ ، و) مثال ظل : (﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ ، و) القسم (الثاني : ما يعمل هٰذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي ، أو نهي ، أو دعاء) وإنما اشترطوا فيها

ذلك ؛ لأنها بمعنى النفي ، فإذا دخل عليها النفي . . انقلبت إثباتاً ، فمعنىٰ ما زال زيد قائماً : هو قائم فيما مضىٰ ، والدليل على انقلابه : أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائماً ، كما يجوز : ما كان زيد إلا قائماً ، سواء كان النفي بحرف نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ .

أو باسم نحو قوله :

غَيْـــرُ مُنفـــكٍّ أسيـــرُ هـــوىً

أو بفعل موضوع للنفي كقوله :

ليـس ينفــكُّ ذا غنــىً واعتــزاز

ومثالُ النَّفي بالفعلِ العارضِ للنفي كقوله :

قَلَّمــا يَبْــرَحُ اللَّبِيــبُ إلــىٰ مَــا يُــورِثُ الحَمـدَ داعيــاً أو مُجيبــا

فإنَّ (قلما) خُلِع منه معنى التقليل ، وصُيِّر بمعنىٰ (ما) النافية ، ومثالُها بعد النهي كقوله :

صَـاح شمِّـر ولا تـزل ذاكـرَ المـو ت فنسيـــانُـــهُ ضـــلال مبيـــن

ومثالُها بعد الدعاء كقوله :

ولا زال منهـلاً بجـرعـائـكِ القَطْـر

وأما النهي والدعاء . . فمختصان بـ(لا) بناءً علىٰ أنَّ (لَنْ) لا تردُ للدعاء ، وليس كذلك كما سيأتي في « الحاشية » .

وقد يُحذف النافي بثلاثةِ شروط : كونُ الفعل مضارعاً ، وكونُه جوابَ قسم ، وكونُ النافي (لا) ، مثالُ المتوفرِ للشروط الثلاثة قولُه تعالىٰ : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ

وهو أربعة : زال ، وفتىء ، وبرح ، وانفك نحو : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ ، وقول الشاعر :

صاح شمّر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبينُ

تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ انتهى من « التصريح » بتصرف .

(و) هٰذا القسم (هو أربعة) أفعال ، وكلها مترادفة في المعنىٰ ، وكلها موضوعة للدلالة علىٰ ملازمة الخبر للمخبر عنه علىٰ حسب ما يقتضيه الحال ؛ أي : يطلبه الحال من استمرار خبرها لاسمها .

(زال) مَاض يزَالُ علىٰ وزن (خاف) ، فخرج به (زال) مَاضٍ يزيلُ بفتح أوله علىٰ وزن (باع) فإنه تام متعد بمعنىٰ ما زال ، وزالَ مَاضٍ يَزُول من باب (نصر) فإنه تام قاصر بمعنى انتقلَ وذهَبَ ، ومصدرُ الأول الزَّيْلُ ، ومصدرُ الثاني الزوالُ ، ولا مصدر للناقصة ، ووزن الناقصة (فَعِلَ) بكسر العين ، ووزن غيرها (فَعَل) بفتحها كما في « التصريح » وغيره .

(وفتىء) بفتح فكسر ثم همز كسَمِعَ يَسْمَعُ ، وفَتأً بفتحتين كفتَحَ يفتح فَتْأً وفُتوءاً فيهما .

(وبرح) بكسر الراء بوزن (شَرِب) .

(وانفكَّ) وهي كبرح وفتىء بمعنىٰ زال باتفاق ، مثال زال (نحو : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾) ، ومثالُ (فتىء) نحو : ما فتىء العبد خاضعاً ، ومثالُ (برح) نحو قوله : (﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾) ومثالُ (انفك) نحو : ما انفك زيد مصلياً .

(و) مِن متصرفاتِ زال (قولُ الشاعر :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين)

لم أر مَنْ ذكرَ قائلَه ، وهو من (بحر الخفيف) ، (صاح) : منادىٰ نكرة

وقوله :

ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

مقصودة في محل النصب ، مبني على الكسر علىٰ لغة من ينتظر المحذوف ، وعلى الضم علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف (شمر) : فعل أمر وفاعله مستتر ، والجملة جواب النداء ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، (ولا تزل) : (لا) : ناهية جازمة (تزل) : فعل مضارع ناقص واسمه مستتر (ذاكر الموت) : خبر ومضاف إليه ، وجملة النهي معطوفة علىٰ جملة (شمر) ، (فنسيانه) : الفاء : تعليلية (نسيان) : مبتدأ (ضلال) : خبر ، و(مبين) : صفة ، والجملة التعليلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، والمعنى : استَعِدَّ يا صاحبي للموت ولا تَتْرُكْ ذكْرَه أصلاً ؛ لأن نسيانه خطأ ظاهر عن نهج الاستقامة . والشاهد في قوله : (ولا تزل) حيث سبقه نهي (وقولُه) أيضاً :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلىٰ (ولا زال منهلاً بجرعائك القطر)

والبيت من (بحر الطويل) قائله ذو الرمة وبعده :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

إعرابه : (ألا) : حرف استفتاح وتنبيه (يا) : حرف نداء ، والمنادىٰ محذوف تقديره : يا هٰذه (ها) حرف : تنبيه (ذه) : منادىٰ نكرة مقصودة في محل النصب ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي (اسلمي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل (يا دار مي) : (يا) : حرف نداء (دار ميَّ) : منادىٰ مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة (مي) : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ،

والثالث : ما يعمل هٰذا العمل بشرط أن تتقدمه (ما) المصدرية الظرفية وهو دام نحو : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ،

والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي (على البلىٰ) : جار ومجرور متعلق بـ(اسلمي) ، وعلىٰ بمعنىٰ (من) (ولا) : الواو : عاطفة (لا) : نافية لفظاً دعائية معنىً (زال) فعل ماض ناقص (القطر) : اسمه مؤخر (منهلاً) : خبرها مقدم (بجرعائك) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(منهلاً) ، و(القطر) : المطر ، وقصد الشاعر : الدعاء لدار مي بالسلامة والخلاص من اضمحلالها وفنائها ، وبأن المطر يستمر منسكباً فيما اكتنف بدارها من الأرض ذات الرمل ، التي لا تنبت شيئاً حتىٰ تصير خضرة رطبة ، والشاهد في قوله : (ولا زال) حيث وقع بعد شبه النفي وهو الدعاء لها .

(و) القسم (**الثالث**) من الأقسام الثلاثة : (**ما يعمل هٰذا العمل**) من رفع الاسم ونصب الخبر (**بشرط أن تتقدمه « ما » المصدرية الظرفية وهو دام**) خاصة ؛ أي : حالة كونه مخصوصاً بهٰذا الشرط ؛ وهي موضوعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها ، وسميت ما هٰذه مصدرية ؛ لتأويلها ما بعدها بالمصدر ، وظرفية ؛ لنيابتها عن الظرف المقدر كما سيذكره المصنف ، مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ (مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾) ، **وإعرابه** : (ما) : مصدرية ظرفية مبنية على السكون (دمت) : فعل ماض ناقص واسم وحد الفعل (دم) ، (دم) : فعل ماض ناقص مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المتكلم في محل الرفع اسمها ، مبني على الضم (حياً) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (دام) من اسمها وخبرها صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه تقديره : وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حياً ، والظرف المقدر

وسميت (ما) هـٰذه مصدرية ؛ لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام ، وسميت ظرفية ؛ لنيابتها عن الظرف وهو المدة ،

متعلق بـ(أوصاني) ، وجملة (ما دام) معناها توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها ، والتقدير هنا : وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة اتصافي بالحياة .

(**وسميت « ما » هـٰذه**) أي : المصحوبة بدام (**مصدرية ؛ لأنها تقدر**) أي : تؤول مع ما بعدها (**بالمصدر**) المضاف إليه الزمان (**وهو**) أي : ذلك المصدر (**الدوام**) المأخوذ من دام .

(**وسميت ظرفية ؛ لنيابتها**) مع صلتها (**عن الظرف**) المضاف إلى المصدر المذكور (**وهو المدة**) قال الشنواني : (وعندي أن الذي يقدر بالمصدر إنما هو الصلة) انتهىٰ .

وكذا قال السيد في « شرح الكافية » قلت : (لـٰكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة (ما) المصدرية . . أسند التقدير إليها) انتهىٰ « كواكب » .

قوله : (لنيابتها عن الظرف) أي : لأجل كونها نائبة عن الظرف ، قال ابن ثابت في « شرح البردة » : (أما كونها مصدرية . . فظاهر ، وأما كونها ظرفية . . فلَمْ نر حرفاً ظرفاً ؛ لأن الظروف كلها أسماء ، ويجاب : بأن (ما) حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر ، وصريح المصدر ينوب عن الظرف في إعرابه مع الدلالة عليه كأنه مؤد له ، فيسمىٰ مصدراً لذاته وظرفاً لنيابته عن الظرف نحو : جئت طلوع الشمس ؛ أي : وقت طلوعها ، فحذف لفظ (وقت) وناب طلوع منابه ، فيعرب ظرفاً ، وذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فلم تكن ظرفاً ؛ بل هي كالمصدر نائبةٌ عن مصدر نيابة مضاف إليه عن مضاف . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ويجوز في خبر هٰذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها نحو : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وقول الشاعر :

فلو لم تكن (ما) مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية . . لم تعمل دام بعدها هٰذا العمل المذكور ؛ بل تكون تامة بمعنىٰ (بقي) ، فإن وليها منصوب . . فهو حال نحو : يعجبني ما دمت صحيحاً ؛ أي : دوامك صحيحاً ؛ إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ولا يعجبه في المدة ، ولا يتأتىٰ كونها ظرفية غير مصدرية ، فلا توجد الظرفية بدون المصدرية ، وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم تتقدم (ما) علىٰ دام نحو : دمت صحيحاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**ويجوز في خبر هٰذه الأفعال**) الثلاثة عشر (**أن يتوسط**) خبرها (**بينها**) أي : بين هٰذه الأفعال (**وبين اسمها**) علىٰ خلاف الأصل لقوة عملها ؛ نظراً إلىٰ كونها أفعالاً ما لم يمنع مانع من التوسط ، أو يطرأ موجب التوسط ، وتقديم الاسم عليه هو الأصل ، ولٰكن لقوة عملها ؛ لكونها أفعالاً . . جاز تقديم خبرها على اسمها ؛ خلافاً لابن درستويه في (ليس) ، ولابن معطي في (دام) نص عليه في « ألفيته » ، قيل: ولم يعرف لغيره، والصحيح : الجواز من غير استثناء ، وعليه قول ابن مالك :

وفــي جميعهــا تــوســط الخبــر أجز

مثال توسط خبرها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾) ، وإعرابه : (كان) : فعل ماض ناقص (حقاً) : خبرها مقدم على اسمها (علينا) : جار ومجرور صفة لـ(حقاً) ، (نصر المؤمنين) : اسمها مؤخر ومضاف إليه مجرور بالياء .

(**و**) مثله (**قول الشاعر**) من قصيدة (من الطويل) للسموءل اليهودي يخاطب

فليـــس ســـواءً عـــالـــم وجهـــولُ

ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن إلا ليس

امرأة خطبها لنفسه وخطبها غيره ، ومالت إلىٰ ذلك الغير :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم (فليـس سـواءٌ عـالـم وجهـول)

(فليس) : الفاء : تعليلية (ليس) : فعل ماض ناقص (سواءً) : خبرها مقدم على اسمها (عالم) : اسمها مؤخر (وجهول) : معطوف علىٰ (عالم) ، وقد توسط (سواءً) بين ليس واسمها وهو (عالم) وما عطف عليه ، وقد يكون التوسط واجباً نحو قولك : كان في الدار صاحبها ، فلا يجوز فيه تقديم الاسم على الخبر ؛ لئلا يعود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وقد يكون ممتنعاً نحو قولك : كان أخي رفيقي ، فلا يجوز تقديم رفيقي علىٰ أخي علىٰ أنه خبر ؛ لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب .

(ويجوز) أيضاً (أن يتقدم أخبارهن) أي : أخبار هـٰذه الأفعال الثلاثة عشر (عليهن) أي : علىٰ هـٰذه الأفعال كلهن عند البصريين إذا عريت مما يوجب التقديم نحو : كم كان مالك ، وأين كان زيد .

أو يوجب التوسط بأن كان الخبر محصوراً في الاسم نحو : ليس قائماً إلا زيد .

أو يوجب التأخير نحو : هل كان زيد قائماً ، فيمتنع تقديمه علىٰ هل ؛ لأنه مما يلزم الصدارة ، ولا فرق في جواز تقديم أخبارهن عليهن بين ما شرط في عمله تقدم نفي ، أو لم يشرط في عمله ذلك .

ثم استثنى المصنف مِنْها (ليس ودام) فقال : (إلا) خبر (ليس) فإنه يمتنع تقديمه عليها على الأصح ؛ قياساً علىٰ خبر عسىٰ بجامع أن كلاً منهما فعل جامد ،

ودام ؛ كقولك : عالماً كان زيد ،

وخبر عسىٰ لا يتقدم عليها اتفاقاً ، ولأن معناها النفي ، ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه ؛ فلا يتقدم عليها عند جمهور البصريين وجمهور الكوفيين وهو المختار ، وإليه أشار ابن مالك بقوله :

ومَنْعُ سبقِ خبرِ ليس اصْطفىٰ

وأجاز قدماء البصريين ، والفراء ، وابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور من المتأخرين تقديم خبر ليس عليها محتجين بنحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، فقالوا : إن (يوم يأتيهم) معمول لـ(مصروفاً) ، وقد تقدم علىٰ ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، و(مصروفاً) : خبرها ، وتقديم المعمول لا يصح إلا إذا صح تقديم عامله ؛ فلولا أن خبرها وهو (مصروفاً) لا يجوز تقديمه علىٰ ليس . . لما جاز تقديم معموله عليها .

وأجاب عنه المانعون : بأن المعمول هنا ظرف ، فيتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره . انتهىٰ « تصريح » بتصرف .

(و) إلا . . خبر (دام) فلا يجوز تقديمه عليها اتفاقاً لما تقرر عندهم : أن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وحكى ابن مالك الاتفاق علىٰ ذلك حيث قال :

وكـــل سبقـــه دام حظـــر

وكذا لا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها . انتهىٰ منه .

مثال تقدم الخبر على الناسخ (**كقولك : عالماً كان زيد**) ، وإعرابه : (عالماً) : خبر مقدم لـ(كان) ، (كان) : فعل ناقص (زيد) : اسمها ،

والحاصل : أن لخبر هٰذه الأفعال ستة أحوال : **الأول** : وجوب التأخر نحو : كان صاحبي عدوي ؛ لأنه لا يعلم كونه خبراً مقدماً ؛ لعدم ظهور الإعراب .

الثاني : وجوب التوسط بينها وبين اسمها نحو : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، فيمتنع تأخير (في الدار) لمكان الضمير ، وتقديمه على الفعل ؛ لئلا يفصل بين أن وصلتها ، وعلىٰ أن ؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

والثالث : وجوب التقدم على الفعل ؛ كأين كان زيد .

والرابع : وجوب التأخر أو التوسط ؛ كهل كان زيد قائماً ، فيمتنع تقديمه علىٰ هل ؛ لأن لها الصدر ، وعلىٰ كان ؛ لئلا يفصل بينهما .

والخامس : وجوب التوسط أو التقدم ؛ ككان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها بنصب (غلام) ونحو : ما قائماً كان إلا زيد ؛ لجواز تقديم الخبر علىٰ (كان) لا علىٰ ما ؛ لأن لها الصدر .

والسادس : جواز الثلاثة ؛ ككان زيد قائماً ، وكان غلام هند مبغضها بنصب (مبغض) ، فيجوز تقديمه ؛ لتقدم مرجع الضمير رتبةً وإن تأخر لفظاً . انتهىٰ « خضري » .

وسكتوا عن تقديم أسماء هٰذه الأفعال عليهن : وكأنه لعدم تصوره ؛ إذ متىٰ تقدم الاسم . . صار مبتدأ ، وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال : إن الاسم تقدم ، ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي : أن مرفوع هٰذه الأفعال مشبه للفاعل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذلك اسم هٰذه الأفعال لا يتقدم عليها . انتهىٰ ، وما ذكرته أحسن فتأمل . انتهىٰ « يس على التصريح » .

واعلم : أن هٰذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام : ما

ولتصاريف هٰذه الأفعال من المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ما للماضي من العمل نحو : ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ ، ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ .

لا يتصرف أصلاً : وهو ليس باتفاق ودام على الأصح .

وما تصرفه ناقص : وهو زال وأخواتها ؛ لأنها ليس لها أمر ولا مصدر .

وما تصرفه تام : وهو الباقي .

وبين المصنف حكم تصاريفها فقال : (و) يثبت (**لتصاريف هٰذه الأفعال**) الناسخة ؛ أي : لما تصرف وصيغ من مصدرها من أمثلة مختلفة (**من المضارع** ، **والأمر** ، **والمصدر** ، **واسم الفاعل ما**) ثبت (**للماضي**) منها (**من العمل**) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر ، مثال المضارع (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾) ، وإعرابه : (حتىٰ) : حرف جر وغاية (يكونوا) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد حتىٰ بمعنىٰ إلىٰ ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع اسمها (مؤمنين) : خبرها منصوب بالياء ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، ومثال الأمر نحو : (﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾)، وإعرابه : (كونوا) : فعل أمر ناقص مبني علىٰ حذف النون ، والواو ضمير متصل في محل الرفع اسمها (حجارة) : خبرها منصوب ، ومثال المصدر نحو : أعجبني كون زيد صديقك ، وكقول الشاعر :

بِبذل وحلم ساد في قومه الفتىٰ   وكــونــك إيــاه عليــك يسيــر

ومثال اسم الفاعل : زيد كائن أخاك ، وكقول الشاعر :

وما كل من يبدي البشاشة كائناً   أخــاك إذا لــم تلفــه لــك منجــدا

وتقول في أصبح : أصبح زيد قائماً ، ويصبح زيد قائماً ، وأصبح قائماً بقطع الهمزة ؛ لأنه من الفعل الرباعي ، وإعرابه علىٰ وزان ما قبله ، وقس علىٰ ما ذكر

وتستعمل هٰذه الأفعال تامة ؛ أي : مستغنية عن الخبر نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي : وإن حصل ....

سائر الأفعال المتصرفة منها .

واعلم : أن هٰذه الأفعال الثلاثة عشر بالنسبة إلى النقص وعدمه قسمان : **ما يلزم النقص ولا يستعمل تاماً** : وهو ليس وما بعدها ، **وما لا يلزمه ويستعمل تاماً وناقصاً** : وهو ما قبلها ، وذكرها المصنف بقوله : (**وتستعمل هٰذه الأفعال**) الناقصة (**تامة**) علىٰ خلاف الأصل فيها (**أي : مستغنية**) بمرفوعها (**عن**) طلب (**الخبر**) فتدل علىٰ ثبوت الشيء في نفسه ، وتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً ، وإذا استعملت تامة . . كانت بمعنىٰ فعل لازم ، فيقدر في كل منها ما يناسب المقام ، فـ(كان) بمعنىٰ حصل (**نحو** : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ **أي : وإن حصل**) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض تام بمعنىٰ حصل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، مبني على الفتح (ذو) : فاعل كان ، والفاعل مرفوع بالفعل وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة (ذو) : مضاف (عسرة) : مضاف إليه وجواب الشرط قوله : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ .

وقولهم : (وإذا استعملت تامة . . كانت بمعنىٰ فعل لازم) كذا في « شرح التوضيح » ، لٰكن يرد عليه أن ابن مالك في « شرح الكافية » ، « ومتن التسهيل » ذكر : أن (كان) تأتي بمعنىٰ كفل ، وبمعنىٰ غزل ، نحو : كان فلانٌ الصبيَّ إذا كفَلَه ، وكانَ الصوفَ إذا غَزلَه ، وأنَّ (صار) تأتي بمعنىٰ ضَمَّ نحو : صار فلان الشيءَ بمعنىٰ ضمه إليه ، وزاد في « التسهيل » : أنَّ (صار) تأتي بمعنىٰ قَطَع ، فلعلَّ المراد : أنَّ الأغلبَ كونها بمعنىٰ فعل لازم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

قوله : (فكان بمعنىٰ حصل) عبر ابن مالك بمعنىٰ ثبت وقال : (ثبوت كل

﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ أي : حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء ، إلا زال ، وفتيء ، وليس فإنها ملازمة للنقص ، وتختص كان

شيء بحسبه ؛ فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو : كان الله ولا شيء معه ، وتارة بحَدَث نحو : إذا كان الشتاء . . فأدفئوني ، وتارة بحضر نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، وتارة بقدر أو وَقَع نحو : ما شاء الله كان . انتهىٰ منه .

وأمسىٰ وأصبح بمعنىٰ دخل في المساء وفي الصباح نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ **أي : حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء**) وأضحىٰ حين دخل في الضحىٰ نحو : أضحينا ؛ أي : دخلنا في الضحىٰ ، وبات بمعنىٰ عَرَّس بمهملات ، والراء المشددة من التعريس : وهو النزول آخر الليل استراحةً بغير إقامة ، وصار بمعنى انتقل نحو : صار الأمر إليك ؛ أي : انتقل ، وقد تأتي بمعنىٰ رجع نحو : ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ أي : ترجع ، وظل بمعنىٰ دام واستمر نحو : ظَلَّ اليومُ ؛ أي : دام ظله ، وبرح بمعنىٰ ذهب أو ظهر كما في « التسهيل » نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ ﴾ أي : لا أذهب ، وانفك بمعنى انفصل نحو : فككتُ الخاتم فانفك ؛ أي : انفصل ، ودام بمعنىٰ بقي نحو : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ أي : بقيت أو بمعنىٰ سكن ، ومنه في الماء الدائم (**إلا زال ، وفتيء ، وليس فإنها ملازمة للنقص**) محتاجة إلىٰ خبر يتم به الكلام .

(**وتختص كان**) أي : هـٰذه اللفظة من حيث هي لا الناقصة بخصوصها ؛ لأن من جملة الخصائص الزيادة ، والزائدة قسيمتُها لا قِسْمٌ منها ، والمراد : أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر لا باجتماعهن ، فلا يشاركها غيرها في شيء منها لا بشرط ولا بغير شرط ، ولا ينافي أن غيرها يختص بأمور كما لا يخفى . انتهىٰ « يس على المجيب » .

بجواز زيادتها ، بشرط أن تكون بلفظ الماضي ، وأن تكون في حشو الكلام نحو : ما كان أحسن زيداً ،

عن أخواتها بأمور (**بجواز زيادتها**) لفظاً ومعنىً ، كما إذا زيدت بين المبتدأ والخبر نحو قولك : زيد كان قائم ؛ لأنها لا تدل علىٰ زمن أصلاً أو لفظاً فقط ، كما إذا زيدت في الجملة الفعلية نحو قولك : ما كان أحسن زيداً ؛ لدلالتها علىٰ زمن ماض ، فعدم عملها حينئذ ؛ لعدم دلالتها على الحدث ، فبقيت كالظرف دالة على الزمن فقط ، وإنما تكون زائدة (**بشرط أن تكون بلفظ الماضي**) أي : بصيغته لخفتها ، ولتعين الزمان فيه دون المضارع ، وندر زيادتها بلفظ المضارع ؛ كقول أم عقيل :

أنــت تكــون مــاجــد نبيــل إذا تهــب شمــأل بليــل

(و) بشرط (**أن تكون في حشو الكلام**) أي : في وسطه بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ؛ كالمبتدأ وخبره نحو : زيد كان عالم ، والفعل ومرفوعه نحو : لم يوجد كان مثلك ، والموصول وصلته نحو : جاء الذي كان ضربته ، والموصوف وصفته نحو : جاء رجل كان عالم ، واطرد زيادتها بين (ما) وفعل التعجب (**نحو : ما كان أحسن زيداً**) وقولنا : (ليسا جاراً ومجروراً) لإخراجهما فلا تزاد بينهما ؛ لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ، ونَحْوَ قوله :

جِيــادُ بنــي أَبــي بكــرٍ تُســامِــي علَــىٰ كــان المســوَّمــةِ العِــراب

ضرورةٌ أو شاذٌ ؛ خلافاً للبدر بن مالك ، والرضي ، وأفهم قوله : (وتختص كان بجواز زيادتها) أنها تزاد بلفظ الماضي لخفته كما مر ، وأن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك ، وما ورد بخلاف ذلك . . فشاذ نحو قولهم : ما أصبح أبردها ؛

وتختص أيضاً بجواز حذفها

أي : الغداة ، وما أمسىٰ أدفأها ؛ أي : العشية ، وقيل : الضميران للدنيا ، وجوز الفراء أيضاً زيادة سائر أفعال هـٰذا الباب ، وكل فعل لازم من غيره إذا لم ينتقص المعنىٰ ، وأفهم أيضاً قوله : (في حشو الكلام) أنها لا تزاد في صدر الكلام ولا في آخره وهو كذلك ؛ لأن ما ذكر أولاً . . يكون مُعتَنَىً بشأنه ، وما ذكر آخراً . . يكون محط الفائدة ، وكلاهما ينافي الزيادة ، وجوز الفراء زيادتها آخراً ، قياساً على إلغاء ظن آخراً ، والأصح : المنع ؛ لأن الزيادة خلاف الأصل ، فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه . انتهىٰ « مجيب مع يس » .

(**وتختص**) كان (**أيضاً**) بالنصب على المفعولية المطلقة ، أو على الحال ؛ أي : أرجع عن الاختصاص الأول رجوعاً . انتهىٰ « كواكب » .

(**بجواز حذفها**) وحدها مع إبقاء اسمها ، وخبرها معوضاً عنها (ما) في مثل قول الشاعر :

أبـا خـراشـة أمـا أنـت ذا نفـر فـإن قـومـي لـم تـأكلهـم الضبـع

فـ(أبا) : منادىٰ مضاف منصوب بالألف (خراشة) : مضاف مجرور بالفتحة (أما) مركبة من أن المصدرية وما الزائدة (فأن) : حرف نصب ومصدر ، و(ما) : زائدة زيدت عوضاً عن كان الناقصة المحذوفة ، (أنت) : ضمير رفع منفصل في محل رفع اسم كان المحذوفة ، و(ذا نفر) : خبرها منصوب بالألف (نفر) : مضاف إليه ، وجملة (كان) المحذوفة صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(لام) التعليل المقدرة المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : فخرت علي لكونك ذا نفر ورهط كثير ، ولا اعتبار بفخرك ، فإن قومي لم تأكلهم الضبع والسنة الجدباء كما أكلت قومك ، وخصت (ما) بالزيادة لمجيئها

مع اسمها وإبقاء خبرها ، وذلك كثير بعد لو وإن الشرطيتين ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « التمس ولو خاتماً من حديد » ،

زائدة في قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ، ولكثرة مشابهتها بأخت كان وهو ليس ، وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة ، والباقي اسمها وخبرها ، وما زائدة للتعويض . . هو الصحيح ، وبقي فيها أقوال مذكورة في المطولات . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وتختص أيضاً بجواز حذفها (**مع اسمها**) ضميراً كان أو ظاهراً (**وإبقاء خبرها**) علىٰ حاله منصوباً دالاً عليهما (**وذلك**) أي : حذفها مع اسمها (**كثير**) في كلامهم (**بعد لو وإن الشرطيتين**) وبعد غيرهما قليل ، وإنما كثر بعدهما ؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام فيخفف بالحذف ، وخص ذلك بـ(إن ولو) دون بقية أدوات الشرط ؛ لأن (إن) أم أدوات الشرط الجازمة ، (ولو) أم أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ، مثال (لو) : (**كقوله عليه الصلاة والسلام : « التمس ولو خاتماً من حديد »**) أي : ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد ، فحذفت كان مع اسمها ، وإعرابه : (التمس) : فعل أمر وفاعله مستتر ، والجملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، الواو : عاطفة (لو) : حرف شرط غير جازم (خاتماً) : خبر لـ(كان) المحذوفة جوازاً مع اسمها منصوب بالفتحة تقديره : ولو كان الذي تلتمسه خاتماً (من حديد) : جار ومجرور صفة لـ(خاتماً) ، وجواب (لو) معلوم مما قبله ، وإن قلنا لها جواب . . تقديره : ولو كان خاتماً من حديد التمسه ، وقيل : إن (لو) غائية لا جواب لها ، وحقه أن يقيد (لو) بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها ، وغاية له في شيء من قلة أو خِسَّةٍ نَحْوَ قولك : ائتني بدابة ولو حماراً .

ويقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشي : وذلك في ثلاث صور :

وقولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر) .

بعد هلا ، وألا ، ولدن ؛ كقوله

من لَدُ شَوْلاً فإلىٰ إتلائها

كما سيأتي في الشرح .

أقول : وبقيت صورة رابعة : وهي بعد لـٰكن نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ أي : ولـٰكن كان رسول الله ، والواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، وليست (لـٰكن) عاطفة ؛ لاقترانها بالواو ، وقولنا : سابقاً : (ضميراً كان اسمها أو ظاهراً) أدخل ضمير المتكلم نحو : لأرتحلن إن فارساً وإن راجلاً ، والمخاطب كقوله :

انطـق بحـق ولـو مستخـرجـاً إحَنـاً

والغائب : كاطلب العلم ولو بالصين . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(و) مثال (إن) كـ(قولهم) : أي : قول الناس ، قال الفاكهي : (ولو قال : وقوله صلى الله عليه وسلم . . لكان أولىٰ ؛ لأنه « حديث ») انتهىٰ .

(الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر) ، وقوله : (بأعمالهم) فيه حذف مضاف ؛ أي : بجنس أعمالهم ؛ إذ الأعمال يجازىٰ عليها لا بها ، وإعرابه : (الناس): مبتدأ (مجزيون): خبر مرفوع بالواو (بأعمالهم) : جار ومجرور متعلق بـ(أعمالهم) ، والجملة مستأنفة (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (خيراً) : خبر لـ(كان) المحذوفة جوازاً مع اسمها تقديره : إن كان عملهم خيراً ، وهي فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (فخير) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (خير) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : فجزاؤهم خير ،

وتختص أيضاً بجواز حذف نون مضارعها المجزوم إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ،

والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية على كونها جواباً لها وقوله : (وإن شراً فشر) إعرابه مثل إعراب (إن خيراً فخير) .

(**وتختص**) كان (**أيضاً بجواز حذف نون مضارعها المجزوم**) بالسكون وصلاً ، وتقييده بـ(المجزوم) بالسكون ؛ لبيان الواقع ؛ إذ لم يسمع الحذف إلا في المجزوم بالسكون ، واحترز بـ(المجزوم) عن المرفوع نحو : ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ ، والمنصوب نحو : ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ، فلا تحذف منهما النون لانتفاء الجزم فيهما ، وكذا لا تحذف في الموقوف عليه ، فإذا قيل لك : هل كان زيد قائماً ، فقلت : لم يكن . . لم يجز حذف نونه حينئذ ؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين . . وجب الوقف عليه بهاء السكت ؛ كقولك : عه ، ولم يعه (**إن لم يلقها**) أي : إن لم يل تلك النون (**ساكن**) فلا تحذف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية عن الحذف ؛ لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (**ولا**) أي : ولم يلها (**ضمير نصب**) متصل بها ؛ أي : بالنون ، فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير منصوب نحو : إن يكنه . . فلن تسلط عليه ، مثال المتوفر للشروط المذكورة وهو المضارع المجزوم بالسكون الذي لم يله ضمير نصب متصل بالنون (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾) ، **وإعرابه** : الواو : عاطفة (لم) : حرف نفي وجزم (أك) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً ؛ لأن أصله (أكون) فحذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ؛ فالحذفان الأولان واجبان والثالث جائز ، و(أك) متصرف من كان الناقصة ، واسمها ضمير

﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ ، ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾ .

مستتر فيها تقديره : (أنا) ، و(بغياً) : خبرها ، ومثله : (﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾) في (سورة النحل) ، أما التي في (سورة النمل) . . فإنها بإثبات النون ، وإعرابه : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (تك) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً ، وأصله (تكون) علىٰ قياس ما قبله وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره : (أنت)، (في ضيق) : جار ومجرور خبره ، ومثله أيضاً : (﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾) ، الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (تك) : فعل مضارع تام مجزوم (بإن) الشرطية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً ، وأصله (تكون) علىٰ قياس ما مر (حسنة) : فاعله ؛ أي : وإن توجد حسنة . . يضاعفها لصاحبها من عشر إلىٰ سبع مئة ضعف ، وهو جواب الشرط ، وأشار المصنف بهٰذه الآية : إلىٰ أن الحذف لا يختص بـ(كان) الناقصة ؛ بل التامة كذلك ، لٰكنه فيها قليل .

إعراب المتن

(**باب**) : بالنصب مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره : تعلم باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف ، (**العوامل**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**الداخلة**) : صفة لـ(العوامل) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**على المبتدأ والخبر**) جار ومجرور ومعطوف متعلق بـ(الداخلة) .

(**وتسمى**) : الواو : استئنافية (تسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (العوامل) ، (**النواسخ**) : مفعول ثان لـ(سمىٰ) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**ونواسخ**) : الواو : عاطفة (نواسخ) : معطوف على (النواسخ) منصوب (نواسخ) : مضاف ، (**الابتداء**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، (**وهي**) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ ، (**ثلاثة أنواع**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**الأول**) : مبتدأ ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدل من (ثلاثة أنواع) ، (**يرفع**) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والجملة صلة الموصول ، (**المبتدأ**) : مفعول به منصوب ، (**وينصب الخبر**) : الواو : عاطفة (ينصب) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ، ومفعول به ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (يرفع) علىٰ كونها صلة لـ(ما) الموصولة .

(**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (**كان**) : وما عطف عليها خبر المبتدأ محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وأخواتها**) : معطوف علىٰ

(كان) مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**والحروف**) : معطوف علىٰ (كان) ، (**المشبهة**) صفة لـ(الحروف) مرفوع ، (**بليس**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المشبهة) .

(**وأفعال**) : معطوف علىٰ (كان) مرفوع وهو مضاف ، (**المقاربة**) : مضاف إليه .

(**والثاني**) : الواو : عاطفة (الثاني) : مبتدأ ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (**ينصب المبتدأ**) : فعل وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، (**ويرفع الخبر**) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (ينصب) ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (**إن**) خبر محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وأخواتها**) : معطوف علىٰ (إن) مرفوع .

(**ولا**) : معطوف محكي علىٰ (إن) ، (**التي**) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(لا) ، (**لنفي الجنس**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة الموصول .

(**والثالث**) : الواو : عاطفة (الثالث) : مبتدأ ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (**ينصب المبتدأ والخبر**) : فعل وفاعله مستتر ، ومفعول به ، ومعطوف عليه ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، (**جميعاً**) : توكيد لـ(المبتدأ والخبر) ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (**ظن**) : خبر محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وأخواتها**) : معطوف علىٰ (ظن) مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة : (**فأما كان وأخواتها**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أنواع النواسخ ثلاثة ، وأردت بيان أحكام كل نوع منها . . فأقول لك : فأما كان وأخواتها . . . إلخ ، (أما) : حرف شرط (كان) : مبتدأ محكي (وأخواتها) : معطوف علىٰ (كان) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (. . **فإنها**) : الفاء رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (إن) : حرف نصب وتوكيد ، الهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل النصب اسم إن مبني على السكون ، (**ترفع**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، (**المبتدأ**) : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فأما كان وأخواتها . . فرافعة المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**تشبيهاً**) : مفعول لأجله منصوب بـ(ترفع) ، (**بالفاعل**) : جار ومجرور متعلق بـ(تشبيهاً) ، (**ويسمى**) : الواو : عاطفة (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المبتدأ) ، (**اسمها**) : مفعول به ومضاف إليه ، والجملة الفعلية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**وتنصب الخبر**) : فعل وفاعله مستتر ، ومفعول به ، معطوفة علىٰ جملة (ترفع) ، (**تشبيهاً**) : مفعول لأجله منصوب بـ(تنصب) ، (**بالمفعول**) : جار ومجرور متعلق بـ(تشبيهاً) ، (**ويسمىٰ**) : فعل ونائب فاعل ، (**خبرها**) : مفعول ثان له ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (تنصب) .

(**وهـٰذه الأفعالُ**) : الواو : استئنافية (هـٰذه) : مبتدأ (الأفعال) : بدل من

اسم الإشارة ، (**علىٰ ثلاثة أقسام**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وهـٰذه الأفعال منقسمة علىٰ ثلاثة أقسام ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**أحدها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو بدل من (ثلاثة أقسام) ، (**يعمل**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، (**هـٰذا**) : اسم إشارة في محل النصب مفعول به لـ(يعمل) ، (**العمل**) : بدل من اسم الإشارة ، وجملة (يعمل) صلة الموصول ، (**من غير شرط**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(يعمل) .

(**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (**كان**) وما عطف عليه خبر محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (**وأمسىٰ ، وأصبح ، وأضحىٰ ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس**) معطوفات محكيات علىٰ (كان) مرفوعات بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، أو بسكون الحكاية ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾) : مضاف إليه محكي ، (﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾) : معطوف علىٰ ما قبله بعاطف مقدر ، وكذا قوله : (﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ ، ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾) : معطوفان علىٰ ما قبله بعاطف مقدر علىٰ كونهما مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**والثاني**) : الواو : عاطفة (الثاني) : مبتدأ ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها) ، (**يعمل**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة صلة (ما) الموصولة ، (**هـٰذا العمل**) : (هـٰذا) : اسم إشارة في محل النصب مفعول (يعمل) ، (العمل) : بدل من اسم

الإشارة ، (**بشرط**) : جار ومجرور متعلق بـ(يعمل) ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، (**يتقدمه**) : فعل ومفعول منصوب بـ(أن) ، (**نفي**) : فاعل مرفوع ، (**أو نهي أو دعاء**) : معطوفان علىٰ (نفي) ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور علىٰ كونه مضافاً إليه لشرط تقديره : بشرط تقدم نفي ، أو نهي ، أو دعاء عليه .

(**وهو أربعة**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**زال**) : بدل محكي من (أربعة) بدل تفصيل من مجمل ، (**وفتيء ، وبرح ، وانفك**) معطوفات محكيات علىٰ (زال) (**نحو**) خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (ولا يزالون) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**وقول الشاعر**) : معطوف ومضاف إليه علىٰ قوله : (ولا يزالون) مجرور بالكسرة الظاهرة :

(صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين)

مقول محكي لـ(قول الشاعر) .

(**وقوله**) : بالجر معطوف علىٰ قوله : (ولا يزالون) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) (**ولا زال منهلاً بجرعائك القطر**) : مقول محكي لقوله : (**والثالث**) : مبتدأ ، (**ما**) اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (**أحدها**) ، (**يعمل**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، (**هٰذا العمل**) : مفعول به ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، (**بشرط**) : جار ومجرور متعلق بـ(يعمل) ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، (**تتقدمه**) : (**تتقدم**) : فعل

مضارع منصوب بـ(أن) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، (ما) : فاعل محكي لـ(تقدَّم) ، (المصدرية) : صفة أولىٰ لـ(ما) ، (الظرفية) : صفة ثانية لها ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه ، (وهو) : مبتدأ ، (دام) : خبر محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (نحو) : مضاف ، (﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾) : مضاف إليه محكي .

(وسميت) : الواو : استئنافية (سميت) : فعل ماض مغير الصيغة ، (ما) : نائب فاعل محكي ، (هٰذه) : بدل من (ما) ، (مصدرية) : مفعول ثان لـ(سمىٰ) ، والجملة مستأنفة ، (لأنها تقدر بالمصدر) : اللام : حرف جر (أن) : حرف نصب ومصدر ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (تقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (ما) ، (بالمصدر) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدر) ، وجملة (تقدر) في محل الرفع خبر (أن) تقديره : لأنها مقدرة بالمصدر ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره : لتقديرها بالمصدر ، والجار والمجرور متعلق بـ(سميت) ، (وهو الدوام) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (وسميت ظرفية) : الواو : عاطفة (سميت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر (ظرفية) : مفعول ثان لـ(سمىٰ) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة : (وسميت مصدرية) ، (لنيابتها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(سميت) ، (عن الظرف) : جار ومجرور متعلق بـ(النيابة) ، (وهو المدة) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة .

(**ويجوز في خبر هٰذه الأفعال**) : الواو : استئنافية (يجوز) : فعل مضارع (في خبر هٰذه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يجوز) ، (الأفعال) : بدل من اسم الإشارة ، (**أن يتوسط بينها وبين اسمها**) : (أن) : حرف مصدر (يتوسط) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : (هو) يعود على الخبر (بينها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يتوسط) ، (وبين اسمها) : ظرف ومضاف إليه معطوف على الظرف المذكور قبله ، وجملة (يتوسط) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(يجوز) تقديره : ويجوز في خبر هٰذه الأفعال توسطه بينها وبين اسمها ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ : مضاف إليه محكي .

(**وقول الشاعر**) : (قول) : بالجر معطوف عَلَى المثالِ المذكور علىٰ كونه مضاف إليه لـ(نحو) ، (قول) : مضاف (الشاعر) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، (**فليس سواءً عالم وجهول**) : مقول محكي لـ(قول الشاعر) منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويجوز**) : الواو : عاطفة (يجوز) : فعل مضارع مرفوع ، (**أن يتقدم أخبارهن**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يتقدم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، (أخبارهن) : فاعل ومضاف إليه ، (**عليهن**) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) ، وجملة (يتقدم) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية تقديره : ويجوز تقدم أخبارهن عليهن ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويجوز في خبر هٰذه الأفعال) ، (**إلا ليس ودام**) :

(إلا) : أداة استثناء (ليس) : مستثنىً محكي منصوب بـ(إلا ودام) معطوف محكي علىٰ ليس ، (**كقولك**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقولك ، والجملة مستأنفة ، (**عالماً كان زيد**) : مقول محكي لـ(قولك) .

(**ولتصاريف هٰذه الأفعال**) : الواو : استئنافية (هٰذه) : جار ومجرور ومضاف إليه (الأفعال) بدل من اسم الإشارة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، (**من المضارع**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من التصاريف ؛ أي : حالة كون تلك التصاريف من المضارع وما بعده .

(**والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل**) : معطوفات على (المضارع) ، (**ما للماضي من العمل**) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر (للماضي) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : ما استقر للماضي (من العمل) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الصلة والتقدير : وما استقر للماضي حالة كونه من العمل . . كائن لتصاريف هٰذه الأفعال ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (نحو : ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (حتىٰ يكونوا مؤمنين) : مضاف إليه محكي ، (﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ : معطوف محكي بعاطف مقدر على المثال الذي قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**وتستعمل هٰذه الأفعال تامة**) : (تستعمل) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع

(هٰذه) : اسم إشارة في محل الرفع نائب فاعل (الأفعال) بدل من اسم الإشارة (تامة) : حال من اسم الإشارة ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**أي : مستغنية من الخبر**) : (أي) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون (مستغنية) : مفسر ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالنصب (من الخبر) : جار ومجرور متعلق بـ(مستغنية) (**نحو** : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (وإن كان ذو عسرة) : مضاف إليه محكي ، (**أي : وإن حصل**) : (أي) : حرف عطف وتفسير (وإن حصل) : مفسر لقوله : (وإن كان ذو عسرة) ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قوله : (وإن كان ذو عسرة) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (أي) : حرف عطف وتفسير ، (**حين تدخلون في الصباح ، وحين تدخلون في المساء**) : مفسر للمثال المذكور قبله ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**إلا زال**) : أداة استثناء (زال) : مستثنىً محكي من قوله : (وتستعمل هٰذه الأفعال) منصوب بفتحة مقدرة ، (**وفتىء ، وليس**) : معطوفان محكيان علىٰ (زال) ، (**فإنها ملازمة للنقص**) : الفاء : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (ملازمة) : خبره (للنقص) : متعلق بـ(ملازمة) ، وجملة (إن) واسمها في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما استثنينا هٰذه الثلاثة من أفعال الباب للزومها النقص ، وجملة المعلول المقدرة مستأنفة .

(وتختص كان بجواز زيادتها) : الواو : استئنافية (تختص) : فعل مضارع (كان) : فاعل محكي (بجواز زيادتها) : جار ومجرور ومضاف إليه فمضاف إليه متعلق بـ(تختص) ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ(تختص) ، أو حال من فاعل (تختص) تقديره : حالة كونها ملتبسة بشرط كونها بلفظ الماضي ، **(أن تكون بلفظ الماضي)** : (أن) : حرف نصب ومصدر (تكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (كان) ، (بلفظ الماضي) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(تكون) تقديره : بشرط أن تكون كائنة بلفظ الماضي ، وجملة (تكون) صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط كونها بلفظ الماضي .

(وأن تكون في حشو الكلام) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (تكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، واسمها ضمير يعود علىٰ (كان) ، **(في حشو الكلام)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(تكون) تقديره : وبشرط أن تكون كائنة في حشو الكلام ، وجملة (أن) المصدرية : معطوفة علىٰ جملة (أن) المصدرية التي قبلها علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(الشرط) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(ما كان أحسن زيداً)** : مضاف إليه محكي .

(وتختص أيضاً بجواز حذفها) : الواو : عاطفة (تختص) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة : (وتختص الأولىٰ أيضاً) منصوب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف وجوباً تقديره : إضت أيضاً ؛ أي : رجعت رجوعاً من ذكر الاختصاص الأول إلىٰ ذكر الاختصاص الثاني ، والجملة معترضة

(بجواز حذفها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تختص) ، (مع اسمها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(حذفها) ، (وإبقاء) : بالجر معطوف علىٰ (حذفها) وهو مضاف ، و(خبرها) : مضاف إليه ، (وذلك كثير) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (بعد لو) : ظرف ومضاف إليه محكي متعلق بـ(كثير) ، (وإن) : معطوف محكي علىٰ (لو) ، (الشرطيتين) : صفة لـ(لو وإن) مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله : (عليه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (الصلاة) : مبتدأ مؤخر ، (والسلام) : معطوف عليه ، والجملة معترضة بين المقول والقول ، (التمس ولو خاتماً من حديد) : مقول محكي (لقوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وقولهم) : بالجر معطوف علىٰ قوله : (وهو مضاف) والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر) : مقول محكي لقولهم : (وتختص) : الواو : عاطفة (تختص) : فعل مضارع وفاعله مستتر جوازاً يعود علىٰ كان ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (تختص) الأول ، وجملة (أيضاً) : جملة معترضة بين الجار ومتعلقه لا محل لها من الإعراب ، (بجواز) : جار ومجرور متعلق بـ(تختص) جواز مضاف ، (حذف) : مضاف إليه (حذف) : مضاف ، (نون) : مضاف إليه (نون) : مضاف ، (مضارعها) : مضاف إليه ، وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة ؛ لورودها في الكتاب والسنة ، (المجزوم) : صفة لـ(المضارع) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب) : (إن) : حرف

شرط جازم (لم) : حرف نفي وجزم (يلق) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف ؛ لأنه من لقي يلقىٰ ، من باب (رضي يرضىٰ) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (ساكن) : فاعل (ولا ضمير نصب) : معطوف علىٰ (ساكن) ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، وجواب إن الشرطية معلوم مما قبله تقديره : إن لم يلقها ساكن. . يجوز حذف نونها ، والجملة مستأنفة (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ ، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ ، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾) : مضاف إليه محكي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

[ش] : وهي علىٰ ضربين : أفعال وحروف (وتسمىٰ) هـٰذه العوامل : (النواسخ) من غير قيد (و) تسمىٰ أيضاً : (نواسخ الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ فترفع عنه حكمه ؛ أي : عمل الابتداء فيه ؛ أخذاً من النسخ ، وهو لغةً : الرفع ، وتصير هي عاملة فيه ؛ لأنها عوامل لفظية ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر**) ذكرها عقب المبتدأ والخبر ؛ لأنها لا تدخل إلا عليهما . انتهىٰ « حمدون » .

(**وهي**) أي : تلك العوامل من حيث الجنس لا من حيث العمل (**علىٰ ضربين**) أي : نوعين (**أفعال**) ككان وأخواتها وما يعمل عملها ؛ كأفعال المقاربة (**وحروف**) كإن وأخواتها ، والحروف المشبهة بليس (**وتسمىٰ هـٰذه العوامل** : **النواسخ من غير قيد**) بالإضافة ، من النسخ ، **وهو في اللغة** : الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، **وفي الاصطلاح** : هـٰذه العوامل تسمى النواسخ كما قال المصنف : (**وتسمىٰ**) هـٰذه العوامل (**أيضاً**) أي : كما تسمى النواسخ بلا قيد (**نواسخ الابتداء** ؛ **لأنها تدخل على المبتدأ فترفع**) أي : تزيل (**عنه**) أي : عن المبتدأ (**حكمه** ؛ **أي** :) حكم و(**عمل الابتداء فيه**) أي : في المبتدأ ، وإنما سميت نواسخ (**أخذاً**) لها (**من النسخ**) الذي هو مصدرها (**وهو**) أي : النسخ (**لغة الرفع**) والإزالة (**وتصير هي**) أي : هـٰذه العوامل ، وهو معطوف علىٰ قوله : (فترفع عنه حكمه) (**عاملةً فيه**) أي : في المبتدأ ، وإنما أزالت هـٰذه العوامل حكم الابتداء (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه النواسخ (**عوامل لفظية**) أي : ملفوظة .

واللفظي أقوىٰ من المعنوي ، وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر (**وهي**) باعتبار العمل (**ثلاثة أنواع**) بالاستقراء (**الأول : ما يرفع المبتدأ**) رفعاً غير الأول (**وينصب الخبر**) وهٰذا صنفان : صنف من الأفعال (**وهو كان وأخواتها**) وصنف ....

(و) العامل (**اللفظي أقوىٰ من**) العامل (**المعنوي**) الذي هو الابتداء (**وكما تنسخ**) هٰذه العوامل (**حكم المبتدأ**) على الأصح عند البصريين (**تنسخ حكم الخبر**) اتفاقاً ، ونسبة الرفع إلىٰ هٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه أولاً ، **والصحيح** : الأول ؛ لاتصاله بها إذا كان ضميراً ، والضمير بالاستقراء : لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً : كل فعل يرفع قد ينصب بأن كان متعدياً ، وقد لا ينصب بأن كان لازماً ، وأما إنه ينصب ولا يرفع . . فلا يوجد في كلامهم .

قال بعضهم : (وتسمية المرفوع باسمها ، والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنىٰ ، والعلة ؛ إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقةً ، وإنما اصطلحوا علىٰ تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقةً ، وإنما هو خبر لاسمها حقيقةً فلا حاجة إلىٰ تقدير مضاف ؛ أي : خبر اسمها فاندفع بذلك ما قيل : من أن المرفوع ليس اسمها ؛ بل هو اسم للذي وضع له) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وهي**) أي : هٰذه العوامل (**باعتبار العمل**) أي : عملها في المبتدأ والخبر (**ثلاثة أنواع بالاستقراء**) والتتبع لكلام العرب وهو التام : وهو تتبع أكثر الكليات ؛ ليستدل به على الجزئيات (**الأول**) منها : (**ما يرفع المبتدأ رفعاً غير**) الرفع (**الأول**) الذي كان بالابتداء (**وينصب الخبر ، وهٰذا صنفان : صنف من الأفعال**) عند الجمهور ؛ خلافاً للزجاجي كما سيأتي في الشرح (**وهو كان وأخواتها** ، **وصنف**

من الحروف : (و) هو (**الحروف المشبهة بليس**) الأولى : الأحرف .

(**و**) من الأول : (**أفعال المقاربة ، و**) النوع (**الثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر**) غير الرفع الأول (**وهو إن وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس**) نصاً ، وهٰذه أحرف باتفاق .

(**والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً وهو ظن وأخواتها**) وهٰذه أفعال باتفاق .

(فَصْلٌ)

في النوع الأول ، وبدأ به لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل إعرابه (**فأما كان وأخواتها**) وهي . . . .

من الحروف : وهو الحروف المشبهة بليس ، الأولىٰ) أن يقال : (**الأحرف**) بدل الحروف ؛ لأنه من أفراد جمع القلة .

(**ومن**) الصنف (**الأول**) الذي يرفع الاسم وينصب الخبر (**أفعال المقاربة ، والنوع الثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر**) رفعاً (**غير الرفع الأول**) الذي كان بالابتداء (**وهو**) أي : هٰذا النوع الثاني (**إن وأخواتها ، ولا التي**) وضعت (**لنفي الجنس نصاً**) أي : صريحاً لا احتمالاً ، خرجت بقيد النص لا التي تعمل عمل ليس ؛ لأنها محتملة لنَفْي الجنس ولنفي الوحدة .

(**وهٰذه**) المذكورة (**أحرف باتفاق ، والثالث**) من الأنواع الثلاثة : (**ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً**) أي : كليهما علىٰ أنهما مفعولان لها (**وهو ظن وأخواتها ، وهٰذه**) المذكورة (**أفعال باتفاق**) .

(**فصل**) أي : هٰذا فصل معقود (**في**) بيان (**النوع الأول**) من الأنواع الثلاثة (**وبدأ به**) أي : بالنوع الأول (**لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة علىٰ مثل إعرابه**) أولاً قبل دخولها عليه وهو الرفع (**فأما كان وأخواتها**) أي : نظائرها في العمل (**وهي**

هنا ثلاثة عشر فعلاً (. . فإنها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير ، ولا الابتدائية (تشبيهاً بالفاعل) أي : بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقةً وفاعلاً مجازاً (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيهاً بالمفعول) في توقف الفعل عليه (ويسمىٰ خبرها) حقيقةً

هنا) أي : في هـٰذه المقدمة ، وإلا . . فقد زادوا عليها أخوات صار ؛ كآض كما تقدم في « التتمة » (ثلاثة عشر فعلاً . . فإنها ترفع المبتدأ ما لم يلزم) ذلك المبتدأ (التصدير) أي : التقديم في أول الكلام ؛ كأسماء الاستفهام والشروط (ولا الابتدائية) بنفسه نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ؛ أي : ترفع المبتدأ (تشبيهاً) له (بالفاعل ؛ أي : بفاعل الفعل المتعدي) لواحد ؛ كضربت زيداً (ويسمىٰ) ذلك المبتدأ : (اسمها) أي : اسم هـٰذه الأفعال ، قوله : (ويسمى اسمها) أي : تسمي النحاة المرفوع بها : اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً ، والمنصوب خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً ، والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنىٰ ؛ لأن زيد من كان زيد قائماً ؛ اسم للذات لا لكان ؛ لأن اسم كان هو اللفظ المخصوص ؛ وهو الكاف والألف والنون ، وليست كان مسمىً بزيد ، وقائماً ليس خبراً لكان ؛ لأن الأفعال لا يخبر عنها ؛ فالإضافة في كل لأدنىٰ ملابسة ؛ وهي كونها تعمل فيهما . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(حقيقة وفاعلاً مجازاً) لشبهه بالفاعل ، وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنىٰ ، والعلة كما مر .

(وتنصب الخبر ما لم يكن) ذلك الخبر (جملة طلبية) فلا يقال : كان زيد اضربه ، ولا إنشائية فلا يقال : كنت زوجتك هنداً (تشبيهاً) لذلك الخبر (بالمفعول في توقف) إفادة (الفعل عليه ، ويسمىٰ خبرها حقيقةً) ليس خبرها حقيقةً ، وإنما هو خبر لاسمها حقيقةً فلا حاجة إلىٰ تقدير مضاف ؛ أي : خبر

ومفعولاً مجازاً ، ودخولها على المبتدأ والخبر علىٰ خلاف القياس ؛ لأن الأصل في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإن ذلك للحروف ، وحق هـٰذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات إلا أنهم توسعوا في الكلام فأجروها مجرى الحروف ، فأدخلوها على المبتدأ والخبر علىٰ نسبة معانيها إلىٰ مضمونهما ، ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً

اسمها . انتهىٰ « يس » .

وأما الخبر . . فمنصوب اتفاقاً ، إلا أنه عند البصريين خبر للناسخ ، وعند الكوفيين حال من اسمها . انتهىٰ « حمدون » . (**ومفعولاً مجازاً**) لشبهه بالمفعول .

(**ودخولها**) أي : ودخول هـٰذه الأفعال (**على المبتدأ والخبر علىٰ خلاف القياس**) علىٰ سائر الأفعال (**لأن الأصل**) والأغلب (**في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإن ذلك للحروف ، وحق هـٰذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات ، إلا أنهم**) أي : لـٰكن أن النحاة (**توسعوا**) أي : تجوزوا (**في الكلام فأجروها**) أي : أجروا هـٰذه الأفعال (**مجرى الحروف**) بضم الميم (**فأدخلوها على المبتدأ والخبر علىٰ نسبة معانيها إلىٰ مضمونهما**) أي : إلىٰ مضمون المبتدأ والخبر ومعناهما (**ومن ثم**) أي : ولأجل نسبة معانيها إلى الجمل (**سماها الزجاجي حروفاً**) **والصحيح** : أنها أفعال ، **والزجاجي** : ـ بفتح الزاي وتشديد الجيم ـ هو أبو القاسم عبد الرحمـٰن بن إسحاق الزجاجي ، صاحب « الجُمَل » ، نسب إلىٰ شيخه إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سهل أبي إسحاق الزجاج ، عالمٍ بالنحو واللغة ، تعلَّم النحو علىٰ يد المبرد ؛ من مؤلفاته : « مختصر النحو » ، مات في بغداد سنة (٣١١هـ) انتهىٰ من « القاموس » ، و« كتاب الحدود » .

قال العُلَيمي : واعلم : أن دخول هـٰذه الأفعال على المبتدأ والخبر علىٰ خلاف القياس ؛ لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإن

(**وهـٰذه الأفعال**) بالنظر إلىٰ عملها هـٰذا العمل المخصوص (**علىٰ ثلاثة أقسام** : **أحدها** : **ما يعمل هـٰذا العمل**) من رفع الاسم ونصب الخبر (**من غير**) اعتبار (**شرط**) فيه مما سيأتي وهو ثمانية أفعال : (**كان**) الدالة علىٰ ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي

ذلك للحروف ، ولـٰكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ، ورفعوا بها ونصبوا ، وكان القياس ألا تعمل ؛ لأنها ليست بأفعال حقيقة ، وإنما دخلت ؛ لتدل علىٰ تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له ، فأشبهت بذلك الحروف ، فإذا قلت : كان زيد قائماً . . فهو في قوة : أمس زيد قائم ، وإذا قلت : يكون زيد قائماً . . فهو في قوة : غداً زيد قائم ، إلا أنه لما جيء بها لتقرير المبتدأ علىٰ صفة وهي الخبر . . أعملوها في الجزأين ، وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان) ، وأنكره الفراء ، ورد بالسماع ، قال الشاعر :

إذا مت كان الناس صنفان شامت   وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك ، والجمهور علىٰ أن في كان ضمير الشأن اسمها ، والجملة في موضع نصب على الخبر ، وقيل : كان ملغاة لا عمل لها . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وهـٰذه الأفعال**) الثلاثة عشر (**بالنظر إلىٰ عملها هـٰذا العمل المخصوص**) بها من رفع الاسم ونصب الخبر (**علىٰ ثلاثة أقسام** : **أحدها** : **ما يعمل هـٰذا العمل من رفع الاسم ونصب الخبر من غير اعتبار شرط**) وقيد (**فيه مما سيأتي**) من الشروط في القسمين الأخيرين .

(**وهو**) أي : هـٰذا القسم (**ثمانية أفعال** : **كان** : **الدالة علىٰ ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي**) قال الفاسي : (أما كان . . فمعناها ثبوت مضمون الجملة

(وأمسىٰ) الدالة علىٰ ثبوته له مساءً (وأصبح) الدالة علىٰ ثبوته له صباحاً (وأضحىٰ) الدالة علىٰ ثبوته له ضحىً (وظل) الدالة علىٰ ثبوته له نهاراً (وبات) الدالة علىٰ ثبوته له ليلاً (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلىٰ صفة ، أو من حقيقة إلىٰ حقيقة

لاسمها ؛ إما دواماً نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ ، وإما مع الانقطاع نحو : كان الشيخ شاباً ، وإما مع الحال نحو : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ ﴾ وإما مع الاستقبال نحو : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ انتهىٰ » حمدون » .

وقدمها ؛ لأنها أم الباب ؛ إذ كل شيء داخل تحت الكون ، ولأن غيرها من أخواتها يعبر به عنها كأن يقال : كان زيد أمسىٰ قائماً ، ولا يحسن : أمسىٰ زيد كان قائماً . انتهىٰ منه .

(**وأمسى** : **الدالة علىٰ ثبوته**) أي : علىٰ ثبوت الخبر (**له**) أي : لاسمها (**مساءً**) أي : في المساء ؛ وهو من الزوال إلىٰ نصف الليل .

(**وأصبح** : **الدالة علىٰ ثبوته**) أي : علىٰ ثبوت الخبر (**له**) أي : لاسمها (**صباحاً**) أي : في الصباح ؛ وهو من نصف الليل إلى الزوال .

(**وأضحى** : **الدالة علىٰ ثبوته**) أي : علىٰ ثبوت الخبر (**له**) أي : لاسمها (**ضحىً**) أي : في الضحىٰ ؛ وهو من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال .

(**وظل** : **الدالة علىٰ ثبوته له نهاراً**) أي : في النهار : **وهو في الشرع** : من طلوع الفجر إلىٰ غروب الشمس ، **وفي اللغة** : من طلوعها إلىٰ غروبها .

(**وبات** : **الدالة علىٰ ثبوته له ليلاً**) أي : في الليل ؛ وهو من غروب الشمس إلىٰ طلوع الفجر ، أو طلوع الشمس على الخلاف السابق آنفاً .

(**وصار** : **الدالة على انتقال الاسم**) أي : انتقال اسمها (**من صفة إلىٰ صفة**) نحو : صار زيد غنياً (**أو من حقيقة إلىٰ حقيقة**) نحو : صار الطين إبريقاً .

(وليس) الدالة علىٰ نفي الخبر عن الاسم حالاً عند التجرد من القرينة ، فهٰذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبهه عليها ، مثال كان (نحو : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾) ، فكان : فعل ماض ناقص ، والاسم الكريم : اسمها ، وغفوراً رحيماً : خبرها ، ومثال أمسىٰ نحو : أمسىٰ زيد فقيهاً ، وأصبح نحو : ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ ، وأضحىٰ نحو : أضحىٰ محمد متعبداً ، وبات نحو : بات زيد معتكفاً ، وصار نحو : صار الطين خزفاً ،

(**وليس : الدالة علىٰ نفي الخبر عن الاسم حالاً عند التجرد**) والخلو (**من القرينة**) أي : من قرينة الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال نحو : ليس زيد قائماً ؛ أي : الآن ، وخرج بقيد (التجرد) عما إذا قيدت بزمن فإنها تكون للنفي فيه ، ففي قولك : ليس زيد قائماً أمس ؛ لنفي القيام في الماضي ، وإذا قلت : غداً . . فهي لنفي القيام في المستقبل وهٰذا مذهب الجمهور ، وقيل : للنفي مطلقاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ومعنىٰ ليس زيد قائماً ؛ أي : ليس متصفاً بالقيام الآن ، ويمكن أن يقوم بعد ، وعلىٰ مذهب الجمهور المتقدم إذا صرح بلفظ الآن . . كان توكيداً . انتهىٰ منه .

(**فهٰذه الثمانية تعمل**) هٰذا العمل (**من غير شرط تقدم نفي أو شبهه**) من النهي والدعاء (**عليها ، مثال كان نحو** : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ، **فكان : فعل ماض ناقص ، والاسم الكريم : اسمها ، وغفوراً رحيماً : خبرها**) ، فـ(غفوراً) : خبر أول ، و(رحيماً) : خبر ثان (**ومثال أمسىٰ نحو : أمسىٰ زيد فقيهاً** ، و) مثال (**أصبح نحو** : ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ ، و) مثال (**أضحىٰ نحو : أضحىٰ محمد متعبداً** ، و) مثال (**بات نحو : بات زيد معتكفاً** ، و) مثال (**صار نحو : صار الطين خزفاً**) **والخزف** : كل ما عمل من الطين وشوي بالنار ، سواء كان إبريقاً ، أو قدراً ، أو جرّةً .

وليس نحو : ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ ، وظل نحو : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ ، و) القسم (**الثاني : ما يعمل هـٰذا العمل بشرط**) أن يكون تالياً لنفي أو شبهه بـ(**أن يتقدمه نفي ، أو نهي ، أو دعاء ، وهو أربعة** : زال) ماضي يزال

(و) مثال (**ليس نحو** : ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ ، و) مثال (**ظل نحو** : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ ، **والقسم الثاني**) من الأقسام الثلاثة : (**ما يعمل هـٰذا العمل**) المخصوص بها (**بشرط أن يكون تالياً لنفي**) مسبوقاً به تابعاً له ، سواء كان بحرف ، أو اسم ، أو فعل (**أو**) تالياً لـ(**شبهه**) من نهي ، أو استفهام إنكاري ، أو دعاء (**بأن يتقدمه نفي ، أو نهي ، أو دعاء**) بأي أداة كان ؛ حرفاً نحو : ما ، أو لم ، أو اسماً ؛ كغير ، أو فعلاً ؛ كليس ، وقد تقدمت أمثلته في « التتمة » .

وإنما كان الاستفهام الإنكاري مثل النفي ؛ لأنه بمعنى النفي ، مثاله كقولك : هل يزال الله عالماً ؛ أي : لا يزال متصفاً بالعلم ، ومثال النهي قوله :

ولا تـــزل ذاكـــر المـــو ت

كما سيأتي .

ومثال الدعاء بـ(لا) قوله :

ولا زال منهـلاً بجـرعـائـك القطـر

كما سيأتي .

ومثال الدعاء بـ(لن) قوله :

لـن تـزالـوا كـذلـك ثـم لا زلـ ت لكـم خـالـداً خلـود الجبـال

(**وهو**) أي : هـٰذا القسم (**أربعة : زال : مَاضِي يزال**) أي : التي مضارعها يزال ؛ كخاف يخاف من باب (فَعِلَ) بكسر العين يفعل بفتحها ؛ كعلم يعلم ،

(وفتىء ، وبرح ، وانفك) مثال زال : لا زال جنابك محروساً ، ومثلها ما تصرف منها (نحو : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾) ، ومثال فتىء نحو : ما فتىء العبد خاضعاً ، ولا فتىء حكمك نافذاً ، وبرح نحو : ما برح صاحبك متبسماً ، ولا برح ربعك مأنوساً، ومثلها ما تصرف منها نحو : (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ ﴾)، ومثال انفك نحو : ما انفك زيد مصلياً ، ولا انفك بيتك عامراً ، (و) من متصرفات زال بعد النهي .

(قول الشاعر :

ولا مصدر له ، ولا أمر ، وله اسم فاعل ، قال الشاعر :

قضَى اللهُ يا أسماء أن لَسْتُ زائلاً أُحِبُّكِ حتىٰ يُغْمِضَ العينَ مُغْمِض

وأما زال ماضي يزيل ؛ كباع يبيع من باب (فَعَلَ) بفتح العين يفعِل بالكسر ؛ كضرب يضرب . . فإنه تام بمعنىٰ ماز ؛ أي : مَيَّز ، وله مصدر وأمر ؛ فأمره : زِلْ بكسر الزاي تقول : زل ضأنك من معزك ؛ أي : ميز بينهما ، ومصدره : الزيل بفتح الزاي ، وأما زال ماضي يزولُ ؛ كقام يقوم من فعَلَ يفعلُ ؛ كنصر ينصر . . فهو تام أيضاً بمعنى انتقل تقول : زُلْ عن مكانك بضم الزاي ؛ أي : انتقل ، ومصدره : الزَّوْلُ بمعنى الانتقال . انتهىٰ من « العطار » .

(وفتىء ، وبرح ، وانفك ، مثال زال) في الدعاء : (لا زال جنابك محروساً ، ومثلها ما تصرف منها) أي : من هـٰذه الأفعال الأربعة ، مثال ما تصرف من زال (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ ، ومثال فتىء نحو : ما فتىء العبد خاضعاً ، ولا فتىء حكمك) أيها القاضي (نافذاً ، و) مثال (برح نحو : ما برح صاحبك متبسماً ، ولا برح ربعك) أي : منزلك (مأنوساً ، ومثلها) أي : ومثل برح (ما تصرف منها نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ ﴾ ، ومثال انفك نحو : ما انفك زيد مصلياً ، ولا انفك بيتك عامراً) أي : معموراً ؛ يحتمل الدعاء والنفي .

(ومن متصرفات زال بعد النهي قول الشاعر) من (بحر الخفيف) :

صاح شمِّر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبينُ)

صاح : منادىٰ مرخم (صاحب) علىٰ غير القياس وشمر بكسر الميم : أمر ، ولا : حرف نهي ، واسم تزل : مستتر فيها وجوباً ، وذاكر الموت : خبرها (و) مثالها بعد الدعاء (قوله) :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلىٰ (ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ)

فالقطر : اسم زال مؤخراً ، ومنهلاً : خبرها مقدماً ، وقيدنا زال بكونها ماضي يزال ؛ لإخراج زال ماضي يزول ، وزال ماضي يزيل ، فإن الأول منهما : فعل تام

(صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

صاح : منادىٰ) نكرة مقصودة **(مرخم « صاحب » علىٰ غير القياس)** لأن ترخيم الخالي من التاء شرطوا له أربعة شروط ، ومن جملتها : العلمية ، و(صاحب) : صفة وليس بعلم ، وقيل : إن (صاح) لغة في صاحب فلا ترخيم حينئذ . انتهىٰ « حمدون » .

(وشمر بكسر الميم) المشددة فعل **(أمر ، ولا : حرف نهي ، واسم تزل : مستتر فيها وجوباً)** لإسناده إلى المخاطب **(وذاكر الموت : خبرها ، ومثالها)** أي : ومثال زال **(بعد الدعاء قوله)** : أي : قول ذي الرمة بيتاً (من الطويل) من قصيدة له :

(ألا يا اسلمي يا دار مي على البلىٰ ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

فالقطر : اسم زال مؤخراً) عن خبرها **(ومنهلاً : خبرها مقدماً)** على اسمها **(وقيدنا زال بكونها ماضي يزال ؛ لإخراج زال ماضي يزول)** من باب (قال) ، (و) لإخراج **(زال ماضي يزيل)** من باب (باع) ، وإنما أَخْرَجْنَاهما **(فإن الأول منهما)** أي : لأن الأول وهو (زال) الذي مضارعه يزول : **(فعل تام)** لا ناقص

قاصر بمعنىٰ ذهب وانتقل ، والثاني : متعد لواحد بمعنىٰ ماز يميز ، وهـٰذه الأربعة : تفيد اتصاف الاسم بالخبر علىٰ سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلاً للخبر ، وسبب دلالتها علىٰ هـٰذا الاستمرار : أنها بمعنى النفي ؛ فإذا دخل عليها النفي . . صار معناها نفي النفي ، ونفي النفي استمرار الثبوت ، وإنما قام النهي والدعاء مقام

(**قاصر**) غير متعد (**بمعنىٰ ذهب وانتقَل ، والثاني**) وهو زال ماضي يزيل : (**متعد لـ**) مفعول (**واحد بمعنىٰ ماز يميز**) يقال : مِزْ ضأنك عن معزك ؛ أي : ميزها عنها ، وهلاَّ تَرَكَ هـٰذا الاحتراز هنا ألبتة كما ترك هـٰذا الاحترازَ في بقية الأفعال عنها إذا وردت تامة ، وأخَّر ذلك لما بعد هـٰذا . انتهىٰ « يس » .

يعني : لو أخرَّه إلىٰ ما بعد دام . . كان أولىٰ ؛ لتجتمع الاحترازاتُ في محل واحد ، ولـٰكن قدَّمه في زال لما فيها من الخَفَاء (**وهـٰذه الأربعة**) التي اشترط فيها تقدم نفي وشبهه (**تفيد اتصاف الاسم**) أي : اسمها (**بالخبر**) أي : موضوعة للدلالة علىٰ ملازمة خبرها لاسمها وثبوته له (**علىٰ سبيل الاستمرار**) والدوام (**مذ كان الاسم**) أي : مدة كون الاسم (**قابلاً للخبر**) أي : من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفاً . انتهىٰ « يس » .

نحو : ما زال زيد عالماً : أي : منذ صلح للعالمية ؛ يعني : من حين تأهله وتفهمه للعلم ، وإلا . . فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالماً ، ونحو : ما زال زيد أميراً معناه : أن الإمارة ثابتة له وقت قبولها بألا يكون طفلاً مثلاً ، وعلىٰ هـٰذا فقس . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وسبب دلالتها**) أي : دلالة هـٰذه الأربعة (**علىٰ هـٰذا الاستمرار**) والدوام (**أنها**) أي : أن هـٰذه الأفعال (**بمعنى النفي ، فإذا دخل عليها النفي . . صار معناها نفي النفي ، ونفي النفي استمرار الثبوت**) ودوامه (**وإنما قام النهي والدعاء مقام**

النفي ؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل ، وتركه نفي .

(و) القسم (الثالث ما يعمل هٰذا العمل بشرط أن تتقدمه (ما) المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) : ﴿ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ (مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ، وتصدق ما دمت قادراً (وسميت (ما) هٰذه مصدرية ؛ لأنها تقدر بالمصدر) المضاف إليه الزمان (وهو) (الدوام ، وسميت ظرفية ؛ لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل (ما دمت حياً) : مدة ما دمت حياً ، فحذف المضاف وهو (المدة) ، وناب المضاف إليه وهو (ما) ، وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية ، ولهٰذا افتقر الكلام إلىٰ عامل في الظرف تتم به الجملة ،

النفي ؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل ، وتركه) أي : وترك الفعل (نفي ، والقسم الثالث) من الأقسام الثلاثة : (ما يعمل هٰذا العمل بشرط أن تتقدمه « ما » المصدرية الظرفية وهو دام خاصة) أي : حالة كونها مخصوصة بهٰذا الشرط من بين أخواتها (نحو : ﴿ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ، وتَصدَّقْ ما دمت قادراً) على التصدق (وسميت « ما » هٰذه مصدرية ؛ لأنها تقدر) وتؤول ما بعدها (بالمصدر المضاف إليه الزمان ، وهو) أي : ذلك المصدر (الدوام ، وسميت) أيضاً (ظرفية ؛ لنيابتها) أي : لأجل كونها نائبة (عن الظرف المضاف) إلى المصدر (وهو) أي : ذلك الظرف (المدة ، وأصل « ما دمت حياً » : مدة ما دمت حياً ، فحذف المضاف وهو « المدة » ، وناب المضاف إليه وهو « ما » ، وصلتها عنها) أي : عن المدة (في الانتصاب على الظرفية ، ولهٰذا) أي : ولأجل نيابة المضاف إليه عن الظرف (افتقر الكلام) يعني : جملة (ما دام) (إلىٰ عامل في الظرف تتم به) أي : بذلك العامل وهو (أوصاني) في الآية ، معنى (الجملة) التي أضيف إليها الظرف وهي جملة (دام) .

وامتنع أن يقال ابتداء : ما دام زيد مقيماً ، فلو فقدت (ما) نحو : دام زيد صحيحاً . كان المنصوب بها حالاً لا خبراً ، وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو : عجبت مما دام زيد صحيحاً ؛ لأن المعنىٰ : عجبت من دوامه صحيحاً لا من مدة دوامه ، والظرفية تلزمها المصدرية ، ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور ؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

(**وامتنع أن يقال ابتداءً**) أي : من غير سبق كلام يتعلق به الظرف : (**ما دام زيد مقيماً ، فلو فقدت « ما » نحو : دام زيد صحيحاً . كان المنصوب بها**) أي : بـ(دام) (**حالاً**) من فاعلها (**لا خبراً**) لها ؛ لأنها لا تعمل لفقدان الشرط .

(**وكذا**) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في كون المنصوب حالاً لا خبراً ما (**إذا وجدت**) (ما) (**وكانت مصدرية**) فقط (**لا ظرفية نحو**) قولك : (**عجبت مما دام زيد صحيحاً ؛ لأن المعنىٰ**) حينئذ : (**عجبت من دوامه صحيحاً لا من مدة دوامه**) إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ، ولا يعجبه في المدة .

(**والظرفية تلزمها المصدرية**) فلا يتأتىٰ كونها ظرفية غير مصدرية ، فلا توجد الظرفية بدون المصدرية ، وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم تتقدم (ما) علىٰ دام نحو : دمت صحيحاً انتهىٰ من « أبي النجا » .

وكذا لا تعمل إذا تقدمته (ما) النافية نحو : ما دام شيء ؛ أي : ما بقي شيء ، وكذا لا تعمل عند حذف (ما) كقولك : لو دام الظلم . . أهلك . انتهىٰ « خضري » .

(**ولا يلزم من وجودها**) أي : من وجود (ما) المصدرية الظرفية (**وجود العمل المذكور**) من رفع الاسم ونصب الخبر (**إذ لا يلزم من وجود الشرط**) وهو (ما) المصدرية الظرفية (**وجود المشروط**) له وهو عمل (دام) كما في قوله تعالىٰ :

واعلم : أن خبر هـٰذه الأفعال ؛ كخبر المبتدأ يكون مفرداً ، وجملة ذات رابط يربطها بالاسم ، وظرفاً ، وجاراً ومجروراً متعلقين بمحذوف وجوباً ، ويجوز تعدده ، والأصل فيه : أن يتأخر عن الاسم والعامل (**ويجوز في خبر هـٰذه الأفعال**) كلها (**أن يتوسط بينها وبين اسمها**) علىٰ خلاف الأصل لقوة عملها ؛ نظراً إلىٰ كونها أفعالاً ، فجاز أن تتصرف في معمولها (**نحو** : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾) ، فحقاً : خبر كان ، وقد توسط

﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ ، فإن المصدرية والظرفية وجدتا في الآية ، وهما شرطان في عمل (دام) ، ومع ذلك لم تعمل العمل المذكور ؛ بل وجد فيها رفع الفاعل فقط ؛ لأنها تامة بمعنىٰ بقيت ؛ لأن المعنىٰ مدة بقائهما .

(**واعلم : أن خبر هـٰذه الأفعال ؛ كخبر المبتدأ يكون مفرداً**) نحو : كان زيد قائماً (**وجملة ذات رابط يربطها بالاسم**) نحو : كان زيد يقوم (**وظرفاً**) نحو : كان زيد عندك (**وجاراً ومجروراً**) نحو : كان زيد في الدار (**متعلقين**) صفة لـ(الظرف والجار والمجرور) (**بمحذوف وجوباً**) تقديره : مستقر .

(**ويجوز تعدده**) أي: تعدد خبر هـٰذه الأفعال كما يجوز تعدد خبر المبتدأ (**والأصل**) أي : الأكثر الغالب (**فيه**) أي : في خبر هـٰذه الأفعال (**أن يتأخر عن الاسم والعامل**) الناسخ ، وقول الشارح : (واعلم). . . إلىٰ آخره. . توطئة لقول المصنف .

(**ويجوز في خبر هـٰذه الأفعال كلها أن يتوسط**) الخبر ؛ أي : أن يكون الخبر ويدخل (**بينها وبين اسمها علىٰ خلاف الأصل**) والغالب فيه وهو تأخره عن اسمها (**لقوة عملها**) هـٰذا العمل متعلق بـ(يجوز) ، وقوله : (**نظراً إلىٰ كونها أفعالاً**) علةٌ للعلة (**فجاز أن تتصرف**) هـٰذه الأفعال وتتقلب (**في معمولها**) تارةً بالتوسط ، وتارةً بالتأخير ، وتارةً بالتقديم على اسمها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، **فحقاً** : **خبر كان**) مقدم على اسمها (**وقد توسط**) لفظ (حقاً)

بينها وبين اسمها علىٰ خلاف الأصل (و) مثله (قول الشاعر) :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم (فليس سواءٌ عالم وجهولُ)

فسواء : خبر ليس ، وقد توسط بينها وبين اسمها وهو (عالم) وما عطف عليه ، وقد يكون التوسط واجباً نحو : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ ،

(بينها) أي : بين كان (وبين اسمها علىٰ خلاف الأصل) الذي هو تأخيره عن اسمها .

(ومثله) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ حَقًّا ﴾ ، في توسط الخبر بين الفعل والاسم (قول الشاعر) هو السموءل اليهودي :

(سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواءٌ عالم وجهولُ

فسواء : خبر ليس ، وقد توسط بينها) أي : بين ليس (وبين اسمها وهو) أي : اسمها لفظ (« عالم » وما عطف عليه) أي : علىٰ (عالم) وهو لفظ (جهول) ، وهـٰذا المذكور مثال توسطه جوازاً كما ذكره المصنف .

(وقد يكون التوسط) أي : توسط الخبر بينها وبين اسمها (واجباً) كأن كان خبراً للاسم المحصور فيه الخبر (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾)، فـ(حجتهم) : خبر مقدم على اسمها ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخراً ، والتقدير : ما كان حجتهم إلا قولهم كذا ، قال ابن عنقاء : (وظاهر كلام الفاكهي : أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقاً ؛ أي : سواء كان اسماً صريحاً ، أو مؤولاً من أن وصلتها ، ويؤيده قول « الألفية » :

وخبر المحصور قدم أبدا

وإنما وجب تقديم الخبر ، لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ؛ فالمحصور هنا هو الخبر ، والمحصور فيه الاسم) انتهىٰ « يس » مع زيادة .

و ممتنعاً نحو : كان موسىٰ صديقي .

(ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ، وقوله :

على السن خيراً لا يزال يزيدُ

(و) يكون توسط الخبر (ممتنعاً) فيما إذا كان إعرابهما مقدراً (نحو : كان موسىٰ صديقي) فلا يجوز تقديم صديقي علىٰ أنه خبر ؛ لأنه لا يعلم ؛ لعدم ظهور الإعراب فيهما .

(ويجوز أن يتقدم أخبارهن) أي : أخبار هٰذه الأفعال (عليهن) أي : علىٰ هٰذه الأفعال (بدليل جواز تقدم معمول الخبر) عليهن (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾) ، مثال لتقدم معمول الخبر ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل ، وهو غير لازم ، فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ، لأنه تقدم فيه معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه ؛ لأن (أما) لا يليها فعل . انتهىٰ « مجيب مع يس » .

(و) نحو (قوله) :

ورج الفتىٰ للخير ما إن رأيته (على السن خيراً لا يزال يزيدُ)

قوله : (ورج الفتىٰ) أي : الشاب ، (للخير) أي : لفعل الخير وما زائدة ، (على السن) أي : علىٰ زيادته ؛ أي : كلما ازداد عمره . . فقدم معمول الخبر وهو (خيراً) على الخبر وهو (يزيد) مع النفي بـ(لا) ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً . انتهىٰ « أشموني » .

واقتصر علىٰ (خيراً) مع أن قوله : (على السن) معموله أيضاً ؛ لأنه ظرف متوسع فيه ، فلا ينهض دليلاً . انتهىٰ « صبان » .

ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أو لا ، وقد يكون التقدم واجباً نحو : كم كان مالك (إلا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياساً علىٰ عسىٰ بجامع الجمود ، ولا حجة للمجيز في قوله تعالىٰ : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ، لجواز أن يكون (يوم) مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل ، أو

قال العيني : (والبيت « من الطويل » قاله المعلوط القريعي) .

وإعرابه : (ورج) : أمر من الترجمة من الرجاء ، و(الفتىٰ) : مفعول أول لـ(رج) ، و(للخير) : مفعول ثان له ، و(ما) : مصدرية ، و(إن) : زائدة ، والتقدير : ورج الفتىٰ للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيراً علىٰ طول السن ، ويجوز أن يكون (علىٰ) بمعنىٰ مع ، أي : لا يزال يزيد خيراً مع زيادة سنه ، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه ، و(خيراً) : نصب علىٰ أنه مفعول يزيد ، ويجوز أن يكون تمييزاً مقدماً علىٰ رأي المازني ، والجملة خبر لا يزال ، وفيه الشاهد حيث قدم الخبر ، والفراء : منعه في حروف النفي ، والبيت حجة عليه . انتهىٰ .

(**ولا فرق في ذلك**) أي : في جواز تقدم أخبارهن عليهن (**بين ما شرط في عمله تقدم نفي**) أو شبهه ، وهو الأفعال الأربعة (**أو لا**) أي : أو لا يشرط تقدم نفي في عمله وهو سائر الأفعال .

(**وقد يكون التقدم**) أي : تقدم أخبارهن عليهن (**واجباً**) لكونه مما يلزم الصدارة (**نحو : كم كان مالك ، إلا خبر ليس**) فلا يجوز تقدمه عليها (**عند جمهور البصريين قياساً**) لها (**علىٰ عسىٰ بجامع الجمود**) في كل منهما .

(**ولا حجة للمجيز**) تقدم خبر ليس عليها (**في قوله تعالىٰ : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ، لجواز أن يكون « يوم » مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل ، أو**)

منصوباً بفعل مقدر(و) إلا . . خبر (دام) فإنه يمتنع تقدمه عليها مع (ما) باتفاق ؛ لأن (ما) في صلة المصدر لا يتقدم عليه ، وعلىٰ دام وحدها على الأصح ؛ لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته

منصوباً بفعل مقدر) تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، أو أنه ظرف ، والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ، ولذلك جاز عندك : زيد ذاهباً ، ولم يجز : ما طعامك زيد آكلاً . انتهىٰ « مجيب » .

(وإلا . . خبر دام ، فإنه يمتنع تقدمه عليها مع « ما ») أي : حالة كونها مع (ما) المصدرية ؛ أي : يمتنع تقدم الخبر علىٰ دام (باتفاق) البصريين والكوفيين (لأن « ما » في صلة) الحرف (المصدري لا يتقدم عليه) أي : على الحرف المصدري وهو (ما) ، لأن الحرف المصدري لا يجوز أن يليه معمول الصلة ؛ لشدة امتزاجه بصلته ، ولا أن يتقدم عليه ؛ لأن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله . انتهىٰ « يس على المجيب » .

أما الموصول الاسمي . . فيجوز فيه ذلك ، إلا الألف فتقول فيه : جاءني الذي زيداً ضرب ، ولا يجوز في نحو : جاء الضارب زيداً : أن تقدم زيداً على الضارب . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(و) لا يتقدم الخبر أيضاً (علىٰ دام وحدها) دون الحرف المصدري (على الأصح ؛ لئلا يلزم الفصل) بالخبر (بين الموصول الحرفي و) بين (صلته) ولعدم تصرفها ، وظاهر كلام « الألفية » : أن المنع مجمع عليه ؛ كـ« شرح القطر » ، قال المرادي : (وفيه نظر ؛ لأن المنع معلل بعلتين : هما عدم تصرف دام ، ولزوم الفصل ، وكل منهما لا ينهض مانعاً باتفاق ، وقد أجاز كثير : الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل ؛ كما المصدرية ، والجواز اختيار ابن عصفور ،

(**كقولك : عالماً كان زيد**) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ، ومثله قوله :

اعلمــوا أنــي لكــم حــافــظٌ شــاهــداً مــا كنــت أو غــائبــا

وإذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر علىٰ ما دون الناسخ ؛ لأن لها صدر الكلام . . فيمتنع : قائماً ما كان زيد ، دون : ما قائماً كان زيد .

(**و**) يثبت (**لتصاريف هٰذه الأفعال**) الناسخة (**من المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ما**) ثبت (**للماضي من العمل**)

وهٰذا مقابل الأصح الذي ذكره الشارح) انتهىٰ « مجيب » و« يس » عليه بتصرف .

وقال الدماميني : (والقياس : الجواز ؛ لأن (ما) حرف مصدري غير عامل ، فلا يمتنع فيه ذلك) انتهىٰ « كواكب » .

وقوله : (**كقولك : عالماً كان زيد**) راجع إلىٰ قوله : (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) ولذلك قال الشارح : هٰذا (**مثال لتقدم الخبر على الناسخ ، ومثله**) أي : ومثل هٰذا المثال (**قوله**) أي : قول الشاعر :

(**اعلمــوا أنــي لكــم حــافــظٌ شــاهــداً مــا كنــت أو غــائبــا**)

فقدم الشاعر (شاهداً) علىٰ كان مع ما .

(**وإذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر علىٰ ما دون الناسخ ؛ لأن لها**) أي : لأن لـ(ما) النافية (**صدر الكلام . . فيمتنع**) قولك : (**قائماً ما كان زيد**) بتقديم الخبر علىٰ (ما) النافية (**دون**) قولك : (**ما قائماً كان زيد**) فيجوز لتوسط الخبر بين (ما) النافية والناسخ (**ويثبت لتصاريف**) أي : لمتصرفات (**هٰذه الأفعال الناسخة**) أي : لما اشتق من مصادرها (**من المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ما**) أي : شيء (**ثبت للماضي من العمل**) المذكور فيه .

فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر ، مثال المضارع (نحو : ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾) ، ومثال الأمر نحو : ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ ، والمصدر نحو : أعجبني كون زيد صديقك ، واسم الفاعل نحو : زيد كائن أخاك ، وهي بالنسبة إلى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ؛ وهو ليس باتفاق ، ودام عند أكثر المتأخرين ، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً : بمعنىٰ أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ؛ وهو زال وأخواتها الثلاثة ،

(**فيرفع المتصرف**) أي : المشتق (**منها**) أي : من مصادرها (**الاسم وينصب الخبر** ، **مثال**) عمل (**المضارع**) من كان (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ ، **ومثال الأمر**) منه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ ، و) مثال عمل (**المصدر**) منه (**نحو** : **أعجبني كون زيد صديقك** ، و) مثال عمل (**اسم الفاعل**) منه (**نحو** : **زيد كائن أخاك** ، **وهي**) أي : هـٰذه الأفعال (**بالنسبة إلى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام** : **قسم لا يتصرف بحال**) من أحوال المتصرفات ؛ أي : لا يأتي منه مضارع ، ولا أمر ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ؛ لجموده .

(**وهو**) أي : ذلك القسم (**ليس**) فقط (**باتفاق**) بين البصريين والكوفيين (**ودام عند أكثر المتأخرين ، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً : بمعنىٰ أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ؛ وهو زال وأخواتها الثلاثة**) وأما زال . . فلها المضارع وهو يزال ؛ كخاف يخاف ، وله اسم فاعل ؛ وهو زائل ، قال الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتىٰ يغمض العين مغمض

وأما فتىء بوزن (علم) . . فمضارعه يفتأ بفتح التاء ، فلا يأتي منه غير الماضي والمضارع وأما برح بوزن (علم) أيضاً . . فلا يأتي منه غير الماضي والمضارع نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ ، ومثله : انفك ، وأما البراح والانفكاك . . فهو مصدر التامين ، ومثله : منفك اسم فاعل التام . انتهىٰ « عطار » .

وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ؛ وهو باقي الأفعال (وتستعمل هـٰذه الأفعال تامة ؛ أي : مستغنية) بمرفوعها (عن الخبر) فتدل علىٰ ثبوت الشيء في نفسه ، وتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً بخلاف ما إذا كانت ناقصة ، وقيل معنىٰ تمامها : دلالتها على الحدث والزمان ؛ لأنها إذا استعملت ناقصةً . . دلت على الزمان فقط وهو ضعيف ، وإذا استعملت تامةً . . كانت بمعنىٰ فعل لازم ، فكان بمعنىٰ حصل (نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي : وإن حصل)

(وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ؛ وهو باقي الأفعال) وهو السبعة الباقية : كان وما بعدها إلىٰ ليس .

(وتستعمل هـٰذه الأفعال) المذكورة (تامة ؛ أي : مستغنية بمرفوعها عن) طلب (الخبر ، فتدل علىٰ ثبوت الشيء في نفسه ، وتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً) أي : يفيد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا ينتظر السامع كلاماً آخر (بخلاف ما إذا كانت ناقصة) فإنها ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع . . لم يكن الكلام تاماً لما تقدم : من أن وضعها لتقرير الفاعل علىٰ صفة ؛ فإذا قطعتها عن الصفة . . استعملتها في غير موضوعها فلم يستقم الكلام ، وما فسر به المصنف التمام ؛ هو الأصح .

(وقيل معنىٰ تمامها : دلالتها على الحدث والزمان ؛ لأنها إذا استعملت ناقصة . . دلت على الزمان فقط) دون الحدث ، فلا يتعلق به الظرف والجار والمجرور في حال نقصانها (وهو) أي : هـٰذا القيل (ضعيف ، وإذا استعملت تامة . . كانت بمعنىٰ فعل لازم) ويقدر في كل شيء منها ما يقتضيه المقام (فكان بمعنىٰ حصل) أو حضر ، أو وجد ، مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي : وإن حصل) وأجاز الكوفيون كون (كان) في الآية ناقصة ، وقدروا الخبر فقالوا : وإن كان ذو عسرة غريماً ، أو : وإن كان من غرمائكم ذو عسرة ،

وأمسىٰ وأصبح : بمعنىٰ دخل في المساء وفي الصباح نحو : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ أي : حين تدخلون في الصباح ، وحين تدخلون في المساء) هٰكذا بخط المؤلف ، وأضحىٰ : بمعنىٰ دخل في الضحىٰ ، وصار : بمعنى انتقل ، وظل : بمعنىٰ دام ، وبرح : بمعنىٰ ذهب ، وانفك : بمعنى انفصل ، ودام : بمعنىٰ بقي ،

ورد : بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اقتصاراً ولا اختصاراً .

(**و**) إذا استعمل (**أمسىٰ وأصبح**) تامين كانا (**بمعنىٰ دخل في المساء وفي الصباح**) مثالهما تامين (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ **أي : حين تدخلون في الصباح ، وحين تدخلون في المساء ، هٰكذا بخط المؤلف**) بتقديم الصباح على المساء في التفسير علىٰ طريق اللف والنشر المشوش ، وإلا . . فالمناسب تقديم المساء على الصباح بالنظر إلىٰ ما في القرآن ، وبالنظر إلى الترتيب الطبيعي .

(**وأضحىٰ**) يكون (**بمعنىٰ دخل في الضحىٰ**) نحو : أضحينا ؛ أي : دخلنا في الضحىٰ .

(**وصار : بمعنى انتقل**) نحو : صار الأمر إليك ؛ أي : انتقل ، وقد يأتي بمعنىٰ رجع نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ أي : ترجع .

(**وظل : بمعنىٰ دام**) واستمر نحو : ظل اليوم ؛ أي : دام ظله .

(**وبرح : بمعنىٰ ذهب**) نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ ﴾ أي : لا أذهب .

(**وانفك : بمعنى انفصل**) نحو : فككت الخاتم فانفك ؛ أي : انفصل .

(**ودام : بمعنىٰ بقي**) نحو : ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ أي : ما بقيتا .

وبات : بمعنىٰ عرس (إلا زال) ماضي يزال (وفتىء وليس ، فإنها ملازمة للنقص) محتاجة إلىٰ خبر يتم به الكلام ، وذكر الفارسي : أن زال تستعمل تامة أيضاً .

(**وبات : بمعنىٰ عرس**) كقول عمر رضي الله تعالىٰ عنه : (أما رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فقد بات بمنىً) أي : عرس بها ، وقد يكون بمعنىٰ نزل يقال : بات القوم ؛ أي : نزل بهم ليلاً .

(**إلا زال ماضي يزال**) علىٰ وزن (خاف يخاف) لا زال ماضي يزيل علىٰ وزن (باع يبيع) ، ولا زال ماضي يزول من باب (قال يقول) فإنهما تامان (**وفتىء**) بكسر التاء من باب (علم) (**وليس ، فإنها**) أي : فإن هـٰذه الثلاثة (**ملازمة للنقص محتاجة إلىٰ خبر يتم به الكلام ، وذكر**) أبو علي (**الفارسي**) في « الحلبيات » (**أن زال**) ماضي يزال (**تستعمل تامة أيضاً**) أي : كما تستعمل ناقصة نحو : ما زال زيد عن مكانه ؛ أي : لم ينتقل عنه .

ترجمة الفارسي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان أبو علي الفارسي ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وطَوَّف في بلاد الشام ، **ومن مؤلفاته** : « **الحجة والتذكرة** » ، و« **الإيضاح في النحو** » ، و« **التكملة** » ، و« **المسائل الحلبية** » ، وغير ذلك ، توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) انتهىٰ من « كتاب الحدود » .

وذهب الكوفيون : إلىٰ أن (ليس) قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو قوله :

إنما يجزى الفتىٰ ليس الجمل

وإنما كانت عاطفة ؛ لأنها بمعنىٰ (لا) التي يعطف بها بعد الإثبات . انتهىٰ « كواكب » .

(وتختص كان) عن أخواتها بأمور : **(بجواز زيادتها)** لفظاً ومعنىً ، أو لفظاً فقط **(بشرط أن تكون بلفظ الماضي)** للخفة ، **(و)** بشرط **(أن تكون في حشو الكلام)** بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ؛ كالمبتدأ وخبره ، والموصول وصلته نحو : زيد كان قائم ، و﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ، وزيادتها بين (ما) وفعل التعجب مطردة

(وتختص كان عن أخواتها بأمور : بجواز زيادتها لفظاً ومعنىً) فلا تفيد الدلالة على المضي ولا تسند إلىٰ فاعل ، فيكون وجودها كعدمها ؛ كالحرف الزائد نحو : قام كان زيد .

(**أو**) زيادتها (**لفظاً فقط**) بأن دلت على الزمن الماضي ولم تعمل نحو : ما كان أحسن زيداً .

وإنما تكون زائدةً (**بشرط أن تكون بلفظ الماضي للخفة**) أي : لخفة لفظ الماضي بقلة الحروف ، ولتعين الزمان فيه دون المضارع ، وندر زيادتها بلفظ المضارع ؛ كقول أم عقيل بن أبي طالب :

أنــت تكــون مــاجــد نبيــل ... إذا تهــب شمــأل بليــل

(**وبشرط أن تكون في حشو الكلام**) أي : في وسطه (**بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ؛ كالمبتدأ وخبره ، والموصول وصلته**) مثال زيادتها بين المبتدأ والخبر (**نحو** : **زيد كان قائم** ، **و**) مثال زيادتها بين الموصول وصلته نحو قوله تعالىٰ : (﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾) ، قال أبو البقاء : (كان زائدة ؛ أي : من هو في المهد ، و(صبياً) : حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور) .

(**وزيادتها بين « ما »**) التعجبية (**وفعل التعجب مطردة**) أي : شائعة كثيرة

(نحو : ما كان أحسن زيداً) وقد أفهم كلامه : أنها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ، ولا في صدر الكلام وآخره ، وأن غيرها من أخواتها لا يزاد .

(وتختص أيضاً : بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها) علىٰ حاله منصوباً ؛ لكثرة استعمالها (وذلك) أي : جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لو وإن الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل ....

(**نحو : ما كان أحسن زيداً** ، **وقد أفهم كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال : (بشرط أن تكون بلفظ الماضي) (**أنها**) أي : أن كان (**لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره**) أي : غير المضارع ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ؛ أي : لا تزاد بلفظ ما ذكر غالباً .

(**و**) أفهم كلامه أيضاً حيث قال في حشو الكلام : أنها (**لا**) تزاد (**في صدر الكلام**) أي : في أوله ؛ لأنه محل الاعتناء به (**و**) لا في (**آخره**) لأنه محط الفائدة .

(**و**) أفهم كلامه أيضاً حيث قال : (وتختص كان بزيادتها) (**أن غيرها من أخواتها لا يزاد**) قال ابن مالك : (وربما زيد أمسىٰ وأصبح كقولهم : ما أمسىٰ أدفأها بمعنىٰ ما أدفأها ؛ أي : العشية ، وما أصبح أبردها ؛ أي : ما أبردها ؛ أي : الغداة) ، قال الدماميني : (وهـٰذا عند البصريين نادر ولا يقاس عليه) انتهىٰ .

(**وتختص أيضاً**) كان (**بجواز حذفها مع اسمها و**) مع (**إبقاء خبرها علىٰ حاله منصوباً**) دالاً عليهما ، وإنما اختصت بذلك (**لكثرة استعمالها**) الموجب لثقلها (**وذلك**) أي : حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها ، قال الشارح وكذا الأهدل : (**أي : جواز الحذف**) والأولىٰ ما قلناه ؛ لأن الجواز حكم من الأحكام فلا يوصف بالكثرة والقلة ، وإنما الذي يوصف بهما الحذف (**كثير في كلامهم**) أي : في كلام العرب (**بعد لو وإن الشرطيتين ، وبعد غيرهما قليل**) وإنما كثر بعدهما ؛ لأنهما من

(كقوله عليه الصلاة والسلام : « التمس ولو خاتماً من حديد » أي : ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد ، فحذفت كان مع اسمها (وقولهم) أي : العرب ، ولو قال : وقوله . . لكان أولىٰ ؛ لأنه حديث (الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر) فحذفت كان مع اسمها أيضاً ، والتقدير : إن كان عملهم خيراً . . فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً . . فجزاؤهم شر ، وهـٰذا الذي ذكره . . . .

الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام ، فيخفف بالحذف ، وخص ذلك بـ(إن ولو) دون بقية أدوات الشرط ؛ لأن (إن) أم أدوات الشرط الجازمة ، و(لو) أم أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ، مثال حذفهما بعد لو (**كقوله عليه الصلاة والسلام**) للصحابي الذي طلب منه تزويج المرأة له : (**التمس**) أي : اطلب ما تُمهرها (**ولو كان**) الذي تَلْتَمِسه (**خاتماً من حديد**) غايةٌ في القلة والخسة (**أي : ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد ، فحذفت كان مع اسمها** ، و) مثال حذفهما بعد (إن) الشرطية كـ(**قولهم**) أي : قول العرب (**ولو قال**) المصنف : (**وقوله**) بإفراد الضمير (. . **لكان**) كلامه (**أولىٰ**) وأوفق (**لأنه**) أي : لأن الذي مثَّلَ به (**حديث**) لا كلام العرب ، وليس الأمر كما قال الشارح ؛ لأنه ليس بحديث ؛ بل من كلامهم (**الناس مجزيون بأعمالهم**) أي : بجنس أعمالهم خيراً أو شراً ؛ فالكلام علىٰ حذف مضاف كما قدرناه ؛ إذ الأعمال يجازىٰ عليها لا بها (**إن**) كان عملهم (**خيراً** . . **فـ**) جزاؤهم (**خير ، وإن**) كان عملهم (**شراً** . . **فـ**) جزاؤهم (**شر ، فحذفت كان مع اسمها أيضاً**) أي : كما حذفت مع اسمها في لو .

(**والتقدير**) : أي : تقدير كان المحذوفة مع اسمها أن يقال : (**إن كان عملهم خيراً . . فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً . . فجزاؤهم شر ، وهـٰذا الذي ذكره**)

من نصب الأول ، ورفع الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هـٰذا التركيب ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ، ورفعهما ونصبهما ،

المصنف (**من نصب الأول ، ورفع الثاني هو أرجح الأوجه**) الأربعة الجارية (**في مثل هـٰذا التركيب**) لقلة المحذوفات عليه وهـٰذا أولها ، والثاني منها ما ذكره بقوله (**ويجوز رفع الأول ونصب الثاني**) عكس الأول كقولك : إن خير فخيراً وإن شر فشراً ؛ أي : يجوز رفع الأول علىٰ أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثاني علىٰ أنه مفعول ثان لفعل محذوف والتقدير : أي : إن كان في عملهم خير . . فيجزون خيراً ، وإن كان في عملهم شر . . فيجزون شراً .

(**و**) الثالث منها (**رفعهما**) معاً بتقدير : إن كان في عملهم خير . . فجزاؤهم خير .

(**و**) الرابع (**نصبهما**) معاً بتقدير : إن كان عملهم خيراً . . فيجزون خيراً ، والوجه الأول من الأربعة أرجحها كما مر ؛ لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن الشرطية ، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطرد ، والوجه الثاني أضعفها ؛ لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد ، ولذلك لم يذكره سيبويه ، والوجهان الأخيران متوسطان بين القوة والضعف .

ثم قال الشلوبين : (هما مُتَكافِئَانِ ؛ يعني : علىٰ حد سواء) ، قال تلميذه ابن الصائغ : (لأن في كل منهما الأقوىٰ والأضعف ؛ ففي نصبهما : قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما : قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا) ، وقال ابن عصفور : (رفعهما أحسن من نصبهما) ، قال الدنوشري : (ووجه أحسنية الرفع عنده على النصب أن في النصب حذفاً أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر) انتهىٰ من « التصريح مع يس » عليه .

وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير إن ولو ؛ كقوله :

من لَدُ شَوْلاً فإلىٰ إتلائها

أي : من لَدُ أن كانت شَوْلاً .

(وتختص أيضاً بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلاً (إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾) ، أصله (أكون) فحذفت الضمة للجازم ، والواو ....

هـٰذا مثال (إن) الشرطية ، ومثال (إن) التنويعية قولهم :

انطـق بحـق وإن مستخـرجـاً إحنـاً

أي : وإن كنت مستخرجاً إحناً ؛ أي : بغضاً . انتهىٰ منه .

(**وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير إن ولو**) كأن المصدرية (**كقوله**) من مشطور الرجز (**مِنْ لَدُ شَولاً فإلىٰ إتلائها** ؛ **أي** : **من لد أن كانت شولاً**) و(لد) بضم الدال لغة في لدن ، و(شولاً) ـ بفتح الشين وسكون الواو والتنوين ـ جمع شائلة علىٰ غير قياس ؛ لأن قياس الصفة المختصة بالمؤنث ألا تلحقها التاء ؛ كطالق وحائض . انتهىٰ « دنوشري » .

وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها ، وأتىٰ عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، والإتلاء : مصدر أَتْلَتِ الناقة إذا تلاها ولدُها ـ والفاء فيه زائدة ـ ، والمعنىٰ : علَقْتُها أَوْ سُمتُهُا مِن زمن كونها شَولاً إلىٰ زمن كونها مُتْلوَةً بأولادِها .

(**وتختص**) كان (**أيضاً بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلاً إن لم يلقها**) ولم يلها (**ساكن ولا ضمير نصب متصل بها**) سيأتي في كلامه محترز هـٰذه القيود ، مثال حذف نونها المتوفر للشروط (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَمْ أَكُ بغِيًّا﴾ ، **أصله**) قبل دخول الجازم (« **أكون** » **فحذفت الضمة للجازم** ، **والواو**

لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، وعلىٰ هـٰذا قس نحو : (﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾) ، في (النحل) لا في (النمل) ، ونحو : (﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾) ، فلا تحذف من المرفوع والمنصوب ؛ لتعاصيها على الحذف ؛ لقوتها بالحركة ، ولا من المجزوم بحذف النون ، أو بالسكون حال الوقف ، ولا من نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ، لاتصالها بساكن ، فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف ،

لالتقاء الساكنين) مع النون الساكنة **(والنون للتخفيف ، وعلىٰ هـٰذا)** العمل المذكور في **(أك)** **(قس)** العمل في **(نحو : ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾)** ﴿مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ، المذكور **(في)** سورة **(النحل)** في آخرها **(لا)** المذكور **(في)** سورة **(النمل)** لأنها بإثبات النون **(و)** قس عليه **(نحو : ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾)** ، بالرفع ؛ لأن كان تامة أو بالنصب ، واسمها ضمير يعود إلى الذرة أصلها في الموضعين **(تكون)** حذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، ثم ذكر الشارح محترزات القيود السابقة بقوله : **(فلا تحذف)** النون **(من)** المضارع **(المرفوع)** نحو : ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ .

(و) لا من **(المنصوب)** نحو : ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ، لانتقاء الجزم و**(لتعاصيها)** أي : لتعاصي النون وتكبرها **(على الحذف)** وترفعها عنه **(لقوتها بالحركة ، ولا)** تحذف أيضاً **(من المجزوم بحذف النون)** نحو : لم يكونا ، ولم يكونوا ، ولم تكوني ؛ لأنها محركة فتعاصت عن الحذف .

(أو) المجزوم **(بالسكون حال الوقف)** عليه ؛ فإذا قيل لك : هل كان زيد قائماً ؟ فقلت : لم يكن . . لم يجز حذف نونه حينئذ ؛ أي : حين إذا وقفت عليه .

(ولا) تحذف أيضاً **(من نحو)** قوله تعالىٰ : **(﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ، لاتصالها بساكن ، فكسرت لأجله)** أي : لأجل اتصالها بساكن وهو لام التعريف **(فتعاصت)** أي : تكبرت **(على الحذف)** لقوتها بالحركة العارضة للتخلص من التقاء

ومن أجازه . . نظر إلىٰ عروض الحركة ، ولا من نحو : « إن يكنه . . فلن تسلط عليه » لاتصالها بالضمير ، والضمائر ترد الأشياء إلىٰ أصولها .

الساكنين ؛ خلافاً ليونس بن حبيب ، وابن مالك ، وكأنهما لم ينظرا للحركة العارضة ؛ لعروضها وعدم أصالتها كما قال الشارح .

(**ومن أجازه**) أي : ومن أجاز حذف النون المتحركة بالحركة العارضة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ وهم يونس ، وابن مالك في « التسهيل » ومن وافقهما (. . **نظر إلىٰ عروض الحركة**) لالتقاء الساكنين .

(**ولا**) تحذف أيضاً (**من نحو : « إن يكنه . . فلن تسلط عليه » لاتصالها بالضمير**) أي : بضمير نصب .

(**والضمائر ترد الأشياء إلىٰ أصولها**) أي : ترد الأشياء التي استعملت علىٰ غير الأصل إلىٰ أصولها المستعملة ، فلا يرد مثل : يدك ، ودمك ، وفيك ؛ لأن اليد وأخويه أصله غير مستعمل . انتهىٰ « يس على المجيب » .

إلا أنه يشكل عليه رد الياء في : يد ودم في التصغير حيث قالوا : يُدَيَّةٌ ودُمَيٌّ ؛ إذ لو لم يكن مستعملاً . . لم يُرَدَّ إليه شيءٌ . انتهىٰ « يس على التصريح » . وقوله : (إن يكنه . . فلن تسلط عليه) قاله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالىٰ عنه لما طلب منه أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال ، وقال بعده : « وإلا يكنه . . فلا خير لك في قتله » انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

فَصْلٌ

[ص] : وأما الحروف المشبهة بـ(ليس) . . فأربعة : ما ، ولا ، وإن ، ولات ؛

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) أي : هـٰذا فصل معقود فيما ألحق ؛ أي : في بيان أحكام الحروف التي ألحقت بليس في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لمشابهتها لها في المعنىٰ والجمود ، وقوله : (**وأما الحروف**) . . فهو مقابل لقوله في أول الباب : (فأما كان وأخواتها) . . فهو معطوف عليه في الإعراب ؛ أي : وأما الحروف (**المشبهة** « بليس ») في إفادة النفي : معنىً ، وفي الجمود وعدم التصرف : لفظاً ، وفي الدخول على الجمل الاسمية : حكماً (. . **فأربعة**) لا زائد عليها بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ؛ وهي (**ما** ، **ولا** ، **وإن** ، **ولات**) بزيادة التاء علىٰ (لا) لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي ، وحركت لالتقاء الساكنين كما سيأتي في شرح النافيات .

فإن قلت : الفعل أقوىٰ من الحروف فلم قدمها علىٰ أفعال المقاربة . . قلت : لأنها أظهر شبهاً بـ(باب كان) من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيراً ؛ لكثرة مجيء خبرها مفرداً بخلاف أفعال المقاربة ، ومن حيث موافقتها لبعض (باب كان) معنىً وعملاً بخلاف أفعال المقاربة . انتهىٰ من « الصبان على الأشموني » .

وأكثرها ؛ أي : وأكثر هـٰذه الحروف عملاً لعمل كان (ما) النافية ، وكان القياس ؛ أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ؛ كحروف العطف ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها بنوع من نوعي الكلام الاسم والفعل ؛ لأن قياس العوامل أن تختص بنوع منهما ؛ كحروف الجر ، والنواصب ، والجوازم ، لـٰكنها أعملت لقوة

فأما (ما) . . فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط ألا تقترن بـ(إن) ، وألا يقترن خبرها بـ(إلا) ،

مشابهتها بليس ، لأن معنييهما في الحقيقة سواء ، ولما كان عمل كل منها على خلاف القياس . . اشترط لعملها شروط ستأتي قريباً ، فأعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، وقال أيضاً : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ ، بنصب الأمهات بالكسر ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، وأهملها التميميون ، وقال سيبويه : (وهو القياس) كما أهملوا ليس ؛ حملاً عليها فقالوا : ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع ، قاله في « المغني » انتهىٰ « تصريح » .

وبلغتهم قرأ ابن مسعود : (ما هٰذا بشرٌ) بالرفع ، ونقل عن عاصم : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ بالرفع . انتهىٰ « صبان » .

وإنما يعملها الحجازيون عندهم بشروط ذكرها المصنف بقوله : (**فأما ما**) النافية (. . **فتعمل عمل ليس**) من رفع الاسم ونصب الخبر (**عند الحجازيين بشرط**) اجتماع أمور أربعة ، وزاد قوم شرطين آخرين : ألا تتكرر ما ، نحو : ما ما زيد قائم ؛ لأن نفي النفي إثبات فبطل معناها ، وألا يبدل من خبرها موجب بإلا نحو : ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به ؛ لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه . انتهىٰ « صبان » باختصار .

الأول منها : (**ألا تقترن**) ما (**بـ« إن »**) الزائدة الكافة المكسورة الهمزة (لا) النافية المؤكد بها كما يفهم من تقييدنا بالزائدة ، وإنما لم تعمل مع إن ؛ لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها ، وقيل : لضعفها عن تخطي إن .

(**و**) الثاني : (**ألا يقترن خبرها « بإلا »**) الحصرية المفيدة للإثبات المبطلة لمعنىٰ (ما) لانتقاض نفيه بإلا فيبطل معناها كبطلان معنىٰ ليس ، أما إذا انتقض نفيها بغير إلا ؛ كغير . . فيجب النصب نحو : ما زيد غير قائم بنصب (غير)

وألا يتقدم خبرها على اسمها ، ولا معمول خبرها على اسمها ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فالمستوفية للشروط نحو : ما زيد ذاهباً ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ،

وجوباً ، وجوز الأخفش فيه : الرفع ، مثال انتقاض نفيها بـ(إلا) نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ .

(و) الثالث : (ألا يتقدم خبرها) ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وهـٰذه الغاية لرد خلاف ابن عصفور (على اسمها) لضعفها في العمل ، فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع .

(و) الرابع : أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) ، فإن تقدم معمول خبرها على اسمها . . بطل عملها وجوباً ؛ لضعفها في العمل ، فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم ، ومثال تقدم معمول الخبر على اسمها نحو : قول مزاحم بن الحارث العقيلي :

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنىً ... وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَىٰ مِنىً أَنَا عارِفُ

والشاهد فيه : حيث أبطل عمل (ما) بإيلائها معمول خبرها الذي ليس جاراً ومجروراً علىٰ رواية نصبِ كُلَّ (إلا إذا كان) ذلك (المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً) فإنه يجوز إعمالها مع تقدمه كما سيأتي في كلام المصنف ، فهـٰذه الشروط الأربعة متىٰ وجدت . . جاز إعمالها في معرفة ونكرة (فـ) ما (المستوفية للشروط) الأربعة (نحو) قولك : (ما زيد ذاهباً) ، وإعرابه : (ما) : نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (زيد) : اسمها مرفوع بها (ذاهباً) : خبرها منصوب بها عند البصريين .

(وكقوله تعالىٰ) في قراءة جميع القراء إلا ابن مسعود وعاصماً : (﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾) ،

﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ ، فإن اقترنت بـ(إن) . . بطل عملها نحو : ما إن زيد قائم ، وكذا إن اقترن خبرها بـ(إلا) نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ،

وإعرابه : (ما) : نافية حجازية تعمل عمل ليس (هـٰذا) : في محل الرفع اسمها مبني على السكون (بشراً) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة .

وقوله أيضاً (﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾) ، **وإعرابه** : (ما) : نافية حجازية مبنية على السكون (هن) : الهاء ضمير لجماعة الإناث الغائبات في محل الرفع اسمها مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والنون المشددة علامة جمع الإناث الغائبات مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل الضمير ، وتقدم بسط الكلام في هـٰذه النون ، وفي أصله في (فصل الضمير) نقلاً عن « العطار » فراجعها ، (أمهاتهم) : خبرها منصوب بالكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، والهاء ضمير متصل لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، والميم علامة جمع الذكور مبني على السكون ، قال ابن هشام : (ولم يقع إعمال « ما » في القرآن في غير هاتين الآيتين) .

ثم شرع المصنف في ذكر محترزات هـٰذه الشروط فقال : (**فإن**) انتفى الشرط الأول بأن (**اقترنت « بإن »**) الزائدة الكافة لما عن العمل (لا) بالنافية الأصلية غير الكافة ، فإنها حينئذ تكون مؤكدة للأولىٰ توكيداً لفظياً ، فلا يبطل عملها (. . **بطل عملها**) وجوباً لضعف شبهها بليس بإيلائها ما لا يلي ليس (**نحو : ما إن زيد قائم**) ، **وإعرابه** : (ما) : نافية حجازية ، ولـٰكن بطل عملها باقترانها بإن الزائدة الكافة (زيد) : مبتدأ (قائم) : خبر ، والجملة مستأنفة .

(**وكذا**) يبطل عملها (**إن**) انتفى الشرط الثاني بأن (**اقترن خبرها « بإلا » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) لانتقاض نفيها بإلا ؛ لأن عملها إنما هو لأجل

وكذا إن تقدم خبرها على اسمها نحو : ما قائم زيد ، أو تقدم معمول الخبر وليس ظرفاً نحو : ما طعامك زيد آكل ، فإن كان ظرفاً نحو : ما عندك زيد جالساً . . لم يبطل عملها ،

النفي الذي شابهت به ليس ، وبإلا يبطل النفي ويصير الكلام إثباتاً ، فكيف تعمل مع زوال المشابهة فوجب الرفع ، **وإعراب هٰذا المثال** : (ما) : نافية حجازية ، ولٰكن بطل عملها لانتقاض نفيها بإلا (محمد رسول) : مبتدأ وخبر ، والجملة بحسب ما في القرآن ، و(إلا) : أداة حصر مبنية على السكون ؛ فإن انتقض نفيها بغير إلا من أدوات الاستثناء ؛ كغير وسوىٰ . . جاز النصب عند الفراء ، ووجب عند البصريين ، قاله ابن عنقاء .

(**وكذا**) يبطل عملها (**إن**) انتفى الشرط الثالث بأن (**تقدم خبرها على اسمها نحو : ما قائم زيد**) لضعف عملها بعدم تصرفها تصرف ليس ، فإنها أصل في العمل .

(**أو**) انتفى الشرط الرابع بأن (**تقدم معمول الخبر**) على اسمها .

(**و**) الحال أن ذلك المعمول (**ليس ظرفاً**) أو جاراً ومجروراً (**نحو : ما طعامك زيد آكل**) يبطل عملها لضعفها في العمل ، فلا يتصرف في خبرها ولا في معمول خبرها بالتقدم ، **وإعرابه** : (ما) : حجازية مهملة لتقدم معمول خبرها على اسمها (طعامك) : بفتح الميم مفعول مقدم لـ(آكل) ، (زيد) : مبتدأ (آكل) : خبر (**فإن كان**) معمول خبرها (**ظرفاً نحو : ما عندك زيد جالساً**) أو جاراً ومجروراً نحو : ما في الدار زيد جالساً (. . **لم يبطل عملها**) لتوسعهم في الظرف والجار والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما ، وإعراب المثال الأول : (ما) : نافية حجازية تعمل عمل ليس (عندك) : ظرف مكان ومضاف إليه متعلق

وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط المذكورة ، وأما (لا) . . فتعمل عمل ليس أيضاً عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة في (ما) ، . . . .

بـ(جالساً) ، (زيد) : اسمها (جالساً) : خبرها منصوب ، وفي المثال الثاني : (ما) : نافية حجازية تعمل عمل ليس (في الدار) : جار ومجرور متعلق بـ(جالساً) ، (وزيد) : اسمها ، و(جالساً) : خبره ، وقضية كلامه : حيث قيد المعمول بمعمول الخبر : أنه لو سُبق الاسمُ بمعموله . . لم يبطل عملُها ، وإن كان غير ظرف نحو قولك : ما زيداً ضَارِبٌ قائماً . انتهىٰ « يس » .

(**وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت**) (ما) وتوفرت (**الشروط**) الأربعة (**المذكورة**) لعدم اختصاصها بقبيل من الكلام ، والأصل في كل حرف مشترك ألا تعمل فيقولون فيها : ما زيد قائم بإهمالها ؛ حملاً لها علىٰ ليس فإنهم لا يعملونها .

(**وأما « لا »**) النافية للجنس نصاً عند عدم القرينة ، وللوحدة احتمالاً عند وجود القرينة ، مثال الأول نحو قولك : لا رجل عندي بل امرأة ؛ لعطفه عليه جنساً آخر ، ومثال الثاني نحو قولك : لا رجل عندي بل رجلان ؛ لأن عطف المثنىٰ عليه يدل علىٰ أن المنفي رجل واحد لا جنس الرجال ؛ لأنه لو أراد الجنس . . لقال لا رجل عندي ولا امرأة (. . **فتعمل عمل ليس أيضاً**) أي : كما عملت (ما) عمل ليس (**عند الحجازيين فقط**) أي : دون التميميين كما نص الزمخشري ، وابن الحاجب وغيرهما ؛ خلافاً لمن ظن اتفاق العرب علىٰ إعمالها ، فخص الخلاف بـ(ما) النافية ، ولـٰكنها تخالف ليس من ثلاثة أوجه : **أحدها** : أن عملها قليل حتىٰ منعها الأخفش والمبرد .

الثانية : أن ذكر خبرها قليل .

الثالثة : أنها لا تعمل إلا في النكرات (**بالشروط المتقدمة في « ما »**) النافية ما عدا الشرط الأول وهو شرط عدم اقتران (ما) بإن الزائدة الكافة ، وإنما قلنا

وتزيد بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو : لا رجل أفضل منك ، وأكثر عملها في الشعر ،

ما عدا الشرط الأول ؛ لأن (لا) لا تقترن بإن الزائدة (**وتزيد**) لا علىٰ ما (**بشرط آخر**) لم يشترط في (ما) النافية (**وهو**) أي : ذلك الشرط الآخر (**أن يكون اسمها**) أي : اسم لا (**وخبرها نكرتين**) أي : غير معرفتين ، ولعل وجه ذلك أنها لنفي الجنس راجحاً ، ونفي الوحدة المطلقة مرجوحاً ، وكل منهما بالنكرات أنسب ، وانظر هل يكون الخبر جملة ؛ لأنها نكرة في المعنىٰ ، ولم يذكر من الشروط ألا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك في (لا) العاملة عمل إن ، فانظر سر ذلك ، فلا تعمل في معرفة ، فلا يقال : لا زيد قائماً ، وذلك لنقصان مشابهتها بليس ؛ لأن (لا) للنفي المطلق بخلاف (ما) خلافاً لابن جني مستنداً بقول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا   سواها ولا عن حبها متراخيا

وتأوله المانعون علىٰ جعل (أنا) مرفوعاً بفعل مضمر ، و(باغياً) : منصوباً على الحال تقديره : ولا أرىٰ بالبناء للمفعول باغياً ؛ فلما أضمر الفعل . . برز الضمير وانفصل ، وقد يجاب عنه : بأن هـٰذا نادر ، والنادر لا يقاس عليه . انتهىٰ « مجيب مع يس » .

مثالها المتوفر للشروط (**نحو : لا رجل أفضل منك**) ، وإعرابه : (لا) : نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (رجل) : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (أفضل) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (منك) : جار ومجرور متعلق بـ(أفضل) .

(**وأكثر عملها**) واقع (**في الشعر**) ولـٰكن لا تختص به ، وقيل : إنه لا يحفظ عملها في النثر ، وقال ابن عنقاء : (وعملها قليل جداً ، وخصه أكثر المغاربة

وأما (إن) . . فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المذكورة في (ما) سواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو : إن زيد قائماً ،

بالشعر) ، قال العصامي : (صرح غير واحد بأنها لا تعمل إلا في الشعر ؛ بل ظاهر عبارة الرضي : أنه رَأْيُ جميع النحاة) انتهىٰ « كواكب » باختصار .

مثالها في الشعر كقوله :

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ ممـــا قَضَـــى الله واقيـــا

قد يقال : لا دلالة فيه لإمكان أن باقياً وواقياً حالان . انتهىٰ « يس » .

(**وأما « إن »**) النافية (. . **فتعمل عمل ليس**) من رفع الاسم ونصب الخبر ، وعملها أقل في كلامهم من عمل (لا) المذكورة قبلها كما قاله ابن مالك ، وعكسه أبو حيان فقال : (عمل إن أكثر من عمل لا) ، والصواب : ما قاله ابن مالك (**في لغة أهل العالية**) أي دون غيرهم بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ، وهي ما فوق نجد إلىٰ أرض تهامة ، وإلىٰ ما وراء مكة وما والاها ، والنسبة إليها : عالي ، ويقال أيضاً : علوي ، علىٰ خلاف القياس ، قاله في « الصحاح » .

وأما غير أهل العالية . . فيهملها على الأصل ، والقول بعملها هو رأي أكثر الكوفيين ، والفارسي ، وابن جني ، وابن مالك ، وصححه أبو حيان ، ونقله ابن هشام عن الكسائي والمبرد ، ومنعه أكثر البصريين والمغاربة ، ونقله ابن هشام عن سيبويه والفراء ؛ أي : تعمل في لغتهم (**بالشروط المذكورة في « ما »**) أي : ما عدا الشرط الأول أيضاً .

(**سواء كان اسمها معرفة أو نكرة**) فمثال الأول : (**نحو : إن زيد قائماً**) ، **وإعرابه** : (إن) : نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (زيد) : اسمها مرفوع .

وسمع من كلامهم : إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ، وأما (لات) . . فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين ،

(و) مثال الثاني : وهو ما إذا كان اسمها نكرة ما (**سمع من كلامهم**) أي : من كلام أهل العالية : (**إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية**) أي : بالسلامة من المضار ، وفي « القاموس » : (**العافية** : دفاع الله عن العبد البلاء ، يقال : عافاه الله من المكروه معافاة وعافيةً إذا وهب له العافية من العلل والبلاء ؛ كأعفاه ، **والمعافاة** : أن يعافيك الله من الناس ، ويعافيهم منك) انتهىٰ .

وإعراب هٰذا المثال : (إن) : نافية تعمل عمل ليس (أحد) : اسمها مرفوع (خيراً) : خبرها منصوب (من أحد) : جار ومجرور متعلق بـ(خيراً) ، (إلا) : أداة استثناء مفرغ (بالعافية) : جار ومجرور متعلق بـ(خيراً) أيضاً ، وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين نحو : ما سمع من كلامهم إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك .

(**وأما « لات »**) أصلها (لا) زيدت عليها التاء ؛ لتأنيث اللفظ ، أو للمبالغة في النفي ، كما في علامة ونسابة ، أو لهما معاً ، وإنما زيدت عليها التاء ؛ لِيَقوَىٰ شبهُها بليس ؛ إذ تصيرها بوزنها . انتهىٰ « خضري » .

وحركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة على المشهور للخفة مع ثقل الحروف ، أو كسرة علىٰ أصل حركة التقاء الساكنين ، أو ضمة جبراً لما يلحقها من الوهن بحذف إحدىٰ معموليها لزوماً ، ويوقف عليها بالهاء أو بالتاء .

(**فتعمل عمل ليس**) من رفع الاسم ونصب الخبر بإجماع العرب ، فهي أقوى الحروف الأربعة في استحقاق العمل ؛ لاختصاصها بالاسم ؛ إذ لم يحفظ في كلامهم نفيهما الفعل .

(**بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين**) أي : أنها تعمل في الحين بكثرة ،

وبأن يحذف اسمها أو خبرها ، والغالب حذف الاسم نحو : ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي : ليس الحين حين فرار ،

وفيما رادفه ؛ كالساعة والأوان بقلة كما جزم به في « الشذور » و« شرحه » .

وقولنا : (بإجماع من العرب) أي : لا من النحاة ، فإنهم اختلفوا فيها ؛ فمنهم من قال : لا تعمل شيئاً وإن وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، هـٰذا أحد قولي الأخفش ، وعنه أيضاً : أنها تعمل عمل إنَّ ، والجمهور : علىٰ أنها تعمل عمل ليس ، وهـٰذا الخلاف وقع من النحاة مع إجماع العرب علىٰ إعمالها عمل ليس . انتهىٰ « كردي » .

(وبـ) شرط (أن) لا يجمع بين اسمها وخبرها كأن (**يحذف اسمها**) ويذكر خبرها (**أو**) بأن يحذف (**خبرها**) ويذكر اسمها ، فلا يجتمعان لعدم السماع .

(**والغالب**) أي : الكثير في كلامهم (**حذف الاسم**) لأن الخبر محط الفائدة فلا يحسن حذفه ، أو لكونه في موضع التاء المجعولة ؛ كالعوض من أحد الجزأين ، مثال حذف الاسم (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾) تقديره : (**أي : ليس الحين حين فرار**) ، وإعرابه : (فنادوا) : الفاء : عاطفة (نادىٰ) : فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لأنه فعل معتل بالألف ؛ لأن أصله (ناديوا) فيقال : تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصار نادوا ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية بحسب ما قبلها (ولات) : الواو : حالية (لات) : حرف نفي تعمل عمل ليس مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، واسمها محذوف جوازاً تقديره : ولات الحين (الحين) : مرفوع بضمة ظاهرة علىٰ أنه اسم

وقرىء : (ولات حينُ مناص) علىٰ أن الخبر محذوف ؛ أي : ليس حين فرار حيناً لهم .

لات (حين مناص) : (حين) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (مناص) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (لات) من اسمها وخبرها في محل النصب حال من ضمير الجماعة في (نادوا) ، والرابط محذوف تقديره : فنادوا والحال أَنَّ الحينَ ليس حين فرار لهم ، ويقل عكسه ، وهو ذكر الاسم وحذف الخبر كما أومأ إليه بقوله : (وقرىء) في الشواذ جمع شاذة ؛ وهي ما وراء السبعة ، وقيل : ما وراء العشرة (ولات حينُ مناص) برفع (حين) علىٰ أنه اسم لات ، و(علىٰ أن الخبر محذوف) والتقدير : (أي : ليس حين فرار حيناً) موجوداً (لهم) عند تناديهم ونزولِ العَذَابِ بهم .

❊

إعراب المتن

(**فصل**) : فصل خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا فصل ؛ أي : كلام مفصول عما قبله ، والجملة مستأنفة ، (**وأما**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل ، (**الحروف**) : مبتدأ ، (**المشبهة**) : صفة لـ(الحروف) مرفوع ، (**بليس**) : جار ومجرور محكي ، الجار والمجرور متعلق بـ(المشبهة) ، (**فأربعة**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (أربعة) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله سابقاً أول الباب : (فأما كان وأخواتها) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**ما**) : بدل محكي من (أربعة) بدل تفصيل من مجمل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**ولا** ، **وإن** ، **ولات**) : معطوفات علىٰ (ما) محكيات بسكون الحكاية ، أو بحركتها .

(**فأما ما**) : الفاء : فاء الفصيحة (أما) : حرف شرط (ما) : مبتدأ محكي ، (. . **فتعمل عمل ليس**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (تعمل) : فعل مضارع وفاعله مستتر جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) ، (عمل) : منصوب على المفعولية المطلقة وهو مضاف ، و(ليس) : مضاف إليه محكي ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**عند**) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(تعمل) وهو مضاف ، (**الحجازيين**) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، (**بشرط**) : جار ومجرور متعلق بـ(تعمل) أيضاً وهو مضاف ،

(ألا تقترن بإن) : (أن) : حرف نصب ومصدر مبني بسكون على النون المدغمة في لام لا (لا) : نافية (تقترن) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) ، (بإن) : جار ومجرور محكي ، الجار والمجرور متعلق بـ(تقترن) ، وجملة (تقترن) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور علىٰ كونه مضافاً إليه لشرط تقديره : بشرط عدم اقترانها بإن النافية .

(وألا يقترن خبرها بإلا) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية مبنية على السكون (يقترن) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) (خبرها) : فاعل ومضاف إليه (بإلا) : جار ومجرور محكي ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من قوله : (ألا تقترن) علىٰ كونه مجروراً بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط عدم اقترانها بإن النافية ، وبشرط عدم اقتران خبرها بإلا

(وألا يتقدم خبرها على اسمها) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (يتقدم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، (خبرها) : فاعل ومضاف إليه (على اسمها) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(يتقدم) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (ألا تقترن بإن) علىٰ كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : وبشرط عدم تقدم خبرها على اسمها .

(ولا معمول خبرها على اسمها) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (معمول) : معطوف علىٰ (خبرها) وهو مضاف (خبرها) : مضاف إليه فمضاف إليه (على اسمها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يتقدم) ، (إلا إذا كان المعمول

ظرفاً أو جاراً ومجروراً) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات (إذا) : ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الاستثناء ، مبني على السكون (كان المعمول) : فعل ناقص واسمه (ظرفاً) : خبره (أو جاراً ومجروراً) : معطوف علىٰ (ظرفاً) ، وجملة (كان) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) والتقدير : وبشرط عدم تقدم معمول الخبر على اسمها في جميع الأوقات ، إلا وقت كون المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

(فالمستوفية للشروط) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت شروط عمل (ما) النافية ، وأردت بيان مثال المستوفية للشروط . . فأقول لك (المستوفية) : مبتدأ مرفوع (للشروط) : جار ومجرور متعلق بـ(المستوفية) ، (نحو) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (ما زيد ذاهباً) : مضاف إليه محكي .

(وكقوله تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾) : وكقوله : الواو : عاطفة (كقوله) : الكاف : اسم بمعنىٰ مثل في محل الرفع ، معطوف علىٰ (نحو) مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ؛ لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة للخفة ، الكاف : مضاف ، و(قوله) : مضاف إليه ، وجملة (تعالىٰ) حالة لازمة من ضمير قوله : (والتقدير : نحو : ما زيد ذاهباً) ، ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا . . . ﴾ إلخ ، (ما هـٰذا بشراً) ، (ما هن أمهاتهم) مقول محكي لقوله : **(فإن اقترنت بإن . . بطل عملها)** : الفاء : فاء الفصيحة (إن) : حرف شرط جازم (اقترنت) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، (بإن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(اقترن) ، والجملة الفعلية في محل الجزم

بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، (بطل عملها) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة .

(**وكذا**) : الواو : عاطفة (كذا) : جار ومجرور متعلق بجواب إن الشرطية المذكورة بعده تقديره : يبطل ، (**إن اقترن خبرها بإلا**) : (اقترن) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (خبرها) : فاعل ومضاف إليه (بإلا) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(اقترن) والتقدير : وإن اقترن خبرها بإلا . . بطل عملها كذا ؛ أي : كما بطل فيما قبله ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن اقترنت بإن) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وكذا**) : جار ومجرور متعلق بجواب إن الشرطية المقدر فيما بعد ، (**إن تقدم خبرها على اسمها**) : (تقدم خبرها) : فعل وفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية (على اسمها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقدم) ، والتقدير : وإن تقدم خبرها على اسمها . . يبطل عملها كذلك ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (**ما قائم زيد**) : مضاف إليه محكي ، (**أو تقدم معمول الخبر**) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (تقدم) المذكور قبله ، (**وليس ظرفاً**) : الواو : واو الحال (ليس) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود علىٰ (معمول الخبر) (ظرفاً) : خبرها منصوب ، وجملة (ليس) في محل النصب حال من معمول الخبر ، (**نحو : ما طعامك زيد آكل**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره :

وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (ما طعامك زيد آكل) : مضاف إليه محكي .

(**فإن كان**) : الفاء : فاء الفصيحية (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، واسمها ضمير مستتر تقديره : (هو) يعود علىٰ (معمول الخبر) ، (**ظرفاً**) : خبر كان منصوب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة بين فعل الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (**ما عندك زيد جالساً**) : مضاف إليه محكي ، (**. . لم يبطل عملها**) : جازم وفعل مجزوم وفاعل ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط المذكورة**) : الواو : استئنافية (بنو تميم) : مبتدأ ومضاف إليه مرفوع بالواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (لا) : نافية (يعملونها) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة (وإن استوفت) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (استوفت) : فعل ماض ، وتاء التأنيث في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) ، (الشروطَ) : مفعول به (المذكورة) : صفة لـ(الشروط) منصوب ، وجواب الشرط معلوم مما قبله تقديره : وإن استوفت الشروط . . لا يعملونها ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ؛ يعني : قوله : (وبنو تميم) .

(**وأما لا . . فتعمل عمل ليس أيضاً**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل (لا) : مبتدأ محكي (فتعمل) : الفاء : رابطة لجواب أما واقعة في غير موضعها (تعمل) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (لا) ، (عمل) : منصوب على المفعولية المطلقة وهو مضاف (ليس) : مضاف إليه ، فجملة (تعمل) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فأما لا . . فعاملة عمل ليس ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما ما) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (أيضاً) : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره : إضت أيضاً ، وجملة (أيضاً) معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين الجار ومتعلقه .

(**عند الحجازيين**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تعمل) عمل ليس ، (**فقط**) : الفاء : زائدة لتزيين الخط (قط) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكف مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة تشبيهاً له بأسماء الغايات ؛ كقبل وبعد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ عملها عند الحجازيين ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ، (**بالشروط**) : جار ومجرور متعلق بـ(تعمل) ، (**المتقدمة**) : صفة لـ(الشروط) ، (**في ما**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المتقدمة) .

(**وتزيد بشرط آخر**) : الواو : استئنافية (تزيد) : فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره : (هي) يعود علىٰ لا (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ(تزيد) ، (آخر) : صفة لـ(شرط) مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من

الصرف علتان فرعيتان ، وهما الوصفية ووزن الفعل ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) : ضمير للمفرد المذكر في محل الرفع مبتدأ ، (**أن يكون اسمها وخبرها نكرتين**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وهي فعل من الأفعال الناقصة (اسمها) : اسم لها ومضاف إليه (وخبرها) : معطوف على (اسمها) ، (نكرتين) : خبر (يكون) منصوب بالياء ؛ لأنه مثنىً ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن يكون مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبر المبتدأ تقديره : وهو كون اسمها وخبرها نكرتين ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**لا رجل أفضل منك**) : مضاف إليه محكي .

(**وأكثر عملها في الشعر**) : الواو : استئنافية (أكثر عملها) : مبتدأ ومضاف إليه (في الشعر) : جار ومجرور خبر المبتدأ تقديره : وأكثر عملها كائن في الشعر ، والجملة مستأنفة .

(**وأما إن . . فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (إن) : مبتدأ محكي (فتعمل) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (تعمل) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هي) يعود علىٰ (إن) ، (عمل) : مفعول مطلق ، و(ليس) : مضاف إليه محكي (في لغة أهل العالية) : جار ومجرور ومضاف إليه فمضاف إليه متعلق بـ(تعمل) ، وكذا قوله : (**بالشروط**) : متعلق بـ(تعمل) ، (**المذكورة**) : صفة لـ(الشروط) ، (**في ما**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المذكورة) ، وجملة (تعمل) في محل .

الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما إن . . فعاملة عمل ليس بالشروط المذكورة في ما ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما ما) علىٰ كونه مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**سواء كان اسمها معرفة أو نكرة**) : (سواء) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعدها (كان) : فعل ماض ناقص (اسمها) : اسم لكان (معرفة) : خبرها (أو نكرة) : معطوف علىٰ (معرفة) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر متصيد من غير سابك لإصلاح المعنىٰ ، مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً تقديره : وكون اسمها وخبرها معرفتين أو نكرتين سيان في عملها عمل ليس ، والجملة مستأنفة قصد بها التعميم ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو : والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**إن زيد قائم**) : مضاف إليه محكي .

(**وسمع من كلامهم**) : الواو : استئنافية (سمع) : فعل ماض مغير الصيغة (من كلامهم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(سمع) ، (**إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية**) : نائب فاعل محكي لـ(سمع) مرفوع بضمة مقدرة علىٰ تاء بـ(العافية) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجملة (سمع) مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وأما لات . . فتعمل عمل ليس**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (لات) : مبتدأ (فتعمل) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (تعمل) : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (لات) ، (عمل ليس) : مفعول مطلق ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ

تقديره : وأما لات . . فعاملة عمل ليس ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما ما) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين**) : (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ(تعمل) ، و(شرط) : مضاف (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) ، (اسمها) : اسم يكون ، (وخبرها) : معطوف على (اسمها) ، (بلفظ الحين) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(يكون) تقديره : كائنين بلفظ الحين ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة شرط إليه تقديره : بشرط كون اسمها وخبرها كائناً بلفظ الحين .

(**وبأن يحذف اسمها أو خبرها**) : الواو : عاطفة ، والباء : حرف جر (وأن) : حرف نصب ومصدر (يحذف) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية (اسمها) : نائب فاعل لـ(يحذف) ، (أو خبرها) : معطوف على (اسمها) ، وجملة (يحذف) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، ولـٰكنه علىٰ تقدير مضاف تقديره : وبشرط حذف اسمها أو خبرها ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (بشرط أن يكون اسمها) .

(**والغالب حذف الاسم**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**أي : ليس الحين حين فرار**) : (أي) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون ، (ليس الحين حين فرار) : مفسر لما قبله ،

والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر المحكي علىٰ كونه مضاف إليه لـ(نحو) ، (وقرىء : ولات حين مناص) : الواو : استئنافية (قرىء) : فعل ماض مغير الصيغة ، (ولات حين مناص) نائب فاعل محكي لـ(قرىء) ، والجملة مستأنفة ، (**علىٰ أن الخبر محذوف**) : (علىٰ) : حرف جر (أن الخبر : محذوف) : ناصب واسمه وخبره ، وجملة (أَنَّ) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ كون الخبر محذوفاً ، الجار والمجرور متعلق بـ(قرىء) ، (أي : ليس حين فرار حيناً لهم) : (أي) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون (**ليس حين فرار حيناً لهم**) : مفسر لقوله : (ولات حين مناص) والمفسر يتبع المفسر تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**فصل**) فيما ألحق بليس في العمل (**وأما الحروف المشبهة بليس**) في النفي والجمود ، والدخول على الجمل الاسمية (. . **فأربعة : ما ، ولا ، وإن ، ولات**) النافيات ، وأكثرها عملاً (ما) وكان القياس فيها ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها ، ولما كان عمل كل منها علىٰ خلاف الأصل . . اشترط له شروط :

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) معقود (**فيما**) أي : في بيان جنس الحروف الذي (**ألحق بليس في العمل**) أي : في عمله ؛ من رفع الاسم ونصب الخبر فقال : (**وأما الحروف المشبهة بليس في النفي**) أي : في نفي الخبر (و) في (**الجمود**) أي : في عدم الاشتقاق والتصرف من صيغة إلىٰ صيغة (و) في (**الدخول على الجمل الاسمية**) لا الفعلية (. . **فأربعة : ما ، ولا ، وإن ، ولات النافيات ، وأكثرها**) أي : وأكثر هـٰذه الحروف الأربعة (**عملاً**) في كلامهم (« ما ») وأقلها عملاً (لات) .

(**وكان القياس**) علىٰ سائر الحروف المشتركة (**فيها**) أي : في (ما) (**ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها**) بنوع من أنواع الكلام ؛ لأنها تنفي الفعل وتنفي الاسم فتقول : ما قام زيد ، وما زيد قائماً ؛ أي : فانحطت عن رتبة ليس ، فليس تعمل بلا شرط من الشروط ، والأصل أقوىٰ من الفرع ، فتعمل ليس وإن توسط خبرها ، وكذا إن تقدم خبرها عليها علىٰ قول غير ابن مالك من البصريين ، وأما عدم السبق بإن . . فأمر لازم لها ، وأما سبقها بمعمول الخبر ؛ فإن ولي ليس . فلا عمل لها ، وإن ورد شيء من ذلك . . كانت شانية ، وإن سبق علىٰ نفس ليس . . ففيه اضطراب ؛ فليحرر . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ولما كان عمل كل منها**) أي : من هـٰذه الحروف (**علىٰ خلاف الأصل**) والقياس (. . **اشترط له**) أي : لعمل كل منها (**شروط**) ستأتي ، ولذلك قال

(فأما ما) النافية (. . **فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط)** اجتماع أمور أربعة : الأول : **(ألا تقترن)** (ما) (**بإن**) الزائدة (و) الثاني : **(ألا يقترن خبرها بإلا** ، و) الثالث : **(ألا يتقدم خبرها)** ولو ظرفاً (**على اسمها** ، و) الرابع : أن (لا) يتقدم (**معمول خبرها على اسمها**) وهٰذا

المصنف **(فأما ما النافية . . فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط اجتماع أمور أربعة)** فيها ذكر الأول منها بقوله : **(الأول ألا تقترن « ما » بإن الزائدة)** الكافة لها المكسورة الهمزة بخلاف النافية المؤكدة لها ؛ فإن اقترنت بها . . بطل عملها وجوباً عند البصريين ؛ لأنها محمولة علىٰ ليس في العمل ، وليس (لا) يقترن اسمها بإن فبعدت عن الشبه ، واعترض بأنه روي عن يعقوب بن السكيت :

بنـي غـدانـة مـا إن أنتـم ذهبـاً

بالنصب ، وأجيب عنه : بأن (إن) فيه نافية مؤكدة لـ(ما) لا زائدة . انتهىٰ من « المجيب » .

وذكر الثاني بقوله : **(والثاني)** منها : **(ألا يقترن خبرها بإلا)** الحصرية المفيدة للإثبات المبطلة لمعنىٰ (ما) ، ولو اقترن بها نحو : ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ . . بطل عملها ؛ لبطلان معنىٰ ليس الذي هو النفي بإلا الإثباتية .

(والثالث: ألا يتقدم خبرها ولو ظرفاً) أو جاراً ومجروراً على الأصح ؛ خلافاً لابن مالك **(على اسمها)** لأنها عامل ضعيف لا قوة لها علىٰ شيء من التصرف ، فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر ، وقيد بقوله : (على اسمها) لأنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ لأن (ما) لها صدر الكلام ، فلا يتقدم ما في حيزها عليها ، فلا يجوز : قائماً ما زيد ولو كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(والرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وهٰذا) أي : عدم تقدم معمول

معلوم مما قبله ، وإنما ذكره توطئة لقوله : (**إلا إذا كان**) ذلك (**المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً**) فإنه يجوز إعمالها مع تقدمه كما سيأتي ، فهٰذه الأربعة متىٰ وجدت . . جاز إعمالها في معرفة ونكرة (**فالمستوفية للشروط نحو : ما زيد ذاهباً ،** و) قد ورد القرآن بإعمالها (**كقوله تعالىٰ** : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾) ، ولم يقع في القرآن إعمال (ما) صريحاً في غير هاتين الآيتين ، قاله ابن هشام . . . .

الخبر على اسمها (**معلوم مما قبله**) وهو عدم تقدم الخبر على اسمها ؛ لأنه إذا لم يجز تقدم الخبر على اسمها . . فعدم جواز تقدم معموله من باب أولىٰ .

(**وإنما ذكره**) أي : ذكر المصنف الشرط الرابع مع كونه معلوماً مما قبله (**توطئة**) وتمهيداً به (**لقوله : إلا إذا كان ذلك المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً** ، **فإنه**) أي : فإن الشأن والحال (**يجوز إعمالها**) أي : إعمال (ما) (**مع تقدمه**) أي : مع تقدم معمول الخبر الذي كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً على اسمها (**كما سيأتي**) جواز تقدمه حينئذ في كلام المصنف قريباً بقوله : (فإن كان معمول الخبر ظرفاً . . .) إلخ ، وذلك نحو : ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت معنياً ، فإن إعمالها يجوز ؛ لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ولو اجتمع الأمران . . فهل يجوز الفصل بهما ؟ لا يبعد الجواز ، فـ(أو) في كلامه مانعة خلو ، وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد الظرف ، أو الجار والمجرور . انتهىٰ « يس » عليه .

(**فهٰذه**) الشروط (**الأربعة متىٰ وجدت**) كلها (. . **جاز إعمالها**) أي : إعمال (ما) كليس (**في معرفة ونكرة** ؛ **فـ**) ما (**المستوفية**) أي : المستكملة (**للشروط**) الأربعة المذكورة مثالها (**نحو : ما زيد ذاهباً** ، **وقد ورد القرآن بإعمالها كقوله تعالىٰ** : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ ، **ولم يقع في القرآن إعمال « ما » صريحاً في غير هاتين الآيتين ، قاله ابن هشام**) الأنصاري ، واحترز بقوله :

(فإن) انتفى الشرط الأول بأن (اقترنت) ما (بإن) الزائدة (. . بطل عملها) لضعف شبهها بـ(ليس) لإيلائها ما لا يلي ليس (نحو : ما إن زيد قائم) ، وقوله :

بني غدانة ما إن أنتم ذهب

ويروى : ذهباً ، وأول على أن (إن) نافية مؤكدة . . . .

(صريحاً) عن نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، (فإن انتفى الشرط الأول بأن اقترنت ما بإن الزائدة) الكافة (. . بطل عملها ؛ لضعف شبهها « بليس ») وإنما ضعف شبهها بليس (لإيلائها) أي : لإيلاء (ما) النافية (ما) أي : شيئاً (لا يلي ليس) وهو إن الزائدة ، فإنها محمولة على ليس في العمل ، وليس لا يقترن اسمها بإن ، فبعدت عن الشبه فبطل عملها ، مثال اقترانها بإن (نحو : ما إن زيد قائم ، و) نحو (قوله :

بني غدانة ما إن أنتم ذهب) ولا صريف ولكن أنتم الخزف

البيت من (بحر البسيط) ولم أر من نسبها إلىٰ قائلها ، والشاهد : في قوله : (ما إن أنتم ذهب) حيث أهمل (ما) النافية ولم يعملها بسبب اقتران (ما) الزائدة بها ، وروىٰ يعقوب بن السكيت كما في « التصريح » (ما إن أنتم ذهباً) بالنصب علىٰ إعمال (ما) ويحمل علىٰ جعل (ما) نافية مؤكدة للنفي المستفاد من (ما) الأولىٰ لا زائدة ، وغدانة : ـ بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة ، والنون قبل تاء التأنيث ـ حي من يربوع ، والصريف : بالصاد المهملة : الفضة الخالصة ، والخزف : بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء ، قال الجوهري : (هو الآجر) زاد في « القاموس » : (وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتىٰ يكون فخاراً) انتهىٰ « تصريح » .

(ويروىٰ : ذهباً) بالنصب علىٰ إعمال (ما) (وأول علىٰ أن « إن » نافية مؤكدة

لـ(ما) لا زائدة ، وهـٰذا يؤخذ منه أن تكرار (ما) لا يبطل عملها ، وهو اختيار ابن مالك ، ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثاني بأن (اقترن خبرها بإلا نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) ، لأن عملها إنما هو للنفي ، وقد انتقض بـ(إلا) ، وتسميته حينئذ خبرها مجاز ، بخلاف ما إذا انتقض بغير (إلا) نحو : ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدم خبرها على اسمها نحو : ما قائم زيد) وقوله : ما مسيء من أعتب .

لـ« ما ») الأولىٰ (لا زائدة ، وهـٰذا) أي : قولنا (إن إن نافية مؤكدة لما) (يؤخذ منه أن تكرار « ما ») توكيداً (لا يبطل عملها ، وهو) أي : عدم إبطال التكرار عملها (اختيار ابن مالك ، ولم يتعرض له) أي : لعدم إبطال التكرار عملها (المؤلف) رحمه الله تعالىٰ .

(وكذا) أي : وكما يبطل انتفاء الشرط الأول عملها (يبطل عملها إن انتفى الشرط الثاني بأن اقترن خبرها « بإلا » نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) ، وإنما بطل عملها باقتران خبرها بـ(إلا) (لأن عملها إنما هو للنفي) أي : لدلالتها على النفي (وقد انتقض) وارتفع ذلك النفي (بـ« إلا ») الحصرية فبطل عملها (وتسميته) أي : تسمية الخبر (حينئذ) أي : حين إذ انتقض نفيها بـ(إلا) (خبرها) أي : بخبر (ما) (مجاز) باعتبار ما كان وذلك ؛ أي : بطلان عملها باقتران خبرها بـ(إلا) ملتبس حكمه (بخلاف) حكم (ما إذا انتقض) النفي (بغير « إلا ») من أدوات الاستثناء ؛ كغير وسوىٰ (نحو : ما زيد غير قائم) فإنه انتقض نفيه بغير (إلا) فلا يبطل عملها ، وجاز النصب عند الفراء ، ووجب عند البصريين (وكذا يبطل عملها إذا انتفى الشرط الثالث بأن تقدم خبرها على اسمها نحو : ما قائم زيد ، وقوله) : والأولىٰ أن يقال : وقولهم كما في « التوضيح » ، لأنه ليس بشعر ؛ أي : ونحو قول الناس : (ما مسيء من أعتب) أي : من رجع عن إساءته وتاب ولام

(أو) انتفى الرابع بأن (تقدم معمول الخبر) على اسمها **(وليس ظرفاً)** أو جاراً ومجروراً **(نحو : ما طعامك زيد آكل)** لضعفها في العمل ، فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم **(فإن كان)** معمول الخبر **(ظرفاً نحو : ما عندك زيد جالساً)** أو جاراً ومجروراً نحو : ما في الدار زيد جالساً **(. . لم يطل عملها)** لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما ، وقضية هـٰذه العلة جواز إعمال (ما) إذا تقدم الخبر ؛ وهو

نفسه عليها . . فـ(مسيء) : خبر مقدم (ومن أعتب) : مبتدأ مؤخر ، وإنما جعل (مسيء) : خبراً مقدماً ، و(من أعتب) : مبتدأ مؤخراً ؛ لأنه إذا اجتمع جامد ومشتق . . جعل الجامد مبتدأ ، والمشتق خبراً ، فاندفع ما يقال : إن (مسيئاً) : اسمها ، و(من أعتب) : خبرها . انتهىٰ « فوائد » .

وفي « التصريح » : فـ(مسيء) : خبر مقدم ، و(من أعتب) : مبتدأ مؤخر ، وحكى الجرمي : ما مسيئاً من أعتب على الإعمال وقال : إنه لغة ، والمعتب : هو الذي عاد إلىٰ مسرتك بعد ما أساءك . انتهىٰ منه .

(أو انتفىٰ) أي : وكذا يبطل عملها إذا انتفى الشرط **(الرابع بأن تقدم معمول الخبر على اسمها ، وليس)** ذلك المعمول **(ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً نحو : ما طعامك زيد آكل ؛ لضعفها في العمل ، فلا يتصرف في خبرها ، ولا)** في **(معمول خبرها بالتقدم)** أي : بالتقديم كما هو عبارته في « المجيب » .

(فإن كان معمول الخبر ظرفاً نحو : ما عندك زيد جالساً ، أو جاراً ومجروراً نحو : ما في الدار زيد جالساً . . لم يطل عملها ؛ لتوسعهم في الظرف) والجار **(والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما)** وتوسعهم فيهما اصطلاح منهم بلا علة ، فلا مشاحة في الاصطلاح **(وقضية هـٰذه العلة)** المذكورة ؛ يعني : قوله : **(لتوسعهم)** **(جواز إعمال « ما »)** النافية **(إذا تقدم الخبر)** أي : خبرها على اسمها **(وهو)**

ظرف أو جار ومجرور ، وبه صرح بعضهم ، وهو ظاهر قياساً علىٰ خبر إن وأخواتها ، وقيل : بمنع ذلك ، وهو قضية كلام المؤلف كغيره ، وأما تقدم المعمول على الخبر . . فجائز (وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط المذكورة) فيقولون : ما زيد قائم ، قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلتُ له انتسب ... فأجاب ما قتل المحب حرامُ

أي : والحال أن الخبر (**ظرف أو جار ومجرور ، وبه**) أي : بجواز إعمال (ما) إذا تقدم الخبر ؛ وهو ظرف أو جار ومجرور (**صرح بعضهم**) كالأعلم وابن عصفور (**وهو**) أي : جواز إعمال (ما) إذا تقدم الخبر ؛ وهو ظرف أو جار ومجرور (**ظاهر**) أي : واضح (**قياساً**) لخبر (ما) النافية (**علىٰ خبر إن وأخواتها**) فإنه يجوز تقديم خبرها إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً (**وقيل**) أي : قال بعضهم : (**بمنع ذلك**) أي : بمنع إعمال (ما) إذا تقدم الخبر ؛ وهو ظرف أو جار ومجرور (**وهو**) أي : منع إعمالها حينئذ (**قضية كلام المؤلف**) أي : مقتضىٰ كلام المؤلف حيث قال : (والثالث : ألا يتقدم خبرها ولو ظرفاً) (**كغيره**) أي : كقضية كلام غيره أيضاً .

(**وأما تقدم المعمول**) أي : معمول الخبر (**على الخبر . . فجائز**) اتفاقاً نحو : ما زيد طعامك آكلاً (**وبنو تميم لا يعملونها**) أي : لا يعملون (ما) النافية (**وإن استوفت**) واستكملت (**الشروط المذكورة**) قياساً علىٰ غيرها من سائر الحروف المشتركة (**فيقولون : ما زيد قائم**) بإهمالها (**قال شاعرهم** :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب ... فأجاب ما قتل المحب حرامُ)

أي : رب رقيق الأعطاف والخواصر قلت له : انتسب ؛ أي : اذكر لنا نسبك ؛ فأجاب لي سؤالي عن نسبه بقوله: ما قتل المحب حرام؛ أي : برفع (حرام) أي :

أي : هو تميمي ، فاستغنىٰ بوقوع الاسمين بعد (ما) مرفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول : أنا تميمي (وأما لا) النافية للوحدة وللجنس ظاهراً (. . فتعمل عمل ليس أيضاً عند الحجازيين فقط) أي : دون تميم (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الأول ؛ لأن (لا) لا تقترن بـ(إن) الزائدة

ما قتل المحبة المحب حرام ؛ أي : ممنوع .

(أي : هو تميمي) أي : قوله هـٰذا كناية عن قوله : (أنا تميمي) لا حجازي ؛ إذ لو كان حجازياً . . لقال حراماً بالنصب علىٰ إعمال (ما) انتهىٰ « كردي » .

(فاستغنىٰ) الشاعر (بوقوع) أي : بإيقاعه (الاسمين بعد « ما » مرفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول : أنا تميمي ، وأما لا النافية للوحدة) عند وجود القرينة ؛ كقولك : لا رجل عندي بل رجلان ، إذا عطف المثنىٰ عليه . . يدل علىٰ أن المنفي رجل واحد لا جنس الرجال ؛ إذ لو أراد نفي الجنس . . لعطف عليه جنساً آخر ؛ بأن يقول : لا رجل عندي بل امرأة ، أ(و) النافية (للجنس ظاهراً) أي : احتمالاً عند القرينة ؛ كقولك : لا رجل أفضل منك ، فإن الظاهر فيه أنها لعموم النفي ؛ لدخولها على النكرة ؛ لأن النكرة الداخلة عليها أداة النفي ، سواء كانت لا أو غيرها ، تفيد عموم النفي وليس ذلك نصاً ؛ بل يحتمل أن يقول : بل رجلان ، فيكون لنفي الوحدة . انتهىٰ « د » (. . فتعمل عمل ليس أيضاً) أي : كما تعمل (ما) عمل ليس (عند الحجازيين فقط ؛ أي : دون) بني (تميم بالشروط المتقدمة في ما النافية ما عدا الشرط الأول) منها (لأن « لا » لا تقترن بـ« إن » الزائدة) قال الشاطبي : (لأنها لا يتأتىٰ معها دخول إن في القياس ، وإن دخلت عليها . . فالحكم الإهمال) انتهىٰ .

وحينئذ فهـٰذا الشرط لا يحتاج إليه وإن صح اعتباره . انتهىٰ « يس على

(وتزيد) (لا) على (ما) (بشرط آخر : وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو : لا رجل أفضل منك) فلا تعمل في معرفة فلا يقال : لا زيد قائماً ، وأما قوله :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا   لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا

.. فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به ، وهذا مخالف لما في « القطر »

المجيب » . (وتزيد « لا » على) شروط (« ما ») النافية (بشرط آخر) أي : غير الشروط المتقدمة (وهو) أي : ذلك الشرط الآخر (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) لا معرفتين (نحو : لا رجل أفضل منك ، فلا تعمل في معرفة) وذلك لنقصان مشابهتها بليس ؛ لأن (لا) للنفي المطلق ؛ أي : المحتمل للوحدة والجنس بخلاف (ما) لأنها لعموم النفي (فلا يقال : لا زيد قائماً) كما يقال : ما زيد قائماً (وأما قوله :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا   لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا)

.. فالبيت (من البسيط) ولم أر من ذكر قائله ؛ أي : أنكرت المنازل بعد فترة أعوام مضين بعد ارتحالنا منها ، والشاهد في قوله : (لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا) حيث أعمل (لا) النافية في الموضعين عمل ليس مع أن اسمها في الموضعين معرفة ؛ إذ هو محلى بـ(أل) ، وقوله : (.. فنادر) خبر لقوله : (وأما قوله) أي : فهو نادر ، فلا يقاس عليه لندرته .

(وأكثر عملها) أي : عمل (لا) هذه (واقع في الشعر) لا في النثر (و) لكن (لا تختص به) بالشعر (وهذا) أي : قوله : (وأكثر عملها في الشعر) (مخالف لما) ذكره ابن هشام (في « القطر ») أي : في « قطر الندى »

و« اللمحة » من اختصاصه بالشعر ، وقد يراد بها نفي الجنس نصاً كقوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر ممـا قضـى الله واقيـا

(وأما إن) النافية (. . فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي : دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ما عدا الشرط الأول أيضاً (سواء كان . . . .

(و« اللمحة ») بتقديم اللام على الميم ، وهو أيضاً لابن هشام حيث قال في « قطر الندىٰ » : (وكذا لا النافية في الشعر) خاصة (من اختصاصه) أي : من اختصاص عملها (بالشعر ، وقد يراد بها) أي : بـ(لا) النافية التي تعمل عمل ليس (نفي الجنس نصاً) أي : صريحاً لا احتمالاً (كقوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيـا ولا وزر ممـا قضـى الله واقيـا)

والبيت (من الطويل) ولم أر من ذكر قائله ، (تعز) : أمر من تعزىٰ بمعنىٰ تصبر ، ويقال : عزىٰ يعزىٰ من باب (تعب) إذا صبر علىٰ ما نابه من المصيبة ، والمعنىٰ : تسل وتصبر علىٰ ما أصابك من المصيبة ؛ لأنه لا يدوم شيء علىٰ وجه الأرض ، وليس هناك ملجأ يلتجىء إليه الشخص فيحفظه مما قضاه الله وقدره عليه سبحانه وتعالىٰ ، والشاهد في (لا) حيث أعملها عمل ليس في الموضعين ، وجعل معموليها نكرتين علىٰ لغة أهل الحجاز دون تميم . انتهىٰ « فتح الجليل » .

قيل : لا دلالة في البيت علىٰ عملها عمل ليس ؛ لإمكان أن (باقياً وواقياً) حالان . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وأما إن النافية . . . فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية) تقدم الكلام فيهم في « التتمة » (فقط ؛ أي : دون غيرهم) من سائر العرب (بالشروط المذكورة في ما النافية ما عدا الشرط الأول) منها ؛ وهو ألا تقترن (ما) بإن النافية (أيضاً) أي : كما قلنا في (لا) ما عدا الشرط الأول منها (سواء) في عملها عمل ليس (كان

اسمها معرفة أو نكرة) فالأول (نحو : إن زيد قائماً) ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله : (إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) ، بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) بالخبرية ، والمثلية المنفية في هـٰذه القراءة هي المثلية في الإنسانية ، والمثبتة في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية ، فلا مخالفة في المعنىٰ بين القراءتين ؛ لتواردهما علىٰ محل واحد فاندفع الاعتراض .

اسمها معرفة أو نكرة ؛ فالأول) أي : فمثال كونه معرفة (**نحو : إن زيد قائماً ،** **ومنه**) أي : ومن كون اسمها معرفة (**قراءة سعيد بن جبير رحمه الله**) تعالىٰ : (**إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم**) ، **بتخفيف**) نون (« **إن** » **وكسرها لالتقاء الساكنين**) مع لام (الذين) (**ونصب** « **عباداً** » **بالخبرية**) لـ(إن) النافية (**والمثلية المنفية في هـٰذه القراءة هي المثلية في الإنسانية**) أي : هي المماثلة فيها والمعنىٰ عليها ؛ أي : ما الذين تدعون من دون الله أيها المشركون عباداً متماثلين ومتشابهين لكم في الإنسانية ؛ بل هم أحجار منحوتة . (و) المثلية (**المثبتة في القراءة المشهورة**) أي : المتواترة (**هي المثلية في العبودية**) أي : فهم وإن شابهوكم في العبودية لـٰكنهم لا يشابهونكم في الإنسانية ؛ بل هم جماد وأنتم عقلاء ، فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم (**فلا مخالفة**) ولا منافاة (**في المعنىٰ بين القراءتين ؛ لتواردهما علىٰ محل واحد**) وهو (عباداً) (**فاندفع الاعتراض**) أي : فاندفع اعتراض من اعترض : بأن القراءتين متنافيتان بالإثبات على القراءة المشهورة والنفي على القراءة الشاذة ؛ فالأولىٰ : تخريج قراءة سعيد بن جبير علىٰ أنها (إن) المخففة من الثقيلة ، وأنها تنصب الجزأين ؛ مثل قولهم : إن حراسنا أسداً ، وجعل هـٰذا التخريج أحسن من التخريج علىٰ (إن) النافية لتتوافق القراءتان إثباتاً ، ولـٰكنه تخريج علىٰ شاذ ؛ فالتخريج الأول أولى . انتهىٰ من « التصريح » .

(و) الثاني (سمع من كلامهم : إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين ، سمع من كلامهم : إن ذلك نافعك ولا ضارك (**وأما لات**) أصلها (لا) ، زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي ، وحركت لالتقاء الساكنين (. . **فتعمل عمل ليس**) بإجماع من العرب

فكان الأولىٰ للمصنف التمثيل بهـٰذه الآية ؛ جرياً علىٰ عادته في إيثار التمثيل بالآيات القرآنية . انتهىٰ « كواكب » .

(**و**) مثال (**الثاني**) وهو كون اسمها نكرة ما (**سمع من كلامهم**) أي : من كلام أهل العالية كما قال الحريري في « شرح مجيب الندا » من قولهم : (**إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ، وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين**) مثاله ما (**سمع من كلامهم**) أي : من كلام أهل العالية : (**إن ذلك نافعك ولا ضارك**) أي : ما ذلك المكر الذي مكروه بك نافعك ولا ضارك فلا تهتم به (**وأما لات أصلها « لا »**) النافية ، وهي أقوى الحروف الأربعة في استحقاق العمل ؛ لا اختصاصها بالاسم ؛ إذ لم يسمع نفيها الفعل (**زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ**) كربت وثمت ، أ(**والمبالغة في معنى النفي**) فنفيها حينئذ أبلغ من نفي (لا) (**وحركت لالتقاء الساكنين**) وكانت الحركة فتحة على المشهور فيها ؛ لكونها أخف الحركات ، وقد تحرك بالكسر علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وقد تحرك بالضم جبراً لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معموليها وجوباً ، ويوقف عليها بالهاء أو بالتاء . انتهىٰ من « الكواكب » بتصرف .

(. . **فتعمل عمل ليس بإجماع**) واتفاق (**من العرب**) لا بإجماع من النحاة ؛ لأنهم اختلفوا في إعمالها ؛ فمنهم من قال : لا تعمل شيئاً وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهـٰذا أحد قولي الأخفش ، وعنه أيضاً : أنها تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، والجمهور علىٰ أنها

(بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هـٰذا ما نص عليه سيبويه ، فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف ، وقيل : لا تختص به ؛ بل باسم الزمان وإن لم يكن بلفظ الحين ؛ كالساعة والأوان ، وهو ظاهر عبارة « التسهيل » ، وجزم في « الشذور » « وشرحه » : بأنها تعمل في الحين بكثرة ، وفي الساعة والأوان بقلة

تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهـٰذا الخلاف وقع من النحاة مع إجماع العرب علىٰ إعمالها مثل (لا) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (بإجماع من العرب) قال الدنوشري : (وفيه نظر ، فإن العرب لا تعرف العمل ، وإنما الحاكم به النحاة ، ويمكن أن يقال : إن عملها صورة ؛ أي : كون الاسم الواقع بعدها منصوباً ، وحينئذ فلا ينافي قول الشارح) انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين**) فلا تعمل في غيره وإن رادفه ، وذلك لقلتها في الكلام (**هـٰذا**) أي : اشتراط كون اسمها وخبرها بلفظ الحين (**ما نص عليه سيبويه**) وصرح به (**فأخذ بعضهم**) أي : بعض النحاة (**بظاهره**) أي : بظاهر نص سيبويه ، وهو اختصاصهما بلفظ الحين (**وتبعه**) أي : تبع نص سيبويه (**المؤلف**) أي : الشيخ الحطاب حيث قال : (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) (**وقيل : لا تختص به**) أي : بلفظ الحين (**بل**) تختص (**باسم الزمان**) أي : باسم مدلوله الزمان (**وإن لم يكن**) ذلك الاسم (**بلفظ الحين ؛ كـ**) أن كان بلفظ (**الساعة والأوان ، وهو**) أي : عدم اختصاصها بلفظ الحين (**ظاهر عبارة « التسهيل »**) ومقتضاها اسم كتاب لابن مالك (**وجزم**) ابن هشام (**في**) متن (**« الشذور » و« شرحه »**) أي : « شرح الشذور » كلاهما لابن هشام (**بأنها**) أي : بأن (لات) (**تعمل في**) لفظ (**الحين بكثرة**) أي : مع كثرة في كلامهم (**و**) تعمل (**في**) لفظ (**الساعة والأوان بقلة**) أي : مع قلة في كلامهم ، وفي « شرح

(و) بشرط ألا يجمع بين جزأيها في الكلام (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها ، فلا يجتمعان لعدم . . . .

العمريطية » لابن عنقاء : (تعمل « لات » بشرط كون اسمها وخبرها زماناً ؛ فإن لم تدخل على الزمان . . كانت مهملة) انتهىٰ .

ومثال دخولها علىٰ غير الحين من أسماء الزمان ، قول الشاعر من (بحر الكامل) وهو محمد بن عيسى بن طلحة ، أو مهلهل بن مالك الكناني :

نَـدِمَ البُغـاةُ ولاتَ سـاعـةَ مَنْـدَمٍ والبَغْـيُ مَـرْتَـعُ مُبتَغِيـهِ وَخِيـمُ

والشاهد فيه قولُه : (ولات ساعة مندم) حيث أعمل (لات) في لفظ (ساعة) وهو بمعنى الحين ، وليست من لفظه وهو مذهب الفراء فيما نقله عنه جماعة ؛ منهم الرضي ؛ إذ ذهب إلىٰ أن (لات) لا يختص عملها بلفظ الحين ؛ بل تعمل فيما دل على الزمان ؛ كساعة ، ووقت ، وزمان ، وأوان ، ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل فارجع إليها في المبسوطات ، ومِن عَمِلها في لَفظِ الأَوان قولهُ :

طلَبُـــوا صُلْحَنـــا ولاتَ أوانٍ فـأجبنـا أن ليـس حيـن بقـاء

أصله : ليس الحين أوان صُلْح ، أو ليس أوان صلح ، فحَذَف اسمَها وما أضيف إليه خبرها ، وقَدَّر تنوينه ، فبنَاهُ كما يبنىٰ قَبْلُ وبَعْدُ ، إلا أنَّ (أوان) يُشبه نزالِ في الوزن فبناهُ على الكسر ، ونَوَّنهُ للضرورة ، والشاهد فيه : (ولات أوان) حيث أعملَ (لاتَ) في لفظ (أوان) وهو بمعنى الحين ، وليس هو لفظه ، وفيه ردٌّ علىٰ سيبويه ، وذهَبَ بعضُهم إلىٰ أنَّ (لات) في هـٰذا البيت عاملة عملَ ليس ، وأن قولـه : (أوانٍ مبنـيٌّ علـى الكَسْـرِ ؛ لشبهـه بنـزال فـي الـوزن ، وأن تنـوينـه للضرورة . . .) إلخ . انتهىٰ من « الكواكب » .

(وبشرط ألا يجمع بين جزأيها) أي : اسمها وخبرها **(في الكلام)** وذلك **(بأن يحذف اسمها ويذكر خبرها ، أو يحذف خبرها ويذكر اسمها ، فلا يجتمعان لعدم**

السماع (**والغالب**) في كلامهم (**حذف الاسم**) لأن الخبر محط الفائدة (**نحو** : ﴿ فنادوا ولات حين مناص ﴾) ، بنصب (حين) علىٰ أنه خبرها واسمها محذوف ، ومناص بمعنىٰ فرار ، والتقدير : (**أي** : **ليس الحين حين فرار**) ويقل عكسه كما أومأ إليه بقوله : (**وقرىء**) في الشواذ : (ولات حينُ مناص) برفع حين (**علىٰ أن الخبر محذوف**) والحين اسمها ، والتقدير : (**أي** : **ليس حين فرار حيناً**) موجوداً (**لهم**) عند تناديهم ونزول العذاب بهم .

السماع) أي : لعدم سماع اجتماعهما في الكلام (**والغالب**) أي : المسموع بكثرة (**في كلامهم حذف الاسم**) لكونه في موضع التاء المجعولة ؛ كالعوض عن أحد الجزأين ، و(**لأن الخبر محط الفائدة**) .

ومثال حذف الاسم (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، **بنصب « حين » علىٰ أنه خبرها واسمها محذوف ، ومناص بمعنىٰ فرار ، والتقدير**) : فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (**أي** : **ليس الحين حين فرار ، ويقل عكسه**) وهو ذكر الاسم وحذف الخبر (**كما أومأ**) وأشار المصنف (**إليه**) أي : إلىٰ عكسه (**بقوله** : **وقرىء في الشواذ**) أي : في القراءة الشاذة وهي ما وراء السبع ، وقيل : ما وراء العشر : (**ولات حينُ مناص ، برفع حين علىٰ أن الخبر محذوف ، والحين اسمها ، والتقدير** : **أي** : **ليس حين فرار حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم**) .

فَائِدَة

قال صاحب « الكافي » : (لات فرع لا ، ولا فرع ليس ، وليس فرع ضرب ؛ فهي في المرتبة الرابعة ، وهي كلمتان عند الجمهور : « لا » النافية وتاء التأنيث ، وحركت لالتقاء الساكنين) انتهىٰ « تصريح » .

وأما قوله :

لهفي عليك للهفة من خائفٍ يبغي جوارك حين لات مجيرُ

. . فارتفاع (مجير) على الابتداء ، . . . .

(**وأما قوله**) وهو شَمَرْدَلُ اللَّيْثِيُّ ، وقال الدنوشريُّ : (إنه عبدُ الله التيمي ابنُ أبي أيوب) :

(لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حِينَ لاتَ مُجِيرُ)

وهو قصيدة من (بحر الكامل) يَرْثِي بها منصورَ بن زياد قوله : (لهفي) أي : حَسْرَتِي وحُزني مِنْ لَهِفَ إذا تحسَّر ، وهو مبتدأ خبره (عليك) ، واللامُ في (لِلَهْفةٍ) للتعليل ، أراد أنه يتلهَّفُ عليه ؛ لأَجلِ تلهُّفِ الخَائفِ الذي كان يَطْلُب جوارَه فلم يَجِدْهُ ، وقد قيل : إنه كلَهْفةٍ بكاف التشبيه ؛ أي : يتلهَّفُ كتلهُّفِ الخائف ، ولـٰكن الروايةُ بـ(لام) التعليل ، وفيه أيضاً من المبالغة ما ليس في الكاف ، قولُه : (يَبغي) أي : يطلبُ ، و(جوارَك) مفعولهُ ، والجملة في موضع الصفة لـ(خائفٍ) ، و(حين) ظرف متعلق بـ(يبغي) ، و(لات) مهملة بمعنىٰ (ليس) كما في بعض الرواية بليس ؛ لعدم دخولها على الزمان ، و(مجير) اسم فاعل من أجار ، وارتفاعه بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : حين لات مجير له ، والمعنىٰ : لي عليك حسرة شديدة وحزن دائم ؛ لأجل رجل خائف نابه ريب الزمان وحوادثه ، فطلب جوارك حين ليس له مجير سواك فلم يجدك . انتهىٰ من « العيني » ، و« يس على التصريح » .

أي : وأما الاعتراض الوارد على اشتراط كون اسمها وخبرها بلفظ الحين بقول هـٰذا الشاعر : (حين لات مجير) فإنه أعمل (لات) في غير الزمان (. . فـ) يجاب عنه : بأن (ارتفاع « مجير ») في هـٰذا البيت (على الابتداء) أي : علىٰ أنه

أو على الفاعلية بفعل محذوف ، والتقدير : حين لات له مجير ، أو يحصل له مجير ، ولات مهملة ؛ لعدم دخولها على الزمان .

مبتدأ خبره محذوف (**أو**) يؤول بأن ارتفاعه (**على الفاعلية بفعل محذوف ، والتقدير**) على أنه مبتدأ لخبر محذوف : (**حين لات له مجير**) أي : حين لا مجير كائن له (**أو**) التقدير : على أنه فاعل لفعل محذوف حين لا (**يحصل له مجير ، و**) تكون (**لات**) نافية بمعنى (لا) (**مهملة**) عن العمل (**لعدم دخولها على الزمان**) أي : لعدم شرط عملها الذي هو الدخول على الزمان ، فاندفع الاعتراض .

والله سبحانه وتعالى أعلم

فَصْلٌ

[ص] : وأما أفعال المقاربة . . فهي ثلاثة أقسام : ما وضع للدلالة علىٰ قرب الخبر ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل : وأما أفعال المقاربة**) وفي هـٰذه التسمية مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء ، فعلاقته الكلية والجزئية ؛ كتسميتهم الكلام كلمة ، وتسميتهم ربيئة القوم عيناً . انتهىٰ « توضيح » .

ولـٰكن فيه نظر ؛ لأنه من باب التغليب لا من باب المجاز ، ولم يقل : كاد وأخواتها مثلاً كما قال : كان وأخواتها ، لأن (كاد) هنا ليست أم الباب ؛ لأنها لا تختص بحكم دون أخواتها ، وإنما لم يذكر هـٰذه الأفعال في (باب كان) وأفردها هنا بفصل ؛ لاختصاص هـٰذه الأفعال بأمور عن كان وأخواتها ؛ منها : أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً دائماً أو غالباً ، ومنها : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ؛ لكونها ضعيفة بخلاف (باب كان) ، والمقاربةُ : مصدرُ قارَب الصادِرِ مِن واحد ؛ كسَافَر ، وليستْ للمفاعلة . انتهىٰ « حمدون » .

(. . **فهي**) باعتبار معانيها (**ثلاثة أقسام**) لا رابع لها بالاستقراء : القسم الأول : (**ما وضع للدلالة**) بتثليث الدال ، قال اللقاني : (فيه تجوز ، والحقيقة ما وُضع لقرب الخبر ؛ لأن الدلالة عارضٌ للمُوضَعِ لا موضوعٌ له) انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**علىٰ قرب الخبر**) للمسمىٰ باسمها ، ومعنىٰ قوله : (**فأما أفعال المقاربة**) أي : وأما الأفعال الدالة بعضُ أنواعها علىٰ قرب حصول الخبر ودُنُوِّه للمسمىٰ باسمها . . فالمقاربة مفاعلة ليسَتْ علىٰ بابها ، ولـٰكن المرادُ هنا : أَصْلُ الفعل وهو

القربُ ؛ لأنها مصدرُ قارب الشيءُ يُقاربُه قِراباً ومقاربة إذا دنَا منه ، وتسميةُ أفعالِ هـٰذا الباب كلِّها أفعالَ المقاربة : من باب التغليب ؛ كالقمرين للشمس والقمر ؛ لأنَّ بعضَها للرَّجاءِ ، وبعضَها للشروع كما يفيده قولُ المصنف : (فهي ثلاثة أقسام. . .) إلخ ، وقد حدَّها ابنُ الحاجب في « الكافية » بما يفيد اشتراكها في إفادة المقاربة فقال : (أفعال المقاربة ما وضع لِدُنُو الخبر ؛ رجاءً ، أو حصولاً ، أو أَخْذاً فيه ؛ فالدالُّ منها على الرجاء موضوعٌ لمقاربة الخبر علىٰ سبيلِ الرجاء والطمعِ في حصوله ، نحو : عسى الله أَنْ يَشفِيَ مريضَك ، تُريد أَنَّ قُرْبَ شفائه مرجوٌّ مِن عند الله تعالىٰ مطموعٌ فيه ، والدالُّ منها على المقاربة موضوع لمقاربةِ الخبر علىٰ سبيل وُجود القُرب وحصولهِ لا علىٰ رجائه ، نحو : كَادت الشمسُ تغربُ ، تريد أنَّ قُرْبَهَا من الغروب قد حَصَل ، والدالُّ منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر علىٰ سبيل الأخذ فيه ، تقول : طَفِقَ الثَّلْجُ يَذُوبُ ، إذا قلْتَ ذلك في حالِ أَخذِه في السَّيَلان عند طلوع الشمس عليه ؛ فالكُلُّ من أفعَال هـٰذا الباب بهـٰذا التقرير مِنْ بابٍ واحد باعتبارِ أصلِ المقاربة ، فلا حاجة حينئذٍ لجعلِ إطلاقِ لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ، ولا مِن بابِ تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر . انتهىٰ « كواكب » .

قولُه : (فهي) باعتبار معانيها (ثلاثةُ أقسام) لا رابعَ لها بدليل الاستقراء ، والمذكُور هنا أحد عشر فعلاً ؛ الأولُ من الأقسام الثلاثة : (**ما وُضع للدلالة**) أي : ليَدُلَّ (**علىٰ قرب الخبر**) علىٰ أنه قريبُ الحصول ، فنحو قولك :

كاد زيد يخرج ، معناه : إثبات مقاربة الخروج ؛ وإن لم يخرج. . فهو غير دال علىٰ نفي الخروج .

وهو كاد ، وكرب ، وأوشك .

وما وضع للدلالة علىٰ رجاء الخبر وهو عسىٰ ، وحرىٰ ،

(**وهو**) أي : هٰذا القسم الدال علىٰ قرب الخبر ألفاظ كثيرة ، ذكر المصنف منها ثلاثة فقط ، زاد عليها في « التسهيل » (أَدْلَىٰ) وفي بعض نسخه (أَلَمَّ) (**كاد**) قال الدماميني : (وهي أشهر أفعال المقاربة ، وتتصرف تصرف الأفعال) ، فيقال : كاد يكاد من باب (خاف) ، ويكود من باب (قال) كيداً ، وكوداً ، ومكاداً ، ومكادةً فهو كائد .

(**وكرب**) بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح كما قال الدماميني ، يقال : كرب كروباً فهو كارب .

(**وأوشك**) هو في الأصل بمعنىٰ أسرع ، وتستعمل كذلك فيقال : أوشك فلان في السير ؛ أي : أسرع فيه ، وتتصرف فيقال : أوشك يوشك فهو موشك ، وأَوْشِكْ يا زيْد ، وهو أَوْشَكُ منه .

(**و**) القسم الثاني : (**ما وضع للدلالة علىٰ رجاء الخبر**) أي : علىٰ رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر ، سواء رجا حصوله عن قرب أو بُعْدٍ (**وهو**) أي : هٰذا القسم ثلاثة : (**عسىٰ**) بفتح السين ؛ كقضىٰ ، وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم نحو : عسِيتُ وعسِينَا ، أو ضمير مخاطب نحو : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ ، والمشهور في كتب اللغة : أنها فعل جامد ، فلا يأتي منها إلا الماضي ، وأما قولهم عسا يعسو عسواً من باب (غزا) . . فهو بمعنىٰ صَلُب .

(**وحرىٰ**) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في « الفواكه » ، و« التصريح » وغيرهما من كتب المتأخرين وفي « الرضي » : قد تستعمل حَرِيَ زيد أن يفعل ، كذا بكسر الراء استعمالَ عسىٰ بلفظ الماضي فقط ، ومعناه : صار حرياً ؛ أي : خليقاً

واخلولق .

وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو : طفق ، وعلق ، وأنشأ ، وأخذ ، وجعل ، ....

وجديراً ، وكلام « القاموس » يفيد أنها تستعمل ؛ كرضىٰ ورمىٰ ؛ أي : بفتح الراء وكسرها .

(**واخلولق**) بفتح اللامين وخاء وقاف معجمتين .

(**و**) القسم الثالث : هو (**ما وضع للدلالة على الشروع**) أي : علىٰ شروع الاسم في الخبر (**وهو**) أي : هـٰذا القسم (**كثير**) في كلامهم ، وقد أنهاها بعضهم إلىٰ نيف وعشرين فعلاً ، ذكر المصنف منها خمسة (**نحو : طفق**) بفتح الفاء وكسرها ، وفي « التوضيح » حكى الأخفش : أنه من بابي (ضرب وعلم) وحكىٰ مصدر طفق بالفتح طفوقاً ، ومصدر طفق بالكسر طفقاً ، والمشهور : أنها لا تتصرف ؛ كعسىٰ .

(**وعلق**) بكسر اللام قال الدماميني : (وهي غريبة) ومن شواهد استعمالها قول الشاعر من (بحر الوافر) ولم أر اسم قائله :

أرَاكَ عَلِقْـتَ تَظْلِـمُ مَـنْ أجَـرْنَـا ... وظلــم الجــارِ إذلال المجيــر

(**وأنشأ**) بإهمازِ أوله وآخره نحو : أنشأ السائق يَحْدُو الإبلَ .

(**وأخذ**) كقوله :

فـأخـذتُ أسـأل والـرُّسـومُ تُجِيبُنـي ... وبــالاعتبــارِ إجــابــةٌ وســؤالُ

(**أخذت**) بمعنىٰ شرعت وهو الشاهد ، (**والرسوم**) جمع رَسمٍ : وهو ما كان لاصِقاً بالأرض من آثارها ؛ كالرمادِ ونحوِه .

(**وجعل**) بفتح عينه ، وفي « القاموس » : جَعلَ يفعل كذا ، وزاد ابن مالك :

وهٰذه الأفعال تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ،

(قام) كقام زيدٌ يَنْظِمُ ، و(هب) كقوله :

هبَبْتُ أَلُومُ القَلبَ في طاعةِ الهوىٰ فَلَجَّ كـأنّـيَ كُنـتُ بـاللـومِ مُغـرِيَـا

وينبغي عَدُّ (شرع) وزاد الرضي (أَقْبلَ) و (قَرَب) وفي « الشذور » (هَلْهَلَ) كقوله :

وَطِئْنـا دِيَـارَ المُعتَـدِيـنَ فهَلْهَلَـتْ نفُـوسُهـم قَبْـلَ الإمَـاتَـةِ تَـزْهَـقُ

قال في « النكت » : (ولم أقف عليه لغيره) انتهىٰ « خضري » .

قال في « شرح الشذور » : (وهٰذان الفعلان أَغْرَبُ أفعال الشروع ، وطَفِقَ أشهرها ، ووقعَتْ في التنزيلِ في موضعين أحدهما : قوله : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ ، والثاني : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ .

(**وهٰذه الأفعال**) المذكورةُ من أفعال هٰذا الباب المترجمُ لها بـ(أفعال المقاربة) (**تعمل عمل كان**) وأخواتها ، وتُسمىٰ : نواسخَ ونَواقِصَ أيضاً (**فترفع المبتدأ وتنصب الخبر**) على المشهور ، وإنما أفردت بباب ؛ لاختصاص خبرها بأحكام ليستْ لخبرِ (كان) كما مر .

ومن أحكام هٰذه الأفعال : أن اسمها لا يَخْلُو غالباً من اختصاصه ؛ إما بتعريفٍ نحو : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ ، أو بوصفٍ : نحو عسىٰ سائرٌ ذو حاجة أن يفْتحَ اللهُ عليه ، وقد يأتي نكرةً محضةً غَيْرَ مخصَّصة كقوله من (بحر الطويل) ولم أر اسمَ قائله :

عســىٰ فــرجٌ يــأتِـي بــه اللهُ إنــه لــه كــل يــوم فــي خليقتِـه أَمـرُ

وقَبلهُ :

إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلاً مضارعاً ،

عليك إذا ضاقت أمورُك والْتوَتْ　　بصَبرٍ فإن الضِّيقَ مفتاحه الصبرُ
ولا تشكــون إلا إلــى الله وحــده　　فمن عنده تأتي الفوائد والبشرُ
عســىٰ فــرجٌ يــأتــي بــه اللهُ إنــه　　لــه كــلَّ يــوم فــي خليقتـه أمــرُ

وبعده :

إذا لاح عُسْــرٌ فَــارْجُ يســراً فــإنــه　　قضَــى اللهُ أنَّ العُسْــرَ يَعقُبــهُ يُسْــرُ

والشاهد : في قوله : (عسىٰ فرج يأتي به الله) حيث أتىٰ باسم عسىٰ نكرة محضة ، و(إلا أنَّ خبرها) يختص بأمور منها : أنه قد يُحذف ؛ كقول عنترة :

همَمْـتُ ولــم أَفْعَــلْ وكــدتُ ولَيتنِـي　　تَـركْـتُ علَـىٰ عثمـان تَبكِـي حـلاَئِلُـهْ

والشاهد فيه : في قوله : (وكدت) حيث حذَفَ خبر كاد ؛ أي : كدت وقاربْتُ أفعلُ .

ومنها : أنه (يجب أن يكون فعلاً مضارعاً) أي : جملةً فعلية مضارعية رافعة لضمير اسمها لا الظاهر ولو سببياً في غير عسىٰ ؛ مقرونةً بـ(أن) المصدرية في (حرىٰ واخْلَولق) ، وإنما اشترط كونها فعلية ؛ لتدل على الحدثِ ، وشذَّ مجيءُ خبرها جملةً اسمية بَعْدَ جعل ؛ كقوله :

وقــد جعَلَــتْ قلــوصُ بنـي سُهيـل　　مِــن الأكــوارِ مَــرْتَعُهــا قــريــبُ

(فالقلوص) بفتح القاف ؛ الشابة من النوق ؛ اسم جعل (ومرتعها قريب) جملة اسمية خبر جعل ، وأصلها يقرب مرتعها من الأكوار ؛ فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية ، قاله الموضح في « شرح الشواهد » ، و(من الأكوار) متعلق بـ(قريب) ، والأكوار : جمع كور بضم الكاف ؛ وهو الرحل بأدواته ، والمرتع :

مؤخراً عنها رافعاً لضمير اسمها غالباً ، ....

مكان الرتوع والرعي ، والمعنىٰ : أن هـٰذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الأكوار ؛ بل رتعت بالقرب منها ، وإنما اشترط كونها مضارعاً لتدل على الحال أو الاستقبال ، وشذ في (جعل) قول ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما : (فجعل الرجل لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً) ، فـ(أرسل) : خبر جعل وهو فعل ماض ، وإنما اشترط كونها رافعة لضمير الاسم الذي لهـٰذه الأفعال نحو : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ ، لأن أفعال هـٰذا الباب إنما جاءت لتدل علىٰ أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل ، أو شرع فيه لا غيره ، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك ، وإنما اشترط كونها مقرونة بـ(أن) المصدرية في (حرىٰ واخلولق) ، لأن الفعل المترجىٰ وقوعه قد يتراخىٰ حصوله فاحتيج إلىٰ أن المشعرة بالاستقبال . انتهىٰ من « التصريح » بالتقاط .

ومنها : أنه يجب أن يكون خبرها (مؤخراً عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها ، وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها ، وهو مذهب المبرد ، وصححه ابن عصفور .

ومنها : أنه يجب في خبرها أن يكون (رافعاً لضمير اسمها غالباً) أي : عاملاً فيه الرفع علىٰ أنه فاعله أو نائبه ، وذلك أنها إنما جيء بها لتدل علىٰ شروعِ اسمها في الخبر أو قُرْبِهِ منه ، أو تَرَجِّي حصولهِ كما مر ، فلا بد فيه من ضمير يعود عليه غالباً ؛ أي : إن وجوب رفع خبرها لضمير اسمها إنما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هـٰذا الباب ، وإلا . . فيجوز في خبر (عسىٰ) خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلىٰ ضمير يعود على اسمها ؛ كقول الفرزدق حين هَرَب من الحجاج :

وماذا عَسَى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوَزنا حَفِيرَ زياد

ويجب اقترانه بـ(أن) إن كان الفعل حرىٰ واخلولق نحو : حرىٰ زيد أن يقوم ، واخلولقت السماء أن تمطر ،

برفع (جهده) علىٰ أنه فاعل (يبلغ) مضاف إلى الضمير العائد على اسم عسىٰ ، قال الفاكهي : (وعنه احترز المؤلف بقوله : « غالباً ») انتهىٰ .

وقد يتوهم عودُ قوله : (غالباً) للشروط الأربعة الفعلية ، والمضارعية ، والتأخير ، والرفع للضمير ، وليس كذلك ؛ بل الواقع علىٰ خلاف الشروطِ الثلاثةِ الأُوَلِ شاذ ، والواقعُ علىٰ خلاف الشرط الرابع مسموع بكثرة فليس بشاذ . انتهىٰ « كواكب » .

(و) منها : أنه (**يجب اقترانه**) أي : اقتران خبر أفعال هـٰذا الباب (**بـ« أن »**) المصدرية (**إن كان الفعل حرىٰ واخلولق**) لأن الفعل المرجو وقوعه يتراخىٰ حصولُه ، فاحتيجَ إلىٰ أَن المشعِرَة بالاستقبال كما ذكرناه آنفاً نقلاً عن « التصريح » .

(**نحو : حرىٰ زيد أن يقوم**) فلاَ يجوز : حرىٰ زيد يقوم ؛ للعلة المذكورة ، **وإعرابه** : (حرىٰ) : فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان (زيد) : اسمها مرفوع (أن) : حرف نصب ومصدر (يقوم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ كونه خبر (حرىٰ) تقديره : قارب زيد القيام .

(**واخلولقت السماء أن تمطر**) بفتح التاء وضمها ؛ لأنه يقال : مطرَتْ وأمطرَت ، فلا يجوز أن يقال : اخلولقت السماء تمطر بحذف (أن) ، **وإعرابه** : (اخلولق) : فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ، والتاء علامةُ تأنيث اسمها (السماء) : اسمها مرفوع (أن) : حرف نصب ومصدر (تمطر) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر

ويجب تجرده من (أن) بعد أفعال الشروع نحو : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ﴾ ، والأكثر في عسىٰ وأوشك الاقتران بـ(أن)

منصوب علىٰ أنه خبر (اخلولق) تقديره : قاربت السماء الإمطارَ ، وسيأتي في إعراب مثال (عسى) البحث عن الإخبار عنها بهـٰذا المصدر إن شاء الله تعالىٰ .

(و) منها : أنه (يجب تجرُّدُه) أي : تجردُ الخبر (من « أن ») المصدرية (بعد أفعالِ الشروع) لأنها للحال ، وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تنافٍ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ﴾) أي : شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ليستترا به ، ولا تقول في غير القرآن : وطفقا أن يخصفا عليهما ، وإعرابه : (طفق) : فعل ماض من أفعال الشروع تعمل عمل كان ، والألف ضمير للمثنى الغائب في محل الرفع اسمها (يخصفان) : فعل وفاعل مرفوع بثبات النون (عليهما) : متعلق به ، وجملة (يخصفان) في محل النصب خبر (طفق) ، وتقول : أخذ يقول وجعل ينشد ، ولا تقول : أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد .

(والأكثر) أي : الأغلب في كلامهم (في) خبر (عسىٰ وأوشك الاقتران بـ« أن ») المصدرية ، وإنما كان الأكثر في خبر عسى الاقتران ؛ لأن المترجىٰ مستقبل فيناسبه (أن) لاستقبالها ، ومِن ثَمَّ خص الجمهور عدمها بالشعر ، ويحتاج في صحة الإخبار بها عن الذات إلىٰ تأويل ؛ كالمصدر الصريح ؛ أي : عسىٰ زيدٌ ذا أن يقوم ، أو عسىٰ حال زيد أن يقوم ، لـٰكن قال السيد : (المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل نحو : زيد ؛ إما أن يقول خيراً أو يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل ، والنسبة بخلاف الصريح . انتهىٰ « خضري » .

وأما (أوشك).. فإنما يَغْلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي أختاً لعسىٰ فحُملت عليها ، والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته : أنَّ (أوشك) من قسم عسى الذي هو للرجاء ، والدليل علىٰ ذلك أنك تقول : عسىٰ زيد أن يحجَّ ،

نحو : ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام : « يوشك أن يقع فيه » ،

ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : كاد زيد يحجُّ إلا وقد أشرف عليه . انتهىٰ « تصريح » .

مثال عسىٰ (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾) أي بالنصرِ لنبيه بإظهار دينه ، وإعرابه : (عسىٰ) : فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عملَ كان (الله) : اسمها مرفوع (أَنْ) : حرفُ نصب ومصدر (يأتي) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، وجملة (أن) مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ أنه خبر (عسىٰ) تقديره : قارب الله الإتيان بالفتح ؛ هـٰذا مذهب الجمهور ، ولا يخفىٰ أن الحدث يكون خبراً عن الجثة ، فلا بد حينئذ من تقدير مضاف ؛ إما في الاسم ؛ أي : عسىٰ حال زيد أن يخرج ، أو في الخبر ؛ أي : عسىٰ زيد صاحب أن يخرج ، كما مر آنفاً نقلاً عن « الخضري » انتهىٰ .

وقد حقق ابن عصفور : أن (أن) هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنما جيء بها لتدل علىٰ أنَّ في الفعل تراخياً ، وقد جزم بعضهم بما قاله ابن عصفور . انتهىٰ « يس على التصريح » .

(و) نحوُ (قوله عليه الصلاة والسلام) : « من حام حول الحمىٰ (. . يوشك أن يقع فيه ») ، وإعرابه : (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل الرفع مبتدأ ، وجملة فعل الشرط خبره (حام) : فعل ماض في محل الجزم بـ(من) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (حول الحمىٰ) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(حام) ، (يوشك) : فعل مضارع مجزوم بـ(من) علىٰ كونه جواباً لها ،

والأكثر في كاد وكرب تجرده من (أن) نحو : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ وقول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوشاة هند غضوب

وعلامة جزمه سكون آخره ، وهي فعل من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (يقع) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، و(فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(يقع) ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ كونه خبراً لـ(أوشك) تقديره : من حام حول الحمىٰ . . قارب الوقوع فيه .

(**والأكثر**) أي : الأغلب (**في**) خبر (**كاد وكرب تجرده من « أن »**) لأنهما يدلان علىٰ شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه ، ولم يناسب اقتران خبرها بـ(أن) غالباً ، واقترانه بها قليل فليس بكثير ؛ نظراً إلىٰ أصلهما . انتهىٰ « تصريح » .

مثال كاد (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾) ، وإعرابه : الواو : واو الحال (ما) : نافية ، والجملة بعدها في محل النصب حال من واو (فذبحوها) ، (كاد) : فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل الرفع اسمها يفعلون الذبح الذي أمروا به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب خبر (كاد) .

(و) مثال تجرد خبر (كرب) من أن (**قول الشاعر**) من (بحر الخفيف) ، قال الأخفش : قائله : كَلْحبَةُ اليَرْبُوعي ، وقيل : رجلٌ مِن طيء ولم يُعيِّنُوهُ :

(كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جوَاه يَذُوبُ   حِين قال الوُشاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ)

و(الجوىٰ) بالقصر الحَرقة وشدةُ الوجد من عشق أو حزن ، و(الذَّوَبانُ) الاضمحلال ، و(الوشاة) جمع واش مِنْ وَشَىٰ إذا نمَّ عليه ، و(غضوب) فعول بمعنىٰ فاعل ؛ كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والمعنىٰ : كاد القلبُ يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون : محبوبتك هند غضوب عليك . انتهىٰ « تصريح » .

والشاهد فيه قوله : (يذوب) حيث أتىٰ بخبر (كرب) فعلاً مجرداً من أن المصدرية ، وإعرابه : (كرب) : فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان (القلب) : اسمها مرفوع (من) : حرف جر (جوىٰ) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ؛ لأنه اسم مقصور ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بما بعده (يذوب) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على (القلب) ، والجملة الفعلية في محل النصب خبر (كرب) ، (حين) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(يذوب) ، (قال الوشاة) : فعل وفاعل ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ(حين) ، (هند غضوب) : مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول قال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**وأما أفعال المقاربة . . فهي ثلاثة أقسام**) : الواو : عاطفة أو مستأنفة (أما) : حرف شرط (أفعال) : مبتدأ ومضاف (المقاربة) : مضاف إليه (فهي) : الفاء رابطة لجواب (أما) ، (هي) : ضمير فصل (ثلاثة أقسام) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأما كان وأخواتها) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**ما وضع للدلالة علىٰ قرب الخبر**) : (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع بدل من (ثلاثة) بدل تفصيل من مجمل ، أو خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : أحدها ما وُضِعَ (وُضِعَ) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلةٌ لـ(ما) الموصولة للدلالة ، جار ومجرور متعلق بـ(وضع) ، (علىٰ قرب الخبر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(الدلالة) .

(**وهو كاد ، وكرب ، وأوشك**) : الواو : اعتراضية (هو) : مبتدأ (كاد) وما عطف : خبر المبتدأ محكي ، (وكرب وأوشك) : معطوفان علىٰ (كاد) ، والجملة الاسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، أو مستأنفة .

(**وما وضع للدلالة علىٰ رجاء الخبر**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف علىٰ ما في قوله : (ما وضع للدلالة علىٰ قرب الخبر) علىٰ

كونها بدلاً من (ثلاثة) بدل بعض من كل (وضع) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة (للدلالة) : جار ومجرور متعلق بـ(وضع) ، (علىٰ رجاء الخبر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(الدلالة) .

(وهو عسىٰ ، وحرىٰ ، واخلولق) : الواو : اعتراضية أو مستأنفة (هو) : مبتدأ (عسىٰ) : خبر محكي (وحرىٰ واخلولق) معطوفان محكيان علىٰ عسىٰ ، والجملة الاسمية اعتراضية ، أو مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وما وضع للدلالة على الشروع) : والواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف علىٰ ما في قوله : (ما وضع للدلالة علىٰ قرب الخبر) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) ، (وضع) : فعل ماض ونائب فاعله مستتر ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة (للدلالة) : متعلق بـ(وضع) ، (على الشروع) : متعلق بـ(الدلالة) .

(وهو كثير) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة **(نحو : طفق ، وعلق ، وأنشأ ، وأخذ ، وجعل)** : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (طفق) : مضاف إليه محكي (وعلق ، وأنشأ ، وأخذ ، وجعل) : معطوفات محكيات علىٰ (طفق) مجرورات بكسرة مقدرة .

(وهٰذه الأفعال تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) : الواو : استئنافية (هٰذه) : مبتدأ (الأفعال) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل (تعمل) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً يعود على الأفعال تقديره : (هي) (عمل) : منصوب على المفعولية المطلقة (عمل) : مضاف (كان) : مضاف

إليه محكي ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً (فترفع) : الفاء : عاطفة تفريعية (ترفع) : فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره : (هي) يعود على (الأفعال) ، (المبتدأ) : مفعول به ، والجملة الفعلية معطوفة مفرعة علىٰ جملة (تعمل عمل كان) ، (وتنصب الخبر) : فعل وفاعله مستتر ومفعول به معطوفة علىٰ جملة (ترفع) .

(إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها رافعاً لضمير اسمها غالباً) : (إلا) : أداة استثناء بمعنىٰ لـٰكن الاستدراكية ، مبنية على السكون ، رفع به ما يتوهم من قوله : (تعمل عمل كان) من كون خبرها اسماً مفرداً صريحاً ؛ كخبر كان (أن) : حرف نصب ومصدر وتوكيد (خبرها) : اسمُها ومضاف إليه (يجب) : فعل مضارع مرفوع (أن) : حرف مصدر (يكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) واسمها ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (خبرها) ، (فعلاً) : خبر (يكون) منصوب (مضارعاً) : صفة أولىٰ لـ(فعلاً) ، (مؤخراً) : صفة ثانية لـ(فعلاً) ، (عنها) : متعلق بـ(مؤخراً) ، (رافعاً) : صفة ثالثة لـ(فعلاً) ، (لضمير اسمها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(رافعاً) ، (غالباً) : منصوب بنزع الخافض ، وهو راجع إلىٰ جميع الشروط الأربعة ، وجملة (أن) المصدرية في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(يجب) تقديره : لـٰكن يجب كون خبرها فعلاً مضارعاً مؤخراً . . . إلخ ، وجملة (يجب) من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر (أن) ولـٰكنه خَبَر سببي تقديره : لـٰكن (أن) خبرها واجب كونهُ فعلاً مضارعاً . . . إلخ ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : لـٰكن وجوبُ كون خبرها فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها . . . إلخ ، حاصلٌ ، والجملة الاستدراكية مستأنفة .

(**ويجب اقترانه بأن إن كان الفعل حرىٰ واخلولق**) : الواو : عاطفة (يجب) : فعل مضارع مرفوع (اقترانه) : فاعله ومضاف إليه (بأن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(اقترانه) ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (يجب أن يكون فعلاً مضارعاً) علىٰ كونها خبر (أن) المشددة (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (الفعل) : اسم كان مرفوع (حرىٰ) : خبر محكي ، (واخلولق) : معطوف علىٰ (حرىٰ) وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن كان الفعل حرىٰ واخلولق . . يجب اقترانه بـ(أن) المصدرية ، وجملة (إن) الشرطية مستأنفة .

(**نحو : حرىٰ زيد أن يقوم ، واخلولقت السماء أن تمطر**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (حرىٰ زيد أن يقوم) : مضاف إليه ، (واخلولقت السماء) : معطوف محكي علىٰ (حرىٰ زيد أن يقوم) .

(**ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع**) : الواو : عاطفة (يجب تجرده) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (يجب أن يكون فعلاً مضارعاً) علىٰ كونها خبراً لـ(أن) ، (من أن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(تجرده) ، (بعد أفعال الشروع) : (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف (أفعال) : مضاف إليه (أفعال) : مضاف (الشروع) : مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من ضمير تجرده العائد إلى الخبر تقديره : يجب تجرده عن أن حالة كون ذلك الخبر واقعاً بعد أفعال الشروع .

(**نحو** : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ﴾) (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (وطفقا يخصفان عليهما) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف (عليهما) .

(**والأكثر في عسىٰ وأوشك الاقتران بأن**) : الواو : استئنافية (الأكثر) : مبتدأ (في عسىٰ) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(الأكثر) ، (وأوشك) : الواو : عاطفة (أوشك) : معطوف محكي علىٰ عسى (الاقتران) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بأن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(الاقتران) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وقوله**) : بالجر معطوف علىٰ قوله : (عسى الله أن يأتي بالفتح) علىٰ كونه مضافاً إليه تقديره : ونحو قوله ، (**عليه**) : جار ومجرور خبر مقدم (**الصلاة**) مبتدأ مؤخر (**والسلام**) : معطوف على (الصلاة) ، والجملة الاسمية جملة دعائية لا محل لها من الإعراب ، (**يوشك أن يقع فيه**) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (فيه) .

(**والأكثر في كاد وكرب تجرده من أن**) : الواو : عاطفة (الأكثر) : مبتدأ (في كاد) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(الأكثر) ، (وكرب) : معطوف محكي علىٰ (كاد) ، (تجرده) : خبر المبتدأ ومضاف إليه ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والأكثر في عسىٰ) ، (من أن) : جار ومجرور محكي متعلق

بـ(تجرده) ، (نحو : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (وما كادوا يفعلون) : مضاف إليه محكي .

(**وقول الشاعر**) : بالجر معطوف على المثال الذي قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (قول) : مضاف (الشاعر) : مضاف إليه ؛ أي : ونحو قول الشاعر :

(كـرب القلـب مـن جـواه يـذوب حيـن قـال الـوشـاة هـنـد غضـوب)

(كرب القلب. . .) إلىٰ آخر البيت : مقول محكي لـ(قول الشاعر) ، والمقول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ باء (غضوب) .

[ش] : (**فصل : وأما أفعال المقاربة**) مصدر قارب ، وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تأتي بمعنىٰ أصل الفعل ، وهو المراد هنا (. . **فهي**) باعتبار معانيها (**ثلاثة أقسام : ما وضع للدلالة علىٰ قرب الخبر**) للمسمىٰ باسمها (**وهو**) ثلاثة (**كاد ، وكرب**) بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح (**وأوشك ، وما وضع للدلالة علىٰ رجاء الخبر**) أي : رجاء المتكلم الخبر ؛ أي : حصول مضمونه ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) : أي : هـٰذا فصل معقود في بيان أحكام أفعال المقاربة ، وهـٰذه التسمية من قبيل التغليب ؛ كالعمرين والقمرين كما مر في « التتمة » .

قوله : (**وأما أفعال المقاربة**) معطوف علىٰ قوله : (فأما كان وأخواتها) ، والمقاربة (**مصدر**) قياسي لـ(**قارب**) الذي كان من باب (فاعل) الرباعي ، وهو من مزيد الثلاثي وبناؤه للمشاركة ، وأما (فعال) . . فمصدر سماعي له (**وصيغة فاعل بفتح ثالثه**) أي : وزنه (**قد تأتي بمعنىٰ أَصْلِ الفعل**) الذي هو الثلاثي فلا تفيد المشاركةَ (**وهو**) أي : المعنى الأصليُّ الذي هو القُرْبُ هو (**المرادُ هنا**) أي : في لفظ المقاربة لا المشاركة ؛ لأن معناها أفعال تدلُّ علىٰ قرب مضمون الخبر لاسمها .

(. . **فهي**) أي : هـٰذه الأفعال (**باعتبار معانيها**) ومضمونها لا باعتبار شروطها كما سيأتي (**ثلاثة أقسام**) لا رابعَ لها بدليل الاستقراء : أحدها : (**ما وضع للدلالة علىٰ قرب**) مضمون (**الخبر للمسمىٰ باسمها**) أي: للذات التي سُميت بلفظ اسمها .

(**وهو**) أي : هـٰذا القسم (**ثلاثة**) ألفاظ (**كاد ، وكرب بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح وأوشك** ، و) ثانيها (**ما وضع للدلالة علىٰ رجاء**) حصول مضمون (**الخبر**) لاسمها (**أي : رجاء المتكلم الخبر ؛ أي : حصولَ مضمونه**) ومعناه

سواء رجاه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضاً (عسىٰ وحرىٰ) بفتح الحاء والراء المهملتين (واخلولـق ، وما وضع للدلالة على الشروع) أي : علىٰ شروع الاسم في . . . .

لاسمها (سواء) في تسميتها أفعال الرجاء (رَجَاهُ) أي : رجَا المتكلمُ حصولَ الخبر لاسمها (عن قرب) أي : في زمن قريب نَحْوُ : عسى الله أن يَشْفِيَ مريضي ؛ أي : قُرْبُ شفاءِ مرضه مرجوٌّ من الله سبحانه (أَوْ بُعْدٍ) أي : أَوْ رجاه في زمنٍ بعيد ؛ كقول الفقير : عسى الله أن أَحُجَّ ؛ أي : حجي مرجوٌّ في زمن بعيد إذا اكتسَبْتُ مالاً ، قال الدنوشري : (الرجاءُ : الطمعُ في المحبوب ، والإشفاق : الخوفُ من المكروه ، وإطلاقُ الرجاء على الإشفاق مِن مجاز التغليب) انتهىٰ « يس على التصريح » .

(وهو) أي : هـٰذا القِسمُ (ثلاثةٌ) أفعال (أيضاً) أي : كما أن القسم الأول ثلاثةٌ ؛ وهي (عسىٰ) بفتح السين ؛ كسَعَىٰ ، وقد تكسر سينهُ إذا اتصلَ بها ضميرُ متكلم أو مخاطب ، والمشهورُ في كتب العربية : أنها فعل جامد ، قال الخَبِيصي : (أي : لا يأتي منه مضارعٌ ، ولا أمرٌ ، ولا نَهيٌ ، ولا اسمُ فاعل ؛ لتضمنها معنى الإنشـاء ومشـابهتِها بـذلـك الحَـرْفَ ؛ أي : إنشـاءَ الطمـع والـرجـاء ؛ كلعـل ، والإنشاءاتُ في الأغلب من معاني الحروف ، والحروف لا يتصرف فيها ، وكذا ما شابهها في الجمود) .

(وحرىٰ بفتح الحاء والراء المهملتين) نص عليها ابن طريف في « كتاب الأفعال » ، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في « لُمْحتِه » انتهىٰ « تصريح » .

(واخلولق) علىٰ وزن (افعوعل) كاعشوشب المكان إذا صار ذا عشب .

(و) ثالثها : (ما وضع للدلالة على الشروع ؛ أي : علىٰ شروع الاسم في

الخبر (وهو كثير) وقد أنهاه بعضهم إلىٰ نيف وعشرين فعلاً (نحو : طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق ، وأنشأ ، وأخذ ، وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه ؛ كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا

الخبر) أي : علىٰ شروع المسمىٰ باسمها في خبرها **(وهو)** أي : هـٰذا القسم **(كثير)** في كلامهم **(وقد أنهاه)** أي : أوصل عدد هـٰذا القسم **(بعضهم إلىٰ نيف وعشرين فعلاً)** أي : إلىٰ زيادة علىٰ عشرين **(نحو : طفق بفتح الفاء)** من باب (ضرب يضرب) **(وكسرها)** من باب (علم يعلم) ومصدر طفَقَ بالفتح طفُوق ، ومصدرُ طفِق بالكسر طفَقاً ، والمشهور : أنها لا تتصرف ؛ كعسىٰ ، قال الدماميني : (وحكىٰ أيضاً طَبِقَ بكسر الباء الموحدة) **(وعلق)** بكسر اللام علىٰ وزن (علم) وهي لغة غريبة مستعملة في أشعار العرب ؛ كقوله :

أراكَ عَلِقْتَ تَظلِمُ مَنْ أجَرْنَا وظُلْمُ الجارِ إذلالُ المُجيرِ

(وأنشأ) بإهماز أوله وآخره نحو : أنشأ السائق يحدو .

(وأخذ) نحو : أخذ زيد يفتي .

(وجعل) بفتح عينه نحو : جعل زيد يقرأ القرآن .

والفاء في قوله : **(فتسميتُها)** فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أفعال هـٰذا الباب ثلاثة أنواع : أفعال المقاربة ، وأفعال الرجاء ، وأفعال الشروع . . فأقول لك : تسمية هـٰذه الأفعال **(بما قاله)** المصنف بقوله : (وأما أفعال المقاربة) **(مجاز)** مرسل أي : تسمية مجازية **(من تسمية الشيء باسم جزئه)** علاقتُها الكلية الجزئية **(كتسميتهم)** أي : نظير تسمية الناس **(الكلام)** المشتمل على المسند والمسند إليه **(بـ)** اسم **(الكلمة)** أي : التي هي قول مفرد وضع لمعنىً في نحو قولهم : (لا إلـٰه إلا الله) كلمة الإخلاص **(كذا)**

قيل ، والظاهر : أن هٰذا من باب التغليب ؛ كالقمرين والعمرين (**وهٰذه الأفعال**) (**تعمل عمل كان**) وأخواتها (**فترفع المبتدأ وتنصب الخبر**) وإنما أفردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل ؛ لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار إلىٰ ذلك . . . .

أي : مثل ما قاله المصنف من تسمية الكل باسم الجزء (**قيل**) لبعضهم ؛ أي : قاله بعض النحاة .

(**والظاهر**) أي : والقول الظاهر ؛ أي : الراجح الصحيح (**أن هٰذا**) المذكور من تسمية المؤلف أفعال هٰذا الباب بـ(أفعال المقاربة) كائن (**من باب التغليب**) أي : تغليب جزء الشيء علىٰ كله في التسمية ؛ أي : تغليب بعض أنواع أفعال الباب ؛ لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام علىٰ بقية الأنواع ، فلا ترِدُ شهرةُ عسىٰ ؛ لأنها المشهورة فقط من نوعها ، وهو أفعال الرجاء . انتهىٰ « صبان » .

(**كالقمرين**) غَلَّبُوا فيه القمرَ على الشمس (**والعمرين**) غلبوا فيه عمر علىٰ أبي بكر رضي الله تعالىٰ عنهما (**وهٰذه الأفعال**) المذكورة في هٰذا الباب التي سماها المؤلف بـ(أفعال المقاربة) علىٰ سبيل التغليب (**تعمل عمل كان وأخواتها**) وجملة قوله : (**فترفع المبتدأ**) علىٰ أنه اسمها (**وتنصب الخبر**) أي : خبر المبتدأ علىٰ أنه خبر لها جملة مفسرة لقوله : (**تعمل عمل كان**) .

(**وإنما أفردت**) هٰذه الأفعال عن كان وأخواتها مع أنها تعمل عملها (**بالذكر**) أي : بذكرها في فصل مستقل (**مع مساواتها**) أي : مع مساواة هٰذه الأفعال (**لها**) أي : لكان وأخواتها (**في العمل**) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (**لاختصاص خبرها**) أي : انفراده عن خبر كان وأخواتها (**بأحكام**) ستذكر (**ليست**) تلك الأحكام (**لخبر كان وأخواتها كما أشار**) المصنف (**إلىٰ ذلك**) أي : إلى

بقوله : (**إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها**) فلا يجوز تقديمه عليها ؛ لعدم تصرف أكثرها ، وقضية كلامه : جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقاً وهو مذهب المبرد ، والسيرافي ،

اختصاصها بأحكام (**بقوله** : **إلا أن**) أي : لكن أن (**خبرها**) أي : خبر هـٰذه الأفعال (**يجب أن يكون فعلاً**) لا اسماً (**مضارعاً**) لا ماضياً (**مؤخراً عنها**) أي : عن هـٰذه الأفعال ، وإنما وجب كون خبرها فعلاً لا اسماً ؛ لتدل على الحدث ، وإنما وجب كونه مضارعاً ؛ ليدل على الحال والاستقبال ، وقد تقدم بسط الكلام علىٰ هـٰذه الشروط في « التتمة » فراجعها .

(**فلا يجوز تقديمه عليها** ؛ **لـ**) ضعفها بـ(**عدم تصرف أكثرها**) وأغلبها (**وقضية كلامه**) أي : مقتضىٰ كلام المصنف حيث قال مؤخراً عنها ، ولم يذكر كونه مؤخراً عن اسمها (**جواز توسطه**) أي : توسط خبرها (**بينها وبين اسمها مطلقاً**) أي : سواء اقترن الخبر بـ(أن) المصدرية أم لا (**وهو**) أي : جواز توسطه مطلقاً (**مذهب المبرد**) أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ؛ إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني ، وأبي حاتم السجستاني ، كان فصيحاً ، بليغاً ، مفوهاً ، ثقة ، أخبارياً ، علاَّمة ، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ) .

من مؤلفاته : « معاني القرآن » ، و« المقتضب » ، و« الكامل » ، و« المقصور والممدود » ، و« الاشتقاق » ، و« القوافي » ، و« إعراب القرآن » ، و« كتاب الرد علىٰ سيبويه » ، و« شرح شواهد الكتاب » انتهىٰ من « كتاب الحدود » .

(**والسيرافي**) هو الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَان ـ بتقديم الراء ـ القاضي أبو سعيد السيْرَافِيُّ ، ولد بسيراف قَبْلَ (٢٧٠هـ) ومنها ابتدأ طلَب العِلمِ ، وخرج إلىٰ عُمان وتفقَّه بها ، وأقام بالمُعَسْكَر مدةً ، ثم أقام ببغداد إلىٰ أن مات سنة (٣٦٨هـ) .

والفارسي ، ومنعه الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بـ(أن) (**رافعاً لضمير اسمها غالباً**) كما سيأتي ، فعلم أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بمضارع ، ومجيئه علىٰ خلاف ذلك نادر كقوله :

من مؤلفاته : « شرحُ كتاب سيبويه » انتهىٰ من « كتاب الحدود » .

(**و**) أبي علي (**الفارسي**) اسمه : الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، أَخذَ عن الزجاج ، وابنِ السرَّاج ، وتوفي ببغداد سنة (٢٧٧هـ) وتقدَّم البَسْطُ في ترجمته .

(**ومنَعهُ**) أي : مَنَع توسطَ الخبرِ بينها وبين اسمها (**الشلوبينُ**) اسم أعجمي يُقْرَأُ بين الباء والفاء (**فيما**) أي : في تركيبٍ (**اقترَنَ فيه**) أي : في ذلك التركيبِ (**الخبَرُ بـ« أَنْ »**) المصدرية ، واسمُ الشلوبين : هو عُمر بن محمد بن عُمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الإشبيليُّ الأزْدِيُّ ، كان إمامَ عصره في العربية ، كان معناه في لغة الأندلس : الأبيَضَ الأشقرَ ، وُلد سنة (٥٦٢هـ) ومات في العشر الأخير من صفر سنة (٦٤٥هـ) خمس وأربعين وست مئة .

(**رافعاً**) ذلك الخبر (**لضمير**) عائد على (**اسمها غالباً**) أي : في الغالب ، وأكثرِ أحواله ؛ عاملاً فيه الرفع علىٰ أنه فاعله أو نائبه (**كما سيأتي**) في المتن من الأمثلة نحو : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ ، (**فعلم**) من قول المؤلف : (إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلاً مضارعاً . . .) إلخ ، (**أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية**) لتدل على الحدث (**مصدَّرة بمضارع**) لتدلَّ على الحال أو الاستقبال (**ومجيئه**) أي : مجيء خبرها (**علىٰ خلاف ذلك**) المذكور من الشروط : بأن كان مفرداً لا جملةً (**نادر**) أي : قليل في كلامهم وذلك (**كقوله**) كقول الشاعر وهو ثَابِتُ بن جابر بن سفيان ، الملقَّب بـ(تأبَّط شراً) من قصيدة له من (بحر الطويل) :

فـأبـت إلـىٰ فهـم ومـا كـدت آيبـاً
وقوله :
لا تكثـرن إنـي عسيـت صـائمـاً

(فَأُبْتُ إلىٰ فَهْمٍ وما كِدتُ آيِباً) وكَـمْ مِثلِهـا فـارَقْتُهـا وهِـيَ تَصْفِـرُ

(وأبت) بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنىٰ رجعت (وفهم) بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة ، وهو فَهْمُ بن عمرو بن قيس بن عيلان (وما كدت آيباً) أي : راجعاً من سفري ، والجملة حالية من فاعل (أبتُ) ، وهو اسم فاعل من (آبَ يؤوب) إذا رجع من السفر (وكم مثلها) : (كم) : خبرية بمعنىٰ عدد كثير في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون ، و(كم) : مضاف (مثلها) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة فهو مجرور بالمضاف ، وقيل : بـ(من) مقدرة ؛ لأنه تمييز لـ(كم) ، وهو من الأسماء المتوغلة لا يعرف بالإضافة إلى الضمير ، والضمير عائد إلىٰ فهم ؛ لأنه اسم قبيلة ، وجملة (فارقتها) خبر لـ(كَمْ) ، (وهي تصفر) جملة حالية من ضمير (فارقتها) ، وهو من باب (تعب) إذا خلا يقال : صفر المكان إذا خلا من السُّكانِ .

والمعنىٰ : فرجعت إلىٰ هـٰذه القبيلة بعد أن كنت بعيداً عن رجوعي إليها غير مقارب لها ، وكثيرٌ من القبائل المشابهة لها قد فارقتها ، وهي خاوية العمران خالية من السكان ، والشاهد في قوله : (وما كدت آيباً) حيث استعمل خبر (كاد) اسماً مفرداً وهو قليل في كلامهم ، والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً .

(و) كـ(قوله) من (بحر الرجز) :

أكثـرت فـي العَـذلِ مُلِحـاً دَائِمـاً (لا تكْثِرَنْ إني عسيتُ صائمـاً)

قال أبو حيان : (هـٰذا البيت مجهول لم ينسبه الشُرَّاح إلىٰ أحد ، فسقط

وأما ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ . . فالخبر محذوف ؛ أي : فطفق يمسح . . . .

الاحتجاج به) ، وكذا قال عبد الواحد في « بغية الأمل » .

قلت : لو كان الأمر كذلك . . لسقط ، وأما الاحتجاجُ بخمسين بيتاً من « كتاب سيبويه » . . لم يُعْلَم قائلُها . انتهىٰ من « الصبان » .

(أكثرت في العذل) أي : زدت في العتاب ، واللوم ، والتعنيف ، وهو مصدر من عذل مِن بَابي (ضرَبَ وقتَل) ، (مُلِحّاً) بضم الميم وكسر اللام ، وتشديد الحاء المهملة حال مِن التاء في (أكثرت) ، وهو اسم فاعل من الإلحاح ، و(دائماً) صفة لمصدر محذوف واقع مفعولاً مطلقاً لـ(ملِحّاً) أي : زدْتَ في العَذلِ ملِحّاً ؛ أي : مكثراً منه إكثاراً مستمراً لا ينقطعُ (لا تُكثِرَنْ) : (لا) : ناهية جازمة (تكثرن) : فعل مضارع في محل الجزم مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ومتعلَّقه محذوف تقديره : لا تكثرن من العذل (إني) ناصب واسمه (عسَيْتُ) بفتح السين وكسرها ، والفتح أفصح (وصائماً) أي : ممسكاً عن خطابك أو سماع كلامك ، وهو خبر عسىٰ .

والمعنىٰ : قد زدت أيها اللائم في لومك لي مع الإلحاح المستمر ، فكُفَّ عن ذلك ؛ لأني رَجَوْتُ وطمعتُ في الإمساك عن خطابك ، أو عن سماع كلامك ، والشاهد في قوله : (صائماً) حيث استعمل خبَرَ (عسى) اسماً مفرداً وهو قليل نادر ، والكثيرُ أنْ يكون خبرها فعلاً مضارعاً ؛ لأنه يقبل الحال والاستقبال . انتهىٰ شواهد « ابن عقيل » .

(وأما) الاعتراض على الشرط المذكور : بوقوع خبر طفق اسماً مفرداً في قوله تعالىٰ : (﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ بِالسُّوقِ﴾ (. . فـ) يجاب عنه : بأنَّ (الخبر) في الآية فعل مضارع (محذوف) تقديره : (أي : فطفق) سليمان (يمسح) بسوق الخيل

مسحاً ، ويجوز في خبر (عسىٰ) خاصة : أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلىٰ ضمير يعود على اسمها ؛ كقول الفرزدق .

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده

برفع جهده ،

(مسحاً) أي : يَقْطَعُها قطعاً قيل فيه : حذف عامل المصدر المؤكد ، وهو ممنوع عدا ابن مالك ، وأجيب : بأنه ليس بمؤكد ؛ بل نوعي ، لتعلُّق ما بعده به وهو بالسوق ؛ أي : فطفق يَمْسحُ السيف مسحاً كائناً بسوقِ الخيل وأعناقها . انتهىٰ « صبان » .

(ويجوز في خبر « عسىٰ » خاصة) أي : حالة كونها مخصوصة بهـٰذا الحكم من بين أخواتها (**أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلىٰ ضمير يعود على اسمها ؛ كقول الفرزدق**) حين هرب من الحجاج لما توعَّده بالقتل ، واسم الفرزدق : همام بن غالب ، ويكنىٰ : أبا فراس ، وإنما لقب به ؛ لقصره وغلظه ، وقيل : غير ذلك ، والبيت (من الطويل) ، وقد نسبه العيني إلى الفرزدق وليس بصحيح ، ولا هو مروي في شعره ، والصواب أن قائله : أبو عبد الله ياقوتُ بن عبد الله الروميُّ الجنس ، الحَمَوِيُّ المولد ، الملقب بـ(شهاب الدين) صاحبُ المؤلفات العديدة :

(**وماذا عسى الحجَّاجُ يبلغُ جهدُه**) إذا نحن جاوَزنا حَفِيرَ زياد

و(حفير زياد) موضع علىٰ خمس ليال من البصرة ، والشاهد فيه : (يبلغ جهده) بالرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ(عسى) اسماً ظاهراً مضافاً إلىٰ ضمير عائد إلى اسم عسى الذي هو قوله : (الحجاج) وهـٰذا مختص بـ(عسىٰ) وحده دون سائر أخواته (برفع جهده) على الفاعلية ؛ ليبلغ الذي هو خبر (عسىٰ) .

ويروىٰ بنصبه أيضاً على الأصل ، وعنه احترز المؤلف بقوله : غالباً **(ويجب اقترانه)** أي : الخبر **(بأن إن كان الفعل حرىٰ واخلولق**

(ويروىٰ) البيت **(بنصبه)** أي : بنصب (جهده) **(أيضاً)** أي : كما روي برفعه حالة كون نصبه جارياً **(على الأصل)** الذي هو نصبه على المفعولية لـ(يبلغ) انتهىٰ « تصريح » .

وحينئذ لا شاهد لرفعه ؛ أي : لرفع يبلغ ضمير الاسم ، وعائد الموصول محذوف تقديره : أي : يبلغ به ، وقوله : (برفعه) أي : على الفاعلية ، والمفعول ضمير محذوف في (يبلغ) يعود على الموصول هو العائد ، وقوله في البيت : (وماذا) مبتدأ ، و(ذا) ملغاة ، أو اسم موصول ، وعسىٰ . . . إلخ ، علىٰ إضمار القول صلة ؛ لأنَّ الإنشاء لا يقع صلةً ؛ أي : ما الذي يقال عسىٰ . . . إلخ .

والمعنىٰ : ما الذي يُرْجَىٰ للحجاج أن ينالهُ مني : أحَبسي أم قتلي ؟ أي : لا يرجىٰ له شيء من ذلك ، و(الجهد) بالضم : الوسع والطاقة ، و(حفير زياد) موضع بين الشام والعراق ، و(زياد) هو أخو معاوية بن أبي سفيان ، كان أميراً بالعراق نيابةً عن معاوية . انتهىٰ « تصريح » انتهىٰ « صبان » .

(وعنه) أي : عن رفع خبر (عسى) اسماً ظاهراً مضافاً لضمير اسمها **(احترز المؤلف بقوله : غالباً)** حيث قال : (رافعاً لضمير اسمها) وقد يتوهم عود قوله : (غالباً) للأحكام الأربعة الفعلية ، والمضارعية ، والتأخير ، والرفع للضمير وليس كذلك ؛ بل الواقع علىٰ خلاف الأحكام الثلاثة : الأولىٰ شاذ ، والواقع علىٰ خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذاً . انتهىٰ « كواكب » .

(ويجب اقترانه ؛ أي :) اقتران **(الخبر بأن)** المصدرية **(إن كان الفعل حرىٰ واخلولق)** لأن الفعل المرجو وقوعه يتراخىٰ حصوله ، فاحتاج إلىٰ (أن) المشعرة

نحو : حرىٰ زيد أن يقوم ، واخلولقت السماء أن تمطر) فلا يجوز حرىٰ زيد يقوم ، واخلولقت السماء تمطر .

(ويجب تجرده من (أن) بعد أفعال الشروع) لأنها للحال ، وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ﴾) ، وتقول : أخذ يقول ، وجعل ينشد ، ولا تقول : أخذ أن يقول ، ولا جعل أن ينشد .

(والأكثر في) خبر (عسىٰ وأوشك الاقتران بأن

بالاستقبال (**نحو : حرىٰ زيد أن يقوم ، واخلولقت السماء أن تمطر ، فلا يجوز : حرىٰ زيد يقوم ، واخلولقت السماء تمطر ، ويجب تجرده**) أي : تجرد خبر هٰذه الأفعال (**من « أن »**) المصدرية (**بعد أفعال الشروع ؛ لأنها**) أي : لأن أفعال الشروع (**للحال ، وأَنْ تُخلِّصُ الفعلَ للاستقبال فبينهما**) أي : فبين الحال والاستقبال (**تناف**) أي : منافاة : أحدهما للآخر ؛ لأنهما لا يجتمعان في آن واحد ، مثال أفعال الشروع المجرد خبرها عن (أن) المصدرية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَطَفِقَا ﴾) أي : شرع آدم وحواء (﴿ يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ﴾) أي : يلزقان عليهما ﴿ مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ ، ليستترا به حين تناثرت عنهما حلل الجنة .

(**وتقول**) في مثال (أخذ) (**أخذ**) زيد (**يقول ، و**) في مثال (جعل) (**جعل**) عمرو (**ينشد**) أي : ينشىء شعراً (**ولا تقول : أخذ أن يقول ، ولا جعل أن ينشد**) باقترانه بـ(أن) المصدرية .

(**والأكثر**) الأغلب (**في خبر عسىٰ وأوشك الاقتران بأن**) المصدرية ؛ لأن (عسىٰ) من أفعال الترجي ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ(أن) ، ولذا ذهب جمهور البصريين إلىٰ أن تجرد خبرها خاص بالشعر ، فهو ضرورة شعرية ؛ كقوله :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

وأما (أوشك) . . فإنها تستعمل في اللفظ استعمال (عسىٰ) واستعمال (كاد)

نحو : ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « يوشك أن يقع فيه » وتجرده منها قليل وليس بكثير ، وكان القياس في (عسىٰ) وجوب اقتران خبرها بـ(أن) حتىٰ ذهب جمهور البصريين إلىٰ أن التجرد من (أن) خاص بالشعر ، وأما (أوشك) . . فكون الأكثر معها الاقتران ، إنما يظهر حيث جعلت للترجي ؛ كعسىٰ ، وأما إن جعلت للمقاربة كما ذهب إليه ابن مالك ومن

فتدخل (أن) في خبرها إلحاقاً لها بـ(عسىٰ) ، وتحذف منه إلحاقاً بـ(كاد) لمشاركتهما لها في أصل الباب ، وكون الأكثر معها الاقتران بـ(أن) إنما يظهر حيث جعلت للترجي أختاً لـ(عسىٰ) لا إذا جعلت للمقاربة ؛ أي : فإنه يغلب معها حذف (أن) انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

مثال اقتران عسىٰ بـ(أن) (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾) ، أي : بنصر نبيه بإظهار دينه .

(و) مثال اقتران أوشك بـ(أن) نحو (**قوله عليه الصلاة والسلام**) : « من حام حول الحمىٰ (. . **يوشك أن يقع فيه** » ، **وتجرده**) أي : وتجرد (أوشك) (**منها**) أي : من أن حملاً لها علىٰ كاد (**قليل**) في كلامهم (**وليس**) التجرد منها (**بكثير**) عندهم ، ومن التجرد القليل في (أوشك) قوله :

يُــوشِــكُ مَــنْ فَــرَّ مِــنْ مَنِيَّتِــه ... فــي بعــضِ غِــرَّاتِــه يــوافِقُهــا

(**وكان القياس في « عسىٰ »**) أي : قياسها علىٰ سائر أفعال الترجي (**وجوب اقتران خبرها بـ« أن » حتىٰ ذهب جمهور البصريين إلىٰ أن التجرد**) أي : تجرد (عسىٰ) (**من « أن » خاص بالشعر**) كالبيت الذي ذكرناه آنفاً (**وأما « أوشك »** . . **فكون الأكثر معها الاقتران**) بأن (**إنما يظهر**) ويتمشّىٰ (**حيث جعلت**) (**أوشك**) (**للترجي ؛ كعسىٰ**) أختاً لها (**وأما إن جعلت**) (**أوشك**) (**للمقاربة**) حملاً لها علىٰ (كاد) (**كما ذهب إليه**) أي : إلىٰ جعلها للمقاربة (**ابن مالك ومن**

تبعه . . فلا .

(والأكثر في) خبر (كاد وكرب تجرده من أن نحو : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ ، وقول الشاعر :

كـرب القلـب مـن جَـواه يـذوب حيـن قـال الـوشـاة هنـد غضـوبُ

تبعه . . فلا) يكون الاقتران أكثر فيها ؛ بل هو قليل ؛ فمن اقترانه بها قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل لهم هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن تجرده منها قوله :

يـوشـك مـن فـر مـن منيتـه فـي بعـض غـراتـه يـوافقهـا

وإنما خالفت أوشك لـ(كاد وكرب) مع أن الثلاثة عند ابن مالك للقرب المُرجِّح للتجرد ؛ لأن أصل وضعها للسرعة ؛ كأوشك فلانٌ يوشك إيشاكاً ؛ أي : أسرع السير ، ووشَكُ البينِ سرعةُ الفراق ، ثم عرض استعمالها في القرب ؛ لترتبه على الإسراع فلذلك خالفتهما ، أما علىٰ ما ذكره الشاطبي عن الشلوبين وغيره من أنها للرجاء ؛ كعسىٰ . . فالأمر ظاهر ، لكن حقها لزوم أن ؛ كحرىٰ واخلولق ؛ إذ لم تشتهر في الرجاء اشتهار (عسىٰ) فتأمل . انتهىٰ « خضري » .

(والأكثر في خبر كاد وكرب تجرده) أي : تجرد خبرهما (من أن) المصدرية ؛ لأنهما يدلان علىٰ شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب اقتران خبرهما بـ(أن) غالباً ، واقترانه بها قليل وليس بكثير ، فمثال تجرد خبر (كاد) من أن (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ : و) مثال تجرد خبر (كرب) من (أن) (قول الشاعر) من (بحر الخفيف) وهو كَلحَبَةُ اليربوعي كما مر :

(كـرَبَ القلـبُ مـن جـواه يـذوب حيـن قـال الـوشـاة هنـد غضـوب)

واقترانه بها قليل أيضاً وليس بكثير ، وقد اشتهر القول بين النحويين أن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات ، حتىٰ جعله المعري لغزاً فقال :

(**واقترانه**) أي : اقتران خبرهما (**بها**) أي : بـ(أن) المصدرية (**قليل**) في كلامهم (**أيضاً**) أي : كما قلنا في خبر (عسىٰ وأوشك) : الأكثر الاقتران بها ، والتجرد منها قليل ليس بكثير ؛ ففي ذكر لفظ (أيضاً) جعل المناسبة بين المتخالفين فلا مناسبة بينهما ، ولو أسقط لفظ (أيضاً).. لكان كلامه أسلم وأوضح .

(و) قوله : (**ليس**) الاقتران (**بكثير**) جملة مفسرة لما قبلها ؛ أي : للقلة ، أو مؤكدة له .

فائدة

وقد استفيد من كلام المصنف : أن خبر هـٰذه الأفعال أربعة أقسام : ما يجب اقترانه بـ(أن) وهو (حرىٰ واخلولق) .

وما يجب تجرده منها : وهو أفعال الشروع .

وما يغلب اقترانه بها : وهو (عسىٰ وأوشك) .

وما يغلب تجرده منها : وهو (كاد وكرب) انتهىٰ من « الخضري » .

(و) اعلم : أنه (**قد اشتهر القول بين النحويين أن « كاد » إثباتها نفي ونفيها إثبات ، حتىٰ جعله**) أي : حتىٰ جعل لفظ (كاد) (**المعري**) بضم الميم وكسر الراء المشددة (**لغزاً**) واللغز : كلام أُعمي مراده ليعرفه الفطن ، وفي « الكواكب » : (حتىٰ جعله ابن المقري لغزاً) .

(**فقال**) بيتين من (بحر الطويل) ، وفي هامشه : البيتان (من الطويل) قائلهما العمري :

أنحويَّ هـٰذا العصر ما هي لفظة ... جرت في لساني جرهم وثمودُ
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت ... وإن أثبتت قامت مقام جحودُ

والصحيح أنها كسائر الأفعال : نفيها نفي وإثباتها إثبات ، ولا ينافي قوله : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ ، قوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ ،

(أنحويَّ هـٰذا العصر ما هي لفظة ... جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت ... وإن أثبتت قامت مقام جحود)

ومن فروع هـٰذه المسألة : ما لو قال لزوجته : ما كدت أن أطلقك . . كان إقراراً بالطلاق ، ولو قال : كدت أن أطلقك . . كان نفياً للطلاق .

[اللغة] (جرهم وثمود) : قبيلتان من العرب ، و(الجحد) : النفي (لسان) أراد به اللغة ، وساق هـٰذين البيتين ؛ لشهرة هـٰذا القول عند النحاة ، إن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات ، حتىٰ جعله المعري لغزاً ، وقد أجابه الشهاب الحجازي بقوله :

لقد كاد هـٰذا اللغز يصدىء فكرتي ... وما كدت منه اشتفي بورود
فهـٰذا جواب يرتضيه أولي النهىٰ ... وممتنع عن فهم كل بليد

انتهىٰ .

وقد أجاب عليه أيضاً : جمال الدين ابن مالك كما في « الدرر اللوامع » بقوله :

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمىٰ ... فتأتي لإثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمىٰ ... فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

(و) القول **(الصحيح أنها)** أي : أن (كاد) **(كسائر الأفعال : نفيها نفي وإثباتها اثبات ، ولا ينافي قوله** تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ ، **قوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾** ،

لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح ؛ بناءً على التعنتات الصادرة عنهم .

لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح ؛ بناءً على التعنتات) والتمردات (**الصادرة عنهم**) ، وحاصل المعنىٰ : أن انتفاء مقاربتهم إلى الذبح إنما كان قبل زمان الذبح ، فلما انقطعت تعللاتهم وانتهت سؤالاتهم . . فعلوه كالمضطر الملجأ إلى الفعل . انتهىٰ « كواكب » .

[خطبة الختام]

إلىٰ هنا وقَفَتْ الأقلامُ ، في كتابةِ كُلِّ ما يُرام ، من شرح هـٰذا المتن ، وتحشيةِ هـٰذه الحاشيةِ ، باقتطافِ الثمارِ اليانعة ، الَّتِي لا تُنال إلا بالهمم العالية ؛ فالحمد لله علىٰ هـٰذا التوفيق ، بكتابةِ ما كتَبْنَاهُ علىٰ هـٰذين الكتابين من التحقيق ، وكذا من التدقيق والتنميق ، ولـٰكنَّهُ عند الأفاضل كالتعليقِ ، والشكرُ لله علىٰ ما أولانا ، مِن نِعَمِهِ التي تتوالَىٰ ، حِسِّيَّةً ومعنويةً ، دنيوية ودِينيةً ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد ؛ زينِ المحافل ولذةِ العارفين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم إلىٰ يوم الدين ، والحمدُ لله رب العالمين .

وكان الفراغُ من تسويدِ هـٰذا المجلدِ : الليلةَ الثانيةَ من شهر (ذي القعدة) حين قام قائِمُ السحور في تاريخ (٢/ ١١/ ١٤٣٠) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحية .

ومِمَّا نُسِبَ إلى السَّعْدِ :

جَمعْتُ فنُونَ العلم أَبْغي بها العُلَىٰ ... ويَمْنَعنِـي ممَّـا أُحـاولُـهُ القِـلُّ

تَبيَّـن لـي أنَّ العلُـومَ بـأَسـرِهـا ... فُروع وأنَّ المال قطعاً هو الأصْلُ

ومِمَّا قيل أيضاً :

أَرْسَلْـتُ فـي حـاجتـي رسَـولا ... يكْنَـىٰ أبَـا درهـم فتَمَّـت

ووَجهُــه أبيــضُ نَقِــيُّ ... لَــهُ رقــابُ الأنــام ذَلَّــت

لـو لـم يكـن دِرهَـمٌ رَسُـولـي ... لـم تبلُـغ النفـسُ مـا تَمنَّـتْ

ومن شعر الإمام الكسائي إمام الكوفيين :

أيهـا الطـالـب علمـاً نـافعـا ... اطلـب النحـو ودع عنـك الطمـع

إنمـا النحـو قيـاس يتبـع ... وبـه فـي كـل فـن ينتفـع

وإذا مـــا أبصـــر النحـــو فتـــىً ... مـــر فـــي المنطـــق مـــراً فـــاتسـع

فـــاتقـــاه كـــل مـــن جـــالســـه ... مـــن جليـــس نـــاطـــق أو مستمـــع

وإذا لـــم يبصـــر النحـــو الفتـــىٰ ... هـــاب أن ينطـــق جبنـــاً فـــانقطـــع

فتـــراه ينصـــب الـــرفـــع ومـــا ... كان من نصب ومن خفض رفع

يقـــرأ القـــرآن لا يعـــرف مـــا ... صـــرف الإعـــراب فيـــه وصنـــع

والـــذي يعـــرفـــه يقـــرؤه ... وإذا مـــا شـــك فـــي حـــرف رجـــع

نـــاظـــراً فيـــه وفـــي إعـــرابـــه ... وإذا مـــا عـــرف اللحـــن صـــدع

فهمـــا فيـــه ســـواء عنـــدكـــم ... ليســـت السنـــة منـــا كـــالبـــدع

وكـــم وضيـــع رفـــع النحـــو وكـــم ... مـــن شـــريـــف قـــد رأينـــاه وضـــع

قد تم الجزء الثاني من « المطالب » ، و« التتمة » ، وآخره (**فصل أفعال المقاربة**) .

ويليه : الجزء الثالث منهما ، وأوله : (**باب إن وأخواتها**) .

فالحمد لله الذي تتم به الصالحات ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد أفضل البريات .

وعلىٰ آله وصحبه الذين نصبوا الدين بنواصب الأفعال ، وجزموا بجوازمها رقاب الكفار أهل الضلال ، وتابعيهم إلىٰ يوم يشتد فيه الأهوال .

تم تصحيح هـٰذا المجلد بيد مؤلفه في تاريخ (٢٠/ ١٢/ ١٤٣٠) من الهجرة النبوية، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، آمين آمين يا رب العالمين .

محتوى الكتاب